

جامعة بادي مختار منبغا
مدیرية النشر



التواصل

في

العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مجلد 25

عدد 02

جوان 2019

مجلة علمية محكمة و مفرسة

التواصل

مجلة محكمة مفضرة تصدر عن جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر

مدير المجلة

أ.د. عمار حياهم

رئيس جامعة باجي مختار - عنابة

مديرة النشر

أ.د. نصيرة حسين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. الشريف بوشيدان

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. نصيرة حسين - جامعة باجي مختار - عنابة	أ.د. محمد دقسي - الأردن
أ.د. الشريف بوشيدان - جامعة باجي مختار - عنابة	د. علي الوحيشي - جامعة الزاوية - ليبيا
أ.د. كمال قروبوع عليوش - جامعة باجي مختار - عنابة	أ.د. زمام نور الدين - جامعة محمد خيضر - بسكرة
أ.د. شبيرة بوعلام - جامعة باجي مختار - عنابة	أ.د. صادق فوضيل - جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. يوسف سعدون - جامعة باجي مختار - عنابة	Legros Denis - Université de Vincennes - Paris 8.
د. سميرة صويلح - جامعة باجي مختار - عنابة	أ.د. عبد الرحمان خلفي - جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية
أ.د. حليلة عمامرة - جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن	أ.د. عمر شريف - جامعة حاج لخضر - باتنة 1
أ.د. محمد صاري - جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس	أ.د. نوال بودشيش - جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
أ.د. شارف عبد القادر - جامعة حسية بن بوعلي - الشلف	أ.د. عبد القادر جولا - جامعة ليل - فرنسا

الأمانة

السيدة: أميرة منصوري

السيدة: أنيسة دريوش

السيدة: رندة ناصري

مديرة النشر

جامعة باجي مختار - عنابة، ص.ب. 12-23000، عنابة

الفاكس/ الهاتف: 04 57 00 04 (038) 213 +

الموقع الإلكتروني: www.univ-annaba.dz/dpubma/

البريد الإلكتروني: revue.tawassol@gmail.com

اللجنة العلمية

- د. فؤاد بن عبيد - جامعة الحاج لخضر - باتنة
- د. جمال العيفة - جامعة باجي مختار - عنابة
- د. ساسي بودماغ سعاد جامعة قسنطينة
- أ.د. علي حمزة الشريف جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
- د. تريكعي حسان جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
- د. نويصر بلقاسم جامعة الهضاب سطيف،
- د. فلة غراببية - جامعة وهران
- د. سمي حمزاوي جامعة عباس لغرور خنشلة
- محمد الصالح نابتي جامعة قسنطينة. 2.
- محمد عبد الهادي جامعة الجزائر 2
- أ.د. وحيدة سعدي - جامعة باجي مختار - عنابة
- أ.د. عبد الحميد بوقصاص - جامعة باجي مختار - عنابة
- د. بن خضبان فؤاد
- د. فوفو عمار جامعة سكيكدة
- د. الطيب السيد - جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
- د. رمضان كربول - جامعة باجي مختار - عنابة
- أ.د. عبد الله ساقور - جامعة باجي مختار - عنابة 18-
- د. حسان مرانبي - جامعة باجي مختار - عنابة
- بن قورنة محمد
- أ.د. بوبكر بوخريسة - جامعة باجي مختار - عنابة
- أ.د. نور الدين زمام - جامعة محمد خيضر - بسكرة
- أ.د. مصطفى عوفوي - جامعة حاج لخضر - باتنة 1
- د. فوزي بن دريد - جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
- تدقيق لغوي:
- أ.د. جمال عطاب - جامعة باجي مختار - عنابة
- أ. هاجر ديب - جامعة باجي مختار - عنابة
- بن مرسي احمد قسم علم الاتصال الجزائر 03
- د. بدر الدين زواق - جامعة الحاج لخضر - باتنة
- د. ليندة شناوي - جامعة عباس لغرور - خنشلة
- أ.د. سليمان بومدين - جامعة 20 أوت 1956 - سكيكدة
- د. زولينة طوطاوي - المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات المهندسين - روية - الجزائر
- أ.د. جمال معتوق جامعة البلدية
- محمد جديي جامعة قسنطينة
- د. عبد القادر باديس جامعة خنشلة
- د. رضوان زقار - المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى اق اناموك - تماراس
- مراجبي رابع جامعة قالمة
- د. مرزوق العمري
- د. بولقرون هادية
- د. داود معمر جامعة باجي مختار عنابة
- أ.د. زردومي أحمد جامعة قسنطينة
- د. مصطفى كجيل جامعة عنابة
- أ.د. عبد الغاني مراب - جامعة باجي مختار - عنابة
- د. صوالحية الزهرة جامعة باجي مختار - عنابة
- أ.د. جمال عبد الحميد جامعة عنابة
- أ.د. بوشلاغم يحيي جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
- أ.د. معروف عبد المالك جامعة الحاج لخضر باتنة 01
- د. دكومي جمال جامعة قسنطينة
- د. عبد الله سايبية - جامعة باجي مختار - عنابة

قواعد النشر بالمجلة

- 1- تنشر مجلة التواصل الأبحاث المبتكرة الأصيلة في اللغات والآداب وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية وفي العلوم القانونية والاقتصادية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية.
- 2- على أصحاب البحوث أن يلتزموا بالقواعد الآتية:
 - 1- أن تكون المادة المرسله للنشر أصيلة لم يسبق نشرها ولم تُرسل إلى جهات أخرى. وعلى صاحبها (أصحابها) تقديم إقرارا خطي بذلك.
 - 2- أن يكتب البحث بلغة سليمة وجمل قصيرة مع الاحترام التام لعلامات الوقف (النقطة، الفاصلة، .. إلخ).
 - 3- ألا يتجاوز حجم البحث اثنين وعشرين (22) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والجداول والأشكال والصور، وألا يقل عن اثنتي عشرة (12) صفحة.
 - 4- أن يذكر في الورقة الأولى من البحث: عنوانه، اسم و(أسماء) المؤلف (ين)، ورتبته(هم) العلمية مرقمين بالترتيب، على أن يكون رقم (1) هو المؤلف المراسل (corresponding author)، المؤسسة التي ينتمي (ون) إليها (مركز بحث/مخبر، قسم، كلية، جامعة)، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني.
 - 5- ينبغي أن يكون عنوان البحث وملخصه والكلمات المفتاح بثلاث لغات من اللغات الأربع (العربية، الإنجليزية، والفرنسية، الإيطالية) على أن تكون العربية والإنجليزية إجباريتين.
 - 6- أن لا يتجاوز حجم الملخص سبعة (07) أسطر وأن لا يقل عن أربعة (04).
 - 7- توضع الملخصات الثلاث في الصفحة الأولى ويتقدمها المكتوب بلغة البحث.
 - 8- تعرض الكلمات المفتاح مباشرة بعد كل ملخص وبلغته، على أن لا تزيد عن ستة (06) كلمات ولا نقل عن أربعة (04).
 - 9- أن يتبع المؤلف(ون) الأصول العلمية في إعداد الأبحاث وكتابتها وخاصة فيما يتعلق بإثبات المصادر وتوثيق الاقتباسات. يشار إلى المراجع المذكورة في النص برقم يوضع بين معقوفين ويثبت في الهامش:
 - إذا كان المرجع كتابا: يذكر اسم المؤلف ولقبه، سنة النشر، عنوان الكتاب، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
 - إذا كان المرجع بحثاً: يذكر اسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد(العدد)، الناشر، مكان النشر وتاريخه، رقم الصفحة/الصفحات.
 - إذا كانت المعلومة مأخوذة من الإنترنت، لا بد - إضافة إلى بيانات المراجع - من ذكر عنوان الموقع الإلكتروني كاملاً متبوعاً بتوقيت وتاريخ الاطلاع على المرجع.
 - 10- توضع الإحالات والهوامش التي ترقم بشكل متسلسل من أول البحث إلى آخره مباشرة بعد نص البحث.
 - 11- يحق للمجلة (إذا تطلب الأمر) إدخال بعض التعديلات الشكلية على البحث دون المساس بمضمونه.
 - 12- على الباحث أن يتقيد بالعناصر الآتية وطريقة ترقيم عناوين بحثه الأساسية والفرعية وفق ما يلي:
 - * توطئة (مقدمة): يُطرح فيها الموضوع والإشكالية، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة في الموضوع(إن وجدت).
 - * عرض البحث بعناصره ومباحثه، وينبغي أن ترتب فيه العناوين الرئيسية والفرعية. وترقم وفق تسلسل كل منها مثال ذلك:
 - 1- التحليل الداخلي لمليئة إيدوغ وأدواته:
 - 1-1 تحليل موارد مليئة إيدوغ:
 - 1-2 تحليل كفاءات تسخير الموارد:
 - 1-2-1 من المؤسسة:

1-2-2- من الأشخاص:

3- وهكذا

* الخاتمة: وتتضمن أساساً النتائج والتوصيات (الاقتراحات).

13- أن يكتب المقال بحسب المواصفات الآتية:

• إعداد الصفحة: (A4)

• نمط الخط: (Simplified Arabic) باللغة العربية/ و (Times New Roman) باللغات اللاتينية.

• حجم الخط:

- عنوان البحث ونصه بالعربية: 13 | - عنوان البحث ونصه باللغة الأجنبية: 12

- الملخص والكلمات المفتاح: 12 | - الملخص والكلمات المفتاح: 12

• بين السطور: 0.0 نقطة.

• هوامش الصفحات: اليسار: 2,5 سم، اليمين: 2,5 سم، الأعلى: 2 سم، الأسفل: 2 سم.

• ترقم الصفحات في الوسط/ أسفل الصفحة.

14- البحث الذي يستجيب لقواعد النشر يخضع إلى عملية الإغفال (Anonymat) ثم يرسل إلى لجنة التحكيم. ويُقبل للنشر إذا حظي بموافقة عضوين منها على الأقل. وفي حال رفض عضو منهما يعرض على محكم ثالث للفصل في مدى صلاحية البحث للنشر. وفي حال قبول البحث بتعديلات يطلب من المؤلف إدخالها في مدة لا تتجاوز الشهر، ثم يتم إطلاع الخبير (ين) عليها قبل أن تنال القبول النهائي للنشر.

15- ترسل الأبحاث في شكل ملف مرفق حصرياً على موقع المجلة بالبوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP):

<https://www.asjp.cerist.dz>

16- ما ينشر في المجلة يعبر عن آراء أصحابها ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة أو الناشر.

Consignes de rédaction de la revue EL-TAWASSOL

I. La revue El-Tawassol publie des articles originaux dans le domaine des langues, lettres, sciences humaines, et sociales, juridiques et économiques, en langue arabe, anglaise, française et italienne.

II. Les auteurs d'articles s'engagent à :

1. Ne pas avoir soumis et publié leurs articles dans d'autres revues et présentent une déclaration écrite, sur l'honneur à ce sujet.
2. Rédiger un article linguistiquement correct en utilisant des phrases courtes, tout en respectant les signes de la ponctuation. L'article n'excèdera pas vingt-deux (22) pages (incluant bibliographie, marges, tableaux, graphiques et images) et ne doit pas être inférieur à douze (12) pages.
3. La première page doit contenir: le titre complet de l'article, le(s) nom(s) et le(s) prénom(s) de(s) l'auteur (s), son (leur) grade énumérés respectivement, à condition que le premier auteur soit l'auteur correspondant à l'institution à laquelle il(s) appartient (nent) centre de recherche/ laboratoire, département, faculté, université), son (leur) numéro de téléphone, et son (leur) adresse (s) électronique (s).
4. L'intitulé de l'article, le résumé et les mots-clés doivent être rédigés dans trois langues parmi ces quatre langues proposées: l'arabe, l'anglais et le français ou l'italien, l'arabe et l'anglais sont obligatoires.
5. Chaque résumé ne doit pas dépasser sept (07) lignes et inférieur à quatre (04) lignes.
6. Les résumés doivent être insérés dans la première page et devancés par celui rédigé dans la langue de l'article.
7. Les mots-clés doivent être rédigés dans la langue de chaque résumé et insérés au-dessous, variant entre quatre (04) à six (06) mots.
8. L'auteur s'engage à respecter les normes et techniques de la rédaction scientifique, notamment en matière du protocole bibliographique. Les références citées dans le texte doivent être accompagnées d'un numéro inséré entre crochets référant à une note de fin d'article :
 - Si la référence correspond à un livre : le nom et le prénom de l'auteur, l'année de publication, le titre de l'ouvrage, l'éditeur, le lieu de l'édition, et le(s) numéro(s) de (la) page(s) doivent être mentionnés.
 - Si la référence correspond à un article : le nom et le prénom de l'auteur, l'intitulé de l'article, le nom de la revue, le numéro de la revue, l'éditeur, le lieu et la date de l'édition, et le(s) numéro(s) de (la) page(s) doivent être mentionnés.
 - Si l'information est extraite d'un site internet : les données bibliographiques des références ainsi que les sites-web doivent figurer dans la bibliographie suivis de la date et l'heure de consultation.
- 10 Toutes les notes doivent être numérotées successivement et insérées directement à la fin du texte.
- 11 La revue El-Tawassol se réserve le droit, si nécessaire, de modifier la forme sans nuire au contenu de l'article.
- 12 L'auteur s'engage à respecter, d'une part, la numérotation des titres principaux et secondaires de son article et d'une autre part, les éléments suivants conformément à ce qui suit :

- L'avant-propos (l'introduction) comporte le sujet, la problématique, l'objectif de l'étude et les travaux précédents relatifs à la question (s'il y a lieu).
- Les titres principaux et secondaires doivent être successifs, structurés et numérotés selon un ordre bien précis dans le corps du texte, à titre d'exemple :

1. Analyse intrinsèque de la laiterie Edough et ses outils :

1.1. Analyse des ressources de la laiterie Edough :

1.2. Analyse des compétences de mobilisation des ressources :

1.2.1. De l'entreprise :

1.2.2. Des personnes :

2. Et ainsi de suite...

- La conclusion comporte essentiellement les résultats et les recommandations (les suggestions).

13. L'article doit être rédigé comme suit :

- **Mise en page :** (A 4)
- **Police :** Pour la langue arabe Simplified Arabic/ Pour les langues latines Times New Roman
- **Taille de police :**
 - En langue arabe :
 - Intitulé de l'article et son texte : 13
 - Résumé et mots-clés : 12
 - En langues étrangères :
 - Intitulé de l'article et son texte : 12
 - Résumé et mots-clés : 12
- **Interligne :** 0.0 point.
- **Marges :** Gauche: 2,50 cm. Droite: 2,50 cm. Haut: 2 cm. Bas: 2 cm.
- Les pages doivent être numérotées au milieu/en bas.

14. L'évaluation des manuscrits d'articles respectant le présent protocole de rédaction se fait de manière anonyme. Les manuscrits seront envoyés par la suite au comité d'experts et soumis à deux expertises. En cas d'avis clairement contradictoires des deux premiers évaluateurs, une troisième expertise peut être sollicitée. Si l'article est publiable sous réserve de modifications, l'article révisé devra être rendu par l'auteur dans un délai d'un mois au plus tard pour une dernière relecture de la part d'un (des) experts avant son acceptation finale.

15. Les propositions d'articles doivent être exclusivement adressées à la revue via la Plateforme Algérienne des Revues scientifiques (ASJP), à savoir :

<http://www.asjp.cerist.dz>

16. Les opinions émises et publiées dans la revue ne sont pas nécessairement celles de la rédaction et n'engagent que leurs auteurs.

المفهرس

- 11 كلمة العدد (Avant - propos) —————
تأثيرات الانترنت على المستخدم، الواقع الافتراضي والعزلة الاجتماعية
- 15 وهيبة حنان عزوز —————
العربية المُلثثة واللاتينية المُعرّبة: لغة التواصل الجديدة عبر شبكات التواصل الاجتماعي
- 32 د. علي سردوك —————
مكتبات كليات العلوم الطبية الجزائرية و دورها في إرساء نظام وطني للمعلومات الطبية
- 41 د. نادية بن يحي و حليلة الزاحي —————
تأثير جودة الخدمات الفندقية على رضا الزبون
- 66 د. نورة أيت طالب —————
إسهامات جوانب "الوصايا" Tutorat في تحقيق جودة التعليم الجامعي، نظام ل.م.د من وجهة نظر الأساتذة- دراسة ميدانية بجامعة المسيلة-
- 79 د. مصباح جلاب و أ.د حمود طه —————
دور التدريب في تنمية الموارد البشرية
- 96 وسيلة مناعي —————
دور الإطارات الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل في الجزائر - دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع خنشلة-
- 111 نوال خزيم و د.سهى حمزاوي —————
الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمات اتصالات الجزائر
- 133 أ.د نادية عيشور و أ. إيمان آيت مهدي —————
إدراك التنمية المستدامة لدى عمال مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية (ENICAB) في مدينة بسكرة
- 152 صابرينة مريجة و أ.د الصادق قرفية —————
آليات تكوين الثقافة التنظيمية في المؤسسة الجزائرية
- 169 د. سارة خلفه و أ.د مراد بومنقار —————
استراتيجيات مراكمة الرأسمال الثقافي، الرمزي والاجتماعي: النشاط السياحي أنموذجا
- 181 د. حسان تريكي —————
Le partenariat «Entreprises publiques, Groupes industriels occidentaux» des années 2000 en Algérie: quels enseignements?
Hacène MERANI
- 192 —————
التفكك الأسري وعلاقته بالجريمة: جريمة التهريب نموذجا (دراسة ميدانية بالكتلة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف)
- 204 ريمة حدابري و د. محمد الصالح بوطوطن —————
القيم التربوية في برامج الأطفال دراسة تحليلية لعينة من برامج قناة الجزيرة للأطفال
- 226 فاطمة بخوش و أ.د. الطاهر أجغيم —————
الصحة المدرسية وأبعادها السوسيو نفسية
- 244 د. روفية زلزلي و أ.د عبد الحميد بوقصاص —————
الأدوار البيداغوجية للمورد البشري-المعلم-
- 260 د. فوزية زنفوقي و أ.د. ابراهيم بلعادي —————
عزو المرض وعلاقته بالتكيف النفسي
- 279 صلاح الدين شابو —————
برنامج إرشادي معرفي سلوكي مقترح لتخفيف الضغط النفسي لدى أمهات أطفال التوحد
- 293 أسماء عجابي —————
التربية الصوفية والسياسية في حياة الأمير عبد القادر
- 309 مالك بن خليف —————
حضور غوستاف لوبون في فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي
- 324 نبيل مسعيد —————
المدينة العربية الإسلامية بين الحاضر وتحديات المستقبل: المدينة العتيقة بقسنطينة أنموذجا
- 342 صالح شاوي —————

360	يوعزيبي بداي
Le traitement de la presse de la criminalité	
Badis MEDJANI	369
Esquisse pour une analyse de la représentation sociale de l'émigration clandestine, à travers des commentaires de jeunes internautes algériens au sujet d'El-Hargua	
Adel BOUTADJINE & Pr. Slimane BOUMEDIENE	376
La spatialité domestique, transversalités disciplinaires et repères pratiques au regard de la socio-anthropologie de l'architecture	
Dr. Latifa KHETTABI	392
L'impossible reconquête des territoires déstructurés Cas de la zone d'habitat urbain nouvelle d'El Bouni	
Selma LAHLOU & Pr. Nordine KOUADRIA	408

كلمة العدد

يطيب لنا أن نقدم لقرّاء مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة المجلد 25 رقم 02 المخصص للعلوم الإنسانية والاجتماعية. يضمّ ستا وعشرين (26) مقالا موزعة على محاور متعدّدة الإشكالات متضامنة الموضوعات. ففي المحور الأول الذي يعالج إشكالات التواصل الاجتماعي والالكتروني نقرأ ثلاثة (03) مقالات: يعرفنا الأول منها بالآثار التي يسببها الإنترنت على العلاقات الاجتماعية فتجعل الأفراد في عزلة جسدية رغم ما توفره من إمكانيات رهيبة للتواصل.

وقد يتحقق التواصل بلغة مزيج من لغتين لا تنتميان إلى عائلة واحدة كما هو الحال بين العربية واللغات اللاتينية كالفرنسية في شبكات التواصل الاجتماعي في البلدان العربية ومنها الجزائر حيث تعرب الفرنسية وتلتن العربية في خطابات شباب الفيسبوك، وهي الظاهرة التي عالجها مؤلف المقال الثاني.

ويطالع القارئ في المقال الثالث دراسة ميدانية عن دور مكاتب كليات العلوم الطبية في إرساء نظام وطني للمعلومات الطبية. اتخذ المؤلف ثلاث مكاتب لكليات الطب من جامعات شرق الجزائر ميدانا نموذجيا لإجرائها، وحدد نتائجها في خاتمة المقال.

أما المحور الثاني فجمعنا فيه المقالات التي تعالج موضوع الجودة في المؤسسات العمومية والخاصة، وعددها خمسة (05)، أما الأول فيبحث عن كسب رضا الزبون عبر تحقيق عنصر الجودة في المؤسسة الفندقية. وأما الثاني فيراهن صاحبه على "الوصايا" في الإسهام في تحسين التعليم الجامعي مع تطبيق نظام ل.م.د. وتتمثل "الوصايا" في الأساتذة الذين اتخذ من آرائهم مادة للدراسة. ويتناول الثالث أهمية التدريب في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة، فدوره بارز في زيادة معارفها ومهارات عمالها وموظفيها وتحسين سلوكهم وتقويم اتجاهاتهم، وهذا الذي يسعى إلى تحقيقه القائمون على المؤسسات عند ربطهم بالتنمية بسياسة إقامة التدريب.

ولا نبتعد عن مجال التنمية والتشغيل حتى نطالع مقالا يبحث عن دور الإطار الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل السياسة التي رسمتها الجزائر في مجال التشغيل مع فئة الشباب، وقد كشفت النتائج المتوصل إليها عن وجود تكامل وظيفي نسبي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر الذي يعمل على خلق فرص عمل جديدة متلائمة مع طاقات الموارد البشرية وتقلل من البطالة.

ويبحث المقال الخامس عن دور الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمات اتصالات الجزائر. وهذا من وجهة نظر متعامليها وزبائنها، و تطلب الوصول إلى الكشف عن هذا الدور من الباحثين المقارنة بين إدارة المؤسسة في زمن الطابع التقليدي وبين إدارتها في زمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال. والفارق الجوهرى بين الزمنين هو الكفاءة والفاعلية وجودة الخدمات.

وضمّ المحور الثالث أربعة (04) مقالات جمعناها بعنوان "التنمية وثقافة التنظيم والشاركة في المؤسسات الاجتماعية الجزائرية": يعالج الأول مسألة اقتصادية هامة ذات بعد سياسي تتمثل في إدراك التنمية لدى عمال وموظفي المؤسسات الصناعية لما لها من دور في تحقيق التنمية المستدامة. وقد اتخذ الباحثان من عمال مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية عينة للدراسة. وعمل صاحب البحث الثاني عن الكشف عن الآليات والاستراتيجيات التنظيمية التي تنتجها المؤسسات الجزائرية قصد تحسين أداء العمال وتحقيق الفعالية. وحلّل صاحب البحث الثالث الدور الذي يمثله النشاط السياحي في التنمية باعتباره إستراتيجية استثمار في مراكمة وتنمية الرأسمال من جوانب ثقافية ورمزية واجتماعية.

وفي آخر مقال من المحور نطالع موضوعا في الشاركة بين المؤسسات العمومية الجزائرية والمجموعات الصناعية الغربية باعتبارها تجربة في تحديث التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وقد استعان صاحب المقال بمواقف المجموعات المحلية كالعمال والإطارات والنقابين.

أما المحور الرابع فضم أربعة مقالات جمعناها بعنوان "دور الروابط الأسرية والتربوية في الحفاظ على الأسرة وقيم وجودها". يوضح الأول علاقة التفكك الأسري بالجريمة، وقد اتخذ المؤلفان من جرائم التهريب مثالا لتحليل هذه العلاقة حيث يوفّر التفكك الأسري المناخ الملائم للقيام بهذه الجريمة، وقد توصل الباحثان إلى نتائج نراها هامة في علاج هذه الظاهرة. وغير بعيد عن الأسرة وإشكالات التربية نطالع مقالا يناقش القيم التربوية التي تحملها بعض برامج الأطفال. وقد اتخذ المؤلفان من قناة الجزيرة عينة للدراسة. وقد خلص صاحبها إلى أنّ البرامج المقدّمة في مجملها تحمل قيما تربوية نبيلة تسهم في تنشئة طفل معتر بهويته العربية الإسلامية تتخلّلها بعض القيم التي قد لا تتوافق مع الأولى. أما المقال الموالي فيعالج أبعاد الصحة المدرسية وتأثيراتها على التنمية الشاملة للمجتمع. ونختم المحور الرابع بمقال يناقش الأدوار التربوية التي يضطلع بها المعلم باعتبارها أحد الموارد البشرية ذات الاعتبار الهام في التنمية البشرية عامة والمستديمة على وجه الخصوص. فمعلم اليوم تجاوز مهمة التربية والتكوين إلى مهام أكثر تعقيد وإعمال للقدرات والكفاءات، ومسهما إيجابيا بالأفكار والآراء.

وفي محور خامس نقرأ مقالين في العلاج والتكيف النفسيين. أما الأول فيناقش العلاقة بين عزو المرض سواء أكان لأسباب خارجية أو داخلية و بين التكيف النفسي. والقارئ للمقال سيقف على نتائج هذه العلاقة. وأما الثاني فيتضمن اقتراحا لبرنامج إرشادي يجمع بين المعرفي والسلوكي، هدفه تخفيف حدة الضغط النفسي الذي تكابده أمهات الأطفال المصابين بعاهة التوحّد.

وقد اتبعنا هذين المقالين بأخر يعرف بأهم جوانب شخصية الأمير عبد القادر الجزائري وهي تربيته الصوفية والسياسية، فرغم تباعدهما من الناحية الفكرية فقد اجتمعا في شخص الأمير عبد القادر، وربما هذا هو السر الذي جعله نموذجا في الممارسة السياسية عربيا وإسلاميا في زمانه. ويدعم هذا المقال بأخر عن شخصية جزائرية أخرى تتمثل في المفكر الشهير مالك بن نبي حيث تمّ تناوله بالمقارنة بينه وبين المفكر الفرنسي Gustave le bon الذي مثّل حضورا معتبرا في كتابته التي تدلّ على درجة عالية من التقارب والاتفاق في الطرح.

وكان آخر محور في المقالات العربية هو محور المدينة وال عمران، ويحتوي على بحثين: يناقش الأول إشكالية المحافظة على الطابع العمراني للمدينة العربية الإسلامية بأبعاده الدينية والثقافية في ظل العوامل الطبيعية، وفعل الإنسان من جهة التطورات الحاصلة في الحياة الاجتماعية وتطور عناصر العمران وأشكاله من جهة ثانية، وإمكانية مصالحة التراث العمراني العربي الإسلامي بحاضره لاستشراف المستقبل. ويعالج الثاني وهو آخر مقال من القسم العربي مراحل التنمية الحضرية في الجزائر من وجهة نظر اجتماعية تاريخية في ظل تنامي ظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة التي كان لها آثار سلبية على البناء الاجتماعي وعلى تحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي لأفراد المجتمع الجزائري.

أما القسم الأجنبي فضم أربعة (04) مقالات توزعت بين محورين، جعلنا الأول لصحافة الجريمة والهجرة السرية. حيث حلّ صاحبه اهتمامات الصحفيين بأخبار الجريمة لغرض الوقوف على قدرتهم على محاربتها. وقد توصل الباحث إلى أنّ الصحافة عندنا (في الجزائر) لم تول الاهتمام الكافي بأخبار الجريمة، وهو ما جعل موقفهم سلبيا نحو هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة. وحاول الثاني الوقوف على تصورات الشباب الجزائري للهجرة السرية التي يطلق عليها لفظه "الحرقّة" انطلاقا من تعليقاتهم عبر الشبكة العنكبوتية "الإنترنت". وقد استخلصت نتائج الدراسة من تحليل مئات التعليقات العفوية للشباب عن هذه الهجرة حيث تفسّر في مجملها نظرتهم وموقفهم منها، وهي نابعة عن أنماط التفكير الجماعية المترسخة في التاريخ السوسيو معرفي للمجتمع الجزائري. ويحاول صاحب

المقال الموالي تقديم تصور في هندسة الإسكان معتمدا البحث في المرجعيات العملية والنظرية للفضائية السكنية، ويتخذ منهجية تجمع بين علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والهندسة المعمارية. أما آخر مقال في هذا العدد فتناول استحالة إعادة هيكلة المناطق المشتتة متخذا صاحبه من منطقة السكن الحضري الجديدة (البوني) نموذجا للدراسة، وقد عمل المؤلف على تفسير فشل كل المحاولات الرامية إلى إعادة الهيكلة لهذه المنطقة. وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أسهم في تهيئة مقالات هذا العدد منذ استلامها إلى إرسالها إلى الخبراء إلى قبولها، إلى تنقيتها وتنظيمها لتصبح صالحة للنشر بطابعه الإلكتروني والورقي. هؤلاء هم أعضاء هيئة التحرير والخبراء والمدققون اللغويون والأعوان الإداريون والتقنيون.

والله وليّ التوفيق

رئيس التحرير

أ.د. الشريف بوشحدان

تأثيرات الانترنت على المستخدم، الواقع الافتراضي والعزلة الاجتماعية

وهيبة حنان عزوز

قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة أحمد بن بلة - وهران، 1 azzouz.777@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 2017/12/03

تاريخ المراجعة: 2018/09/18

تاريخ القبول: 2018/10/24

ملخص

لقد أحدثت الأنترنت تغييرات غير مسبوقة، شملت كل ميادين حياة الإنسان فضلا عن إنشائها لعالم بديل، جعل الافتراضية تعني الوجود بقوة، حيث منح الواقع الافتراضي إمكانيات انغماس المستخدم من خلال محاكاة المحيط الخارجي والعلاقات الإنسانية إلى حد ظهور علاقات جديدة، تميزت بالسهولة والسرعة، ليصل المستخدم إلى مرحلة التخلي عن جسده نحو جسد آخر متغير وديناميكي، إلى جانب خلقه لهوية جديدة خاضعة لطابع الاختيار والتحكم. هذا الوجود الجديد أنتج حتما آثارا على المستخدم بما فيه تغيير طريقة تفكيره، وتفاعله ونمط حياته وعلاقاته، حيث يتوجه الأفراد إلى المنصات والشبكات الرقمية من أجل القضاء على العزلة التي اعتبرت من أهم خصائص المجتمع ما بعد الحديث، بالرغم من ذلك، فإن انغماسهم تحت تمثيل آخر قد يزيد من هذه العزلة.

الكلمات المفتاحية: أنترنت، واقع افتراضي، عزلة اجتماعية، عزلة المستخدم.

*The effects of internet on the user, The Virtual world and social isolation***Abstract**

The internet brought about changes as never before, affecting all domains of the human life. It creates an equivalent world, a new space designed by the crossing of technology and personal relationships, it gives immersion possibilities and a simulation of the outside world, which allows the user to interact and move. The speed connection helps to simulate relationships between people; therefore, the user makes links easily, restfully and anonymously. It makes the user dependent on it, this dependence causes another isolation from reality, his environment and family.

Key words: Internet, virtual world, social isolation, user's isolation.

*Les effets de l'internet sur l'utilisateur, le monde virtuel et l'isolement social***Résumé**

L'internet a provoqué des changements sans précédent qui ont touché tous les domaines de la vie humaine. Il a créé un monde équivalent au monde réel, où le mot (virtuel) ne signifie plus l'existence probable, mais l'existence formelle qui a plus de force que l'existence elle-même. Sous une ère favorisant l'immersion dans ce monde équivalent, la société post-moderne se spécifie par le fracas des relations familiales, le changement du mode de travail et de production, ainsi que par la vie solitaire des individus qui se retrouvent dans un cercle fermé, où en cherchant à diminuer leur solitude, ils s'isolent encore plus dans un monde virtuel.

Mots - clés: Internet, monde virtuel, isolement social, isolement de l'utilisateur.

مقدمة

يعتبر الواقع الافتراضي من أبرز ما جاءت به التكنولوجيات، لكونه فضاء موازيا للواقع، وجامعا بين التقنية والعلائقية، حيث أصبحت الوسائل في ظله شفافة ليعوضها الاستخدام الذي أثر على الفرد بصفة حتمية، حيث حكمت فلسفة الويب 2.0 نمط تعامله وحياته بأكملها، إذ إن تجسيده على الواقع الافتراضي من خلال تخليه عن جسده أظهر نوعا جديدا من التمثيلات، كما أن اتخاذ لهويات تمنحه التحكم والتغيير، جعله يبني نفسه في هذا العالم، ليصبح مستخدما مرتبطا بهذه التمثيلات وبكل ما يصابها من تفاعل ومن علاقات قد تؤدي إلى انعزاله عن المحيط وعن المجتمع المتميز بسماوات دفعته إلى المزيد من الانغماس، ليخلص بعزلة اتخذت خصائص جديدة، حكمت تعامل الفرد مع هذا العالم، وتكمن أهمية الموضوع في أنه ينتمي إلى البحوث التي تتجاوز النظر في العزلة بمعناها الأولي، والتي كانت محددة بسياق التعامل مع وسائل الإعلام التقليدية، نحو عزلة جسدية وفكرية ناتجة عن التعامل مع عالم آخر، فما الواقع الافتراضي؟ وما علاقته بالعزلة عند المستخدم؟ وقد تفرعت عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- ما المعنى الحديث لكلمة الافتراضية التي جاءت بها التكنولوجيات؟
- كيف يحاكي العالم الافتراضي المجتمع الإنساني بعلاقاته وتعاملاته؟
- ما أسباب الانغماس في الواقع الافتراضي؟ وما السمات الجديدة التي اتخذتها العزلة في عصر التعامل مع واقع آخر؟

ومن أجل الإحاطة بالموضوع تكونت هذه الأوراق البحثية من عدة محاور، ابتداء بالمحور الأول الذي خصص للإحاطة بمفهوم الواقع الافتراضي في جانبه التقني والإنساني، يليه المحور الثاني الذي طرحنا فيه فكرة حتمية الآثار الناتجة عن التعامل مع الواقع البديل، أما المحور الثالث فقد سلطنا فيه الضوء على أسباب انغماس الأفراد في الواقع الافتراضي الذي أنتج لديهم عزلة عن المحيط حسب العديد من الدراسات، ليأتي المحور الرابع الذي تطرقنا فيه إلى السمات التي تميز بها العصر الحالي، والتي زادت من انغماس الأفراد في واقع بديل، أما المحور الخامس فقد سلطنا فيه الضوء على ظاهرة العزلة التي اتخذت سمات جديدة بانخراط الفرد في عالم أتاح له وجودا دائما.

أولاً: الإحاطة بمفهوم الواقع الافتراضي

تشير كلمة (واقع) *réalité* إلى خاصية الشيء الواقع والموجود حقيقة، تناقضا مع الشيء الخيالي أو المتخيل⁽¹⁾، كما تشير *réalité* إلى *le réel* أو *l'actuel* المستمد من اللاتينية *res* أي *chose* (الشيء)، فما هو واقع أو حقيقي هو غير موجود نظريا فقط لكنه موجود فعليا، فيقال مثلا إن حقيقة هذا الشيء أو هذه الظاهرة ليس فيها شك، ومن مضادات *réalité* نجد *chimère, abstraction, légende, apparence, erreur*.⁽²⁾

أما كلمة (افتراضي) فهي ترجمة لـ *virtuel* التي تعادلها ألفاظ عديدة مثل *numérique, potentiel, fictif, irréel*⁽³⁾ وتعني كلمة *virtuel* أو *virtuelle* المشتقة من اللاتينية *virtus* أي *force* (قوة)، الشيء الموجود بالقوة فقط *qui n'existe qu'en puissance* أي الشيء الذي له الخصائص ليووجد، دون أن يكون موجودا في الحاضر⁽⁴⁾. كما تشير كلمة *virtual* في اللغة الإنجليزية إلى نفس المعنى أي الشيء الذي يمتلك الاستعداد ليووجد، لكنه غير كائن حقيقة⁽⁵⁾.

وتعتبر الفلسفة مهدا للفظ (افتراضي) فهي ترجمة للفظ virtualis الذي استعمل لأول مرة في العصور الوسطى، لترجمة المفهوم الأرسطي للقوة⁽⁶⁾ dunamis، وموازاة مع الاستعمال الفلسفي، تطور استعمال علمي للكلمة في ميدان البصريات ومجال الفيزياء، فالصورة (بهذا المفهوم) هي حقيقة غير ملموسة réalité impalpable أي رمز متعرف عليه من طرف العين فقط، لتكون صورة حقيقية لكنها افتراضية يمكن رؤيتها في واجهة بصرية، فهي صورة منتجة من طرف الآلة وغير موجودة خارجها⁽⁷⁾.

ليظهر استعمال آخر له علاقة بالإعلام الآلي حيث دلت الكلمة على مكونات نظام آلي، لها خصائص تختلف عن خصائصها المادية، مثل الذاكرة الافتراضية التي تحاكي الذاكرة الإنسانية لكن بسعات أكبر⁽⁸⁾، ثم تطور المفهوم ليعبر عن سيرورة يمكنها بفضل تقنيات البرمجة أن تحاكي سلوكا باستقلالية عن المجال الفيزيائي المادي⁽⁹⁾، وأصبح مفهوم الافتراضي virtuel أو الافتراضية virtualité يحدد بنوع من التمثيل اللامادي المتميز بالمرونة والتحديث المستمر⁽¹⁰⁾.

في نفس السياق، ظهر اصطلاح الفضاء المعلوماتي cyberspace "المشتق من cybernetics⁽¹¹⁾ والذي استعمل في نفس الإطار، إذ كانت المحاولة الأولى لإيداعه في المعاجم على يد أحد كتاب الخيال العلمي (وليام جيبسون) عام 1994"⁽¹²⁾.

أما المعنى الحديث فقد جاء بتناقض بين الكلمتين (واقع وافتراضي) "لأن الشيء الافتراضي لا يتعارض مع الفعل ولكن مع الواقع، حيث إن الافتراضية والواقعية هما طريقتان مختلفتان للتعبير عن الوجود"⁽¹³⁾، فكيف للواقع الموجود الفعلي أن يكون افتراضيا غير فعلي، هذا ما يحيلنا إلى الاستخدام الحديث للافتراضية (موازاة مع الواقع)، حيث تعني عبارة "virtual reality" المحيط الإلكتروني الذي ينشئه الكمبيوتر، ويجعله يظهر كأنه حقيقي⁽¹⁴⁾ وكأنه موجود⁽¹⁵⁾، لأنه "واقع يزيل حواجز المكان والزمن بغض النظر عن التوقيتات والمسافات"⁽¹⁶⁾.

مما سبق، يمكن تحديد الواقع الافتراضي على أنه عبارة تجمع بين متناقضين، أتت بها التكنولوجيات الجديدة، حيث تم خلق عالم جديد مواز للعالم التقليدي، يمكن للمستخدم دخوله متحررا من قيود الزمن والمكان، ومن الوجود الجسدي، إنه عالم يحاكي ما يعرفه الإنسان بطرق تقنية، تجعله يحس بالحياة فيه، فهو واقع لأنه موجود، ولكنه افتراضي لأن الموجود فيه ليس موجود بالطريقة التقليدية، لكنه موجود بواسطة التقنيات، واقع ينشطه المستخدم ويتفاعل فيه، حيث ربط بثلاث(3) خصائص: الانغماس l'immersion، والتفاعل l'interactivité وأخيرا تلاقي العناصر المنخرطة في هذا الواقع possibilité de rencontrer d'autres sujets en immersion⁽¹⁷⁾.

نفهم من هذا أنه مكون من جانبين: الجانب التقني المتمثل في محاكاة المحيط الخارجي، والجانب الإنساني (الاجتماعي) المتمثل في الهويات، والعلاقات الافتراضية، والجماعات واللقاءات الافتراضية التي تحاكي السلوكات الاجتماعية التقليدية.

1- الواقع الافتراضي في جانبه المحاكي للمحيط الخارجي:

"تعتمد تقنية الواقع الافتراضي على ما يعرف بتقنية التصوير أو الاستعراض ثلاثي الأبعاد 3D"⁽¹⁸⁾ هذه المحاكاة التي تتم في طول وعرض وعمق. توفر القدرة على الأخذ والرد عن طريق سماع الأصوات واللمس والنظر في وقت أني بفضل الإدراك الحسي⁽¹⁹⁾ بالتالي يكون الجسد متعاملا بصفة كاملة مع الافتراضية⁽²⁰⁾، كجسم فوق متصل بطريقة تطغى على الذهن الذي أصبح يعتبر حقلا تجريبيا للتكنولوجيا، التي عملت على تقريب الآلة من المستخدم لجعلها جزءا منه، ومن ثم الانخراط الحسي الكامل (حواسي، حركي وحتى ذهني).

ويحدد مفهوم الانخراط l'immersion على أنه الاندماج الحسي للمستخدم في عالم افتراضي، مبني بالإعلام الآلي⁽²¹⁾، من ثم ظهر ما يسمى بالتجسيد أو التجسد avatar الذي يعتبر نمط تمثيل المستخدم، يتميز بأربع (4) خصائص (تغيير الذات، والولادة المبرمجة، والإحساس بالقوة، والسيطرة والتحكم⁽²²⁾)، وفي السنوات الأخيرة، ظهرت بعض الأشكال التي تتداخل مع الواقع الافتراضي من أهمها ما يعرف بالواقع المعزز augmented reality، المتمثل في الإضافة الافتراضية إلى واقع معيش وليس تجسيد الواقع غير الحقيقي⁽²³⁾.

كما "يعتبر الجسد اليوم، أول ضحايا التكنولوجيات أو أهم الغائبين فيها، فهو أول ممثلي العالم الخارجي بالنسبة للفكر، فغيابه يمثل بدوره امتدادا لاختفاء المكان ولتغيير الخارطة الذهنية للعالم"⁽²⁴⁾، وانطلاقا من أن الواقع الافتراضي يمنح محيطا محاكائيا يشبه تماما العالم الفيزيائي أو يختلق معالم جديدة متخيلة، فلا بد للمستخدم الذي ينخرط فيه أن يتخلى عن جسده الحقيقي بخلق تجسيد له من أجل الحياة في هذا الواقع الجديد.

هذه التجسيديات الخيالية قد تصبح مرآة لما ينتظره الفرد اليوم من الجسد الحقيقي، فهي تجسيديات لرغباته⁽²⁵⁾، إذ تعتبر نهاية الجسد المادي، أو ظهور الجسد الافتراضي من بين قمم ما أتاحتها التكنولوجيات، وذلك من خلال الانخراط الحواسي التام immersion sensorielle totale الذي يسمح للمستخدم من الخروج من جسده والعيش في حياة أخرى، يختار ويصف تجسيده فيها حسب ما يريد من أوصاف ويتفاعل على هذا الأساس مع منخرطين آخرين، هذا ما يحيله إلى علاقات افتراضية وإلى سلوك افتراضي جديد، لتتلاشى الحدود بين العالمين، فكل شيء يتداخل إلى حد عدم التفرقة بين الافتراضي والحقيقي⁽²⁶⁾، "هكذا يخرج الجسم من ذاته ويكتسب سرعة أخرى، ويغزو فضاءات جديدة، فيتدفق إلى الخارج ويعكس الصفة الخارجية التقنية أو الغيرية البيولوجية نحو ذاتية مجسدة"⁽²⁷⁾.

وبالرغم من أن هذا الخروج عن الجسد شيء جديد جاءت به التكنولوجيات فإنه يذكرنا ببعض الفلسفات القديمة مثل الفلسفة الغنوسطية أو الروحانية gnostique⁽²⁸⁾ ذلك التيار المسيحي الذي يرى أن الجسد هو سجن الروح، لذلك فلا بد من نسيانه للعيش في إطار روحي ووجداني⁽²⁹⁾، فإذا كانت هذه الحركة المسيحية ترى أن الروح غريبة عن العالم الذي نعيش فيه وبالتالي غريبة عن الجسد، لأن هذا الأخير مادة جامدة تنتمي إلى العالم المادي وتمنع من التحرر نحو عالم آخر، فيمكن القول إننا نعيش فكر ما بعد- الغنوسطية néo gnosticisme، فهذا التحرر الذي حاولت هذه الفلسفة القديمة الوصول إليه، يشبه ما أتيح للإنسان من إمكانات جديدة، ذلك أن الانغماس في الواقع الافتراضي يقتضي التخلي عن الجسد نحو جسد افتراضي يختاره المستخدم وفقا لما يريده، هذا ما نجده في مختلف ألعاب الفيديو التي تتيح إمكانات الانغماس الحواسي الكلي، وفي أنماط الإبحار في مختلف المواقع التفاعلية، أين يكون المستخدم موجودا لكنه متخلاً عن جسده، ومن جهة أخرى، تعد الهوية الافتراضية إسقاطا آخر لهذه الفلسفة، ذلك أنها الصورة التي يختارها المستخدم ويمثل نفسه بها تحررا من الطابع الإجباري.

كما يمكن التكلم عن "كودجيتو ديكرت"⁽³⁰⁾ - أنا أفكر إذا أنا موجود - فأنا أوجد حيث توجد مادة تفكيري كذلك نتصور الأنترنت على أنها أسست حسب منطق الكودجيتو حيث انفرد العقل بالحضور، فكل حضور هو حضور عقلي في الأنترنت التي اعتبرها البعض (الشبكة الديكرتية) لأنها مملكة تحرر فيها العقل من حدود الجسد، فنحن نوجد من خلال أفكارنا فيها"⁽³¹⁾.

وحسب الاتجاهات السببر - ثقافية la cyberculture، إن الجسد شيء زائد، نحو فكرة ظهور إنسانية سماها البعض بالإنسانية ما بعد الحديثة la post - humanité والتي تحررت من العوائق، هذه الغنوسطية الجديدة تفصل بين الموضوع وبين جسده الفاني وتدخله في اللامادية، إذ إن الإبحار في الأنترنت أو الانغماس في الحقيقة الافتراضية، يعطي المستخدمين شعور عدم التعلق بجسد يحسهم بالمسؤولية تجاه إطعامه، وضرورة الاعتناء به، في حين أن الحياة تكون سعيدة دون ذلك، كما أن الاتصال دون جسد في الشبكات يشجع الهويات المتعددة، كما أن تلاشي المستخدم في لقاءات افتراضية عدة حسب الاسم والجنس والسن الذي يريد يجعل الجسد معلومة ثانوية⁽³²⁾.

وإذا كان "نوربرت وينر"⁽³³⁾ يرى أن علاقة الإنسان بالآلة تشبه الصراع بين الخالق والمخلوق⁽³⁴⁾، ليخلق الإنسان الآلة التي تتطور وتعديل سلوكها لتكون قابلة لمنافسته وتجاوزه دون أن يتحكم فيها، فيمكن القول إن الواقع الافتراضي بشقيه العلائقي والتقني، جاء بمعنى جديد لهذه الفكرة، وذلك بتغييره لمفهوم (الخلق) ولمفهوم (التطور) الناتج عن هذا الخلق، حيث يصنع المستخدم نفسه من جديد بمثابة ولادة جديدة مغايرة لما هي عليه تقليدياً، إذ يمكن أن يختار تجسيده باستمرار⁽³⁵⁾، بظهور وجود ينافس الوجود التقليدي في المعايير المكانية والزمنية، وفي المعاني الحاكمة لهذا الوجود.

2- الواقع الافتراضي في جانبه العلائقي:

إضافة إلى محاكاة المحيط الخارجي وطرق التعامل معه (انفعالات وشعور مختلف للجسم)، يحاكي الواقع الافتراضي جانبا آخر من الواقع، ألا وهو المجتمع الإنساني بأفراده وجماعاته والتفاعلات التي تتم من خلاله، فالعالم الافتراضي مفعول ومنشط من طرف مجموعة أفراد يشاركون فيه ويقومون بمختلف أنشطتهم من خلاله، "في مقال بعنوان (العوالم الافتراضية، دعوة لاستيطان الفضاء السايبري)⁽³⁶⁾ تذكر الجماعات الافتراضية أنها من مظاهر استيطان الفضاءات السايبرية، من خلال خبرات التواصل، من الجانب النظري (نص، صورة) إلى الجانب الشعوري (ثلاثي الأبعاد)⁽³⁷⁾ وإن انخراط المستخدم يقتضي تمثيل نفسه من خلال خلق هوية افتراضية ينشط بها، مع هويات افتراضية لمستخدمين آخرين، هذا ما يشكل شبكة يتفاعل من خلالها المنخرطون، ويصنعون صورا ذهنية لأنفسهم ولغيرهم، نظرا للطابع المجهول والغامض الذي يحيط بتعريفهم لأنفسهم، هنا نتكلم عن استخدام مصطلح (افتراضي) في مجال علم النفس الذي بدأ مع "سارج تيسرون"⁽³⁸⁾ الذي يرى أن الافتراضي هو جانب الحياة السيكولوجية التي تتميز عن الخيال وترتبط بتوقعات الفرد وتمثلاته قريبة الوجود ذلك أن الخيال يرتبط بأشياء لا توجد حقيقة⁽³⁹⁾.

ولقد أعطى الواقع الافتراضي انطلاقة أخرى لهذا الاستعمال، خاصة مع بروز الشبكات الرقمية الاجتماعية، فالمستخدم في علاقة مع آلاف الأشخاص، لذلك فنتشكل لديه توقعات وتمثلات ذهنية فيما يخصهم، هذه التوقعات موجودة في خيال الفرد، لذلك فيحكمها فارق مع ما هو عليه العالم الحقيقي، هذا الفارق سماه "تيسرون" بالافتراضي السيكولوجي le virtuel psychique في مجال علم النفس، والذي يمكن مقارنته بالافتراضي الرقمي le virtuel numérique⁽⁴⁰⁾، وذلك انطلاقا من خاصية الدوام التي يتميز بها الواقع الافتراضي إذ إنه تمثيل مستمر على الشبكة يمنح إمكانيات الاتصال الآني بين المستخدمين وبين المستخدم والعالم⁽⁴¹⁾ كما أنه تجسيد دائم يربط تخيل المستخدم بالتقنية، وبالتفاعل المحاكي للتفاعل الحقيقي ضمن المواقع الآنية التي تجمع في البداية علاقات من الحياة الحقيقية، ثم بالتوسيع، مواقع موجهة لتطوير دائرة العلاقات⁽⁴²⁾، من خلال "مجموعة هويات اجتماعية،

ينشئها أفراد أو منظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعي، ويمثلها هيكل أو شكل ديناميكي لجماعة ما⁽⁴³⁾. هذه الهويات شكلت في ترابطها ما سمي بالشبكات الرقمية الاجتماعية، التي تطورت مع تطور أدوات الويب⁽⁴⁴⁾ منذ ظهورها إلى يومنا هذا، حيث أصبحت منصات علائقية للتبادل والتشارك، مركزة على الحوارية، كما أصبحت تسمح للمستخدم من غربة المعلومات التي تهمة من بين الكم الهائل الموجود على الويب⁽⁴⁵⁾.

وتعتبر فلسفة الشبكات من أهم ما جاء به الويب 2.0 (الويب التفاعلي)، حيث سمحت بالتفاعل مستفيدة من طابع السرعة والآنية، كما جعلت المستخدم متعلقا بها، لأسباب عدة من أهمها محاولة بناء ذاته عليها، هذا ما أظهر نوعا جديدا من الهويات ذلك أن بناء الذات والتمحور حولها هو جوهر الهوية الشخصية⁽⁴⁶⁾.

ولقد تطور مفهوم الهوية عبر العصور، ابتداء بالفلسفة التي مثلت مهذا له، لينتهي بمفهومها المعاصر المتعلق بالتكنولوجيات، والبعيد عن الخصائص التقليدية المتمثلة في التعريف الكامل بالشخص وعدم الاختيار، لتكون الهوية الجديدة نوعا من المعلومات والمواصفات المخططة، مشكلة تجسيدا للإنسان في الواقع الافتراضي، إذ إنها لا تسمح بتعريفه ولكنها تحجب حقيقته أو تظهره كما يريد⁽⁴⁷⁾، ويمكن تحديد الهوية الافتراضية *identité virtuelle* على أنها هوية مستخدم ترك معلومات شخصية على الشبكة، حيث وجدت مختلف ملامحه على الشبكات الاجتماعية والمدونات، والحسابات الأخرى، فهي الطريقة التي يقدم نفسه بها على الأنترنت⁽⁴⁸⁾، إذ إنها لا تقتصر على التمثيل، لكنها تشمل الفعل والنشاط على الشبكات، فهي مجمل الآثار التي سجلت عن نشاط المستخدم، من معلومات ومضامين نشرها، ومن علاقات ربطها، إضافة إلى مشاركته على الويب من خلال التعليقات والكتابات، وحتى زيارته للمواقع⁽⁴⁹⁾، عبارة أخرى هي الصورة التي يكونها بواسطة المضامين التي يخلقها⁽⁵⁰⁾، والأفعال التي يقوم بها والتي تصنع نفسها كهويته⁽⁵¹⁾ تدريجيا مع الزمن⁽⁵²⁾.

هذا النوع الجديد من الهويات زاد من ربط المستخدم بالواقع الافتراضي، ذلك أن ما يتركه على الشبكة يعتبر مع الوقت جزءا منه، يزيد التعلق به، كما أن النمط الاستخداماتي للهوية الافتراضية أضحى ذا تأثير كحتمية من حتميات التعامل مع هذا الواقع.

ثانيا: طابع استخداماتي ذو آثار حتمية

لقد أقر "مارشال ماكلوهان"⁽⁵³⁾ أن الاختراعات التكنولوجية المهمة هي التي تؤثر تأثيرا أساسيا على المجتمعات⁽⁵⁴⁾، "الوسيلة حسب النظرية التكنولوجية هي التي تشكل وتتحكم في مقياس نشاط الناس وعلاقاتهم بعضهم ببعض، فمن مميزات الوسائل أن مضمونها يخفي طبيعتها وتستند فكرة (الوسيلة هي الرسالة)، إلى أن وسائل نقل المعلومات تؤدي إلى التأثير على السلوك البشري بغض النظر عن الرسالة"⁽⁵⁵⁾ بالتالي "فالوسيلة التي يستخدمها المجتمع أو يضطر إلى استخدامها ستحدد طبيعة المجتمع، وكيف يعالج مشاكله، وأية وسيلة جديدة أو امتداد للإنسان تشكل ظروفًا جديدة محيطية تسيطر على ما يفعله الأفراد، وتؤثر على الطريقة التي يفكرون بها ويعملون وفقها، أي أن الوسيلة امتداد للإنسان"⁽⁵⁶⁾.

هذا الامتداد الذي تكلم عنه "ماكلوهان" زاد من حدته مع دخول الأنترنت والواقع الافتراضي إلى حياة الفرد، حيث جعل الويب التفاعلي من الحواس حقلًا للتجريب، ومن العقل جزءًا متصلا مع هذه الوسيلة، كما أن النمط الاستخداماتي الجديد المبني على السرعة، والآنية، والتشعب والحركة اللامتناهية، أثر بصفة كبيرة على تفكير المستخدم وتعامله، وعلى نظرتة للعالم، بالتالي أثر على نمط حياته بالكامل.

وعند التكلم عن نمط استخدام الهوية الافتراضية نجده في موقع الوسيلة الجديدة، ذلك أنه خلق تفكيراً، وعلاقات وتعاملاً جديداً لم يشكل إلا امتداداً للهوية التقليدية للإنسان.

ولعل ما نلاحظه، هو أن الوسيلة التي تكلم عنها "ماكلوهان" أضحت شفافة، فهي لم تصبح مهمة بقدر ما يهتم الاستخدام الذي يحيط بها، ذلك أن الجمهور أصبح مرسلًا ومستقبلًا، كما انتقل أفراد من عيشهم في الظروف التي تشكلها الوسيلة إلى عيشهم في الوسيلة، هذا ما يعطي نظرة أخرى لما سمي بالهوية التكنولوجية.

ثالثاً: أسباب الانغماس في الواقع الافتراضي

أصبح الواقع الافتراضي بديلاً حقيقياً للمجتمع الإنساني بعلاقاته وتبادلاته، إذ وجد المستخدم ضمنه إمكانية إشباع حاجاته أو محاكاة إشباعها ضمن سياق محكوم بالسرعة والسهولة والتحكم، هذا ما دفع بالأفراد إلى زيادة الانغماس في هذا الواقع البديل.

1- بناء الذات والتمحور حولها:

إن طابع الحرية الذي أتاحتها فضاءات الأنترنت، أدى إلى جرأة بعض المستخدمين على الكشف عن خصوصياتهم، التي قد يتحفظون في الكشف عنها في اتصال موجهات، ونظراً للطابع المجهول الذي يحيط بتمثيل أنفسهم في الفضاءات غير المتوقعة مادياً، والفاوق الذي يفصلهم عن المكان والجسد، ظهر التصنع والتلاعب الهويات *la manipulation identitaire*، فعندما يفرك المستخدم هوية افتراضية فوق هويته الحقيقية، وهوية خيالية فوق هويته الاجتماعية⁽⁵⁷⁾، فإنه يتلاعب بذكر معلومات غير ممثلة له، هذا ما يسمح له من تجريب هويات أخرى، حيث شبت الأنترنت بمخبر حقيقي لتجريب الهويات وإعادة خلقها *une réinvention identitaire* حيث توفر إمكانيات غير مسبوقة لتجريب الذات⁽⁵⁸⁾ *des possibilités inédites d'expérimentation de soi* ويمكن مقارنة هذه السيرورة المتمثلة في بناء الذات⁽⁵⁹⁾ من خلال إعادة خلق الهوية، بالعملية التقليدية لبناء الذات عند الإنسان، حيث يصنع نموذجاً خاصاً به يعمل على اتباعه، ثم يبحث عن نفسه في نظر الآخرين، ويعدل سلوكه حسب ردود أفعالهم ليحس بوجوده، حيث تقوم المنصات الرقمية الاجتماعية على نفس المبدأ، إذ يخلق المستخدم نموذجاً خاصاً به، يتمثل في المعلومات التي يعرف بها نفسه، إضافة إلى تعليقاته وصوره، ليكون الأمر بمثابة (إعادة اختراع ذاته) أما المرحلة الثانية فتكمن في عرض ما بناه أمام الغير.

هذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من الأفراد يحاولون التعرف على أنفسهم بواسطة الغير وباستعمال التكنولوجيات التي تعطيهم إمكانيات لا مثيل لها للتعبير عن أنفسهم مثلما يريدون، كما يجربون هويات مختلفة بحثاً عن الاستقرار، الشيء الذي لا تعمل من أجله هذه الشبكات التي ينشطون فيها.

ولقد ألفت السوسيولوجيا الضوء على سيرورة تكون الهوية، كونها علائقية وعقلية وجسدية، حيث أشار "ميشال فوكو"⁽⁶⁰⁾ إلى ما سماه بتقنيات الذات *les techniques de soi* التي تسمح للفرد بواسطة عمله على أفكاره وسلوكه من تحقيق نوع من السعادة⁽⁶¹⁾، انطلاقاً من هذه السعادة التي يبحث عنها الفرد من خلال وعيه بذاته وشعوره باعتراف الآخر، تتلخص معظم استخدامات الهوية الافتراضية، حيث اتجه الأفراد إلى البحث عن أنفسهم وتحديد ذواتهم من خلال مظهرهم الخارجي في منصات العرض⁽⁶²⁾، إذ اعتبرت الشبكات الاجتماعية الرقمية صورة تقنية للذات، ومن رائدات ترويج (ثقافة الأنا)⁽⁶³⁾ وتمجيد الذات *la culture de soi* حيث يعرض المستخدمون من خلالها حالاتهم النفسية ونشاطات قاموا بها في يومهم، ويجمعون مضامين مبعثرة ومشتتة ليجعلوا منها وحدة

تشكل هويتهم، هذا ما سمي بكتابة الذات l'écriture de soi حيث شبّهت نشاطات المستخدم ببوميات، يحدد ويحدث معلوماتها ليكشف عن جزئيات جديدة من حياته⁽⁶⁴⁾.

وإن هذا التمحور حول الذات الذي اشتهرت به الشبكات الرقمية الاجتماعية، يجعل من الهوية تسير ضمن سيرورة بحث عن التوازن بين الاعتراف بالذات وحاجة التمثيل أمام الآخرين، حيث يمكن تلخيص ذلك التطور developing self ضمن سؤالين: من أنا؟ وما هي الطريقة التي يراني بها الآخر؟⁽⁶⁵⁾.

2- البحث عن الاعتراف:

لقد تكلم "شارل كولي"⁽⁶⁶⁾ عن مصطلح المرآة looking glass ليعني بناء تقدير الذات كسيرورة اجتماعية، أين تتدخل نظرة الغير بقوة في إدراك الذات وبالتالي تكوين الهوية، وإذا رجعنا إلى الشبكات الرقمية الاجتماعية، نجدها تمنح بعض التقنيات لتكوين هذه الهويات المرآتية les identités miroirs المبنية تحت نظر الغير باستمرار⁽⁶⁷⁾.

إضافة إلى ذلك فقد تغير الدور الاجتماعي الذي يحدد مكان الفرد في نظام اجتماعي في وقت محدد، إذ تعتبر المكانة الاجتماعية le statut social أساس النظام التراتبي لتبني مع عناصر أخرى الهوية الاجتماعية وكذا صورة الذات⁽⁶⁸⁾، إذ انقلبت هذه المفاهيم في العالم الافتراضي، ذلك أن الفرد هو الذي يتمكن من تحديد دوره كما يريد، من خلال مكانته على الشبكات الرقمية، حيث يرى بعض الباحثين أن سيرورة عرض الذات الخاضعة لإستراتيجية التحكم في هذا العرض تهدف إلى الاعتراف وإلى الهروب من المعايير الاجتماعية⁽⁶⁹⁾، بالتالي فإن الناشطين على الشبكات يعرضون أنفسهم لتجريب شعبيتهم، هذا ما يقتضي إعطاء معلومات فردية وشخصية، ذلك أن العرض هو شرط أساسي للتقنية العلانية.

ولقد طور "جورج هيربرت ميد"⁽⁷⁰⁾ مفهوم (التميز الاجتماعي) l'individuation sociale إذ يرى أن الفرد يقوم بملاحظة منظور الغير تجاه نتائج أفعاله، الشيء الذي يسمح له بإعطاء معنى لنفسه⁽⁷¹⁾، كما قسم le soi (أي ما يعي الفرد أنه هو)، إلى le je الأنا و le moi أنا، حيث يخضع الجزء الأول لردود أفعال الفرد لسلوكات الآخرين تجاهه، أما الجزء الثاني، فيخضع للأدوار في المجتمع⁽⁷²⁾، ليكون وجود الآخر ضروريا في تطوير إطار أفعال الفرد بمعان محددة، فهو تجريب لصور سلوكه ولطريقة فهم الغير لها، ليتمكن بذلك من معرفة ذاته، وبالتالي اتخاذ السلوك اللائق⁽⁷³⁾.

ولقد أصبح المستخدم بكل ما نتيجته له المنصات التفاعلية والشبكات، يرى نفسه في ردود أفعال الآخرين، تجاه ما نشره من ملمحه الشخصي وصوره وتعليقه، فهو يبحث نوعا ما عن الرضا والاعتراف بذاته من طرف الغير، هذا ما قد يبرر كثرة استعمال هذه التكنولوجيات، والإقبال الكبير على نشر المضامين وتحديثها المستمر، ليظهر (المستخدم المعبر) l'utilisateur expressif، ذلك المستخدم الذي يفرض في التعبير عن نفسه.

3- توفير البديل (إشباع الحاجات):

إن الواقع الافتراضي بجميع أشكاله أصبح نسخة للواقع الحقيقي، إذ تعتبر الشبكات الاجتماعية الرقمية أفضل مثال لمحاكاة العلاقات الإنسانية إلى حد ظهور علاقات من نوع آخر لدى العديد من المستخدمين، الذين أصبحوا يترددون على المنصات لإشباع بعض الحاجات التي لم يحققوها في حياتهم التقليدية، أو لمحاولة إشباعها⁽⁷⁴⁾ كالحاجة إلى الأمن والاستقرار والحاجة إلى الاعتراف، والتقدير والتحقيق، إضافة إلى الحاجات المصاحبة لبناء هوية الفرد بكل جوانبها، بما فيه الحاجة إلى الوجود والانتماء، والتقييم، والتحكم والحاجة إلى التفرد⁽⁷⁵⁾.

4- الحاجة العاجلة إلى الاتصال والمشاركة:

يبحث الإنسان إلى أن يسمع الغير صوته، ويفهم رأيه، فهو في حاجة غير متناهية للمشاركة بمعناها الواسع، هذه الحاجة لم تبلغ ذروة الإشباع نظرا لاعتبار الوسائل التقليدية للاتصال محدودة، ومن ثم فإن تطور التكنولوجيات والهواتف متعددة الاستخدامات لم يعد إلا بتدعيم المشاركة، التي تعتبرها الشبكات الاجتماعية الرقمية أساسا لها، ذلك أن النشر خاصة أساسية فيها، لأنه يشكل مجموع المضامين المتوفرة على الأنترنت (تعليقات - تقاسم - اقتراحات المستخدمين) كلها شكلت محور التعامل على الشبكات⁽⁷⁶⁾.

وبعد الحاجة إلى التشارك أو المشاركة، تعتبر الحاجة إلى الاتصال شيئا أساسيا رافق الفرد منذ القديم، وإذا كان الاتصال يتميز ببعض الخصائص في الحالة التقليدية، كالمواجهة والتعرف بين المتصلين فإن هذا الأخير حمل مميزات جديدة، حيث سهلت الشبكات الاجتماعية الرقمية هذه العملية وقضت على عوائقها، بل بسطتها، ليصبح المستخدمون في حاجة قصوى إلى فتح حساباتهم والإدلاء بأرائهم والاتصال في كل وقت.

وحسب العديد من الآراء، إن الروابط التي يحافظ المستخدم عليها مع الآخرين قد أنقصت من درجة العزلة لديه⁽⁷⁷⁾، ذلك أن الحوار والترثرة⁽⁷⁸⁾ le bavardage قد يحسّنه بالتقارب مع الغير⁽⁷⁹⁾ لكنه يكون مجرد إحساس، ذلك أن الروابط الافتراضية ليست روابط اجتماعية بمعناها الواسع، فبالرغم من آراء البعض حول الانفتاح على العالم الذي جاء به الواقع الافتراضي، يقر البعض الآخر أن الاستخدام المفرط يؤدي إلى زيادة الانغلاق على الذات⁽⁸⁰⁾.

5- التركيز على الروابط:

لقد تغيرت العلاقة بين الأشخاص نظرا إلى أن الأنترنت أعادت تمحور معنى العلاقات، حيث تحولت طبيعة هذه الأخيرة لتصبح شبكية، وتعددت أنماطها حسب تعدد المستخدمين الذين انصب اهتمامهم في عدد العلاقات الافتراضية، ليعوض الكم نوعا ما التفاعل الحقيقي المادي⁽⁸¹⁾، حيث جاءت الشبكات الرقمية بمنطق تسهيل ربط العلاقات، إضافة إلى تسهيل المحافظة عليها، فإذا كان الأفراد (في الحالة التقليدية) يكونون صداقات أو علاقات مهنية مع آخرين من محيطهم بواسطة تراكم التفاعل عبر الزمن، فإن الشبكات الرقمية قد قضت على هذه الخاصية⁽⁸²⁾، حيث مكنت المستخدم من تكوين علاقات بكم هائل وبسرعة فائقة، كما سهلت المحافظة على هذه الروابط عن طريق تكرار التفاعل على الشبكة.

وإن علاقة المستخدم بالشبكات الرقمية الاجتماعية جعلته ينشعب بفلسفتها، بالتالي أثرت في سلوكه ونمط تعامله، هذا ما أنتج أفرادا جددا، حيث تلاشى النموذج الاجتماعي القديم ورسمت ملامح سيكولوجية جديدة⁽⁸³⁾، تتجلى في ثقافة عدم الصبر la culture de l'impatience ذلك أن المستخدم يكون ذكاء سريعا، ومرنا، ونفاعليا لا وجود فيه لوقت التفكير أو التعمق⁽⁸⁴⁾، حيث اعتاد على الحصول على كل ما يبحث عنه وفي وقت سريع، هذا ما أنتج إنسانا جديدا سمي بالإنسان في الشبكة l'homme en réseaux، ذلك الإنسان الذي يعيش بفضل التكنولوجيا، حيث يبني ذاته بها، ويعطي لصورته على الشبكات مركزا رئيسيا في حياته، كما يبحث عن كل ما يحتاجه فيها.

ولقد أجريت بحوث كثيرة لجمع معطيات من قبل المستخدمين حول الروابط الاجتماعية، بهدف حساب الطرق التي تربط أفرادا لا يعرفون بعضهم البعض في الشبكات الرقمية⁽⁸⁵⁾، حيث أظهرت هذه الأخيرة ما يسمى (بالفردانية المتصلة) l'individualisme connecté الناتجة حسب "Patrice Flichy"⁽⁸⁶⁾ عن تغيرات الحياة

الشخصية حيث أصبح الفرد هو من ينسج شبكته بنفسه⁽⁸⁷⁾، هنا تكمن إستراتيجية الشبكات الرقمية، فعند ترك المستخدم يختار ويخلق شبكته فهي تزيد من مدى تملكها له ومن تبنيه لمنطقها⁽⁸⁸⁾.

رابعاً: سمات العصر الحائثة على الانغماس

"يبدو أن البشر طوال تاريخهم ظلوا يبحثون عن عالم مواز يعبرون فيه عما لا يستطيعون أن يعبروا عنه في عالمهم الواقعي، ويحققون به ما لا يستطيعون تحقيقه في حياتهم المحدودة بقيود الزمان والمكان، والقواعد والتنظيمات الاجتماعية"⁽⁸⁹⁾، وإن التغير السريع الذي انتاب الواقع والسمات الجديدة التي تميز بها المجتمع ما بعد الحديث، أدى إلى زيادة لجوء المستخدم إلى الواقع الافتراضي بعلاقاته وتبادلاته المرنة والمتغيرة، وسهولة الظهور فيه، هذا اللجوء الكثيف جر نزوحاً عن الواقع الحقيقي كذلك بعلاقاته ومبادلاته (المختلفة عما هي عليه في الأنترنت)، وهو ما أنتج عزلة، حيث حولت التكنولوجيا نمط الخيال إلى أفعال، وغيرت البديل إلى حقيقة.

1- الوجدانية والعزلة:

إعتبر "مارشال ماكلوهان" أن وسائل الاتصال الإلكترونية ساهمت في انكماش الكرة الأرضية حتى أصبح يطلق عليها global village (القرية العالمية)⁽⁹⁰⁾، لكن مع ظهور تقنيات الانغماس في الواقع الافتراضي، تم تجاوز هذه القرية حيث أصبح لكل فرد عالمه الخاص، فالمجتمع أصبح عالمياً ليس لأن العلاقات تدور في (قرية عالمية) ولكن لأن كل مستخدم أصبح (عالمًا) لنفسه، ربما يكون هذا المعنى الأقرب (للعالمية)⁽⁹¹⁾، فإذا كانت البحوث المتعلقة بالتلفزة آخذة بعين الاعتبار عزلة الجمهور في التلقي، فنحن نعيش عزلة لا مثيل لها، لأنها متعلقة بالاستخدام، ذلك أن كل مستخدم ينفرد بصنع نفسه على الشبكات ويختار جسده وهويته كما يريد.

كما تميز العصر الحالي "بتنامي النزعات الفردية وتقطع الروابط بين الأفراد وافتقادهم للغة الحوار"⁽⁹²⁾ هذا راجع إلى وتيرة العمل، والسرعة التي انتابت عيشهم، وتأثير وسائل الإعلام والاتصال بثتى أنواعها، بالإضافة إلى ميول الأسرة نحو النماذج المتفككة، وتوجه الأفراد إلى العيش بمفردهم⁽⁹³⁾، كلها عوامل أدت إلى تلاشي تدريجي للروابط، وأدت إلى بروز ظاهرة التفرد، أي انعزال الفرد وتغريبه عن إنسانيته وابتعاده عن الآخرين، مما خلق عنده عدم الراحة وزيادة القلق والاضطراب النفسي والسلوكي، هذا ما دفع إلى بلورة تنظيمات اجتماعية تحتضن الأفراد⁽⁹⁴⁾ ذلك أن هذه الوحدة دفعتهم إلى التوجه نحو واقع بديل.

2- النرجسية:

تميز العصر الحالي " بثقافة تهتم بالسطح وبالظاهر الخارجي"⁽⁹⁵⁾ حيث تصف معظم الكتابات الإنسان ما بعد الحديث أنه متمحور حول ذاته، لا يكثر كثيرًا للآخرين ومفتقر للروابط الاجتماعية⁽⁹⁶⁾، حيث تركز الأفراد حول ذاتهم، وذلك راجع أساساً إلى عدم إشباع (الحاجة إلى التقدير) التي لا بد منها في مسار تحقيق الإنسان لذاته وتأكيداتها، وقد يكون ذلك متعلقاً بدوره بسمات العصر الأساسية المتمثلة في العزلة عن الآخر، فلتحقيق الذات لا بد من العيش مع جماعة، هذا ما قد يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الواقع الافتراضي من أجل تأكيد ذاتهم، من خلال ظهور نوع من النرجسية التي تتجلى في النشر المكثف للمضامين التي تدور حول نشاطاتهم وجزئيات من حياتهم الشخصية، من أجل إظهار أنفسهم أنهم على الصورة المرغوب فيها، حيث تتعلق كتابة الذات برغبة في ترك صورة لها، هذا ما يبين الجانب النرجسي والعرض المفرط لهذه العملية⁽⁹⁷⁾.

3- عصر السرعة والقلق:

لقد جاءت الأنترنت بفورية المعلومة وأنيبتها، لتقضي على النموذج الاتصالي القديم، أما الويب 2.0 فقضى على معادلة مرسل - مستقبل، ليصبح المرسل مستقبلا والمستقبل مرسلا، هذا ما استلزم مشاركة كبيرة من طرف المستخدم، خاصة باستفاضة الوسائل الأخرى من هذه الخاصيات، كما أن "التفاعل الشديد والسريع أدى إلى حالة تداخل شديدة بين الأفكار والثقافات"⁽⁹⁸⁾، وإلى كم هائل من المعلومات الكثيفة، الآنية، المتركمة والشاملة لكل الميادين، إذ شبهها البعض "بالفيضان المعلوماتي، الناتج عن الإفراط المعلوماتي الذي لا يمكن لقدرة بشرية استيعابه"⁽⁹⁹⁾، هذا ما كان له أثر حتمي على الأفراد، ذلك أن هذا الكم المعلوماتي غير نمط حياتهم وطريقة تفكيرهم، زاد من ذلك إدخال أجهزة محمولة ومتعددة الاستخدامات التي ضمنت الاتصال الدائم والمستمر في كل مكان، هذا ما أثر على نفسية الأفراد نحو قلق وتوتر، لأنهم يحاولون مواكبة هذه السرعة حيث يتفقدون هواتفهم في كل حين، ويفتحون بريدهم الإلكتروني وحساباتهم في الشبكات الرقمية الاجتماعية، ترقبا لأية رسالة أو تعليقا وخوفا من مرورهم على أي جديد.

ولقد تتبأ "مارشال ماكلوهان" بأن "هذه الحالة الجديدة ستؤدي إلى (عصر القلق) لأن الفورية تجبر الإنسان على الالتزام والمشاركة بعمق"⁽¹⁰⁰⁾، حيث يلجأ الأفراد إلى الواقع الافتراضي من أجل هذه الحاجة الكبيرة إلى الاتصال والمشاركة *l'urgence immédiate à communiquer* هذا ما يجعلهم ينشرون جزئيات من حياتهم من أجل مضاعفة آثارهم⁽¹⁰¹⁾، ويخضعون بذلك وجودهم إلى السرعة والآنية المفرطة، ذلك أن إنتاج المعلومات باستمرار هو شرط الوجود على الشبكات⁽¹⁰²⁾.

خامسا: العزلة⁽¹⁰³⁾ الناتجة عن الانغماس *isolement- social isolation*

"إن العزلة الاجتماعية هي تعبير عن شعور الفرد بالانفصال عن معاييره الاجتماعية وعن ثقافة مجتمعه مما يترتب عليه عدم القدرة على تحقيق التوافق مع المجتمع"⁽¹⁰⁴⁾، ويمكن تلخيص العزلة أنها الانفصال عن الغير وعدم ربط علاقات اجتماعية عادية والانطواء على النفس والوحدة النفسية، حيث تتقاطع العزلة مع مظاهر أخرى كفقْدان المعايير واللامعنى، والتي تشكل مظاهر الاغتراب⁽¹⁰⁵⁾.

ولقد غيرت الشبكات الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة نظرة المستخدم إلى العالم المحيط به، وإلى نفسه، حيث أصبح يظن أنه جزء من شيء شاسع، ولكن مصطنع، فله عدد ضخم من الأصدقاء ولكن بغرابة يشعر أنه وحيد⁽¹⁰⁶⁾، هذا التناقض لخصه عنوان مقال *les individus connectés communiquent – ils encore?* الأفراد المتصلون هل ما زالوا يتواصلون⁽¹⁰⁷⁾؟ حيث يعني بالاتصال الروابط التقنية، أما بالتواصل الظاهرة الإنسانية.

فلا بد من إلقاء الضوء على التواصل بمعناه الأولي، "في زمن العولمة والتقدم التكنولوجي، أصبح الأفراد الذين تجمعهم علاقة الدم، تفرقهم تقنيات الاتصال الحديثة، فكل فرد عالمه الخاص إذ نشهد تراجعاً في انخراط أفراد الأسرة الواحدة في النشاطات، حيث قلت مناسبات الالتفاف حول المائدة في وقت باتت فيه التقنيات مصدرا للمؤانسة الاجتماعية بالتالي انعكاس هذه الوضعية على العلاقات الاجتماعية"⁽¹⁰⁸⁾ حيث بينت العديد من الدراسات مدى العزلة والانفراد وتراجع مدة جلوس الأفراد مع عائلاتهم وأصدقائهم بسبب الانغماس⁽¹⁰⁹⁾، من خلال سيطرة المضمون والتقنية عليهم، حيث "تجعلهم غرباء وبعيدين عن بعض نواحي واقعهم الاجتماعي"⁽¹¹⁰⁾.

"وإن اللجوء إلى (العلاقات الافتراضية) يكون تعبيرا عن حاجة إلى التواصل أو الانتماء أي الحصول على الحس الاجتماعي، غير أن هذا الارتباط بالغير ليس حقيقيا وإنما رمزيا أو وهميا، ومن ثم فهو لا يحقق الرغبة

الحقيقية الأصلية إلا بصفة شكلية مؤقتة، وعلى هذا الأساس تكون النتيجة عكسية، خاصة أن العلاقات الرمزية نادرا ما تتحول إلى حقيقة⁽¹¹¹⁾، إذ إن الاتصال الغزير يقضي على الاتصال الحقيقي وينمي الانعزال، هذا ما تلخصه (مفارقة الاتصال الحديث) le paradoxe de la nouvelle communication ذلك أن الاتصال الكمي قد ينتهي "بعزلة عن الواقع وضعف صلات، فعلى الرغم من المشاركة، فهو قطع صلة"⁽¹¹²⁾.

ومع سيران الوسيلة نحو الشفافية ودخول الواقع الافتراضي إلى الحياة اليومية للمستخدم، ظهر نوع آخر من الألفة، ألفة متعلقة بالاستخدام أكثر منها بالجهاز، فالانتهاء بعزلة بالرغم من الاتصال الكبير يعني أن الأفراد معا ولكنهم وحيدون لأنهم ينتظرون من التكنولوجيا أكثر مما ينتظرون من بعضهم البعض⁽¹¹³⁾، إذ يلجأ المستخدم إلى الواقع الافتراضي من أجل القضاء على الوحدانية بالرغم من أن الوسائل التكنولوجية هي السبب الرئيسي فيها حسب العديد من الآراء، هذا ما لا يقضي عليها، ليدخل الفرد في حلقة (خوف شديد من مجتمع الوحدانية- اللجوء إلى التكنولوجيا - وحدانية بدرجة أعلى).

ويذكر "Dominique Wolton"⁽¹¹⁴⁾ الفرد (الوحيد ومتعدد الاتصال) seul et multibranché⁽¹¹⁵⁾ ليعني بذلك أن الإنسان ما بعد الحديث غالبا ما يكون حرا لكنه وحيد، ذلك أن خطر الوحدانية هو ثمن الحرية، كما أنه يميل نحو التفاعلية، هذا ما يجعل من الاتصالات الحقيقية contacts réels صعبة، ليكون اتصاله خاليا من التبادل⁽¹¹⁶⁾، كما أن الشبكات الرقمية تزيد من الاتصال لأنها مبنية على التشارك بصفة كبيرة، وهذا الأخير يعمل على حجب ضعف الاتصال فقط⁽¹¹⁷⁾، بالتالي، فإن تعلق المستخدم بهويته الافتراضية، يزيد من إحساسه بالعزلة تجاه مجتمعه، هذه العزلة التي اعتبرت من خصائص هذا المجتمع، ليستجيب الفرد لها بزيادة الانغماس في استخدام الهوية الافتراضية بحثا عن الاتصال، هذا ما يزيد من حدة عزلته.

من جانب آخر يقر البعض أن الشبكات الرقمية، تعمل على المراقبة والتحكم في اللغة التي تعتبر أداة تضمن الاتصال بين المستخدمين، فهذا قد يكون تعبيرا عن الانغلاق⁽¹¹⁸⁾، بمعنى آخر، إن الشبكات تمنح نوعا خاصا من الاتصال، حيث تضع حيزا معيناً للمستخدم ليكتب رسائله، وتضع الأيقونات المختارة آفها، هذا ما يفرض عليه نمطا معيناً من التعبير "فيتحلل الفرد في بيئته الافتراضية من خلال انغلاقه ضمن ممارسات أنترناتية يطبعها إكراه الذات على استبدال الافتراضي بالواقعي، وتبني موقف انفصامي وانطوائي"⁽¹¹⁹⁾.

وإذا كان الباحثون قد أقروا بإيجابيات الأنترنت في بداياتها، حيث وصفت أنها تقرب البعيد وتقضي على الحدود الجغرافية، وتتيح إمكانيات اتصال فائقة في أقل وقت، حيث أصبح الأقارب الغرباء يحسون بالقرب من عائلاتهم، وأصبح الأفراد يوفرون تكلفات الاتصال التقليدي، ويتعارفون عبر القارات، الأمر الذي لم يكن ممكنا دون هذه الشبكة، فلا بد من القول إن الأمر صحيح حسب خصائص عصر ظهور الوسيلة، حيث ارتبطت بالويب 1.0 الثابت وغير الديناميكي، الذي لا يمنح إمكانيات المشاركة والتفاعل، أما في عصر التفاعلية المفرطة، فيرى البعض أن إمكانيات الأنترنت الاتصالية انقلبت إلى عائق للاتصال، إذ ظهر الويب 2.0 ولاحقا الويب 3.0، المعتمدان على التفاعلية والتمحور حول المستخدم، إذ تحول استعمال الأنترنت كوسيلة اتصال، إلى استخدامها لأفراد كحقل تجريب، حيث انتقلوا من الاتصال بواسطتها إلى الاتصال فيها، هذا الفرق الجوهرى حول هذه الشبكة إلى خطر على علاقات الإنسان، وحسب العديد من المنتبئين خطر على حياته بأكملها، فما السبيل أن تقرب الأنترنت البعيد إذا بعدت القريب؟ وما الفائدة أن يعرف الواقع الافتراضي بالأفراد عبر القارات، إذا فرق بين أفراد الأسرة الواحدة، وإذا كان الواقع الافتراضي مرشحا لنزع الخاصية التواصلية للإنسان، فما مستقبل هذا الأخير

دون تواصل؟ أسئلة حاولت الإجابة عنها البحوث بين التفاؤل والتشاؤم حول مصير الإنسان في ظل النزوح إلى الواقع البديل، حيث تكلم البعض عن الإنسان الموسع l'homme étendu⁽¹²⁰⁾ الذي عززت إمكاناته الاتصالية بما فيه تسريع الاتصال بمختلف التقنيات وذلك لبلوغ الكم المعلوماتي، والتي ستقضي على وقت التفكير المتعلق بالاتصال الطبيعي، ذلك أن الاتصال المصطنع la communication artificialisée ليس هو الاتصال الإنساني.

خاتمة

لقد حاولت العديد من البحوث تسليط الضوء على العزلة الناتجة عن دخول وسائل الإعلام والاتصال حياة الأفراد، حيث تكلم العديد عن الانعزال الذي سببته التلفزة، حيث قضت على اللقاءات العائلية، كما خفضت نسبة مشاركة الأفراد في النشاطات المعتادين عليها، إذ أصبح الجمهور مرتبطا بما يقدم له من برامج يشبع بها حاجاته المعرفية والترفيهية.

ومع ظهور الأنترنت ثم الواقع الافتراضي، تحول هذا الجمهور إلى أفراد منعزلين، حيث أصبح لكل منهم عالمه الخاص، كما تحول مفهوم التعرض إلى الاستخدام، فبعد أن كان الأفراد يعيشون أمام الوسيلة من أجل إشباع حاجاتهم بها، فإنهم أصبحوا يعيشون بالوسيلة من أجل إشباع حاجاتهم فيها، هذا ما أعطى مفهوما جديدا للعزلة الناتجة عن ذلك، وإذا كان الجمهور معزولا بعادات تلقيه عن محيطه، فالمستخدم أصبح معزولا بجسد آخر عن جسده، وبهوية أخرى عن هويته وعن مجتمعه، وبذات رقمية عن ذاته، هذا نظرا للإستراتيجيات المتعددة التي تستعملها الشبكات الرقمية والمواقع التفاعلية، من أجل مضاعفة درجة تعلق المستخدمين بها، بما في ذلك إعطاءهم إمكانات للتعبير وحرية في التفاعل والتجمع اللا متناهي، هذا ما جعلهم مرتبطين بها وبالوجود الافتراضي بشتى أنواعه، بالتالي أضحو منعزلين عن واقعهم، مقابل النظرة التفاضلية التي ترى أن الواقع الافتراضي يفتح الآفاق، ويقرب بين الناس ويقضي على الحدود التقليدية، ويمنح إمكانات لا سابق لها، هذا ما لم تقر به البحوث التي تنظر بحذر إلى دخول هذه الوسائل الجديدة حياة الفرد، خاصة باعتبار العزلة من أول مخلفات التعامل مع الواقع الافتراضي وليست الأخيرة، نحو مظاهر أخرى كالألا معنى والألا معيارية، العجز تجاه الواقع، والغربة عن الذات والتي تشكل في مجملها مظاهر الاغتراب الجديد.

الهوامش:

1 -Le petit Larousse, hachette, Paris, 2012, p 919.

2 -Dictionnaire Quillet, Aristide, France, 1975, sans page.

3 -Jaques Le Bohec, dictionnaire du journalisme et des médias, PU rennes, France, 2010, p 614.

4 -Le petit Larousse 2012, op.cit, p 1144.

5 -Janet Stevenson, dictionary of library and information management, Peter Collinged, Britain, 1997, p 168.

6 -يعطي أرسطو مثالا عن تمثال هرماس Hermès (في الأساطير الإغريقية يعرف بمراسل الآلهة الخرافية). إذ إن هذا الأخير يوجد في القوة ما دام التمثال يوجد كفكرة فقط، لكن في الوقت الذي ينحت في مكان ما، فهرماس يوجد بالفعل، إذ أن الفعل هو الشيء الموجود حقيقة، وليس الذي نقول عنه إنه موجود بالقوة، أنظر:

(Stéphane Vial, l'être et l'écran, comment le numérique change la perception, 1ed, PU France, France, 2013, p 152).

7 -Loc.cit, p p 155, 156.

8 -<http://www.cnrtl.fr/definition/virtuel> (08-11-2015- 13:30).

9 -Stéphane Vial, op.cit, p 157.

10 -Ghislaine Azémard, 100 notions pour le crossmédia, l'immatériel, France, 2013, p 216.

11 -Cybernetics علم دراسة الآليات المحاكية للقدرات البشرية أو علم التحكم في الأنظمة الحية وغير الحية.

- 12- حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط1، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 86.
- 13- كلود بونيلي، الافتراضية والتكنولوجيات الجديدة، مجلة معالم، عدد 6، الجزائر، بدون سنة، ص 5.
- 14 -Janet Stevenson, op.cit, p 168.
- 15 -Oxford dictionary, 6ed, international student's, USA, 2001, p 1504.
- 16- عامر إبراهيم القندليجي، الإعلام والمعلومات والأنترنت، اليازوري، الأردن، 2013، ص 255.
- 17-Serge Tisseron, virtuel mon amour, penser, aimer, souffrir à l'ère des nouvelles technologies, Albin Michel, France, 2008, p p 55, 56.
- 18 -علي محمد رحومة، الأنترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية، بحث تحليلي في الآلية التقنية للأنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، ط1، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 157.
- 19- أسد الدين التميمي، معجم مصطلحات الأنترنت والحاسوب، ط1، دار أسامة، الأردن، 2006، ص 87.
- 20 -Alain Gautier, le virtuel au quotidien, Cirté, France, 2002, p 44.
- 21 -Ghislaine Azémard, op.cit, p 100.
- 22 -Loc.cit, p 14.
- 23- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم، الوسائل والتطبيقات، الشروق، الأردن، 2008، ص 147.
- 24- ابن دودة سقيني مليكة، التكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام والمعنى الجديد للجسد، les cahiers du cread، رقم 71، الجزائر، 2005، ص 1.
- 25 -Antonio Casilli, les liaisons numériques, vers une nouvelle sociabilité, le seuil, Paris, 1997, p 135.
- 26 -Vignaux Georges, l'aventure du corps, des mystères de l'antiquité aux découvertes actuelles, pygmalion, Paris, 2009, p 358.
- 27- كلود بونيلي، مرجع سابق، ص 20.
- 28- gnose- gnosis- gnostique من اليونانية gnosis أي معرفة، ويعني كل علم يرتبط بمعرفة عليا.
(Dictionnaire Hachette, ed Hachette, Paris, 1997, p 825
- 29 -Antonio Casilli, op.cit, p 144.
- 30- René Descartes (1596-1650) فيلسوف وعالم رياضيات فرنسي.
- 31- ابن دودة سقيني مليكة، مرجع سابق، ص ص 3، 4.
- 32 -Georges Vignaux, op.cit, p 357.
- 33 -Norbert Weiner (1894-1964) فيلسوف وعالم رياضيات أمريكي مؤسس السيبرناتيقا.
- 34 -Norbert Weiner, god and golem, mit press, USA, 1964, p p 15, 16, 17, 18.
- 35- في الديانة الهندوسية يعني ال avatar التجسيد على الأرض، إذ هو من اللغة السنسكريتية avatara أي هبوط visnu.
(le petit Larousse 1995, op.cit, p 110).
- avatar الصورة الرمزية، ذلك الجسد الافتراضي الذي يمثل به المستخدم نفسه في الواقع الافتراضي، ويعتبر نمط تمثيل للمستخدم مختلفا عما هو عليه، ويهدف إلى الحركة، والتفاعل خاصة في ألعاب الفيديو، بالرغم من أننا نشهد انتشاره في مواقع أخرى، إذ إن التجسيد l'avatar يدخل ضمن الشكل الثاني للهوية الافتراضية، حيث يمتاز بطابعه المسلي والمجهول، إذ يكون مرتبطا باسم مستعار pseudonyme (اسم يختاره المستخدم تمثيلا له عوض الاسم الحقيقي)، وإن الشبكات الاجتماعية الأولى كانت مبنية على تفاعل بين الصور الرمزية عوض الأفراد المعروفين بهوياتهم. (Ghislaine Azémard, op.cit, p p 14,15).
- 36- مقال لسهيل زخور، انظر: (صالح أبو أصبع خليل، إستراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، دار مجدلاوي، عمان، 2005، ص 217).
- 37- المرجع نفسه، ص ص 217، 218.
- 38- Serge Tisseron (1948) دكتور وأخصائي في علم النفس فرنسي.
- 39 -Stéphane Vial, op.cit, p 160.
- 40 -Loc .cit, p 163.
- 41 -Julie Denouel, Fabien Granjon, communiquer à l'ère numérique, regards croisés sur la sociologie des usages, Presses de Mines, France, 2011, p 162.
- 42 -Cyril Baladier, la boîte à outils des réseaux sociaux, Dunod, Paris, 2012, p 188.
- 43- مرسي مشري، شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية، نظرة في الوظائف، المستقبل العربي، عدد 395، لبنان، 2012، ص 150.

- 44- توجد في الآونة الأخيرة مئات الشبكات الرقمية، فأكثر من 65 % من المستخدمين ينتمون إلى عدة شبكات، و 6 % من المستخدمين الأوروبيين (170 مليون) يرتبطون بمعدل 12 ساعة في الأسبوع، 29 % منهم بمعدل يفوق 16 ساعة خلال 5 أو 6 أيام أسبوعياً، أما الاتصال عبر الشبكات الاجتماعية فيحتل المرتبة الثالثة في استخدامات الإنترنت.
- (Dominique Gany, nouveaux médias, mode d'emploi, Edipro, Belgique, 2009, p89, 92).
- 45 -Ludovic Boursin, Laetitia Puyfaucher, les médias humains-danger et opportunités, des réseaux pour l'entrée prise, Eyrolles, 2011, Paris, p 63.
- 46- يتمثل جوهر الهوية في صورة الذات، وتقدير الذات، وبناء الذات والتحكم في الذات، ويمكن تعريف الذات بأنها مجموع الخصائص الشخصية بما فيه الخصائص الجسمية، والأدوار والقيم التي يعترف بها الفرد ويعتبرها جزءاً منه، يمكن تقسيمها إلى الذات العارفة (تفكير - إدراك) وإلى الذات كموضوع (تجريبية- عملية) حسب وليام جيمس.
- (http://sociologie.revues.org/1593 - (14-03-2017- 21:00)
- 47- لقد تطرقنا سابقاً إلى نوعي الانخراط في العالم الافتراضي، فالنوع الأول يخص الألعاب ثلاثية الأبعاد والتمثيلات ضمن المواقع التي تحاكي الحياة الإنسانية من عمل ونشاطات أما النوع الثاني فيخص تقديم المستخدم لنفسه ضمن مواقع الحوار والتفاعل، ومع ظهور خاصيات التشعب وتلاقي المواقع في العديد من المبادئ، نجد تداخلاً في هذين النوعين، حيث توجد مواقع حوارية تتيح محيطاً ثلاثي الأبعاد وتمكن المستخدم من الحركة داخل هذا المحيط.
- 48 -Titou Lecoq, Diane Lissarelli, encyclopédie de la web culture, Robert Laffont, France, 2011, p 104.
- 49 -Christine Balagué, David Fayon, Facebook, Twitter et les autres, Pearson, France, 2010, p 53.
- 50 -Valérie March, comment développer votre activité grâce aux médias sociaux, Dunod, France, 2011, p 156.
- 51- الهوية الافتراضية هي كل الآثار التي يتركها المستخدم على الشبكات الرقمية وعلى المدونات، والتي يعرف نفسه بها ويتفاعل على أساسها، لا يهم إذا كانت هذه المعلومات صحيحة أو خاطئة، طالما تتميز بطابع التحكم، حيث يظهر المستخدم ما يريد ويحجب ما يريد وبالتالي هي هوية مخططة متحكم فيها.
- 52 -Pierre- Jean Benghozi, Michelle Bergadaà, Fatima Gueroui, les temporalités du web, de Boeck, Belgique, 2014, p 149.
- 53 -Marshall McLuhan (1911- 1980) مفكر ولسيولوجي كندي، منظر في علوم الاتصال، من مؤسسي الأبحاث المعاصرة حول وسائل الإعلام.
- 54- علي عبد الفتاح علي، نظريات الاتصال الحديثة، دار الأيام، عمان، 2015، ص ص 61، 62.
- 55- برهان شاي، مدخل إلى الاتصال الجماهيري ونظرياته، ط 1، دار الكندي، عمان، 2014، ص 201.
- 56- علي عبد الفتاح علي، مرجع سابق، ص 63.
- 57 - Jean Paul Lafrance, la civilisation du CLIC, la vie moderne sous l'emprise des nouveaux médias, l'harmattan, Paris, 2013, p 188.
- 58 -Loc .cit, p p 186, 187.
- 59- يسقط بعض المهتمين هرم "Abraham Maslow" المتمثل في حاجات الفرد على كل ما يحققه المستخدم من خلال هويته الافتراضية.
- 60 -Michel Foucault (1926 - 1984) فيلسوف فرنسي.
- 61 - Alexandre Cotant, des techniques de soi ambivalentes, Hermès, n 59, Paris, 2012, p p 53, 54.
- 62 - Julie Denouel, Fabien Granjon, op.cit, p p 130, 131.
- 63- "الأنا ego هو تصور الشخص لذاته، يستخدم كمرادف للذات أحياناً، وحسب س. فرويد، الأنا مظهر شعوري للشخصية، يستمد طاقته من الهو، مصدر الغريزة لكنه يقيد بأوامر الأنا الأعلى كضمير" انظر:
- (محمد عبد الرحمن وآخرون، المعجم الشامل لترجمة مصطلحات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، ط 1، دار الوفاء، مصر، 2013، ص 227).
- 64 -Alexandre Cotant, op.cit, p 54.
- 65 -Sonia Livingstone, Giovanna Mascheroni, Maria Marru, utilisation des réseaux socionumériques par les jeunes européens, Hermès, n 59, Paris, 2011, p 90.
- 66 -Horton Charles Cooley (1864- 1929) سسيولوجي أمريكي.

- 67 -Pierre Mercklé, sociologie des réseaux sociaux, la découverte, Paris, 2004, p 92.
- 68 -Jean Claude Abric, la psychologie de la communication, 3ed, Arman Colin, France, 2008, p 11.
- 69 -Serge Proulx, Mary Choon, l'usage des réseaux socionumériques, une intériorisation douce et progressive du contrôle sociale, Hermès, n 59, Paris, 2011, p p 108, 109.
- 70-George Herbert Mead (1863- 1931) سسيولوجي أمريكي وعالم في علم النفس الاجتماعي وفيلسوف.
- 71 -Julie Denouel, Fabien Granjon, op.cit, p p 146, 147.
- 72 -Jean Paul Lafrance, op.cit, p 186.
- 73 -Julie Denouel, Fabien Granjon, op.cit, p p 146, 147.
- 74 -Christine Balagé, David Fayon, op.cit, p 36.
- 75 -Jean François Dortier, la communication, des relations interpersonnelles aux réseaux sociaux, sciences humaines, France, 2016, p p 92, 93.
- 76 -Cyril Baladier, op.cit, p 32.
- 77 -Christine Balagé, David Fayon, op.cit, p 44.
- 78 -ظهر مفهوم le clavardage ليعني التثرة بواسطة التكنولوجيا.
- 79 -Ludovic Boursin, Laetitia Puyfaucher, op.cit, p 80.
- 80 -Paul Marcel Lemaire, communiquer, pour quoi faire? Cerf, Paris, 2011, p 184.
- 81 -Nicolas Oliveri, cyberdépendances, une étude comparative - France- Japon, l'harmattan, Paris, 2011, p p 57, 58.
- 82 -هناك من يرى أن هذه الروابط وهمية، وأن الشبكات تقضي على الاتصال وعلى العلاقات الإنسانية، وتحت على النرجسية، وعلى العلاقات الكمية.
- 83 -Monique Dagnaud, génération Y, les jeunes et les réseaux, de la dérision à la subversion, sciences po, France, 2011, p 159.
- 84 -Bernard Poulet, la fin des journaux, et l'avenir de l'information, Gallimard, France, 2009, p p 114, 117.
- 85 -Benoit Le Blanc, réseaux informatiques et modèles des graphes petits-mondes, Hermès, sans num, Paris, 2012, p 95.
- 86 -Patrice Flichy (1945) سسيولوجي فرنسي، وباحث في علوم الإعلام والاتصال.
- 87 -Rémy Rieffel, révolution numérique, révolution culturelle?, Gallimard, Espagne, 2014, p 45.
- 88 -Serge Proulx Francis Jauréguiberry يريان (3) أشكال من المنطق المترابطة:
 - منطق الانضمام logique d'intégration الحاجة إلى الاتصال الدائم بالشبكة.
 - منطق إستراتيجي logique stratégique ربط علاقات.
 - منطق ذاتي logique de subjectivation بحث عن الوجود.
 (Loc.cit, p 45)
- 89 -محمد علي فرح، صناعة الواقع، الإعلام وضبط المجتمع، أفكار حول السلطة والجمهور والوعي والواقع، ط 1، مركز إنماء، لبنان، 2014، ص 228.
- 90 -بسام عبد الرحمان المشاقبة، نظريات الاتصال، ط1، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 158.
- 91 -Philippe Breton, le culte de l'internet, une menace pour le lien sociale, Casbah, Alger, 2004, p 105.
- 92 -محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 96.
- 93 -ظهر مفهوم dividualité الذي يتجاوز مفهوم الفردانية individualité ليفيد تلاشي الأفراد، الذين يصبحون مفردين بأنفسهم
 انظر: (Bernard Stiegler, la société automatique, l'avenir du travail, Fayard, France, 2015, p 69)
- 94 -معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، ط 1، الشروق، الأردن، 2005، ص 35.
- 95 -محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري، المشكلات الاجتماعية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 83.
- 96 -Dominique Josse, l'avenir de l'homme postmoderne, l'urgence de retrouver nos racines, l'harmattan, Paris, 2015, p 175.
- 97 -Claire Marin, l'épreuve de soi, Armand Colin, Paris, 2003, p 75.
- 98 -كامل خورشيد مراد، الاتصال الجماهيري والإعلام، التطور، الخصائص، النظريات، ط 2، دار المسيرة، عمان، 2014، ص 68.

- 99- محمود حامد خضر، الإعلام والأنترنيت، ط 1، البدايه، عمان، 2012، ص 71.
- 100- فؤاد منصور الحكيم، سسيولوجيا الإعلام الجماهيري، ط 1، دار أسامة، عمان، 2011، ص 40.
- 101 -Jean Paul Baquiast, ce monde qui vient, science matérialisme et posthumanisme au XXI siècle, l'harmattan, Paris, 2014, p 16.
- 102 -Georges Fanny, représentation de soi et identité numérique. Une approche sémiotique et quantitative de l'emprise culturelle du web 2.0, réseaux, n 154, France, 2/2009, p. 165-193, voir: (<http://cairn.info/revue-reseaux-2009-2-page-165.htm> 14-03-2017- 20:00).
- 103- لابد من التفريق بين نوعين من العزلة: الأولى (العزلة عن المجتمع (isolement social) وتعني عزلة الأشخاص الذين يحسون أن علاقاتهم الاجتماعية قليلة أو منعدمة، أما النوع الثاني فهي (العزلة الزمنية (isolement temporel) أين يكون الأشخاص منعزلين عن أي نقطة ينظمون فيها نشاطاته.
- (Henriette Bloch et autres, grand dictionnaire de la psychologie, Larousse, Paris, 2007, p 492)
- 104- تعريف للباحث سيمان، انظر: عفاف عبد المنعم، الاغتراب النفسي، مظاهره والنظريات المفسرة له، دراسة تطبيقية، دار المعرفة، مصر، 2008، ص 44.
- 105- الاغتراب الجديد ليس هو الاغتراب الباتولوجي والمرادف للحالة المرضية أو الجنون، كما أنه ليس مرادفا للإدمان على الأنترنيت، والذي تكلمت عنه العديد من البحوث للدلالة على العلاقة المرضية التي تربط المدمن بالأنترنيت والتي تبعده عن القيام بكل النشاطات التي تشكل حياته اليومية. فهو عدم التوافق بين ما هو موجود وما يريد أو يظن الفرد أنه يوجد (مع وعي الفرد بذلك)، هذا الوعي يخرج الاغتراب من الحالة الباتولوجية (الجنونية).
- والاغتراب الناتج عن الوجود الافتراضي هو عدم التوافق بين ما هو موجود (أي خصائص الفرد التي تشكل هويته التقليدية وجسده المادي وكل الإطار التفاعلي الذي يحيط بهما) وبين ما هو موجود افتراضيا (أي الخصائص التي تشكل هويته الافتراضية وجسده الممثل على الشبكة).
- 106 -Frank A. Weil, anomie in a world of social media, voir: (http://www.huffingtonpost.com/frank-a-weil/anomie-in-a-world-of-socialmedia_b_1449218.html (28-11-2015- 19:00).
- 107 -Annabelle Klein, Serge Proulx, connexion, PUN, Belgique, 2012, p 5.
- 108- سامية قطوش، دراسة سسيولوجية لتأثير استخدام الأنترنيت في نمط الاتصال الأسري، مجلة الحكمة، عدد 18، الجزائر، 2013، ص ص 59، 60.
- 109- إبراهيم بعزیز، وسائل الاتصال الجديدة وأثرها على ثقافة المستعملين، المؤتمر العلمي الأول، وسائل الإعلام والمجتمع، 28، 29 نوفمبر، بسكرة، 2010، ص 182.
- 110- دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 18.
- 111- لمياء طالة، الإعلام الفضائي والتغريب الثقافي، ط1، دار أسامة، الأردن، 2014، ص ص 132، 133.
- 112- محمد النوبي، إدمان الأنترنيت في عصر العولمة، ط1، دار صفاء، الأردن، 2010، ص 73.
- 113- مفارقة بلخصها عنوان كتاب لشيري تيركل: "نحن معا ولكننا وحيدون، لماذا ننتظر من التكنولوجيا أكثر مما ينتظر بعضنا من بعض؟" انظر: رضوان بلخيري، مدخل إلى الإعلام الجديد، ط 1، جسور، الجزائر، 2014، ص 30.
- 141- Dominique Wolton (1947) مفكر فرنسي ومدير مركز بحث CNRS.
- 115 -Dominique Wolton, il faut sauver la communication, Flammarion, France, 2005, p p 30, 31.
- 116 -Le maoïsme digital du web, une destruction des liens humains.
هناك من يرى أن الويب يقضي على الروابط الإنسانية، انظر: (Ludovic Boursin, op.cit, p 80)
- 117 -Dominique Wolton, Eric Letonturier, réseaux, altérité et communication, Hermès, sans num, Paris, 2012, p 181.
- 118 -Thierry Paquot, les réseaux en utopie, Hermès, sans num, Paris, 2012, p 42.
- 119- رابح الصادق، فضاءات رقمية، قراءات في المفاهيم والمقاربات والرهانات، دار النهضة، بيروت، 2013، ص 130.
- 120 -Edouard Klein Peter, l'humain augmenté, CNRS, Paris, 2013, p p 141, 142.

العربية الملتثة واللاتينية المعربة: لغة التواصل الجديدة عبر شبكات التواصل الاجتماعي

د. علي سردوك

قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، aliserdouk@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/09/18

تاريخ المراجعة: 2018/07/12

تاريخ الإيداع: 2017/12/10

ملخص

يسلط هذا المقال الضوء على ظاهرة التداخل اللغوي بين العربية واللاتينية الفرنسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي؛ وهي تلك الازدواجية التي تعني انصهار بعض أشكال وقواعد لغتين مختلفتين في كيان لغوي واحد، وكأنه تأسيس للغة تواصلية جديدة. فعندما يفتح أي مستخدم منا شبكة الفيسبوك، قد يصادف هذه الظاهرة التواصلية عند أول منشور وقعت عيناه عليه، فيجد عبارة "لا فخنس" مثلا التي تشير إلى دولة فرنسا والتي استمدت مخارج حروفها من كلمة (La France) في اللغة الفرنسية، وقد يجد أيضا كلمة (ENTA) والتي لا أصل لها في اللغة اللاتينية بمعناها المقصود رغم استخدامها لحروف تلك اللغة، لكنها تشير وفقا لمخارجها إلى ضمير المخاطب "أنت" في اللغة العربية.

الكلمات المفاتيح: عربية ملتنة، لاتينية معربة، تداخل لغوي، شبكات تواصل اجتماعي، فيسبوك.

L'Arabe Latinisé et le latin arabisé: Une Nouvelle Langue de Communication à Travers les Réseaux Sociaux

Résumé

Cet article met en lumière le phénomène de l'interférence linguistique entre l'arabe et le français à travers les réseaux sociaux; que nous pourrions la définir comme une diglossie qui signifie la fusion de certaines formes et règles de deux langues différentes en une seule entité linguistique menant à un nouveau langage de communication. Lorsque quelqu'un se connecte sur Facebook, ce phénomène de communication peut être observé depuis la première publication, à titre d'exemple: le mot "لا فخنس" se réfère à l'Etat français, dérivé du mot français "La France", ou le mot (Enta) qui n'a pas d'origine dans la langue latine dans le sens de l'usage prévu de la langue arabe malgré l'utilisation des caractères de cette dernière bien que le mot lui-même se réfère au pronom personnel "tu أنت" en arabe

Mots-clés: Arabe latinisé, latin arabisé, interférence linguistique, réseaux sociaux, facebook.

Latinized Arabic and Arabized latin: A New Communication Language Through Social Networks

Abstract

This article sheds light on the phenomenon of linguistic interference between Arabic and Latin French through social networks; which can be defined as a diglossia, it means the merger of certain forms and rules of two different languages into a single linguistic entity, leading to a new communication language. When someone connects to his Facebook account, this communication phenomenon may be observed since the first post. For example: the word "لا فخنس" refers to the French state, which derives from the French word "La France", or the word (ENTA) which has no origin in the Latin language in the sense of the intended use despite the use of the characters of that language, even it refers to the personal pronoun "you أنت" in Arabic.

Key words: Latinized arabic, arabinezed latin, linguistic interference, social networks, facebook.

مقدمة

إن القارئ لعنوان المقال، قد يتبادر إلى ذهنه منذ الوهلة الأولى، أنني بصدد مناقشة قضية تداخل اللغة عبر شبكات التواصل الإنساني والقائم على دمج منفصل للغتين مختلفتين في متتالية لغوية واحدة، ولو كان الأمر كذلك لما وصفت الظاهرة في الأوساط العلمية باللغة التواصلية الجديدة، طالما أن التداخل المذكور يعد نمطا قديما ضاربا في عمق تاريخ التواصل الإنساني.

ما يراد تسليط الضوء عليه في مقامي هذا، هو ذلك التداخل الذي يعني انصهار بعض أشكال وقواعد لغتين مختلفتين في كيان لغوي واحد، وكأنه تأسيس للغة تواصلية جديدة. فعندما يفتح أي مستخدم منا شبكة الفيسبوك، قد يصادف هذه الظاهرة التواصلية عند أول منشور وقعت عيناه عليه، فيجد عبارة "لا فخنوس" مثلا التي تشير إلى دولة فرنسا والتي استمدت مخارج حروفها من كلمة (La France) في اللغة الفرنسية، وقد يجد أيضا كلمة (ENTA) والتي لا أصل لها في اللغة اللاتينية بمعناها المقصود رغم استخدامها لحروف تلك اللغة، لكنها تشير وفقا لمخارجها إلى ضمير المخاطب "أنت" في اللغة العربية.

ولا يختلف اثنان أن هذا النمط اللغوي الجديد قد بُعث للوجود على أعقاب انتشار شبكات التواصل الاجتماعي مع بداية الألفية الثالثة، حيث عمد المستخدمون من كافة الأعراف إلى ابتداء أنماط جديدة في تحرير رسائلهم الإلكترونية قائمة على اعتماد مصطلحات وأشكال وقواعد لغوية غير مألوفة، تستغل شبكات التواصل الاجتماعي لتحقيق قدر من التوافق الجماهيري اللازم لرسوخ كل بدعة لغوية جديدة.

وسنحاول من خلال دراستنا هذه، كشف مظاهر هذا النمط اللغوي الجديد وأسباب استخدامه تواصليا من طرف الجمهور الجزائري عبر صفحات الفيسبوك تحديدا، باعتباره أكثر شبكة تواصل اجتماعي انتشارا في الجزائر. وقصد بلوغ أهداف الدراسة، سنسعى في دراستنا للإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1- ما هي مظاهر هذا النمط اللغوي الجديد للتواصل عبر شبكة الفيسبوك؟
- 2- ما هي أسباب ودوافع استخدامه تواصليا من طرف الجمهور الجزائري عبر صفحات الفيسبوك؟

منهج الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تستهدف الكشف عن ماهية الظاهرة، وهي في إطار تلك المهمة، لا تقف عند حد جمع المعلومات والبيانات، بل وتحليلها تحليلًا شاملا بغرض استخلاص نتائج ودلالات ذات قيمة علمية، ما يساعد على إمكانية إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها⁽¹⁾. ويعدّ المنهج المسحي المنهج الأنسب لدراستنا الوصفية هذه، على اعتبار أنها تستهدف مسح ظاهرة التهجين أو التداخل اللغوي عبر شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر في إطار وضعها الراهن، وإنّ التوفيق في استخدام هذا المنهج من شأنه قيادة الباحث للإجابة عن تساؤلات الدراسة والوصول إلى النتائج المتوخاة⁽²⁾.

ويعرف المنهج المسحي بأنه "الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة أو في مكان معين، إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها"⁽³⁾.

كما يعرفه ذوقان عبيدات بأنه: "المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة، قصد التعرف على وضعها الحالي وجوانب قوتها وضعفها"⁽⁴⁾.

فهو عملية ميدانية يحاول فيها الباحث الكشف عن الأوضاع القائمة، ليستعين بها في التخطيط للمستقبل بما ينعكس عنه من صياغة مبادئ عامة⁽⁵⁾.

ويكتسي منهج المسح أهمية كبيرة في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالمحتوى الاتصالي والجمهور على حد سواء، فهو يفيد في رصد خصائص المحتوى الاتصالي وقياس اتجاهات الجمهور نحوه وكذا أنماط استخدامه له، ما يمهد لإعادة توجيه تلك المضامين والأنماط وتدارك الاختلالات فيها في إطار خطة مستقبلية⁽⁶⁾.

وفي إطار منهج المسح، سيقوم الباحث باستخدام الأدوات العلمية الكفيلة بجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وهنا تبدو الجدوى ملحّة للاعتماد على **الملاحظة العلمية** في رصد واقع التهجين اللغوي في الجزائر عبر شبكة الفيسبوك، ونظرا لاستحالة الحصر الشامل لمفردات الدراسة فقد اكتفى الباحث بتطبيق أسلوب المعاينة على 120 مفردة تمثل تعليقات الجمهور الجزائري عبر صفحات فيسبوك ذات محتوى جزائري تم اختيارها عشوائيا.

وفي ذات السياق، فإن دراسة أسباب استخدام الجمهور الجزائري للأنماط اللغوية الهجينة عبر شبكة الفيسبوك يستعدي منا علميا استخدام **المقابلة العلمية**، وقد قمنا بإجرائها مع عينة قصدية قوامها 50 مفردة من الجمهور الجزائري المستخدم للفيسبوك، تم اتخاذ ذلك الأخير (أي الفيسبوك) كوسيط اتصالي لتوجيه أسئلة المقابلة لمفردات العينة المسحوبة.

التهجين، والازدواجية، والتداخل في اللغة: قراءة في المفهوم

نحن في هذا المقام، بصدد التطرق لظاهرة استخدام نظام لغوي انتشر مؤخرا عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك تحديدا) يقوم على دمج خصائص ومكونات لغتين مختلفتين في كيان أو نظام لغوي واحد. تلك الظاهرة تتاولتها بعض الدراسات في تخصصات علمية مختلفة، اختلفت معها تسمية الظاهرة، فترى الأولى تصفها بالتهجين اللغوي، والأخرى بالازدواجية اللغوية، وراحت دراسات أخرى تجسدها في مفهوم التداخل اللغوي، بل إن من الباحثين من ابتدع لها مفاهيم جديدة مؤخرا من أمثال: "العريزي" (كلمة مركبة من لفظتين: العربية والانجليزية، وتعني الدمج بين مكونات اللغتين في نظام لغوي واحد)، أو "العريتي" (وهي في ذات سياق العريزي، كلمة مركبة من لفظتين: العربية واللاتينية)⁽⁷⁾.

أما عن استخدام مفهوم التهجين اللغوي لوصف الظاهرة المدروسة من طرف بعض الباحثين، فلا يعدو كونه اقتباسا حرفيا لما جاءت به المعاجم العربية في تفسير معنى كلمة التهجين، فتهجين اللغة في معجم المعاني مثلا هو: "إدخال مفردات وأفكار من لغة أو لغات أخرى إلى اللغة الأصلية أو الأم."⁽⁸⁾ ورغم وضوح المعنى إلى حد بعيد، إلا أن عدم إخراج المفهوم من حدود المعاجم جعله عاجزا عن تقديم التفصيل المقنع لظاهرة التهجين اللغوي من حيث الأنواع والخصائص، على عكس مفهومي الازدواجية اللغوية والتداخل اللغوي، اللذين اقتريا من درجة التشعب العلمي من حيث الوصف العام والدقيق للمفهوم واستخداماته، يرد ذلك إلى زخم الدراسات العلمية التي تطرقت إلى خصائص المفهومين خاصة في مجال علوم اللسانيات واللغة.

ويتجلى مفهوم الازدواجية اللغوية كما قدمه الباحثان **ميغال سيغوان** و**وليم ماكاي** في تعريفهما للشخص مزدوج اللغة على أنه: "الشخص الذي يتقن لغة ثانية بدرجة متكافئة مع لغته الأصلية، ويستطيع أن يستعمل كلا من اللغتين بالتأثير والمستوى نفسه في كل الظروف"⁽⁹⁾.

أما **فرغسون** فقد تجاهل خاصية تكافؤ مستوى إتقان طرفي الازدواجية التي أتى بها سيغوان وماكاي، وعرف الازدواجية اللغوية على أنها: "وضع لغوي ثابت نسبيا يكون فيه نوع من اللهجات مختلفا اختلافا كبيرا عن غيره من الأنواع، وعادة ما يكون هذا النوع أكثر تعقيدا من الناحية اللغوية." فالازدواجية حسب فرغسون، ترتبط بانتشار

أنظمة لغوية كثيرة جنباً إلى جنب تشكل كيانا شاملاً لنظام لهجة معيارية، تعتبر مرجعاً مع أنظمة لهجات معيارية أخرى توصف مستويات أنظمتها بالتمايز النحوي والصرفي والصوتي⁽¹⁰⁾.

أما فيشمن فيرى أن: "ازدواجية اللغة ليست مقتصرة فقط على وجود لهجتين في المجتمع، بل إنها تشمل الأساليب المختلفة لل لهجة الواحدة بل وحتى اللغات المختلفة بغض النظر عن نمط الاستخدام." فطرفاً ازدواجية اللغة في مفهوم فيشمن لا يهم إن كانتا لهجتين أو أسلوبين أو لغتين أو خلافهما، بل المهم هو وجود ازدواجية لنظامين لغويين في الاستخدام اللغوي العام⁽¹¹⁾.

فالمفهوم العام للازدواجية التي قدمها فيشمن وباحثون آخرون أمثال فاسولد، تجعل المفهوم شاملاً للظاهرة المدروسة من قبلنا، ويمكننا بهذا التعريف وصف الاستخدام اللغوي الهجين في الفيسبوك من طرف المستخدمين الجزائريين والقائم على الدمج بين خصائص لغتين مختلفتين في كيان لغوي واحد بأنه ازدواجية لغوية. أما التداخل اللغوي فهو تلك الظاهرة التي تحدث نتيجة احتكاك بين اللغات أو اللهجات ولقد أُطلق عليها قديماً مصطلح "الحن" الذي يعبر عن الخطأ والشذوذ في اللغة العربية.

وقد عرفه لويس جان كالفى: "يدل لفظ التداخل على تحويل للبنى ناتج عن إدخال عناصر أجنبية في مجالات اللغة الأكثر بناءً، مثل مجموع النظام الفونولوجي وجزء كبير من الصرف والتركيب وبعض مجالات المفردات"⁽¹²⁾.

وجاء في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات بأن التداخل اللغوي هو: "استعمال ثنائي اللغة في اللغة الهدف (أ) لسمة صوتية، أو صرفية، أو معجمية أو تركيبية تكون خاصية اللغة (ب)"⁽¹³⁾.

ويعرف اللسانيون الغربيون التداخل اللغوي بأنه: "تأثير اللغة الأم على اللغة التي يتعلمها المرء، أو إبدال عنصر من عناصر اللغة الأم بعنصر من عناصر اللغة الثانية، ويعني العنصر هنا صوتاً أو كلمة أو تركيباً"⁽¹⁴⁾. وبعد العرض المقدم لأبرز استخدامات المفاهيم الثلاثة وتفسيراتها من طرف العلماء والمفكرين واللسانيين، يمكن الجزم بأن كلا من التهجين اللغوي والازدواجية اللغوية والتداخل اللغوي قادرة على وصف الظاهرة المدروسة، مع أسبقية ملاءمة للتداخل اللغوي على اعتبار أن مفهوم التهجين اللغوي لم يقدم التفصيل العميق للمعنى، واكتفى بحدود المعنى المقدم في المعاجم كما تطرقنا إليه آنفاً، في حين أن الازدواجية اللغوية، ورغم إسهام الباحثين في إثراء المفهوم من حيث الخصائص والأنواع والاستخدامات، إلا أن الاختلافات العميقة في تحديد المفهوم من طرف هؤلاء جعله ينحرف في بعض الحالات عن مقصدنا نحن لوصف الظاهرة المدروسة.

"العربية الملتئة" و"اللاتينية المعربة" كنظام لغوي جديد للجزائريين في الفيسبوك:

إن التداخل اللغوي القائم على الدمج بين اللغتين العربية واللاتينية في بعض الخصائص والمكونات عبر اللغة المحررة على صفحات الفيسبوك، سواء كان صوت مخرج الحرف ومعناه عربياً وكتابته بالأحرف اللاتينية، وهو النظام الذي ارتجلت في وصفه "بالعربية الملتئة" أي العربية المتداخلة مع اللاتينية في بعض الخصائص، أو في حالة ما إذا كان صوت مخرج الحرف ومعناه لاتينياً وكتابته بالأحرف العربية، وهي الظاهرة التي ارتأيت وصفها "باللاتينية المعربة" أي اللاتينية المتداخلة مع العربية في بعض خصائصها، تعد ظاهرة برزت ملامحها منذ ثورة الجيل الثاني من متصفحات الويب (ويب 2.0) في بداية الألفية الثالثة، التي أدت إلى انتشار شبكات التواصل الاجتماعي وانتشرت معها عملية تحرير اللغة إلكترونياً. صاحب ذلك بداية عصر طفرة تكنولوجية أخرى تعرف بالتكنولوجيا الذكية، وتحديدًا الهواتف الذكية التي ساعدت بنيتها التكنولوجية المدمجة مع تكنولوجيا الأنترنت عن

بعد (الجيل الثالث والرابع للأنترنت) في الاستغناء شيئاً فشيئاً عن أجهزة الحاسوب التقليدية، خاصة في عمليات الدردشة والتصفح الإلكتروني السطحي، ذلك لأن الهواتف الذكية أصبحت توفر ميزة المرافقة الدائمة للمستخدم، أي بإمكان المستخدم تصفح الأنترنت في أي مكان وزمان دون الحاجة إلى حمل جهاز كمبيوتر كبير الحجم يعسر المهمة.

إن ذلك الاندماج التكنولوجي بين تكنولوجيا الأجهزة الذكية وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الويب، قد وُِد انفجاراً في عملية تحرير اللغة الكترونياً، خاصة عبر الفيسبوك، الذي أصبح منذ تأسيسه مطلع سنة 2004 الشبكة التواصلية الأكثر تحريراً للغة في العالم كنتيجة حتمية لكونه الشبكة الأكثر استقطاباً للمستخدمين في العالم، والذين هم على مشارف 2 مليار مستخدم وفق إحصائيات 2017 تستحوذ الجزائر على ما يفوق 16 مليون مستخدم من ذلك العدد الإجمالي⁽¹⁵⁾.

من الصعب قياس ظاهرة التداخل اللغوي بين العربية واللاتينية الفرنسية عبر شبكة الفيسبوك من طرف المستخدمين الجزائريين، لكن المراقب لها لا يُغفل تفشيها وانتشارها في أوساط فئة الشباب التي تستحوذ على أكبر نسب استخدام للفيسبوك مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

هذه الظاهرة بوجهيها (العربية الملتنة واللاتينية المعربة) أصبحت نظاماً لغوياً شائعاً ومحققاً للاتفاق المجتمعي حول خصائصه ومكوناته بحيث نكاد أن نعجز عن إيجاد شاب جزائري لا يتقن التواصل بذاك النظام عبر الفيسبوك.

وفي الجدول الآتي، سنحاول حصر أبرز خصائص هذا النظام اللغوي الجديد وحروفه بوجهيه (العربية الملتنة واللاتينية المعربة)، مع وجوب التذكير أن اللغة اللاتينية المقصودة في هذا النظام هي اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الأجنبية الأكثر انتشاراً واستخداماً في الجزائر:

اللاتينية المعربة		العربية الملتنة	
الحرف باللغة العربية	ما يقابله باللغة اللاتينية	الحرف باللغة العربية	ما يقابله باللغة اللاتينية
أ أمثال: رئيس	Argent:مثالA	2 أو Ra2isA	ما يقابله باللغة اللاتينية
ب أمثال: بلادنا	Blonde:مثالB	BBladna	الحرف باللغة العربية
ت أمثال: تقدر	Carte:مثالC	TTa9der	ما يقابله باللغة اللاتينية
ث أمثال: ثعلب	Double:مثالD	ThTha3leb أو T	الحرف باللغة العربية
ج أمثال: جاري	Encre:مثالE	JJari	ما يقابله باللغة اللاتينية
ح أمثال: حرمة	France:مثالF	H7orma أو 7	الحرف باللغة العربية
خ أمثال: خالي	Gendarme:مثالG	KH5ali أو 5	ما يقابله باللغة اللاتينية
د أمثال: دينار	Hors- jeu:مثالH	DDinar	الحرف باللغة العربية
ذ أمثال: ذهب	Index:مثالI	DDhab	ما يقابله باللغة اللاتينية
ر أمثال: راسي	Journal:مثالJ	RRassi	الحرف باللغة العربية
ز أمثال: زلابية	King:مثالK	ZZlabiya	ما يقابله باللغة اللاتينية
س أمثال: سوري	L'Amour:مثالL	SSouri	الحرف باللغة العربية

مماجيك	Magique:مثالM	CHCha3b	شمثال: شعب
ننورمال	Normal:مثالN	SSawt	صمثال: صوت
أوأون لين	Online:مثالO	D أو DHDa3	ضمثال: ضاع
ببورطابل	Portable:مثالP	TTri9	طمثال: طريق
كسانكيام	Cinquième:مثالQ	DHDohr أو D	ظمثال: ظُهر
"ر" أو "غ" أو "خ" (حسب الاستخدام) راطراباج	Rattrapage:مثالR	33asr	عمثال: عصر
سسيستام	Système:مثالS	GHGharb	غمثال: غرب
ت أو طتليفون	Téléphone:مثالT	K9al أو 9	قمثال: قال
"أ" أو "إي" إيازما	USMA:مثالU	FFoul	فمثال: فول
ففيكتوار	Victoire:مثالV	KKesra	كمثال: كسرة
وواو	Wow:مثالW	LL7am	لمثال: لحم
إكستاكت	Texte:مثالX	MMasr	ممثال: مصر
"أ" أو "ي" (حسب الاستخدام) فآزي	Vas-y:مثالY	NNhar	نمثال: نهار
ززوم	Zoom:مثالZ	HHouwa	همثال: هو
		WWahed	ومثال: واحد
		YYal3eb	يمثال: يلعب

ويمتاز نظام اللاتينية المعرّبة بأنه أقل تعقيدا من نظيره، فهو يكتفي غالبا بتقديم مرادف عربي للأصوات الصادرة باللغة اللاتينية، فصوت حرف Z باللغة اللاتينية الفرنسية مثلا تم تعويضه بحرف الزاي باللغة العربية على اعتبار أن كلا الحرفين يصدران نفس الصوت. باستثناء بعض الحروف التي لا نجد مقابلا صوتيا لها في اللغة العربية كحرف V أو حرف P أو بعض استخدامات حرف G كتلك التي تعكسها كلمة (Grande)، فقد تم استحداث حروف مقابلة لها رغم أنها لا تصدر نفس الصوت، فحرف الفاء يقابل V، أما حرف الباء فيقابل P، في حين أن حرف G يقابله حرف الغين في كلمة (Grande) على سبيل التمثيل.

أما ما يلاحظ على العربية الملتنة فإنها أكثر تعقيدا، على اعتبار أنها لم تكف بتحديد مرادف صوتي للحرف العربي في الحرف اللاتيني الفرنسي كما هو الحال بالنسبة لنظام اللاتينية المعرّبة، بل استعانت بالأرقام لتعويض بعض الحروف العربية، فحرف الحاء مثلا يعوّضه الرقم 7، أما حرف العين فيعوّضه الرقم 3، في حين أن حرف القاف يعوّضه الرقم 9، ويسند اختيار هذه الأرقام تحديدا لتعويض الأحرف العربية المذكورة، إلى الشبه الشكلي النسبي بينها وبين تلك الأحرف.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام العربية الملتنة أكثر استخداما من نظام اللاتينية المعرّبة عبر شبكة الفيسبوك، وهو تفاوت منطقي بالنظر للأسبقية التاريخية للعربية الملتنة التي انطلق استخدامها مع انتشار شبكات التواصل الاجتماعي وبداية انتشار أجهزة الهواتف الذكية، التي كان البعض منها لا يدعم اللغة العربية في بداية ظهورها، وهي الرؤية التي قدمها بعض المراقبين لتفسير أسبقية ظهور نظام العربية الملتنة مقارنة باللاتينية المعرّبة الذي يعدّ حديثا نسبيا.

ويمكننا تأكيد ذلك التفاوت بين وجهي ظاهرة التداخل اللغوي بين العربية واللاتينية، في دراستنا لعينة قوامها 120 مفردة تمثل تعليقات الجزائريين عبر صفحات الفيسبوك، كما هو موضح في الجدول الآتي:

استخدام اللغة العربية أو اللاتينية		استخدام اللغة العربية (الفصحى والعامية)		اللاتينية المعربة		العربية الملتنة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
20.83 %	25	43.33 %	52	14.16 %	17	21.66 %	26	
77 (64.16%)				43 (35.83%)				المجموع

وعلى صعيد آخر، فقد أثير الكثير من الجدل في الأوساط العلمية عن أسباب ودوافع استخدام الشباب الجزائري للعربية الملتنة أو اللاتينية المعربة عبر شبكة الفيسبوك، قدم بخصوصها الباحثون العديد من التفسيرات لذلك، وفي هذا السياق فقد حاولنا الإجابة عن هذا التساؤل من خلال مقابلة علمية مع عينة قصدية قوامها 50 مفردة يمثلون مستخدمي هذا النوع من التهجين اللغوي، موزعين كما يأتي: 26 مفردة يمثلون مستخدمي العربية الملتنة، و24 مفردة يمثلون مستخدمي اللاتينية المعربة، والجدول الآتي سيوضح أهم أسباب الاستخدام حسب إجابات مفردات العينة:

اللاتينية المعربة			العربية الملتنة		
النسبة	التكرار	السبب	النسبة	التكرار	السبب
37.50 %	9	التعود على استخدام الأحرف العربية	38.46 %	10	التعود على استخدام الأحرف اللاتينية
16.66 %	4	كتابة اللاتينية بالأحرف العربية يضيف نوعا من الفكاهة	15.38 %	4	الكتابة بالأحرف العربية صعبة ومملة
25 %	6	الكتابة بالأحرف العربية سهلة	30.76 %	8	الكتابة بالأحرف اللاتينية سهلة
16.66 %	4	السخرية من اللغة الفرنسية ومستخدميها	15.3 %	4	لا أدري لماذا
4.16 %	1	لا أدري لماذا			
100 %	24		100 %	26	المجموع

في بيانات الجدول قد لا يلحظ إجابات غير متوقعة عن أسباب استخدام العربية الملتنة من طرف الجزائريين، على اعتبار أن بعض الباحثين والمتتبعين قدموا نفس والمتأمل التفسيرات في نقاشات ذات صلة بظاهرة التداخل

اللغوي بين العربية واللاتينية، خاصة بالنسبة للأسباب المتعلقة بالعود على استخدام الأحرف اللاتينية وسهولة الكتابة بها، وهي أسباب منطقية حسب البعض خاصة وأن الكثير من الأجهزة الذكية لم تدمج اللغة العربية في برامجها في مراحل انتشارها الأولى، وفق ما تطرقنا إليه سابقا في دراستنا.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الإجابات المفسرة لأسباب استخدام نظام اللاتينية المعربة يستدعي قراءة عميقة، خاصة بالنسبة لسببي: "كتابة اللاتينية بالأحرف العربية يضيف نوعا من الفكاهة"، و"السخرية من اللغة الفرنسية ومستخدميها". فالأول يوحي بأن التهجين اللغوي لا يعد وسيلة للتواصل فقط بل محفز نفسي للترفيه والفكاهة، أما الثاني فيشير إلى قضية أعمق وهي صراع اللغة والهوية بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالعربية في الجزائر، بحيث أصبحت اللاتينية المعربة أداة سخرية وتهكم على اللغة الفرنسية والناطقين بها في الجزائر من طرف الناطقين أو المتعصبين للغة العربية، وهي قضية تضاف إلى العديد من قضايا صراع اللغة والهوية في الجزائر التي أثارت ولازالت تثير الكثير من اللغظ في الأوساط الفكرية والسياسية والعلمية على حد سواء، إذ إن المتأمل في التركيبة الثقافية للجزائر يجعلنا نفتتح إلى حد ما بأننا نعيش حالة من الضياع الثقافي في المجتمع وصراعا داخليا بين فئاته استنادا لمتغير اللغة والثقافة، بحيث إن كل فئة تتعزل بهويتها عن الفئات الأخرى وتشكل تكتلات متناحرة يسعى كل منها لفرض ثقافته باتجاه السيطرة الشاملة على المجتمع⁽¹⁶⁾.

خاتمة

إن دراسات التداخل اللغوي بين اللغة العربية واللاتينية عبر الوسائط الالكترونية وفق ما تطرقنا إليه في دراستنا، لا تزال فتية في مراحلها الأولى، وهي بذلك عاجزة عن توفير التشبع العلمي المفسر للظاهرة من كافة جوانبها، رغم اختلاف الباحثين البناء الذي قدم أكثر من منظور لها ولأبعادها.

فالبعض أعطى الظاهرة بعدا تشاؤميا حين اعتبر أن للتهجين اللغوي ذي الصلة باللغة العربية دلالات خطيرة على المجتمع الجزائري، أقلها ضياع الهوية، وأعلها التكر للذات الحضارية. في حين أن فريقا آخر كان أكثر نقاؤلا من الأول عندما اعتبر أن العربية الملتنة واللاتينية المعربة لا تعدو كونها أسلوبا تواصليا مبتدعا من طرف الشباب لا يؤثر بأي حال من الأحوال على اللغة العربية المحفوظة في القرآن الكريم وفي التراث العلمي والأدبي. أما الفريق الثالث فقد قدم نظرة أكثر واقعية مفادها أن نظام التداخل اللغوي بوجهيه (العربية الملتنة واللاتينية المعربة) هو واقع حتمي عبر الأجيال، فكل جيل يسعى لترك بصمته على التراث الفكري والثقافي للمجتمع والتي تعد اللغة إحدى كياناته الأساسية، متأثرا بعوامل متعددة، من بينها الاستغراب الثقافي والتعليم وغيرها من العوامل الأخرى المتفاعلة، فاللغة نفسها هي تراكم ثقافي تستمد بنيتها ومكوناتها من استخدام الناس لها ولمعاني كلماتها المحققة للتوافق العام، وهي بذلك تتسم بالتغيير الدائم حتى وإن سلّمنا جدلا بأن ذلك التغيير قد انحصر تاريخيا في معاني الكلمات وأصوات مخارج الحروف، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء نظام التهجين من سيرورة اللغة وتطورها، وهو ما يفسر ترمّد شباب اليوم على اللغة العربية وقواعدها عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

الهوامش:

- 1- سمير محمد حسين، "بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ"، عالم الكتب، القاهرة، 1976، ص 123.
- 2- محمد زيدان، "البحث العلمي: مناهجه وتقنياته"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1969، ص 17.
- 3- ناجح رشيد القادري، محمد عبد السلام البوليز، "مناهج البحث الاجتماعي"، دار الصفا، عمان، 200، ص 85.
- 4- أحمد بن مرسل، "مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005، ص 300.

- 5- نوال محمد عمر، "مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية"، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1986، ص 110.
- 6- عمار بوحوش، "دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1990، ص 29.
- 7- سعد العجمي، "العربيتي: الكتابة العربية بالأحرف اللاتينية"، مجلة مباحث لغوية، العدد 1، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 2014، ص 7.
- 8- متوفر عبر الأنترنت: [/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%87%D8%AC%D9%86](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%87%D8%AC%D9%86) (تاريخ: 2017/10/30 ساعة: 18:32).
- 9- Miguel Siguan, William Mackay, Education et Bilinguisme, Paris, Unesco, 1986, p1.
- 10- إبراهيم الفلاي، "ازدواجية اللغة: النظرية والتطبيق"، العبيكان، الرياض، 1996، ص 21.
- 11- المرجع نفسه، ص 8.
- 12- لويس جان كالفي، "علم الاجتماع اللغوي"، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبية، الجزائر، 2006، ص 34.
- 13- جماعة من المؤلفين، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، مطبعة النجاح للملايين، الدار البيضاء، 2002، ص 74.
- 14- المجلس الأعلى للغة العربية، "اللغة العربية بين التهجين والتهديب"، الأسباب والعلاج، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 17.
- 15- متوفر عبر الأنترنت: <https://www.socialbakers.com/statistics/facebook/> (تاريخ: 2017/10/9 ساعة: 20:13).
- 16- ماجد الزيود، "الشباب والقيم في عالم متغير"، دار الشروق، عمان، 2006، ص 105.
- قائمة المصادر والمراجع:
- أ- باللغة العربية:
- 1- إبراهيم الفلاي، "ازدواجية اللغة: النظرية والتطبيق"، العبيكان، الرياض، 1996.
- 2- أحمد بن مرسل، "مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
- 3- المجلس الأعلى للغة العربية، "اللغة العربية بين التهجين والتهديب"، الأسباب والعلاج، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
- 4- جماعة من المؤلفين، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، مطبعة النجاح للملايين، الدار البيضاء، 2002.
- 5- سعد العجمي، "العربيتي: الكتابة العربية بالأحرف اللاتينية"، مجلة مباحث لغوية، العدد 1، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 2014.
- 6- سمير محمد حسين، "بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ"، عالم الكتب، القاهرة، 1976.
- 7- عمار بوحوش، "دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1990.
- 8- لويس جان كالفي، "علم الاجتماع اللغوي"، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبية، الجزائر، 2006.
- 9- ماجد الزيود، "الشباب والقيم في عالم متغير"، دار الشروق، عمان، 2006.
- 10- محمد زيدان، "البحث العلمي: مناهجه وتقنياته"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1969.
- 11- ناجح رشيد القادري، محمد عبد السلام البواليز، "مناهج البحث الاجتماعي"، دار الصفا، عمان، 2004.
- 12- نوال محمد عمر، "مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية"، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1986.
- 13- باللغة الأجنبية: Miguel Siguan, William Mackay, Education et Bilinguisme, Paris, Unesco, 1986.
- ج- من الأنترنت: [/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%87%D8%AC%D9%86](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%87%D8%AC%D9%86) (تاريخ: 2017/10/30 ساعة: 18:32).
- 14- <https://www.socialbakers.com/statistics/facebook/> (تاريخ: 2017/10/29 ساعة: 20:13).

مكتبات كليات العلوم الطبية الجزائرية و دورها في إرساء نظام وطني للمعلومات الطبية

د. نادية بن يحيى (1) حليلة الزاحي (2)

1- قسم علم المكتبات، جامعة باجي مختار - عنابة، benyahianadia23@gmail.com

2- قسم علم المكتبات، جامعة باجي مختار - عنابة، zahi_biblio@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/10/09

تاريخ المراجعة: 2018/06/27

تاريخ الإيداع: 2017/03/15

ملخص

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور المكتبات الطبية الجزائرية في إرساء نظام وطني للمعلومات الطبية ودورها في دعم البحث العلمي من حيث مقوماتها المادية، والمالية، والبشرية، والوثائقية، والتكنولوجية وخدماتها المتطورة، اخترنا مكتبة كلية العلوم الطبية بجامعة علي منجلي قسنطينة 3، وجامعة باجي مختار عنابة وجامعة الحاج لخضر - باتنة 2 مجالا للدراسة الميدانية. طبقنا في هذا البحث المنهج الوصفي في تحليل بيانات الدراسة واستخدمنا المقابلة أداة لجمع المعلومات وقمنا بتحليلها وصولا إلى نتائج الدراسة الميدانية.

الكلمات المفاتيح: مكتبة متخصصة، نظام معلومات طبية، معلومات متخصصة، كلية.

The Role of the Algerian Faculties of Medicine Libraries in the Implementation of a National Medical Information System

Abstract

The present study aims at delimiting the role of Algerian libraries in planting a national system of medical information. In addition to their role in providing material, financial, human, technical materials and developed services. The libraries of medical sciences in the Ali Mendjli – Constantine 3 University, Badji Mokhtar - Annaba University and El Hadj Lakhdar - Batna 2 University are taken as a case study to realize the study together with the descriptive method to collect and comment on actual information

Key words: Specialised library, national system of medical information, specialised information, faculty.

Les Bibliothèques des facultés de Médecine d'Algérie et leur rôle dans la mise en place d'un Système National d'Information Médicale

Résumé

L'objectif de cette étude est de saisir le rôle des bibliothèques des sciences médicales algériennes dans la mise en place d'un système national d'information médicale ainsi que son apport à la recherche scientifique, et ce, par leurs ressources matérielles, financières, humaines, documentaires, technologiques et les services développés. A cet effet, nous avons choisi comme cas «les bibliothèques des facultés des sciences médicales des universités Ali Mendjli - Constantine 3, Badji Mokhtar - Annaba et El Hadj Lakhdar - Batna 2». Dans cette étude, nous avons utilisé la méthode descriptive et l'entretien pour la collecte des données, et enfin l'analyse des informations recueillies du terrain.

Mots -clés: Bibliothèque spécialisée, système national d'information médicale, information spécialisée, faculté.

1 الجانب المنهجي للدراسة:

1-1 الإشكالية:

لم يعد هناك شك في قيمة وأهمية المعلومات العلمية والتقنية في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي ودفع عجلة التنمية والتقدم. وقطاع الصحة من أهم القطاعات في أي دولة حديثة لما له من أثر على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وعليه فهو في حاجة مستمرة لمعلومات حديثة ودقيقة من أجل تطوير العملية التعليمية الجامعية والبحوث العلمية والتطبيقية ومكافحة الأمراض. وعليه فهذا القطاع في حاجة ماسة إلى نظام معلومات يختص بجمع ومعالجة وبتث المعلومات المرتبطة بمجال العلوم الطبية، من هنا تبرز أهمية مكاتب الكليات الطبية الجامعية كأهم نظام وثائقي للمعلومات الطبية نظرا لاهتمامها بتوفير المعلومات المتخصصة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي بما توفره من معلومات حديثة وما تقدمه من خدمات نوعية ذات جودة عالية. لهذا الغرض يعتبر نظام المعلومات الجامعي المتخصص العمود الفقري لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على أساس أنه يقدم خدماته للمجتمع الأكاديمي من أعضاء هيئة التدريس وباحثين وطلبة ويتوقف نجاح العملية التعليمية والبحثية أو فشلها على مدى توفيق الجامعة في اقتناء مكتبة علمية حديثة متطورة ومنظمة بطريقة سليمة تيسر الاستفادة من مجموعاتها.

وعلى اعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية الساعية نحو تحقيق رعاية صحية متكاملة للمواطنين، فقد عملت على الاهتمام بالتعليم العالي الطبي، من خلال إنشاء الكليات الطبية والجامعية لتوفير التكوين النظري والتطبيقي للخريجين. ولتلبية احتياجات التعليم والبحث تتوفر هذه المؤسسات على مكاتب جامعية متخصصة في المجالات الطبية وعليه فقد تركزت إشكالية هذه الدراسة على التعرف على واقع مكاتب الكليات الطبية ومقوماتها وخدماتها ومدى مساهمتها في بناء النظام الوطني للمعلومات الطبية في الجزائر.

1-2 تساؤلات الدراسة:

تفصيلا للإشكالية المطروحة، تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة البحثية الآتية:

1. ما المقصود بالمكتبة المتخصصة؟
2. ما المقصود بالمكتبة الطبية؟
3. ما هي مقومات المكاتب الطبية الناجحة؟
4. ما هي نوعية ومميزات الخدمات التي تقدمها مكاتب الكليات الطبية؟
5. ما هو واقع مكاتب الكليات الطبية بالجزائر وما مدى مساهمتها في بناء النظام الوطني للمعلومات الطبية؟

1-3 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة، قمنا بوضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

لكي تحقق المكتبة الجامعية الطبية أهدافها ووظائفها بنجاح، لا بد من توفر المتطلبات أو المقومات الأساسية المتمثلة في الموارد المالية والبشرية والمعلوماتية والمادية والتكنولوجية والمستفيدين

الفرضية الثانية: تعتبر المكتبة الجامعية الطبية بمثابة مكتبة متخصصة، حيث تقدم هذه الأخيرة خدمات تختلف عن تلك التي تقدمها المكاتب الأخرى إذ تتميز خدماتها بالتطور أي أنها تتصف بالأداء الممتاز في دقة التوقيت والسرعة في الحصول على المعلومات.

الفرضية الثالثة:

يواجه العاملون بالمكتبات الجامعية الطبية مجموعة من الصعوبات أثناء أدائهم لمهامهم وعليه يقترح هؤلاء مجموعة من التوصيات من أجل تحسين الوضعية.

4-1 أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يعالجه، وهو المكتبات الجامعية الطبية، حيث إن المعلومات أصبحت المحرك الرئيسي والمادة الخام بالنسبة للتنمية بصفة عامة والتعليم العالي والبحث العلمي خاصة نتيجة للدور الفعال الذي تلعبه المعلومة الحديثة والدقيقة في قطاع التعليم. وتبرز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- ظهور مجتمع المعلومات وحتمية التعامل معه لمواكبة الإنتاج الفكري المنشور في التخصص العلمي الطبي.
- انعكاسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على وظائف وخدمات المكتبات الجامعية عامة والمكتبات الطبية خاصة.

- إبراز التحديات التي يواجهها التعليم العالي والمكتبات الجامعية الطبية في ظل مجتمع المعلومات.

5-1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مقومات مكتبات الكليات الطبية الناجحة.
- التعرف على نوعية ومميزات الخدمات التي تقدمها مكتبات الكليات الطبية للمستفيدين.
- التعرف على واقع مكتبات الكليات الطبية ومدى دعمها للعملية التعليمية والبحث العلمي.
- التعرف على مقومات المكتبات الطبية الناجحة ونوعية وخصائص الخدمات التي تقدمها للمجتمع الأكاديمي الذي تخدمه هذه المكتبات.

6-1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من المصادر والوثائق وتحليلها في ضوء البيانات والمعطيات المستقاة من الدراسة الميدانية.

7-1 أدوات جمع البيانات:

ولجمع البيانات اللازمة للدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوبين، هما: البحث الوثائقي، والمقابلة.

1-7-1 البحث الوثائقي: من خلال استعراض وتحليل الإنتاج الفكري في مجال المعلومات الصحية، والمكتبات الطبية ونظم المعلومات الصحية وتصفح مختلف الوثائق الورقية والالكترونية التي تخدم الإجابة على إشكالية الدراسة.

2-7-1 المقابلة: لجمع البيانات والمعلومات الميدانية اللازمة لتشخيص واقع مكتبات الكليات الطبية، فقد تم الاعتماد على المقابلات الشخصية مع القائمين على هذه المكتبات، والاتصال بالهيئات الرسمية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

أ. دليل المقابلة:

من أجل التحكم في سير المقابلة تم إعداد دليل ينقسم إلى تسعة محاور رئيسة ذات علاقة بموضوع الدراسة، ويحتوي تسعة وعشرين سؤالاً موزعاً كما يأتي:

- المحور الأول: معلومات عامة حول مكتبة كلية الطب: ويشمل أربعة أسئلة وهي: 1-2-3-4
- المحور الثاني: الموظفون (الموارد البشرية): ويشمل ثلاثة أسئلة وهي: 5-6-7
- المحور الثالث: الوسائل (الموارد المادية): ويشمل سؤالين وهما: 8-9
- المحور الرابع: المجموعات (الموارد الوثائقية): ويشمل أربعة أسئلة وهي: 10-11-12-13
- المحور الخامس: الميزانية (الموارد المالية) ويشمل ثلاثة أسئلة وهي: 14-15-16
- المحور السادس: خدمات المعلومات: ويشمل سؤالين وهما: 17-18
- المحور السابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويشمل ثلاثة أسئلة وهي: 19-20-21
- المحور الثامن: المستفيدون ويشمل أربعة أسئلة وهي: 22-23-24-25
- المحور التاسع: التعاون: ويشمل أربعة أسئلة وهي: 26-27-28-29

وقد تم إعداد النص الأصلي لدليل المقابلة باللغة الفرنسية⁽¹⁾ نظرا لكونها اللغة المتداولة لدى مسيري المكتبات الطبية. وتمت ترجمته إلى العربية في نسخة مرفقة بالبحث⁽²⁾.

ب. إجراء المقابلة:

مقابلة مع محافظة مكتبة كلية الطب لجامعة باجي مختار عنابة يوم 2017/11/15 من الساعة التاسعة وخمس عشرة دقيقة إلى الساعة الثالثة عشرة وخمسين دقيقة⁽³⁾. كما استخدمنا نفس الأداة بهدف جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية مع محافظة مكتبة كلية الطب لجامعة قسنطينة 3 وكان ذلك يوم 25 ديسمبر 2017 من الساعة التاسعة ودقيقتين إلى الساعة الرابعة عشر وثلاثين دقيقة بعد الظهر⁽⁴⁾. أما فيما يخص مكتبة كلية العلوم الطبية لجامعة باتنة 2، فقد اعتمدنا على "دليل المكتبات الطبية بالشرق الجزائري" فهو عبارة عن مذكرة ماستر من إعداد الطالبتين فناغرة خديجة وقواسمية حنان بحث في علم المكتبات والمعلومات، جامعة باجي مختار- عنابة، جوان 2017 كأداة لجمع البيانات⁽⁵⁾.

1-8 حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة الزمنية التي تم خلالها عمليات البحث وجمع البيانات وتحليلها حيث امتدت من منتصف شهر نوفمبر 2017 إلى غاية جانفي 2018.
- الحدود الجغرافية: تمحور موضوع الدراسة حول مكتبات الكليات الطبية لكل من جامعة قسنطينة 3، عنابة وباتنة 2 كما هو مبين في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1): عينة الدراسة

الجامعة	المكتبة / الكلية
جامعة علي منجلي قسنطينة 3	مكتبة كلية العلوم الطبية
جامعة باجي مختار عنابة	مكتبة كلية العلوم الطبية
جامعة الحاج لخضر باتنة 2	مكتبة كلية العلوم الطبية

- الحدود الموضوعية: المكتبات المتخصصة في العلوم الطبية.
- الحدود البشرية: يضم الأفراد الذين يحتمل أن تسهم الدراسة والذين لهم علاقة بموضوع البحث، وهم كل الذين يفترض أن تطبق عليهم أدوات البحث من المستخدمين الموجودين داخل المجال الجغرافي وبالتالي فان

المجال البشري في هذه الدراسة يتمثل في القائمين على مكتبات كليات الطب لجامعات باجي مختار عنابة وعلي منجلي قسنطينة 3 والحاج لخضر باتنة 2.

2 الجانب النظري للدراسة:

المكتبات المتخصصة ومكتبات الكليات الطبية:

1-2 تعريف المكتبات المتخصصة:

لقد ظهر هذا النوع من المكتبات نتيجة الاتجاه نحو التخصص في العلوم المختلفة، ويمكن تعريفها "بأنها تلك التي تعنى بموضوع معين، أو عدة موضوعات ذات علاقة وتتبع المؤسسات الصناعية والتجارية ومكتبات الأقسام العلمية بالجامعات أو بمعاهد البحث العلمي"⁽⁶⁾.

تتميز المكتبات المتخصصة عن غيرها من المكتبات بما يأتي⁽⁷⁾:

- **المقتنيات:** غالبا ما تكون مقتنيات المكتبة المتخصصة محصورة في موضوع تخصص المؤسسة الأم وتوفر الكتب والمراجع الحديثة، فإن تركيزها يكون منصبا على توفير الأعداد الحديثة من الدوريات، وتقارير البحوث وبحوث المؤتمرات والمواد السمعية والبصرية وقواعد البيانات.

- **المستفيدون** يتكون مجتمع المستفيدين من المكتبة المتخصصة من مجموع العاملين في المؤسسة الأم، وغالبا ما يكون هؤلاء من المتخصصين في موضوع اهتمام المؤسسة الأم وعلى درجة متقدمة من التعليم وعادة ما يطلق عليهم الباحثون أو العلماء.

- **التبعية:** تتبع المكتبات المتخصصة مؤسسة، أو منظمة، أو قسم، أو معهد أو كلية بالجامعات

- **الإجراءات الفنية:** تتجه المكتبات المتخصصة في إجراءاتها الفنية مثل الفهرسة والتصنيف والتكشيف والاستخلاص إلى التعمق والدقة في الوصف والتحليل الموضوعي.

- **الخدمات:** تتسم خدمات المكتبات المتخصصة بالتطور والخلق والإبداع وتقوم بتقديم خدمات حديثة غير متوفرة في الأنواع الأخرى من المكتبات مثل خدمة الترجمة والإحاطة الجارية والربط الانتقائي للمعلومات وخدمات تداول مصادر المعلومات، واسترجاع المعلومات المحوسبة من خلال استخدام قواعد البيانات والقيام بالبحوث الجارية. بالإضافة إلى ما تتصف به هذه الخدمات بالأداء الممتاز في دقة التوقيت والسرعة والحرص الشديد في الحصول على المعلومات المطلوبة وتوفيرها للمستفيدين أي وضع المعلومة المطلوبة في متناول المستفيد المناسب في أسرع وقت وبأقل جهد ممكنين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخدمات التي تقدمها المكتبة المتخصصة هي نفسها التي تقدمها المكتبة الطبية لأنها تعتبر جزءا منها.

كما ذكر سابقا، تقدم المكتبة المتخصصة خدماتها بمستوى متقدم من السرعة والدقة والعمق ومن أجل ذلك قامت بإدخال الحاسوب إلى عملياتها وخدماتها في وقت مبكر مقارنة بغيرها من المكتبات.

2-2 تعريف المكتبات الطبية:

تعتبر المكتبات الطبية جزءاً من المكتبات المتخصصة التي تهدف إلى اقتناء أوعية المعلومات المتخصصة وتنظيمها في المجالات الطبية والصحة العامة وتقديم الخدمات للمستفيدين من ذوي التخصصات الطبية كالأطباء ومساعدتهم والأخصائيين الطبيين والصيادلة والمرضى ومسؤولي الخدمات الطبية من الإداريين والفنيين وأعضاء هيئة التدريس وطلاب التخصصات الطبية في كليات الطب والطب المساعد وكليات الصيدلة وطب الأسنان⁽⁸⁾ والمكتبات الطبية التي تديرها كليات الطب أو مستشفيات أو معاهد بحوث طبية أو وكالات صحية عامة أو

جمعيات طبية بحكم تبعيتها لها، لتقديم خدمات المعلومات للطلبة والطالبات والباحثين أو الممارسين في المجالات الصحية، سواء أكانوا أطباء أم هيئة تريض أم أطباء أسنان أم صيادلة، من خلال مجموعات المكتبة - المطبوعة أو الالكترونية- المتخصصة في الطب والعلوم الصحية.

2-3 أهداف المكتبات الطبية:

تهدف المكتبات الطبية بشكل عام إلى توفير المعلومات الطبية إلى المستفيدين في الوقت المناسب، وتسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال الوظائف الآتية:

- 1- توفير مجموعة غنية وحديثة من مصا در المعلومات الطبية وتنظيمها وإتاحتها للاستعمال.
- 2- نشر المعلومات الجديدة والمهمة وذلك بإعداد الببليوجرافيات والمستخلصات والنشرات الإعلامية بهدف إحاطة الطلبة علما وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والممارسين في القطاع الطبي بآخر المستجدات في المجال.
- 3- تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية المناسبة.
- 4- التعاون مع المكتبات الأخرى المتخصصة في نفس المجال.

2-4 السياسة الوطنية الجزائرية للمعلومات العلمية والتقنية:

تعتبر المعلومات دعامة أساسية للتنمية والمادة الأولية لاتخاذ القرار مما أدى بالدول لوضع استراتيجيات وطنية لتنظيم واستغلال لثرواتها المعلوماتية من نظم معلومات شاملة لكافة النشاطات القطاعية (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، بحث علمي، تعليم عالي...الخ).

ومن أجل تطوير هذه الاستراتيجيات استعانت الدولة الجزائرية بمؤسسات متخصصة تشرف على مجموعة من المشاريع القاعدية لتجميع وتنظيم وتسيير وبت المعلومات لتلبية احتياجات الباحثين ومتخذي القرار. ولقد تبلور الاهتمام بالمعلومات وضرورتها في الجزائر بصدور المرسوم رقم 85-56 المؤرخ في 16 مارس 1985⁽⁹⁾ المتعلق بإنشاء مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني ويعد هذا المركز مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي تساهم في وضع أسس لبيئة معلومات في الجزائر من خلال إنجاز برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في ميدان الإعلام العلمي والتقني وفي هذه السنة تم وضعه تحت وصاية الوزير الأول. أما في 1986 فتم إلحاقه السامية للبحث بموجب المرسوم رقم 86-73 المؤرخ في 8 أبريل 1986⁽¹⁰⁾.

ونظرا للمساهمة الفعالة لهذه المؤسسة في مجال المعلومات العلمية والتقنية في قطاع التعليم العالي، أصبحت في سنة 2003 تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-454 المؤرخ في أول ديسمبر 2003⁽¹¹⁾. وتتمثل المهمة الأساسية للمركز القيام بكل البحوث الخاصة بإنشاء وتطوير شبكة وطنية للإعلام العلمي والتقني من خلال:

- القيام بكل نشاط بحث يتعلق بإنشاء النظام الوطني للإعلام العلمي والتقني وتطويره
- ترقية البحث في ميادين العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والمشاركة في تطويرها
- المساهمة في تنسيق وتنفيذ البرامج الوطنية للإعلام العلمي والتقني في إطار تشاوري وبالاتصال مع القطاعات المعنية

- المساهمة في بناء وترقية مجتمع الإعلام عن طريق وضع وتطوير شبكات قطاعية لإعلام بحثي، لاسيما الشبكة الأكاديمية والبحث ARN وضمان ربطها بالشبكات المماثلة في الخارج وكذا عن طريق تطوير وتعميم تقنيات الإعلام والاتصال في نشاطات التعليم العالي

- المشاركة في تحديث النظام الوثائقي الجامعي الوطني، لاسيما عن طريق وضع مكنتبات افتراضية
- جمع العناصر الضرورية لإنشاء بنك معطيات وطني في ميادين العلوم والتكنولوجيا وضمان نشرها
- ترقية البحث في مجال أمن الإعلام والشبكات.

حدد المركز عدة مشاريع يهدف من خلالها إلى الإعداد لإنشاء شبكة وطنية للإعلام العلمي والتقني، تتمثل في:

2-4-1 إعداد برمجية تسيير المكتبات الجامعية:

تعد العلاقة القائمة بين المركز ومكتبة كلية الطب ذات طابع تجاري، حيث يقوم المركز بإنتاج برمجية وثائقية (SYNGEB) وتسويقها للمكتبات الجامعية. وبالتالي فالعلاقة ترتبط باتفاقية البيع وما يرتبط بها من تبعات مثل الصيانة وتدريب العاملين.

2-4-2 الفهرس الجزائري للدوريات (Catalogue Algérien des Périodiques): هو جرد لكل الدوريات الموجودة على مستوى مراكز التوثيق، والمكتبات وكل المؤسسات المشاركة في الفهرس، في إطار قاعدة بيانات وطنية تحصي الدوريات الوطنية والأجنبية المتوفرة بالمؤسسات الوثائقية الجزائرية. وتتمثل أهداف إنشاء هذا الفهرس في:

- تلبية احتياجات المستفيدين بتوفير المعلومات الخاصة بالدوريات ومواقع تواجدها من خلال مساهلة قاعدة البيانات.
- إعداد أداة للتعاون بين المكتبات، مما يسمح بعمليات إعاره وتبادل وإهداء.
- إعداد منتجات وثنائية كالفهارس الجماعية على وسائط مختلفة.
- تطبيق قواعد ومعايير عالمية تسمح بتبادل المعلومات.
- التحضير لشبكات مستقبلية وتبادلات مع شبكات المعلومات الجهوية والدولية.

2-4-3 الفهرس الجزائري للأطروحات (Catalogue Algérien des Thèses): هو جرد مشترك لكل الأطروحات الموجودة في المكتبات، ومراكز التوثيق وكل مؤسسة تشارك في هذا المشروع، وذلك من خلال قاعدة بيانات وطنية، متعددة الميادين ومتعددة اللغات تحصي كل الرسائل الجامعية الخاصة بالدراسات العليا (ما بعد التدرج) المتوفرة في المكتبات ومراكز التوثيق والمؤسسات المشاركة في المشروع، ويخص هذا الجرد الأطروحات التي تمت مناقشتها داخل وخارج الجزائر من طرف جزائريين أو غيرهم⁽¹²⁾. وتتمثل أهداف إنشاء هذا الفهرس في:

- إعطاء المستعملين المعلومات الببليوجرافية حول الأطروحات التي يحتاجونها ومكان تواجدها.
- إحصاء المنتج الفكري الجامعي في مختلف الميادين وتقريبه من الطلبة الباحثين وخاصة الصناعيين.
- طبع فهارس خاصة أو مشتركة على مختلف الحوامل.
- استعمال مقاييس دولية لتسهيل تبادل المعلومات.
- تسهيل الاتصال والتبادل مع شبكات الإعلام الوطنية والدولية.

2-4-4 المستخلصات العلمية الجزائرية (Algerian Scientific Abstracts): وبصفة عامة تغطي قواعد المعلومات المجالات الآتية:

- الطب، البيولوجيا، الصيدلة.
- علوم المهندس، الإعلام الآلي، الإلكترونيك.
- الفيزياء، النوويات.

- الزراعة، الجيولوجيا.
- علم المكتبات والمعلومات.
- علم الاجتماع، علم الاقتصاد، علم النفس.

2-4-5 الفهرس الجزائري للمكتب (Catalogue Algérien des Ouvrages): فهرسة الكتب والإشارة إلى مكان وجودها على المستوى الوطني (مكتبة، مركز توثيق، مركز معلومات)

2-4-6 قاعدة الكامن العلمي والتقني الوطني (Potentiel Scientifique et Technique National): جرد الموارد البشرية والمادية والمالية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر.

2-4-7 قاعدة ألبيريانا (Algeriana): دليل خاص بمجمل الوثائق المتعلقة بالجزائر والمنتجة على المستوى الوطني والعالمي.

2-4-8 قاعدة المعلومات حول الإنتاج السمعي البصري العلمي (Base de Données sur l'Audiovisuel Scientifique): إحصاء مجموع الأفلام والتسجيلات العلمية الجزائرية، وأجهزة السمع البصري والموارد البشرية الخاصة بها.

2-4-9 الببليوجرافيا الوطنية (Bibliographie Nationale): تم إنجاز هذه القاعدة بالتعاون مع المكتبة الوطنية، تحتوي على الإنتاج الفكري الوطني.

2-4-10 قاعدة مراكز التوثيق الوطنية (Base de Données des Centres et Services de Documentation): إحصاء المؤسسات الوثائقية الوطنية.

3- الجانب الميداني للدراسة:

تعتبر المكتبات بصفة عامة والمكتبات الجامعية بصفة خاصة في أمريكا وأوروبا رمزا من رموز تقدمها وملمحا من ملامح نهضتها العلمية ونقف المكتبات الجامعية على قمة الهرم بالنسبة لأنواع المكتبات الأخرى، باعتبارها العمود الفقري لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، على أساس أنها تقدم خدماتها للجامعيين: باحثين ودارسين وهم خلاصة المجتمع والعقل المفكر للأمة.

وتبرز أهمية المكتبة الجامعية من خلال مساهمتها الفعالة في العملية التعليمية والبحث، فالجامعة كمؤسسة أركانها الرئيسية ثلاثة، أستاذ وطالب ومكتبة. ويتوقف نجاح العملية التعليمية أو فشلها على مدى توفيق الجامعة في اقتناء مكتبة علمية حديثة ومتطورة ومنظمة بطريقة سليمة تيسر الاستفادة من مجموعاتها وانطلاقا من هذا وإيماننا منا بالدور الفعال الذي تقوم به المكتبات الجامعية لجامعة باجي مختار عنابة وقسنطينة 3 والحاج لخضر باتنة 2 في هذا المجال تم اختيارنا للدراسة الميدانية لمكتبات كليات العلوم الطبية للجامعات السابقة الذكر من أجل التعرف على نقاط قوة وضعف هذا النظام ومدى فعاليته وقدرته في المساهمة في وضع نظام وطني للمعلومات الطبية من خلال التعرض له بالتفصيل في النقاط الآتية:

- مكتبات كليات العلوم الطبية الجزائرية:

3-1 نشأة مكتبة كليات العلوم الطبية:

ارتبطت نشأة مكتبة كلية الطب للجامعات التابعة لها، حيث يرجع تاريخ إنشاء كلية الطب لجامعة قسنطينة إلى سنة 1969 وذلك بموجب الأمر رقم 54-69 المؤرخ في 17 ماي 1969 يتضمن إنشاء جامعة قسنطينة⁽¹³⁾. بينما نشأت كلية الطب بجامعة عنابة بموجب الأمر رقم 75-28 المؤرخ في 29 أبريل 197⁽¹⁴⁾ أما كلية الطب

لجامعة باتنة يرجع تاريخ إنشائها إلى السبعينيات من القرن الماضي وذلك بموجب المرسوم رقم 77 - 79 المؤرخ في 20 يونيو 1977⁽¹⁵⁾ حيث تضم الكليات الطبية الجزائرية ثلاثة أقسام قسم الطب، وقسم جراحة وطب الأسنان وقسم الصيدلة.

3-2 التنظيم الإداري لمكتبة كلية الطب:

يتمثل الهيكل التنظيمي للمكتبة في مجموعة من المصالح المرتبطة بعضها ببعض من أجل تحقيق أهدافها موزعة كالآتي:

- إدارة المكتبة
- مصلحة الاقتناء
- مصلحة المعالجة الفنية (الفهرسة والتصنيف)
- مصلحة الإعارة
- مصلحة البحث البليوجرافي المحوسب
- مصلحة التبادل والإعارة ما بين المكتبات (تبادل داخلي وخارجي)
- مصلحة الدوريات
- مصلحة الرسائل الجامعية
- المكتبة الشاملة أو المتعددة الوسائط

3-3 مبنى مكتبة كلية الطب:

ما لاحظناه من خلال الدراسة الميدانية لمكتبات الكليات الطبية للجامعات موضوع الدراسة أن هذه الأخيرة تقع في مبنى مستقل داخل الكلية بعيدا عن الضوضاء وصخب الطلبة. ويتكون المبنى من طابقين، يضم الطابق السفلي إدارة المكتبة، وقاعة كبيرة مجهزة بمجموعة من الحواسيب مخصصة للبحث في قواعد البيانات المتعلقة بالرصيد الوثائقي، كما يوجد به المخازن التي تتسع لمختلف مقتنيات المكتبة أما الطابق العلوي فيضم مجموعة من القاعات موزعة على النحو الآتي:

- قاعة الدوريات (الورقية) والمراجع
- قاعة مجهزة بحواسيب مخصصة للبحث على الخط **Cyberespace - Internet**
- قاعتان للمطالعة (واحدة مخصصة للأساتذة والأخرى للطلاب)
- قاعة كبيرة مخصصة للمكتبة الشاملة تحتوي على مصادر المعلومات الالكترونية (شفاقيات وأقراص بصرية،

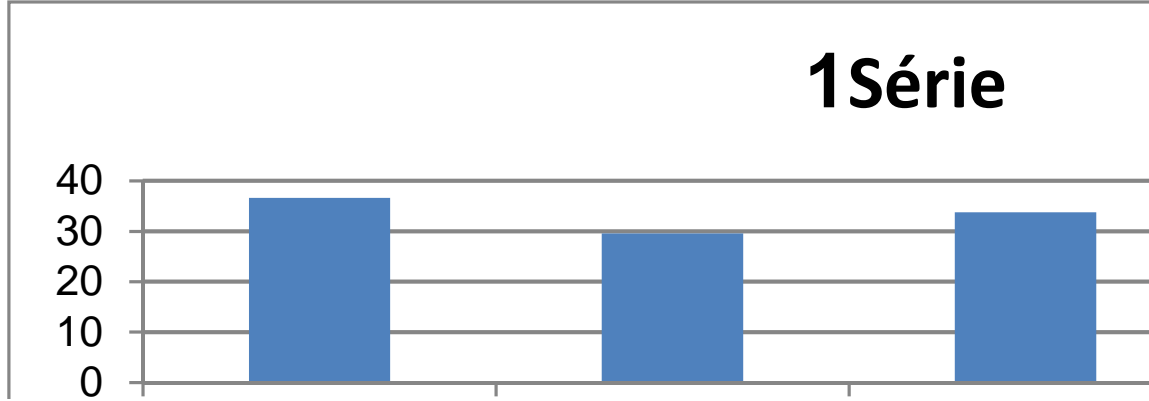
(CD-ROM, Diapositives)

3 - 4 الموظفون (الموارد البشرية)

إن الهدف من التعرف على الوضع الراهن للموارد البشرية العاملة في هذا النوع من المكتبات هو الكشف عن مواطن الضعف والقوة سواء في مدى كفايتها أو في مستوى كفاءتها. لذا وجب علينا التعرف على الوضع الراهن للإطارات التقنية والإدارية العاملة في مكتبات كليات الطب لكل من جامعة قسنطينة، وعنابة وباتنة إذ بلغ مجموع عدد الموظفين بهذه المكتبات واحدا وسبعين - (71) - موظفا دائما خلال السنة الجامعية 2016/2017- موزعين كالتالي:

جدول رقم (2): توزيع موظفي مكتبات كليات العلوم الطبية حسب الجامعات

النسبة %	التكرار	الكلية المكتبة
36,61	26	مكتبة كلية العلوم الطبية - جامعة علي منجلي قسنطينة 3
29,57	21	مكتبة كلية العلوم الطبية - جامعة باجي مختار عنابة
33,80	24	مكتبة كلية العلوم الطبية - جامعة الحاج لخضر باتنة 2
100	71	المجموع

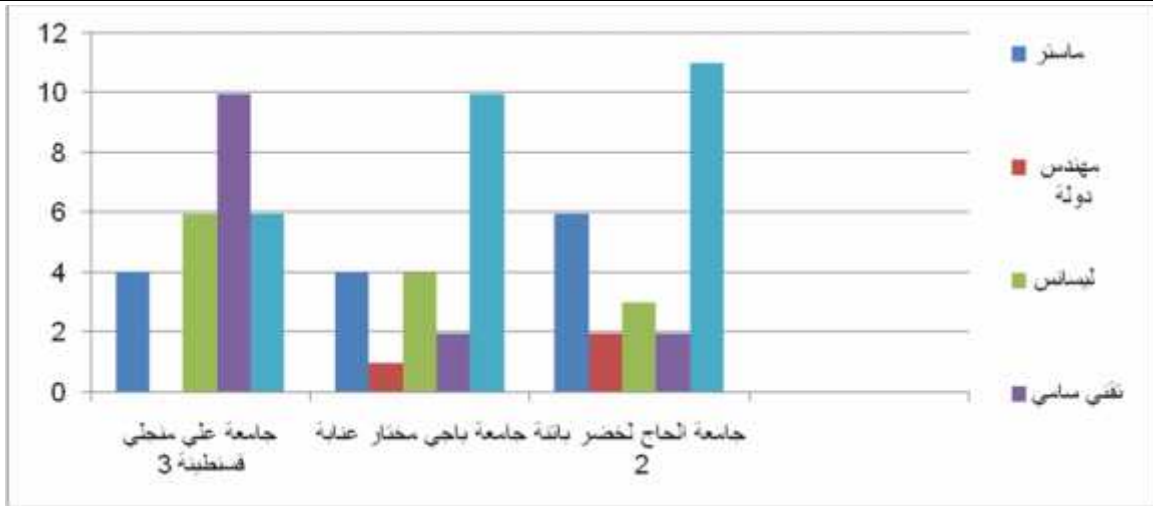


شكل رقم (1): توزيع موظفي مكتبات كليات العلوم الطبية حسب الجامعات

ما نلاحظه من خلال قراءة نتائج الجدول أعلاه أن مكتبة قسنطينة 3 احتلت المرتبة الأولى بـ 26 موظف أي بنسبة 36,61% أما المرتبة الثانية فحصلتها جامعة باتنة بـ 24 موظف، بنسبة 33,80% وعادت المرتبة الثالثة والأخيرة لجامعة عنابة بـ 21 موظف وبنسبة 29,57%

جدول رقم (3): توزيع الموظفين حسب المؤهلات العلمية بمكتبات كليات العلوم الطبية

المجموع	تكوين مهني	تقني سامي	ليسانس	مهندس دولة	ماستر	مكتبات كلية العلوم الطبية
						المؤهلات العلمية
26	06	10	06		04	جامعة علي منجلي قسنطينة 3
21	10	02	04	01	04	جامعة باجي مختار عنابة
24	11	02	03	02	06	جامعة الحاج لخضر باتنة 2
71	27	14	13	03	14	المجموع

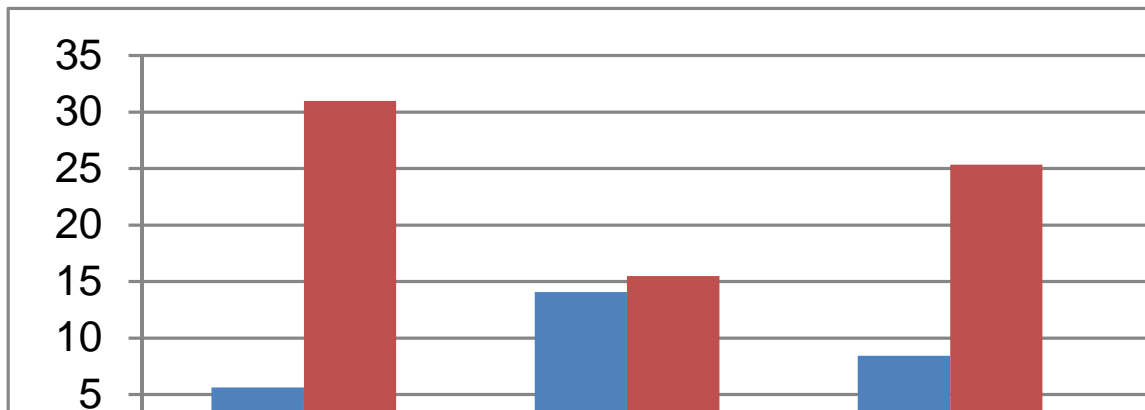


شكل رقم (2): توزيع الموظفين حسب المؤهلات العلمية بمكتبات كليات العلوم الطبية

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 3 أن هناك تباينا في مؤهلات موظفي المكتبة مابين المتوسط والعالي إذ أن 30 موظفا فقط حاصل على مؤهل علمي عالي (الماستر، مهندس دولة والليسانس) بينما 41 منهم حاصلين على شهادات متوسطة (تقني سامي وتكوين مهني) وعليه نستنتج من معطيات الدراسة الميدانية، أن النسبة الغالبة من الموارد البشرية للمؤسسات الوثائقية موضوع البحث حاملة لمؤهل علمي متوسط وبالتالي فهي بذلك تحتل المرتبة الأولى إلا أنها تسهم بدور فعال في تلبية احتياجات المجتمع الأكاديمي للمعلومات الطبية التي تخدمه هذه المكتبات نتيجة للخبرة المهنية لهؤلاء كما هو مبين أسفله.

جدول رقم (4): توزيع الموظفين حسب التخصصات العلمية بمكتبات كليات العلوم الطبية

النسبة %	تخصصات أخرى	النسبة %	تخصص علم المكتبات	مكتبات كلية العلوم الطبية
30,98%	22	5,63%	4	جامعة علي منجلي قسنطينة 3
15,49%	11	14,08%	10	جامعة باجي مختار عنابة
8,45%	18	8,45%	06	جامعة الحاج لخضر باتنة 2
72,83%	51	28,16%	20	المجموع



شكل رقم (3): يبين توزيع الموظفين حسب التخصصات العلمية بمكتبات كليات العلوم الطبية

ما نلاحظه من خلال معطيات الجدول رقم 4 أن أعلى نسبة والمتمثلة بـ72,83% من موظفي مكتبة كليات الطب غير متخصصين في علم المكتبات أي أنهم حاصلون على شهادات علمية عالية خارج التخصص والمتمثلة في الهندسة المدنية، القانون، الإعلام الآلي، المحاسبة، أما نسبة 28,16% فقط فمخصصة في مجال

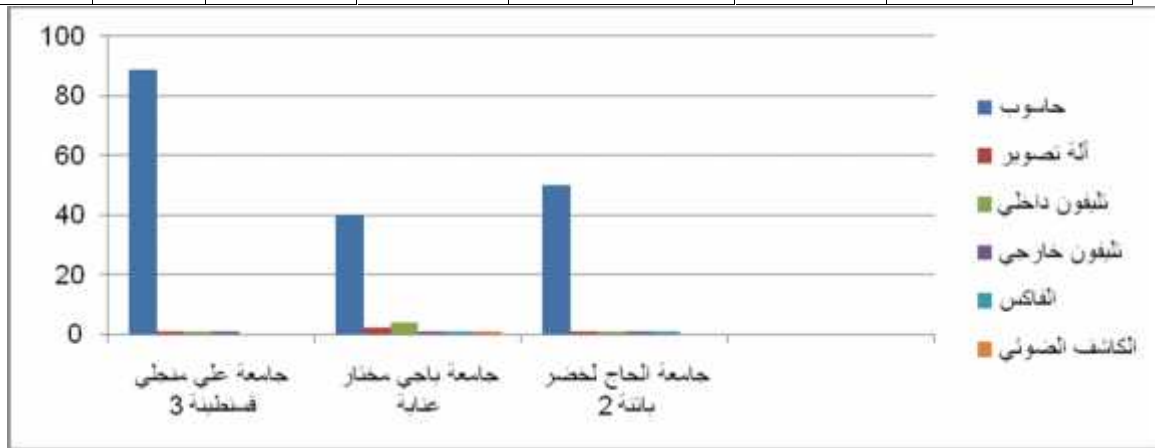
علم المكتبات والمعلومات إلا أنهم يقدمون خدمات علمية وبحثية أثرت إيجاباً على نوعية الخدمات المكتبية والمعلوماتية المقدمة للمستفيدين، وذلك نتيجة للخبرة المهنية المكتسبة في هذا التخصص حيث تتراوح هذه الأخيرة ما بين 36 و 31 و 28 و 1 و 4 وسنتين، ما لاحظناه من خلال البحث الميداني أن جل موظفي المكتبات مجال الدراسة دائمون.

3-5 الوسائل المادية (الموارد المادية والتكنولوجية):

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المكتبة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات من بينها الموارد المادية والتكنولوجية حيث تتوفر المكتبات على مجموعة من الأجهزة تساهم بفاعلية في أداء مهام الموظفين بجودة عالية موزعة على الشكل التالي:

جدول رقم (5): نوعية الأجهزة المتوفرة بمكتبات كليات العلوم الطبية

المسح الضوئي	الفاكس	تليفون خارجي	تليفون داخلي	آلة تصوير	حاسوب	مكتبات كلية العلوم الطبية الموارد المادية
00	00	01	01	01 ملونة	89	جامعة علي منجلي قسنطينة 3
01	01	01	04	02 واحدة ملونة	40	جامعة باجي مختار عنابة
00	01	01	01	01	50	جامعة الحاج لخضر باتنة 2



شكل رقم (4): يبين نوعية الأجهزة المتوفرة بمكتبات كليات العلوم الطبية

ما نستنتجه من المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول رقم 5 أن المكتبات موضوع الدراسة الميدانية تتوفر على موارد مادية وتكنولوجية من حواسيب وآلات تصوير ووسائل اتصال داخلية وخارجية وأدوات تكنولوجية ما يسمح لها بأداء مهامها على أكمل وجه وتحقيق أهدافها بوضع المعلومة الدقيقة للمستفيد المناسب وفي الوقت المناسب وبأقل جهد. بالإضافة للموارد المذكورة أعلاه ما لاحظناه من خلال البحث الميداني أن هذه المؤسسات الوثائقية تتوفر على قاعات مجهزة بمجموعة من الحواسيب المرتبطة بشبكة الانترنت لإجراء البحث الجغرافي عن بعد والولوج في فهرس المكتبات الطبية المنتشرة على مستوى التراب الوطني.

من خلال مقابلتنا مع مسئولة مكتبة كلية العلوم الطبية لجامعة قسنطينة 3 تبين أن هذه الأخيرة تحتوي على أربعة (4) مقرات موزعة كآتي:

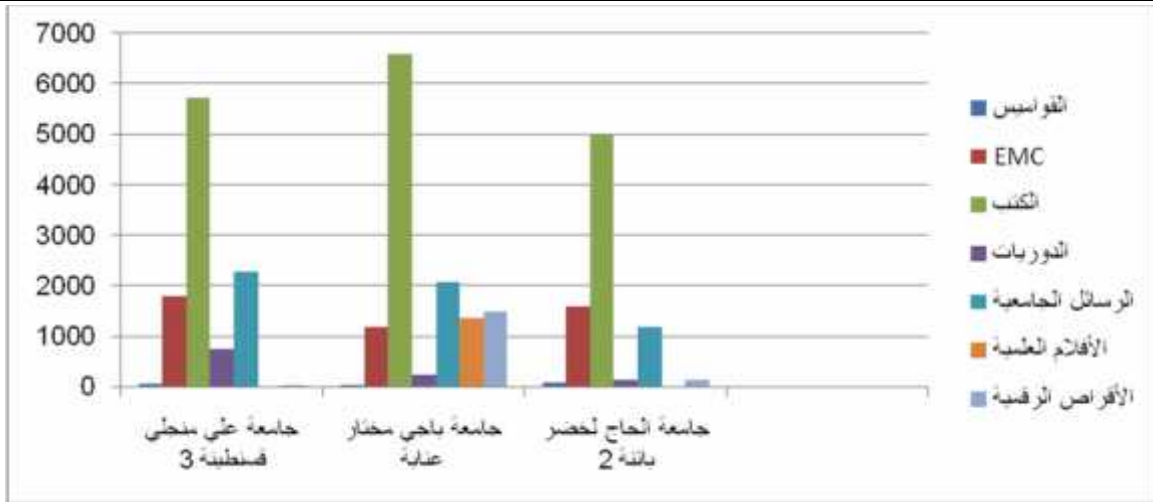
- موقع خاص بالمكتبة المركزية الموجود على مستوى **Chalet des Pins**
- موقع خاص بمكتبة المركز الاستشفائي الجامعي **CHU**
- موقع خاص بمكتبة الطب بـ **Foubourg**
- موقع خاص بمكتبة الطب بمقر جامعة علي منجلي قسنطينة 3

بينما تحتوي مكتبة كلية الطب لجامعة باجي مختار عنابة على مقرين حيث تقع الأولى بالمقر القديم-موقع الزعفرانية- المحاذي للمستشفى الجامعي ابن رشد الموجود بوسط مدينة عنابة وهي مخصصة لطلبة السنة الثالثة وما بعدها وكذا الطلبة المقيمين. ونظرا لتزايد عدد الطلبة في العلوم الطبية وعدم قدرة المقر القديم على استيعاب العدد الهائل للطلبة، فإنه تم تحويل مقر الكلية من وسط المدينة إلى المبنى الجديد الكائن مقره بمجمع البوني المحاذي لكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية خلال السنة الجامعية 2012/2011 المخصص لاستيعاب طلبة السنة الأولى والثانية فقط. أما بالنسبة لمكتبة الطب لجامعة باتنة 2 فتتوفر على مقر واحد فقط بمحاذاة المستشفى الجامعي للولاية.

6-3 المجموعات المكتبية:

جدول رقم (6): نوعية الرصيد الوثائقي لمكتبات كليات العلوم الطبية

المجموع	الأقراص الرقمية	الأفلام العلمية	الرسائل الجامعية	الدوريات	الكتب	EMC	القواميس	مكتبات كلية العلوم الطبية المجموعات المكتبية
10730	60	00	2300	760	5730	1800	80	جامعة علي منجلي قسنطينة 3
13080	1500	1380	2100	250	6600	1200	50	جامعة باجي مختار عنابة
8190	150	00	1200	140	5000	1600	100	جامعة الحاج لخضر باتنة 2
32000	1710	1380	5450	1150	17330	4600	230	المجموع



شكل رقم (5): نوعية الرصيد الوثائقي لمكتبات كليات العلوم الطبية

تبين نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول رقم 6 أن هناك تبايناً في الرصيد الوثائقي للمكتبات الطبية من ناحية النوع، إذ يتكون هذا الأخير من القواميس والموسوعات والكتب والدوريات والسلاسل والرسائل الجامعية، والأفلام العلمية، والأقراص المضغوطة، وتعتبر الموسوعة الطبية الجراحية (EMC) المصدر الرئيسي لهذا التخصص ومن أهم الكتب المرجعية التي يحتاجها الباحث عند أول ارتياد له للمكتبة الطبية، أما من ناحية الشكل فهو مزيج بين الورقي والالكتروني. أما فيما يتعلق بالدوريات فإنه حسب المعلومات التي أفادتنا بها كل من مديرة مكتبة جامعة قسنطينة وعناية أن الاشتراك في الدوريات الورقية تضاعف كثيراً مقارنة بالسنوات الماضية نتيجة استخدام قواعد البيانات، وهذا يعد حافزاً للمكتبة لمواكبة التطورات العلمية في مجال تخصصها. - (بالنسبة لجامعة قسنطينة من 900 إلى 760 عنوان دورية) - (أما بالنسبة لجامعة عنابة من 500 إلى 250 عنوان دورية) - الاشتراك في قواعد البيانات والبحث على الخط المباشر:

نظراً لأهمية قواعد البيانات الموجودة على شبكة الانترنت، في توفير المعلومات الحديثة والدقيقة في المجالات الطبية المتعددة، فإن مكتبات كليات العلوم الطبية موضوع الدراسة مشتركة في قواعد البيانات العالمية المتخصصة - في الطب والصيدلة وجراحة وطب الأسنان - الآتية:

Science Direct, Medicine and Dentistry, Pharmacology and Toxicology, Dentistry and Oral Science, Medline, Pharmacopée européenne, Uptodate, Ebesco, E-ecn, Hinari

أما بالنسبة للغة المجموعات المكتبية فاللغة الفرنسية تغطي 90% من لغة الرصيد وتمثل اللغة الانجليزية 10% خاصة بالنسبة للدوريات وقواعد البيانات، أما اللغة العربية فهي تكاد تنعدم، وهذا منطقي باعتبار أن الفرنسية لغة التدريس في هذا التخصص.

في إطار تطوير الشبكة الوطنية للمعلومات بهدف تدعيم التعليم العالي والبحث العلمي بالمعلومات العلمية والتقنية الرقمية، تدعمت مكتبات كليات الطب موضوع الدراسة الميدانية بنظام وطني للمعلومات على الخط SNDL، يحتوي هذا الأخير على قواعد بيانات متخصصة في العلوم الطبية بهدف تلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس والطلبة والباحثين بالمعلومات الدقيقة والحديثة. في هذا المجال أفادتنا مديرة مكتبة كلية الطب لجامعة قسنطينة 3 أثناء مقابلتنا معها، بأن المكتبة لا تتوفر حالياً على هذا النظام بسبب عدم تسوية الوضعية المالية اتجاه المؤسسة الموردة لهذه التقنية CERIST.

3-7 الميزانية (الموارد المالية):

تتوفر كليات الطب على ميزانية تسيير المكتبة للسنة الجامعية 2017/2016 مخصصة لاقتناء الكتب وللاشتراك في الدوريات العلمية، توزع نفقات الميزانية لاقتناء مصادر المعلومات للأقسام الثلاث المكونة لكلية الطب والمتمثلة في: قسم الطب والصيدلة وجراحة وطب الأسنان، وتخصص 80% من الميزانية لاقتناء الدوريات و20% المتبقية للكتب. أما فيما يتعلق بتكوين ورسكلة موظفي المكتبة فهناك بند مخصص لذلك في ميزانية تسيير كلية الطب.

3-8 الخدمات المكتبية والمعلوماتية:

تقدم مكتبات كليات الطب لكل من جامعة قسنطينة، عنابة وباتنة مجموعة من الخدمات للمجتمع الأكاديمي والمتمثل أساسا في هيئة التدريس والطلبة والأطباء المقيمين في كل التخصصات والمستويات كما وكيفا لتلبية مختلف احتياجاتهم العلمية والبحثية بهدف تطوير البحث العلمي وذلك بغرض النهوض بهذا القطاع الفعال، ونلخصها فيما يأتي:

- الإعارة الخارجية للوثائق
- البحث الوثائقي على الخط (OPAC)
- الخدمة المرجعية على الخط
- تصوير مقالات الدوريات
- الإعارة ما بين المكتبات
- الإحاطة الجارية.
- البث الانتقائي للمعلومات (DSI)
- الانترنت

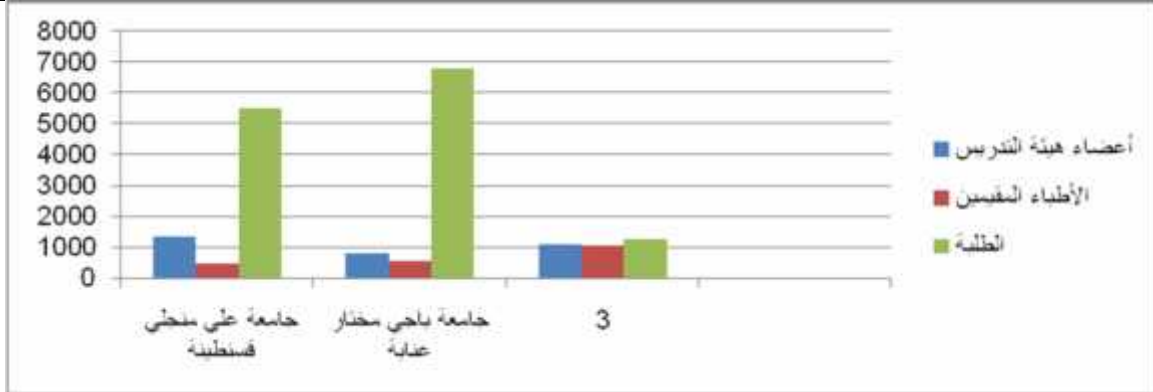
وحتى تضمن المكتبة إفادة أكثر من الخدمات المكتبية خاصة وتفتح انفتاحا مناسباً على الجمهور وتتيح لهم أكبر وقت للاستفادة من خدماتها، فهي تفتح أبوابها ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً إلى غاية الرابعة بعد الزوال. فيما يتعلق بالخدمات المعلوماتية، ما لاحظناه خلال مقابلتنا مع السيدة مسئولة البحث الببليوجرافي بمكتبة جامعة عنابة، رغم أنها مهندسة في الإعلام الآلي إلا أنها تعمل على قدم وساق في مجال البحث على الخط من أجل رصد المعلومات الحديثة والمتطورة وبالمجان من خلال البحث عن قواعد البيانات المتخصصة في العلوم الطبية ووضعها تحت تصرف المستفيدين عن طريق الاتصال بهم مستخدمة في ذلك لوحة إعلانات المكتبة، والبريد الإلكتروني، والهاتف وشبكة الاتصال الاجتماعي الفايس بوك ونفس العمل تقوم به كل من مكتبة جامعة قسنطينة وباتنة.

1- 8 المستفيدين:

وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من مكتبة كليات الطب مجال الدراسة للسنة الجامعية 2017/2016، 19097 مستفيد موزعين حسب الجدول أسفله:

جدول رقم (7): عدد المستفيدين من خدمات مكتبات كليات العلوم الطبية للسنة الجامعية 2016/2017

المجموع	الطلبة	الأطباء المقيمين	أعضاء هيئة التدريس	مكتبات كلية العلوم الطبية
7390	5530	500	1360	جامعة علي منجلي قسنطينة 3
8247	6817	587	843	جامعة باجي مختار عنابة
3460	1271	1058	1131	جامعة الحاج لخضر باتنة 2
19097	1361	2145	3334	المجموع
	8			



شكل رقم (6): عدد المستفيدين من خدمات مكتبات كليات العلوم الطبية للسنة الجامعية 2016/2017

وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من خدمات مكتبات كليات الطب مجال الدراسة الميدانية إلى 19097 مستفيد موزعين بين 3334 عضو هيئة تدريس و 2145 وطبيب مقيم و 13618 طالب، ويعتبر هذا العدد ضخما يتطلب موارد بشرية ومادية ومالية ومعلوماتية بهدف تلبية احتياجاته للمعلومات العلمية والتقنية واتضح من أجوبة القائمين على المكتبات الثلاث أن الرصيد الوثائقي يلبي احتياجات المستفيدين كما وكيفا لأن عملية تحديث وتحسين المجموعات المكتبية مستمرة، وبما أن المستفيد هو أساس وجود وتطور المكتبة فعلى هذه الأخيرة وضع المعلومة الحديثة في متناوله في الوقت المناسب لأن هذا التخصص يتميز بتقادم المعلومة بسرعة وعليه يستلزم من المكتبي ترصد كل معلومة حديثة واقتناسها. وبغرض مواكبة التطورات العلمية التي يشهدها العصر الحالي تسعى المكتبات الجامعية الطبية إلى تقديم خدمات سريعة ومنظورة مركزة في ذلك على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتوظيفها في خدماتها وبرامجها وإحلال التفكير الإبداعي محل العمل التقليدي، وبذلك تحولت إستراتيجيتها من اقتناء المجموعات المكتبية إلى التركيز على إيصال المعلومات وإتاحتها وبنها للباحثين، وبالتالي تكون قد تحررت من اقتناء المجلدات الورقية الضخمة إلى استخدام أحدث نظم المعلومات والشبكات والدخول في المشاريع التعاونية وهذا ما نصبو إليه في هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتبات موضوع الدراسة الميدانية تستقبل طلبة كليات الطب الموجودة على المستوى الوطني من أجل إعداد أطروحات ومذكرات التخرج.

3-9 تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

ما لاحظناه أن الرصيد الوثائقي للمكتبات مجال الدراسة محوسب 90% بالمائة وذلك باستخدام البرمجية الوثائقية سنجاب Synge النسخة الثانية والتي توجد في شكل شبكة، وهي برمجية مستعملة في تسيير المكتبات الجامعية الجزائرية (المقتنيات، المعالجة، البحث الببليوغرافي، الإعلام)، كما أن فهرس المكتبات محوسب وموجود

على الخط Opac، بالإضافة لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي للتعريف بالمجموعات المكتبية، والخدمات، والمنتجات الوثائقية وكذا مختلف النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المكتبات (ملتقيات، أيام دراسية، معارض للمكتب العلمية، أفلام علمية، أشرطة وثائقية طبية،... الخ) بهدف إحاطة المجتمع الأكاديمي بآخر المستجدات المتعلقة بمجالات البحث العلمي الطبي.

2- 10 التعاون:

تعتبر مكتبات كليات الطب عضوا فعالا في المشاريع العلمية والبحثية المنجزة من طرف مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST المتمثلة في وضع نظام وطني جزائري للمعلومات العلمية والتقنية وذلك من خلال مشاركتها في الفهرس الجزائري للرسائل الجامعية CAT والفهرس الجزائري للدوريات CAP الفهرس الموحد الجزائري CCDZ والبوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات PNST وشبكة المكتبات الجزائرية RBDZ وهي كذلك مشاركة في الشبكة الأكاديمية البحثية ARN عن طريق مساهمتها في إرساء النظام الوطني للمعلومات الطبي SNIM. ونختم هذه الدراسة برغبة مسؤولي المكتبات واستعدادهم للانضمام إلى النظام الوطني للمعلومات العلمية والتقنية، باعتباره نظام معلومات متخصص في العلوم الطبية.

نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

- 1- تحقق الفرضية الأولى للدراسة من خلال نتائج الدراسة الميدانية، إذ تتوفر مكتبات الطب لجامعة قسنطينة 3، وجامعة عنابة وباتنة 2 على مجموعة من المقومات ما يجعلها في مصاف المكتبات الطبية الناجحة، وهذا ما لاحظناه ميدانيا: إدارة رشيدة متكونة من موارد بشرية - كفاءة وحيوية ذات إرادة وعزيمة وتتميز بخصائص المكتبي الناجح - ومادية ومجموعات مكتبية ضخمة (ورقية وإلكترونية) وموارد تكنولوجية متطورة وكذا مبنى مهيا بطريقة متطورة، هذا ما يسمح لها بتحقيق أهدافها والتشارك مع المكتبات الجزائرية المتخصصة في المجال.
- 2- تحقق الفرضية الثانية من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المكتبة في دعم وتطوير العملية التعليمية الطبية والبحث العلمي من أجل تكوين نوعي في مجال العلوم الطبية عن طريق تقديم خدمات مكتبية ومعلوماتية ذات جودة عالية بهدف مواكبة التطورات الحاصلة في المجال كالمثل الانتقائي للمعلومات، والإحاطة الجارية، والإعارة ما بين المكتبات الوطنية والدولية، والبحث الوثائقي على الخط،... الخ
- 3- تحقق الفرضية الثالثة إذ يواجه العاملون بالمكتبات الجامعية الطبية حسب الدراسة الميدانية خاصة بالنسبة للذين تم توظيفهم في السنوات الأخيرة من عائق اللغة، لأن الرصيد الوثائقي باللغة الفرنسية - كما سبق ذكره- وبما أن التعليم بالجامعات الجزائرية في تخصص المكتبات والمعلومات يتم باللغة العربية وهذا ما يمثل لهم عائقا لغويا كبيرا خاصة في التعامل مع الوثائق، إذ من بين الشروط الواجب توفرها في المكتبي الناجح هو إتقان لغة أجنبية على الأقل.

توصيات الدراسة:

- إعادة النظر في البرامج الدراسية لأقسام علم المكتبات والمعلومات مع إدماج وتكثيف تدريس مقياس اللغات الأجنبية في كل المستويات دون الاكتفاء بلغة واحدة مع التشديد والتركيز على التكوين النوعي للطلبة من أجل تأهيلهم لمواجهة الحياة المهنية.
- تمديد فترة التريصات العلمية الموجهة للطلبة بمختلف المؤسسات الوثائقية في نهاية التكوين الجامعي للسماح للمتخرجين باكتساب مهارات تطبيقية تدعمها للمعلومات النظرية.

- اتباع سياسة التحفيز والتشجيع من طرف إدارة المكتبة من خلال متابعة المسار المهني للمكتبي بهدف تحسين نوعية الأداء المهني وبالتالي تحسين المردودية.
- تدريب العاملين في مجال المكتبات الطبية بغرض تنمية مهاراتهم لتقديم خدمات معلومات متطورة كما وكيفا.

خاتمة

توصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن المكتبات موضوع البحث تتوفر على المقومات التكنولوجية والمعلوماتية والمادية والمالية والبشرية ما يؤهلها للمساهمة الفعالة في إرساء نظام وطني للمعلومات الطبية - SNIM - يسهم في تطوير القطاع الصحي في الجزائر من خلال تقديم خدمات متطورة ونوعية للمجتمع الأكاديمي التي تخدمه. كما يمكن القول، إنه بالرغم ما حققته الجزائر من إنجازات في مجال المعلومات العلمية والتقنية من خلال المكتبات الجامعية المتخصصة، والشبكة الجزائرية للبحث الأكاديمي، وكذا إمكاناتها الضخمة التي وضعتها خدمة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بما فيها القطاع الطبي الذي حصد حصة الأسد نتيجة لأهمية التخصص الذي يهدف إلى تكوين إطارات تحمل على عاتقها التكفل بالقطاع الصحي في الجزائر إلا أنه لا يوجد اهتمام بالعنصر البشري الذي هو بمثابة المحرك الرئيسي لهذه المؤسسات وللمهنة فيما يتعلق بالتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والترقية. وعليه حان الوقت لأن تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات تحفيزية وتشجيعية لصالح موظفي المؤسسات الوثائقية الجامعية بهدف النهوض بالمهنة المكتبية من خلال تغيير طرق التسيير الإداري لمواكبة التطورات الحديثة التي طرأت على هذا القطاع، أي التحول من إستراتيجية اقتناء المصادر الورقية إلى الولوج مباشرة إلى المعلومات والاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة بهدف التأقلم مع هذه التغيرات التي تعرفها المهنة المكتبية في ظل ما يعرف بمجتمع المعلومات الذي يعتمد أساسا على المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لأن المكتبات الجامعية لم تعد قادرة على تلبية احتياجات مستفيديها بمفردها دون التعاون مع مكتبات أخرى خارج الإطار المحلي والوطني.

- الإحالات والهوامش:

- 1- انظر الملحق رقم 1.
- 2- انظر الملحق رقم 2.
- 3- مقابلة مع محافظة مكتبة كلية الطب - جامعة عنابة يوم 15 نوفمبر 2017، من 9-15 إلى 13-50.
- 4- مقابلة مع محافظة مكتبة كلية الطب - جامعة قسنطينة 3 يوم 25 ديسمبر 2017 من 9-02 إلى 14-30.
- 5- حنان قواسمي، خديجة فناغرة، 2017، دليل المكتبات الطبية للشرق الجزائري. مذكرة ماستر في علم المكتبات والمعلومات، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 75 - 83.
- 6- همشري، عمر أحمد وعليان، رحي مصطفى، 1997، المرجع في علم المكتبات والمعلومات، دار الشروق، عمان، ص 51.
- 7- المالكي، مجبل لازم، 2002، اتجاهات حديثة في مجال علوم المكتبات والمعلومات. مؤسسة الوراق، عمان، ص 103.
- 8- السريع، سريع محمد، نشأة وتطور المكتبات وخدماتها في المملكة العربية السعودية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ع 1، مج 7، أبريل - سبتمبر 2011، ص 24.
- 9- مرسوم 85 - 56 المؤرخ في 16 مارس 1985، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 12 المؤرخة في 17 مارس 1985، ص 301 - 303.
- 10- مرسوم رقم 86 - 73 المؤرخ في 8 أبريل 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 15 المؤرخة في 9 أبريل 1986، ص 53.
- 11- مرسوم تنفيذي رقم 03-454 المؤرخ في أول ديسمبر 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 75 المؤرخة في 7 ديسمبر 2003، ص 17 - 18.

- 12- رياض، بن لعلم، تحولات العمل التوثيقي في مجتمع المعلومات: التحولات وأدوات العمل بالنسبة للمكتبات الجامعية الجزائرية، مجلة المعلومات العلمية والتقنية، مركز الدراسات والأبحاث في الإعلام العلمي والتقني، الجزائر، ع.1، مج.11، 2001، ص 1.
- 13- أمر رقم 69 - 54 المؤرخ في 17 ماي 1969 يتضمن إنشاء جامعة قسنطينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 53 المؤرخة في 20 جوان 1969، ص 6.
- 14- أمر رقم 75-28 المؤرخ في 29/04/1975 يتضمن إنشاء جامعة عنابة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 35 المؤرخة في 2 ماي 1975، ص 475.
- 15- مرسوم رقم 77-79 المؤرخ في 20 يونيو 1977 يتضمن إنشاء جامعة باتنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 51 المؤرخة في 26 يونيو 1977، ص 817.

الملاحق:

ملحق 01: النسخة الأصلية باللغة الفرنسية لدليل المقابلة:

République Algérienne Démocratique et Populaire.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

Université Badji-Mokhtar - Annaba.

Faculté des Sciences Humaines et Sociales.

Département de Bibliothéconomie et des Sciences Documentaires.

Pole d'El - Bouni.

Cher(e) collègue.

Dans le cadre de la réalisation d'une recherche scientifique ayant pour thème « Les Bibliothèques de facultés de médecine algériennes et leur rôle dans la mise en place d'un système national d'information médicale: cas des bibliothèques de l'université Ali Mendjli Constantine 3, Badji - Mokhtar de Annaba et El Hadj Lakhdar Batna 2». A signaler que l'objectif de cette étude est la création d'un réseau national d'information médicale. A cet effet, nous avons l'honneur de venir par la présente, vous demander de bien vouloir nous remplir le guide ci-joint, vous remerciant pour votre collaboration. Les résultats de l'étude ne seront utilisés qu'à des fins scientifiques.

Chercheuses.

Benyahia Nadia et Zahi Halima.

Guide de l'entretien.

I- Présentation générale.

1- Quelle est la date de création de la faculté de médecine?.

2- Quelle est la date de création de la bibliothèque?.

3- A quelle structure est rattachée la bibliothèque?.

4- Quels sont les différentes structures de la bibliothèque? (organigramme de la bibliothèque).

II- Personnel de la bibliothèque (ressources humaines).

5- Quel est le nombre global du personnel de la bibliothèque?.

6- Quelles sont les différentes qualifications du personnel de la bibliothèque?.

- diplômé supérieur en bibliothéconomie (spécialisé).

- diplôme supérieur dans d'autres spécialités (non spécialisé).

- personnel non qualifié (personnel de soutien).

- A quelle tranche d'âge appartient - il?.

0-30

41-50

31-4.

51-60.

7- Quelle est l'expérience professionnelle du personnel de la bibliothèque? (nombre des années de services dans la bibliothèque).

III- Moyens (ressources matérielles).

8- Quels sont les moyens matériels de la bibliothèque?.

- bâtiment.

- micro-ordinateur.

- photocopieur.

- fax.

9- autres, précisez.

IV- Collections.

10- Quel est le nombre global du fonds documentaire de la bibliothèque?.

- livres.

- périodiques.

- thèses.

11- autres, précisez.

12- Quelle est la langue du fonds documentaire de la bibliothèque?.

-% français.

-% anglais

-% arabe, s'il y a lieu

13- autres, précisez

V- Budget (ressources financières)

14- Quel est le budget de fonctionnement de la bibliothèque pour l'exercice 2016/2017?

15- Quel est le pourcentage budgétaire réservé à chaque type de support d'information?

- % livres

- % périodiques

- % reliure

- % formation du personnel de la bibliothèque

16- autres, précisez

VI- Les services d'information de la bibliothèque

17- Quels sont les services rendus par la bibliothèque?

18- Quelles sont les horaires d'ouverture et de fermeture de la bibliothèque?.

VII- Technologie de l'Information et de la communication (TIC).

19 - Quel logiciel utilisez-vous pour la gestion de votre bibliothèque?.

20- Utilisez- vous des bases de données internationales (CD-ROM, En ligne)?.

21- Si oui, quelles sont?.

VIII- Usagers (corps enseignants - étudiants et chercheurs) (mentionner le nombre SVP).

22- Est-ce que le fonds documentaire de la bibliothèque répond aux besoins des usagers en termes de qualité et quantité?.

Oui / Non

23- Si non, que proposez-vous pour son enrichissement?.

24- Est-ce que vous recevez des usagers en dehors de la faculté de médecine de Annaba?

25- Si oui, qui sont?.

IX Coopération

26- Votre bibliothèque est-elle partie prenante dans les projets qui sont en cours de réalisation par le CERIST (les différents catalogues collectifs nationaux CAT, CAP, CAO, FNT, CC dz, PNST, RBDZ,...etc).

27- Votre bibliothèque est-elle membre dans l'ARN (*) SIM?.

28- Votre bibliothèque est-elle membre au RIBU (**)?.

29- Votre bibliothèque est-elle prête pour une coopération dans un réseau national d'information médicale?.

Oui / Non.

(*) Academic Research Network.

(**) Réseau Inter Bibliothèques Universitaires.

02: النسخة العربية لدليل المقابلة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية مجمع البوني

زميلتي، زميلتي

في إطار إنجاز بحث علمي حول مكتبات كليات الطب لجامعة علي منجلي جامعة قسنطينة 3، جامعة باجي مختار عنابة وجامعة الحاج لخضر جامعة باتنة 2 ودورها في وضع نظام وطني للمعلومات الطبية، للعلم أن الهدف من هذه الدراسة هو إنشاء شبكة وطنية للمعلومات الطبية. يشرفنا أن نطلب منكم ملء دليل المقابلة المرفق بهذا الخطاب. نحيطكم علما بأن المعلومات المدونة في هذا الأخير لن تستغل إلا لأغراض البحث العلمي.

أعضاء البحث

د.نادية بن يحي

أ. الزاحي حليمة

دليل المقابلة

المحور الأول: معلومات عامة (مقدمة عامة).

1- متى أنشئت كلية الطب?.

2- متى أنشئت المكتبة?.

3 ما هي الجهة التابعة لها المكتبة?.

4- ما هو التنظيم الحالي للمكتبة?.

المحور الثاني: الموظفون (الموارد البشرية).

5- ما هو العدد الإجمالي لموظفي المكتبة؟.

6- ما هي مؤهلات موظفي المكتبة؟.

- مؤهلات عليا في تخصص علم المكتبات (متخصصين).

- مؤهلات عليا في تخصصات أخرى (غير متخصصين).

- موظفين غير مؤهلين (عون الخدمات).

- إلى أي فئة ينتمي عمال المكتبة؟.

41-31

30-20

60-51

50-41

7- ما هي سنوات الخبرة المهنية لموظفي المكتبة؟ (عدد سنوات الخدمة الممارسة فعليا في المكتبة).

المحور الثالث: الوسائل (الموارد المادية).

8- ما هي الوسائل المادية التي تتوفر عليها المكتبة؟.

- الحاسب.

- آلة التصوير.

- الفاكس.

9- أخرى اذكرها.

المحور الرابع: المجموعات المكتبية (الموارد الوثائقية).

10- ما هو العدد الإجمالي للرصيد الوثائقي للمكتبة؟.

- كتب.

- دوريات.

- رسائل جامعية

11- أخرى, اذكرها

12- ما هي لغة الرصيد الوثائقي للمكتبة؟.

فرنسية %.

انجليزية %.

عربية إن وجدت %.

13- أخرى اذكرها.

المحور الخامس: الميزانية (الموارد المالية).

14- ما هي ميزانية تسيير المكتبة للسنة الجامعية 2016/2017؟.

15- ما هي نسبة الميزانية المخصصة لنوعية مصادر المعلومات المذكورة أسفله؟.

كتب %.

دوريات %.

التجليد %.

تكوين موظفي المكتبة %.

16- أخرى اذكرها

المحور السادس: خدمات المعلومات

17- ما هي الخدمات التي تقدمها المكتبة؟.

18- ما هي أوقات عمل المكتبة؟.

المحور السابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصال

19- ما هي البرمجية المستخدمة في تسيير المكتبة؟.

20- هل تستعملون قواعد البيانات العالمية على شكل أقراص مضغوطة أو عن طريق البحث على الخط؟.

21- إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي؟.

المحور الثامن: المستفيدون

22- هل الرصيد الوثائقي يلبي احتياجات المستفيدين الكمية والنوعية؟.

23- إذا كانت الإجابة ب: لا ما ذا تقترحون لإثرائه؟.

24- هل تستقبل مكتبتكم مستفيدين من خارج كلية الطب لولاية عنابة؟.

25- إذا كانت الإجابة بنعم، من هم؟.

المحور التاسع: التعاون

26- هل مكتبتكم عضو في المشاريع المنجزة من طرف مركز الدراسات والأبحاث في الإعلام العلمي والتقني (الفهرس الجزائري للرسائل الجامعية، الفهرس الجزائري للدوريات، الفهرس الجزائري للكتب).

27- هل مكتبتكم عضو في شبكة البحث الأكاديمي (النظام الوطني للمعلومات الطبية).

28- هل مكتبتكم عضو في الشبكة الجهوية المكتبات الجامعية؟.

29- هل مكتبتكم مستعدة للانضمام إلى النظام الوطني للمعلومات الطبية؟.

ملحق 03: بطاقة فنية لمكتبة كلية الطب - جامعة علي منجلي قسنطينة 3.

اسم المكتبة: مكتبة كلية الطب

العنوان: Compus Chalet des Pins - قسنطينة 25000-

الجهة التابعة لها: كلية الطب - جامعة علي منجلي قسنطينة 3 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر

العنوان الإلكتروني: babled@yahoo.fr

الهاتف: +213. 031.61.32.46

ملحق 04: بطاقة فنية لمكتبة كلية الطب - جامعة باجي مختار عنابة

اسم المكتبة: مكتبة كلية الطب

العنوان: كلية الطب - عنابة 23000-

الجهة التابعة لها: كلية الطب - جامعة باجي مختار - عنابة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر

العنوان الإلكتروني: www.facmed_annaba.com /http://www.bibfacmed/com.facebook.www/

com.bibliofac@facmed-Annaba:E-mail

الهاتف: +213. 38.88.41.43

ملحق 05: بطاقة فنية لمكتبة كلية الطب - جامعة الحاج لخضر - باتنة 2

اسم المكتبة: مكتبة كلية الطب

العنوان: حي الزهور - باتنة 05000-

الجهة التابعة لها: كلية الطب - جامعة الحاج لخضر - باتنة 2 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر

العنوان الإلكتروني: facebookmedical.com: bibliomedecine@univ-bana.dz

الهاتف: +213. 033.85.49.62/033.86.19.20

ملحق 06: جدول رقم 1 يمثل عينة الدراسة

الجامعة	المكتبة / الكلية
جامعة علي منجلي قسنطينة 3	مكتبة كلية العلوم الطبية
جامعة باجي مختار عنابة	مكتبة كلية العلوم الطبية
جامعة الحاج لخضر باتنة 2	مكتبة كلية العلوم الطبية

ملحق 07: جدول رقم 2 توزيع موظفي مكتبات كليات العلوم الطبية حسب الجامعات

النسبة %	التكرار	الكليّة
		المكتبة
36,61	26	مكتبة كلية العلوم الطبية - جامعة علي منجلي قسنطينة 3
29,57	21	مكتبة كلية العلوم الطبية - جامعة باجي مختار عنابة
33,80	24	مكتبة كلية العلوم الطبية - جامعة الحاج لخضر باتنة 2
100	71	المجموع

ملحق 08: جدول رقم 03 توزيع موظفي مكتبات كليات العلوم الطبية حسب المؤهلات العلمية

المجموع	تكوين مهني	تقني سامي	ليسانس	مهندس دولة	ما ستر	مكتبات كلية العلوم الطبية المؤهلات العلمية
26	06	10	06		04	جامعة علي منجلي قسنطينة 3
21	10	02	04	01	04	جامعة باجي مختار عنابة
24	11	02	03	02	06	جامعة الحاج لخضر باتنة 2
71	27	14	13	03	14	المجموع

ملحق 09: جدول رقم (4) توزيع الموظفين حسب التخصصات العلمية بمكتبات كليات العلوم الطبية

مكتبات كلية العلوم الطبية	تخصص المكتبات	علم	النسبة %	تخصصات أخرى	النسبة %
جامعة علي منجلي قسنطينة 3	4		5,63 %	22	30,98 %
جامعة باجي مختار عنابة	10		14,08 %	11	15,49 %
جامعة الحاج لخضر باتنة 2	06		8,45 %	18	8,45 %
المجموع	20		28,16 %	51	72,83 %

ملحق 10: جدول رقم (5) نوعية الأجهزة المتوفرة بمكتبات كليات العلوم الطبية

مكتبات كلية العلوم الطبية الموارد المادية	حاسوب	آلة تصوير	تليفون داخلي	تليفون خارجي	فاكس	الماسح الضوئي
جامعة علي منجلي قسنطينة 3	89	01 ملونة	01	01	00	00
جامعة باجي مختار عنابة	40	02 واحدة ملونة	04	01	01	01
جامعة الحاج لخضر باتنة 2	50	01	01	01	01	00

ملحق 11: جدول رقم (6) نوعية الرصيد الوثائقي لمكتبات كليات العلوم الطبية

مكتبات كلية العلوم الطبية المجموعات المكتبية	القواميس	EMC	الكتب	الدوريات	الرسائل الجامعية	الأفلام العلمية	الأقراص الرقمية	المجموع
جامعة علي منجلي قسنطينة 3	80	1800	5730	760	2300	00	60	10730
جامعة باجي مختار عنابة	50	1200	6600	250	2100	1380	1500	13080
جامعة الحاج لخضر باتنة 2	100	1600	5000	140	1200	00	150	8190
المجموع	230	4600	17330	1150	5450	1380	1710	32000

ملحق 12: جدول رقم (7) عدد المستفيدين من خدمات مكتبات كليات العلوم الطبية للسنة الجامعية 2016/2017

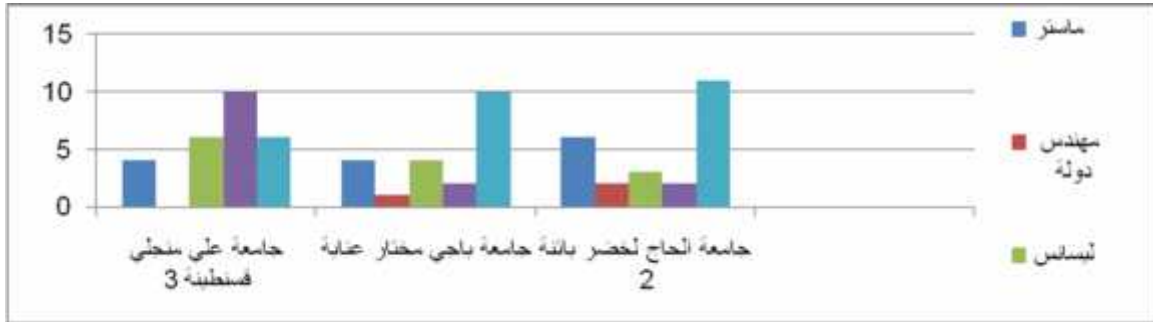
مكتبات كلية العلوم الطبية	أعضاء هيئة التدريس	الأطباء المقيمين	الطلبة	المجموع
جامعة علي منجلي قسنطينة 3	1360	500	5530	7390
جامعة باجي مختار عنابة	843	587	6817	8247
جامعة الحاج لخضر باتنة 2	1131	1058	1271	3460
المجموع	3334	2145	13618	19097

ملحق 13: شكل رقم 1 توزيع موظفي مكتبات كليات العلوم الطبية حسب

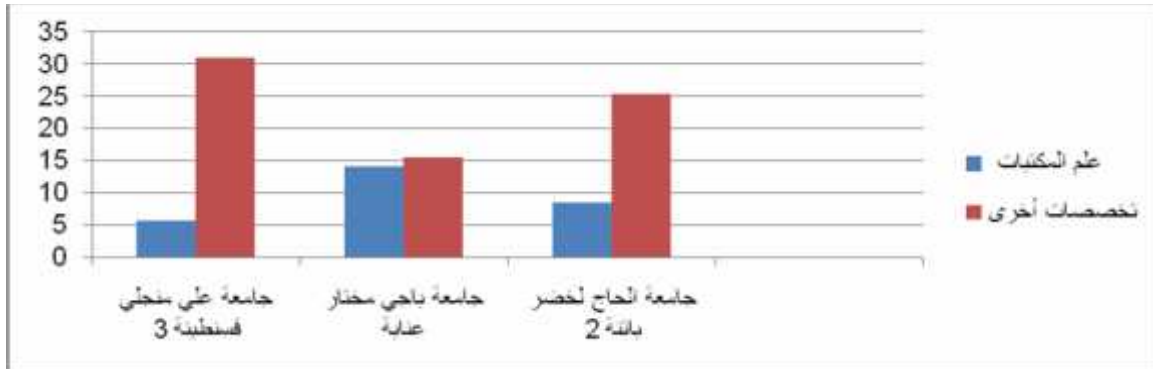
الجامعات



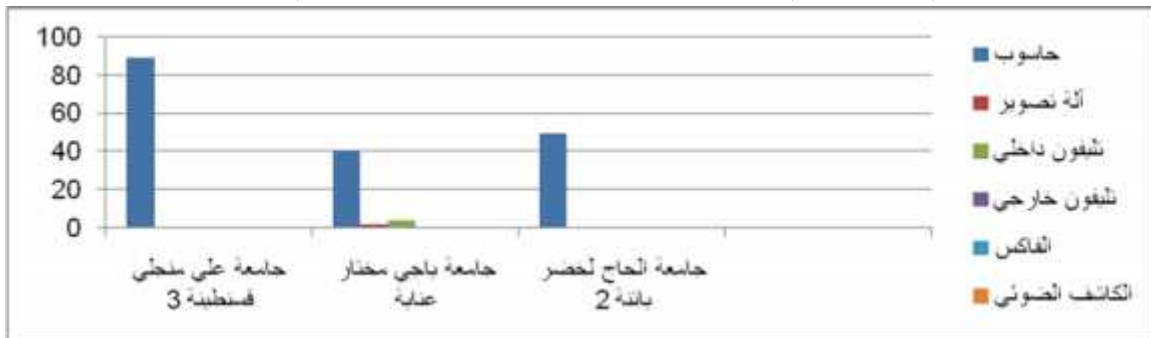
ملحق 14: شكل رقم 2 توزيع الموظفين حسب المؤهلات العلمية بمكتبات كليات العلوم الطبية



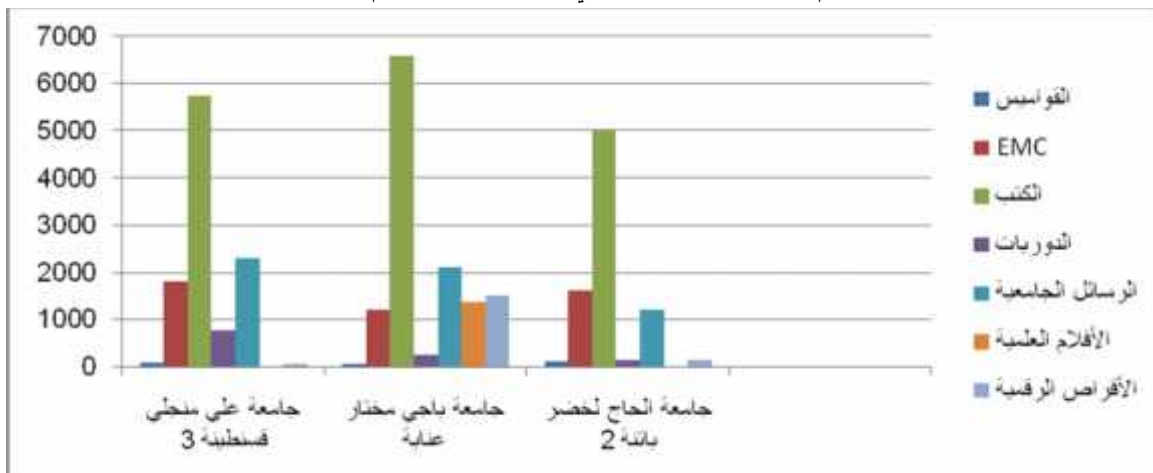
ملحق رقم 15: شكل رقم 3 يبين توزيع الموظفين حسب التخصصات العلمية بمكتبات كليات العلوم الطبية



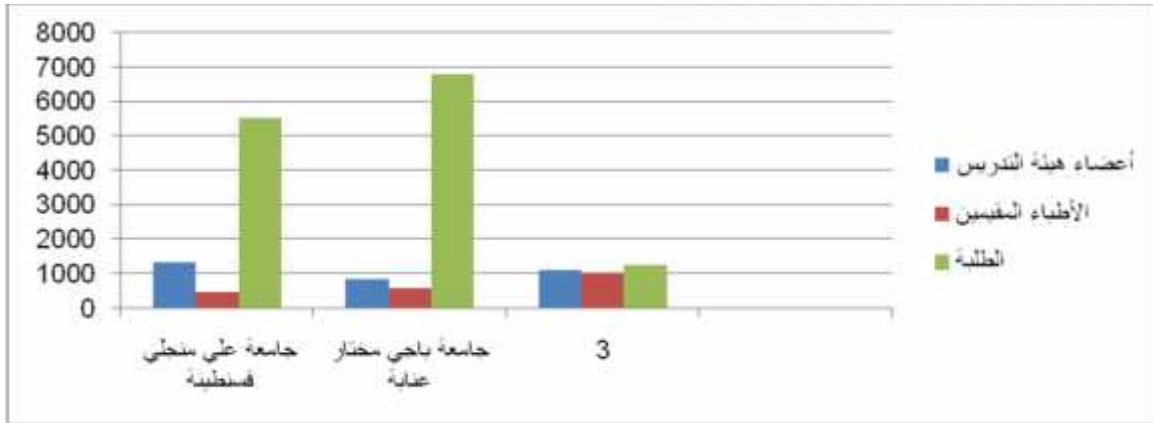
ملحق رقم 16: شكل رقم 4 يبين نوعية الأجهزة المتوفرة بمكتبات كليات العلوم الطبية



ملحق 17: شكل رقم 5 نوعية الرصيد الوثائقي لمكتبات كليات العلوم الطبية



ملحق 18: شكل رقم 6 عدد المستفيدين من خدمات مكتبات كليات العلوم الطبية للسنة الجامعية 2017/2016



تأثير جودة الخدمات الفندقية على رضا الزبون

د. نورة أيت طالب

جامعة باجي مختار - عنابة aittaleb.nora@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2016/12/15

تاريخ المراجعة: 2018/11/04

تاريخ القبول: 2018/12/24

ملخص

يعد عامل الجودة من أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح المنظمة السياحية واستمرارها، كما يعتبر عاملا جوهريا في كسب رضى الزبون، لهذا فقد كان الهدف الأساسي من خلال هذه الورقة البحثية هو تقديم إطار نظري نحدد من خلاله مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع جودة الخدمات الفندقية من حيث مؤشرات الجودة ونماذج قياسها إضافة إلى التطرق لرضى الزبون ومعرفة تقييمه لجودة الخدمات المقدمة له، حتى تتمكن المنظمة من تزويده بجودة تتوافق مع توقعاته ورغباته.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمات، رضى الزبون، خدمات فندقية.

*L' impact de la qualité des services hôteliers sur la satisfaction de la clientèle***Résumé**

Le facteur de la qualité est considéré comme l'un des facteurs les plus importants qui mènent au succès de l'organisation touristique et sa continuation ainsi qu'un facteur élémentaire afin de satisfaire le client, c'est pour cette raison que notre article tient sur la présentation d'un cadre théorique à travers laquelle une variété des concepts concernant la qualité des services de la part des indices de la qualité, les exemples ainsi que l'évaluation de la satisfaction du client et son évaluation de la qualité des services qui lui ont été présentés pour que l'organisation puisse lui offrir une qualité approprié à lui correspondant à ses attentes et ses désirs .

Mots-clés: Qualité des services, satisfaction du client, service hôtelier.

*The impact of quality of hotel services on customer satisfaction***Abstract**

Quality is considered as one of the most important factor that stands behind the tourist organization's success and pertinacity as well as a substantive one in order to gain the client satisfaction, for this reason our article aimed to present a theory frame which determines the different concepts concerning the services, quality about quality's recorders and its samples of measure. Besides, measuring the client satisfaction and recognizing his evaluation in what concerns the services, quality offered so the organization will be able to present a high quality that goes with his expectations and his desires.

Key words: Services quality, client satisfaction, hotel services.

مقدمة

تعد السياحة أحد القطاعات الأكثر أهمية، وديناميكية عبر العالم، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة، وامتصاص البطالة، وترقية مناطق بأكملها. ولهذا فكثير من الدول جعلت هذا القطاع حجر أساس اقتصادها، وأصبح ناتجها الداخلي الخام يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي. فالسياحة صناعة بحاجة إلى مؤسسات تديرها، وتنظم العمل بين مختلف قطاعاتها، هذه المؤسسات هي المنظمات السياحية والفندقية التي تزاد فرصها بزيادة انفتاح دول العالم، على بعضها وزيادة حركة السياحة وتطورها في العصر الحديث وتزايد عدد المسافرين لأغراض مختلفة.

تعتبر المنشآت السياحية من أهم عوامل الجذب السياحي، التي أصبحت تستقطب العديد من الاستثمارات في مختلف دول العالم، على اعتبارها ركنا أساسيا من أركان السياحة وموردا لجذب السياح بالفنادق تعد المأوى الرئيسي للسياح الذين يأتون من البلدان الأجنبية وحتى من داخل الوطن، لما تقدمه من وظائف متنوعة كالإيواء والإطعام والترفيه. هذا ما يعني أن قضية المنافسة تحظى بأهمية بالغة من قبل القائمين على هذا القطاع على اعتبار أن الخدمة الفندقية ذات الجودة العالية ومناخ التوزيع المناسبة تشكل عاملا أساسيا في امتلاك الميزة التنافسية. مما يتطلب الاهتمام بالتسويق الفندقي الذي يتجلى دوره في جعل إرضاء النزيل هو المبرر الاقتصادي والاجتماعي، لقيام وبقاء الفندق. فنجاح المنظمة الفندقية يعتمد على اكتشاف احتياجات، ورغبات الزبائن، وتوجيه الخطط التسويقية للتغلب على المنافسة.

يعتمد مفهوم التسويق الفندقي على أن أحسن طريقة لتحقيق الأهداف التنظيمية تكون بتحديد حاجات ورغبات الزبائن والنزلاء، وإنتاج خدمات، ومنتجات، لإشباع هذه الحاجات، والرغبات بصورة أحسن من المنافسين. وهذا ما يخلق نوعا من المخاطرة التي يواجهها العامل أثناء تقديم الخدمة، فالواجب عليه هنا هو تقديم خدمة ذات جودة لأنه عندما تتشابه الخدمات بين منظمة وأخرى، يصبح تقييم العميل لجودة الخدمات هو المحدد الأساسي لتعامله مع المنظمة بذاتها، دون منظمة أخرى حيث يقصد بجودة الخدمات من وجهة نظر العميل "تطابق الخدمة الفعلية مع الخدمة المتوقعة"⁽¹⁾. فإذا قدمت له خدمة بجودة أدنى مما كان يتوقعها فقد اهتمامه بالمنظمة، وإذا كان ما قدم إليه مطابقا أو يفوق توقعاته وإدراكاته أصبح راضيا عن المنظمة مما يجعله يكرر ترده عليها، وهو ما يسمى برضى الزبون عن المنظمة. ولكي يتمكن الفندق من إنتاج خدمات بالجودة التي ينتظرها الزبون عليه اللجوء للإدارة المحترفة المتخصصة. بغية إشباع حاجات النزلاء، وتلبية رغباتهم من خلال الاهتمام بالتسويق الداخلي. لأن توفر الكفاءات لا يعني حتما تحقيق أداء متميز، ولكن ما يجب توفره هو رغبة هؤلاء العاملين، وتحفيزهم على تحسين جودة الخدمات وذلك من خلال⁽²⁾:

- 1- توفير المعلومات للزبون فيما يخص المنظمة والخدمات المقدمة.
- 2- المعاملة الجيدة للعاملين مع النزلاء وكسب ثقتهم.
- 3- إتمام الخدمة المطلوبة وفي الوقت المحدد مع إشراك الزبون في عملية إنتاجها فإن جودة الخدمة تعتمد على مشاركته بالدرجة الأولى.

وفي ظل ما عرفه المجتمع الجزائري من تحولات على مستوى عملية البناء والتنمية، فقد بذلت الدولة منذ الاستقلال مجهودات معتبرة من أجل الرفع من مستوى السياحة. وذلك بالرفع من مستوى جودة الخدمات الفندقية، من خلال وضع برامج وخطط فعالة تهتم بعملية التوظيف وشروطها، وكذلك العناية أكثر بنظام التكوين الذي

يسمح للموظفين بالتحسين المستمر لقدراتهم ومهاراتهم. عبرت الاتجاهات السياسية نحو السياحة بالجزائر خلال السبعينيات، عن تطبيق إستراتيجيات تسويقية تقضي بالاكتماء بالتجهيزات من الصنف المتوسط، فهو يضمن الراحة دون الجمالية، لكن اختلاف متطلبات الزبائن أدى بالسلطات المعنية إلى مخططات تنظيمية موجهة لخدمة النزيل الأجنبي ذي المتطلبات العالية الجودة، هذا ما استبعد الزبائن المحليين لفترة، من خلال تقديم خدمات موجهة لإرضاء النزيل الأجنبي بالدرجة الأولى⁽³⁾.

يعتمد البرنامج على قدم السواح، فتحديد التوجهات الاستهلاكية التي تتماشى مع النظام الاقتصادي العام لا يسمح بتطور سياحة على مستوى راق. كما اعتمد البرنامج على السماح للمقاولين الخواص بالتدخل في القطاع مما حد من توسع القطاع العمومي للسياحة. ما زالت الجزائر تعاني من العزلة السياحية رغم المجهودات المبذولة من طرف الجهات المختصة قصد التأثير على جذب السياح إلى زيارتها، وهذا ما أدى إلى تكثيف الحملات الترويجية من أجل تحسين صورة البلد السياحية، فالجزائر بلد سياحي بالدرجة الأولى يلزمه تحسين صورته لإرضاء الزبائن القادمين من شتى بقاع العالم⁽⁴⁾. فبالنسبة للوكالات السياحية بالجزائر فقد قدر عددها بـ: 874 وكالة وهو رقم ليس كفيلا بعملية الترويج جلب أكبر قدر من السياح مقارنة بالدول الأخرى التي تشهد إقبالا هائلا للسياح. وزيادة نظام الترويج للمعالم السياحية بالجزائر يتطلب الزيادة من شركات ووكالات السياحة والسفر وتفعيل أداء موظفيها. "تعتبر الوكالات السياحية من القنوات الأساسية في تسويق الخدمات السياحية داخليا وخارجيا بالإضافة إلى مهمة استقطاب السياح وبيعهم خدمات مقابل عمولة معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا، كما تقوم الوكالات السياحية بالتعريف بالمعالم السياحية في البلد الذي تتواجد فيه وذلك من خلال عمليات الترويج، وتوفير كل ما يتعلق بها من معلومات يحتاجها السائح⁽⁵⁾.

إن الملاحظ للمنظمة السياحية في الجزائر وعلى رأسها الفنادق يرى بأنها لا تتمتع بإستراتيجية في الأداء والجودة التي تمكنها من اكتساب ميزة تنافسية تجنبها الوقوع في وضع متأزم، لأن المنظمة وبقاءها مرهونان بالجودة التي تعمل هذه المؤسسة على تحقيقها، وذلك برفع مستوى خدماتها وتطويرها من أجل إشباع حاجات مختلف الزبائن حيث تمثل الجودة الخدماتية محورا مهما ومتميزا في الترويج لمنتجاتها⁽⁶⁾.

إن البحث عن الفعالية والأداء لدى المنظمة الفندقية الجزائرية في الوقت الراهن يمثل الدافع الأساسي لبقاء هذه المؤسسات واستمرارها ومواكبتها لمتغيرات البيئة الخارجية، وخاصة بعد تبني الدولة لمنهج الاقتصاد الحر، وهو ما يفرض عليها الأخذ بمتطلباته، ومنها الاهتمام بالجودة ووظيفتها التي تستند إليها حزمة من الأدوار الحيوية التي تتعلق بإبراز الصورة الحقيقية للفندق والترويج لخدماته وما يقدمه.

1- التصور التسويقي الحديث والنظرة إلى الزبون

قطعت كبريات المؤسسات شوطا كبيرا في الممارسة التسويقية، مما سمح ببلورة مفهوم أكثر تطورا ينطلق من حاجات ورغبات الزبون والبحث عن الأدوات والوسائل التي تسمح بتلبية هذه الحاجات مع ضمان ربحية المؤسسة، وقد تضمن التصور الحديث أربعة محاور أساسية ترتكز كلها على الزبون وهي:

1-1- التركيز على الأسواق:

يعتبر اختيار السوق المستهدف من النقاط الرئيسية لأي نشاط تسويقي، وبالاعتماد على مبدأ التجزئة الفعالة لقطاعات السوق يمكن الوصول إلى أكبر تجانس ممكن لعناصر القطاع، مما يزيد من فرصة وقدرة المؤسسة في الاستجابة لحاجات زبائنها بفعالية.

2-1- التوجه بحاجات الزبون:

يرى أغلب الأخصائيين والميدانيين في ميدان التسويق أنه لا أساس للتفرقة بين مفهوم التوجه التسويقي أو التوجه بالزبون، بمعنى أن تبني المؤسسة للحل التسويقي يعني بالضرورة توجيهها بحاجات ورغبات الزبون وصحة هذا التوجه تستلزم ما يأتي:

1- تحديد حاجات ورغبات الزبون من وجهة نظره وسلوكه وليس من منظور المؤسسة ونظرة العاملين بها لأن عملية تحديد الخصائص التي يرغب فيها الزبون انطلاقا من تصورات المسؤولين يفسر فشل العديد من المنتجات الجديدة بمجرد نزولها إلى السوق، وبالتالي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تلبية حاجات حقيقية معبر عنها وليست متصورة.

2- القيام بالبحوث التسويقية ودراسات السلوك لمعرفة وتحديد حاجات الزبون بدقة.

3- التوجه بالزبون لا يعتبر مسؤولية قسم التسويق وحده، بل يجب أن يعمل كل عناصر المؤسسة كنظام متكامل موجه لتلبية حاجات الزبون وزياد مستوى الرضا لديه، وفي هذا المضمون جاء تصريح المدير التنفيذي لمؤسسة Ford أثناء العمل على مشروع سيارة Rover أن الثقافة السائدة في المؤسسة مفادها أن الزبون يجب أن يحب السيارة ، وقد أدركت المؤسسة أنه لا يمكن الاستعانة بالتكنولوجيا من أجل التكنولوجيا فقط.

2- مفهوم الخدمة الفندقية:

تطور القطاع الخدمي بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحولت الكثير من اقتصاديات التصنيع إلى القطاع الخدمي⁽⁷⁾. ومن العوامل التي تعمل على جذب السياح وزيادة عدد الزائرين، ما تتوفر عليه من مقومات لراحة الزائر وتمتعه بإجازة متميزة، وإقامة ذات مستوى خدمات مرتفع. لذا فإن نوعية الخدمات الفندقية التي يتم تقديمها تعد من السبل المهمة للرفي بقطاع السياحة، وتطويره بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني. طبقا لما سبق، فإن الخدمة الفندقية هي ذلك النشاط الذي يرتبط بإيواء وإقامة وإعاشة النزلاء بهدف إشباع رغباتهم وتحقيق رضاهم لضمان استمرارية نشاط القطاع وتنمية عائداته ويتشكل هذا النشاط من تداخل الزبون ومقدم الخدمة من أجل تحقيق مجموعة من المنافع الحقيقية للزبون.

2-1 أنواع الخدمات الفندقية:

مقارنة بعناصر السياحة الأخرى، كالإطعام والنقل والخدمات التكميلية، نجد أن الفنادق تتصف بالتنوع في الخدمات المطروحة للزائرين، وخاصة في الفنادق الكبيرة، وفي بعض الفنادق الأخرى، حيث تقدم الخدمات الآتية⁽⁸⁾:

2-3 خدمات الإيواء:

وتمثل جوهر الخدمات الفندقية لمختلف الدرجات وغيرها من أنواع الإيواء الأخرى كالتسوق الفندقية والقرى السياحية وغيرها، فينفق الزبون على هذه الخدمة 40% من ميزانيته السياحية.

عرفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة، لكن هذا التطور يبقى بعيدا إذا ما قورن مع مستوى الطاقات التي تتوفر عليها دول الجوار. فقد تضاعف عدد الفنادق من 382 سنة 1990 ليصل إلى 776 سنة 2000 ولكن ما يلاحظ على هذه الزيادة أنها كانت مركزة على الفنادق غير المصنفة⁽⁹⁾.

سجلت الجزائر 77.1 مليون سائح سنة 2008 وهو رقم ضعيف إذا ما قورن بالمقومات والإمكانات المسخرة له، لتتخفف في سنتي 2014 و2015 35 ثم عرفت ارتفاعا لتصل 732.2 مليون سائح سنة 2013 اي بزيادة

تقدر 23.54%، هذه نسب 36 على توالي حيث سجلنا 2.301 و 1.907 مليون سائح، لتعاود الارتفاع في سنة 2016 لتبلغ 2.039 مليون سائح⁽¹⁰⁾.

4-2 خدمات الإطعام:

يمكن أن يحتوي الفندق حسب منزلته على العديد من المطاعم المتخصصة كالمطعم اللبناني والمطعم الإيطالي... إلخ. وتشكل حوالي 29% من إنفاقات الضيف.

الخدمات الإضافية:

وهي الخدمات المساعدة التي تقدمها الفنادق كخدمات تأجير السيارات والخدمات البنكية، وخدمات المسابح، وخدمات رجال الأعمال والمؤتمرات والحفلات وغيرها من الخدمات الأخرى.

بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعاً جديداً في آفاق⁽¹¹⁾ 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنوياً بنصف نقطة 0.5% ابتداءً من سنة 2008، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرهلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

وقد اهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يأتي⁽¹²⁾:

1- المرحلة ما بين 2004-2007:

إنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75%، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.

2- المرحلة ما بين 2008-2013:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي في آفاق 2013 تتمثل فيما يأتي:

أ- **التهيئة والتحكم في القطاع السياحي:** يتم التهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة دعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة 2002 و2003، والتي تمثلت في الإنجازات الآتية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003.

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتوزيع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** ويهدف إلى تهيئة وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يأتي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات مردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصدا سياحيا من الدرجة الأولى. إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حالياً في بلادنا.

3- خصائص الخدمة الفندقية:

تحتل الخدمات الفندقية موقعا متميزا في صناعة السياحة، ومنافسا في نفس الوقت لخدمات العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تكون الهيكل الاقتصادي كالنفط والصناعة، فهي بالإضافة إلى خصوصيات الخدمة بصفة عامة تتميز بمواصفات خاصة يمكن تلخيصها كما يأتي (13):

1-3 خدمات غير ملموسة:

فلا يمكن رؤيتها أو تذوقها أو الشعور بها أو لمسها قبل شرائها، لذلك يتم اختيارها على أساس السمعة والشهرة والتجربة، أكثر منه على أساس الاختبار المادي، وهو ما قد يصعب من عملية ووصف الخدمة. كما لا يمكن حمايتها عن طريق براءة الاختراع لأنه لا يمكن إبعاد المنافسين عن موقع إنتاجها فهم يستطيعون زيارتها وإستهلاكها كما يرغبون في ذلك.

2-3 سرعة التلاشي وقابلية التلف:

فلا يمكن الاحتفاظ بها في مخزن، وبالتالي فإن صاحب الفندق قد يخسر الكثير يوميا عند عدم ورود النزلاء، فلا يستطيع تخزين غرفة الفندق غير المستخدمة، واستخدامها في يوم لاحق، وهو ما يجعل الخدمة الفندقية قصيرة العمر.

3-3 التلازم (عدم قابلية فصل الإنتاج عن الاستهلاك)⁽¹⁴⁾:

فلا يمكن إنتاج الخدمة الفندقية في مكان معين واستهلاكها في مكان آخر، فهي تحتاج إلى تواجد في نفس الوقت للزبون، ومقدم الخدمة أثناء إنتاج الخدمة واستهلاكها، كما لا يمكن للزبون نقلها للمنزل لعدم إمكانية فصلها عن موقع الإنتاج.

4-3 عدم التجانس: فهي تختلف في النمطية والجودة مع مرور الوقت بسبب أن الذي يقوم بأداءها وتسليمها هم أشخاص، وبالتالي يختلف الحصول عليها من وقت إلى آخر وفقا لحالة مقدم الخدمة وما قد يكون عليه من تعب أو إرهاق. إضافة إلى ذلك تشترك الخدمات الفندقية مع الخدمات الأخرى في وجود مميزات أخرى خاصة بها نذكرها فيما يأتي⁽¹⁵⁾:

موسمية النشاط:

نتيجة لاختلاف درجة وحجم النشاط السياحي من فترة زمنية لأخرى طوال العام، وارتباط ذلك بالظروف الطبيعية والاجتماعية لكل دولة، وإقبال السواح على الإقامة بالفنادق في فترات معينة ومواسم محددة.

إنسانية النشاط:

يقوم النشاط الفندقي أساسا على استخدام العنصر البشري في تحقيق الأهداف العامة، حيث يتوقف نجاحه على مدى قدرة وكفاءة هذا العنصر على تقديم الخدمات بطريقة تجذب الزائر، كحسن معاملة السائحين وتأدية الأعمال المطلوبة منه بروح عالية، مع توافر المقومات الشخصية كالأمانة والصدق والإخلاص في العمل...إلخ. فيعتبر بذلك العنصر البشري عنصرا مهما في المفاضلة عند اختيار الفندق.

4-3 اختلاف طبيعة المنتج الفندقي:

يتكون المنتج الفندقي من عناصر رئيسية هي الإقامة، والإعاشة والترفيه، بالإضافة إلى خدمات أخرى. وهو في شكله لا يختلف عن أي منتج ملموس له صفات تميزه كالشكل والحجم وغيرها، إلا أن المنتج الفندقي يتميز بخصائص معنوية تحتاج إلى اللباقة في الأداء، واللفظ في المعاملة لتقديمه إلى الجمهور في أحسن صورة ممكنة⁽¹⁶⁾.

إن الخصائص التي تميز الخدمات الفندقية بمكوناتها المادية واللامادية وسهولة تقليدها من فندق لآخر. جعل السيطرة على النشاط الفندقي أكثر تعقيدا خاصة مع انتشار العديد من أنواع الفنادق عبر العالم، هذا ما جعل العاملين بالقطاع الفندقي يتبنون أسلوبا علميا حديثا في تسيير الفنادق قائما على تحديد حاجات ورغبات الزبائن وتفسير سلوكهم لإشباع هذه الرغبات بطريقة أحسن من المنافسين، مع توفير جودة عالية للحصول على رضى الزبائن ووفائهم.

4- الجودة في البيئة الفندقية:

الجودة، هي مفهوم يعكس تقييم الزبون لدرجة الامتياز أو التفوق الكلي في أداء الخدمة، ومدى قدرتها على الوفاء باحتياجاته وتلبية رغباته، وتفرض عليها الطبيعة التنافسية للمنظمات الفندقية تفرض عليها الاهتمام بجودة

الخدمات لأنها تعتبر العنصر المناسب لنجاح الفندق وإرضاء زبائنه، وجودة الخدمات هي تقديم خدمة للزبون قصد إشباع حاجاته شرط أن يكون مستوى جودة الخدمة المقدمة مطابقا للجودة المتوقعة من طرف هذا الزبون. يرى (OLIVIER) أن المنظمة لا تستطيع أن تضمن إرضاء الزبون عن طريق المبادرات العديدة المتعلقة بزيادة الجودة، فهذا غير كاف لأن المنظمة الفندقية لا يمكن لها أن ترى داخل مكوناتها، عليها إذن أن تركز على إدراك الزبون لجودة الخدمة، وعلى أي أساس يأخذ قرار شرائه للخدمة، ففهم إدراكات الزبون لعروض الخدمة يساعد دون شك عاملي الفندق في إنتاج خدمات ذي جودة عالية⁽¹⁷⁾.

1-4 أهمية جودة الخدمات:

يعتبر عامل الجودة من أهم العوامل بالنسبة للمنظمات الساعية لتحقيق النجاح والاستقرار، ففي مجال الخدمات يتم تعامل الزبائن والموظفين معا لإنتاج وتقديم خدمة ذي مستوى عال من الجودة، فالواجب على المنظمات هنا هو الاهتمام بالعاملين والزبائن معا، وتكمن أهمية الجودة في تقديم الخدمة فيما يلي⁽¹⁸⁾:

- نمو مجال الخدمات: ازدياد عدد المنظمات والمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات فمثلا نصف المنظمات الأمريكية يتعلق نشاطها بتقديم خدمات إلى جانب ذلك فالمنظمات الخدماتية مازالت في نمو متزايد.

- إزدياد المنافسة: تواجد العديد من المنظمات والمؤسسات الخدماتية يؤدي بالضرورة إلى وجود منافسة كبيرة بين المنظمات التي تقدم نفس الخدمة فجودة الخدمة هي من تعطي للمنظمات ميزتها التنافسية.

- فهم الزبائن: إن الزبائن يتوقعون وينتظرون معاملة جيدة من طرف العاملين في المنظمات الخدماتية فلا يكفي تقديم خدمة بسعر معقول، دون توفير المعاملة الجيدة وفهم الزبائن.

أبعاد الجودة: أكد (GRONROOS) أن للخدمة ثلاثة أبعاد يمكن إيجازها فيما يأتي:

- الجودة الفنية: والتي تشير إلى الجوانب الكمية للخدمة، بمعنى الجوانب التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي، في الخدمات الفندقية، إذ إن الجودة الفنية لهذه الخدمة هي التي يبحث عنها الزبون، حيث تتمثل في الدقة والسرعة والكفاءة.

- الجودة الوظيفية: وتشير إلى الكيفية التي تتم فيها عملية نقل الجودة الفنية إلى الزبون، وتتمثل الجودة الوظيفية في الخدمات الفندقية عبر سلوك العاملين ومظهرهم وطريقة تعاملهم مع الزبائن أثناء تقديمهم للخدمة وهي الجودة التي تهتم الزبون بالدرجة الأولى⁽¹⁹⁾.

- الجودة البيئية:

نجد داخل المنظمات الفندقية، مبادئ تعد الأساس لنشاطاتها الخدماتية (العنصر البشري، الجودة والخدمة) هي عناصر مرتبطة بعضها ببعض، فبدونها جميعا لا نحصل على جودة الخدمات التي نريد الحصول عليها، وهي عموما البيئة التي تحيط بالخدمة الفندقية، والتي يستوجب على المنظمين وكافة العمال أن يتحملوا متطلباتها كمستوجب للجودة في الفندق⁽²⁰⁾.

تعد الخدمة الفندقية، إحدى المهن الحساسة التي تدعم مكانة الفندق، ومن ذلك حسن التصرف، والرحابة والكفاءة، وحسن الأداء، والثقافة، وسلاسة النطق بمعنى خدمات ذات جودة⁽²¹⁾. ويجدر بالذكر أن مكانة الفندق تستند إلى عوامل أخرى تكون خارجية فتدعم صورتها لدى الزبون ونذكر من ذلك قرب الفندق من خدمة النقل، وخدمات الإطعام المتاحة، والأماكن الخضراء التي تتيح الراحة للضيوف وكذا الأماكن الثقافية وأخرى ترفيهية، وإطلاقات مباشرة على محيط الفندق من الغرف وفي إطار يسوده الأمن حول الفندق.

5- مؤشرات تقييم الجودة:

لكي تتمكن المنظمة الفندقية من تقديم خدمات ذات جودة تتوافق مع توقعات، وانتظارات الزبائن لابد عليها أن تجد الطرق، والوسائل لتطوير، وتحسين الجودة. فالخدمة الجيدة من وجهة نظر الزبائن هي التي تتوافق مع توقعاتهم لذلك على المنظمة، أن تتعرف على جميع المؤشرات المعتمدة من طرف الزبائن في الحكم على جودة الخدمة المقدمة، وأهم هذه المؤشرات (22):

الاستجابة: يقصد بها مدى استعداد العامل لتقديم الخدمة للزبون في الوقت الذي يحتاج إليها وشعوره بالحماس والسعادة عند تقديم الخدمة للزبون وجاهزيته لذلك كعامل المطعم مثلا.

فهم الزبون (العاطفة): يقصد به مدى فهم مقدم الخدمة للزبون وتحديد حاجاته ورغباته بدقة وكم من الوقت والجهد يحتاج للقيام بذلك.

الأمان: عنصر مهم في تحقيق الجودة، ويقصد به درجة الأمان عند الاستفادة من هذه الخدمة كدرجة الأمان المترتبة عند استئجار غرفة في فندق.

الاعتمادية: هي قدرة العاملين على تسليم الخدمة للزبون، بالشكل الذي يتوقعه. وفي الوقت المحدد تماما وكذا الوفاء بوعودهم اتجاهه. فالزبون يتوقع أن تقدم له خدمة في الوقت المحدد، وبالطريقة التي كان يتوقعها.

الملموسية: يقصد بها التسهيلات المادية المتاحة لدى المنظمة الخدمية من معدات، وتجهيزات، ومظهر مقدمي الخدمة، ووسائل الاتصال معهم. وكذا ديكور المنظمة، وتصميمها، ومظهرها الداخلي، فكل هذا يؤدي بالزبون لبناء حكم على جودة الخدمات المقدمة بهذه المنظمة.

الجدارة: تدل على مهارة وقدرة العاملين التي تمكنهم من إنتاج مهامهم بالشكل الأمثل، وتقديم خدمات ذات جودة عالية.

الاتصال: ويتعلق بمدى قدرة مقدم الخدمة على شرح الخدمة للزبون، وإعلامه بما يجب عليه فعله للحصول على الخدمة، فعملية الاتصال بينهما يجب أن تكون واضحة، ومعتمدة على طرق تتلاءم مع مستوى ثقافة الزبون وايصال الرسالة بشكل جيد.

رضى الزبون:

الزبون هو ذلك الشخص الداخلي أو الخارجي الذي يقتني منتج منظمة ما من السوق الصناعي أو الاستهلاكي أو الداخلي الخاص بالمنظمة، لتحقيق حاجاته ورغباته أو رغبات عائلته عن طريق عملية الشراء أو التبادل. أما رضى الزبون فهو شعوره بالارتياح والسعادة جراء اقتناء سلعة أو خدمة وذلك لكونه في حالة توازن نفسي بين ما كان ينتظره وما لقيه.

إن خبرات الزبون السابقة والمعلومات التي يحصل عليها من مختلف المصادر (أصدقاء، عائلة... الخ)، قد يخلق لديه تصورا وتوقعات للخدمة قبل شرائها، وبعد عملية الشراء أو الاستهلاك والتعرف على الأداء الفعلي للخدمة. يقوم هذا الزبون بالمقارنة بين ما كان يتوقعه، وما وجده فإذا كان هناك تطابق، أو ما وجده فاق توقعاته أي كانت النتيجة إيجابية. يخلق لديه نوعا من الرضى عن الخدمة المقدمة، وإذا كان ما لقيه أقل من توقعاته أصبح غير راض عن المنظمة الأمر الذي يقوده للبحث عن البدائل (23).

يتميز الرضى بثلاث خصائص:

الرضى الذاتي: يتعلق هذا الرضى بعنصرين أساسيين هما: طبيعة التوقعات الشخصية للزبون، والإدراك الذاتي للخدمات المقدمة. فالنظرة الوحيدة التي تأخذ بعين الاعتبار فيما يخص الرضى هي نظرة الزبون. فعلى المنظمة هنا أن تقدم خدمات وفق ما يحتاج إليه الزبون، وما يتوقعه وليس على معايير محددة. لأن نظرات الزبون تختلف من فرد لآخر. فالواجب على المنظمة أن تنتقل من النظرة الداخلية (الجودة- المطابقة) إلى النظرة الخارجية (الجودة - الرضى).

الرضى النسبي: يكون الرضى هنا نسبيا أي أن كل زبون يقوم بعملية المقارنة من خلال نظرتة لمعايير السوق، فبالرغم من أن الرضى ذاتي إلا أنه يتغير حسب مستويات التوقع، فإذا استعمل زبونان نفس الخدمة، وفي نفس الشروط قد يكون رأيهما غير متشابه لأنه توقعهما لهذه الخدمة في الأساس كان مختلفا، وبالتالي فإن الخدمات الأكثر مبيعا ليست بالضرورة الأحسن وإنما الأكثر توافقا مع توقعات الزبائن.

الرضى التطوري: يتطور رضى الزبون من خلال تطور مستوى توقعه للخدمة ومستوى إدراكها، فمستوى التوقع يتطور بظهور خدمات جديدة، أو تطور المعايير الخاصة بالخدمات المقدمة بسبب المنافسة. أما تطور مستوى إدراك الخدمة فهو أيضا مرتبط بالتطور الخاص بعملية تقديم الخدمة.

إن كسب رضا الزبون من أهم العوامل المساعدة على نجاح المنظمة الفندقية فهو يستحوز على أهمية كبيرة إذ يعتبر من المعايير التي تقاس بها جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه المنظمة وقد تحدث كل من HOFFMA و BASTON على النقاط التالية مبرزين فيها أهمية كسب رضا الزبون والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي (24):

- إذا كان الزبون راضيا عن أداء المنظمة فإنه سيتحدث إلى الآخرين مما يولد زبائن جدد.
- إذا كان الزبون راضيا عن الخدمة المقدمة إليه من قبل المنظمة فإن قراره بالعودة إليها سيكون سريعا.
- إن رضا الزبون عن الخدمة المقدمة إليه من قبل المنظمة سيقبل من احتمال توجه الزبون إلى منظمة أخرى.
- إن المنظمة التي تهتم برضا الزبون ستكون لديها القدرة على حماية نفسها من المنافسين ولاسيما فيما يخص المنافسة السعرية.

كما أن رضا الزبون يساعد المنظمة على تقديم مؤشر لتقييم كفاءتها، وتحسينها نحو الأفضل من خلال ما تحدث عنه BLANK:

- تقديم السياسات المعمول بها وإلغاء تلك التي تؤثر في رضاه.
- يعد دليلا لتخطيط الموارد التنظيمية، وتسخيرها لخدمة رغبات الزبون وطموحاته في ضوء آرائه التي تعد تغذية عكسية.
- الكشف عن مستوى أداء العاملين في المنظمة، ومدى حاجاتهم إلى البرامج التدريبية مستقبلا.

علاقة الجودة برضى الزبون:

تعرف جودة الخدمات على أنها تقديم خدمة للزبون قصد إشباع حاجته، شرط أن يكون مستوى جودة الخدمة المقدمة مطابقا للجودة المتوقعة من طرف هذا الزبون.

علاقة المنظمة بالزبون:

يتعامل الزبون مع المنظمة فيولد عن هذا التعامل علاقة متبادلة بينهما، وتبنى هذه العلاقة على مجموعة من العوامل أهمها:

الثقة: وتعتبر شرطا أساسيا لتنمية العلاقة وتتمثل في الثقة التي يضعها الزبون في المنظمة، والاحترام المتبادل بينهما.

الالتزام المتبادل: إن علاقة المنظمة والزبون تتأثر بالالتزام المتبادل بينهما من أجل الحفاظ على علاقة دائمة وقوية.

الرضى: هو شعور إيجابي ناتج عن تقييم الزبون للعلاقة مع المنظمة وممثليها وسلوكهم التعاوني.

التبادلية: هو أساس العلاقة فإذا تبادل شخصان شيئين نتج عن ذلك التزاميه شعورية بتكرار التبادل.

التفاعل: ويتضمن الاتصال الشخصي مع الزبون، مما يؤدي إلى ترك أثر طيب سواء كان هذا الزبون فردا أو منظمة.

إن توقعات الزبون للخدمة يعد من الأمور الأساسية للحكم على جودة الخدمة، فيقوم الزبون بتقييم جودة الخدمة من خلال مقارنة ما يريد الحصول عليه وما يدركه، لهذا فعلى المنظمة الفندقية الراغبة في الحصول على سمعة طيبة في السوق من خلال الحكم على خدماتها، بأن تقدم خدمات ذات جودة عالية وأن تقدم خدمات بمستوى يتوافق مع توقعات زبائنهم أو أعلى من توقعاتهم.

تشير العديد من الأبحاث والدراسات إلى أن توقعات الزبون للخدمة توجد على مستويين (25):

المستوى المرغوب فيه: ويتمثل في مستوى الخدمة الذي يتمنى الزبون الحصول عليه، وهو مزج بين ما يعتقد الزبون أنه من الممكن حدوثه وما الذي ينبغي حدوثه فعلا.

المستوى الملائم من التوقعات: فهو يمثل ذلك المستوى من الخدمة الذي يجده الزبون ملائما مع المستوى الذي كان يتوقعه.

يوجد بين هذين المستويين منطقة تسمى بمنطقة التحمل ويقصد بها المدى من مستوى أداء الخدمة فإذا وجد الزبون الأداء الفعلي أقل من منطقة التحمل فإنه سيشعر بعدم الرضى وتنخفض درجة ولائه للمنظمة. أما إذا وجد مستوى الأداء الفعلي أعلى من منطقة التحمل، فإنه سيشعر بالرضى وتزيد نسبة ولائه للمنظمة.

6- العوامل المؤثرة على توقعات الزبون:

أجريت دراسات بشأن مستوى توقعات الزبون للخدمة، وبينت هذه الدراسات أن هذا المستوى قابل للتغيير والتعديل استجابة لمجموعة من العوامل التي تسبب تغيرات في منطقة التحمل الخاصة به وأهم هذه العوامل هي (26):

1-6 الحاجات الشخصية: وتتمثل في المطالب الشخصية للزبون، وتختلف من شخص لآخر حسب السمات الشخصية والنفسية والاجتماعية للفرد.

2-6 البدائل المتاحة للخدمة التي يرغب فيها: وهي إدراك الزبون لوجود بدائل أخرى للخدمة التي يريد الحصول عليها وتكون متاحة له.

3-6 الخبرات السابقة: أي أن الزبون لديه تجربة سابقة عن هذه الخدمة، ويسمح تعرضه لها بتكوين صورة أو فكرة مسبقة عليها.

4-6 الأحاديث والأقوال الشخصية: وتتمثل في العبارات التي تقال عن المنظمة والخدمات التي تقدمها من طرف الأصدقاء، أو الأسرة، أو الجيران، أو الخبراء أو أي طرف آخر غير المنظمة.

5-6 وعود المنظمة: ويتمثل هذا العامل في الوعود التي تصرح بها المنظمة لزبائنهم، والتي تعلن عنها عن طريق مختلف أدوات الترويج والإشهار.

إن تعرف المنظمة على كل هذه العوامل وأهميتها يفتح أمامها الفرصة لكي تستخدم مختلف الوسائل والطرق، فنتمكن من التميز والتفوق على مستوى توقعات الزبون ما يجعلها تحصل على استحسانه لخدماتها ورضاه عنها. إن العلاقة "الرضى يؤدي إلى الجودة" خاطئة والصحيح هو أن "الجودة تؤدي إلى الرضى" والدليل في ذلك هو أن المنظمة التي تقدم أعلى مستوى من الجودة تلقى رضى الزبائن. لذا أصبح رضى الزبائن هدفا رئيسا من أهداف الجودة على اعتبار أن الجودة تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمة لتحقيق رضى الزبائن. كما أن المنظمات الناجحة هي التي تأخذ بأراء زبائنهم في عملياتها وخدماتها المقدمة لهم، وتحديد إجراءات واضحة لشكواهم، واقتراحاتهم والتعامل معهم. وبذل أكبر جهد ممكن لتوفير الخدمات لكل شخص وكأنه الزبون الوحيد للمنظمة، هذا كله من أجل كسب رضاه عن جودة الخدمة المقدمة له من طرف هذه المنظمة، كما على هذه الأخيرة أن تتبع أسلوبا، أو أكثر لقياس رضى الزبائن، والتعرف على ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

7- تأثير الجودة على رضى الزبون:

إن كسب رضى الزبون في مجال الخدمات الفندقية يتأثر بعدة عوامل منها: السعر، والخدمة والوقت، والجودة فهي تعتبر من أهم عوامل كسب رضى الزبون. فقد يتأثر الزبون بالاستقبال ذي الجودة والنظافة وفعالية الخدمة، مما يولد في نفسه شعورا بالرضى عن الخدمات المقدمة. بما أن الجودة تعني الإحساس بقدرة الخدمة في أداء الوظيفة التي صممت من أجلها بشكل جيد ومناسب، فقد تؤدي جودة الخدمات دورا حاسما في نجاح المنظمة الفندقية في ظل البيئة التنافسية، وتعتبر أيضا مفتاح الوصول للأسواق العالمية واستقطاب الزبائن، وكذا تحقيق رضاهم، من خلال إشباع حاجاتهم، ورضاهم بالجودة المناسبة. فالحكم بالرضى ناتج عن مقارنة بين توقعات الزبون بخصوص الجودة، وأداء جودة الخدمة الفعلية التي يقيمها الزبون. وحتى تتوصل المنظمة الفندقية لتسليم خدمات عالية الجودة، عليها التركيز على تحسين جودة الخدمة الداخلية لجميع الأقسام، وذلك من خلال توظيف القدرات باستخدام طرق وأساليب تعتمد على التقنية وتنوع الخدمات مع مراعاة ما يأتي:

- السرعة في تنفيذ الخدمات المطلوبة.
 - إتمام الخدمات المطلوبة على أكمل وجه.
 - معاملة الزبائن بطريقة عادلة ومتساوية وعدم التفريق بينهم.
 - التواصل مع الزبائن والتعامل معهم كحل مشاكلهم والاستماع لهم وتحقيق طلباتهم.
- من خلال تطبيق هذه النقاط تستطيع المنظمة أن تقدم خدمات ذات جودة، وبالتالي تحصل على رضى زبائنهم، فكسب رضاهم يكون بتوفير خدمات ذات الجودة التي يتوقعونها. إن رضى الزبون ناتج عن مطابقة توقعاته مع جودة الخدمة التي تلقاها ويتمثل هذا الرضى بشعوره بالسعادة والارتياح النفسي. وهذا ما يجعله يكرر عملية شرائه للخدمة، والتعامل مع المنظمة. فعلى هذه الأخيرة أن تسعى لكسب رضى زبائنهم، من خلال تلبية حاجاتهم، ورضاهم بالجودة التي يتوقعونها. وأن تقوم بقياس رضى الزبون عن جودة خدماتها باستعمال عدة مقاييس، وأساليب حتى تتمكن من تدارك الأخطاء والنقائص.

قائمة المراجع:

- 1- تيسير العجارمة، التسويق المصرفي، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 302.
- 2- فضل الخالدي أيمن فتحي، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: من وجهة نظر العملاء، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2002، ص 40.
- 3 - H DORFEUIL, "Planification du tourisme: L'exemple du plan Igérien", CIHEM, n°1641, pp.1 - 2.
- 4 - K.HAMZI, "Un parc national hôtelier sans étoiles ", n 635, 03 Octobre 2010, p.5.

- 5- محمد سعيد المصري، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية، (د.ط)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص.348.5-
p.6. Idem,
- 6- منشورات الديوان العالمي للسياحة، تطورات السوق العالمي للسياحة، فندق سييوس، 2012، ص 1.
- 7- فندقية: أساسيات الفندق، مرجع سابق، ص 14.
- 8- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الخصوصية والاستثمار في السياحة بالجزائر، الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، 1994.
- 9- <http://www.ar.wikipedia.org/wiki/> العالمية _ السياحة _ إحصائيات
- 10- وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة للعشرية 2004 - 2013، ص 12.
- 11- الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.
- 12- Institut National de Recherche et de Sécurité, L'hôtellerie un secteur en evolution, INRS,s.l., 2010, p 3.
- 13- ماهر عبد العزي، صناعة السياحة، دار زهران مصر، 1997، ص 52.
- 14- S BOUCHIBA, La qualité perçue et la fidélisation dans l'hôtellerie: Cas de la chaine hôtelière algérienne"EDEN", Memoire de Magister, Ecole Normale Supérieure de l'Enseignement Technologique d'Oran, 2008, pp 22 - 24.
- 15- محسن أحمد الخضيرى، التسويق السياحي، مدخل اقتصادي متكامل، مكتبة مدبولي، مصر، 1989، ص 35.
- 16- ماضي بلقاسم، برجم حنان، توجهات التسويق الفندقي الحديثة في إدارة الجودة: دراسة لوضعية الفنادق الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 4.
- 17- مأمون الدراركة، إدارة الجودة الشاملة ، ط1، عمان، 2001، ص 151.
- 18- يوسف حجيم سلطان الطائي وهشام فوزي دباس، إدارة علاقات الزبون، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص 116.
- 19- أحمد الجلاذ، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988، ص 45.
- 20- L.BALVET, Qualité de Service Environnement du Management, (s. Ed.), s.l, 2002, p.18
- 21- حميد الطائي وبشير العلق، تسويق الخدمات، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 110.
- 22- أحمد الجلاذ، تطور الاتجاهات الحديثة في السياحة، عالم الكتاب القاهرة، 2001، ص 29.
- 23- DANIAL RAY, Musurer et devlopper la satisfaction des clients, Edition d'organisation, Paris, 2001 p 41.
- 24- هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، الأردن، ط2، 2002، ص 372-375.
- 25- ياسين الكحلي، إدارة الفنادق والقرى السياحية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ص 47.
- 26- يسري محمد حسين، علاقة الإبداع التقني برضى الزبون"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 81، 2010، ص 138.

إسهامات جوانب "الوصايا" Tutorat في تحقيق جودة التعليم الجامعي، نظام ل.م.د من وجهة نظر الأساتذة
- دراسة ميدانية بجامعة المسيلة-

د. مصباح جلاب⁽¹⁾ أ.د. حمود طه⁽²⁾

1- جامعة المسيلة، djellab.mosbah@yahoo.fr

2- جامعة المسيلة، hamd-taha@hotmail.com.fr

تاريخ القبول: 2019/01/17

تاريخ المراجعة: 2019/01/06

تاريخ الإيداع: 2017/05/14

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة جهاز الوصايا بمكوناته في تحقيق جودة التعليم الجامعي نظام ل.م.د من وجهة نظر الأساتذة. وقد اتبعنا المنهج الوصفي، على عينة من 20 أستاذًا يقسم علم النفس، بجامعة المسيلة، خلال السداسي الأول 2016/2017. وتمثلت أداة الدراسة في استبانة استطلاعية من ستة جوانب. ويعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة؛ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: احتل الجانب البيداغوجي الرتبة الأولى، الجانب الإعلامي الثانية، الجانب المنهجي الثالثة، الجانب النفسي الرابعة، الجانب المهني الخامسة، واحتل الجانب التقني المرتبة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: مكونات جهاز الوصايا، جودة التعليم العالي، نظام ل.م.د.

*Contributions of the "Commandments" aspects of the Tutorat to achieve the quality of university teaching of the LMD system, from the point of view of the teachers
- Field study at Msila University-*

Abstract

The purpose of this study is to identify the contribution's degree of the "commandments" system, to reach the quality of the LMD system; We followed the descriptive approach with 20 teachers in M'sila University during of the 2016/2017 year. the study revealed the following results: The pedagogical component obtained the first rank, the information obtained the second, the methodological aspect in the third, the psychological fourth, the professional fifth, the technical side in sixth.

Key words: Tutorat compositions, quality of higher education, LMD system.

*Contributions des aspects des "commandements" du Tutorat pour atteindre la qualité de l'enseignement universitaire du système LMD, du point de vue des enseignants
- Etude de terrain à l'Université de Msila -*

Résumé

Le but de cette étude est d'identifier le degré de contribution du système «des commandements», pour atteindre la qualité du système LMD; Nous avons suivi l'approche descriptive sur 20 enseignants, à l'université de M'sila au cours de l'année 2016/2017. l'étude a révélé les résultats suivants: Le volet pédagogique a obtenu le premier rang, celui information a obtenu le deuxième, l'aspect méthodologique au troisième, le psychologique au quatrième, le professionnel au cinquième, le côté technique au sixième rang.

Mots-clés: Composantes «des commandements», qualité de l'enseignement supérieur, système LMD.

مقدمة

تعد الجودة أحد الأسبقيات التي تسعى لتحقيقها أي مؤسسة جامعية عصرية، فهي سلاح تنافسي تستخدمه لتحقيق الريادة والتميز، وهي تحتل في نظام التعليم العالي صدارة اهتمامات جميع الدول، من أجل الحصول على خريجين ذوي كفاءات عالية، متمكنين من تلبية حاجات مجتمعاتهم من أجل التنمية المستدامة في جميع مناحي الحياة. وسعياً منها لتطوير الجامعة ومواكبتها لمستجدات التطور التكنولوجي، تحاول الجزائر الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، والتي أثبتت نجاعتها، فاعتمدت إصلاحات عميقة في منظومة التعليم والتكوين، من أجل الجودة الشاملة وتطوير الاهتمام بالبحث العلمي، ولأجل هذا جاء إصلاح التعليم العالي باعتماد نظام جديد يسمى LMD (ليسانس. ماستر. دكتوراه)، ولنجاح هذا النظام ولتحقيق جودة التعليم الجامعي، سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال وضع آلية متكاملة في التكوين والتدريس والتكفل بالطالب، خاصة في السنة الأولى ليسانس، ومن بين طرق التكفل خصصت حصص لتدريس الطلبة كل ما يتعلق بالجامعة من تعليم، وأنشغالات، وهياكل الدراسة، والفضاءات المتعلقة بحياته الجامعية، ومشروعه المهني. هذه الآلية تسمى "المراقبة البيداغوجية" أو "الوصايا" Tutorat، هذه الأخيرة التي تعتبر أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام (LMD) والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب في إطار الجودة الشاملة من خلال مرافقته بداية من مساره التكويني إلى غاية إدماجه في سوق العمل.

1- الإطار العام للدراسة:

1-1- مشكلة الدراسة وأدبياتها:

تعتبر الخلفية النظرية لأية دراسة نظرية كانت أم ميدانية، ضرورية جداً، ذلك لأنها هي التي تعطي لها إطارها النظري الذي بدوره يحدد أبعاد المشكلة ويمنع وجود تناقضات في تحليل وتفسير النتائج، فهي ذلك النظام التصوري المسبق الذي يعمل كأساس لاختيار وتنظيم وإعطاء الحقائق دلالتها وملاءمتها وعلميتها المقبولة. هذا وقد عالجت العديد من الدراسات موضوع إصلاح التعليم العالي واعتماد نظام (LMD)، وقد زاد الاهتمام به أكثر خاصة في السنوات الأخيرة وهذا لما لعبته الوسائل التكنولوجية الحديثة من دور، فالجامعة "هي المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الأدب والعلوم والفنون"⁽¹⁾. كما "تشكل في علاقتها بالمجتمع دوراً أساسياً من خلال قيامها بالمهام العديدة الموكلة إليها، وكانت عبر التاريخ والأزمة علاقة وطيدة بينها وبين المجتمع"⁽²⁾.

وعليه برزت ضرورة التفكير في طريقة تقرب وتسهيل عملية تكيف الطالب مع محيطه الجديد وذلك بوضع آليات ضمن العملية البيداغوجية في شكل جديد أطلق عليها اسم المراقبة البيداغوجية أو الوصاية، الهدف منها التركيز على تقريب الفوارق بين الطالب والأستاذ أثناء تكوينه لشخصيته كطالب جامعي، ومن قدراته على تحديد هويته المعرفية والعلمية والاختيار الأحسن للفرص بالاستغلال الأمثل للكفاءات والمهارات اللازمة في بناء مشروعه التكويني ضمن رحاب الجامعة.

في هذا المجال تؤكد دراسة يحيي مخالدي (2012) حول: "نظام (LMD) في الجزائر بين عقبات الواقع وطموحات المستقبل"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى نجح نظام (LMD) منذ تطبيقه في 2004، وكذا معرفة قدرة وزارة التعليم العالي في إرساء إدارة الجودة الشاملة بالجامعة وبمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وقد توصل الباحث إلى أن نظام (LMD) قد حقق نتائج مهمة في الدول المتقدمة، إلا أنه في الجزائر مازال يطرح إشكالات

واسعا خاصة في عدم ملاءمته مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي للجامعة الجزائرية، وكذا وجود فجوة كبيرة بين محتواه النظري وإجراءات تطبيقه في الواقع⁽³⁾.

وفي نفس السياق تؤكد دراسة الباحثة أسماء هارون (2010) والتي كانت تحت عنوان: "دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية"، في دراستها على تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر واختارت نظام (LMD) نموذجا، وهدفت الباحثة في دراستها إلى التعرف على معايير التكوين الجامعي في إطار تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية، وكذا تشخيص واقع تطبيق نظام (LMD) في الجامعة الجزائرية، بالإضافة إلى معرفة التجارب الأولية لنظام (LMD) في الميدان، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- مدة التكوين في نظام (LMD) غير كافية لترقية معارف الطلبة العلمية والمهنية.
- نظام (LMD) يفتقر إلى الوضوح لدى الطالب والأستاذ.
- عدم وجود دعم وتوجيه لهذا الإصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة للظروف المادية والبشرية لتطبيقه.
- ومن بين التوصيات التي أوصت بها الباحثة نذكر منها:

- ضرورة إيضاح معالم المرافقة البيداغوجية وترجمتها ميدانيا، وإعطائها الأهمية القصوى⁽⁴⁾.

وفي دراسة ميدانية على مستوى جامعة البلدة للباحثة كركوش فتيحة (2012) حول: "اتجاهات الأساتذة نحو نظام LMD"، والتي حاولت فيها معرفة استجابة أساتذة جامعة سعد دحلب بالبلدة لتطبيق هذا النظام، وكذا معرفة مدى استعداد الأساتذة لتنفيذ وتجسيد هذا المشروع. وقد أظهرت نتائج دراستها إلا أن معظم الأساتذة لم يبدوا دافعية كبيرة اتجاه هذا النظام الجديد بسبب عدم تكوينهم ومعرفتهم الجيدة بكيفية تطبيقه وكذا لقلّة توفير الآليات المختلفة من تجهيزات بيداغوجية وعلمية وبشرية وهيكلية وإعلامية لإنجاح هذا المشروع، كما كانت اتجاهاتهم نحو هذا النظام في معظمها سلبية، وهذا راجع حسب الباحثة إلى عدة صعوبات وتخوفات من قبل الأساتذة⁽⁵⁾.

وفي نفس الإطار تؤكد دراسة الباحثين عبد الرزاق سحنون وفتيحة بن زروال (2014) حول: "المرافقة البيداغوجية كشكل للإرشاد الأكاديمي في الجامعة"، إبراز أهمية المرافقة البيداغوجية خاصة فيما تعلق بتحقيق الفعالية النوعية لتكوين الطالب الجامعي الجزائري، وكذا تحديد أهم الاحتياجات التدريبية للأستاذ الجامعي في مجال المرافقة البيداغوجية، وخلصت دراستهما إلى ضرورة توفير الإمكانيات المادية والأطر القانونية الكفيلة بتنظيم سير العملية التعليمية وتكريس الاهتمام بالأستاذ فهو المرافق الذي أسند إليه التكفل بالطالب في مختلف الجوانب، وكذا تهيئته لمهام المرافقة بالتدريب والتكوين⁽⁶⁾.

يتضح لنا من الدراسات السابقة أن هناك صعوبات تواجه الأستاذ الجامعي في التأقلم مع نظام LMD، وهذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها الباحثة اليزيد نذيرة (2015) حول: "صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية"، حيث حاولت الباحثة في دراستها هذه الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء العديد من المتغيرات منها الهياكل والتجهيزات، والبرامج، والتأطير، والتسيير والتمويل، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق النظام الجديد في الجامعة الجزائرية حسب تصور الأساتذة الجامعيين.
- برزت الصعوبات على مستويات عديدة منها الهياكل والتجهيزات، والبرامج، والتأطير، والتسيير والتمويل⁽⁷⁾.
- لقد قادنا الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي بشكل حتمي للنظر بعمق في متطلبات التكفل والمرافقة للطالب الجديد العهد بالجامعة وتعقيدها ومتطلبات التكوين الجامعي والتي يمكن تحديدها الآتية: ضمان تكوين نوعي؛ تحقيق

التناغم الحقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل؛ تدعيم المهمة الثقافية للجامعة؛ الانفتاح أكثر على التطورات العالمية؛ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين؛ إرساء أسس الحكم الراشد المبني على المشاركة والتشاور؛ إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية. وهو ما أدى إلى خلق نظام الوصايا أو المرافقة البيداغوجية⁽⁸⁾.

تعتبر الوصاية "tutorat" أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام LMD والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي، وعليه فالمرافقة البيداغوجية والتي تسمى أيضا "الوصاية" هي عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأساتذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن موضوعات مختلفة كمتابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم⁽⁹⁾. ويأخذ شكل المرافقة والتعلم وتنظيم العمل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني⁽¹⁰⁾ ودعمهم في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم. وكذلك تعريف الطلبة بالمناهج الحديثة في البحث المكتبي والتحكم في استعمال التقنيات متعددة الوسائط. من خلال تعريف وشرح نظام LMD المعتمد بالكلية من مسارات، وتخصصات، ونظام الانتقال والتقييم، وعروض التكوين... الخ من أجل مساعدة الطلبة في تنظيم أعمالهم الشخصية (مراجعة المحاضرات، تحضير التمارين، إعداد البحوث، الاطلاع على المراجع... الخ). مع الاستماع للطلبة لخلق وبناء علاقة وجو من الثقة بينهم وبين الأستاذ من خلال تقديم الدعم والنصائح الشخصية. من أجل التقليل من حجم الشعور بالانطوائية والإحباط لدى بعض الطلبة بمحاولة تشجيعهم وإعطائهم نظرة إيجابية عن المستقبل.

لقد أولى نظام (ل.م.د) الذي اعتمده الجزائر منذ 2004، والذي جاء كما ذكرنا من أجل تحقيق تلك القفزة النوعية في ميدان التكوين العالي، أولى اهتماما كبيرا بالطالب واعتبره محور العملية التعليمية- التعليمية من بين المكونات الثلاث (طالب، إدارة، أستاذ)، ومن بين مظاهر هذا الاهتمام نجد كما ذكرنا إرساء ما يسمى بالمرافقة البيداغوجية، وهي من بين الأنشطة التي أسندت إلى الأساتذة، حيث تكفل للطالب الرعاية النفسية والاجتماعية والمهنية والعلمية، من خلال إمداده بالمعلومات الدقيقة عن كل ما يدور بخاطره من تساؤلات، سواء حول التخصص أو المتطلبات الأكاديمية، أو البرامج الدراسية، وهذا من أجل مساعدته على تحقيق مشروعه العلمي والمهني.

تعتبر المرافقة البيداغوجية ضرورة وحتمية تملئها علينا فلسفة نظام (ل.م.د) في حد ذاته، حيث تركز البرامج على عنصر النشاط الشخصي للطالب الذي يحتاج إلى مهارات لاستغلال مرافق البحث العلمي من مكينات ومخابر والمشاركة في النشاطات العلمية من ندوات، ومحاضرات وملتقيات؛ ومنه القضاء على سلبية الطالب لضمان ديناميكية فعالة بين الطالب والأساتذ والإدارة، تترجم إلى مخرجات ذي جودة عالية.

ومن أجل التحقق من دور مكونات جهاز الوصايا بجوانبها المختلفة في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، سنحاول صياغة هذه الدراسة بحثيا في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

التساؤل العام: - هل تساهم مكونات جهاز الوصايا في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD من وجهة نظر الأساتذة؟

وتتفرع عنه التساؤلات الآتية:

التساؤلات الجزئية:

1- هل يساهم الجانب الإعلامي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD؟

- 2- هل يساهم الجانب البيداغوجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD؟
- 3- هل يساهم الجانب المنهجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD؟
- 4- هل يساهم الجانب النفسي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD؟
- 5- هل يساهم الجانب المهني في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD؟
- 6- هل يساهم الجانب التقني في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD؟
- وقصد الإجابة عن التساؤلات السابقة نطرح الفرضية العامة الآتية:
- 1-2- فرضيات الدراسة:**

الفرضية العامة: تساهم جوانب المرافقة البيداغوجية في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD وتنتفع عنها الفرضيات الجزئية الآتية:

الفرضيات الجزئية:

- 1- يساهم الجانب الإعلامي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD
- 2- يساهم الجانب البيداغوجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD
- 3- يساهم الجانب المنهجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD
- 4- يساهم الجانب النفسي في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD
- 5- يساهم الجانب المهني في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD
- 6- يساهم الجانب التقني في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD
- 1-3- أهمية الدراسة وأهدافها:**

تكمن أهمية الدراسة في الموضوع الذي تناقشه، إذ أصبح من الضروري التطرق إلى مثل هذه المواضيع خاصة من خلال الملتقيات العلمية، وكذا دراسة أهم السبل التي من شأنها الارتقاء بتكوين الطالب الجامعي من جهة، ومن جهة أخرى، النهوض بقطاع التعليم العالي على المستوى العربي، وكذا الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.

1-4- أهداف الدراسة: تتمثل فيما يأتي:

- التعرف على ترتيب مكونات الوصايا حسب درجة مساهمتها في مساعدة الطالب على فهم نظام LMD.
- التعرف على تقييم الأساتذة لهذه الجوانب حسب الأهمية والأكثر تأثيرا.
- التأكد من اتجاهات الطلبة نحو جهاز الوصايا.
- التعرف على الجوانب التي لا تهتم الطالب لبناء تصور على جدوى هذه الأبعاد.

1-5- مصطلحات الدراسة:

1-5-1- مكونات جهاز الوصايا: نقصد بها درجة مشاركة جوانب الوصايا على جودة التعليم الجامعي، كما نقصد بها الفائدة التي يكتسبها الطالب من هذه الخدمة.

1-5-2- جودة التعليم الجامعي: ونقصد به تحسين نوعية التعليم الجامعي؛ بما يتماشى والمعايير العالمية.

1-5-3- نظام LMD: هو عبارة عن هيكلة جديدة لنظام التعليم العالي بالجزائر يتمحور حول ثلاث شهادات هي: ليسانس، ماستر، دكتوراه، LMD، بدأ العمل به بالجزائر منذ سبتمبر 2004⁽¹¹⁾.

2- الجانب النظري:**1-2- مفهوم الوصايا:**

*الوصايا شكل من أشكال المساعدة المشخصة للطلاب ومتابعته ومراقبته الدائمة. كما أنها عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأساتذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن موضوعات مختلفة كمتابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم المحتملة.

*المرافقة (الوصاية/Tutorat): هو شكل من المساعدة المشخصة، والمقدمة إما من أجل مرافقة متعلم يعاني مصاعب، وإما من أجل تقديم تكوين خاص، مكمل أو عن بعد. وبهذا المعنى فإن الإشراف (الوصاية) هو فضاء حوار بين الأساتذة والطلبة تقدم فيه إجابات مناسبة ومشخصة عن موضوعات مختلفة⁽¹²⁾.

إذن: هي مساعدة الطلبة في نظام ل م د أثناء تكوينهم الجامعي من طرف أستاذ يشرف عليهم يسمى المرافق أو الوصي tuteur، حيث تكون عملية الإشراف على مجموعة من بداية التكوين إلى غاية تخرجهم.

2-2- الأهداف الأساسية للوصايا:

يمكن حصر أهم أهداف الوصايا في النقاط الآتية:

- تمكين الطالب من الاندماج في المحيط الجامعي وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل
- تقليص نسبة الإخفاق والتسرب.
- تمكين الطالب من الاندماج في الحياة الجامعية.
- المساعدة على إدماج الطلبة في الحياة الجامعية، من خلال معرفة جيدة للفضاءات (مكتبات، مخابر فضاءات، تقنيات الإعلام والاتصال) وطرائق استعمالها بالشكل الملائم
- المساعدة في تنظيم العمل الشخصي.
- المساعدة على التحكم في مناهج العمل الخصوصية.
- مقارنة أولى في مجال التوجيه.
- تحديد أولى لمشروع مهني.
- إعلام الطلبة الجدد بمضامين برامج مختلف عروض التكوين، ونظام التقويم، ومنافذ الشغل المحتملة.
- متابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي من خلال التكفل بنقائصهم المحتملة (دروس دعم).
- تعريف الطلبة بالبحث البيبليوغرافي واستعمال التقنيات متعددة الوسائط.
- مساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية.
- إشراك الطلبة في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم⁽¹³⁾.

2-3- المحاور الرئيسية لبرنامج الوصايا:

بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة وبمستوى عال من الكفاءة والمردودية، فإنه يتعين على الأستاذ الوصي تنظيم حصص دورية على مدار الموسم الجامعي مع الطلبة وهذا وفق التوزيع المقترح الآتي:

الثلاثي الأول: تركز هذه الحصص على استقبال واندماج الطلبة في الحياة الجامعية، حيث يمكن للأستاذ الوصي القيام بـ:

1- شرح مهمته والتعريف بالأهداف المنشودة من نظام الوصاية tutorat.

2- قراءة تقديم النظام الداخلي.

3- شرح نظام LMD على مستوى الكلية وما يتيح ويوفره من آفاق.

4- التعريف بطرق التقييم والتوجيه في هذا النظام.

الثلاثي الثاني: في هذا الثلاثي توجه الحصص للتركيز على آليات التقييم والتحضير للامتحانات، حيث يمكن للأستاذ الوصي القيام بـ:

1- تحضير الطلبة وفق مناهج العمل المعتمدة في الامتحانات.

2- العمل على إقناع الطلبة على تقبل قرارات أي لجنة من اللجان على مستوى الكلية.

3- إعلام الطلبة بحقوقهم كالاطلاع، والطعن وفحص أوراق الامتحانات والإجابة النموذجية.

4- دعم وتشجيع الطلبة وتقديم مختلف النصائح لهم وكذا متابعة تطور أدائهم ونتائجهم.

الثلاثي الثالث: توجه هذه الحصص بصفة خاصة لكي تكون للطلاب القدرة على النجاح والتفوق بالاعتماد على إمكانياته وقدراته الشخصية وهذا من خلال:

1- السماع والفهم الجيد في أن واحد.

2- البحث وإيجاد المعلومة.

3- الاندماج في فوج العمل.

4- تنظيم المهام في إطار أهداف محددة.

5- التعرف وتحديد مكامن النقص لدى الطالب والعمل على معالجتها⁽¹⁴⁾.

2-4-2 مكونات التوصايا:

تكتسي مهمة التوصايا جوانب عديدة منها على الخصوص:

2-4-2-1 الجانب الإعلامي والإداري: ويأخذ شكل الاستقبال والتوجيه والوساطة، وإعلام الطلبة عن التكوين، وخطوات التسجيل، والشعب، والكتب الموجودة، (عبر دليل Guide)، وتنظيم زيارات لاستكشاف المكتبة ويكون عن طريق مجموعات من الطلبة لمعرفة محتويات المكتبة، والقاعات، والفضاءات، والكتب، وتسجيلات الطلبة

2-4-2-2 الجانب البيداغوجي: ويأخذ شكل المرافقة والتعلم وتنظيم العمل الشخصي للطلاب ومساعدته في بناء مساره التكويني⁽¹⁵⁾. فحصر التوصايا للتكفل البيداغوجي تعطي فرصا للمتكفل الواقعي حول الدروس ووسائل الإيضاح والمواضيع والوسائل المستعملة من طرف الأساتذة. قد ينصح الطالب من قبل المعلم بالخطوات التي يجب اتخاذها في مختلف الخدمات الجامعية. وسيتم توعيته بدوره من طرف المشرف. فإنه يأخذ شكل دعم للتعلم، وتنظيم عمل الطلاب والمساعدة الشخصية. وتدوين ملاحظات. وإعادة تنظيم الأقسام، وإعداد التمارين له، وإعداد مهامه، والسعي والتشاور حول الكتب⁽¹⁶⁾.

2-4-2-3 الجانب المنهجي: ويأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي بصفة فردية وجماعية.

2-4-2-4 الجانب التقني: ويأخذ شكل التوجيه في استعمال الأدوات والدعائم البيداغوجية.

2-4-2-5 الجانب النفسي: ويأخذ شكل تحفيز الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني.

2-4-2-6 الجانب المهني: ويأخذ شكل مساعدة الطالب على إعداد مشروعه المهني (دليل الأستاذ المشرف Tutorat⁽¹⁷⁾).

5-2- تنظيم الوصايا:

تنظم الوصايا Tutorat عن طريق لجنة إشراف في الجامعة يرأسها رئيس الجامعة، تسهر لجنة المرافقة لدى الجامعة على سير عملية المرافقة لفائدة طلبة السنة الأولى ليسانس وعلى الكلية عن طريق رئيس القسم مساعدة فريق ميدان التكوين في تعيين قائمة الطلبة والمرافقين لهم (Tuteurs)، حيث يتم:

- ضبط رزنامة اللقاءات مع كل مرافق.

- وضع المؤسسة تحت تصرف المشرف وسائل ضمان مهمته وتقديم له على الخصوص، فضاء ملائما للاتصال بالطالب.

- النصوص التنظيمية التي تحكم السير البيداغوجي والإداري للمؤسسة.

- المعلومات المتعلقة بأشكال التكوين المقترحة من طرف مؤسسات التكوين العالي الأخرى.

- كل معلومة مفيدة حول المحيط الاجتماعي، والاقتصادي لتوجيه الطالب في اختياراته في مساره التكويني وفي مشروعه المهني. (دليل الاستاذ المشرف Tutorat⁽¹⁸⁾).

6-2- تطبيق المرافقة البيداغوجية: يتم تطبيق Tutorat على مستويين:

***- المستوى الأول - الاستقبال والإعلام والتوجيه:** لما يدخل الطالب الجامعة يتجاهل الهياكل والتشغيل والأساليب لذلك لابد من إرشاده وفق الدروس التي توجه له في "الفضاءات المختلفة": المحاضرة، والبرامج التعليمية والمختبر، والمكتبة، وإدارة الجامعة والمدارس والمنظمات الطلابية المحلية ON، وإجراءات التمريض، والضمان الاجتماعي، والترفيه... الخ يمثل هذا المستوى المرحلة الأهم للطالب الجديد وعلى المرافق Tuteur تزويده بكل المعلومات الخاصة بـ

-التعرف على الجامعة: عن طريق فهم الحياة بها وخاصة المخطط البياني للجامعة للتعرف على مختلف الفضاءات الإدارية والبيداغوجية والاجتماعية والثقافية (رئاسة الجامعة، عمادة الكلية، القسم، العيادة، الخدمات الجامعية، قاعات الدراسة، المدرجات، المكتبات، المخابر البيداغوجية، فضاءات الإعلام والاتصال، مركز التعليم المكثف للغات) وكذا التعرف على كيفية تصفح الموقع الإلكتروني للجامعة للبحث عن المعلومة⁽¹⁹⁾.

- قواعد الحياة الجامعية: من خلال معرفة:

- القانون الداخلي للجامعة:

- كيفية تنظيم التعليم وذلك بشرح نظام التعليم العالي الجديد LMD

- ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية.

- مسارات التكوين المضمونة ومنافذ الشغل المحتملة المفضي لها وبرامجها.

- الوحدات التعليمية والمواد.

-الأرصدة والديون:

- كيفية التقييم والانتقال: وذلك من خلال:

- تعليم الطالب كيفية استعمال أرضية التعليم للجامعة وهذا حتى يتسنى له استغلال الدروس الموجودة واستعمالها للتواصل الفردي أو الجماعي.

- التعرف على رزنامة النشاطات البيداغوجية للسنة الجامعية.

- المساعدة على تنظيم أوقات عمله.

- مقارنة أولية في مجال التوجيه نحو الفروع مع تحديد أولي لمشروع مهني.
- *-المستوى الثاني- المرافقة البيداغوجية:
- التعرف بمنهجية البحث البيبليوغرافي واستعمال التقنيات متعددة الوسائط (Multi-Média).
- التعرف على مذكرة الدروس لكل مادة (Syllabus).
- المرافقة البيداغوجية والأعمال الشخصية.
- متابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل بنقائصهم المحتملة ببرمجة دروس دعم بالتعاون مع مسؤول فريق الميدان ورئيس القسم.
- إسناد الطلبة في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم.
- المساعدة على تنظيم العمل الشخصي.
- المساعدة على التحكم في مناهج العمل الخصوصية.
- المساعدة على الاعتماد على نفسه في تكوينه باعتباره المسؤول الرئيسي عن ذلك (التكوين الذاتي والتقييم الذاتي) بغية تعزيز الاستقلالية المعرفية للطلاب.
- المساعدة على عدم التخلي عن الدراسة.
- تحضير الطالب لامتحانات وهذا بتعليمه كيفيات المراجعة وطريقة العمل خلال الامتحانات المصغرة والنهائية.
- تعليم الطالب كيفيات تحرير تقارير الأعمال التطبيقية وتقديمها.
- تعليم الطالب كيفيات تحرير العروض وتقديمها.
- متابعة تطور القدرات البيداغوجية والعلمية للطلاب وتشجيعه على المواصلة.
- تعريف الطالب بآليات التشغيل وكيفيات إنشاء مؤسسات مصغرة.

2-7- الاطار القانوني للوصايا:

هناك خلفية قانونية تنظم عملية المرافق نذكر منها:

- (المرسوم التنفيذي رقم 09- 03 المؤرخ في 06 محرم 1430 الموافق لـ 03 جانفي 2009)، عملية المرافقة البيداغوجية، أسسها وكيفيات استغلالها. حيث ورد في المادة 02 تحديد لمهمة (المرافقة البيداغوجية) الإشراف البيداغوجي الدائمة للطلاب، بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية وتسهيل مهمة حصوله على المعلومات حول عالم الشغل⁽²⁰⁾.

هذه النصوص الواجب تبليغها للمسترشد

- نسخة من (القرار رقم 711 مؤرخ في 03 نوفمبر 2011) يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجي للدراسات الجامعية لنيل شهادة الليسانس والماستر⁽²¹⁾.
- نسخة من (القرار رقم 712) يتضمن كيفيات التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر⁽²²⁾.
- نسخة من (القرار رقم 136 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009) يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجي للدراسات الجامعية لنيل شهادة الليسانس والماستر⁽²³⁾.
- نسخة من (القرار رقم 137 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009) يتضمن كيفيات التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر⁽²⁴⁾.

- نسخة من المرسوم التنفيذي رقم: 09-03 مؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق لـ 03 يناير سنة 2009 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها⁽²⁵⁾.

- نسخة من (دليل Guide du tuteur تم تصميمه لهذا الغرض) نسخة من النظام الداخلي للجامعة. نسخة من نظام معلومات خاصة بالكلية (العلوم الإنسانية والاجتماعية) نسخة من الدليل التطبيقي LMD

- نسخة من دليل الطالب Le Guide. نسخة من برنامج التوزيع الأسبوعي لطلبة السنة الأولى.

- نسخة من بطاقة السداسي الخاصة بالمقاييس والأرصدة والمعاملات وكيفية حساب المعدل للسداسي الأول والثاني والمعدل السنوي ونسخة من القوائم الاسمية للطلبة ورقم الفوج في المرافقة التي يتم الإعلان عنها للطلبة وتسلم للأستاذ.

- نسخة من وثيقة تشكيلات الفرق واللجان القائمة على العملية البيداغوجية للقسم. (تم تصميمها لهذا الغرض).

- نسخة من محتويات البرامج للسنة الأولى علوم اجتماعية. نسخة من بطاقة المتابعة للمرافقة (يتم تصميمها لهذا الغرض).

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 23، الفقرة الأولى: تحديد المهام/ المادة 33: من بين مهام الأساتذة بمختلف الرتب " استقبال الطلبة 3 ساعات في الأسبوع من أجل نصحتهم وتوجيههم"⁽²⁶⁾.

2-8- دليل المرافقة البيداغوجية:

لتحقيق هذا المشروع الذي يهدف إلى تحسين مستوى الطلبة للاندماج في الأوساط الأكاديمية وتعزيز القيادة والدعم التعليمي للطلاب. هذا العمل يتم بوضع الجهاز التربوي في مركز الأولويات ومرافقته والنضال ضد التكرار ونقطة البدء في السنوات الأولى من الدراسة في الجامعة. وإدراكا منها لأهمية ما تمثله المرافقة، التزمت الجامعة ببذل جهد لتطوير وتعزيز التوجيه، ووضع دليل. وقد تم إعداد هذا الدليل على أساس الأمر التنفيذي رقم 03-09 من 06 محرم 1430 الموافق 3 يناير 2009 الذي يحدد مهمة التدريس ووضع إجراءات لتنفيذه بدلا من ذلك، من المرسوم الوزاري لـ 16 يونيو 2010 وضع الإجراءات لضمان مهمة التدريس من المؤسسات التعليم العالي والقرار الوزاري رقم 713 من 03 نوفمبر 2011، ويهدف إلى توفير بعض المعلومات من أجل فهم أفضل لدور المعلم لتنسيق مهمته في الجامعة.

يتجه عمل المرافق البيداغوجي نحو ممارسة مهنية قائمة على منطق المرافقة والتأطير. وذلك من أجل ضمان أداء أفضل يسمح بتجاوز الصعاب وضمان نتائج دراسية أحسن، وتدعم هذه العملية البعد التعاقدية في العلاقة بين المرافق البيداغوجي والمرافق، وانطلاقا من هذه المقاصد تتحدد بعض مبادئ المرافقة:

- التعاقد:

- يستحسن أن تكون المرافقة بطلب من الموظف بقصد مساعدته على التفاعل الإيجابي مع المستجدات ومتطلبات التدريس أو التسيير في ظل الإصلاحات وتدني نتائج مؤسسته في الامتحانات الرسمية، أو تجويد الأداء. يمكن أن تتم المرافقة بقرار من الوصاية في ضوء ما يتوفر من معطيات حول واقع المؤسسة وصعوباتها الخاصة، (معطيات يمكن أن تستخلص من زيارات تفقد، أو من نتائج الامتحانات الرسمية). ونظرا إلى طبيعة هذه الزيارة يستحسن أن يعلم الموظف المرافق بموعدها مسبقا.

- التعاون:

تتوج زيارة المرافقة بمحاورة تتميز بروح تشاركية تقوم على الإنصات وتفهم الأسباب والتفكير في الحلول.

- التشاور:

يتشاور المرافق مع الموظف المرافق بخصوص الحلول المقترحة لمعالجة الصعوبات المرصدة وبناء الخطة المستقبلية للعمل ضمانا لأداء أفضل.

- المرونة:

تتطلب زيارة المرافقة مرونة في التعامل مع الصعوبات المرصدة .

- الواقعية:

تقوم زيارة المرافقة في ظروف عادية لتحسس الصعوبات الحقيقية التي يواجهها الموظف المرافق.

وتهدف المرافقة إلى:

- تطوير الكفاءات المهنية لدى الموظفين الذين يواجهون صعوبات خاصة.

- تشجيع المبادرات الشخصية والتجديد في الأداء في ظل الإصلاحات.

- تفعيل الممارسات المهنية المتبصرة.

- إكساب الموظف المرافق القدرة على التقييم الذاتي.

- تطوير درجة الاستقلالية والتعويل على الذات.

- تفعيل الانخراط في مسارات التكوين الذاتي.

وتتم المرافقة وفق المراحل الآتية:

المراحل	المحتوى
1-ملاحظة وضعية مهنية:	حضور فعلي لنشاط أو مجموعة أنشطة يقوم بها الموظف أو الاطلاع على مجموعة من الإجراءات اتخذها الموظف المرافق. - تدوين ملاحظات باعتماد شبكة.
2 - المحاورة:	1تأطير المحاورة: تقييم أولي للمنجز: - تقدير إجمالي تشاركي لحصيلة الأداء. تشجيع الموظف المرافق على إنجاز تقويم ذاتي لأدائه في علاقته بموضوع المرافقة. تحليل المنجز: - مساعدة الموظف المرافق على تحليل الوضعية أو الإجراء المتخذ. - مناقشة نقاط القوة والنقاط التي تستدعي المراجعة. - دعوة الموظف المرافق إلى تبرير اختياراته. - حث الموظف المرافق على مراجعة الاختيارات الخاطئة. حصيلة التحليل: يساعد المرافق الموظف المرافق على استنتاج أبرز النقاط المتفق بشأنها أثناء المحاورة يدعو المرافق الموظف المرافق إلى تصنيف تلك النقاط إلى نقاط تعزز العمل وأخرى تستدعي التطوير. مشروع المرافقة: يسهم الموظف المرافق مع نهاية المحاورة في صياغة بنود مشروع المرافقة يحدد الاحتياجات والأهداف والمراحل والآجال ويهدف إلى تجويد ممارساته المهنية وتجاوز

<p>الصعوبات المرصودة .</p> <p>- يتقاسم المرافق والمسير المرافق مهام إنجاز هذا المشروع (التوجيه والمرافقة في الإنجاز، والتكوين الذاتي).</p> <p>3.التعاقد على المراحل المستقبلية:</p> <p>- تنفيذ ما اتفق عليه.</p> <p>- توصيات.</p> <p>- برمجة زيارة متابعة.</p>	
<p>- سيرورة المرافقة والمتابعة الميدانية.</p>	<p>3 -</p> <p>المرافقة والمتابعة:</p>

3- الإجراءات المنهجية للدراسة:

3-1- منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال ترتيب العناصر المكونة لجهاز الوصايا «tutorat» حسب أهميتها.

3-2- عينة الدراسة:

نظرا لحدائثة موضوع الوصايا وتطبيقاته في الجامعة الجزائرية من خلال تفعيل نظام LMD، فإن تطبيقات الوصايا لم يكن لها توسع كبير سواء على مستوى الجامعات أو الأساتذة الذين درسوا هذا الجهاز. لذلك اقتصرنا على عينة دراستنا على بعض الأساتذة الذين رافقوا الطلبة في السنوات الخمس الأخيرة، من أساتذة قسم علم النفس تحديدا، بحيث كانت دراستنا استطلاعا لأرائهم حول جوانب الوصايا. وتكونت العينة من 20 أستاذا، وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيرات الأقدمية والرتبة والتخصص:

جدول (1): خصائص عينة الدراسة حسب الأقدمية

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة
00	18	02

من خلال الجدول يتضح أن المرافقة البيداغوجية أسندت لأساتذة ذوي خبرة في التدريس الجامعي، وهذا يدل على الاهتمام بتحسين جودة المرافقة وإعطائها أهمية كبيرة.

جدول (2): خصائص عينة الدراسة حسب الرتبة

أستاذ مساعد	أستاذ محاضر	استاذ
00	18	02

يتضح من الجدول أعلاه أن عملية الوصايا يتم التكفل بها من طرف أساتذة محاضرين بنسبة كبيرة جدا.

جدول (3): خصائص عينة الدراسة حسب التخصص

علم النفس	علوم التربية
12	08

يبين الجدول أن الدراسة شملت بدرجة كبيرة أساتذة علم النفس كون أساتذة علم النفس أكثر عددا من أساتذة علوم التربية، والطابع النفسي الذي يميز المرافقة البيداغوجية.

3-3- أداة الدراسة:

هي عبارة عن استبانة استطلاعية مغلقة مكونة من ستة أسئلة حول مكونات الوصايا، وهي الجانب الإعلامي، والجانب البيداغوجي، والجانب المنهجي، والجانب النفسي، والجانب المهني، والجانب التقني. وهي الآليات الجوهرية التي تقوم عليها الوصايا؛ وفي نفس الوقت هي المؤشرات التي من خلالها يمكننا قياس مدى نجاعة عملية المرافقة البيداغوجية. وذلك بصياغة ستة أسئلة في الجوانب السابقة، ونطلب من الأساتذة عينة الدراسة إعطاء رتبة لكل جانب من الرتبة 1 إلى الرتبة 6، للتعرف على الجانب الأكثر مساهمة حسب الترتيب. كما وضع الباحثان نسبة 33.33% كمحك يمكن من خلال قبول مساهمة كل جانب من جوانب المرافقة البيداغوجية في جودة التعليم الجامعي.

3-4- الصدق:

قام الباحث بعرض الأداة على ستة (6) محكمين من نفس القسم، وقد تجاوزوا مع الفكرة وطريقة صياغة الأسئلة، ومدى خدمة أسئلة الاستمارة لغرض الدراسة، وتوافقها مع الجانب النظري. وتم قبول الأسئلة كما هي من قبل الخبراء.

3-5- الحدود الزمانية والمكانية:

أجريت الدراسة في الفترة الزمنية للسداسي الأول من سنة 2016/2017، بقسم علم النفس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

3-6- الأساليب الإحصائية: استخدمنا التكرارات والنسب المئوية.

3-7- عرض النتائج:

جدول رقم (4): استجابات الأساتذة على جوانب المرافقة البيداغوجية

الجانب الرقم	الجانب الإعلامي	الجانب البيداغوجي	الجانب المنهجي	الجانب النفسي	الجانب المهني	الجانب التقني
1	2	1	3	4	6	5
2	3	1	4	2	5	6
3	1	2	4	3	6	5
4	2	1	3	4	6	5
5	4	1	3	2	5	6
6	1	2	3	4	5	6
7	3	1	2	4	6	5
8	2	1	4	3	6	5
9	1	2	4	3	6	5
10	4	1	2	3	5	6
11	2	1	3	4	5	6
12	4	2	3	1	6	5
13	2	1	4	3	5	6
14	4	1	3	2	5	6
15	2	1	4	3	6	5
16	1	2	3	4	5	6
17	2	1	4	3	5	6
18	5	4	6	3	1	2
19	1	2	3	4	5	6
20	2	1	3	4	5	6

جدول رقم (5): ترتيب أبعاد المرافقة البيداغوجية حسب المساهمة في جودة التعليم العالي نظام LMD

الرتبة الجانب	1	2	3	4	5	6
الجانب الإعلامي	5	8	2	4	1	0
الجانب البيداغوجي	13	6	0	1	0	0
الجانب المنهجي	0	2	10	7	0	1
الجانب النفسي	1	3	8	8	0	0
الجانب المهني	1	0	0	0	11	8
الجانب التقني	0	1	0	0	8	11

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 ما يأتي:

- كانت استجابات 65% من الأساتذة لصالح الجانب البيداغوجي وهو ما يمثل 13 أستاذا يتصورون أن الجانب البيداغوجي يساهم في المرتبة الأولى في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، وهي نسبة تفوق 33.33%، المفترضة في المحك، ومنه تحقق الفرضية الأولى.
- كانت استجابات 40% من الأساتذة لصالح الجانب الإعلامي وهو ما يمثل 8 أساتذة يتصورون أن الجانب الإعلامي يساهم في المرتبة الثانية في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، وهي نسبة تفوق 33.33%، المفترضة في المحك، ومنه تحقق الفرضية الثانية.
- كانت استجابات 50% من الأساتذة لصالح الجانب المنهجي وهو ما يمثل 10 أساتذة يتصورون أن الجانب المنهجي يساهم في المرتبة الثالثة في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، وهي نسبة تفوق 33.33%، المفترضة في المحك، ومنه تحقق الفرضية الثالثة.
- كانت استجابات 40% من الأساتذة لصالح الجانب النفسي وهو ما يمثل 8 أساتذة يتصورون أن الجانب النفسي يساهم في المرتبة الرابعة في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، وهي نسبة تفوق 33.33%، المفترضة في المحك، ومنه تحقق الفرضية الرابعة.
- كانت استجابات 55% من الأساتذة لصالح الجانب المهني وهو ما يمثل 11 أستاذا يتصورون أن الجانب المهني يساهم في المرتبة الخامسة في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، وهي نسبة تفوق 33.33%، المفترضة في المحك، ومنه تحقق الفرضية الخامسة.
- كانت استجابات 55% من الأساتذة لصالح الجانب التقني وهو ما يمثل 11 أستاذا يتصورون أن الجانب التقني يساهم في المرتبة السادسة في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، وهي نسبة تفوق 33.33%، المفترضة في المحك، ومنه تحقق الفرضية السادسة.

8-3- مناقشة النتائج:

بما أن الوصايا هي عملية من عمليات التدريس كانت مساهمة مكوناتها قوية في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD. ولأن المرافق يتصل مباشرة بالطالب المنخرط في العملية، وكذلك مدى وضوح متطلبات التدريس أكثر من الجوانب الأخرى، كون الطالب يملك خلفية عن التدريس عموماً.

أما الجانب الإعلامي فقد جاء في المقام الثاني كون عملية التواصل والاتصال لها فعالية قوية ومؤثرة سواء بين المشرف والطلبة أو الإدارة والطلبة أو حتى بين الأستاذ والإدارة، ويعتقد الطالب ويؤمن كثيرا بما يتناول الإعلام، وبه يتعرف على العديد من المتطلبات وبمختلف وسائل الاتصال؛ اللفظي أو الإعلانات أو الاجتماعات وما يفسر احتلال الجانب المنهجي للمقام الثالث على حساب الجانب النفسي هو اقتراب طبيعة موضوعاته بالجانب البيداغوجي، لأنه عملية تعليمية وليست تعديلا للسلوك مثلا، ولأنه يأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي بصفة فردية وجماعية، وتكون عملية التلقين أقرب للفهم من العمليات الأخرى.

وفيما يخص تفسير الجانب النفسي في المقام الرابع هو كونه يهتم بمجال النصح والإرشاد والتوجيه للطلاب نحو تحقيق مشروعه المهني، والطالب عموما يفكر في الدراسة وكيفية النجاح والانتقال من سنة إلى أخرى، فهو في الغالب لا يملك مشروعا مهنيا؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو تصورات الطلبة للمرافقة النفسية، حيث ينظرون إليها نظرة سلبية ولا تعنيهم بقدر كبير، لا اعتقادهم أن هذا التكفل موجه لفئات معينة وقليلة يصفونها بغير المتكيفة. ونفسر تواجد الجانب التقني والمهني في المراتب الأخيرة كون الأول يهتم بالوسائل والأدوات والدعائم التعليمية، وهنا يتحكم الطلبة بقدر كبير في هذه الجوانب بسبب التطور التكنولوجي، فهم يمتلكون قدرات عالية في هذا المجال مما يجعلهم يعزفون عن التقنية عموما، كما أن هذا الدور قد يؤديه أي شخص وليس بالضرورة الوصايا. أما الجانب المهني فيوجد في مؤخرة الترتيب فتفسره أن الطالب لم ينضج مهنيا، ولم يصل بعد إلى درجة الاختيار المهني كما يعتقد علماء التوجيه والإرشاد. بل ينظر إلى التكوين المهني نظرة سلبية، فهو يفكر في مساره الأكاديمي ولا يرتبط بعالم الشغل إلا يوم التوظيف، مما يجعل الكثير من الطلبة يصطدمون بوظائفهم، لأنهم إما أنها لم تكن ضمن مشاريعهم المهنية أو يقصدها دون اختيار، وهذا ينعكس على المعارف التي اكتسبها في LMD لأنه لم يوظفها، مما يبنى بفشل مشروعه المهني أيضا، لأن المسار التكويني في نظام LMD يكمل المشروع المهني الذي يتوج بوظيفة. وعموما يمكن القول إن تسمية الوصايا بالمرافقة البيداغوجية جعلت الجانب البيداغوجي الأكثر أهمية والهدف الأول من عملية المرافقة. وهذا يتفق مع الدراسات النظرية التالية: النظام الداخلي لجامعة قالمة الذي تحدث عن الوصايا، ومقال نظري لـ Abou Fofana التي ترى أن حصص الوصايا للتكفل البيداغوجي تعطي فرصا للتكفل الواقعي حول الدروس ووسائل الإيضاح والمواضيع والوسائل المستعملة من طرف الأساتذة. وبعض المعلومات في دليل الأستاذ المشرف Tuteur ومقال نظري لنادية بوضياف وحرورية تارزولت، بحيث اعتبرتا الوصاية "tutorat" أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام LMD والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني. بالإضافة إلى الإشارات التي وردت في النصوص القانونية من مراسيم وقرارات.

خاتمة

إن المهم من تدخل الوصايا لا يعني نجاحها الشخصي، بل هو نتيجة لنوع من انخراط الطلبة في الحياة الجامعية الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في مسارهم التكويني ويحتسب كتريص وهو من نتائج مبادئ نظام LMD الذي يسمح للطلاب أن يكتسب معارف في عالم الشغل عبر ترخيص استكشافي في حدود شهرين قبل نهاية دراسته، لتكوين فكرة واضحة عن مساره الجامعي والدخول في سوق الشغل ببعض الخبرات. والوصايا يمكن أن يقوم بها طلبة الماستر المثبتين أو طلبة الدكتوراه والمهندسين وطلبة معاهد تكوين أساتذة التعليم الثانوي تحت الوصايا ومسؤولية الأساتذة

الجامعيين. وخصص التكفل Tutorat من نوع الوظائف التي تقدم مجاناً وهي من نوع الأنشطة المقترحة من حيث التمويل الجامعي.

قائمة المراجع:

- 1- محمد العربي ولد خليفة(1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 177.
- 2- تورستن هوسين(1999)، فكرة الجامعة وأدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل.
- 3- يحي محالدي(2012)، www.tlt.net/book/save.php?action=saveattach&id=69
- 4- أسماء هارون(2010)، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، رسالة ماجستير، في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة.
- 5- كركوش فتيحة(2012)، اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 8.
- 6- عبد الرزاق سحنون وفتيحة بن زروال (2014)، المرافقة البيداغوجية كشكل للإرشاد الأكاديمي في الجامعة" www.acofps.com/vb/attachment.php?attachmentid=2580&d
- 7- اليزيد نذيرة(2015)، صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10، مارس 2015، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.
- 8- نادية بوضياف بن زعموش، حورية تارزولت عمروني (2013)، fshs.univ-ouargla.dz/
- 9- www.univ-guelma.dz/règlement-intérieur-de-luniversité
- 10-Abou Fofana: pour une organisation pratique du tutorat dans le système LMD en Afrique –plan de formation et d’autoformation du tuteur-EPU, Edition publibook, Amazon, France, p40.
- 11-www.univ-ghardaia.dz/formation-ar/ident-lmd-vrfs12-ar.html.
- 12-www.univ-guelma.dz/règlement-intérieur-de-luniversité.
- 13- النظام الداخلي للجامعة: الفصل الخامس، الوصايا dz.guelma-www.univ
- 14-www.univ-ghardaia.dz/formation-ar/ident-lmd-vrfs12-ar.html
- 15-Abou Fofana, p40-55.
- 16- Ministère de l’Enseignement Supérieur et de le Recherche Scientifique 2013-2014, p 1.
- 17- www.univ-guelma.dz 2012 .
- 18- www.univ-guelma.dz 2012.
- 19- دليل www.univ-guelma.dz 2012 Tutorat
- 20- المرسوم التنفيذي رقم 09- 03 المؤرخ في 06 محرم 1430 الموافق لـ 03 جانفي 2009.
- 21- نسخة من القرار رقم 711 مؤرخ في 03 نوفمبر 2011.
- 22- نسخة من القرار رقم 712 يتضمن كفاءات التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر .
- 23- نسخة من القرار رقم 136 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009.
- 24- نسخة من القرار رقم 137 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009.
- 25- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 23، 4 مايو 2008، ص 22.
- 26- المرافق البيداغوجي، 1012، accompedag.blogspot.com/2012/02/blog-post.html

ملحق الدراسة:

استبانة استطلاعية

في إطار إنجاز دراسة علمية حول "دور مكونات جهاز الوصايا في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD"، أتقدم إليك زميلي الأستاذ (ة) بهذه الاستبانة، بغرض ترتيب مكونات الوصايا حسب مساهمتها في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD من وجهة نظركم، لكونكم قمتم بتدريس الوصايا، وذلك بترتيب الجوانب من 1 إلى 6. بوضع علامة (X) في الرتبة المناسبة. التعليم: رتب المكونات الآتية حسب درجة مساهمتها في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD

6	5	4	3	2	1	الترتبة الجانب
						الجانب الإعلامي
						الجانب البيداغوجي
						الجانب المنهجي
						الجانب النفسي
						الجانب المهني
						الجانب التقني

دور التدريب في تنمية الموارد البشرية وسيلة مناعي

قسم علم الاجتماع جامعة باجي مختار - عنابة، wassilasocio@outlook.fr

تاريخ القبول: 2018/06/27

تاريخ المراجعة: 2018/06/20

تاريخ الإيداع: 2017/12/11

ملخص

يتناول هذا المقال مسألة أساسية في مجال تنمية الموارد البشرية، وهي التدريب، الذي يعد من أهم مظاهر الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في المؤسسة لما له من دور فعال في زيادة معارفها ومهاراتها وتحسين سلوكها واتجاهاتها. وبما أن نجاح أي مؤسسة مرتبط بكفاءة مواردها البشرية، فلا بد أن تبني سياساتها وخططها وفق هذا المبدأ، لذلك يتعين عليها أن توجه اهتمامها نحو التدريب الفعّال والبحث عن أنجع السبل لإنجاح هذه العملية. وبهذا الشكل يمكن تنمية الفرد وإعداده لأداء أعماله الحالية والمستقبلية وتحقيق أهداف المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تدريب، تنمية، موارد بشرية، تنمية موارد بشرية.

Rôle de la formation dans le développement des ressources humaines

Résumé

Le présent article aborde une question fondamentale dans le domaine du développement des ressources humaines, la formation qui est considérée comme l'un des points les plus importants au sein de l'entreprise, vu son rôle efficace à promouvoir les connaissances, les compétences et l'amélioration des performances et perspectives de cette dernière. Etant donné que le succès de toute entreprise se trouve étroitement lié aux aptitudes de ses ressources humaines, il devient impératif qu'elle fonde ses politiques en adéquation avec ce principe; à cet effet, elle devra orienter ses centres d'intérêt vers la formation efficace de chaque individu.

Mots-clés: Formation, développement, ressources humaines, développement des ressources humaines.

The Role of Training in Human Resources Development

Abstract

This paper deals with the training as crucial theme in human resources development which is considered as one of its most important aspects in the company, as its efficient role is to increase knowledge, skills, improvement of performances and perspectives. However, the success of any company relies on the competence of its human resources, it should establish its policy according to this principle, this is why efficient training and looking for efficient means should be taken into account to implement this task, Consequently, it will be possible to develop the individual and to prepare him to accomplish his current and future tasks as well as to implement company targets

Key words: Training, development, human resources, human resources development.

مقدمة

يعتبر موضوع تنمية الموارد البشرية من المواضيع المعاصرة التي حظيت باهتمام متزايد من طرف الباحثين والمختصين والمفكرين وكذا معاهد التدريب والتنمية ومؤسسات المجتمع على اختلاف أنواعها، باعتبار العنصر البشري أهم العناصر المكونة للمؤسسة ومصدرا من المصادر المهمة لنجاحها وفعاليتها، وهو المحرك الرئيسي لكل نشاطاتها ومواردها المادية الأخرى، خاصة إذا كان يتميز بمهارات ومعارف وقدرات تتناسب مع احتياجات المنصب وتحقق أهداف المؤسسة، وتأهله للقيام بأدواره بأكبر قدر ممكن من النجاح والفعالية، وبالنظر إلى ما يلعبه هذا العنصر من دور هام في تحقيق التنمية الشاملة، وتثمينها لهذا الدور فإن المؤسسات دأبت كذلك على تنميته عن طريق تدريبه وتحفيزه وتطوير قدراته حتى يؤدي دوره بكل فعالية وكفاءة ويساهم في تحقيق الأهداف والسياسات المرسومة خاصة في ظل التطورات المتسارعة وسياسات الانفتاح وثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أتاحت للأفراد اكتساب المعلومات والخبرات والمعارف كما فتحت مجال المنافسة أمام المؤسسات مما حتم عليها إحداث تغيرات وتحسينات مستمرة لمنتجاتها وخدماتها ومواردها البشرية، بما يمكنها من استيعاب التطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة ومن هذا المنطلق تتوجه المؤسسات إلى الاستثمار الأمثل في مواردها البشرية لذلك نجدها تعتمد على مجموعة من الأساليب من أجل تحقيق هذا الغرض، وأهم هذه الأساليب هي تدريب الموارد البشرية لتحسين قدراتهم العلمية والسلوكية، وتزويدهم بمختلف المعارف والمهارات والأساليب المتجددة التي تؤهلهم لمواجهة الضغوطات والتطورات والتحديات النفسية والإدارية والإنتاجية.

وبهذا تبرز أهمية التدريب في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير قدراتهم وزيادة كفاءتهم وتغيير سلوكياتهم وإكسابهم أساليب ومبادئ عمل جديدة تتناسب ومتطلبات العمل بالمؤسسة، وهذا ما يجعلها تندفع أكثر نحو العمل والتجديد ومن ثم الاندماج في حركية المؤسسة والمجتمع، وتحقيق الأهداف وخلق اتجاهات إيجابية نحو المؤسسة.

كل هذا دفع بنا إلى محاولة توضيح الصلة بين التدريب وتنمية الموارد البشرية عن طريق إبراز أهمية التدريب بالنسبة للفرد والمؤسسة وكذلك التطرق إلى أهداف التدريب التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة المؤسسة وإستراتيجيتها وأهدافها من السياسة التدريبية وسلطان الضوء كذلك على بعض الجوانب التدريبية منها مراحل العملية التدريبية بدءا من تحديد الاحتياجات التدريبية وانتهاء بمرحلة تقييم التدريب، لأن التطبيق السليم لهذه المراحل هو الذي يحدد نجاح أو فشل السياسة التدريبية ككل.

ومن أجل الوصول إلى ذلك يجدر بنا أولا تحديد مفهوم التدريب ومفهوم تنمية الموارد البشرية

أولا: مفهوم التدريب:

نظرا للأهمية التي يحظى بها التدريب بالنسبة للفرد والمؤسسة فقد صيغت حوله مجموعة كبيرة من التعاريف نذكر منها:

أنه «مجملة النشاطات والوسائل والطرق والدعائم التي تساعد في تحفيز العمال لتحسين معارفهم وسلوكهم وقدراتهم الفكرية الضرورية في أن واحد لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة وتحقيق أهدافهم الشخصية والاجتماعية من جهة أخرى، دون أن ننسى الأداء الجيد لوظائفهم الحالية أو المستقبلية»⁽¹⁾.

وكذلك هو «محاولة منهجية نسبية للارتقاء بشخص ما إلى معيار أو مستوى مرغوب فيه للكفاءة بواسطة التدريس والممارسة»⁽²⁾.

ويمكن تعريف التدريب كذلك على أنه: «وسيلة للتطوير وزيادة المهارات وتحقيق الكفاءة في الأداء واكتساب مهارات جديدة»⁽³⁾.

تضمنت هذه التعاريف الهدف الأساسي للتدريب في كونه استثمارا يعود بالفائدة على المؤسسة والأفراد ويرمي إلى تحفيز الأفراد وتحسين أدائهم وإثارة دوافعهم أكثر نحو العمل.

من خلال هذا يمكن القول إن التدريب هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنظمة والمخططة تقوم بها المؤسسة من أجل تعليم الأفراد مختلف التقنيات والأساليب الجديدة في العمل وزيادة معارفهم نظريا وتطبيقيا وتطوير مهاراتهم وتعديل اتجاهاتهم وسلوكياتهم وتغيير علاقاتهم من أجل تحسين أدائهم في الحاضر والمستقبل.

وبالتالي فإن التدريب عملية مدروسة هدفها تنمية الموارد البشرية في المؤسسة وتطوير قدراتها المعرفية والسلوكية من أجل تحسين أدائها وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات والتطورات الداخلية والخارجية للمؤسسة.

والتدريب بمفهومه الواسع يتداخل مع ثلاثة أوجه من النشاط وهي: التكوين، والتعليم والتطوير وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه المفاهيم مع تحديد الفرق بينها وبين التدريب.

1- التكوين والتدريب:

لا يختلف مفهوم كلمتي: التكوين والتدريب في شيء ما عدا أن التكوين يعني كل أوجه التعلم التي تلقاها الفرد من قيم ومهارات وثقافات وأفكار ومعلومات عامة، وكلمة التدريب يسري مفهومها على التعلم أيضا لكن في نطاق مهنة معينة باعتبار ارتباطها بالجانب العلمي، لذلك من الناحية الواقعية فإن التدريب هو الأكثر استخداماً من قبل القطاع الإنتاجي بصورة عامة⁽⁴⁾.

معنى هذا أن التكوين أوسع وأشمل من التدريب كونه يركز على تعليم الفرد في شتى المجالات والتخصصات، أما التدريب فيسلط الضوء على تعليم الفرد تقنيات ومهارات المهنة التي يشغلها فقط.

2- التعليم والتدريب:

في كثير من الأحيان لا يتم التفريق بين التعليم والتدريب إلا أن هناك فرقا واضحا بينهما يتضح مما يأتي: أن التدريب هو عملية تعلم سلسلة من السلوك المبرمج، أو بمعنى آخر عملية تعلم مجموعة متتابعة من التصرفات المحددة مسبقا وتطبيق المعرفة، وهو يمكّن الأفراد من الإلمام والوعي بالقواعد والإجراءات الموجهة والمرشدة لسلوكهم، أما التعليم فهو على العكس يعمل على إرساء عمليات أو أساليب للتفكير المنطقي السليم وليس مجرد تعلم مجموعة من الحركات أو الخطوات المتتابعة، فالتعليم هو فهم المعرفة وتفسيرها، فهو لا يعطي إجابات قاطعة ولكنه يعمل على تنمية ذهن منطقي رشيد يستطيع أن يحدد العلاقات بين متغيرات ترتبط بعضها ببعض، ويتمكن بالتالي من إدراك وفهم الظواهر المختلفة⁽⁵⁾.

ينضح من هذا أن التعليم هو تزويد الأفراد بقواعد عامة للتفكير المنطقي السليم الذي يساعدهم على التعامل مع مختلف التغيرات والظروف، في حين التدريب يعني إكساب الفرد مبادئ وتقنيات محددة مسبقا ومرتبطة بموقف معين أو مهنة معينة.

3- التطوير والتدريب:

يختلف التطوير عن التدريب فيما يأتي:

التدريب هو إكساب الأفراد العاملين المعرفة والمعلومات النظرية والمهارات العملية التي تؤثر على سلوكياتهم المستقبلية، وبالتالي فهو يركز على إكساب العاملين مهارات محددة مرتبطة بوظائفهم أو مساعدتهم على تصحيح

الانحرافات في جوانب أدائهم، أما التطوير فيتمثل في الجهود المبذولة لإكساب العاملين القابليات التي يحتاجونها مستقبلاً ووفق التصورات للتغيرات البيئية والتكنولوجية، لذلك فإن عملية التطوير ما هي إلا عملية إستراتيجية لا ترتبط فقط بالموقف الحالي، ولا تتوقف على إكساب مهارات للوظائف الحالية فقط، وإنما لا بد من الاعتماد على رؤية المدير الإستراتيجية للوظائف التي ستكون مستقبلاً، ولا بد من النظر إلى المؤسسة كفريق عمل متكامل يتطلب الأخذ بالنظرة الشمولية والتنوع في المهارات والإمكانيات⁽⁶⁾.

انطلاقاً من هذا يمكن القول إن الفرق بين التطوير والتدريب يكمن في أن الأول يعمل على إشباع الأفراد بالمعلومات والمهارات التي يحتاجونها في الحاضر والمستقبل، وتؤهلهم للتعامل والتجاوب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المختلفة، في المقابل فإن التدريب يرتبط دائماً بالوظائف التي يشغلها الفرد، أي تهيئة الأفراد لأداء وظائفهم على أكمل وجه.

من خلال عرضنا لهذه المفاهيم نجد أن الاختلافات الموجودة بينها وبين التدريب في الغالب تمس ثلاث نقاط أساسية وهي: الأهداف، والزمن والمحتوى، لكن رغم ذلك يمكن القول إن التدريب يعتبر شكلاً من أشكال التعليم والتطوير والذي يهدف إلى تغيير سلوك الأفراد ورفع إمكانياتهم وتحسين أدائهم وزيادة فعاليتهم بشكل مستمر وبطريقة منظمة.

وبالتالي فإن محور اهتمامها المشترك هو المورد البشري بصفة عامة وكيفية الاستثمار فيه للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة سواء على المدى القريب أو البعيد.

ثانياً: مفهوم تنمية الموارد البشرية:

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي ما تزال تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والقادة السياسيين في مختلف المجتمعات خاصة النامية منها وذلك لأهمية هذه العملية في إحداث التطورات وتحقيق الانتقال النوعي والكمي للمجتمع من حالة مرغوب عنها إلى حالة مرغوب فيها، ولكن هذا الانتقال لا يمكن إحداثه بواسطة موارد بشرية تعاني الضعف والقصور أو تفقر إلى المعرفة والكفاءة العملية والخبرة اللازمة لأن الأفراد هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، لذلك فإن قدراتها تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفعالية، ومن هذا المنطلق وجب الاهتمام بهذا العنصر الحيوي وتأهيله لأداء مهامه وأدواره على أكمل وجه وذلك عن طريق تنميته وتعليمه وتطويره وزيادة كفاءته، وفيما يلي سوف نأتي على ذكر بعض المفاهيم المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.

تعرف تنمية الموارد البشرية على أنها: «إعداد العنصر البشري إعداداً صحيحاً بما يتفق واحتياجات المجتمع على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية فضلاً عن زيادة طاقاته وجهوده»⁽⁷⁾.

وفي تعريف آخر بأنها: «إعداد وتهيئة القوى البشرية التي لم تدخل سوق العمل بعد لكي تصبح قوة عمل قادرة على القيام بالمهام الإنتاجية ورفع الكفاءة الإنتاجية لذلك الجزء منها الداخل في سوق العمل بالفعل، وتنم تنمية الموارد البشرية من خلال برامج التعليم والتدريب وزيادة وعي القوى البشرية وتزويدها بالوسائل التكنولوجية الحديثة وتحسين أساليب إدارتها»⁽⁸⁾.

رغم هذان التعريفان على تنمية الموارد البشرية في كونها إعداد وتهيئة القوى البشرية من خلال زيادة معارفها وقدراتها وكفاءتها، وهذا لا يتم إلا بعملية: التعليم والتدريب، فالتعليم هو نشاط مستمر هدفه تزويد الأفراد

بالمهارات والخبرات والمعلومات والمبادئ والاتجاهات الحديثة التي تجعله مؤهلاً لأداء عمل ما، من جانب آخر فإن المعرفة أصبحت المحرك الرئيسي لعملية التنمية، وعنصراً هاماً من عناصر المنافسة وأصبح العنصر البشري المؤهل من أهم محدداتها، لذلك يعتبر التعليم من أهم عناصر تنمية الموارد البشرية.

العملية الثانية التي تم التركيز عليها والتي لا تقل أهمية عن التعليم هي: التدريب، الذي يعتبر من أهم محاور تنمية الموارد البشرية وسبب رئيسي من أسباب نجاحها، والتدريب هو نوع من التعلم وإكساب المهارات والخبرات والمعارف المتعلقة بمهنة معينة، ولا يقتصر التدريب على العمال الجدد فحسب بل يشمل كل عمال المؤسسة بمختلف درجاتهم واختصاصاتهم لأن التدريب يهدف إلى تكييف المستخدمين مع وظائفهم ومع مختلف احتياجات المحيط المتغير باستمرار، والحفاظ على المؤهلات التي تساعد العمال على أداء وظائفهم على أكمل وجه، وهو يعمل كذلك على زيادة كفاءتهم الإنتاجية ويساعد على تحقيق أهداف وغايات المؤسسة وبهذا يبرز دور التدريب في تنمية الموارد البشرية.

ثالثاً: نظريات تنمية الموارد البشرية:

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم النظريات التي ركزت اهتمامها على العنصر البشري في التنظيم باعتباره دعامة المؤسسات ومعيار نجاحها وتطورها، ويبقى للنظريات الحديثة الدور البارز في الاهتمام بالعنصر البشري والفضل في بلورة فكر إداري جديد محور اهتمامه المورد البشري باعتباره أساس التفوق ومعيار النجاح، لذلك سنحاول التركيز أكثر على النظريات الحديثة في مجال تنمية الموارد البشرية.

1- النظرية اليابانية (Z):

تعد من أهم النظريات المعاصرة التي اهتمت بتسيير وتنمية الموارد البشرية من حيث إنه المورد الوحيد القادر على الإنتاج والتسيير والابتكار، وهذه النظرية كما يراها رائدها "وليام أوتشي" تقوم على أساس فرق العمل، حيث يراعى فيها أن التكامل والترابط بين الأنشطة وبين المهارات الخاصة بالأفراد هي أساس تكوين فريق العمل، وتكوين مثل هذه الفرق هي أساس القوة وأدوات التكامل بين المعلومات والموارد والأهداف⁽⁹⁾.

من خلال هذا نجد أن النظرية اليابانية ترمي إلى توجيه الجهود الجماعية على اختلاف أنواعها لتحقيق أهداف المؤسسة، وضرورة مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية واستغلالها أحسن استغلال، كذلك الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والعمل على تلبية حاجاتها وتوفير الجو المناسب للعمل وزيادة ولائهم وانتمائهم للمؤسسة.

ركزت النظرية (Z) كذلك على نقطة مهمة وهي عدم التسرع في التقييم والترقية، والتركيز أكثر على تطوير المهارات المهنية وتنمية قدرات وإمكانيات الأفراد وتحسين إنتاجية المؤسسة من خلال الاتصال الفعال بين كل أعضاء التنظيم ومستوياته المختلفة ومن خلال المشاركة في وضع الأهداف وتنفيذها.

2- نظام الإدارة بالأهداف:

الإدارة بالأهداف هي أحد أساليب التخطيط الإداري الناجح الذي يهتم بمشاركة العاملين في جميع المستويات الإدارية في تحديد الأهداف ورسم خطط تنفيذها، بمعنى أنها التحديد المشترك للهدف بين الرئيس والمروسي، وهي أسلوب إداري حديث يركز على دوافع الأفراد وسلوكهم وأدائهم، فهي تعبر عن النظرة الإيجابية والمتفائلة للعنصر البشري والتي تصفه بالنشاط وحب العمل، والإيجابية وتنوع الدوافع، عكس النظرة الكلاسيكية المتشائمة والتي تصف العنصر البشري، بالكسل والسلبية وكره العمل، ويسعى نظام الإدارة بالأهداف إلى ما يأتي:

إيجاد أساس لتحفيز الموارد البشرية وتأكيد انتمائهم لأهداف المؤسسة.

تعبئة جهود وطاقات العاملين على مختلف المستويات للعمل على سد الفجوات الإستراتيجية وبالتالي تكون المؤسسة كلها متأهبة للحركة السريعة والإيجابية⁽¹⁰⁾.

فقياس فعالية أداء المؤسسة والأفراد يعتمد على مدى تحقيقهم للأهداف، كما تعتمد أساليب الحوافز على نفس المنطق، أي أن هناك ربطا بين الأداء (تحقيق الأهداف) والحوافز، ومن خلال هذا يكون هناك سعي دائم من طرف المؤسسة على تنمية وتطوير الموارد البشرية بإتاحة فرص التدريب والتأهيل وكسب الخبرات والمعرفة والأخذ بمبدأ التحفيز وترك المجال للإبداع والابتكار، وفي المقابل التزم هذه الأخيرة برسالة المؤسسة وذلك بالسعي الجاد والمستمر إلى تحديد وتحقيق أهدافها.

3- إتجاه الموارد البشرية:

يعتبر مدخل الموارد البشرية حديث نسبيا في إدارة الأفراد، ويقوم على مجموعة من الأسس وهي أن المورد البشري هو بالدرجة الأولى طاقة ذهنية، وقدرة فكرية ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، وعنصر فاعل وقادر على المشاركة الإيجابية. بالفكر والرأي، وأن المورد البشري إذا أحسن اختياره وإعداده وتدريبه، فإنه يكفي بعد ذلك توجيهه عن بعد وبشكل غير مباشر ولا يحتاج إلى التدخل المستمر من المشرف لضمان أدائه لعمله بشكل فعال.

ومنه فإن هذا المدخل يقوم على ما يأتي:

1- أن الأفراد هم عبارة عن استثمار فإذا أحسنت المؤسسة إدارته وتنميته يمكن أن يحقق مكاسب طويلة الأجل للمؤسسة تعكسها زيادة الإنتاجية.

2- لا بد من توجه السياسات والبرامج والممارسات لإشباع الحاجات النفسية والاقتصادية للفرد.

3- لا بد أن تهيأ بيئة العمل بحيث تشجع الأفراد على تنمية واستغلال مهارتهم إلى أقصى حد.

4- برامج وممارسات الموارد البشرية يجب أن توضع وتنفذ مراعية تحقيق التوازن بين حاجيات الأفراد وأهداف المنظمة، وتتحقق هذه المهمة من خلال عملية دائرية يساعد فيها كل من المؤسسة والأفراد بعضهم البعض على مقابلة أهدافهم⁽¹¹⁾.

إذا يتلخص المنطلق الفكري الأساسي لإدارة الموارد البشرية المعاصرة في ضرورة احترام الإنسان واستثمار قدراته وإمكانياته، والعمل على استغلال طاقته في مجالات العمل، والتجديد والتدريب والتطوير المستمر لهذه الطاقات حتى تستطيع مواكبة كل جديد، وكذلك العمل باستمرار على تلبية حاجاته ورغباته المادية والمعنوية باعتبارها دافعا أساسيا للعمل والتجديد.

رابعا: أهمية التدريب:

لا تكمن أهمية التدريب في الحصول على المعارف والمهارات الفنية والفكرية المرتبطة بالأداء فحسب، وإنما إن وفرت البرامج التدريبية التي تمكّن العاملين من معرفة المؤسسة وأهدافها والجوانب الفلسفية التي تحكم سياساتها وقراراتها، تساهم بشكل كبير في رفع درجة الولاء للمؤسسة وتحسين الروح المعنوية للأفراد العاملين أيضا وهذا يؤدي بلا أدنى شك إلى رفع درجة الكفاءة في الأداء، لذا فإن التدريب ضرورة لازمة وحثمية لتحسين الأداء وفعاليتها في إنجاز الأهداف، وعلى الرغم من أن التدريب يعتبر نشاطا إضافيا يؤدي لزيادة التكاليف التي تتحملها المؤسسة أعباءها ويمثل إضاعة لوقت العديد من العاملين، لكن الواقع العملي يشير إلى أن الأهمية التي ينطوي

عليها التدريب والفوائد المتوخى الحصول عليها من جِراء اعتماده يبرر بوضوح الجهود المبذولة في اعتماده لطرق تحسين وتطوير كفاءة أداء العاملين وفعاليتهم⁽¹²⁾.

وفي هذا السياق يمكن أن نصنفها إلى مستويين أساسيين هما:⁽¹³⁾

1- أهمية التدريب بالنسبة للمؤسسة: وتتمثل هذه الأهمية في النقاط الآتية:

- زيادة الإنتاجية والأداء التنظيمي، إذ إن إكساب العاملين المهارات والمعارف لأداء وظائفهم يساعدهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم وتقليل الوقت الضائع والموارد المادية المستخدمة في الإنتاج.
- يساهم التدريب في خلق الاتجاهات الإيجابية لدى العاملين نحو العمل والمؤسسة.
- يؤدي إلى توضيح السياسات العامة للمؤسسة وبذلك يرتفع أداء العاملين عن طريق معرفتهم لما تريد المؤسسة منهم من أهداف.
- يؤدي إلى ترشيد القرارات الإدارية وتطوير أساليب وأسس ومهارات القيادة الإدارية.
- يساعد في تحديد المعلومات وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات المختلفة.
- يساهم في بناء قاعدة فعّالة للاتصالات والاستشارات الداخلية وبذلك يؤدي إلى تطوير أساليب التفاعل بين الأفراد العاملين وبينهم وبين الإدارة.

وتتجلى أهمية التدريب بالنسبة للمؤسسة أكثر في الإمكانيات المادية والبشرية التي تخصصها هذه الأخيرة من أجل تدريب مواردها البشرية، إذ لولا أهمية التدريب كأحد أهم أسس تنمية الموارد البشرية لما عملت المؤسسات على إنشاء أقسام وإدارات خاصة به، فهناك مصلحة خاصة بتدريب العمال في أي مؤسسة تسمى بـ" مصلحة تدريب العاملين" مهمتها التخطيط لهذه العملية وتنفيذها، وهدفها تحسين كفاءة العمال سواء الجدد أو القدامى، إضافة إلى الاتصال بالمؤسسات التعليمية والمهنية من أجل عقد اتفاقيات تعاون لتعليم وتدريب العمال ومتابعة كل التطورات الحاصلة في هذا المجال.

وفيما يلي سنتطرق إلى بعض المهام الموكلة إلى هذه المصلحة:

***تدريب العمال الجدد:** حيث يحتاج العمال الجدد إلى تهيء ظروف استقبالهم وتسهيل إدماجهم وتخطيط تدريبهم، قد يكون التدريب من طرف منشطين تابعين للمصلحة أو من طرف تقنيين أكفاء مؤهلين لذلك، أما التكوين فقد يجري في الورشات الإنتاجية أو في ورشات متخصصة لهذه المهمة، أو بمؤسسة تعليمية مستقلة عن المؤسسة.

***إعادة تدريب العمال القدامى:** يحصل العمال القدامى على خبرات مهنية معتبرة إلا أنها غير كافية لتشغيل بعض التكنولوجيا المتطورة لهذا تتطلب عملية مواكبة التطورات إعادة تدريب العمال القدامى ومددهم بالمعارف العلمية والتقنيات الحديثة ويتم ذلك من خلال سياسة التدريب المستمر داخل المؤسسة، وهذا يساعد على الرفع من المستوى الثقافي والعلمي للعمال حتى يصبحوا في مستوى المسؤولية وبذلك يصبح اللجوء إلى الترقية الداخلية لشغل المناصب العليا في المؤسسة شيئاً ممكناً.

***تتبع التدريب:** قد تلجأ بعض المؤسسات الإنتاجية إلى مصالح ومؤسسات أجنبية عنها لتدريب مستخدميها على بعض التقنيات كاللجوء إلى غرف التجارة ومراكز التكوين المهني والمتاقن، أما دور مصلحة التدريب في هذه الحالة فيتمثل في تتبع المتدربين والعمل على حل مشاكلهم والسهر على توفير الظروف اللازمة لحسن تكوينهم⁽¹⁴⁾ إذن، هناك ثلاثة مهام أساسية تختص بها مصلحة التدريب في أي مؤسسة هدفها الأساسي تنمية الموارد البشرية بشكل يضمن القيام بمهامهم ومسؤولياتهم ووجباتهم ويتناسب مع المستجدات الداخلية والخارجية للمؤسسة،

فالتدريب يقدم معارف جديدة ويضيف معلومات متنوعة ويطور المهارات والقدرات ويؤثر على الاتجاهات ويغير السلوكيات ويعدل الأفكار ويطور عادات وأساليب العمل.

2- أهميته بالنسبة للفرد: وتتمثل فيما يأتي:

- مساعدتهم في تحسين فهمهم للمؤسسة وتوضيح أدوارهم فيها.
 - مساعدتهم في حل مشاكلهم في العمل.
 - يطور وينمي الدافعية نحو الأداء ويخلق فرصا للنمو والتطور لدى العاملين.
 - مساعدتهم في تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة أو المهارة أو كليهما.
 - يساهم في تنمية القدرات الذاتية والرفاهية لدى العاملين.
- وتتجلى أهمية التدريب كذلك في أنه يتيح للعمال فرص التأقلم مع التغيرات التي تحدث على مستوى العمل نتيجة التطورات المتسارعة في مجال العمل، إضافة إلى ذلك فالتدريب يعد أحد أهم أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة من خلال زيادة معارفها وتطوير مهاراتها وخبراتها وإكسابها المعارف الأساسية التي تحتاج إليها وتزويدها بالاتجاهات والأنماط السلوكية الإيجابية والمحفزة على العمل أكثر.
- ويتم تدريب الموارد البشرية سواء قبل الخدمة أو أثناءها وذلك كما يأتي:

➤ **التدريب قبل الخدمة:** حيث يزود الفرد بمعارف ومهارات ضمن منهاج محدد قبل إحقاقه بالعمل.

➤ **التدريب أثناء الخدمة:** وفيه يخضع المتدرب لبرامج تدريب خلال العمل بالمؤسسة، حيث تكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة كونها تأتي بعد احتكاك الفرد بالمشكلات الميدانية الواقعية، وبذلك يكون التدريب تلبية لحاجة العمل من جهة واستجابة لما يستجد من معرفة نظرية ونتائج بحوث ودراسات علمية من جهة أخرى⁽¹⁵⁾.

خامسا: أهداف التدريب:

- يرتبط نجاح أي برنامج تدريبي بوضوح أهدافه وتحديدها مسبقا حتى يمكن بعد انتهاء التدريب قياس هذه الأهداف لتقييم نتائج التدريب، ويمكن إيجاز الأهداف العامة لعملية التدريب في النقاط الآتية⁽¹⁶⁾
- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق وسائل متعددة منها: زيادة الإنتاج، وتخفيض التكاليف، وزيادة الدخل عن طريق زيادة كفاءة أداء الأفراد، وزيادة الدخل عن طريق الاستفادة بطريقة أفضل من الموارد المتاحة مثل: الآلات والموارد الأخرى.
 - يجب أن يحافظ التدريب على استمرار الهيكل التنظيمي على كل المستويات وأن يكون قادراً على أداء واجباته والالتزام بمسؤولياته.
 - يجب أن يعمل التدريب على تقوية العلاقات الإنسانية بين العاملين ويطور اتجاهاتهم وذلك عن طريق ما يأتي:
 - تسهيل وسائل الاتصال سواء أكان ذلك من أعلى لأسفل أو من أسفل لأعلى بطريقة تحافظ على أهداف وسياسات العمل.
 - إمدادهم بكل المعلومات التي تتعلق بأهداف العمل وسياسات ومراحل تنفيذ الأعمال.
 - يؤدي التدريب إلى وجود أساس من الفهم الواضح لخطوط الاتصال ووسائل استخدامها ونتائج هذا الاستخدام بالنسبة للعامل وكفاءته الإنتاجية.

- يؤدي التدريب إلى حصول العاملين على أعلى مستوى من المعارف والمعلومات كل في مجال تخصصه وعمله.

- يساعد التدريب العاملين على التكيف مع العمل وأهدافه.

- يؤدي التدريب الفعال المستمر إلى وصول العاملين إلى أعلى درجة ممكنة من الكفاءة الإنتاجية في عمليات التشغيل والخدمات.

- إضافة إلى أنه يعمل على تحقيق الفعالية في الأداء لجميع العاملين وذلك من خلال الاستعمال الجيد للآلات وتحسين عمل الجماعات وتخفيض حوادث العمل⁽¹⁷⁾.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول إن التدريب هو عملية تهدف بشكل أساسي إلى اكتساب الخبرات والمعارف التي يحتاجها الفرد والحصول على المعلومات والبيانات التي تنقصه في مجال عمله إضافة إلى اكتسابه العادات اللازمة والضرورية لزيادة معدل كفاءته في الأداء، كما يهدف كذلك إلى تعديل سلوكيات الأفراد وعاداتهم وثقافتهم وتزويدهم بسلوكيات ومبادئ جديدة وتعريفهم بأدوارهم المتنوعة والمختلفة وتلقينهم المعارف والمهارات التي تمكنهم من القيام بتلك الأدوار بكفاءة وفعالية.

باختصار شديد إذاً فإن الهدف الأسمى للتدريب هو تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة لضمان أعلى مستوى من المهارة ومنه تهيئة العاملين وضمان تفاعلهم الإيجابي مع كل جديد في مختلف المجالات عن طريق تنمية مهاراتهم نظرياً وعملياً.

وحتى تصل المؤسسة إلى تحقيق الأهداف المتوقعة من هذه العملية لا بد أن توليها اهتماماً كبيراً وذلك بالحرص على تطبيقها وفق خطوات ومراحل معينة، كل مرحلة لها من الأهمية ما يحدد إما نجاح أو فشل العملية ككل، لذلك فإن سياسة التدريب في أي مؤسسة تمر بثلاث مراحل رئيسية يمكن إيجازها فيما يأتي:

سادساً: مراحل العملية التدريبية:

1- مرحلة التخطيط: وتتطلب هذه المرحلة القيام بما يأتي:

- التعرف على الاحتياجات التدريبية وتحديدتها: حيث لا يمكن أن تكون هناك برامج تدريبية ما لم تكن هناك حاجة فعلية للتدريب، لذا فإن عملية تحديد وجود أو عدم وجود حاجة للتدريب تعتبر الأساس في العملية ككل، وهي الخطوة الأولى في مجمل النشاط التدريبي، ونظراً لكون التدريب في الواقع العملي نشاطاً مستمراً في المؤسسة، ففي الوقت الذي يحتاج فيه الأفراد الجدد إلى التدريب لغرض تأهيلهم للقيام بالأعمال التي سيكلفون بها بكفاءة وفعالية، فإن الأفراد العاملين في المؤسسة يحتاجون إلى التدريب سواء لكي تتم ترقيتهم لوظيفة أعلى أو لمواجهة التغيرات الحاصلة في أداء أعمالهم من الناحية التكنولوجية والفنية أو التنظيمية أو في إطار مجمل الفعاليات والأنشطة الإنتاجية المختلفة، لذا فإن التحديد المسبق للحاجات التدريبية التي يقتضيها الأداء الفعال في المؤسسة يعتبر حجر الأساس لنجاح التدريب وتحقيق آفاق استخدامه بالمؤسسة.

وبهذا يمكن القول بأن الاحتياجات التدريبية تعني مجموع التغيرات كماً ونوعاً والتي يتطلب حصولها في معارف ومهارات واتجاهات وسلوك الأفراد العاملين لأجل بلوغ مستويات الأداء المطلوب وتحقيق المناخ الملائم في الأداء وهي تمثل الفرق بين مستوى الأداء المطلوب تحقيقه والأداء الفعلي المحقق من قبل العاملين ولذا فإن البرامج التدريبية ينبغي أن تغطي الفجوة الحاصلة بين ما هو محقق وما يجب تحقيقه في الأداء⁽¹⁸⁾.

ويعتبر التخطيط للتدريب الوسيلة العلمية المثلى في تحقيق الفعالية التدريبية بالكفاءة المطلوبة، وتتضمن عملية التخطيط للتدريب مهام أساسية تتعلق بالاحتياجات التدريبية وتحديدها وأساليب التعرف عليها وكذلك الإجراءات المرتبطة بتصميم برامج التدريب وتهيئة المستلزمات الضرورية لتنفيذه، ويمكن إيراد المراحل الأساسية في إعداد البرامج التدريبية وفقاً للخطوات الآتية:

1- تحديد الاحتياجات التدريبية.

2- تحديد الأهداف المطلوبة للبرنامج التدريبي.

3- وضع محتوى البرنامج التدريبي وإعداد المواد التدريبية.

4- اختيار الأساليب والتقنيات السمعية والبصرية المناسبة.

5- تهيئة التسهيلات التدريبية.

6- استقطاب المدربين الأقوياء.

7- استقطاب المشاركين.

8- إعداد الموازنة اللازمة للبرنامج.

9- إعداد الجدول الزمني للبرنامج⁽¹⁹⁾.

يعتمد نجاح عملية التدريب وفعاليتها على مدى فعالية تحديد الاحتياجات التدريبية التي يتم على ضوءها اختيار أنواع التدريب الملائمة لتلبية تلك الاحتياجات وتصميم البرامج التدريبية، وتمثل هذه العملية المرحلة الأولى لنظام التدريب الذي يقوم بدوره على تخطيط الاحتياجات التدريبية بهدف اكتشاف المشكلات ومواطن العجز والخلل في المؤسسة والتي تعد مؤشراً على حاجة هذه الأخيرة إلى التدريب عن طريق تحديد الأفراد الذين يحتاجون إلى التدريب وكذلك تحديد القدرات والاتجاهات والمعارف والمهارات التي ينبغي اكتسابها وتطويرها وانطلاقاً من هذا يتم وضع الخطط التدريبية وإعداد البرامج التي تلبى احتياجاتهم الفعلية.

ومن خلال هذا يكتسي تحديد الاحتياجات التدريبية أهمية بالغة لأنها تعد المحور الذي يدور حوله النشاط التدريبي والأساس الذي تبنى في ضوءه البرامج والخطط التدريبية وكذلك الانطلاقة الأولى لتنمية الموارد البشرية بالمؤسسة عن طريق التدريب.

- حصر دقيق للمتاح من المدربين وتخصصاتهم ولأجهزة التدريب المتاحة.
- إعداد خطة للتدريب تهدف إلى توفير قوة العمل اللازمة وإعداد الخطة اللازمة لتوفير المدربين اللازمين لتنفيذ الخطة.

2- مرحلة التنفيذ والمتابعة: وتهدف هذه المرحلة إلى ما يأتي:

- 1- اختيار مواقع التدريب المناسبة للخطة الموضوعية.
 - 2- إعداد البرنامج التدريبي وتجهيز الوسائل اللازمة له.
 - 3- اختيار العناصر المناسبة من المدربين وتعريفهم ببرامج تؤهلهم للعمل التدريبي.
 - 4- المتابعة المستمرة لبرنامج التدريب حسب الخطة الموضوعية.
- 3- مرحلة التقييم: وتهدف هذه المرحلة إلى قياس التكلفة بالنسبة للعائد من العملية التدريبية وذلك من خلال ما يأتي:

- 1- التوصل إلى معرفة المشاكل التي تواجه عملية التدريب ومدى الالتزام بتنفيذ البرنامج التدريبي.

2- ملاحظة ما اكتسبه المتدربون من مهارات وذلك من خلال ممارستهم للعمل بعد فترة التدريب.

3- التوصل إلى معرفة ما ساهمت في تحقيقه البرامج التدريبية (20).

إن تقييم البرامج التدريبية هي عملية في غاية الأهمية، لأنها تساعد في التعرف على مدى فائدة البرامج ونقاط الضعف فيها من أجل التخلص منها، والبرامج الفاشلة التي سوف تستبعد، ولكن بالرغم من محاولة تقييم التدريب إلا أن هذا التقييم ما زال محدوداً خصوصاً في البلدان العربية، وهنا يتعين على الجهات المعنية بالتدريب أن تبشر هذه العملية الحساسة، وبصفة عامة يمكن تقييم البرامج التدريبية من خلال أربعة مجالات وهي:

✓ ردود الأفعال: (وتتلخص في التساؤل: ما مدى رضا الفرد وتفضيله للبرنامج؟).

✓ التعلم: (ويتلخص في التساؤل: ما هي المبادئ والمفاهيم والحقائق التي تم تعلمها من التدريب؟).

✓ السلوك: (ويمثله التساؤل: هل تغير سلوك العمل للمتدرب بحصوله على البرنامج؟).

✓ النتائج: (وفي هذا الصدد يمكن صياغة التساؤل: ما هي نتائج البرنامج فيما يتعلق ببعض العوامل مثل: تخفيض التكلفة / أو تخفيض معدل دوران العمل / أو تحسين المهارات وزيادة الإنتاج؟) (21).

إذاً بعد تحديد الاحتياجات التدريبية في المؤسسة وبعد وضع وصياغة الخطط التدريبية والبرامج التي تلي هذه الاحتياجات تأتي مرحلة التنفيذ والمتابعة وهي جميع العمليات التي من خلالها يتم تنفيذ الخطط وبالتالي تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، إضافة إلى حصر كل العناصر اللازمة لتنفيذ هذه العملية مثل: المدربين والمتدربين ووسائل التدريب، وكذلك تحديد الطرق المستخدمة في التدريب والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب اختلاف ظروف واحتياجات كل واحدة، لذلك لا بد من اختيار الطريقة التي تلائم الواقع الموجود ويحقق الأهداف المخطط لها، ويتمشى والمستوى الثقافي والمهني للعاملين، وهذا ينطبق أيضاً على طريقة تطوير وتنمية وتدريب الموارد البشرية بها، من هنا فإنه يفترض أن يكون لدى كل مؤسسة أسلوبها الخاص في كيفية تقييم خططها وبرامجها التدريبية يقوم على أسس علمية صحيحة وفق ظروف ومتطلبات وبيئة عمل المؤسسة، وهذا ينطبق على أساليب ووسائل التقييم وجمع المعلومات واستخراج النتائج وغيرها.

ولا تقتصر أهداف السياسة التدريبية ومراحلها على هذا فقط، بل إن المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تقييم البرامج التدريبية هي التي تحدد مدى نجاح أو فشل سياسة التدريب، ويتم فيها القياسات حول النتائج المتوصل إليها والمستوى الذي حققته من الأهداف الموضوعية عند التخطيط لهذه العملية منذ البداية، وكذلك تساعد القائمين على التدريب لتطوير خططهم التدريبية السنوية وتساعدهم على تحديد الاحتياجات الحقيقية لمواردهم البشرية. وعلى خلاف باقي مراحل تدريب الموارد البشرية بالمؤسسة، فإن مرحلة التقييم هي عملية تدخل في صلب كل مرحلة من مراحل التدريب بدءاً بتحديد الاحتياجات التدريبية وانتهاءً بتطبيق مخرجات التدريب في ميدان العمل، وهذا يساعد على الربط بين مراحل العملية التدريبية بمعنى (تحديد الاحتياجات، وتصميم البرنامج، وتنفيذ البرنامج وأخيراً تقييم البرنامج)، لأن التعامل مع هذه المراحل بصورة منفردة يؤدي إلى صعوبة تقييم التدريب وأثره على أداء الفرد والمؤسسة.

سابعاً: بعض صعوبات التدريب بالمؤسسات:

تعد مهمة مسؤولي التدريب حيوية وضرورية للرفع من فعالية المؤسسات، إلا أن هناك عدة مشاكل تمنعها من تحقيق أهدافها، ويمكن حصرها فيما يأتي:

1- جهل بعض المسؤولين بأهمية الدور الذي يمكن لمصلحة التدريب أن تلعبه، وبالتالي اعتبارها مصلحة إدارية، فهي موجودة لأنها واردة في الهيكل التنظيمي للوحدة، وهما الوحيد هو أخذ ملفات العمال الجدد إلى مصلحة المستخدمين واستقبالهم الأولي.

2- عدم كفاءة كثير من القائمين على هذه المصالح، حيث يقومون بأعمال روتينية وإدارية تتماشى مع فهمهم لمهمة مسؤول التدريب.

3- اعتبار مصلحة التدريب غير منتجة مثلها مثل المصالح الإدارية الأخرى، وبذلك تقل أهميتها وأهمية الدور المنوط بها.

وبالرغم من المشاكل التي تواجه مصالح التدريب، إلا أن وجودها بالوحدات الإنتاجية عامل مشجع، كما أن تجربة المسيرين ومسؤولي التدريب فيها كفيلة بزيادة شعورهم بأهمية الدور الذي يجب على هذه المصلحة أن تلعبه من أجل تنمية الموارد البشرية والنهوض بالجانب البشري وكذلك رفع تحديات المنافسة واقتصاد السوق وهو ما يدفع إلى الاهتمام الجدي بالتدريب مما يساهم دون شك في حل كثير من مشاكل هذه المؤسسات⁽²²⁾.

من جانب آخر ولغرض نجاح عملية التدريب في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة يجب الأخذ بالحسبان عدة اعتبارات وأهمها ما يأتي⁽²³⁾:

- 1- الفروق الفردية: وتظهر في مجال سرعة التعلم لدى المتدربين وتقبلهم لأنواع معينة من التعليم والتدريب.
- 2- علاقة التدريب بتحليل الوظائف: أي تحقيق المواءمة ما بين الفرد والوظيفة وسد الفجوة بين متطلبات الوظيفة ومؤهلات الشاغل.
- 3- الدافعية: أي تحفيز العاملين على الاشتراك في الدورات والبرامج التدريبية.
- 4- الاعتبارات القانونية: أن لا يجري العرف القانوني على استبعاد أي مرشح من مجموعة المرشحين للاختيار، لكونه يفتقر إلى معرفة يمكن أن يتعلمها خلال البرنامج التدريبي.
- 5- المشاركة الفعالة: أي تحفيز المتدربين على المنافسة وإبداء الرأي في المواضيع المطروحة للنقاش.
- 6- اختيار المدربين وتدريبهم: ويتم بوضع معايير اختيار محددة تتضمن خبرتهم وإطلاعهم ومعارفهم وكفاءتهم في إدارة البرامج التدريبية.

7- اختيار المتدربين: أي تحديد نوع المتدربين وفق الحاجة التدريبية ومستواها.

8- أساليب التدريب: والتي تعني ضرورة تنوع أساليب وطرائق التدريب.

من خلال ما سبق نجد أن التدريب يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات حيث يعد مصدراً مهماً من مصادر إعداد وتنمية الموارد البشرية وتطوير كفاءاتها وقدراتها ومهاراتها وزيادة معارفها وخبراتها، لذا يعد التدريب إنفاقاً استثمارياً يحقق عائداً ملموساً يساهم في تلبية احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث أن نشاط التدريب ليس هدفاً في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لزيادة فعالية الأداء وتنمية الموارد البشرية بالمؤسسة.

ثامنا: التدريب وتنمية الموارد البشرية:

لقد أثبتت التجارب في المجتمعات النامية أن توفر التكنولوجيا المتطورة غير كاف للحصول على إنتاج عالٍ بالكمية والجودة المطلوبتين، ولهذا تحرص هذه المجتمعات في العصر الحديث على تنظيم مواردها البشرية باعتبارها عنصراً هاماً وأساسياً من عناصر الإنتاج وذلك بتوجيهها وتدريبها ورفع مستوى أدائها، وقد برزت أهمية تنمية الموارد البشرية وتأكيد قيمتها بوجه خاص في الدول النامية لسد حاجتها من الأيدي العاملة المدربة

للنهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبحت الموارد البشرية تشكل ركنا أساسيا في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح لزاماً عليها الاهتمام بها وتمييزها لحاجتها الملحة لها. وبذلك أضحى التدريب من العمليات الهامة في تنمية الموارد البشرية وتطوير المؤسسات والمجتمع بصفة عامة، ومع تقدم العلم والتكنولوجيا المعاصرة بدأت معظم الدول النامية تهتم بالتدريب وتتخذة أساسا لتطوير وتنمية الموارد البشرية وذلك من خلال رسم سياسات وخطط تدريبية شاملة متكاملة لجميع مستويات وفئات القوى العاملة. كما بدأت توجه النشاط التدريبي وتقود خطاه وتهتم بجوهره أكثر من شكله، باعتباره مخططا ضخما يتناول سياسة تنمية المجتمع وتطويره، وتغيير أوضاعه عن طريق التدريب الشامل للأفراد العاملين في مختلف القطاعات ورسم خطة سليمة لإعداد وتنفيذ التدريب الحديث في مراكز تدريبية معدة لأنشطته المختلفة العامة والمتخصصة، لسد الفراغ والنقص الموجود به والعمل على إزالة تخلفه في شتى الميادين، سواء منها النظرية التي تتناول الأفكار والمعلومات العلمية والفنية وتنمية شتى ضروب المعرفة والتفكير المنطقي، أو العملية والتطبيقية التي تنمي خبراته وتزوده بوسائل التفوق والابتكار في مجتمعه الذي يعيش فيه لمواجهة مطالب الحياة ومطالب العمل الذي يمارسه والمهام الموكلة إليه، مع إلمامه بما تفرضه عليه الحياة في شتى مجالاتها وما تفرضه التجارب والخبرات والدراسات والأبحاث المختلفة، وتدريبه على حسن استخدامها في سد جانب التخلف والفراغ والعجز بين حالة المجتمع الراهنة وأفراده وما يجب أن يكونوا عليه، بشرط التزام إطار محدد من الواقع والحقيقة، سواء أكان ذلك للمجتمع وقطاعاته وتحليل مشكلاته أم كان للأفراد العاملين به وما يجب أن يكونوا عليه لمشاركتهم في الإنتاج والخدمات على المستوى المطلوب. ويساهم التدريب كذلك في مجالات أخرى منها تدريب الأفراد على استغلال المواهب والدوافع المتصلة بقدراتهم واستعداداتهم، فضلا عن تدريبهم على تجريب الأساليب القيادية بصورة يمكن معها تطبيق نواحي المعرفة واستغلال المواهب والمهارة في أداء أعمالهم بطرق سليمة وأساليب تحقق كفاية الإنتاج مع المحافظة على الحياة والاهتمام بالجوانب الإنسانية، سواء منها العلاقات بين الأفراد والعلاقات العامة، والاستخدام الأمثل لنواحيها وجوانبها في حدود الإمكانيات المتاحة وتحديد الوضع الحقيقي دون مبالغة أو خيال (24).

وباعتبار الجزائر من الدول النامية، فقد كان لها نفس التوجه ونفس التطلعات نحو هذا العنصر الفعّال مدركة بذلك الدور الفعّال لتنمية الموارد البشرية، التي تعد الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وأحد دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن الفرد هو الأساس في أي نشاط إنتاجي أو اقتصادي، ويعد التدريب أحد الوسائل الهامة التي تلجأ إليها المؤسسة الجزائرية من أجل رفع كفاءة وزيادة فعالية مواردها البشرية، فعملية التدريب يتوقف عليها في كثير من الأحيان مدى نجاح أو فشل جهود المؤسسات في تحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في الحصول على موارد بشرية مؤهلة وكفأة وقادرة على العمل ومسايرة التطور ومواجهة التغيرات بشكل إيجابي وفعّال، هذا الهدف الأسمى الذي يتوقف عليه كذلك تحقيق أهداف أخرى للمؤسسة والمتمثلة في البقاء، والاستقرار، والتوسع والنمو والإنتاجية والربحية وتحسين الخدمات وتحقيق الميزة التنافسية في ضوء التغير المستمر والدائم للبيئة الخارجية.

ورغم أن المؤسسة الجزائرية لا زالت تعاني الكثير من المشكلات والنقائص في مجال التنمية الشاملة بصفة عامة وتنمية الموارد البشرية بصفة خاصة، هاته المشكلات التي ترتبط في الكثير من الأحيان بسياسات وطرق التسيير ودرجة الاهتمام بالعنصر البشري والأساليب المتبعة في تنميته وزيادة كفاءته ودرجة الوعي بأهمية هذا

العنصر وتأثيره الكبير سواء الإيجابي أو السلبي على سياسات التنمية كما ترتبط هذه المشكلات كذلك، بالظروف والضغوط التي مرّ بها المجتمع الجزائري في الماضي والتي لا زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر ولا زالت تبعاتها تؤثر على مختلف المجالات إلا أنها رغم كل هذا نجدها تعمل جاهدة على تغيير وتعديل الأوضاع في شتى المجالات وفق ظروفها ومواردها الطبيعية والبشرية التي تمكنها من بلوغ أهدافها.

وفي هذا الإطار نجدها تولي اهتماما كبيرا للعنصر البشري عن طريق تنميته وتدريبه وذلك بإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة في التدريب، هدفها تخطيط اليد العاملة وتنميتها في مختلف المجالات والمستويات وتهيئتها لأداء أعمالها بكفاءة وفعالية.

ولإنجاح هذه العملية بصفة أكثر تستعين الجزائر بالخبراء والمختصين والمدربين في شتى المجالات والذين يعملون على تنمية قدرات الأفراد وزيادة الخبرات والتكيف الإيجابي مع أنفسهم وكذلك مع عملهم ومع البيئة التي يعيشون فيها، وتوفير الشعور بالأمن والاطمئنان واكتساب الخبرات والتجارب الجديدة وبتث الثقة في نفوسهم وبالتالي تحسين علاقاتهم وتعزيز مراكزهم خاصة في بيئة عملهم، ومن ثم يبرز الدور الفعّال والإيجابي للتدريب في تنمية الموارد البشرية.

خاتمة

ونخلص مما تقدم أن التدريب يعد من أهم العمليات في تنمية الموارد البشرية وتطوير المؤسسة والمجتمع وهو ضرورة حتمية إن لم نقل واجبا للنهوض بالأوضاع السائدة والتغيير الإيجابي وتحقيق الأهداف، لذلك لا بد على كل مؤسسة أن تغير نظرتها التقليدية للتدريب والتنمية والتي ترى أن التدريب نشاط إضافي وكماي تقوم به عندما تكون الحاجة ملحة وعند توفر ظروف مادية معينة، وأن تدرك أن استمرار بقائها في سوق العمل وتحقيق أهدافها وقدرتها على المنافسة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تبنيها وتنفيذها لسياسات واضحة ودقيقة في مجال تنمية الموارد البشرية تتناسب مع معطيات الحاضر ومتطلبات المستقبل، وأن تنظر إلى تدريب وتنمية الموارد البشرية على أنها عملية مستمرة وأساسية وجزء لا يتجزأ من مهام وأهداف المؤسسة.

الهوامش:

- 1- Sekiou Lakhdar, Gestion du personnel, les éditions d'organisation, paris, 1986, p 153.
- 2- جينفر جوي - ماثيوز وآخرون، ترجمة: علا أحمد إصلاح: تنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2008، ص 36.
- 3- Jean-Marie Peretti, Ressources Humaines et gestion du personnel, Vuibert, paris, 1994, p 184.
- 4- أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 88.
- 5- محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 183.
- 6- سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية (مدخل إستراتيجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص 186.
- 7- موسى اللوزي، التنمية الإدارية (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 87.
- 8- جميل طاهر، صالح العصفور، الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط، ط1، الكويت، 1996، ص 122.
- 9- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو تحف، تنظيم وإدارة الأعمال الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1992، ص 54- 55.
- 10 - علي السلمي، الإدارة بالأهداف (طريق المدير المتفوق)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1999، ص 90- 91.
- 11 - سعيد بن يمينة، تنمية الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 30- 31.

- 12 - خضير كاظم حمود، ياسين كاسب الخرشة، إدارة الموارد البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006، ص 127-128.
- 13 -عباس محمد سهيلة، إدارة الموارد البشرية (مدخل إستراتيجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2،الأردن، 2006، ص 187-188.
- 14 - بوفلجة غيات، مبادئ التسيير البشري، دار الغرب للطباعة والنشر، وهران-الجزائر، ص 68-69.
- 15 - الطعاني حسن، التدريب، مفهومه، خصائصه، فعالياته، بناء البرامج التدريبية وتقويمها، دار الشروق، عمان. الأردن، 2002، ص 125.
- 16 - يوسف أبو الحجاج، إدارة وتنمية الموارد البشرية، دار الوليد للدراسات والنشر والترجمة، ط1، 2010، ص 219-220.
- 17 - Sekiou et d'autres: Gestion des ressources humaines, 2^{eme} édition, de Boeck Université, Canada, 2001, p 337.
- 18 - خضير كاظم حمود، ياسين كاسب الخرشة: مرجع سابق، ص 129.
- 19 - نفس المرجع السابق، ص 129-130.
- 20 - يوسف أبو الحجاج، مرجع سابق، ص 221-222.
- 21 - علي غربي، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل قيرة: تنمية الموارد البشرية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007، ص 108-109.
- 22 - بوفلجة غيات، مرجع سابق، ص 77-78.
- 23 - ياغي محمد، دور التدريب الإداري في تحقيق الميزة التنافسية (نظرة مستقبلية)، مركز الاستشارات والخدمات الفنية والدراسات، عمانالأردن، 2005، ص 116.
- 24 - محمد جمال برعي، فن التدريب الحديث في مجالات التنمية، دار الحمamy للطباعة، ط1، القاهرة، 1970، ص 179-180.

دور الإطارات الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل في الجزائر
* دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع خنشلة
نوال خزميم (1) د. سهى حمزاوي (2)

1- قسم العلوم الاجتماعية، جامعة عباس لغرور - خنشلة، nounoukhazmim@yahoo.fr

2- قسم العلوم الاجتماعية، جامعة عباس لغرور - خنشلة، souha_ham@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/01/23

تاريخ المراجعة: 2018/12/02

تاريخ الإيداع: 2017/09/13

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى وصف ومعرفة دور سياسة التشغيل بالجزائر في محاربة البطالة واستثمار طاقات الإطارات الجامعية بتفعيل مشاريعهم التنموية، اعتبارا لمكانتهم في بناء الاقتصاد الوطني، وكونهم أحد أهم روافد العملية التنموية بالمجتمع الجزائري. ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتوزيع 189 استمارة بحث عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع خنشلة، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تكامل وظيفي نسبي غير مطلق بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر، كما أن المشاريع التنموية تعمل على خلق فرص عمل جديدة تستثمر طاقات الموارد البشرية وتحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة.
الكلمات المفتاحية: إطارات جامعية، مشاريع تنموية، ANSEJ، سياسة تشغيل جزائرية.

Le rôle des cadres universitaires dans la réussite des projets de développement, à l'ombre de la politique de l'emploi en Algérie
Une étude menée sur terrain à l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes ANSEJ- Antenne de Khenchela

Résumé

Cette étude pratique est conçue pour décrire et connaître le rôle de la politique algérienne de l'emploi dans la lutte contre le chômage et l'investissement des cadres universitaires en activant leurs projets de développement en jouant un rôle considérable dans la construction de l'économie nationale étant l'un des affluents les plus importants tributaires du processus de développement de la société algérienne. Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, nous avons distribué 189 questionnaires par l'intermédiaire de l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes ANSEJ- antenne de Khenchela. L'étude a révélé une intégration fonctionnelle, relativement absolue entre l'université et le secteur de l'emploi en Algérie. Les projets de développement visent également à créer de nouveaux emplois qui investissent les énergies des ressources humaines et réduisent le taux de chômage dans la ville de Khenchela.

Mots-clés: Cadres universitaires, projets de développement, ANSEJ, politique Algérienne de l'emploi.

The role of university's executives' in the success of development projects, in the shadow of the Algerian employment policy
A field study at the National Agency for Support to Youth Employment (ANSEJ)- branch of Khenchela

Abstract:

This practical study is designed to describe and learn the role of the Algerian Employment Policy in fighting unemployment and investing the university's executives by activating their development projects in view of their significant place in building the national economy and being one of the most important tributaries of the development process in the Algerian society. In order to achieve the objectives of the study, we have distributed 189 questionnaires through the National Agency for Support to Youth Employment (ANSEJ)- branch of Khenchela. The study revealed a relatively non-absolute functional integration between the university and the employment sector in Algeria. The development projects are also working to create new jobs that invest the energies of human resources and reduce the unemployment rate in the city of Khenchela.

Key-words: University's executives, development projects, ANSEJ, Algerian employment policy.

مقدمة

تعد الجامعة أهم مؤسسات المجتمع التعليمية التي تهتم بالعلم والمعرفة، باعتبارها جزءاً من النسق العام للمجتمع، يصنعها أفراد المجتمع لتخدم أغراضهم بما تقدمه من وظائف تعليمية مهمة، ولتصنع نخبة جامعية ذات كفاءات علمية عالية تضمن للمجتمع مستقبلاً حضارياً أساسه التنمية الشاملة.

فالجامعة تؤثر في المجتمع وتتأثر به وفق صلة تبادلية تفرض عليها أن تقدم له كل ما يتوافق مع بنيته، ويستجيب لمطالب أفرادها ومشكلاتهم وحاجياتهم، فغاية التعليم العالي الذي يعتبر أهم خصائص الجامعة، تكمن في السعي لتغيير ذهنيات الأفراد، وتكوينهم عن طريق برامج تعليمية ومخابر بحثية، تضمن لهم فرصة دراسة مختلف مشكلات المجتمع وإيجاد حلول جذرية لها، وذلك وفق ما يقدمونه من أبحاث أكاديمية ودراسات علمية في شكل توصيات ومقترحات لمشاريع تنموية تتماشى ومتطلبات المجتمع. هذه الأخيرة التي تؤدي دوراً لا يستهان به في بناء وخدمة جميع مجالات الاقتصاد الوطني، حيث تظهر أهميتها من خلال استغلال الإمكانيات المادية، وكذا طاقات ومهارات الكوادر البشرية كونهم أحد أهم روافد العملية التنموية بالمجتمع الجزائري.

وبغية تحقيق ما تقدم ذكره عملياً تأتي هذه الدراسة الميدانية حول الإطار الجامعية والمشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل الجزائرية، بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

ولا شك في أن اهتمامنا بفئة خريجي الجامعة ومدى مشاركتها في تفعيل برامج مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومختلف برامج مشاريع التنمية الأخرى عن طريق قطاع التشغيل بالجزائر، أمر سينعكس بالإيجاب على مستوى وفاعلية تجسيدهم لهذه المشاريع ميدانياً، وذلك لكون فئة الإطار الجامعية فئة قيادية تتمتع بثقة الجماهير وقادرة على قيادة المجتمع، ناهيك عن كونها فئة تتميز بمستوى كاف من الوعي والفهم للقضايا العامة للمجتمع، وكيفية مواجهتها خاصة تلك المتعلقة بالأزمات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة البطالة.

1- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

أضحى مبدأ التأكيد على ضرورة استثمار طاقات الكوادر البشرية بما فيها الإطار الجامعية عن طريق سياسة إصلاح القطاعات والتنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية، أمراً تهتم به وتدعو إليه كل الجهات المسؤولة داخل الدولة الجزائرية. ولم تأت الدعوة إلى إصلاح هذا القطاع من فراغ، بل كانت نتيجة عجز واضح في مخرجات التعليم الجامعي عن مسايرة خطط التنمية والاستجابة لمتطلباتها بأعلى قدر من الكفاءة المرجوة، ولتدارك ذلك سعت جاهدة لتحقيق التكامل الوظيفي وتعزيز سبل الشراكة والتعاون بين القطاعين، على اعتبار أن الجامعة هي المحيط الذي تصقل فيه كفاءات ومهارات الإطار الجامعية رفقة المؤسسات الاقتصادية التي تجسد هذه المهارات والكفاءات المكتسبة.

وتعتبر هذه الغاية الهدف الأسمى الذي تسعى كل من الجامعة ومختلف قطاعات التشغيل لتحقيقه بالجزائر، وذلك من خلال برامج علمية مخططة وهادفة تعمل على تعزيز آليات الشراكة والتفاعل بين جميع أطراف المجتمع من أفراد ومؤسسات، خاصة الكوادر البشرية الفاعلة المجسدة في شخص الإطار الجامعية.

وقد تعددت البرامج والمشاريع التنموية التي يقدمها قطاع التشغيل بالجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ANSEJ- التي تسعى إلى محاربة البطالة لدى فئة الشباب، واستثمار الطاقات الفاعلة لديهم بتمويل مشاريعهم التنموية على اختلاف مجالاتها وتعدد تخصصاتها، فرغم الاختلاف والتباين الملاحظ بين

مشاريع الإطارات الجامعية التنموية، تبقى نقطة الالتقاء الأساسية والفكرة الجوهرية التي تقوم وفقها هي تطوير المجتمع وتحسين المستوى التعليمي والمعيشي للأفراد.

لذلك نجد العديد من الدراسات والأبحاث التي سعت جاهدة لمعرفة العلاقة بين أفراد المجتمع والبرامج التنموية وفهم أبعاد هذه العلاقة وغاياتها، ومدى ارتباطها الوثيق بالمستويات التعليمية للأفراد، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد كلما كانوا أكثر تأهيلا في وضع البرامج التنموية، وأكثر كفاءة وقدرة على تجسيدها ميدانيا في شكل مشاريع تنموية أو ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تأسيسا على ما سبق نصل إلى تحديد إشكالية هذه الدراسة بطرح تساؤل رئيس يتفرع عنه تساؤلان فرعيان.

التساؤل الرئيس:

- هل تسعى الإطارات الجامعية فعلا لخدمة برامج التنمية داخل المجتمع الجزائري عن طريق تفعيل مشاريعهم التنموية الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؟

التساؤلات الفرعية:

1. هل يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر؟

2. هل تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة؟

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المحاولة الجادة لفهم طبيعة العلاقة القائمة بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر من جهة، والكشف عن واقع هذه الفئة ودورها في صنع القرارات من جهة ثانية، إضافة إلى الوقوف على أهمية مشاركتها في تفعيل المشاريع التنموية المختلفة عن طريق مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة بمدينة خنشلة.

3- أهداف الدراسة:

- الكشف عن طبيعة العلاقة (تكاملية أم لا) بين الجامعة وقطاع التشغيل في الجزائر.

- الكشف عن ما إذا كانت المشاريع التنموية تخلق فرص عمل جديدة للخروج من دائرة البطالة والحد منها في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

- الكشف عن الدور الذي تؤديه الإطارات الجامعية في تفعيل المشاريع التنموية في الميدان.

4- الإطار النظري للدراسة:

1-4- تحديد المفاهيم:

-**تعريف الجامعة اصطلاحا:** تعرف الجامعة بأنها "البيئة التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات المعرفة والفكر، وفي تكوين نخبة ثقافية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته، كما تعد مركزا للبحث العلمي الخلاق، تسهم في تطوير المعرفة وإثرائها لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره⁽¹⁾.

-يذهب هذا التعريف إلى اعتبار الجامعة الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق أعلى مستويات المعرفة وتكوين طاقات بشرية قادرة على البذل والعطاء لتطوير المجتمع وخدمة احتياجاته وتوجهاته وحل مشكلاته ومشكلات أفرادها فطبيعة هذا التعريف جاءت شاملة ملخصة للرسالة والدور الحقيقي الذي تمارسه الجامعة.

-**التعريف الإجرائي:** الجامعة بيئة علمية يتحقق بها أداء رسالة متميزة في كل مجالات المعرفة والفكر وفي تكوين نخبة طلابية متشعبة بثقافة العصر وواعية بكل احتياجات المجتمع وتوجهاته، كما أنها مركز للبحث العلمي

الخلق، تسهم في تطوير المعرفة وإثرائها بغية حل كل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره حيث يتحصل المتخرجون منها على شهادات معتمدة ومختلفة حسب كل تخصص.

- **تعريف الإطار الجامعي اصطلاحاً:** يدل مفهوم الإطار على شخص معين له مكانة داخل السلم والتقسيم الاجتماعي للعمل، إلا أن هذه المكانة لا تتضح ولا تظهر إلا من خلال معاييرين:

أ- **المعيار العلمي:** ويتمثل في الشهادة أو التكوين أو الكفاءة المحصل عليها ذاتياً عن طريق الممارسة والخبرة والترقية داخل مؤسسة معينة.

ب- **المعيار الوظيفي:** وهو ما يعرف أيضاً بالمنصب الذي يحتله هذا الإطار داخل المجتمع، ويتضح ذلك عن طريق التزامه بالأدوار المنوطة إليه.

- كما يقصد بمفهوم الإطار الجامعي أنه أجبر يمارس وظيفة مبادرة وقيادة، ويقوم بمسؤولية معينة داخل مؤسسة، وهو الذي حصل على تكوين عالٍ، أي لديه شهادة جامعية وتكوين محصل عليه ذاتياً عن طريق الممارسة والخبرة، ويعمل في ميادين مختلفة، سواء كانت تقنية أو إدارية أو قانونية أو تجارية أو اجتماعية⁽²⁾.

- يتضح لنا من التقديم السابق أن الأطارات الجامعية تعتبر فئات قيادية مبادرة حاصلة على شهادات علمية وتكوين جامعي عالٍ، فهم أجراء يمارسون وظائف مختلفة ويتحملون مسؤوليات معينة داخل السلم الوظيفي للمجتمع وهذا ما يعرف بالمعيار الوظيفي عند تقييمنا لهم، أما المعيار العلمي الذي يميزهم فهو كونهم خضعوا لتكوين علمي معين خلال مدة زمنية معينة وهم الفئة الأولى المسؤولة عن قيادة المجتمع وتسييره إن أتاحت لهم الفرص لبلوغ ذلك.

- **التعريف الإجرائي:** الأطارات الجامعية نخبه من نخب المجتمع التي تمتاز بالكفاءة العلمية والتخصص يمارسون وظائف متعددة وتختلف حسب مجالاتهم وتخصصاتهم سواء كانت في القطاع العام أو الخاص، وهم بامتياز حملة العقلانية كونهم الشريحة الأولى المسؤولة عن تسيير المجتمع والتي توكل إليها مسؤولية السير بالحياة الحضارية داخل المجتمع نحو تنمية شاملة.

- **تعريف المشاريع التنموية اصطلاحاً:** ويقصد بها المشروعات التي تستهدف تحسين الأوضاع الحياتية للناس سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، وفق خطوات وسياسات تسهم في دعم مسيرة التقدم الاجتماعي⁽³⁾.

- نفهم من التعريف السابق أن الخطط والمشاريع التنموية على اختلاف مجالاتها تسعى في إطارها العام إلى تحقيق هدف واحد وهو تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد ليتمكنوا بدورهم من دعم المسار التنموي.

- **التعريف الإجرائي:** المشاريع التنموية هي برامج ومخططات تطويرية مبنية وفق أسس علمية ومجهودات فردية وجماعية تنطلق من التشخيص الواقعي للمجتمع، وتسعى في مجملها إلى السير بالمجتمع نحو حياة حضارية تشمل جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهي تنطلق من الأفراد وتنتهي إليهم حيث تبنى المشاريع وفق المعطيات المادية والمعنوية الممكن توفيرها.

- **تعريف سياسة التشغيل اصطلاحاً:** شكل هذا المفهوم مجال بحث مشترك لعديد التخصصات الأكاديمية والفروع البحثية، فاستقطب حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين، وهو ما يترجم درجة الأهمية التي يتضمنها، حتى أن كثيراً من الباحثين صنف البحث في قضايا التشغيل والتوظيف والعلاقات المهنية

والمؤسساتية كأهم الحقول المعرفية الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في إطار الدراسات الحديثة للسوسيولوجيا الاقتصادية⁽⁴⁾.

- يؤكد الدكتور عبد الغني معزي في أطروحة الدكتوراه التي أجراها حول موضوع: "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر في ظل السوسيولوجيا الاقتصادية" أن الاهتمام بالقضايا العامة والخاصة بعالم الشغل وكل ما يخص التوظيف والعلاقات المهنية، أمر أصبح يشغل حيزا هاما في الحقل السوسيولوجي، حيث شهد العديد من الدراسات والبحوث من أجل فهم حيثياته وتطويره في آن واحد، على غرار ما كان يعرف في الحقب الزمنية السالفة، أين كان الأمر محصورا بين طيات الدراسات الاقتصادية دون سواها.

- **سياسة التشغيل في الجزائر:** هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

- **الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:** أنشئت بموجب المرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الذي يوافق 8 سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم رقم 08-231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الذي يوافق 13 يوليو 1998، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. كما أن الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتعرف الوكالة بأنها: هيئة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث تقوم هذه الوكالة بتنفيذ جهاز ذي مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في إنتاج السلع والخدمات، حيث تسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاوالاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية، وتتصرف في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستوى الوطني⁽⁵⁾.

- **التعريف الإجرائي:** يمكننا القول بأن سياسة التشغيل هي مجموعة التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص، من أجل زيادة فرص عمل الأفراد الذين هم في سن العمل خاصة الشباب والحد بذلك من نسبة البطالة.

4-2- الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية الدراسات السابقة في البحث العلمي فإننا بذلنا جهداً من خلال مجموعة من القراءات للوصول إلى جمع أكبر عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الجامعة والتعليم العالي بالمجتمع عموماً وبسوق العمل خاصة، على الرغم من اختلاف مشاربيها البحثية وتخصصات أصحابها وطبيعتها العلمية وتتمثل هذه الدراسات فيما يأتي:

- **الدراسة الأولى:** للباحثة بوزيد نجوى، موسومة بوضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية⁽⁶⁾. قامت الباحثة في هذه الدراسة بنقضي وتتبع وضعية الخريج الجامعي داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية، وقد اعتمدت جملة من التساؤلات حول وضعية الخريج الجامعي داخل المؤسسة الصناعية، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية من خلال التقرب من الوضعية المهنية لخريجها في مناصب العمل، وقد اعتمدت الباحثة على أربع فرضيات.

وقد تم اللجوء إلى العينة القصدية نظرا لقلّة المفردات التي تسمح بإجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة صيدال الأم بالمنطقة الصناعية الدار البيضاء - الجزائر - ومن جهة أخرى صعوبة انتقائهم جميعا حيث قدر عددهم بالمؤسسة الأم بحوالي 65 خريجا، أما العينة الثانية فهي مستخرجة من المجتمع الأصلي للأساتذة بجامعة باتنة - أعضاء هيئة التدريس - قدروا بـ 100 مفردة، كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

وبعد إجراء الدراسة الميدانية وتحليل البيانات التي تم جمعها ومناقشتها في ظل الفرضيات والدراسات السابقة والتراث النظري، تم التوصل إلى أن العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى المراجعة وإعادة الصياغة، وأن الجامعة تحتاج إلى إعادة الثقة.

لقد أثارت هذه الدراسة العديد من النقاط الهامة التي تتقاطع معها دراستنا، حيث كشفت الدراسات عن أبعاد ومؤشرات كثيرة: كالتكوين، ومحتويات البرامج، والتخصص، كما ساعدتنا في تحديد المفاهيم وتطوير الإطار النظري، كما أكدت على ضرورة التدريب الميداني لاكتساب الخبرات اللازمة للممارسة الميدانية في العمل.

- **الدراسة الثانية:** للباحثة سامية كواشي، موسومة بالعلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية⁽⁷⁾. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى كفاية التكوين بالجامعة للتحكم في متطلبات العمل بالمؤسسة الاقتصادية، والنظر في مدى ملائمة المناصب التي يشغلها خريجو الجامعة العاملين بالمؤسسات الاقتصادية لتخصصاتهم وقدراتهم ومعارفهم المكتسبة من خلال التكوين بالجامعة، وقد اعتمدت الباحثة على أربع فرضيات، واستخدمت منهج المسح لتشخيص واقع العلاقة التي تربط متغيري الدراسة وما يتفرع عنهما من مؤشرات.

كما استخدمت الباحثة عينتين بحثيتين، شملت الأولى المؤسسات الاقتصادية العمومية المتواجدة على مستوى مدينة باتنة، وعددها 42 مؤسسة، وتبعا لتصنيف المفتشية الجهوية للعمل تم تقسيم هذا الإطار إلى مجموعات متباينة غير متجانسة، حيث حدد حجم العينة بـ: 08 مؤسسات تشتمل على 213 خريجا يشغلون مناصب مختلفة بصفة عمال دائمين أو متعاقدين، أما العينة الثانية فشملت المسؤولين والمسيرين بالمؤسسات الاقتصادية الذين بلغ عددهم 14 مسيرا ومسؤولا.

وقد خلصت الدراسة بعد مناقشة النتائج وتحليلها إحصائيا إلى غياب التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية نظرا لغياب الأطر القانونية الملزمة بينهما، كذلك غياب التغذية الرجعية والمعلومات المرتدة من المؤسسة الاقتصادية إلى الجامعة في ضوء أداء مخرجاتها للنظر في مستوى تكوينها.

إن البحث الراهن يتخذ من هذه الدراسة أرضية تتقارب معه كونها توصلت إلى نقاط يمكن اعتمادها كقاعدة للانطلاق والاستفادة منها خاصة العينة وكيفية تكوينها، فهي تتمايز من الأفراد إلى المؤسسات، كما يعود عرضنا لهذه الدراسة بالفائدة على موضوعنا من حيث النتائج والتوصيات التي خلصت إليها.

3-4- المشاريع التنموية والإطارات الجامعية:

إن تنمية المجتمعات هي عملية تعليمية في المحل الأول ينبغي أن تتعمق وتصل إلى أنماط الثقافة العريضة لأفراد المجتمع، لذلك نجدها تهتم بتنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير الأفكار والاتجاهات والقيم والتدريب على أساس يكفل لهم المشاركة في عملية التنمية بكفاءة⁽⁸⁾.

ويؤكد العالم بيتر دركر Peter Drucker أن أية منظمة لها مورد واحد حقيقي هو الإنسان. كما يشير سيد الهواري إلى أن الأفراد هم الموارد الكامنة في أية منشأة، وهم مصدر كل نجاح إذا ما تمت عملية إعدادهم وتكوينهم بشكل جيد، وهم مصدر كل فشل إذا ساءت عملية إعدادهم وتكوينهم⁽⁹⁾، فالأفراد لهم أهمية استراتيجية

كبيرة في نجاح أية منظمة أو تنظيم اجتماعي، فلا يمكن أن يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والمالية إذا كان التنظيم الاجتماعي يفتقر إلى الأفراد المؤهلين علميا وميدانيا من خريجي الجامعات والمعاهد القادرين على أداء الوظائف المنوطة بهم، ويشير ذلك لمدى أهمية وجود إطارات جامعية تتمتع بالكفاءة العلمية اللازمة والقدرة العالية على المشاركة في التخطيط للمشاريع التنموية، على اعتبار أن فئة الإطارات الجامعية فئة قيادية تتمتع بثقة الجماهير وقادرة على قيادة المجتمع، وأنها فئة يتوافر لديها المستوى الكافي من الوعي والفهم للقضايا العامة للمجتمع وكيفية مواجهتها.

أضف إلى ذلك أن عملية حرص المجتمع على أن يكون له نماذج لمشاريع تنموية محلية نابغة من ثقافته الخاصة ومستندة لجهاز إحصائي دقيق وقوي تتوافر فيه البيانات الحديثة والصحيحة⁽¹⁰⁾، أمر يستوجب أن تشرف عليه وتشارك فيه فئة الإطارات الجامعية على اعتبار أنها خضعت لتكوين جامعي خاص، وأدمجت ضمن مخابر بحثية وأجرت دراسات ميدانية منطلقة من مشاكل المجتمع الواقعية وتوصلت إلى جملة من الحلول المقترحة لحل هذه المشاكل في الواقع.

غير أن الأمر الملاحظ في هذا الشأن هو أن المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من قبل الإطارات الجامعية وكافة فئات المجتمع باختلاف أنماطها، هو أمر يزداد في المجتمعات الغربية المتقدمة التي تعتمد على زيادة الثروة والتصنيع والأخذ بالنظام الديمقراطي، على عكس ما هو قائم في الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، حيث يشير ليرنر Lerner في هذا الصدد إلى أن المجتمع التقليدي أو النامي يعتبر غير مشارك عكس المجتمع الحديث أو المتقدم، ومن ثم فإنه أصبح شائعا أن الاختلاف في الأساس بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة إنما يرجع إلى مدى كثافة المشاركة في المجتمعات المتقدمة الأكثر تصنيعا وثروة، ويزداد عدد الأفراد الذين يشاركون في شؤون مجتمعهم أكثر من الأفراد في المجتمعات الأقل نمواً، والتي تشتمل على أنساق اجتماعية وسياسية أكثر تقليدية⁽¹¹⁾.

فالأمر الشائع هو أن الاختلاف الجوهرى بين المجتمعات النامية والمتقدمة، يرجع إلى مدى كثافة المشاركين في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومدى التخصص الملحوظ لدى الفئات المشاركة من إطارات متخصصة وكفاءات قادرة على إدارة المشاريع التنموية التي تمضي بمجتمعاتها نحو حياة أكثر تقدما وأكثر حضرية، فالتفاعل الأكاديمي في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الكليات والمعاهد العليا يتيح لنا فرصة الحصول على تصور أكاديمي واضح عند إدارتنا لمشاريع التنمية وتجسيدها وفق فعل إيجابي⁽¹²⁾، وهنا نجد ضرورة الارتباط الأكاديمي بين مشاريع التنمية ومؤسسات التعليم الجامعي التي تخرج فئات وإطارات قيادية.

4-4 التكامل الوظيفي بين سياسات التشغيل وسياسات التعليم الجامعي:

إن الأمر الملاحظ في بلادنا هو عدم الاستغلال الملحوظ لأهم جزء من الطاقة الإنتاجية لمجتمعها المتمثلة في الشباب، وذلك بسبب الرسوب المدرسي وترك مقاعد الدراسة لظروف اجتماعية معينة، إضافة إلى ذلك طبيعة النظامين التربوي والتكويني في الجزائر التي لا تستجيب لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل. فعلى الرغم من صعوبة نقل أو تقليد أية تجربة ناجحة بحذافيرها من دولة إلى دولة أخرى، تبقى إمكانية استعراض أهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها بعض التجارب الدولية المتوفرة، مفيدة لاستخلاص التوجيهات الكفيلة بزيادة فاعلية سياسات وبرامج التشغيل في بلادنا التي تعاني من مشكلة البطالة عند شبابها عامة وإطاراتها الجامعية خصوصا.

حيث تعتبر عملية الانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة الشغل أو العمل ليست أمرا تلقائيا، بل عملية تعيقها في أغلب الأحيان الكثير من العوامل وتتخللها فترات طويلة من البطالة، أين عمدت كثير من الدول إلى وضع برامج من شأنها أن تسهل اندماج الخريجين والإطارات في سوق العمل، وأبرزت التجارب الدولية استنتاجات متباينة حول نوع التعليم الملائم الذي يرفع من قدرة الخريج في الحصول على وظيفة، ويسهم في زيادة دخله المتوقع (13).

وفي هذا الإطار فإن تحديد أي نظام تعليمي أفضل يتوقف على المفاضلة بين عنصرين رئيسيين: الأول يتمحور حول ما إذا كان التعليم المهني أفضل من التعليم العام، والعنصر الثاني حول ما إذا كان التمهين خارج أوقات التعليم أفضل من التمهين داخل المؤسسات التعليمية.

فبالنسبة للعنصر الأول وفي إطار المفاضلة بين التعليم المهني والتعليم العام تشير التجارب المتاحة في دول مثل ألمانيا والنمسا، إلى أن التعليم المهني يميل لرفع مستوى آفاق التشغيل ورواتب الخريجين مقارنة مع ما تقدمه مراكز ومعاهد التعليم الجامعي بشكل عام، ونظرا لأهمية ذلك كان خطاب المسؤولين في الآونة الأخيرة متزايدا وموجها بصفة قصدية نحو المزج بين التعليم الجامعي بطابعه العام، والتعليم المهني في سبيل تزويد الطلاب بالمبادئ النظرية وبالمهارات العملية في آن واحد، والتي تزيد من احتمالات توظيفهم المباشر فور إتمامهم جميع مراحلهم التعليمية المطلوبة.

غير أن المزج بين النوعين من التعليم قوبل بالكثير من التردد نظرا إلى أن التعليم المهني يعتبر في الغالب مكلفا وينظر إليه كطريق مسدود.

أما العنصر الثاني المتعلق بتنظيم التكوين والتعليم المهني ضمن إطار المؤسسة التعليمية الجامعية أو خارجها، فيتباين بين دولة وأخرى. فنمط التعليم المهني بدوام جزئي في بلد مثل ألمانيا يتعارض كلياً مع الممارسات المتبعة في الجزائر والعديد من الدول الأخرى، فقد أثبتت الدراسات أن امتحان بعض الوظائف والمهن خارج أوقات الدوام الجامعي، يمنح خبرات جديدة وفرص عمل أفضل تعمل على تعزيز البناء الاقتصادي الوطني وتحسن مستويات التشغيل العام، خاصة وأنه يربط الطلاب بصاحب عمل معين أو بمجال معين دون سواه، وذلك وفق ما يطلق عليه بالشراكة الفاعلة بين المؤسسات التشغيلية التنموية سواء كانت ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي على حد سواء، والمؤسسات الجامعية بطابعها التعليمي الخاص. وتعتبر تجربتا ألمانيا واليابان بصفة عامة من أكثر التجارب الناجحة في تعزيز الترابط بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل، فكلتا الدولتين تعملان على توجيه الطلاب بعد تصنيفهم وفقا لإنجازاتهم العلمية إلى التمهين (ألمانيا) أو إلى فرص عمل (اليابان) (14)

ففي ألمانيا يختار الطلاب في أولى مراحل دراستهم المهنة التي يريدونها ليتم تحويلهم على هذا الأساس إلى صاحب العمل المحتمل والمعين من قبل مكتب التشغيل الفيدرالي، حتى يتلقوا ساعات من التدريب خارج أوقات التعليم المقررة، وفي معظم الحالات يؤول مصير هؤلاء إلى العمل مع صاحب العمل الذي أمن لهم التدريب (15)

أما بالنسبة إلى اليابان فتقع مسؤولية البحث عن فرص عمل للطلاب على المعاهد والمراكز البحثية، فعلى عكس برنامج التمهين الألماني فإن الطلاب في اليابان لا يملكون خبرة عملية كافية لذلك تسعى المؤسسات التعليمية إلى توفير خدمات توظيف لطلابها بفضل علاقاتها القوية القائمة مع مختلف مؤسسات المجتمع التي يمكن أن توفر فرص عمل مضمونة، ويتمثل العامل المشترك بين التجريبتين في قدرة النظامين على زيادة قابلية تشغيل الإطارات الجامعية، حيث تعمل من خلال ذلك على تقليل الجهد وتقليص الوقت الذي يحتاجونه للبحث

عن عمل، لكنهما في المقابل يقيدان طالبي العمل بوظائف محددة وذلك منذ بداية مسيرتهم المهنية، الأمر الذي يحدد حركيتهم الوظيفية وأفاقهم المهنية في المستقبل.

ويبقى الهدف الرئيس مجسدا في فكرة تعزيز سبل الشراكة والتعاون بين مختلف مؤسسات التشغيل بالمجتمع الجزائري ومؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال التدقيق والتشخيص العلمي لمشكلة الفجوة الكامنة بين القطاعين، والعمل على إيجاد حلول جذرية لها ترمي إلى بناء دعائم سليمة تعزز الاقتصاد الوطني وتخدم جميع القطاعات التنموية والتي هي من مسؤولية قطاع التشغيل وقطاع التعليم العالي بالجزائر على حد سواء.

5- إجراءات الدراسة الميدانية:

1-5- فرضيات الدراسة: تعد الأساس الذي يرتكز عليه البحث العلمي، وإذا ما صيغت الفرضية بطريقة سهلة وواضحة، فهي تساعد الباحث على الاختيار والتركيز على بعض المتغيرات والحصول على بيانات حولها، واستنادا لهذه الخلفية العلمية عملنا على أن تكون صياغتنا لفرضيات دراستنا على النحو الآتي:

- 1- يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر.
- 2- تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

2-5- منهج الدراسة: فرضت طبيعة دراستنا الراهنة لموضوع دور الإطار الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل الجزائرية بمدينة خنشلة، اتباع المنهج الوصفي "الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً"⁽¹⁶⁾ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع مختلف الظواهر الأخرى.

وقد اعتمدنا هذا المنهج لاعتقادنا بأنه يتضمن منهج المسح الاجتماعي من جهة والمنهج التحليلي للبيانات من جهة أخرى، وسبب اللجوء إلى ذلك يعود لكيفية دراسة وتحليل موضوع البحث من خلال عرض مختلف المصطلحات والتعاريف المرتبطة به مع تحديد الأسس النظرية والفكرية التي جاء بها البحث.

أما عن المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في وصف وتحليل بيانات الدراسة الميدانية التي أجريناها حول موضوع دور الإطار الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل الجزائرية بمدينة خنشلة، وهذا من أجل الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية.

3-5- أدوات جمع البيانات: لأجل فهم الظاهرة موضوع الدراسة وبنائها في سياقها الطبيعي تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات للوقوف على جوانب الظاهرة والوصول إلى تحديد دقيق لمتغيراتها ونتائجها، ولا يتسنى لنا ذلك إلا بالاختيار السليم لأدوات وتقنيات جمع البيانات ومدى مصداقيتها للكشف عن الظاهرة محل الدراسة وفق ما تمليه دقة الأداة ومصداقيتها، وبناء على ذلك فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الأدوات والتقنيات البحثية الآتية:

1-3-5- الملاحظة: تشكل الملاحظة أداة أساسية للكشف عن مختلف الآراء والمواقف لمجموعة البحث تجاه القضية محل الدراسة، فالملاحظة تمكننا من معرفة حقيقة الوضع ومدى مطابقته لما تم جمعه من معلومات في سياقها النظري العام.

- **الملاحظة غير المباشرة:** لقد تبادرت إلى أذهاننا فكرة دراسة موضوع الإطار الجامعية من خلال ملاحظتنا للسياسة المعتمدة من قبل الدولة في دعم فرص العمل لدى الشباب من خلال قطاع التشغيل، وما لهذه الأخيرة من انتشار واسع في السنوات الماضية وما لها من تسهيلات مقدمة لفئة الشباب على وجه العموم، وفئة الإطار الجامعية على وجه الخصوص، فقررنا السعي إلى محاولة البحث في الأمر والكشف عن الحقيقة القائمة في الميدان.

- **الملاحظة المباشرة:** كانت من خلال النزول إلى الميدان وإجراء مقابلات مع الإطار الجامعية التي لديها مشاريع تنموية، ومن هنا بدأت ملاحظتنا الفعلية لمفردات عينتنا البحثية عن كيفية تسييرهم لمشاريعهم التنموية وطرقهم الإبداعية في تفعيل هذه المشاريع، وقد استخدمنا هذه الأداة من أجل خدمة الهدف العام للدراسة المتمثل في الكشف عن الدور الذي تقدمه الإطار الجامعية في تفعيل المشاريع التنموية بالمدينة خاصة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية منها.

2-3-5- المقابلة: تعتبر المقابلة من أهم الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات وأكثرها استخداما لمرونتها، فهي تجرى بين باحث ومبحوث. وقد اعتمدنا على هذه الأداة البحثية المهمة باستخدام دليل مقابلة، كما أجرينا عدة مقابلات مع العديد من المسؤولين بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع خنشلة، الأمر الذي مكنا من جمع البيانات والوثائق والأرقام الإحصائية التي كانت بمثابة قاعدة مرجعية قادتنا إلى معرفة طبيعة وحجم عينة الإطار الجامعية التي أجريت معهم الدراسة الميدانية، كذلك أجرينا عدة مقابلات مع ممولي المشاريع. وكانت أسئلتنا الموجهة إليهم تدور حول واقع تجسيد خريجي الجامعة لجملة مشاريعهم التنموية ميدانيا بعد حصولهم على قروض من قبل الوكالة، ومعرفة أماكن تواجد الإطار الجامعية الذين تعذر علينا الاتصال بهم لأسباب عديدة.

3-3-5- الاستبيان: تضمنت الاستمارة محورين أساسيين بحيث احتوى كل محور على مجموعة من الأسئلة غطت كل من الفرضيتين. وبعد تحكيم الاستمارة من طرف عدد من الخبراء والمختصين قمنا بتجريبها على مجموعة من المبحوثين من أصل المجتمع البحثي للتأكد من وضوح الأسئلة لديهم، وبعدها انتقلنا مباشرة إلى مرحلة العمل الميداني وتوزيع استمارات البحث على الإطار الجامعية أصحاب المشاريع التنموية.

4-3-5- السجلات والوثائق: بالإضافة إلى الأدوات البحثية السابقة تمت الاستعانة بمجموعة من الوثائق والسجلات لمعرفة حجم العينة ومكان تواجدها وكذلك لتحليل البيانات الإحصائية التي تحصلنا عليها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمدينة خنشلة.

4-5- مجتمع البحث: أجريت الدراسة الحالية باستخدام المسح الشامل كونه يدرس جميع أفراد المجتمع، ويشمل جميع مفردات المجتمع موضوع المسح، وذلك عن طريق الحصر الشامل الذي لا يترك مفردة دون أن يأخذها في الاعتبار⁽¹⁷⁾. وقد قمنا في دراستنا هذه بحصر جميع مفردات مجتمع البحث نظرا للعدد المحدود للإطارات الجامعية الحاملة لمشاريع تنموية بلدية خنشلة والمقدر بـ: 189 إطار، حيث يقدر عدد الملفات المودعة لدى الوكالة من قبل الإطار الذين يودون الاستفادة من المشاريع التنموية بالآلاف، إلا أننا قمنا باختيار المشاريع التنموية الموجودة والمتابعة فعلا في الميدان. وقد تمكنا من استرجاع 120 استمارة فقط من إجمالي العدد الموزع والمقدر بـ 189 استمارة بحث.

- عرض نتائج الدراسة:

1- تفرغ وتحليل وتفسير البيانات الإحصائية:

2- عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى:

- يوجد تكامل وظيفي بين مؤسسات التعليم الجامعي وقطاع التشغيل بالجزائر.

جدول رقم 01: يوضح رأي المبحوث في الوظيفة التي تؤديها الجامعة الجزائرية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
التدريس	45	37,5
البحث العلمي	60	50
خدمة المجتمع	15	12,5
المجموع	120	100

يتضح لنا من هذا الجدول أن 37,5% من المبحوثين يرون بأن وظيفة الجامعة الجزائرية هي التدريس، وذلك راجع لطبيعة التكوين الذي تلقونه خلال مسارهم الدراسي بالجامعة الجزائرية، ونسبة 50% وهي أكبر نسبة حسب رأي المبحوثين تشير إلى أن البحث العلمي هو الوظيفة الأولى للجامعة، ويرجع ذلك لطبيعة تخصصاتهم العلمية التي كانت مبنية على البحث العلمي ومجهود الطالب الخاص، أما نسبة 12,50% على اعتبار أنها أصغر نسبة في الترتيب الاحصائي لهذا الجدول تشير إلى أن وظيفة الجامعة الجزائرية هي خدمة المجتمع وهي نسبة ضئيلة مقارنة بسابقاتها، حيث يتبين لنا من خلال رأي المبحوثين أن وظيفة الجامعة الجزائرية بالدرجة الأولى تتمثل في البحث العلمي تليها وظيفة التدريس ثم وظيفة خدمة المجتمع.

جدول رقم 02: يبين تقييم أهداف التعليم الجامعي الجزائري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
تقدم القيم كمخرجات تتحقق لدى الإطار	25	20,83
تقدم المعرفة كمخرجات تتحقق لدى الإطار	65	54,16
تقدم المهارات كمخرجات تتحقق لدى الإطار	30	25
المجموع	120	100

يتبين لنا من هذا الجدول بأن 20,83% وهي أقل نسبة من المبحوثين يقرون بأن التعليم الجامعي يقدم القيم كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي، وتفسير ذلك أن هذه المرحلة من حياة الإطار الجامعي تهتم بصقل مهاراته وأفكاره وإعداده للحياة المهنية، في حين تهتم المراحل التعليمية الأولى من حياته إلى جانب أسرته بإعداد القيم والمبادئ الأخلاقية لديه، بينما تمثل 54,16% أعلى نسبة مسجلة من المبحوثين الذين يقرون بأن التعليم الجامعي يقدم المعرفة كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي وذلك لأن طبيعة المناهج التعليمية بالجامعة الجزائرية مبنية على مبدأ تقديم مادة علمية متشابهة إلى حد كبير داخل كل الجامعات، حيث تترسخ هذه المادة العلمية لدى الإطار الجامعي بعد تخرجه من الحياة الجامعية خاصة بعد التقويمات التي تعتبر أهم مرحلة تسبق عملية التخرج، في حين تعبر نسبة 25% عن أهداف التعليم الجامعي الذي يقدم المهارات كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي حيث يعتبر هذا التمثيل نتاج تجربة المبحوثين الخاصة.

جدول رقم 03: يوضح تصميم محتوى التعليم الجامعي الجزائري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
يواكب الإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية	75	62,50
يمتاز بطابع تقليدي غير متجدد	45	37,50
المجموع	120	100

يتضح لنا من هذا الجدول الإحصائي الموضح لرأي المبحوثين في تصميم محتوى التعليم الجامعي الجزائري فيما إذا كان يواكب الإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية أم أنه يمتاز بطابع تقليدي غير متجدد، حيث أضفنا إليه سؤالاً مفتوحاً ليتمكن المبحوث من الإدلاء بإجابة أخرى تعبر عن رأيه في الموضوع، كما يبدو ذلك بوضوح في الجدول أن 62,50% وهي نسبة عالية من الإطار الجامعيين الذين يرون بأن التعليم الجامعي الجزائري يواكب الإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية الحديثة، وهذا ما نستنتج من خلال طبيعة تخصصات المبحوثين العلمية الغالبة في دراستنا والتي تمتاز كما هو معروف بالنظام الرقمي المواكب لكل ما هو جديد في المجال العلمي والتكنولوجي، أما 37,50% من المبحوثين فيقولون بأن التعليم الجامعي الجزائري طابعه تقليدي غير متجدد، وتفسير ذلك أن طبيعة التكوين العلمي الذي تتفرد به التخصصات الأدبية بما فيها من علوم اجتماعية، واقتصادية، وقانونية وسياسية يمتاز بطابع لفظي حيث يتم الاعتماد فيه بالدرجة الأولى على التراكم العلمي والتراث النظري في كل عمليات التحليل والتفسير.

جدول رقم 04: يتعلق باهتمام التعليم الجامعي بإعداد إطارات جامعية مؤهلة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم دائما	40	33,33
يهتم بذلك أحيانا	65	54,16
لا يهتم بذلك	15	12,50
المجموع	120	100

من خلال البيانات المسجلة في هذا الجدول الموضح لرأي المبحوثين في مدى اهتمام التعليم الجامعي الجزائري بإعداد إطارات جامعية مؤهلة قادرة على قيادة المشاريع التنموية بمدينة خنشلة يتبين لنا بأن نسبة 33,33% من المبحوثين يقولون بأن التعليم الجامعي يهتم دائما بإعداد إطارات جامعية مؤهلة، وأغلبية هؤلاء المبحوثين هم أطباء ومهندسون وأصحاب مخابر لتشخيص الأمراض حيث كانت وجهة نظرهم مبنية على أساس تكوينهم العلمي المطبق في حياتهم المهنية، في حين كانت 54,16% أعلى نسبة مسجلة تشير إلى أن المبحوثين يقولون بأن التعليم الجامعي أحيانا ما يهتم بإعداد إطارات جامعية مؤهلة، بينما كانت 12,20% تدل حسب رأي المبحوثين على أن التعليم الجامعي الجزائري لا يهتم بذلك وتبقى وجهة نظرهم هذه مبنية على قياس شخصي.

جدول رقم 05: يوضح دور التعليم الجامعي في تعريف الطالب بأهمية تعليمه الذي تحتاجه التنمية وسوق العمل

التكرارات	الاحتمالات	نسبة%
نعم	80	66,66
لا	40	33,33
المجموع	120	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المبحوثين يقرون بأن التعليم الجامعي الجزائري يعرف الطالب بأهمية تعليمه الذي تحتاجه التنمية وسوق العمل بمدينة خنشلة، وذلك بنسبة 66,66% وهي أعلى نسبة مسجلة، وحسب المقابلات التي أجريناها مع العديد من المبحوثين الذين أقرروا بأن الفضل في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى توجيهات الأساتذة الذين صاحبوهم طيلة مسارهم التعليمي في الطور الجامعي، وتوصيات العديد من الملتقيات التي كانوا مشاركين فيها والتي كانت ترمي إلى ربط مسارهم التعليمي بالمسار المهني ومجهوداتهم الخاصة من خلال مشاركتهم الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها البلاد، بينما نجد 33,33% من المبحوثين يقرون بعكس ذلك بسبب طبيعة تخصصاتهم التي تعتبر بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية وسوق العمل بمدينة خنشلة تحديداً.

جدول رقم 06: يوضح العلاقة بين الجامعة ومختلف قطاعات المجتمع

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	80	66,66
لا	40	33,33
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول الذي يوضح العلاقة بين التعليم الجامعي ومختلف قطاعات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية أن 66,66% من المبحوثين أقرروا بأن للجامعة علاقة وطيدة بمختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها، وهذا ما لاحظناه في الآونة الأخيرة بشكل ملموس في القرارات الوزارية المتعلقة بنظام ل م د، والتي تفرض على كل جامعة أن يكون لها شركاء اقتصاديون واجتماعيون من أجل ربط سبل الشراكة والتعاون بين الجامعة والمجتمع وخلق فرص عمل للإطارات الجامعية وتسهيل عملية توجيههم ودمجهم في الحياة المهنية وفق طبيعة تخصصاتهم الجامعية، وتعتبر 33,33% عن نسبة المبحوثين الذين يرون بأن الجامعة الجزائرية ليست لها أي علاقة بمختلف مؤسسات المجتمع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية على حسب رأيهم الخاص وتفسير ذلك أنهم لم يلمسوا هذا التكامل الوظيفي بين الجامعة والمجتمع في حياتهم الخاصة هذا من جهة وعدم وجود رؤية واستراتيجية اقتصادية واضحة توضح احتياجات التنمية وكيفية تلبية متطلباتها من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك أن الجامعة الجزائرية تفضل الكمي على النوعي وهذا ما يتسبب في غياب رؤية واستراتيجية شاملة تعمل على تعزيز مبدأ التكامل بين الجامعة كأحد أهم مؤسسات التنمية بالبلاد وباقي المؤسسات والقطاعات التنموية الأخرى.

جدول رقم 07: يوضح تقييم عائدات التعليم الجامعي

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
58,33	70	تعم جميع قطاعات المجتمع خاصة الاقتصادية منها
41,66	50	تنتهي عند المستوى الشخصي للإطار الجامعي
100	120	المجموع

يوضح لنا هذا الجدول الذي أردنا من خلاله معرفة رأي الباحثين فيما إذا كانت عائدات التعليم الجامعي تعم جميع قطاعات المجتمع أم أنها تنتهي عند المستوى الشخصي للإطار الجامعي، حيث عبرت 58,33% عن نسبة عائدات التعليم الجامعي التي تعم جميع قطاعات المجتمع، فالتعليم العالي له منافع عامة أكبر من الخاصة لأن الأفراد المتعلمين عند مزاولتهم لأنشطتهم ووظائفهم بعد تخرجهم لا تنتهي منفعتهم عند مستواهم الشخصي فقط بل تتعداها لتعم جميع قطاعات المجتمع وتعود بالنفع على سائر شرائحه وخير دليل على ذلك مشاريع الباحثين التنموية التي تهدف في مجملها إلى خدمة التنمية وتطوير مظاهر الحياة الحضرية بمدينة خنشلة.

بينما أشارت نسبة 41,66% إلى أن عائدات التعليم الجامعي تنتهي عند المستوى الشخصي للإطار الجامعي فقط دون أن يوظف ما تعلمه من الحياة الجامعية في خدمة مجتمعه وذلك لتعارض طبيعة التكوين الجامعي الذي تلقاه الباحثون مع طبيعة وأهداف مشروعهم التنموي الذي يتساير مع متطلبات التنمية وسوق العمل، وهذا ما أشرنا إليه في تحليلنا لبيانات الجدول رقم 06 بنسبة 33,33% التي تنفي وجود علاقة صحيحة ذات منفعة تبادلية قائمة بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم 08: يوضح اقتراحات الباحثين لإحداث التكامل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
20	24	تكون إشارات جامعية مثقفة قادرة على مواكبة كل أشكال التحضر
17,50	21	فرض التبرعات الميدانية على كل التخصصات الجامعية دون استثناء
19,16	23	إلزامية تماشي التخصصات الجامعية مع متطلبات التنمية وسوق العمل
18,33	22	تماشي الملتقيات العلمية وفق متطلبات التنمية الشاملة
25	30	وضع كل إطار جامعي في منصبه والتزام المصادقية في التوظيف المهني
100	120	المجموع

من خلال اطلاعنا على إجابات الباحثين المتعلقة بهذا السؤال اتضح لنا بأن كل الباحثين اتفقوا على جملة من المقترحات ليكون هناك تكامل وظيفي بين جميع مؤسسات التعليم الجامعي وباقي مؤسسات المجتمع الأخرى خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها.

حيث نلاحظ من هذا الجدول تقاربا ملحوظا في النسب المسجلة أين عبرت 20% عن مقترح تكون إشارات جامعية مثقفة قادرة على مواكبة كل أشكال التحضر، بينما عبرت 17,50% عن مقترح فرض التبرعات الميدانية على كل التخصصات الجامعية دون استثناء، بينما عبرت 19,16% عن مقترح إلزامية تماشي التخصصات الجامعية مع متطلبات التنمية وسوق العمل، في حين عبرت 18,33% عن مقترح تماشي الملتقيات العلمية وفق

متطلبات التنمية الشاملة، في مقابل ذلك عبرت 25% عن مقترح وضع كل إطار جامعي في منصبه والتزام المصادقية في التوظيف المهني.

الأمر الملاحظ بشأن هذه المقترحات أنها منطقية وموجهة بصفة قصدية نحو أهم العقبات التي يراها المبحوثون عثرة أمام إيجاد تكامل وظيفي حقيقي بين الجامعة كأهم مؤسسات المجتمع التي يعول عليها في تنميته وبنائه، على اعتبار أنها أول جهة مسؤولة عن إيجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي يعاني منها المجتمع ككل. نستنتج مما سبق أن إشباع متطلبات التنمية وسوق العمل تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها، حتى وإن كان القصور ملاحظا في العديد من الجوانب يمكننا القول بأنه يوجد تكامل وظيفي نسبي وليس مطلقا بين الجامعة ومختلف قطاعات المجتمع الأخرى، وبالتالي فإن الفرضية الأولى صحيحة، بمعنى يوجد تكامل وظيفي نسبي وليس مطلقا بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر.

3- عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية:

- تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

جدول رقم 09: يوضح نوع المشروع المختار

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
62,50	75	مشروع صغير
37,50	45	مشروع متوسط
100	120	المجموع

يتضح لنا من بيانات هذا الجدول أن 62,50% من المبحوثين نوع مشروعهم التنموي صغير، بينما نسبة 37,50% من المبحوثين تعتبر مشاريعهم التنموية متوسطة، ويرجع تفسير ذلك لطبيعة التمويل بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إذ إن أغلبية الشهادات الجامعية التي تحصل عليها المبحوثون تنحصر في مستوى الليسانس والدراسات الجامعية التطبيقية الأمر الذي يضمن لهم فرصة الحصول على مشروع صغير دون سواه، أما باقي المشاريع المتوسطة فتوزعها كان وفق شهادة الماستر، أو الماجستير، أو الدكتوراه.

جدول رقم 10: يوضح طبيعة المشروع التنموي

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
66,66	80	خدمي
08,33	10	صناعي
25	30	زراعي
100	120	المجموع

يتضح لنا من هذا الجدول الاحصائي أن 66,66% من المبحوثين كانت طبيعة مشاريعهم التنموية خدمية والتي بلغ عددها 80 مشروعا، تليها نسبة 08,33% بلغ عددها 10 مشاريع ذات طابع صناعي، بينما كانت نسبة 25% بلغ عددها 30 مشروعا ذات طابع زراعي، ومن خلال هذه النسب يتبين لنا بأن الأفراد يتجهون بنسبة كبيرة

نحو المشاريع الخدمية والزراعية بالدرجة الأولى مقارنة بالمشاريع الصناعية، ويرجع تفسير ذلك إلى طبيعة مدينة خنشلة التي تحتاج حسب رأي المبحوثين إلى الكثير من المشاريع الخدمية إضافة إلى طابعها المناخي وبيئتها الزراعية التي تستوجب الاستثمار في مثل هذا النوع من المشاريع.

جدول رقم 11: يوضح التسهيلات المقدمة من قبل الوكالة

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
83,33	100	نعم
16,66	20	لا
100	120	المجموع

نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن 83,33% من المبحوثين تلقوا تسهيلات حقيقية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث كانت هذه التسهيلات متعلقة بالجانب الإداري والسرعة في دراسة ملفات المشاريع وقبولها كذلك حسن الاستقبال والتوجيه والإرشاد عملاً بالتوصيات الوزارية خلال هذه السنوات الأخيرة بالتحديد، والتي تنص على تقديم الدعم المادي والمعنوي لفئة الإطارات الجامعية على وجه الخصوص.

حيث ثمن المبحوثون كل الجهود التي بذلت من أجلهم وأضافوا بعض المقترحات لمواصلة دعمهم من قبل الوكالة والتي تمثلت في إنشاء ما يعرف بلجنة إرشاد وتوجيه صاحب المشروع حيث تلازمه بالمتابعة إلى غاية توسعة المشروع، كذلك تقديم دورات تدريبية دورية حسب طبيعة كل مرحلة يمر بها المشروع.

أما نسبة 16,66% من المبحوثين فأقروا بأنهم لم ينفقوا تسهيلات حقيقية من قبل الوكالة وذلك راجع لكثرة الطلب حول المشاريع المتشابهة.

جدول رقم 12: يوضح الأطراف المدعمة للإطار في إدارة مشروعه التنموي

النسبة %		التكرارات	الاحتمالات
71,66	32,55	28	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
	25,58	22	شريك اقتصادي
	02,32	02	جمعية خيرية
	37,20	32	الأصدقاء والأقارب
	02,32	02	أخرى تذكر
28,33		34	لا
100		120	المجموع

يتبين لنا من هذا الجدول أن 71,66% من المبحوثين يتلقون مساندة من غيرهم في إدارة مشاريعهم التنموية حيث تباينت نسب الأطراف المشاركة لهم في هذه العملية، وقد سجلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية خنشلة نسبة 32,55% والتي كان لها الفضل الكبير في مد يد العون للإطارات الجامعية بغية إنجاح مشاريعهم التنموية.

تليها نسبة 25,58% والتي خصت الشريك الاقتصادي وهذا ما يؤكد عملية التكامل الوظيفي بين مؤسسات المجتمع لغرض تحقيق التنمية الشاملة بمدينة خنشلة، بينما أشارت نسبة 37,20% وهي أعلى نسبة مسجلة إلى

أن المبحوثين يتلقون توجيهات ومساندة في عملية تخطيطهم وإدارة مشاريعهم التنموية من قبل أصدقائهم وأقاربهم خاصة بعض المبحوثات اللاتي أقررن بأن لأزواجهن وأقاربهن الفضل الكبير في إدارة مشاريعهن التنموية وهذا دليل على وجود تغير نسبي في وعي الرجال بمدينة خنشلة تجاه حق المرأة في العمل وإدراك أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في عملية تحقيق التنمية الحضرية بمدينة خنشلة.

بينما كشفت نسبة 02,32% عن طبيعة المشاركة المقدمة من طرف الجمعيات الخيرية وبنفس التقدير في أخرى تذكر حيث ذكر المبحوثون أنهم يتلقون العديد من التوجيهات من قبل الخبراء الاقتصاديين على مواقع التواصل الاجتماعي من داخل الوطن ومن خارجه، في حين أن 28,33% من المبحوثين أقرروا بأنهم لا يتلقون أي مساندة من قبل الأطراف السابقة الذكر وذلك لبساطة مشروعاتهم والتي لا تحتاج إلى الكثير من التخطيط والتنظيم.

جدول رقم 13: يوضح حصول الإطارات على دورات تدريبية تؤهلهم لإنجاح مشاريعهم

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
66,66	80	نعم
33,33	40	لا
100	120	المجموع

يوضح هذا الجدول رأي المبحوثين في حصولهم على أي نوع من الدورات التدريبية خلال فترة إدارتهم للمشروع وذلك بغية معرفة مدى الاهتمام بهذه الناحية في تطوير المهارات وزيادة التأهيل لدى الإطار الجامعي بمدينة خنشلة، حيث أشارت نسبة 66,66% إلى أن المبحوثين تلقوا أنواعا من التدريب لغرض التأهيل من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كجهة راعية أولى لمشروع الإطار الجامعي تليها أطراف أخرى كالشركاء الاقتصاديين والجمعيات الخيرية ودورات أخرى على حسابهم الخاص، وهذا ما يؤكد ضعف التكوين الجامعي كما أشرنا إليه في تحليلنا لبيانات الفرضية الثانية.

في حين أشارت نسبة 33,33% إلى المبحوثين الذين لم يتلقوا أي تدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع التنموي.

جدول رقم 14: يوضح متابعة المسؤولين للمشاريع التنموية بمدينة خنشلة

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
41,66	50	نعم
58,33	70	لا
100	120	المجموع

يبين لنا هذا الجدول أن 41,66% من المشاريع التنموية تعرف متابعة من قبل المسؤولين بمدينة خنشلة، بينما بينت نسبة 58,33% أن المشاريع التنموية لا تعرف أي متابعة من قبل المسؤولين، ويمكن تفسير ذلك بأن كل المشاريع التنموية المعروفة بمدينة خنشلة وعلى مستوى التراب الوطني ككل لم تعرف خلال السنوات الماضية منذ سنة 1997 إلى غاية 2014 أي متابعة جادة من قبل المسؤولين.

حيث إننا لو تتبعنا الفترة التي ازدهرت فيها التسهيلات المقدمة لطالبي المشاريع لوجدناها تمتد ما بين سنة 2011 إلى غاية 2013 وهي سنوات البحبوحة المالية للبلاد في الشأن الداخلي، والربيع العربي في الشأن

الخارجي، لذلك كانت سياسة البلاد موجهة لاحتواء الشباب بالدرجة الأولى وهذا ما نلاحظه من تسهيلات مقدمة بلغت درجة إلغاء شهادة السوابق العدلية من الملف المطلوب بغية تهدئة الأوضاع وتصريحات بعض المسؤولين الخاصة بمسح الديون في هذا الشأن، إضافة إلى أن المديرية العامة كانت تعتمد في سياساتها المتبعة على الكم بدلا من النوع.

لكن المشهد انقلب رأسا على عقب بظهور الأزمة المالية العالمية التي مست البلاد والناجحة عن انخفاض أسعار البترول، حيث طبقت القرارات الإدارية ووزعت المراسيم الوزارية على كل الوكالات الوطنية للتشغيل بغرض المتابعة الجادة لكل أصحاب المشاريع التنموية التي بلغت الآجال القانونية بعد تجاوزها الثلاثة سنوات، حيث أكد المبحوثون أن طبيعة المتابعة الحالية لمشاريعهم التنموية كانت إما في شكل توسعة للمشروع وهذا إن كان ناجحا على حد اعتبارهم أو متابعة قانونية للمشاريع التي حدثت فيها تلاعبات. وكننتيجة استنتاجية عرفت أغلبية المشاريع بعد متابعة المسؤولين توسعة من قبل الوكالة وحظيت بامتيازات جديدة.

جدول رقم 15: يوضح عدد العاملين المشاركين في المشروع التنموي

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
29,16	35	عامل واحد
26,66	32	عاملين
37,50	45	ثلاثة عمال
06,66	08	أكثر من ذلك
100	120	المجموع

نلاحظ في هذا الجدول أن كل المشاريع التنموية أسهمت في خلق فرص عمل وشاركت في الحد من نسبة البطالة، حيث عبرت نسبة 29,16% عن المبحوثين الذين يوظفون عاملا واحدا من خلال مشاريعهم التنموية بمجموع بلغ 35 فرصة عمل، في حين 26,66% مثلت إجمالي المشاريع التنموية التي وظفت عاملين بمجموع بلغ 32 فرصة عمل، بينما أشارت نسبة 37,50% إلى المشاريع التي وظفت ثلاث عمال بتقدير بلغ 45 فرصة عمل على اعتبار أنها أكبر نسبة مسجلة، في مقابل ذلك كانت أصغر نسبة مسجلة تقديرها 06,66% مثلت إجمالي المشاريع التي توظف عشرة أفراد، وإذا أردنا معرفة إجمالي عدد العمال الموظفين نتبع ما يأتي:

عامل واحد— 35 فرصة

عاملين — $2 \times 32 = 64$ فرصة

ثلاثة عمال — $3 \times 45 = 135$ فرصة

أكثر من ذلك — $10 \times 08 = 80$ فرصة

اجمالي ذلك: $35 + 64 + 135 + 80 = 314$ فرصة عمل

حيث يمكننا حساب متوسط فرص العمل التي يوفرها كل صاحب مشروع تنموي وذلك من خلال العلاقة

التالية: 120 مشروع — 314 فرصة عمل 01 مشروع — s فرصة عمل

$$314 \times 1$$

$$s = \frac{314}{120} = 2,61 \text{ أي ما يقارب } 3 \text{ فرصة عمل}$$

120 وبالتالي فإن صاحب كل مشروع يوظف ما يقارب 03 موظفين.

جدول رقم 16: يبين المداخل المادية للمشاريع التنموية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
جيدة	04	03,33
حسنة	52	43,33
متوسطة	51	42,50
ضعيفة	13	10,83
المجموع	120	100

لقد أردنا من هذا الجدول معرفة ما إذا كانت المداخل المادية لمشاريع الباحثين قد غيرت من وضعهم الاقتصادي وبالتالي ساهمت في تحسين مستوى معيشتهم، حيث أقر 03.33% من الباحثين بأن مداخلهم المادية جيدة، بينما كانت أعلى نسبة مسجلة في الجدول 43,33% والتي أقرت بأن مداخل المشاريع التنموية المادية حسنة، في حين كانت 42,50% معبرة عن نسبة المداخل المتوسطة، مقابل ذلك أشارت نسبة 10,83% إلى المشاريع ذات الدخل الضعيف.

حيث يتضح لنا مما سبق بأن كل المشاريع التنموية تحقق نسبة من المداخل المادية، وعلى الرغم من التفاوت المسجل في نسب المداخل بين الحسنة والضعيفة إلا أننا نستطيع القول بأن الأرباح محققة فعلا، وبذلك فهي تعمل بصفة آلية على تحسين الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي للإطارات الجامعية بمدينة خنشلة.

جدول رقم 17: يوضح مساهمة المشروع في الحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
أساهم بشكل كبير	08	06,66
أساهم بشكل نسبي	112	93,33
المجموع	120	100

نلاحظ من البيانات المسجلة في الجدول الإحصائي أن 06,66% من الباحثين يقرن بأنهم يقدمون مساهمة كبيرة في الحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة، بينما عبرت 93,33% عن إجمالي الباحثين الذين يساهمون في الحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة بشكل نسبي.

يتبين لنا مما سبق بأن مشاريع الإطارات الجامعية التنموية على اختلاف نوعها وطبيعتها قد حققت فرص عمل مباشرة بمدينة خنشلة، وبالتالي نستنتج بأن الفرضية الثانية صحيحة، وبمعنى آخر تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

- مناقشة نتائج الدراسة في ظل الفرضيات والدراسات السابقة:

1- يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر.

لكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لا بد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة، حيث تعتبر هذه الرؤية أساس اختيار متغيرات هذه الفرضية التي كشفت لنا الآتي:

- تؤدي الجامعة الجزائرية وظيفة البحث العلمي بالدرجة الأولى، وذلك بنسبة 50% وتقدم المعرفة كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي بنسبة 54,16%.
- يمتاز تصميم محتوى التعليم الجامعي الجزائري بمواكبته للإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية بنسبة 62,50%، في حين أنه نادرا ما يهتم بإعداد إطارات جامعية مؤهلة وذلك بنسبة 54,16%.
- غياب التوافق بين التعليم الجامعي وما تحتاجه التنمية وسوق العمل حيث قدرت النسبة المعبرة عن هذه المسألة بـ: 66,66%.
- كشفت دراستنا أن الجامعة تملك علاقات متينة مع مختلف قطاعات التشغيل بنسبة 58,33% إلا أنها لا تمتاز بطابع رسمي يخدم أغراض التنمية بمدينة خنشلة.
- كشفت الدراسة عن أهم العقبات التي تشكل عائقا أمام إيجاد تكامل وظيفي حقيقي بين الجامعة وقطاعات التشغيل، كون مؤسسات التشغيل هي من أهم مؤسسات المجتمع التي يعول عليها في تنميته وبناء حاضره ومستقبله، فهي أول جهة مسؤولة عن إيجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي يعاني منها المجتمع. وقد اقترحنا مجموعة من النقاط أهمها تحري المصادقية والشفافية في توظيف الإطارات.
- وكننتيجة محققة استنادا إلى الدراسات السابقة يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر، حيث توصلنا إلى نقطة مخالفة لما جاء في دراستي كل من الباحثين (نجوى بوزيد وسامية كواشي) اللتين توصلتا إلى حقيقة مفادها غياب التعاون والتنسيق والتكامل الوظيفي بين الجامعة وباقي مؤسسات المجتمع الأخرى. ولا تتعدى العلاقة بينهما المستوى الشخصي الذي لا يمتاز بأي أطر قانونية من عقود واتفاقيات وتشريعات تنظيمية، حيث تتم هذه العلاقة في شكل تريضات، بحوث تطبيقية ودراسات ميدانية، كذلك إشراف مسؤولين من القطاع الاقتصادي على العمليات البحثية وحضور المناقشات والملتقيات العلمية وإقامة معارض وغيرها، فطبيعة العلاقة تكسب الجامعة صفة الزبون بدل الشريك. فرغم أن الجامعة لها خصوصية مقارنة بغيرها من المؤسسات في المجتمع الجزائري إلا أنها لا زالت بعيدة كل البعد عنها وعن اهتمامات المجتمع الجزائري وسبب ضعف علاقاتها يعود إلى هشاشة كفاءاتها الداخلية التي تمثل إشكالا لدى الطالب عند أول مواجهة بينه وبين المجتمع وسوق العمل.
- 2- تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.
- إن فئة الإطارات الجامعية فئة قيادية تتمتع بثقة الجماهير وقادرة على قيادة المجتمع، وهي فئة يتوافر لديها المستوى الكافي من الوعي والفهم للقضايا العامة للمجتمع وكيفية مواجهتها خاصة تلك المتعلقة بالأزمات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة البطالة، واستنادا لذلك فقد حققت الفرضية النتائج الآتية:
- أغلبية مشاريع الإطارات الجامعية كانت مشاريع صغيرة ذات طابع خدماتي وزراعي بنسبة (62,56%) و66,66% على التوالي، ويرجع ذلك إلى متطلبات التنمية بمدينة خنشلة التي لا تزال في حاجة إلى المشاريع الخدمية والزراعية أكثر من غيرها.
- تلقى الإطارات الجامعية تسهيلات حقيقية من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمدينة خنشلة بنسبة 83,33%، وذلك بناء على التوصيات الوزارية بشأن هذه الفئة.
- أغلبية الإطارات الجامعية يساندها شركاء في إدارة مشاريعهم التنموية بنسبة 71,66%، وأغلبية الشركاء هم الأصدقاء والأقارب، تليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة (37,20% و32,55%) على التوالي.

- استفادت الإطارات الجامعية من دورات تدريبية أهلتها لإنجاح مشاريعها التنموية بنسبة 66,66%، مقدمة من طرف الجهة الممولة، تليها أطراف أخرى متمثلة في الشريك الاقتصادي والجمعيات الخيرية ودورات أخرى على حسابها الخاص، وأغلبية المشاريع التنموية لم تعرف متابعة جادة في السنوات الماضية من قبل المسؤولين بمدينة خنشلة بنسبة 58,33%.

- تقدم كل المشاريع التنموية فرص عمل مباشرة بمدينة خنشلة، حيث بلغ إجمالي اليد العاملة التي توظفها مشاريع الإطارات الجامعية التنموية 314 فرصة عمل، أي ما يقارب 3 فرص عمل لكل مشروع، وتقيم مداخيل المشاريع التنموية بأنها حسنة بنسبة 43,33%، ومنها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للإطار الجامعي، حيث تسهم مشاريع الإطارات الجامعية بشكل نسبي في الحد من ظاهرة البطالة بمدينة خنشلة بنسبة 93,33%. وكنتيجة محققة تشارك المشاريع التنموية في الحد من نسبة البطالة وتستثمر الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

خاتمة

لقد كشفت النتائج والمعطيات الميدانية عن حقيقة الدور الريادي الذي تؤديه الإطارات الجامعية في تفعيل مشاريع التنمية المحلية وحتى الوطنية من خلال مشاريعها الخاصة المجسدة فعليا في الميدان بمدينة خنشلة، وذلك من خلال فرضيات الدراسة المحققة، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن حقيقة أخرى تؤكد بأن التكوين العلمي للإطارات الجامعية لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي تتشده طبيعة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمدينة خنشلة، وسبب ذلك التكامل النسبي غير المطلق بين مؤسسات التعليم الجامعي وباقي مؤسسات المجتمع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص، والتي تفتقد إلى الكثير من الرسميات والمصادقية القانونية التي تلزم كل طرف بتأدية واجبه تجاه الآخر، وفق ما يخدم الهدف العام المشترك وهو تكوين نخبة قيادية مؤهلة قادرة على تحمل مسؤوليات التنمية الحضرية الشاملة ممثلة في فئة الإطارات الجامعية، حيث عمدت عملية تحليل نتائج الدراسة إلى الانتقال من مجرد الوصف للعلاقة بين الإطارات الجامعية والمشاريع التنموية بمدينة خنشلة، إلى نوع من التفسير لواقع وحيثيات هذه العلاقة من خلال الأسئلة الموجهة في استمارة الاستبيان للإطارات الجامعية بمجتمع البحث محل الدراسة.

ما يمكننا استخلاصه هو أن السعي لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعات المجتمع الجزائري عن طريق الحد من ظاهرة البطالة خاصة لدى الإطارات الجامعية، أدى بالجهات الوصية إلى تقديم كل أنواع التسهيلات والدعم في شكل مؤسسات قطاع التشغيل الجزائري، وهنا يتوجب على الجامعة الجزائرية وفي ظل النظام الجديد ل م د، أن تتخذ لنفسها رؤية واضحة بفحص وتكوين بيئتها لمواجهة الأخطار المحيطة، والتي تمس بشكل مباشر مستوى التكوين والكفاءة لدى الإطارات الجامعية كأهم المخرجات التي تتحقق لديها، وتحديد أهدافها وفق ما تحتاجه التنمية وسوق العمل، وذلك بغرض التكيف مع كل المعطيات والمتغيرات المحيطة بها، فمستقبل المشاريع التنموية التي تشرف عليها نخبة الإطارات الجامعية مرتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الجامعية وما تحتويه من أهداف تسعى لبنائها.

يمكننا القول بعد انتهائنا من عملية مناقشة النتائج في ظل الفرضيات والدراسات السابقة أن الفرضيات التي بنيت وفقها دراستنا البحثية منها ما تحقق ومنها ما كان خلاف ذلك، فبعد الدراسة والتحليل تصاغ الفرضيات على النحو الآتي:

- يوجد تكامل وظيفي نسبي وليس مطلقا بين مؤسسات التعليم الجامعي وقطاع التشغيل بالجزائر.

- تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

الهوامش:

- 1- حسن محمد حسان وآخرون، التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، مصر، ص 04.
- 2- رباب أظطي، التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص 14.
- 3- عباس أحمد ياسين الكبير، تقويم المشروعات الاجتماعية، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2002، الطبعة الأولى، ص 12.
- 4- ليليا بن صويلح، سياسة التشغيل في الجزائر، المؤسسة الاقتصادية النسوية بعناية نموذجاً، رسالة دكتوراه علوم، علم اجتماع التنمية، إشراف إسماعيل قيرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 14.
- 5- مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز تشغيل الشباب (ANSEJ)، ص 10.
- 6- بوزيد نجوى، وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية، دراسة ميدانية بمؤسسة صيدال، الدار البيضاء، الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 325.
- 7- سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في ضوء النسق المفتوح، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004، ص 301.
- 8- نخبة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 13.
- 9- مدحت أبو النصر، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، الطبعة الأولى ص 175-176.
- 10- عادل مختار الهوارى، التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 207.
- 11- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 251.
- 12- مسعد الفاروق، منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 277.
- 13- علي عبد الله، جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 25/26 جوان 2008، (بتصرف). من موقع www.lefpedia.com، بتاريخ 05-06-2017، الساعة: 16:15.
- 14- علي عبد الله، جمال الدين سلامة، المرجع نفسه، (بتصرف).
- 15- غلاب فاتح، ميمون الطاهر، سياسة وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة- ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة أيام 15 و16 نوفمبر 2011، ص 03. متاح على موقع <http://virtuelcampus.univ-msila.dz> بتاريخ: 05-06-2017، الساعة: 15:53.
- 16- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، الطبعة الأولى، ص 139.
- 17- على عبد الرزاق جلبي وآخرون، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 177.

الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمات اتصالات الجزائر

أ.د. نادية عيشور⁽¹⁾ إيمان آيت مهدي⁽²⁾

1- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف؛ naichour@yahoo.fr

2- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف؛ ait.imne@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018-09-23

تاريخ المراجعة: 2018/05/27

تاريخ الإيداع: 2017/11/22

ملخص

يعالج المقال الحالي؛ موضوع الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها مؤسسة اتصالات الجزائر، وذلك من وجهة نظر متعاملين وزبائنهم. يروم الهدف إلى اكتشاف طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق هذا النموذج الإداري الحديث، الذي نقل الإدارة من طابعها التقليدي إلى طابع متطور ومتقدم، باستخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقنيات الرقمنة، وبين تقديم خدمات تتسم بالجودة والكفاءة والفاعلية، عن طريق توظيفها للموارد المعلوماتية وكافة مصادر المعرفة، مع تسخير الطاقات المادية والبشرية للعمل على تحقيق استراتيجيات المؤسسة وأهدافها.

الكلمات المفتاحية: إدارة إلكترونية، جودة خدمة، تكنولوجيا معلومات، عملاء، اتصالات جزائر.

L'administration électronique et son rôle dans l'amélioration de la qualité des services d'Algérie Télécom

Résumé

Le présent article traite le thème de l'administration électronique et son rôle dans l'amélioration des services offerts par l'entreprise Algérie Télécom, et cela, du point de vue de ses clients et utilisateurs. Le but recherché est de découvrir la nature des relations entre l'application de ce modèle administratif récent, qui a fait passer l'administration de sa nature traditionnelle à un caractère évolué et moderne, en utilisant des techniques de TIC et de numérisation, de la communication et de l'information ainsi que la prestation de services de qualité, d'efficacité et de compétence, grâce à l'emploi des sources de l'information ainsi que toutes les bases de connaissances, en mettant à profit les capacités matérielles et humaines afin de réaliser des stratégies et des objectifs de l'entreprise.

Mots-clés: Administration électronique, qualité de service, technologie de l'information, clients, Algérie télécom.

Electronic management and its role in improving the quality of services by Algeria Telecom

Abstract

The present article deals with the issue of electronic management and its role in improving the quality of services offered by the company Algeria Telecom, through the point of view of its dealers and clients. The main purpose is to discover the nature of the relationship between the implementation of this recent administrative model which modified the administration from its traditional nature into a modern and developed one, by using means of information technology, communication and digital media techniques, and the services which are characterized by its good quality, competence and efficiency, by the use of its information resources and all kind of knowledge, with application of material and human resources in order to carry out the strategies set by the company and its objectives.

Key words: Electronic management, quality of Service, information technology, clients, Algeria telecom.

مقدمة:

إن حق لنا أن نُشبه المجتمع الإنساني بالكائن الحي، كما هو في التصور البنوي؛ وإن صدق التشبيه هذا واستوى عوده؛ جاز لنا، عندئذ، إمطة الأذى عن سبيل "التقدم" وفرض سلطانه، على كافة أنماط التفكير وأشكال الممارسات، إذ يكون إدراكه حتمية، قبل مرحلة الأقول؛ مُعلقا بزحرة مُعكرات صفو الإنجاز؛ يفرضه منطق، يروم إلى إدارة التغيير، أين يسود الجمود والسكون.

تلك مظاهر؛ ميزت العمل السوسولوجي والمشتغلين في حقوله المعرفية، إذ بصمت أثارها أشغال عديد اتجاهات نظرية، ومدارس فكرية في أوروبا وأمريكا، هناك في شمال العالم، بلغت تراقيها حدود جغرافيا الجنوب؛ والتي تحولت إلى صدى لانعكاس كل شيء يحدث؛ فتتلقفه الأنظار والأبصار، وتصغي له الآذان، وتستجيب له الأفئدة، ويبقى للعقل شأنه - عندئذ - في تقليبه وتفحصه من مختلف الزوايا وبمختلف الأدوات.

إنها حال السوسولوجيا، التي تجعل من بُنى شبكة العلاقات الاجتماعية، المجال الأوسع لفهم واستيعاب الظواهر الاجتماعية، وإذا كان مُقدرا للعالم الإنساني، وفق مبدأ المماثلة البيولوجية للبنويين السوسولوجيين، أن يحدّقوا، بعين الحرص، في مجمل أسس بنية العلاقات لغرض استدامتها واستثمارها، على النحو المحقق لغاية التقدم الإنساني؛ فإن الحاجة اليوم أضحت أحوج إلى التحديق مليا وعميقا في قلب ما قد يعوق تحقيق هذه الغاية، من عوامل سوسيو - مجتمعية ظاهرة، يصعب فكّ تعقيداتها وتفسير تأويلاتها، وأخرى كامنة، يصعب فكّ شفراتها واستيضاحها.

فإذا كان قدر العالم الغربي في أن يجابه اختلالاته، بفعل مفرزات غير متوقعة طرحتها حادثته؛ يدفعه لرسم "نيو - هيكل"؛ يحكم نمطية العلاقات السياسية بين الشمال والجنوب، بناء على مقولات الرؤية الجيو - سياسية للدبلوماسية الحديثة؛ فإن قدر الجيو - سوسولوجيا الانعكاسية؛ أن تتجه إلى فهم أعمق لبنية هذا الارتباط: بين ثنائية شمال - جنوب، مقابل التضاد: تقدم - تخلف.

من منطلق القاعدة أعلاه، قد يفرج أفق التفكير أمانا ليتبدى لنا واضحا، أهمية مسألة التقدم في مواجهة ما يمكن أن يقابلها - أي المسألة - من مشكلة التخلف. ففيما يعتبر الأول، مطلباً عالمياً مستهدفا لكونه "المرغوب فيه"، ينكفي ثاني طرف ضمن ما هو مستهجن، هذا الذي على القائمين بمسعى التقدم أن يواجهوه، بيد أن هذا الأمر، كذلك، يستصعب على الجميع، إذ إن التخلف كظاهرة اجتماعية؛ لا تنتج نفسها بنفسها، بل تغذيها وتتغشها اتجاهات التفكير التي تُجدها، وتؤسس لها عبر أنماط البنى الاجتماعية، فإذا ما ران على القلوب استسهالها في حقل الممارسة، وتأصلت بصماتها في قلب المعاني والدلالات التي تحملها شماعات الممارسات، فإن حلم التقدم قد يبقى طي أحلام اليقظة، إذ لا يمكن للمجتمعات المتخلفة، عبر استيراد مظاهر التقدم، إلا أن تتشد قشور الظاهرة - أي التقدم - دون جوهرها.

في ضوء ما سبق، وإذا عدّ اكتساب التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، في مجال تسريع التواصل، من مظاهر التقدم في العالم المتقدم - مصدر النشأة -، بناء على رؤية استراتيجية؛ تقرها الإيديولوجية الثالثة "إيديولوجيا الإدارة"، تلك التي تنهض على أسس ابستمولوجيا، متوافقة مبدئياً مع ما ترومه فلسفتها البرغماتية وغاياتها الوجودية، فإن مجرد استجلاب بعض من الوسائل التكنولوجية، واستخدام تقنياتها الحديثة في مجال التواصل، وإنزالها حيز الاستخدام والتوظيف، لاسيما في كبريات المؤسسات والتنظيمات، لا يعد إجراء تطبيقيا كافيا لإحداث

قفزة نوعية وثورة فكرية في مجال التقدم. ذاك أن معركة التغيير الحقيقية في العالم المتخلف؛ إنما تتطلب التفكير الأثقف، والتمعن الأشمل، والتفحص الأدق، والوقت الأطول، لتنتهي بإنجاز الفعل الحضاري الخلاق.

1- موضوع الدراسة وإطارها المنهجي:

1-1- مشكلة الدراسة:

اهتم علم الاجتماع بدراسة مختلف البنى الاجتماعية؛ باعتبارها شبكات متشعبة من العلاقات الديناميكية التي تتحكم فيها جملة أنساق تفسر طبيعة التفاعل وتحدد نمطه ومساره وأهم المؤشرات الدالة عليه، والتي أبرزها السلوك الاجتماعي بمختلف أنماطه، والذي يعتبر أهم محددات فهم علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بكياناته الاجتماعية المختلفة، ويمكن اعتبار المنظمة من أهم بنى المجتمع وأبرزها؛ ذلك لانسجامها بالتنسيق الديناميكي المفتوح القائم على مبدأ التفاعل المتبادل بين الأفراد داخل بيئتهم التنظيمية من جهة وتفاعلهم مع البيئة الخارجية من جهة أخرى، مما يجعل سلوك أفرادها؛ سريع التأثير بالمشورات الخارجية، أهمها بروز عنصر التطور التقني وولوجه عالم التنظيمات الإدارية، وتحكمه في مدى تحقيقها لأهدافها وسعيها لخلق ميزة تنافسية عن طريق تحسين جودة خدماتها.

إذ لعبت التكنولوجيا دورا محوريا في تعزيز أهداف المنظمات وتطويرها، فبات لزاما على العاملين مجازة هذه الأهداف ومحاولة إيجاد طرائق كفيلة بتحقيقها؛ ومن بين هذه الطرائق خلق رابطة علائقية بين سلوكياتهم كموظفين وبين التطور التقني الحاصل ومحاولة التكيف مع هذا التغيير، والتأقلم سلوكيا مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدماتها المختلفة، وإظهار تفاعل إيجابي مع متطلباتها، وإبراز مدى التأثير بها وبما تقدمه من دعم مادي ومعنوي، وتعتبر الخدمات المقدمة من قبل المنظمات ذات الطابع التجاري والنشاط الخدمي، من أبرز صور السلوكيات التنظيمية التفاعلية، والتي تحتاج لدعم لوجستي إداري فعال، إذ تعتبر جودة الخدمة من المؤشرات السوسيو - تنظيمية، التي تشير لمدى قابلية المنظمة لتلبية متطلبات زبائنها وعملائها؛ إذ تقيس المقدرة التنظيمية للمنظمات على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتقديم مختلف الخدمات بصورة لائقة، وبمستوى يليق بمنظمة نموذجية التسيير واسعة الخبرة. ومن أبرز أوجه استغلال التكنولوجيا لصالح تحسين جودة الخدمات وتطويرها، ما يعرف بالإدارة الإلكترونية.

فالإدارة الإلكترونية؛ نموذج إداري تنظيمي متكامل ذو أبعاد تكنو- اجتماعية، يستهدف تحديث البيئات التنظيمية الداخلية منها والخارجية، قائم على الاستخدام الشامل للتكنولوجية الرقمية، وشبكات الاتصال التفاعلية، في ظل ثورة اتصالات ومعلومات هائلة، مست العديد من المجالات، أبرزها الإنسانية والاجتماعية، والتي سمحت بالاكتمال السريع للمعلومة وتبادلها والتأثر بها فكريا ومن ثم سلوكيا؛ وتعتبر الإدارة الإلكترونية محاكاة فعلية للتعدلات والتغييرات التي أحدثتها تحولات الثورة المعلوماتية على الصعيدين الاجتماعي والإنساني والاقتصادي، فعملت على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، سواء المادية منها أو البشري، مع تركيزها على العنصر البشري، لأنه الدعامة الأساسية لنجاح هذا النموذج، وتحقيقه لمكاسب المنظمة وأهدافها.

وفي ضوء محاولاتها الفاعلة لتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المنظمات، فإنها تسعى لتحقيق مختلف مظاهر الجودة وأبعادها، فالجودة تشير لجملة السمات والخصائص المميزة لمختلف أشكال الخدمات المقدمة من طرف المنظمات والتي تسمح بزيادة قيمة المنتج أو الخدمة، وهذه الخصائص في مجملها ما هي إلا أبعاد تسمح بقياس هذه الجودة والحكم عليها، إذ تشمل هذه الأبعاد الجانبين المادي والمعنوي للخدمة ومقدم

الخدمة؛ ومنه تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة التطرق لطبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتحقيق كل بعد من أبعاد جودة الخدمات، وذلك في ضوء تدخل العوامل المشكلة للمحيط الاجتماعي والمتمثلة في الحتميتين التكنولوجية والاجتماعية لمقدمي الخدمات والمقدمة إليهم، إذ تم تناول خمسة أبعاد وفق أحد أشهر مقاييس قياس جودة الخدمات، والمتمثل في مقياس الأداء الفعلي الموسوم بنموذج **Service Performance** والمعروف اختصاراً بـ مقياس **Servperf**، وهذا ما يستدعي طرح التساؤل الآتي: ما هي طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق كل بعد من الأبعاد الخمس المشكلة لجودة خدمات مؤسسة اتصالات الجزائر وفق نموذج **Servperf** وذلك من وجهة نظر متعاملها؟

وقد تفرعت عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الملموسية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاعتمادية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاستجابة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر؟ .
- ما طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد اللباقة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟ .
- ما طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الأمان لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟ .

2-1- أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في جانبين:

- **الأهمية العلمية على الصعيد النظري:** تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة؛ في محاولة فهم الرابطة العلائقية بين الإدارة الإلكترونية والبيئة ذات الأنشطة الخدماتية، ومدى مساهمة هذه الأولى في تحسين الخدمات الإدارية الموجهة للأفراد، ومدى تدخل المرجعية السوسيو- ثقافية للعاملين بالمنظمات في إنجاح مساعي الإدارة الإلكترونية وأهدافها.

- **الأهمية العلمية على الصعيد الميداني:** تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة؛ في محاولة قياس وعي الأفراد حول مدى أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المؤسسات خاصة الخدماتية منها؛ أين يستلزم وجود تواصل واحتكاك وتفاعل مستمر بين الموظفين والأفراد من البيئة الخارجية كمتعاملين وزبائن.

3-1- أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط الآتية:

أولاً- الهدف الرئيسي:

الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة خدمات مؤسسة اتصالات الجزائر فرع سطيف من وجهة نظر متعاملها.

ثانيا- الأهداف الفرعية:

- الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الملموسية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟
- الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاعتمادية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟.
- الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاستجابة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟.
- الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد اللباقة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر؟.
- الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الأمان لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.

4-1- فرضيات الدراسة:

اشتملت دراستنا على فرضية رئيسية وخمس فرضيات فرعية مشتقة من التساؤلات الفرعية للإشكالية، سنحاول اختبار صحتها تتمثل في:

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة خدمات مؤسسة اتصالات الجزائر من وجهة نظر متعاملها؛ وقد تفرعت منها الفرضيات الفرعية الآتية:
- توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الملموسية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.
- توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاعتمادية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.
- توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاستجابة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.
- توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد اللباقة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر .
- توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الأمان لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.

2- الإطار النظري للدراسة:**2-1- مفهوم الإدارة الإلكترونية:**

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإدارة الإلكترونية كمنظومة إلكترونية إدارية متكاملة؛ لكن يمكن تناول مفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال ثلاث مقاربات فسرت علاقة التكنولوجيا بمختلف أنواع البنى الاجتماعية، ودورها فيما يعرف بالتغير الاجتماعي، والمنظمة كبناء اجتماعي متناسق، تندرج ضمن البنى التي تناولتها هذه المقاربات التنظيرية والتي مسها التغير الاجتماعي بصورة أساسية، "وتتمثل هذه المداخل الثلاثة في مدخل الحتمية

التكنولوجية **Technological determinism**، ومدخل البناء الاجتماعي للتكنولوجيا **The Social Construction of technology**، ومدخل التقييم المركب الجدلي للتكنولوجيا **Complex and dialectical technology assessment**؛ إذ تعتبر الحتمية التكنولوجية أن التكنولوجيا هي المتغير الوحيد الذي يشكل البناء الاجتماعي، وينتج عنه المتغيرين الاجتماعي والثقافي، بينما يرى مدخل البناء الاجتماعي للتكنولوجيا أو ما يعرف بمدخل الحتمية الاجتماعية؛ بأن التكنولوجيا بحد ذاتها بناء اجتماعي، يتدخل المجتمع في تقرير نوعها وتصميمها وكيفية استخدامها، وبهذا لا تعتبر التكنولوجيا عاملا في تشكيل المجتمع، بينما يعتبر المجتمع عاملا هاما في ظهورها، وذلك عن طريق المتحكمين في زمام التكنولوجيا، أي المجموعات المنتجة لها، بينما يرى مدخل التقييم المركب الجدلي للتكنولوجيا أن كلا المتغيرين التكنولوجية والمجتمع يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض، وأن التغير الاجتماعي نتاج تفاعل التكنولوجيا بالمجتمع⁽¹⁾.

ومنه يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر الحتمية التكنولوجية بأنها منظومة تكنو-تقنية، ناتجة عن التوجه الحديث للمنظمات نحو استحداث أساليب وطرائق جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. بينما ترى الحتمية الاجتماعية أو مدخل البناء الاجتماعي للتكنولوجيا أنها: منظومة سوسيو-تقنية، أي عبارة عن إدارة تقنية تتحكم فيها المرجعية السوسيو-ثقافية للأفراد الفاعلين في المنظمة، ذات تصميم علائقي متشابك، يركز على أهداف المجموعات المتحكمة في تكنولوجيا تطبيق هذا النمط الإداري، والمطبقة لتقنياته وأساليبه. بينما يراها مدخل التقييم المركب الجدلي للتكنولوجيا بأنها: منظومة تكنو-اجتماعية، ناتجة عن تلاحم وتكاتف وسائل وأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصال، برأس المال المعرفي والبشري؛ وانطلاقا من المقاربات الثلاث يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها: منظومة تكنو-اجتماعية، ذات استراتيجية إدارية تعتمد على الأسس التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والخلفية المعرفية لرأس المال الفكري، والمرجعية السوسيو-ثقافية لرأس المال البشري، هدفها الانتقال التدريجي من التنظيم الإداري التقليدي إلى التنظيم الحديث، بغية عصنة كافة أشكال المعاملات الإدارية، والرفع من مستوى أداء المنظمات وتحسين خدماتها.

2-2- مفهوم جودة الخدمة:

تعتبر جودة الخدمة من المعايير التي تقيس مدى فاعلية أداء المنظمة وعلاقتها بزبائنها، ومن أهم أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية؛ فجودة الخدمة تعمل على تحقيق رضا العملاء؛ شريطة أن تتطابق وتوقعات العميل، مع تحقيق مستوى مرضٍ من الجودة؛ وبالتالي تساهم في تشكيل صورة ذهنية جيدة عن المنظمة لدى الجهات المتعامل معها، وقبل التعرف على مفهوم جودة الخدمة، لابد من التطرق إلى كلا المصطلحين (الجودة والخدمة)، وذلك لضبط مفهوم جودة الخدمة بما يخدم موضوع دراستنا.

عرفت المنظمة الأوروبية لضبط الجودة (E.O.Q.C) الجودة بأنها: "مجموعة الملامح المتعلقة بالإنتاج أو الخدمات، التي تعتمد على قدرتها على إشباع حاجات العملاء، سواء المستهلكين للسلع أو المستفيدين من الخدمات"⁽²⁾.

ويمكن تعريف الجودة كذلك بكونها: "مجموعة الخصائص التي تميز المنتج أو الخدمة التي ترضي احتياجات العملاء، سواء كان العميل هو المتلقي المباشر للخدمة أو المستخدم الأصلي للمنتج"⁽³⁾.

أما الخدمة فتعرف بأنها: "النشاط غير الملموس، الذي يهدف أساسا إلى إشباع رغبات ومتطلبات العملاء، بحيث لا يرتبط هذا النشاط ببيع سلعة أو خدمة أخرى"⁽⁴⁾.

ومنه تعرف جودة الخدمة بأنها: "التصورات الناتجة عن المقارنة بين توقعات العملاء والأداء الفعلي للخدمة أو هي توقعات العملاء عن أداء الخدمة قبل تلقي الخدمة وتصوراتهم للخدمة المتلقاة" (5).

وتعرف كذلك بكونها: "عاملا حاسما لنجاح المنظمة في بيئة اليوم التنافسية فأى انخفاض في رضا العملاء بسبب سوء جودة الخدمة، سيكون مدعاة للقلق فالمستهلكون أكثر وعيا حول ارتفاع مستويات الخدمة" (6).

2-3- أبعاد جودة الخدمة:

تشكل أبعاد جودة الخدمة؛ الجوانب أو المكونات التي يمكن التعبير عنها كميا، والتي يتم من خلالها قياس مستوى جودة الخدمة، وتعتبر محددات أساسية للحكم على درجة الجودة، وهناك العديد من التقسيمات التي صنفت هذه الأبعاد وعددها، وأشهر هذه التقسيمات؛ التقسيم الخماسي وفق نموذج **Servperf** أو مقياس الأداء الفعلي: "ظهر هذا النموذج في أوائل التسعينيات؛ تحديدا سنة 1992 من خلال الدراسات التي قام بها كل من (Taylor and Cronin)؛ تعرف الجودة في إطار هذا النموذج بأنها مفهوم اتجاهي، يرتبط بإدراك العميل للأداء الفعلي للخدمة المقدمة، ويعرف الاتجاه بأنه تقييم الأداء على أساس مجموعة من الأبعاد المرتبطة بالخدمة المقدمة" (7).

وتتمثل أبعاد جودة الخدمة الخمس التي اعتمدها في (8):

✓ **الملموسية:** غالبا ما يتم تقييم جودة الخدمة من قبل الزبون في ضوء مظهر التسهيلات المادية (مثل المعدات والأجهزة والأفراد ووسائل الاتصال التابعة لمقدم الخدمة).

✓ **الاعتمادية:** وتعني الاتساق في الأداء، وإنجاز الخدمة بشكل دقيق يعتمد عليه.

✓ **الاستجابة:** وهي القدرة على تلبية الاحتياجات الجديدة أو الطارئة للزبائن، من خلال المرونة في إجراءات ووسائل تقديم الخدمة.

✓ **اللباقة (التعاطف):** وتعني أن يكون مقدم الخدمة على قدر من الاحترام والأدب، وأن يتسم بالمعاملة الودية مع الزبائن ومن ثم فإن هذا الجانب يشير إلى الصداقة والاحترام والود بين مقدم الخدمة والزبون.

✓ **الأمان (الثقة):** ويعكس ذلك بالدرجة الأولى خلو المعاملات من الشك أو المخاطرة.

ومن خلال ما تم ذكره من تعريفات لجودة الخدمة، وذكر أبعادها، ستبنى دراستنا التطبيقية انطلاقا من محاولة قياس مؤشرات أبعاد جودة الخدمة الخمس.

3- الإطار الميداني للدراسة:

3-1- حدود البحث:

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2016 إلى غاية أوت 2017، على فترات متباعدة .

الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على مستوى الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر فرع سطيف الواقعة وسط المدينة.

الحدود البشرية: شملت هذه الدراسة متعملي الوكالة التجارية وزبائنها لمختلف الخدمات (الهاتف وخدمات الأنترنت).

2-3- مجتمع الدراسة وعينته:

تضمن مجتمع الدراسة؛ كافة متعاملي الوكالة التجارية لمؤسسة اتصالات الجزائر فرع سطيف الواقعة وسط المدينة، وتم اعتماد المعاينة القصدية في اختيار مفردات الدراسة، "وتعني العينة القصدية اختيارا كيفيا من قبل الباحث للمبحوثين استنادا إلى أهداف بحثه، ولا يتم اختيار المبحوثين من خلال الجدول العشوائي أو عن طريق القرعة"⁽⁹⁾. فتم اختيار 215 مفردة، واستخدام 20 مفردة منها كعينة استطلاعية لقياس الخصائص السيكومترية لأداة القياس، ليصبح حجم العينة البحثية 195 مفردة، وكأداة جمع بيانات تم اعتماد استبانة وفق تصميم مقياس ذي خمس درجات وفق مقياس ليكرت، تم استرداد 186 استبانة أي بنسبة 95.38%، واستبعاد 9 استبانات لعدم استيفائها شروط المعالجة، وكانت بدائل المقياس وأوزانها المرفقة على النحو الآتي:

درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا
5	4	3	2	1

"إذ يأخذ سلم ليكرت عدة صور لتدرج الصفة (المستوى)، فهي إما أن تكون عددية أو لفظية، ونظرا لخضوع فقرات مقياس ليكرت للتحليل الإحصائي، فإن الصفة اللفظية في العادة تترجم إلى أرقام"⁽¹⁰⁾.

3-3- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الارتباطي أو المسمى بالمنهج الارتباطي، "والذي يستخدم في الدراسات التي تتناول البحث في العلاقات الارتباطية بين المتغيرات؛ ويقصد بالمنهج الارتباطي ذلك النوع من البحوث الذي يمكن بواسطته معرفة ما إذا كان ثمة علاقة بين متغيرين أو أكثر، ومن ثم معرفة درجة تلك العلاقة، ويتضح أن هدف البحث الارتباطي يقتصر على معرفة وجود العلاقة من عدمها، وفي حال وجودها فهل هي طردية أم عكسية، سالبة أم موجبة، وهي تركز على استخدام الطرق الارتباطية، التي تهدف إلى استكشاف حجم ونوع العلاقات بين البيانات"⁽¹¹⁾.

3-4- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات؛ تم اعتماد مجموعة أساليب إحصائية تتماشى وأهداف الدراسة نذكر منها:

- الأساليب الإحصائية الوصفية: التكرارات والنسب المئوية للوصف والتعريف بالمتغيرات، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل تحليل فقرات المقياس واستخراج أهميتها النسبية.

- الأساليب الإحصائية الاستدلالية: استخدام معامل سبيرمان للرتب (أسلوب لامعلمي) لاختبار الفرضيات واستخراج طبيعة العلاقة بين المتغيرات (اتجاه العلاقة ودرجتها).

كما تم استخدام معاملي ألفا كرونباخ وبيرسون للارتباط من أجل التحقق من صدق وثبات المقياس، وقد تم الاعتماد في المعالجة الإحصائية على برمجية SPSS 24.

- كما اعتمدنا في معالجتنا للبيانات على: درجة الثقة ومستوى الدلالة المستخدمتين في الدراسة، والمتمثلتين في درجة ثقة $(\alpha-1) = 0.95$ (95%)، ومستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ؛ حيث يشير تعيين الدلالة الإحصائية لدرجة الثقة التي نوليها للارتباط، بغض النظر عن الدرجة أو القوة أو الاتجاه، فإذا كان هناك ارتباط دال إحصائيا عند

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين متغيرين أو أكثر، فإننا نثق بارتباط هذه المتغيرات بنسبة 95%، وهذا ما يجعل الدلالة الإحصائية تكتمل بالدلالة العملية، التي تحدد ما يعرف بمقدار أو حجم الارتباط.

4- الخصائص السيكومترية لأداة القياس (الثبات، الصدق):

نعني بالخصائص السيكومترية؛ مجموعة مؤشرات أو عوامل ومقادير عديدة تشير إلى جودة أداة القياس وقابليتها لقياس ما صممت لقياسه، وأهم هذه المؤشرات "مؤشر (عامل) الثبات والذي صمم ليقيم تقديرا كميا لاتساق القياس أو دقته"⁽¹²⁾، وأشهر هذه العوامل "معامل ألفا كرونباخ؛ والذي يمثل متوسط المعاملات الناتجة عن تجزئة الاختبار (المقياس) إلى أجزاء بطرق مختلفة، وبذلك فإنه يمثل معامل الارتباط بين أي جزئين من أجزاء الاختبار"⁽¹³⁾، إضافة لمعامل الثبات بالتجزئة النصفية، والذي يعتمد على تقسيم فقرات المقياس إلى قسمين، وإيجاد معامل الارتباط بينها باستخدام بيرسون وتصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون. "وتعد طريقة التجزئة النصفية من الطرائق شائعة الاستعمال، نظرا لأن تقدير الثبات يتم فيها بتطبيق الاختبار مرة واحدة، مما يوفر كثيرا من الوقت، والجهد والتكلفة"⁽¹⁴⁾.

أما الصدق فنعني به "قدرة المقياس أن يقيس ما أعد لقياسه، وهو تقدير للارتباط بين الدرجة الخام على الاختبار (المقياس) والحقيقة"⁽¹⁵⁾، ومنه تم التحقق من ثبات المقياس بواسطة تطبيق اختبار الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ، تطبيق اختبار التجزئة النصفية.

الجدول (1): قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha		محاور المقياس	
عدد الفقرات	قيمة المعامل		
6	0.845	محور الإدارة الإلكترونية	
6	0.966	الملموسية	محور جودة الخدمة
6	0.942	الاعتمادية	
6	0.953	الاستجابة	
6	0.950	اللباقة	
6	0.961	الأمان	
36	0.985	جميع محاور المقياس	

يتبين من الجدول (1)؛ الذي يمثل قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة؛ ارتفاع قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور المقياس، والتي تراوحت بين 0.845 إلى 0.966، بينما وصلت قيمة ثبات معامل ألفا للمقياس ككل 0.985، وهذا يدل على اتساق فقرات المقياس وتمتعه بثبات كبير بالإضافة لمدى صلاحيته للاستخدام البحثي.

الجدول (2): قيمة معامل الثبات باستخدام التجزئة النصفية

قسما المقياس	قيمة التباين	قيمة معامل ألفا كرونباخ	قيمة معامل جيتمان Guttman Split-Half Coefficient
القسم الأول	160.053	0.961	0.895
القسم الثاني	186.757	0.980	

يتبي من الجدول (2)؛ والذي يمثل نتائج تطبيق طريقة التجزئة النصفية على جزئي المقياس، بأن قيمة تباين الجزئين غير متساوية، كذلك نلاحظ أن قيمتي معامل ألفا كرونباخ للجزئين غير متماثلة، وبالتالي اعتمدنا قيمة معامل الثبات جيتمان، والتي لا تشترط تساوي قيمتي التباين وقيمتي ألفا كرونباخ، عكس قيمة معامل سبيرمان براون، وبلغت قيمة معامل جيتمان 0.895، وهي قيمة ثبات عالية، تشير لاتساق المقياس وثباته. وللتحقق من صدق المقياس، ومدى تحقيقه لأهداف الدراسة، تم حساب الصدق البنائي لمحاور المقياس وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل محور والدرجة الكلية للمقياس (مجموع درجات المحاور).

الجدول (3): قيم معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للمقياس

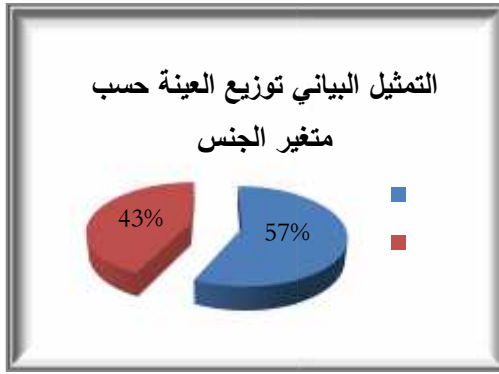
معامل ارتباط Pearson Correlation			محاور المقياس
بيرسون	ارتباط	بيرسون	
مستوى الدلالة	مستوى المعنوية Sig	قيمة المعامل	
0.01	0.000	0.849	محور الإدارة الإلكترونية
0.01	0.000	0.880	الملموسية
0.01	0.000	0.978	الاعتمادية
0.01	0.000	0.948	الاستجابة
0.01	0.000	0.937	اللباقة
0.01	0.000	0.938	الأمان

يتبين من الجدول (3) بأن معاملات ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات المقياس قد تراوحت بين 0.849 إلى 0.937 عند مستوى دلالة 0.01، وهذا يدل على أن جميع محاور الدراسة مصممة خصيصا لقياس ما يجب قياسه.

5- عرض وتحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

بعد إيجاد الخصائص السيكومترية لأداة جمع البيانات المستخدمة، المتحصل عليها، نقوم بعرض وتحليل خصائص المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، عن طريق وصفها وتعريفها باستخدام التكرارات والنسب المئوية، بالإضافة للتمثيل البياني عن الدائرة النسبية، والتي تعتبر من أدوات التمثيل البياني الأنسب لتمثيل المتغيرات النوعية (الاسمية والترتيبية)، وسنركز على متغير الجنس لارتباطه الوثيق بمحتوى الدراسة والهدف منها.

الجدول(4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	106	57
	80	43
المجموع	186	100.0

يتبين من خلال الجدول (4)؛ الخاص بعرض وتحليل المتغير السوسيو - ديمغرافي ممثلا في متغير الجنس لعينة الدراسة؛ بأن نسبة الذكور قد بلغت 57% مقارنة بنسبة الإناث البالغة 43% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا راجع لكون الذكور أكثر فئة تعاملت مع الوكالات التجارية والقباضات وشبابيك الدفع.

6- عرض وتحليل استجابات أفراد العينة:

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة؛ سنقوم بعرض وتحليل استجابات الباحثين وذلك وفقا لأرائهم حول متغيرات الدراسة، من حيث مستوى الأهمية ودرجتها، ومدى قبولهم أو رفضهم لما جاء في فقرات المقياس، ويتم التحليل الوصفي للاستجابات بالاعتماد على تفسير قيم المتوسطات الحسابية والتي تم تقسيمها وفق الخطوات الآتية:

طول الفئة = الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل / عدد البدائل $\hookrightarrow 0.8 = 5/1-5$

فتكون أول فئة لقيم المتوسط الحسابي من 1 إلى 1.80 (بإضافة 1 إلى طول الفئة).

فيتم تقسيم قيم المتوسط الحسابي وما يقابلها من بدائل (خيارات المقياس) على النحو الآتي:

درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا
5.00-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1

كما يتم استخراج مستويات الأهمية الثلاث (منخفض، متوسط، مرتفع) على النحو الآتي:

طول الفئة = الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل / عدد المستويات $\hookrightarrow 1.33 = 3/1-5$

فتكون أول فئة لقيم مستوى الأهمية من 1 إلى 2.33 (بإضافة 1 إلى طول الفئة)

فتم تقسيم قيم الأهمية النسبية وما يقابلها من مستويات على النحو الآتي:

مرتفع	متوسط	منخفض
3.68 فما فوق	3.67-2.34	2.33-1

الجدول (7): التحليل الوصفي لاستجابات عينة الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الأهمية النسبية
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للإدارة الإلكترونية	3.55	1.033	71	متوسطة
جودة الخدمة	3.54	1.058	70.8	متوسطة
	3.50	1.045	70	متوسطة
	3.56	1.036	71.20	متوسطة
	3.49	1.023	69.80	متوسطة
	3.52	1.031	70.40	متوسطة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لجودة الخدمة	3.52	1.038	70.40	متوسطة

يتبين من خلال مخرجات جدول التحليل الوصفي لاستجابات عينة الدراسة؛ أن المتوسط الحسابي لمحور الإدارة الإلكترونية قد بلغ 3.55 أعلى من المتوسط الفرضي (3)، ضمن مجال الدرجة الكبيرة الذي يتراوح بين: 3.41 إلى 4.20، وضمن مجال الأهمية المتوسطة التي تتراوح بين: 2.34 إلى 3.67 وبتشتت قدره 1.033، وهذا يعني استجابة كبيرة لأفراد العينة وإجماع حول تدخل الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر، ولكن الأهمية النسبية المتوسطة تشير إلى أن عامل الإدارة الإلكترونية ليس الوحيد المسئول عن تحسين جودة الخدمات والنهوض بها من وجهة نظر العينة، بل تحتاج لتكاثف وتكامل جملة عوامل أخرى داعمة وهذا ما ستنبيهه نتائج باقي الأبعاد.

-بالنسبة ل**بعد الملموسية**؛ والذي يشير للجانب المادي والبشري الملموس ودور الإدارة الإلكترونية في تفعيله وتدعيمه، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.54، أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وضمن مجال الدرجة كبيرة والذي يتراوح بين: 3.41 إلى 4.20، وضمن مجال الأهمية المتوسطة التي تتراوح بين: 2.34 إلى 3.67 وبتشتت قدره 1.058، هذا يشير للاستجابة الكبيرة لأفراد العينة؛ تجاه الدور الفاعل للإدارة الإلكترونية في تدعيم الجانبين التقني والبشري لمؤسسة اتصالات الجزائر، والذي ينعكس بالإيجاب على مستوى الخدمات المقدمة، وتشير قيمة الأهمية النسبية المتوسطة، إلى وجود عوامل أخرى من وجهة نظر أفراد العينة تساند الجانب الملموس من الإدارة الإلكترونية في مسعاه، فالبعد المادي للتكنولوجيا يحتاج لدعم ما يعرف بالقيم الثقافية، فهي بمثابة الناقل للتكنولوجيا والمتحكم في انتشارها، وهي تقابل الشق المعنوي المساهم في تحفيز دور التكنولوجيا في النهوض بخدمات المنظمات، لذلك لا بد من وجود توافق بين ما يحمله الأفراد من قيم ثقافية، وما يمكن لهذه القيم أن تنقله من تكنولوجيا وتقنيات حديثة للأفراد.

-بالنسبة ل**بعد الاعتمادية**؛ والذي يشير للأداء المتقن الذي يتسم بالاتساق، والدقة، والفاعلية، فقد كانت استجابة أفراد العينة حول دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء وتفعيله كبيرة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.50، أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وضمن مجال الدرجة كبيرة والذي يتراوح بين: 3.41 إلى 4.20، وضمن مجال الأهمية المتوسطة التي تتراوح بين: 2.34 إلى 3.67 وبتشتت قدره 1.045، وهذا يشير للاستجابة الكبيرة لأفراد

العينة؛ حول تدخل الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء القائمين على الوكالة التجارية وعمالها، والذي سينعكس بالإيجاب على مستوى الخدمات المقدمة من طرفهم، وتشير قيمة الأهمية النسبية المتوسطة، إلى وجود عوامل أخرى من وجهة نظر أفراد العينة ترافق الإدارة الإلكترونية في عملية النهوض بمستوى الأداء ومنه تحسين الخدمة، فالأداء الوظيفي عبارة عن سلوك تنظيمي يتسم بقابليته لتحقيق أهداف المنظمة والخروج بالنتائج التي سطرته الاستراتيجية التنظيمية الموضوعة من طرفها، وذلك من خلال اتسامها بجملة شروط والمعروفة بمعايير سلوك الأداء الوظيفي، والتي تتعلق بالجانب القيمي للفرد بصفة كبيرة والمستقاة من خلفيته السوسيو- ثقافية، فالقيمة تقاس اعتمادا على ما يظهر من الفرد من سلوكيات، لذلك فنجاح تفاعل سلوك الفرد مع تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية يعتمد على استعداد الفرد لتقبل التكنولوجيا كقيمة مضافة لا كفيد مفروض.

- بالنسبة ل**بعد الاستجابة**؛ والذي يوضح السرعة، والمرونة، والفورية في التعامل وتقديم الخدمات ودور الإدارة الإلكترونية في تحقيق ذلك، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.56، أعلى من المتوسط الفرضي (3) وضمن مجال الدرجة كبيرة والذي يتراوح بين: 3.41 إلى 4.20، وضمن مجال الأهمية المتوسطة التي تتراوح بين 2.34 إلى 3.67 وبتشتت قدره 1.036، هذا يوضح الاستجابة الكبيرة لأفراد العينة؛ حول تدخل الإدارة الإلكترونية في تحقيق بعد الاستجابة، والذي سينعكس إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة، وتوضح قيمة الأهمية النسبية المتوسطة، إلى الدعم الذي تحتاجه الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أفراد العينة، إلى تكوين فعلي للأفراد العاملين يتجاوز مرحلة التدريب إلى مرحلة التعليم والتدريب يتضمن التمكين من الأداء الجيد، بينما التعليم يتضمن كفايات إيجاد حلول للمشكلات التي تصادفهم أثناء أدائهم، فمن خلال تعلم مهارات التعامل مع تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية، سيتفادون الأخطاء التقنية التي قد تعرقل سير أدائهم وتبطئ من سرعته وفوريته.

- بالنسبة ل**بعد اللباقة**؛ والذي يتضمن نوعية المعاملة والاستجابة السلوكية بين الموظف والعميل، والتي لا بد أن تتسم بالاحترام المتبادل، إذ تشير قيمة المتوسط الحسابي لبعد اللباقة البالغة 3.49، والتي تجاوزت المتوسط الفرضي (3)، وضمن مجال الدرجة كبيرة والذي يتراوح بين: 3.41 إلى 4.20، وضمن مجال الأهمية المتوسطة التي تتراوح بين: 2.34 إلى 3.67 وبتشتت قدره 1.023، للاستجابة الكبيرة لأفراد العينة؛ حول دور الإدارة الإلكترونية في تحسين العلاقات بين الموظفين ومتعاملهم وزبائنهم، في مؤسسة اتصالات الجزائر، والذي سينعكس بالإيجاب على مستوى الخدمات المقدمة، وتشير قيمة الأهمية النسبية المتوسطة، إلى وجود عوامل أخرى بالإضافة للإدارة الإلكترونية، تساهم في تحقيق بعد اللباقة من وجهة نظر أفراد العينة، فنجاح الإدارة الإلكترونية في مهمتها يعتمد على الجانبين التقني والإنساني، فتشبع الفرد بالقيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية المتكاملة، والمبادئ السامية، يجعله مؤهلا لإنجاح أدائه الوظيفي على أكمل وجه، فأغفال الجانب الإنساني يؤدي إلى حدوث شق في بناء المنظمة، باعتبار أن النسق القيمي بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والثقافية من الأنساق المهمة المشكلة لبنية المنظمات وتشكيل نسيجها الوظيفي.

- بالنسبة ل**بعد الأمان** والذي يختصر مفهومي الثقة والشفافية في التعاملات بين العملاء وموظفي مؤسسة اتصالات الجزائر ودور الإدارة الإلكترونية في تحقيقه بغية الرفع من كفاءة الخدمات، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.52، وهي أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وضمن مجال الدرجة كبيرة والذي يتراوح بين: 3.41 إلى 4.20 وضمن مجال الأهمية المتوسطة التي تتراوح بين: 2.34 إلى 3.67 وبتشتت قدره 1.031، هذا يشير للاستجابة الكبيرة لأفراد العينة؛ حول دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق مفاهيم: الاطمئنان، والشفافية،

والثقة، بين الموظفين والمتعاملين، وتشير قيمة الأهمية النسبية المتوسطة، إلى وجود عوامل أخرى من وجهة نظر أفراد العينة تساند الإدارة الإلكترونية في تحقيق هذا البعد وتطبيقه. فالتقنية تتأثر بالنسق القيمي وتؤثر فيه، ولكن درجة التأثير والتأثر تختلف من حيث المقدار والاتجاه، فتأثير التقنية المستوردة خاصة المجلوبة من الدول المتقدمة تؤثر على النسق القيمي والتصورات الاجتماعية والثقافية بدرجة مختلفة واتجاه قد يعاكس درجة واتجاه تأثير هذه الأخيرة عليها، لأن التقنية في هذه الحالة مجلوبة لا منتجة، والتحكم فيها يعود لمن قام بإنتاجها أكثر ممن قام بجلبها، وإحداث توازن في استخدام هذه التقنية لابد من التحلي بالأخلاقيات الخاصة بالتعامل مع التقنية والمصادر المعلوماتية والموارد الاتصالية، فإذا قضت الإدارة الإلكترونية على البيروقراطية الإدارية والمحابة في التعامل وتقديم الخدمات أو قللت من إجراءاتها، فلأن البيروقراطية سلوك ينافي قواعد تطبيق الإدارة الإلكترونية، وعائق لابد من إزالته لإنجاح مهامها التنظيمية.

7- عرض وتحليل ومناقشة نتائج تحليل الفرضيات:

لاختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها والتحقق من صحتها؛ قمنا بحساب معامل ارتباط سبيرمان للرتب بين متغير الإدارة الإلكترونية وكل بعد من أبعاد متغير جودة الخدمة، وبعد المعالجة الإحصائية تحصلنا على الجداول الآتية:

أولاً- الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الملموسية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.

الجدول (8): قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين الإدارة الإلكترونية وبُعد الملموسية

مستوى الدلالة	مستوى المعنوية Sig	معامل سبيرمان Spearman's rho	جودة الخدمة	
0.05	0.000	0.803	الملموسية	الإدارة الإلكترونية

من خلال الجدول (8)؛ يتبين لنا أن قيمة معامل سبيرمان تساوي 0.803، تقع ضمن مجال الارتباط القوي (من 0.7 إلى 0.89)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن هذا الارتباط معنوي ذو مدلول إحصائي وغير راجع لعامل الصدفة؛ بمعنى أننا نثق في هذا الارتباط القوي بنسبة 95%، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة طردية قوية دالة معنويًا بين الإدارة الإلكترونية وبُعد الملموسية، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الملموسية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وذلك لما تتسم به الإدارة الإلكترونية من تطور وتقدم على المستوى التقني، والذي انعكس بالإيجاب على نوعية الخدمة المقدمة، إن بعد الملموسية يعتمد على كل ما هو ظاهر من الموردين المادي والبشري، وكل ما هو ملموس وقابل للملاحظة والاحتكاك المباشرين؛ لذا فالأفراد سينجذبون للتطور والتغير الهيكلي الذي أضافته الإدارة الإلكترونية لبنية المنظمة، وهذا ما سيخلق عندهم نوعًا من الثقة في طبيعة الخدمة المقدمة، لأن التسهيلات المادية من معدات وأجهزة ووسائل اتصال تفاعلية، رفقة المظهر الشخصي للموظفين، سيضيفي نوعًا من المصادقية على نوعية الخدمة وجودتها، باعتبار أنه من أهم معايير تقييم الخدمات المقدمة من المنظمات كفاءة التسهيلات والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة .

ثانيا - الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاعتمادية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر .

الجدول(9): قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين الإدارة الإلكترونية وبُعد الاعتمادية

مستوى الدلالة	مستوى المعنوية Sig	معامل سبيرمان Spearman's rho	جودة الخدمة	
0.05	0.000	0.746	الاعتمادية	الإدارة الإلكترونية

من خلال الجدول (9)؛ يتبين لنا أن قيمة معامل سبيرمان تساوي 0.746، تقع ضمن مجال الارتباط القوي (من 0.7 إلى 0.89)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن هذا الارتباط معنوي ذو مدلول إحصائي وغير راجع لعامل الصدفة؛ بمعنى أننا نثق في هذا الارتباط القوي بنسبة 95%، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة طردية قوية دالة معنويا بين الإدارة الإلكترونية وبعد الاعتمادية، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاعتمادية لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا مؤشر هام على الجهود التي تبذلها الإدارة الإلكترونية في الرفع من مستوى الأداء والنهوض بأسلوب الإدارة والتسيير، فإن بُعد الاعتمادية يعني توفر درجة من الاعتماد الشخصي للعملاء والزبائن وطالبي الخدمات على مقدم الخدمة، بأن يقوم بتلبية متطلباتهم على أكمل وجه، وأن تتسم هذه التلبية بالدقة والإتقان في الأداء إذ إن الإدارة الإلكترونية بفضل تسهيلاتهما، قد تجبر الموظفين على الالتزام بتوفير خدمات تتسم بالتنوع، ناهيك عن الدقة في الإنجاز، لأن التعامل الشخصي للموظف مع التقنية، يستلزم منه أن يتحلى بمتطلباتها التي من أهمها مقدرته على مجارة سرعتها أو ما يعرف بالانتقال السريع للبيانات والمعلومات المعالجة، وتجنبه الدائم الوقوع في الأخطاء التقنية جراء هذه السرعة، فبذلك ستحفزه على الفطنة والنباهة وتعلم الدقة والتركيز العالين، فبعد الاعتمادية من أهم معايير تقييم جودة الخدمات المقدمة، انطلاقاً من نوعية أداء مقدم الخدمة، ومدى استعداده لإنجازها باحترافية.

ثالثاً- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاستجابة لجودة الخدمة، من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر .

الجدول(10): قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين الإدارة الإلكترونية وبُعد الاستجابة

مستوى الدلالة	مستوى المعنوية Sig	معامل سبيرمان Spearman's rho	جودة الخدمة	
0.05	0.000	0.666	الاستجابة	الإدارة الإلكترونية

من خلال الجدول (10)؛ يتبين لنا أن قيمة معامل سبيرمان تساوي 0.666، تقع ضمن مجال الارتباط المتوسط (من 0.50 إلى 0.69)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن هذا الارتباط معنوي ذو مدلول إحصائي وغير راجع لعامل الصدفة؛ بمعنى أننا نثق في هذا الارتباط المتوسط بنسبة 95%، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة طردية متوسطة دالة إحصائياً بين الإدارة الإلكترونية وبعد الاستجابة، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الاستجابة

لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ويشير معامل الارتباط المتوسط إلى الجهد الكبير الذي تبذله الإدارة الإلكترونية في تغيير السلوك التنظيمي للموظفين في بيئتهم التنظيمية، وردود الأفعال المتذبذبة البطيئة في بادئ الأمر للموظفين اتجاه التغييرات التي أحدثتها تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف الهياكل الإدارية، فبعد الاستجابة يعكس مدى رغبة الموظف في تقديم الخدمة للعميل أو الزبون على أكمل وجه، وتترجم هذه الرغبة، في سرعة التنفيذ مع الرضا التام دون تدمير، تظهر كردة فعل إيجابية تتسم بالاستعداد التام لأداء الخدمة، فإذا لم تتوفر الرغبة والميل نحو توفير خدمات جيدة، فإن مستوى أداء الموظف سيقول، حتى لو وفرت له الإدارة الإلكترونية كل التسهيلات والإمكانات لتأدية مهامه بدقة.

رابعاً- الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد اللباقة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.

الجدول(11): قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين الإدارة الإلكترونية وبعُد اللباقة

جودة الخدمة	معامل سبيرمان Spearman's rho	مستوى المعنوية Sig	مستوى الدلالة
اللباقة	0.673	0.000	0.05

من خلال الجدول (11)؛ يتبين لنا أن قيمة معامل سبيرمان تساوي 0.673 تقع ضمن مجال الارتباط المتوسط (من 0.50 إلى 0.69)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن هذا الارتباط معنوي ذو مدلول إحصائي وغير راجع لعامل الصدفة، بمعنى أننا نثق في هذا الارتباط المتوسط بنسبة 95%، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة طردية متوسطة دالة إحصائياً بين الإدارة الإلكترونية وبعُد اللباقة، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد اللباقة لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا راجع لمحاولة الإدارة الإلكترونية المشاركة في خلق سلوكيات إيجابية (الاحترام، اللباقة، الأدب) بين الموظف والعميل، فبعُد اللباقة؛ يعكس ما تتسم به شخصية مقدم الخدمة من سمات وصفات وطباع وسلوكيات، بالإضافة لخلفيته الثقافية، ونمط تنشئته الاجتماعية والنفسية، والتي تحفز العميل على طلب الخدمة بارتياح وثقة، فالانطباع الشخصي الذي يتركه الموظفون لدى عملائهم وزبائنهم، قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على الصورة الذهنية التي ستتشكل في ذهنية أولئك العملاء والزبائن حول المنظمة، فالعنصر البشري من يعطي خلفية طيبة عن مؤسسته أو العكس، ومهما وفرت الإدارة الإلكترونية من متطلبات لتقديم خدمات ذات جودة وكفاءة، فإن طبيعة تصرفات الموظفين ستلعب دوراً بارزاً في إنجاح العملية من عدمها، لذلك لا بد من تكامل تام بين ما تقدمه الإدارة الإلكترونية من تسهيلات، وبين الاختيار الصائب للطاقت الوظيفية الذي سيشرف على استخدام هذه التسهيلات من الجانب الشخصي، والاجتماعي، والثقافي.

خامساً- الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بُعد الأمان لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر.

الجدول(12): قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين الإدارة الإلكترونية وُبعد الأمان

مستوى الدلالة	مستوى المعنوية Sig	معامل سبيرمان Spearman's rho	جودة الخدمة	الإدارة الإلكترونية
0.05	0.000	0.685	الأمان	

من خلال الجدول (12)؛ يتبين لنا أن قيمة معامل سبيرمان تساوي 0.685، تقع ضمن مجال المستوى المتوسط (من 0.50 إلى 0.69)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن هذا الارتباط معنوي ذو مدلول إحصائي وغير راجع لعامل الصدفة، بمعنى أننا نثق في هذا الارتباط المتوسط بنسبة 95%، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة طردية متوسطة دالة إحصائياً بين الإدارة الإلكترونية وُبعد الأمان، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق بعد الأمان لجودة الخدمة من وجهة نظر متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وتشير هذه النتائج إلى محاولة الإدارة الإلكترونية تحقيق الشفافية في طبيعة التعاملات، والثقة بين الموظفين والمتعاملين، والاطمئنان النفسي والمعنوي للموظفين تجاه مرؤوسيه من جهة، والمتعاملين والزبائن اتجاه الموظفين من جهة أخرى، فهذه العلاقة التكاملية متعددة الاتجاهات، تضمن تحقيق جودة الخدمة وتحسينها، فبعد الأمان؛ يشير إلى ائتمان العميل لمقدم الخدمة بأن يوفر له خدمات تتسم بالشفافية والمصادقية، فالاطمئنان أساس نجاح مختلف التعاملات خاصة الإدارية منها، وتعتبر من أهم الصفات التي لا بد أن يتحلى بها الموظف المخول بتقديم الخدمة، لذلك لا بد من تساند وتكاتف بين ما تقدمه الإدارة الإلكترونية في هذا السياق، والموظفين المكلفين بأداء الخدمات، فتقّة العميل والزبون في مقدرة الموظف وحسن تقديمه للخدمة، سينجح عمل الإدارة الإلكترونية ويسهل تحقيق مساعيها.

8- النتائج المتوصل إليها:

من خلال نتائج التحليل الوصفي لاستجابات عينة الدراسة، ونتائج عرض وتحليل الفرضيات توصلنا لعدة نقاط من أبرزها:

1- تفاوتت استجابات متعاملي وزبائن اتصالات الجزائر بين أبعاد جودة الخدمة؛ إذ انطلقاً من نتائج التحليل الوصفي لاستجاباتهم، احتل بعد الاستجابة المرتبة الأولى بمتوسط قدره 3.56 مقارنة بباقي الأبعاد الأخرى، رغم أن الفارق بين المتوسطات الحسابية قليل جداً ولا يذكر، وهذا يدل على تركيز المتعاملين والزبائن على مسألة توفير عنصر الخدمة الفورية والسرعة في تلبية الطلبات، وهذا ما تضمنه الإدارة الإلكترونية، فالإدارة الإلكترونية تحاول تحفيز الموظفين على تقديم خدمات ذات نوعية، وتنمية رغبتهم في إرضاء المتعاملين والزبائن، والاستعداد للتعاون معهم والاستماع لشكاويهم، والمرونة في التعامل معها، لأنها قامت بتسهيل المعاملات وحصر الورقية منها وتقليلها، والتركيز على المعاملات الإلكترونية، التي تتسم بالسرعة والفورية، وهذا ما يفسره مدخل التقييم المركب الجدلي للتكنولوجيا، فالتكنولوجيا تؤثر وتتأثر بسلوك الفرد في بيئته المجتمعية التي ينتمي إليها، وفي البيئة الوظيفية للمنظمات، يمكنها تكوين سلوكيات جديدة تتكيف وظروف العمل، وهذا ما تحاول الإدارة الإلكترونية تقديمه.

2- تعكس قيم النشتت المنخفضة، والتي توضحها قيم الانحراف المعياري المتحصل عليها والمترواحة بين 1.023 إلى 1.058 تقارب إجابات الباحثين، ووجهات نظرهم حول أهمية الأبعاد المكونة لجودة الخدمة، وإجماعهم حول الدور الكبير الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات باتصالات الجزائر.

3- أعلى معامل ارتباط سجله بعد الملموسية والمقدر بـ 0.803؛ البعد الذي يوضح كل ما هو ملموس ومحسوس من موارد مادية وبشرية؛ وذلك راجع لكونه أكثر الأبعاد محاكاة لمظاهر الإدارة الإلكترونية؛ فالجانب الظاهر من الأشياء قد يعكس قيمتها، وهو الجزء الأكثر تأثيرا على شخصية الأفراد وتوجيه سلوكياتهم، فالتسهيلات الممنوحة والإمكانيات المتاحة، توفر نوعا من الراحة والطمأنينة في البيئات التنظيمية للأفراد العاملين، وقد تحفزهم على الإبداع الإداري، وتنمي فيهم القدرة على الأداء الخلاق الفعال، فعندما تستجيب المنظمات والمؤسسات لاحتياجات أفرادها وتحاول توفير القدر الممكن من متطلبات الأداء الوظيفي الجيد، ستخلق نوعا من التوازن داخل المنظمة بين أساليبها المتبعة في الإدارة والتسيير، كإدارة الإلكترونية، وبين استجابة الموظفين لهذا النمط من الأساليب الإدارية، فالنجاح الفعلي للإدارة الإلكترونية يتطلب استجابة إيجابية من الأفراد العاملين، تتضمن الاتصال الفعال، ووجود رؤى وتصورات مشتركة، وأهداف محددة مسبقا.

4- من خلال نتائج اختبار الفرضيات الخمس نستنتج؛ أنه توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة خدمات مؤسسة اتصالات الجزائر من وجهة نظر متعاملها؛ وذلك راجع للدور الفاعل الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في تحقيق أبعاد جودة الخدمة، ومحاولة تدعيمها وتطبيقها في بيئة العمل، فالإدارة الإلكترونية ليست فقط منظومة متكاملة المكونات من عتاد تقني وعناصر بشرية فاعلة، بل متكاملة كذلك من حيث الوظائف والأهداف والغايات، ومن خلال ذلك تسعى مؤسسات اتصالات الجزائر عامة، وفرعها الكائن بولاية سطيف خاصة إلى الاستفادة الفعلية من تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين خدماتها والرفع من كفاءتها.

خاتمة

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن الخروج بجملة توصيات تتمثل في:

- للإدارة الإلكترونية أهمية بالغة في تحسين مستوى أداء مختلف المؤسسات، والزيادة في إنتاجيتها، والرفع من كفاءة خدماتها لذلك كان لزاما توفير كل متطلبات التحول نحوها، وهذه المتطلبات لا تقتصر فقط على البنية الشبكية والرقمية والكوادر البشرية المتخصصة، والدعم المالي الكبير، بل لا بد من القيام بتوفير أكبر قدر من المعلومات حول هذا النظام الإداري المتكامل للموظفين والمتعاملين على حد سواء.

- إذ يستلزم القيام بتوعية شاملة للتعريف بها وبأهميتها، لزيادة الوعي والإدراك حول ضرورة تبنيها، وبذل الجهود لإنجاحها على أكمل وجه، فإدراك الأمور طريق لفهمها، والفهم ما هو إلا سبيل لمعرفة متطلبات النجاح الحقيقية، فالإدارة الإلكترونية أسلوب إداري وضع في المقام الأول لخدمة البيئة الخارجية للمنظمة، ولإرضاء المتعاملين والجمهور الزبون، وعندما يعي هذا الجمهور أهميتها والغاية من تطبيقها، يمكنه تحديد دورها الفعلي في تحسين الخدمات المقدمة من مختلف المنظمات.

- المرجعية السوسيو- ثقافية، والسمات الشخصية الموروثة والمكتسبة للأفراد الفاعلين في المنظمات والمؤسسات، قد تساهم وبشكل كبير في إنجاح أو إفشال مساعي الإدارة الإلكترونية في تقديم خدمات مميزة وذات جودة، فالثقافة الشخصية التي تتفرع من خلالها الثقافة الإدارية غير الملائمة تمثل هذا النمط من المنظومات ذات البعد التكنولوجي، قد تعرقل استجابة الموظفين، وتقلل من رغبتهم في التفاعل مع تسهيلات المادية والتقنية، وبالتالي

فقدان الحافز في تحقيق أهداف المنظمات ذات النشاط الخدمي، والتي من أهمها تقديم الخدمات ذات الجودة، لذلك لا بد من القيام بدورات تعليم وتدريب وتطوير قدرات ومهارات الأفراد العاملين وتطويرها وصقلها، مع القيام بعمليات الرسكلة المعرفية بين فترة وفترة، أي إعادة تجديد المعارف والتي تتلاءم مع التطور التقني المتسارع.

- الإحالات والهوامش:

- 1- عادل صالح، الأنترنت والسياسة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، الجيزة، 2017، الطبعة الأولى، ص 116-117.
- 2- مدحت أبو النصر، إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2008، الطبعة الأولى، ص 91.
- 3- فتحي سرحان، إدارة الجودة الشاملة، الاتجاهات العالمية الإدارية الحديثة، الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012 الطبعة الأولى، ص 14.
- 4- أنس عبد الباسط، عباس الكميم: التسويق المعاصر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، الطبعة الأولى، ص 106.
- 5- Service Abdolreza Eshghi, Sanjit Kumar Roy, Shirshendu Ganguli: quality and customer satisfaction m: an empirical investigation in indian mobile telecommunications services, the marketing management journal, Volume 18, Issue 2, 2008, p122.
- 6- Daniel Onwonga Auka, Joseph N. Bosire, Victor Matern: Perceived service quality and customer loyalty in retail banking in kenya, British Journal of Marketing Studies Vol.1, No.3, 2013, p 33.
- 7- عائشة عتيق، جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016 الطبعة الأولى، ص 102.
- 8- قاسم نايف المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، مفاهيم وعمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006 الطبعة الأولى، ص 94-95.
- 9- أمال صالح عبد الرحيم، عدنان أحمد مسلم: دليل الباحث في البحث الاجتماعي، العبيكان للنشر، الرياض 2011، الطبعة الأولى، ص 80.
- 10- عبد الله أبو زعيزع، أساسيات الإرشاد النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2009، الطبعة الأولى، ص 225.
- 11- سامي محسن الختاتنة، فاطمة النوايسة، علم النفس الاجتماعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، الطبعة الأولى، ص 96.
- 12- محمود أحمد عمر وآخرون، القياس النفسي والتربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، الطبعة الأولى، ص 215.
- 13- سعد عبد الرحمن، القياس النفسي، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، الطبعة الخامسة، ص 186.
- 14- قيس محمد علي، وليد سالم حموك، الدافعية العقلية، رؤية جديدة، مركز دبيونو لتعليم التفكير، الأردن، عمان 2014، الطبعة الأولى، ص 216.
- 15- صفوت فرج، القياس النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2007، الطبعة السادسة، ص 239.

إدراك التنمية المستدامة لدى عمال مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية (ENICAB) في مدينة بسكرة
صابرينة مريجة⁽¹⁾ أ.د الصادق قرفية⁽²⁾

1- قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار - عنابة، bee.meridja@gmail.com
2- بقسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار - عنابة، gsaddek1@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/06/26

تاريخ المراجعة: 2018/06/25

تاريخ الإيداع: 2018/06/19

ملخص

تسعى الجزائر وهي في مرحلة اقتصادية تتميز بالدينامية الفعالة المدعومة بإرادة سياسية واضحة، إلى إرساء استراتيجية صناعية صلبة بالتركيز على الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تستهدف القطاعات الصناعية. ومدينة بسكرة من المدن الصحراوية التي استفادت من قاعدة صناعية عبر المخطط الرياعي الثاني (74-77) حيث برزت بها الوحدات الأولى الصناعية شمال المدينة، ثم عرفت بعد ذلك قفزة نوعية مع ظهور وحدات أخرى هامة من حيث الطاقة وحجم الطبقة الشغيلة، كوحدة إنتاج الكوابل، موضوع دراستنا هذه. الدراسة اعتمدت على التحقيق الميداني بجمع البيانات عن طريق استمارة مقابلة لفتة الإطار والمندوبين. وقد أظهرت عدة نتائج منها ما يرتبط بالفرضية الرئيسية، التي ينعدم تحقيقها، ومن أجل المساهمة الفعلية لإستراتيجية الحد من التلوث الصناعي؛ فيتحقق التنمية الصناعية المستدامة في مدينة بسكرة.

الكلمات المفتاحية: دينامية فعالة، تنمية صناعية مستدامة، شبكة حضرية، مدينة بسكرة.

Sustainable development through industry in the city of Biskra Case Study of the National Electric Cable Manufacturing Company of Biskra (ENICAB)

Abstract

Algeria aims to build an industrial strategy by focusing on the infrastructure especially in industry and Biskra City has benefited from the establishment of an industrial base, where the first industrial units emerged north of the city in terms of energy and the size of the working class, as a unit of cable production, which is the subject of our study. In order to test the hypotheses of the study based on the field investigation and data collection through interview forms to the executives of the state. The study has showed several results and proved the lack of an effective contribution to the strategy of the industrial pollution's reduction in achieving sustainable industrial development in Biskra city.

Key words: Effective dynamism, sustainable industrial development, urban network, Biskra city.

Le développement industriel durable au niveau de la ville de Biskra Etude de cas: l'Entreprise Nationale des Industries du Câble (ENICAB)

Résumé

La ville de Biskra est l'une des villes sahariennes qui a bénéficié de l'établissement d'une base industrielle. L'une de ces unités industrielles et l'Unité de Production des Câbles qui représente l'objet de la présente étude. Pour tester les hypothèses de cette présente étude, nous avons procédé à une enquête sur le terrain. Les données sont collectées à travers un formulaire d'interview, choisi de manière aléatoire. L'étude a abouti à de nombreux résultats, dont quelques-uns portent sur l'hypothèse principale. Cette dernière n'a pas été validée puisque l'étude a également démontré, l'absence d'une réelle contribution dans la stratégie de limitation de la pollution industrielle en vue de mettre sur pied un développement industriel durable dans la ville de Biskra.

Mots-clés: Dynamique efficace, développement industriel durable, réseau urbain, ville de Biskra.

المؤلف المرسل: مريجة صابرينة، bee.meridja@gmail.com

مقدمة

تعد الأنشطة الصناعية من المرتكزات الرئيسية التي تحظى بتأثيرات بارزة في جوانب التنمية المستدامة، كما تسهم في تحقيق أهداف إستراتيجية هامة في الإقليم⁽¹⁾. ويعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز الأسس المادية لأي اقتصاد، وتزداد أهمية القطاع الصناعي عند النظر إلى درجة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق التراكم الرأسمالي وفي تكوين رأس المال الثابت، كما أن هذا القطاع يعتبر ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التطور والتنمية، وداعماً رئيسياً للقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أجل تحقيق تلك التنمية لا بد من التخطيط للمدن والمناطق الصناعية التي تعتبر قاعدة الهرم في بناء التنمية الاقتصادية⁽²⁾. فتعد الصناعة العامل الأكثر تأثيراً وسرعة في مجال التنمية، مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في تطوير الواقع التنموي للإقليم، لاسيما منشآت الصناعات الكبيرة، التي تحظى بتأثيرات بارزة في جوانب التنمية الإقليمية المختلفة، إلى جانب إسهامها في تحقيق أهدافه الإستراتيجية الهامة في الإقليم، من خلال مميزات عدة تمتاز بها هذه الصناعات وأهمها دورها الهام في توسيع الإنتاج وزيادته وتوفير فرص عمل بأعداد كبيرة وتحقيق الترابط والتكامل فيما بين القطاعات المختلفة، لاسيما الاقتصادية، وتحسين توزيع الإيرادات وتشجيع المدخرات الخاصة وتكوين طبقة المستثمرين في الصناعة، كما يزرخ الاستقرار الاقتصادي في الإنتاج، وهذا كل ما تصبو إليه الاستدامة الصناعية⁽³⁾. إن للصناعة في أي بلد مكانة مميزة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، لما لها من وزن في المساهمة في تشغيل الأيدي العاملة، ورفع مستوى معيشة السكان بشكل عام. والجزائر بدورها وهي في مرحلة اقتصادية تتميز بالديناميكية الفعالة المدعومة بإرادة سياسية واضحة، تسعى إلى إرساء إستراتيجية صناعية صلبة وذلك بالتركيز على الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تستهدف تنمية القطاعات الصناعية⁽⁴⁾. اعتمدت الجزائر على غرار العديد من الدول السائرة في طريق النمو على عدة طرق لتنمية اقتصاد البلاد وتطوير أدائه، وذلك لا ينم في كثير من الأحيان عن اختيار داخلي بل هو حتمية ملحة تفرضها قوى ضاغطة خارجية وداخلية⁽⁵⁾، وقد حاولت الجزائر بعد نيل الاستقلال تبني نموذج الصناعات المصنعة المعتمدة على الصناعات الثقيلة، والمستوحاة من أفكار الفرنسي (جيرار دو برنيس)، عن طريق ما كان يسمى بالمخططات التنموية، ولعل وفاة الرئيس هواري بومدين عجلت بسقوط هذه السياسة، ومنه حاولت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق والتحول بصفة بسيطة لنظام إنتاجي تجاري. فالتاريخ الاقتصادي يبين أن حالة الجزائر تظهر نوعاً من الخصوصية والمتمثلة في النظام الاقتصادي المبني على الربح⁽⁶⁾.

أولاً- السياسة الصناعية في الجزائر:

سعت العديد من الدول في البحث في موضوع التنمية طيلة عقود من الزمن، لتحقيق معدلات نمو إيجابية مستمرة ومستقرة، والجزائر على غرار باقي الدول عملت منذ فجر الاستقلال على إرساء برامج وخطط في جميع المجالات، تهدف إلى ترسيخ آليات وسياسات اقتصادية، للوصول بالمجتمع إلى حالة من الرفاه. وتعد السياسة الصناعية من أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر⁽⁷⁾.

ثانياً- مراحل السياسة الصناعية في الجزائر:

منذ السنوات الأولى لاستقلالها، أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجهاً حصراً للسوق الداخلية، هذا ما وضع المؤسسات العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تنتهياً لها. لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينيات، وضعت إطاراً تشريعياً جديداً، فسح للقطاع الخاص مجالاً للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية⁽⁸⁾، ويمكن عرض أهم مراحل التصنيع في الجزائر كما يأتي:

1-مرحلة التصنيع والنمو(1967-1985): اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على آلية المخططات من خلال طبيعة النظام الاشتراكي المتبع وخطوطه العريضة المتبناة، وكان لأفكار G. Destanne de Bernis حصة الأسد من خلال نموذج الصناعات المصنعة، المسنود بالتدفقات المالية الخارجية والمساعدات الدولية في اختيار التكنولوجيا العالية المستوردة، على اعتبار محاولة تأهيل الخبرة الجزائرية وإعداد الكوادر المؤهلة للمنافسة في التصدير الصناعي خارج إطار المحروقات، مما يرفع في الإنتاجية ويزيد في الدخل الاقتصادي الوطني⁽⁹⁾.

وفي حقيقة الأمر، كان الهدف النهائي هو الحصول على موارد آلية كبيرة لاعتمادها في القطاع الأهم المتمثل في المجال الزراعي بغية تحقيق العمالة والوصول إلى الاكتفاء ومواجهة تحديات الغذاء، وهو أهم تحديات الدول الاشتراكية، ولن يتأتى ذلك إلا بالتوجه إلى المجال الصناعي نظرا لمردوبيته المالية الكبيرة والسريعة وتوازيا مع فكرة نمطية عناصر الإنتاج المتاحة، باعتبار أن الجزائر بلد نفطي يحوز على موارد طبيعية ضخمة تؤهله لأن يقتحم عالم الصناعة⁽¹⁰⁾. ويمكن اعتبار صدور المرسوم المتعلق بإعادة الهيكلة في 04 أكتوبر 1980، أهم بوادر فشل مرحلة التصنيع والنمو التي انتهجتها الدولة لتحقيق التنمية. ويمكن تحديد أهم أسباب فشلها في النقاط التالية:

- كبر المؤسسات الصناعية وتمتعها بالمركزية في التسيير، بحيث كانت طبيعة إستراتيجية التنمية والتصنيع هي المحددة لحجم المؤسسات.
- عدم التخصص، إذ إن المؤسسات تقوم بمجموعة من النشاطات الإنتاجية التي تتمحور حول موضوع معين دون تخصص.
- ضعف وثقل نظام التوجيه الاقتصادي، بحيث نتج عن ذلك إجراءات طويلة تعقد سهولة الاتصال وإعداد الملفات وإيصالها للجهات الإدارية والجهاز المصرفي.
- اتجاه المؤسسات الاقتصادية إلى النشاطات الاجتماعية أكثر.
- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية حسب التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- نقص استعداد العمال للمرحلة.

2- مرحلة التعديل الهيكلي(1986-1998): أخذت الجزائر على عاتقها في عدد من المجالات الحيوية القيام ببعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في العديد من القطاعات وبالخصوص القطاع الصناعي باعتباره القطاع الوحيد الذي له إمكانية توفير سيولة نقدية.

ويعد القطاع الصناعي أهم ما ميز مرحلة التعديل الهيكلي من خلال ثقل مؤشر الإنتاج الاقتصادي بحوالي 11 نقطة، وذلك من سنة 1994 إلى 1997، كما تقلص الإنتاج الحرفي التقليدي، وانخفضت صناعة الجلود والأحذية ويرجع ذلك لاعتبارات عدة أهمها، منافسة القطاع الخاص بالدرجة الأولى، وكذا تسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وبقي القطاع الوحيد الذي له إمكانية توفير سيولة نقدية هو قطاع البناء وخاصة صناعة الاسمنت.

3- مرحلة الانتعاش الاقتصادي (1998 إلى غاية اليوم): انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية مبلورة على شكل اقتراحات لهيكلية النشاطات التي يمكن التأكد من صحتها ميدانيا، وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر الموروث عن الأزمة الاقتصادية والسياسية، التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد⁽¹¹⁾.

ثالثا - المنطقة الصناعية:

تعرف المنطقة الصناعية بأنها "عبارة عن قطعة أرض لها مواصفات معينة تقع ضمن النسيج الحضري للمدن مخصصة للصناعة، يتم تقسيمها وتخطيطها بشكل منسق وفق خطة شاملة تحقق التكامل في الهيكل الحضري وظيفيا وجماليا، حيث تقدم كافة الخدمات والتسهيلات التي تحتاجها المنطقة من أجل إنشاء بيئة صناعية مناسبة. وتعرف المنطقة الصناعية بأنها منطقة مخططة ذات درجة عالية من الاتساع مع وجود كثافة في النباتات الخضراء، وهناك نوع من التجانس للصناعات الموجودة بداخله. والمنطقة الصناعية هي منطقة مخصصة ومخطط لها لغرض التنمية الصناعية، وتتواجد غالبا على أطراف أو خارج المنطقة السكنية، وعادة ما تتوفر فيها وسائل المواصلات والنقل، وتساهم في إنشاء فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة، وتشجيع الصادرات، وجلب الاستثمارات، وتنمية التجارة الدولية وغير ذلك⁽¹²⁾.

1- نشأة الصناعة في مدينة بسكرة:

استفادت بسكرة في إطار المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي يسمح بتوجيه الصناعة داخل القطر من مشاريع تنموية، اختيرت أساسا لإحداث توازن في الشبكة الحضرية على المستوى الوطني، وإعادة كفة الاتزان إلى مدارها بين الشمال والجنوب، والحد من نزيف الهجرة الريفية نحو المدن، فقد برزت الوحدات الأولى الصناعية شمال المدينة في بداية السبعينيات بجوار السكة الجديدة، ثم عرفت بعد ذلك قفزة نوعية مع ظهور وحدات أخرى هامة من حيث الطاقة وحجم الطبقة التشغيلية، كوحدة إنتاج الكوابل التي تشغل حاليا حوالي 1052 عاملا، أما وحدة النجارة العامة فقدر عدد عمالها بـ: 44 عاملا، أهم إنتاجها نجارة عامة ومعدنية، تقدر طاقتها السنوية نحو 13500م³، أما وحدة الفنون المطبعية المكتنية فعدد عمالها 81 عاملا، يعملون على إنتاج الطباعة والتغليف التي تقدر كمية إنتاجها السنوي نحو 21600 طن⁽¹³⁾.

2- المنطقة الصناعية بسكرة:

قبل التطرق في هذا الفصل لدراسة المنطقة الصناعية بمدينة بسكرة مع إسقاط حالة مؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB)، يجدر بنا أن نلمح باختصار عن نقاط تترابط بالفكرة التي نريد معالجتها والوصول إلى ان الصناعة بالمدن لها حركية مستدامة، لأن تطور الصناعة وتوطينها يتطلب تجهيزا مناسباً للمناطق الصناعية وذلك بطرق ومواصلات ومجمعات ومختلف التجهيزات، بحيث تعتبر المناطق الصناعية البيئة المناسبة لتطوير وترقية مختلف الصناعات، ورغم المنافع التي تحققها والدور التنموي الذي تلعبه، إلا أنه نجمت عنها آثار سلبية كبيرة، مما أدى بحكومات الدول إلى سن جملة من القوانين تنظم العملية التنموية التي تقو بها لتكون وفق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولكي تحقق التوافق بين الحاضر والمستقبل، وهنا اخترق مفهوم التنمية المستدامة عالم الصناعة وأصبح نقطة إيجابية من الضروري اليوم وأكثر مما سبق على كافة المناطق الصناعية أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية كجزء أساسي من أنشطتها، وذلك لما تحقق لها من ميزة تنافسية وتحسين صورتها، ولا يتحقق كل هذا إلا بالتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وتطبيقها للإدارة البيئية ومختلف التشريعات التي تخص البيئة.

3- تطوير الصناعة بمدينة بسكرة

عرفت الصناعة انطلاقة حقيقية مع بداية الثمانينيات، حيث سجلت العديد من المركبات الصناعية الضخمة منها: مركب الكوابل ومركب النسيج، وقاعدة سوناطراك ومركب نفضال، هذا إضافة إلى وحدات التوزيع والوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ثم جاء المخطط العمراني الموجه لمدينة بسكرة سنة 1990، ليبقى على وجوب إنشاء منطقة توسع

للمنطقة الصناعية، مما زاد من الأهمية الاقتصادية للمدينة، والذي انعكس على نموها الديمغرافي وبالتالي على قدرتها الاستيعابية المجالية، والتي تم إنجازها نظرا لوجود وحدات صناعية من قبل على الأرضية المختارة لإنجاز المنطقة، وكذا إنشاء مناصب شغل جديدة في قطاع الصناعة⁽¹⁴⁾.

رابعا - موقع المنطقة، حدودها ومساحتها:

تقع جنوب غرب النسيج الحضري للمدينة، يحدها من الشمال حي بن طالب ومركز التكوين المهني، ومن الجنوب حي سيدي غزال ومن الشرق الطريق الوطني رقم 03، ومن الغرب الطريق الوطني رقم 46. تقدر مساحة المنطقة الصناعية بـ: 176 هكتار وتظم 92 قطعة، تسود فيها صناعة النسيج، وصناعة الكوابل، وصناعة الآجر، وتخزين وتوزيع، التبريد، والأشغال العمومية، ومواد البناء والصناعات الغذائية. وفي إطار البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب استقادت ولاية بسكرة من غلاف مالي لإعادة الاعتبار للمنطقة الصناعية بسكرة وتشمل الأشغال الحصص التالية: الصرف الصحي، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وشبكة الطرق مع الأرصفة، والإثارة العمومية، وإنجاز خزان مائي مع مركز إطفاء للحريق.

1- تسيير المنطقة الصناعية:

تقوم مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية E.G.Z.I بتسيير المنطقة الصناعية بسكرة عند إنشائها وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاري SGI، بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003، وتشغل هذه المؤسسة 28 عاملا من بينهم 20 عونا مكلفا بمهام الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية. تتكون المنطقة الصناعية بسكرة من مؤسسات خاصة وأخرى عمومية، تعمل في صناعات متنوعة ويمكن تصنيفها حسب الجدول الآتي:

جدول رقم(01): أهم الصناعات الموجودة بالمنطقة الصناعية لمدينة بسكرة

المنطقة	المساحة بالهكتار	أهم الصناعات الموجودة
المنطقة الصناعية	163	الحديد، النسي، مواد البناء، الكوابل، مواد صيدلانية، تبغ، م. فلاحية،
منطقة التوسع	20	م. كهربائية سيرغاز، عصير وحلويات، بلاستيك، طباشير، تركيب الشاحنات، المربعات المزخرقة، الزيت، صناعة وتبريد.

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة - 2012

2- توزيع الصناعات

اكتفت الدراسة بتصنيف الصناعات إلى مجموعة من الأنماط وخصصت لكل نمط موقعا ما، تحكمه علاقته بالمنطقة السكنية من حيث التأثير عليها، أو علاقتها بكثير من العوامل كالعائلة والمواصلات والكثافة السكانية، لكنها لم تقترح توزيع الأنشطة الصناعية أو النوعيات الصناعية داخل موقع كل نمط بما يتناسب مع الظروف البيئية. ولم تتجح الدراسات في فصل منطقة الصناعات الثقيلة عن باقي أنواع الصناعات وعن المدينة بمساحة من الأراضي الطبيعية غير المخططة عند اكتمال نمو المدينة، وهذا تجنباً لأي احتمالات للتأثير على المنطقة السكنية أو باقي أنواع الصناعات. وجاء ترتيب الصناعات من الشمال الشرقي (العالية الشمالية) وحتى الجنوب الغربي (المنطقة الصناعية) من الناحية البيئية، لمنع تأثير الصناعات الثقيلة على باقي الصناعات. وقد جاء توزيع الصناعات ناجحاً بيئياً من حيث علاقتها بوسائل النقل من الفئة الكبيرة كالسكة الحديدية والمطار، وهو الأمر الذي يحقق إمكانية أقل في إحداث التلوث الناتج عن وسائل النقل البري كالشاحنات وسيارات النقل. واستجابة للطلب الزائد على قطع الأراضي الصناعية تقلصت نسبة

الخدمات العامة والصناعية المنفذة إلى 2% بعد أن كانت 6% في التخطيط، نتيجة لتحويل جزء من قطع الأراضي المخصصة للخدمات العامة، والحدائق والمناطق الترفيهية والخدمات الأخرى إلى قطع أراضي صناعية، وبالتالي زيادة الكثافة الصناعية بالمنطقة. وتوجد تأثيرات بيئية سلبية من نوع الصناعات الملوثة على المدينة السكنية، وكذلك على الأنشطة الصناعية الأخرى، وذلك بسبب اختلاف توزيع الصناعات عما كان مخططاً بالفكر النظري فوزعت بصورة عشوائية، مستحبة لطبيعة الطلب من المستثمرين والعرض المتاح من قطع الأراضي بصورة لم تلتزم لا بالمرحل الزمنية لتوطين النوعيات الصناعية ولا بتوزيع الأنماط الصناعية الذي كان مقرراً بالفكر النظري.

نشير هنا أن الدراسات التي استفادت منها مدينة بسكرة بعد الاستقلال أعيد النظر فيها نظراً لتغير المخططات التوجيهية، إذ أصبحت هذه الدراسات غير لائقة، بسبب الدراسات التطبيقية التي أعدها الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (CADAT) في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية والغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية، ودراسة تحديث خمسة أحياء قديمة : وسط المدينة - حي الوادي الجنوبي - الحي الأسترجالي - حي الوادي الشمالي - حي فرحات⁽¹⁵⁾.

خامساً - الدراسة الميدانية:

جاءت الفكرة محاولة للإفادة من خصائص وميزات مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية في إحداث تنمية مستدامة، فكان لا بد من بيان يقدم عناصر تتحقق منها هذه الاستدامة، وقد اخترنا مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية لما لها من وزن اقتصادي محلي وجهوي. وقد جاءت هذه الفكرة بعد اطلاعنا على ما طرحه كل من:

1- تومي ميلود سنة 2001، في أطروحته التي كانت تحت عنوان: معالجة اقتصادية لنفايات الإنتاج الصناعي - حالة مركب الكوابل بسكرة⁽¹⁶⁾، حيث قام بتعريف النفايات وأنواعها وتطورها وواقعها والسياسات المتبعة في معالجتها في المؤسسات الجزائرية. وقد أخذ عينة للدراسة والتي خلص فيها إلى مجمل السلبيات التي تؤدي إلى ظهور هذه النفايات من مشاكل الإنتاج إلى مشاكل التوعية ونقصها في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية، وقد اقترح في الأطروحة مجموعة من الأساليب الاقتصادية والوقائية.

2- برني لطيفة، 2006، في مذكرة ماجستير، تحت عنوان - دور الإدارة البيئية في تحقيق المزايا التنافسية في المؤسسة الصناعية، مع دراسة حالة المؤسسة: (EN.I.CA.BISKRA)⁽¹⁷⁾، حيث قامت بتعريف البيئة، والتلوث البيئي والنفايات، وكذلك التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي والنفايات وأبعادهما، بالإضافة إلى الإدارة البيئية من حيث طبيعتها، ومميزاتها وأهميتها، وأخذت عينة للدراسة والتي خلصت منها أن انتهاج الإدارة البيئية يكسب المؤسسة ميزة تنافسية لضمان بقائها، لكن لا توجد إدارة بيئية في المؤسسات الجزائرية.

وسيتم الانتقال إلى الجانب التطبيقي من الموضوع، مع المحاولة بقدر الإمكان مطابقة المعلومات النظرية بالواقع الذي تعيشه المؤسسة.

ولقد اختيرت لهذه الدراسة مؤسسة صناعة الكوابل بمدينة بسكرة وذلك لمكانتها الاقتصادية والصناعية الجد هامة التي تحتلها المؤسسة، وباعتبارها قطاعاً رائداً، إضافة أنها شركة عمومية يقوم عليها الاقتصاد المحلي. رغم أن هناك مبادرة تأسس المجمع الوطني لتصدير التمور، من أجل إنشاء قطب زراعي وصناعي، أي الصناعات الغذائية إذا توفرت الإرادة ووضعت خطة واستراتيجية لدعم وتطوير هذه الشعبة بحماية الثروة الموجودة وتوسيعها بفتح المجال للاستثمار أكثر، لأن ولاية بسكرة توجد بها مساحات هائلة تقدر بالآلاف الهكتارات غير مستغلة، كذلك إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال التوضيب والفرز والتعليق والتصنيع مع استغلال مخلفات النخيل من جريد ونواة التمر في إنتاج الأعلاف والسكر

والقهوة والدقيق والخل كل هذا يمكن أن ينشئ مئات المصانع ويشغل آلاف من اليد العاملة وينشأ ديناميكية اقتصادية كبيرة.

ومن خلال التحقيق الميداني الذي أجريناه بالمؤسسة قمنا بتقسيم هذا الجانب التطبيقي إلى ثلاثة عناصر أساسية وذلك بتقديم مؤسسة الدراسة، ثم وضع الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وأخيرا عرض بيانات الدراسة وتحليل نتائجها واختبار الفرضيات.

1- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية:

تساهم استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

الفرضيات الفرعية:

- يعتبر عدم تبني نظم الإدارة البيئية كاستراتيجية وقائية للحد من التلوث الصناعي عائقا في دمج البعد البيئي في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية.

- تساهم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كاستراتيجية أساسية في الحد من التلوث الصناعي من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الصناعية المتطورة في المؤسسة الصناعية.

- تساعد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية للحد من التلوث الصناعي في تحقيق وعي بيئي في المؤسسة محل الدراسة.

2- مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية:

في إطار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى المؤسسات العمومية خصوصا، تم إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهربائية والإلكترونية "SONELEC"، التي كان إنشائها بقرار رقم 83/69 الصادر سنة 1969، حيث انبثقت منها المؤسسات التالية: المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الإلكترونية (ENIE)، والمؤسسة الوطنية لتوزيع العتاد الكهربائي (EDIMEL) والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية (ENIEM)، والمؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات (ENGP) والمؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل (ENICAB)، هذه الأخيرة تفرعت منها الوحدات التالية: وحدة القبة لصناعة الكوابل الكهربائية ذات الضغط المنخفض والمتوسط، ووحدة واد السمار بالحرش: لصناعة الأسلاك والكوابل الهاتفية، ووحدة بسكرة لصناعة الكوابل الكهربائية بمختلف أنواعها، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 28600 طن سنويا في سنة.

تقع المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية ببسكرة في المنطقة الصناعية قرب المدينة وتعد من أكبر المصانع على المستوى الوطني والإقليمي في مجال تخصصها، تقدر مساحتها بـ 42 هكتار، منها 16 هكتار مغطاة تشمل ورشات الإنتاج ومباني إدارية، ومخازن...إلخ. أما القسم الباقي فهو عبارة عن مساحة حرة تقدر بـ 26 هكتار تشمل مواقف سيارات ومختلف المعدات الأخرى، وتوجد مساحات خضراء إضافية في حالة عدم كفاية مخازن الإنتاج التام الصنع⁽¹⁸⁾. ولقد بدأت الوحدة نشاطها الحقيقي في 1986 وانفصلت عن المؤسسة الأم في بداية سنة 1998، يبلغ عدد عمال المؤسسة 908 عاملا، حسب آخر إحصائيات لسنة 2014 يشغل 77% من العمال بصفة مباشرة في الإنتاج، وهم ينقسمون إلى: إطارات: 101، وأعوان تحكم: 204 ثم أعوان تنفيذ: 603، وبالنسبة لكل فرد يتم توظيفه في المؤسسة - موظف جديد-، يتم توعيته بمدى دوره وأثره في أداء المؤسسة، والتأكيد على جودة المنتج، وكذا دوره في حماية البيئة، فهو يخضع إلى تكوين حول القواعد والشروط المتعلقة بالوقاية (السلامة) والأمن، وكذلك تكوين حول نظام تسيير الجودة

والمحيط المتعلق بالمؤسسة، والتي يشرف عليها مسؤول إدارة الجودة، إضافة إلى تكوين في التخصص الذي يشغله وما يحتاجه من معارف نظرية أو تقنية، حيث يساهم جميع مسؤولي الوحدات التنظيمية في المؤسسة بتحديد الحاجة للموارد البشرية بالنسبة للمصالح التابعة لهم وهذا حسب ما تحدده الوثيقة الخاصة بتكوين الموظفين الجدد (Réf:ERQ) (6.2.2/10)⁽¹⁹⁾.

3- الإطار المنهجي في الدراسة الميدانية:

يتمثل الإطار المنهجي في الدراسة الميدانية ما يأتي:

أولاً: تحديد الدراسة الميدانية للمؤسسة الصناعية للكوابل الكهربائية:

بهدف معرفة المؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تم دراسة مؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB) بمدته بسكرة، والتي تم تعريفها آنفاً، وقد تم إجراء لقاءات مع العديد من الإطارات ذوي الخبرة الذين تحصلنا مهم على بعض المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

- إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية:

لإجراء هذه الدراسة تطب منا العديد من الإجراءات الضرورية التي تتمثل فيما يأتي:

- الاتصال بالعديد من الإطارات في المؤسسة الصناعية وفي مديرية البيئة لولاية بسكرة.

- تم طرح أسئلة شفوية على إطارات المؤسسات الموجودة داخل المؤسسة الصناعية، واستعمال الملاحظة من أجل الحصول على المعلومات التي تخصنا كمعرفة نوع التلوث والتكنولوجيا المستخدمة إضافة إلى استعمالنا للاستمارة كأداة أساسية في تحقيقنا الميداني.

4- إطار الدراسة الميدانية

يتمثل إطار الدراسة الميدانية في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: العنصر البشري والعنصر المكاني والعنصر الزمني، فبالنسبة للعنصر البشري قد تم اختيار إطارات في المؤسسة وذلك على أساس الخبرة في العمل، والمستوى العلمي، وحسب الظروف نظراً للالتزامات والمسؤوليات الكثيرة لها، أما فيما يتعلق بالعنصر المكاني فقد اقتصرنا دراسة على مستوى مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، وهي أكبر المؤسسات المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية للمدينة والولاية ككل. بينما العنصر الزمني لدراستنا الميدانية فقد تم ذلك خلال شهر أفريل من عام 2014م.

5- طريقة العمل الميداني:

عملنا في جمع المعطيات الميدانية بالاستمارة (الاستبيان)، وهي الأداة الرئيسية في هذا العمل، مع الاعتماد على عملي الملاحظة والمقابلة في هذه الدراسة، وقد تطلب بناء الاستمارة عدة مراحل، ففي بدايتها تم اختيار أهم الأسئلة التي يمكن أن تتم الإجابة عليها، ثم بعد ذلك قمنا بعرض الاستمارة الأولية على الدكتور المشرف الذي قام بإعطاء بعض الملاحظات المهمة، كضرورة تبسيط الأسئلة وتدقيقها بما يتناسب مع محاور البحث، وإعادة صياغتها، وكذا توضيح معاني بعض المصطلحات وشرحها أثناء المقابلة. في النهاية تم وضع المحاور الأساسية والأسئلة المناسبة للاستمارة وتطبيقها بشكل نهائي، والتي شملت معلومات خاصة بالبيانات الشخصية وأخرى حول التنمية المستدامة والصناعة، ثم أسئلة حول الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة محل البحث الميداني.

بعد الأطوار الأولى في التحقيق الميداني السالفة الذكر، تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة واتباع أسلوب المعالجة الإحصائية، فبالنسبة للخطوة الأولى اعتمدنا على التحليل الإحصائي والوصفي للبيانات المجمعة، مستعملين النسب المئوية والتكرارات وإدخال البيانات في برنامج Excel، ويمثل مجتمع الدراسة جميع رؤساء الورشات والمصالح والإطارات

العاملة، البالغ عددهم 175 من مجموع 908 عاملا في المؤسسة، وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وقد عد المستجوبين 40 فردا، أي بنسبة 22.8%.

تشكل البيانات الشخصية الخلفية التي ينطلق منها أي باحث في توظيف وفهم مجتمع الدراسة على اعتبار أن هذه البيانات تحدد خصائص وسميات أفراد العينة، وتساهم في فهم وتفسير متغيرا رت الظاهرة البحثية، وفي هذا الإطار تبين التحليلات الإحصائية المتعلقة بمحور البيانات الشخصية كما يأتي:

سادسا- تحليل بيانات محور البيانات الشخصية:

1- الجنس:

تبين نتائج الجدول أسفله، بأن 55% من أفراد العينة هم ذكور، في حين أن 45% منهم إناث. ومن هذا نستنتج بأن نسبة الذكور أكثر من الإناث، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة العمل في المؤسسة التي تحتاج إلى العنصر الذكوري.

جدول رقم (02): الحالة العمرية والنوعية للمجتمع الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
نكر	22	55%
أنثى	18	45%
المجموع	40	100%

المصدر: تحقيق الباحثة - أبريل 2014

2- السن:

تبين لنا نتائج الجدول رقم (03)، بأن نسبة أفراد العينة التي تقل أعمارهم عن 25 سنة قدرت بنحو 10% والفئة 26-34 سنة قدرت بـ: 25%، في حين قدرت فئة 35-44 سنة بـ: 27.5%. والفئة 45 - 54 سنة قدرت نسبتها بنحو 32.5%، أما الفئة العمرية الأكثر من 55 سنة فقدرت نسبتها بـ: 05% فقط. من خلال هذا التحليل نستنتج بأن نسبة الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 45 سنة و 54 سنة، يشكلون أعلى نسبة في يد العاملة بالمؤسسة، وهذا يعود إلى طبيعة العمل الذي يتطلب الخبرة والمهارة.

جدول رقم (03): التركيب العمري لمجتمع الدراسة

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	4	10%
من 26-34 سنة	10	25%
من 35 - 44 سنة	11	27.5%
من 45 - 54 سنة	13	32.5%
من 55 سنة فما فوق	2	5%
المجموع	40	100

المصدر: تحقيق الباحثة - أبريل 2014

3- الحالة المدنية:

أسفرت نتائج الجدول رقم (04) على أن نسبة 30% من أفراد العينة عذب، و67.5% متزوجين، ومطلق واحد بنسبة 2.5%، بينما لم نسجل حالة من الأرمال.

جدول رقم (04): الحالة المدنية لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة العائلية
30 %	12	أعذب
5,67 %	27	متزوج
5,2 %	1	مطلق
0 %	0	أرمل
100	40	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني للباحثة - أبريل 2014

من هذه النتائج نستخلص بأن نسبة المتزوجين هي الفئة الغالبة في مجتمع الدراسة، وهذا قد يكون له انعكاس على واقع المؤسسة من حيث ما يترتب عليها من إعانات مادية باعتبار أن لديها عائلات.

4- المستوى التعليمي:

أوضحت نتائج الجدول رقم (05) اختلاف المستويات التعليمية لأفراد هذه العينة، حيث وجدت نسبة 60% من أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى الجامعي، تليها نسبة الأفراد ذوي المستوى الثانوي وذلك بنسبة 25%، بينما يشكل الأشخاص الذين لديهم مستوى المتوسط نسبة قليلة وتقدر بـ 5% فقط، في حين لا يوجد بالمؤسسة إلا شخص فقط ذو مستوى عال وهو حامل لشهادة ماجستير.

ومن هذا نستنتج وجود إشارات ذات خبرات، وكفاءات عالية داخل المؤسسة تعمل على التحسين والتطوير المستمر.

جدول رقم (05): الحالة المدنية لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
5,12 %	5	متوسط
25 %	10	ثانوي
60 %	24	جامعي
5,2 %	1	دراسات عليا
100	40	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة - أبريل 2014

5- الأقدمية في العمل:

أوردت نتائج الجدول رقم (06)، أن نسبة 15% من أفراد العينة أقدميتهم في العمل أقل من خمس سنوات، وتساويها الفئة ذات الأقدمية من 15 - 19 سنة، و17.5% أقدميتهم في العمل تتراوح ما بين 5 - 9 سنوات، كما تساويها الفئة ذات الأقدمية من 10 - 14 سنة، في حين أن الفئة ذات الأقدمية في العمل من 20 سنة وأكثر تساوي 35%. ومن خلال هذه المعطيات نستنتج بأن المؤسسة تمتلك عمالا ذوي أقدمية كبيرة، وبالتالي تمتلك كفاءات وخبرات كافية إلا أنه يجب أن تنتبأ باحتياجاتها المستقبلية من الأفراد.

جدول رقم (06): الأقدمية في العمل لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	الأقدمية في العمل
15%	6	أقل من 5 سنوات
17.5%	7	من 5-9 سنوات
17.5%	7	من 10-14 سنة
15%	6	من 15-19 سنة
35%	14	20 سنة فأكثر
100	40	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة - أبريل 2014

6- المستوى المهني:

أعربت نتائج الجدول رقم (07) بأن أفراد العينة يتوزعون حسب المستوى الوظيفي وبالتوافق مع مستواهم العلمي وهذا بنسبة 62.5% إطارات و 25% عون تحكم ثم 12.5% أعوان تنفيذ. ومنه نستنتج بأن المؤسسة تعتمد في نشاطها بنسبة أكبر على الإطارات.

جدول رقم (07): المستوى المهني لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	المستوى المهني
62.5%	25	إطار
25%	10	عون تحكم
12.5%	5	عون تنفيذ
100	40	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة - أبريل 2014

سادسا - تحليل بيانات محور التنمية المستدامة والصناعة:**1- مدى معرفة أفراد العينة لمفهوم التنمية المستدامة:**

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن نسبة 15% تفهم التنمية المستدامة على أنها استمرار المؤسسة في النشاط من خلال تحقيق الأرباح ولا تهتم بالجانب البيئي، ونسبة 52.5% على اطلاع على مفهوم التنمية المستدامة خاصة لدى الإطارات العليا، والتي ترى أن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط بكل الجوانب خاصة الجانب البيئي، مما يدل على أن هناك متابعة لقضية التنمية المستدامة، والاستفادة من كل مفاهيمها من أجل حماية البيئة من التلوث وتحسين الإنتاج، في حين نجد أن نسبة 32.5% لا تعرف هذا المفهوم.

جدول رقم (08): مدى معرفة أفراد العينة لمفهوم التنمية المستدامة

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
15	6	استمرار وبقاء المؤسسة في النشاط
52.5	21	الاهتمام بالجانب البيئي والاقتصادي والاجتماعي
32.5	13	أخرى
100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بعد التحقيق الميداني - أبريل 2014

ومما سبق نستنتج بأن أفراد العينة محل الدراسة تعرف المدلول الحقيقي للتنمية المستدامة وتعتبرها من إحدى السياسات المهمة في حماية البيئة من التلوث الصناعي، أما بقية الأفراد فمفهوم التنمية المستدامة عندها يرتبط باستمرار المؤسسة في النشاط، مما يبين أن هذا المفهوم لا يزال في بدايته الأولى بالنسبة لهم.

3- مدى الوعي بأهمية حماية البيئة:

يتضح من معطيات الجدول رقم (09)، أن نسبة 50% من الأفراد على قدر كبير من الوعي بمخاطر التلوث الصناعي على البيئة، ونجد نفس النسبة والتي تقدر بنحو 50% لها درجة متوسطة من الوعي البيئي، حيث لا تهتم بشكل كبير بحماية البيئة من التلوث الصناعي.

جدول رقم (09): مدى الوعي بأهمية حماية البيئة

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
0%	0	ضعيف
50%	20	متوسط
50%	20	مرتفع
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على استجواب أفراد العينة الإحصائية

ومما سبق نستنتج بأن نصف الأفراد على درجة مقبولة من الوعي بمخاطر التلوث الصناعي، ولكن المشكلة تبقى في عملية التطبيق العملي في الميدان.

4- مدى وجود وسائل لتوعية الأفراد بيئيا:

نلاحظ من الجدول رقم (10)، بأن نسبة 15% من المستجوبين تقول بأن المؤسسة لديها وسائل لتوعية الأفراد بيئيا تتمثل في الوسائل المكتوبة، ونسبة 10% تصرح بأن المؤسسة تعتمد على اللقاءات مع العمال وتعتبرها أحسن وسيلة لتوعيتهم، ونسبة 20% تقول بأن المؤسسة تعتمد في الغالب على التوجيهات الشفوية، في حين أن نسبة 30% تصرح بأن المؤسسة تعتمد على جميع هذه الوسائل لتوعية الأفراد بيئيا، أما نسبة 25% فنقول بأن المؤسسة لا تعتمد على أية وسائل لتوعية الأفراد.

ومما سبق نستنتج بأن المؤسسة محل الدراسة لديها وسائل لتوعية الأفراد بيئيا، حيث تركز على جميع الوسائل ومنها الوسائل المكتوبة، وتقيم لقاءات مع العمال، وتوجههم شفويا، وهي الطريقة الناجحة التي تعمل على تقويم سلوك العمال، وتحسيسهم بأهمية حماية البيئة من التلوث.

جدول رقم (10): مدى وجود وسائل لتوعية الأفراد بيئيا

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
15%	6	وسائل مكتوبة
10%	4	لقاءات مع العمال
20%	8	توجيهات شفوية حسب الموقف
30%	12	وجود جميع الوسائل
25%	10	عدم وجود أي وسيلة
100	40	المجموع

المصدر: إنجاز الباحثة حسب التحقيق الميداني - أبريل 2014

5- مدى مساهمة المؤسسة في تشغيل سكان المدينة:

الجدول رقم (11) يوضح لنا دور المؤسسة في تشغيل سكان مدينة بسكرة، وتبين النتائج أن دور مؤسسة صناعة الكوابل تساهم بنسبة 77.5%، وهذا يدل على أن المؤسسة أثرت تأثيراً إيجابياً في توفير مناصب شغل لسكان المدينة، كما أن نسبة 22.5% من المستجوبين والذين يقولون بأن المصنع لا يعمل على تشغيل أبناء المدينة فإن هذا يعبر عن صعوبة الحصول على السكن، وإن أبناء المدينة تعطى لهم الأولوية.

الجدول رقم (11): مساهمة المؤسسة في تشغيل أبناء المدينة

النسبة المئوية	التكرار	رأي المستجوبين
77.5%	31	نعم
22.5%	9	لا
100	40	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة - أبريل 2014

5- مساهمة المؤسسة في الوضع المعيشي للعمال:

يبين الجدول رقم (12)، مساهمة المؤسسة في تحسين الوضع المعيشي للسكان، وتشير آراء أفراد مجتمع الدراسة، أن قيام المصنع له دور في تحسين مستوى المعيشة بنسبة 66%، بينما عدم المساهمة في ذلك كان بنسبة 34%. ومن خلال آراء المستجوبين، نستنتج أن المؤسسة لعبت دوراً في تحسين مستوى المعيشة بشكل إيجابي.

الجدول رقم (12): مساهمة المؤسسة في الوضع المعيشي

النسبة المئوية	التكرار	رأي المستجوبين
66	24	نعم
34	16	لا
100	40	المجموع

المصدر: إنجاز الباحثة تبعاً للتحقيق الميداني - أبريل 2014

6- تحليل معطيات الوعي البيئي:

- أ- بخصوص الفرضية الأولى: يعتبر عدم تبني نظم الإدارة البيئية كإستراتيجية وقائية في الحد من التلوث الصناعي عائقاً في دمج البعد البيئي في المؤسسة الصناعية.
- أظهرت الدراسة الميدانية أن المؤسسة محل التحقيق الميداني تقوم بتسيير الأثر البيئي كل سنة وفقاً لنظام حماية البيئة، ويكون لأجل قبول إجراءات استمرار الإنتاج، ولتفادي العقاب الإدارية، أما المراعاة الحقيقية لحماية البيئة من التلوث الصناعي فتبقى من الاهتمامات الثانوية في هذه المرحلة.
- كما أن المؤسسة محل الدراسة تهتم بالتكوين والتدريب في جميع المجالات خاصة التكوين التقني، أما التدريب البيئي فيرتبط ببعض إجراءات الوقاية من الأخطار والحوادث، خاصة الحرائق وحوادث العمل، أما التكوين في مجال حماية البيئة من التلوث الصناعي، فهي لا تحتاج إليه الآن بشكل كبير.
- وأن المؤسسة لديها مسؤول مكلف بشؤون حماية البيئة وإدارتها، إلا أنه لا يحظى بصلاحيات واسعة وتنفيذية تمكنه من تغيير العديد من المواقف السلبية داخل المؤسسة، ويبقى تحت تصرف مسؤوله المباشر.

- تخصص المؤسسة إمكانيات مالية هامة في مجال التدريب والتكوين، وكذا شراء المعدات الحديثة، وهي ترى أنه الحل الجيد لحماية البيئة من التلوث من خلال الاعتماد على التقنيات العالية في المشاريع المستقبلية.
- تعتمد المؤسسة على برامج الحماية والسلامة المهنية، وهي بذلك تعتقد أنها الوسيلة الوحيدة لحماية البيئة من التلوث الصناعي.
- لا تزال المؤسسة بعيدة عن تبني المعايير الدولية للنظم البيئية، خاصة شهادة الأيزو للجودة البيئية، وتبقى تهتم بمعايير جودة الإنتاج فقط، وهي تحتاج إلى جهد كبير لتبني نظم الإدارة البيئية.
- ومما سبق يمكن القول إن المؤسسة لا تعتمد على نظم الإدارة البيئية بالشكل الكبير، وهذا ما أخرجها في التوجه نحو الإنتاج الصديق للبيئة وفق المعايير الدولية، مما ساهم بشكل سلبي في دمج البعد البيئي في السياسة الصناعية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ب- بخصوص الفرضية الثانية :** تساهم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كإستراتيجية أساسية في الحد من التلوث الصناعي من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الصناعية المتطورة في المؤسسات الصناعية.
- تدرك المؤسسة محل الدراسة معنى الإنتاج الأنظف، خاصة إذا تعلق الأمر بالتكنولوجيا الحديثة، وهي مطلوبة بالدرجة الأولى لتحقيق منتجات عالية الجودة، وهي في الأساس لا تهتم بشكل واضح بحماية البيئة من التلوث، مادام أنها تركز في هذه المرحلة على نوعية الإنتاج فقط، كما أن هذه المؤسسة تجد صعوبة كبيرة في الانتقال إلى أساليب الإنتاج الأنظف، وفق التكنولوجيا البيئية، وفي غالب الأحيان تواجه صعوبات تقنية وبشرية أكثر منها مالية.
- أما فيما يخص استغلال الطاقات المتجددة كإستراتيجية للحد من التلوث الصناعي، فالمؤسسة تقبل بهذه الفكرة، إلا أنها ترى أنه لا يزال الوقت مبكر لاقتحام مجال الطاقات المتجددة بالنسبة لها، وتعتبر أن الدولة هي صاحبة القرار في هذا المجال، نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يحتاجها مثل هذا النوع من الطاقات، خاصة الطاقة الشمسية.
- أما الاعتماد على تدوير النفايات كإستراتيجية للحد من التلوث الصناعي، فجد المؤسسة تقوم بمراقبة وتأمين نفاياتها، وتعتبرها من أهم الوسائل في مكافحة التلوث الصناعي، كما أنها تحقق مداخيل مالية إضافية، وتحد من التلوث داخل وخارج المؤسسة، وتحسن من صورة المؤسسة، وتبقى تحتاج إلى إطارات مختصة في مجال تسيير النفايات.
- أما معالجة المياه الصناعية المستعملة فهي غير موجودة في هذه المؤسسة، رغم وجود محطة لمعالجة المياه الصناعية، والتي هي في حالة توقف وتحتاج إلى صيانة دورية واستبدال كلي لبعض تجهيزاتها، وكل هذا شكل تهديدا حقيقيا على البيئة المحيطة من خلال التسريبات للمواد السامة والروائح الكريهة من مؤسسات أخرى كمؤسستي صناعة البلاستيك والزفت.
- كما تعتمد المؤسسة محل الدراسة على التكنولوجيا الحديثة، باعتبارها مطلباً أساسياً يفرضه الواقع المتسرع، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن التكنولوجيا البيئية، فهي تكتفي في الغالب بالصيانة الدورية للمعدات، والاعتماد على تدريب اليد العاملة التقنية حسب الاحتياجات الميدانية.
- تحاول المؤسسة الاقتصاد في الموارد، خاصة فهي تحاول استهلاك الكهرباء والنقل من المياه الصناعية ومعالجة المواد الأولية قدر الإمكان، إلا أنه في الواقع تجد صعوبة في السيطرة على الترشيد في استهلاك هذه المواد، نظرا للحاجة الكبيرة لها في عمليات الإنتاج، وبذلك يبقى الاهتمام الأول والأخير لدى معظمها هو استمرار الإنتاج وتقادي انقطاعه بأي طريقة، ولو على حساب حماية البيئة من التلوث الصناعي.

ومما سبق يمكن القول إن تكنولوجيا الإنتاج الأنظف تبقى غير مطبقة بشكل حقيقي، وهي مطلب كل المؤسسات في المرحلة القادمة، وهي تحاول الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة في تحسين نوعية المنتج دون مراعاة معايير حماية البيئة من التلوث الصناعي، وهذا ما أخرج انطلاقة تنمية صناعية مستدامة وبدل على عدم تحقق الفرضية الثانية.

ج بخصوص الفرضية الثالثة: تساعد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية للحد من التلوث الصناعي في تحقيق وعي بيئي في المؤسسة الصناعية.

- لدى المؤسسة محل الدراسة ثقافة بيئية متواضعة، وهي تعرف القليل من مفاهيم التنمية المستدامة ومساهمتها في الحد من التلوث بصفة عامة، إلا أنها تبقى تعاني من مشكل تطبيق هذه المفاهيم في أرض الواقع.

- كما نجد أن هذه المؤسسة على درجة مقبولة من الوعي بالمخاطر التي تهدد البيئة، خاصة التلوث الصناعي، وهي تعتقد أن قضية حماية البيئة هي مسؤولية أخلاقية قبل كل شيء، وتعتبر التربية البيئية من أهم الاستراتيجيات الاجتماعية التي تساعد على بناء قاعدة متينة للتنمية الصناعية في المستقبل، كما تعتبر نقص الثقافة البيئية في المؤسسة الصناعية أحد أهم العراقيل الكبيرة في التوجه الصحيح نحو تبني مفاهيم حماية البيئة من التلوث، ولذلك يجب الاعتماد على نشر الوعي البيئي بشكل كبير، من خلال التكوين التدريجي للسلوكيات الخاطئة للأفراد، والعمل على جعل حماية البيئة قيمة أخلاقية أساسية في المجتمع، وبدون كل هذه الجهود لن نؤسس للتنمية الصناعية حقيقية تراعي الجوانب البيئية.

- رغم أهمية دور المجتمع المدني في جميع المجالات، إلا أنه لا يقوم بالدور المناط به في قضية حماية البيئة من التلوث الصناعي، فالمؤسسة لا تشعر بضغط حقيقي من طرف المجتمع المدني، وبذلك تبقى تلوث البيئة، ولا تهتم بجلب تكنولوجيا حماية البيئة، كما هو معمول به في الشركات الأوروبية الملوثة، وهذا في الحقيقة أحد الأسباب غير المباشرة التي أخرجت الانتقال من الإنتاج الملوث للبيئة، إلى الإنتاج الصديق للبيئة.

- تساهم مختلف الحوافز على حماية البيئة من التلوث في العديد من الدول، وتعتبر من أهم الاستراتيجيات الاقتصادية في مكافحة التلوث، غير أنه وحسب الدراسة الميدانية فإن المؤسسة لم تستفد من أي حوافز مالية تذكر، مما يدل على أن هناك عدم تنسيق بين المؤسسة والجهات المسؤولة عن حماية البيئة.

- تعتبر الضرائب البيئية من أهم الاستراتيجيات الاقتصادية في معالجة مشكلة التلوث الصناعي، غير أنه في هذه الدراسة نجد أن المؤسسة ليست على دراية كافية بسلبيات طرق التهرب الضريبي، من خلال التصريحات غير الصحيحة عن التلوث في المؤسسة، ولذلك يبقى الاعتماد على هذه الإستراتيجية يحتاج إلى ثقافة عالية لدى المسؤولين والإطارات المسيرة في المؤسسة، وإلى إرادة حقيقية من طرف الدولة في تطبيق هذه الضرائب بكل شفافية.

- يعتبر الإعلام البيئي من أهم الاستراتيجيات الاجتماعية التي تساهم في خلق وعي بيئي حقيقي لدى العمال والمسؤولين على حد سواء، غير أنه يبقى بعيد التطبيق في المؤسسة عدا بعض التوجيهات الشفوية وبعض الملصقات التي وضعت على لوحة الإعلانات بالمؤسسة، أما الحديث عن إعلام بيئي منظم وذو فعالية فيبقى بعيد التحقيق حتى على مستوى الدولة، وهذا ما ساهم في بقاء حماية البيئة من الاهتمامات الأخيرة لدى الفرد والمؤسسة على حد سواء، وكل هذا قد لا يساعد في بناء قاعدة متينة للتنمية الصناعية المستدامة في المستقبل.

- تعتبر المؤسسة أن قضية حماية البيئة من التلوث الصناعي ليست مسؤوليتها لوحدها فقط، ومن المجحف أن تتحمل كل أعباء التلوث، ولكن تعتبرها مسؤولية كل أطراف المجتمع ابتداء من الفرد إلى المجتمع المدني، إلى مختلف المؤسسات الإدارية في الدولة، إلى المؤسسات الصناعية ووصولاً إلى الدولة ككل، وبهذا التصاغر يمكن تحقيق وعي بيئي حقيقي يساهم في الحد من التلوث الصناعي، ودفع عجلة التنمية الصناعية المستدامة بكل أمان.

ومما سبق لا يمكن الحديث عن مختلف الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب إرادة حقيقية لدى الجميع خاصة المؤسسات الصناعية، وبذلك لم نلمس وعيا حقيقيا لدى إدارات هذه المؤسسة عدا التجاوب الإيجابي مع مختلف أفكار الاستمارة، والتجسيد الحقيقي يحتاج في المقام الأول إلى قفزة نوعية لترسيخ وعي بيئي مستدام كفيل ببناء مؤسسة صديقة للبيئة تكون هي المؤشر الحقيقي لوجود تنمية صناعية مستدامة، وهذه النتائج تدل على عدم تحقق الفرضية الثالثة.

د- بخصوص الفرضية الرئيسية: من خلال النتائج المتعلقة بالفرضيات الفرعية تبين عدم تحقق الفرضية الأساسية وهي عدم المساهمة الفعلية لإستراتيجية الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة.

وكنتيجة نهائية، نقول بأن من خلال الوقوف على واقع المؤسسة في المنطقة الصناعية لمدينة بسكرة يمكن الوصول إلى اقتراح أساسي ومهم وهو كما يأتي:

- العمل على إنشاء دليل إرشادي للإدارة البيئية في المنطقة الصناعية، يهدف إلى تحسين الأداء البيئي والحد من آثار التلوث الصناعي على البيئة والسكان، لما للصناعة داخل المدن، ومنها مدينة بسكرة محل البحث في عدة ميادين، لكي تساهم الصناعة في حركية وديناميكية تستجيب لمعايير التنمية المستدامة، ومساهمة الصناعة في التجارة والحرف التقليدية، ومنه توفير فرص العمل والحد من البطالة، خاصة وأن مدينة بسكرة مؤهلة أن تكون قطبا فلاحيا وصناعيا وسياحيا معا.

الخلاصة:

بعد الدراسة الميدانية المفصلة التي أجريت في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة، كنموذج للدراسات الحديثة التي تساهم في التنمية المستدامة داخل المدن، وتحملنا لدلالات الاستبيان الموزع على العاملين في المؤسسة تم التوصل إلى أن التنمية المستدامة حسب آراء أفراد العينة تعرف المدلول الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة، (البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي)، حيث إن هناك درجة مقبولة من الوعي لدى عمال المؤسسة الصناعية اتجاه حماية البيئة من التلوث بكل أشكاله. - تعتمد المؤسسة على عدة وسائل لتوعية العمال في مجال حماية البيئة وهي طريقة ناجحة للتحسيس بأهمية البيئة، كما أن المؤسسة داخل المنطقة الصناعية تقوم بدفع غرامات مالية مثلها مثل كل المؤسسات التابعة لمؤسسة تسيير المنطقة الصناعية بسكرة، وذلك نتيجة نشاطاتها الملوثة. إن معظم أفراد العينة تعتبر أن حماية البيئة هي مسؤولية المنطقة الصناعية، وأن هذه الأخيرة تتجم عنها جميع الملوثات الصلبة، والسائلة والهوائية والضجيج - . تمتلك المؤسسة أجهزة لحماية البيئة من التلوث الصناعي متمثلة أساسا في أجهزة مكافحة الحرائق.

ونشير في الأخير أن للصناعة دورا في تنمية المدينة اقتصاديا واجتماعيا، من خلال مساهمتها في رفع ميزان المدفوعات لحصيلة الولاية عن طريق دفع القيمة المضافة والغرامات المالية، كما أنها تشغل اليد العاملة وبالتالي تخفف من حدة البطالة.

المراجع:

1- بوشقير إيمان ودواودي الطيب-التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي (دراسة تحليلية)، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 31/30، 2013، ص 9.

2- J. C. PERRIN: LE DÉVELOPPEMENT RÉGIONAL (Schémas d'analyse de l'Économiste), Cah. ORSTOM, sér. Sci. hum. IV, 2 – France, 1967, p 28.

- 3- محمد محمود عبد الله يوسف - أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان (دراسة تطبيقية على مدينتي العاشر من رمضان والسادات) -، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2008، ص 126.
- 4- خير مراد - تأثير المنشآت الصناعية على البيئة الريفية (دراسة ميدانية بقرية الديبل، ولاية المسيلة)، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016، ص 97.
- 5- عمار بن عيشي -المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر (حالة المنطقة الصناعية بسكرة) مقال منشور بمجلة الباحث الاقتصادي، العدد رقم 04، بسكرة، 2017، ص 10.
- 6- مختاري ملوكة - التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"- المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09 - جانفي 2017، ص 32.
- 7- نذير مياح - السياسة الصناعية بقطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2009، ص 13.
- 8- أحمد بن عيشاوي - الترتيب الفعال وواقعه في المؤسسة الاقتصادية (حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع الغازات الصناعية GI، وحدة ورقلة، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2003، ص 98.
- 9- Fatiha Talahite: Réformes et transformations économiques en Algérie, Rapport en vue de l'obtention du diplôme Habilitation à diriger des recherches, Université Paris 13-Nord, p 67et 71.
- 10- زوزي محمد - استراتيجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية - مقال في مجلة الباحث، ورقلة، 2010، العدد 08، ص 168.
- 11- محمد مسعي - سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو - مجلة الباحث العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 154.
- 12- نائل محمد إبراهيم مصبح - أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: دراسة حالة مدينة غزة الصناعية- رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، 2011، ص 18.
- 13- عادل بومجان - تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014، ص 214.
- 14- شنافي نوال - دور تسيير المهارات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل-فرع جنرال كابل- بسكرة)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014، ص 198.
- 15- بوزغاية باية -تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة -مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة بسكرة، 2007، ص 206
- 16- متومي ميلود - معالجة اقتصادية لنفايات الإنتاج الصناعي - حالة مركب الكوابل بسكرة - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001، ص 189.
- 17- برني لطيفة - دور الإدارة البيئية في تحقيق المزايا التنافسية في المؤسسة الصناعية، مع دراسة حالة المؤسسة: EN.I.CA.BISKRA، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2006، ص 188.
- 18- مصلحة الوسائل العامة لمؤسسة صناعة الكوابل - ديسمبر 2014.
- 19- مصلحة الموارد البشرية لمؤسسة صناعة الكوابل - ديسمبر 2014.

آليات تكوين الثقافة التنظيمية في المؤسسة الجزائرية

د. سارة خلفة⁽¹⁾ أ.د. مراد بومنقار⁽²⁾

1- جامعة محمد لمين دباغين - سطيف، psy.sara@hotmail.fr

2- جامعة باجي مختار - عنابة، boumankarmourad@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/10/09

تاريخ المراجعة: 2018/07/02

تاريخ الإيداع: 2015/04/25

ملخص

تمثل الثقافة التنظيمية جانبا ذا أهمية كبيرة في بيئة المنظمات أو المؤسسات الجزائرية، وهي نظام من القيم والمعتقدات يتقاسمها أعضاء التنظيم لتصبح موجهة للسلوك الفردي والجماعي، وتعتبر الثقافة التنظيمية من المكونات الأساسية في البيئة الداخلية للمنظمة. تبرز هذه الدراسة الجوانب الأساسية لآليات تكوين الثقافة التنظيمية في المؤسسة الجزائرية. لذا جاءت دراستنا بهدف تشخيص الآليات والإستراتيجيات التي تنتهجها المنظمات من أجل تكوين ثقافة تنظيمية خاصة تساعد على تحقيق الفعالية التنظيمية، مراعية في ذلك تحقيق أهداف المنظمة وفي الوقت نفسه أهداف العمال حتى يكون هناك انسجام بين قيم العمال وقيم التنظيم ما ينتج عنه انصهار العمل في التنظيم والذوبان فيه والنتيجة أداء مرتفع. وعليه سنحاول في هذه الدراسة التعرف على هذه الآليات.

الكلمات المفتاحية: ثقافة تنظيمية، مؤسسة جزائرية آليات، تكوين ثقافة، بيئة داخلية.

*The mechanisms to create an organizational culture in the Algerian Society***Abstract**

The organizational culture represents an important part for the environment of the institutions or the Algerian enterprises; it includes a set of values and concepts shared by members of the organization to become a vector of collective and individual behaviour. It is considered as one of the main components of the environment's internal organization. The study sheds the light on the main features for mechanisms which create the organization culture within the Algerian enterprise.

Key words: Organizational culture, algerian enterprise, mechanisms creation of culture, internal organization of environment.

*Mécanismes de création de la culture organisationnelle dans la société algérienne***Résumé**

La culture organisationnelle joue un rôle important dans l'environnement des organisations ou des entreprises algériennes, il comprend un ensemble de valeurs et de principes partagés entre les éléments d'une organisation pour devenir alors, le vecteur du comportement individuel et collectif. La culture organisationnelle est considérée comme l'un des composants essentiels de la structure interne de l'organisation. La présente étude souligne les côtés essentiels des mécanismes de création d'une culture organisationnelle au sein de l'entreprise algérienne.

Mots-clés: Culture organisationnelle, entreprise algérienne, mécanismes création de la culture, structure interne de l'organisation

المؤلف المرسل: مراد بومنقار boumankarmourad@yahoo.fr

مقدمة

تكتسي الثقافة التنظيمية أهمية كبيرة في فهم السياسات العامة للمنظمات وتحليل سلوك أفرادها وتوقع مستقبلها، من هنا كان لزاما على القادة الإداريين تشخيص واقعها وتحليل جزئياتها وفهم أبعادها من أجل تعزيزها أو تحسينها باعتبارها المناخ الذي تعيش فيه المنظمات بمختلف مكوناتها والذي يؤثر في تفاعلاتها مع عمالها وزبائنهم، وتلعب الثقافة التنظيمية عدة أدوار ووظائف للمنظمات فهي تؤثر على مخرجاتها سلبا أو إيجابا وعلى شعور العاملين والقادة بالرضا والتضامن والتعاون والانتماء خاصة أن خصائصها تتسم بالاستمرارية النسبية وتؤثر في سلوك وأداء الأفراد وتماسك البناء الاجتماعي للمنظمة.

ويمكن القول إن دراسة الثقافة التنظيمية أصبحت اليوم من الضرورات التي تحتم علينا دراستها، لما يتميز به عالمنا المعاصر من تغيرات ثقافية متلاحقة وسريعة غالبا ما تواكبها اضطرابات في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك، مما يترتب على ذلك ظهور كثير من المشكلات المهنية، والنفسية والاجتماعية، وظهرت آثارها على سلوكيات الأفراد وأفعالهم.

أولاً: الثقافة التنظيمية

استخدم المحللون مفهوم الثقافة لدراسة ظواهر تنظيمية داخل مجتمع ما لشرح، أولاً: تنوع أنماط السلوك التنظيمي، ثانياً: درجة الاستقرار في سلوك الجماعات وسلوك المنظمة ككل، كما أن اختلاف أداء المنظمات من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر يعتبر من العوامل الرئيسة التي أدت إلى بروز هذا المفهوم التنظيمي (ثقافة المنظمة) علماً أن اختلاف الثقافة بين هذه المجتمعات لم يكن السبب الرئيس في تفاوت فعالية هذه المنظمات لذا كانت هناك حاجة لمفهوم إداري معين يستخدم للتمييز بين المنظمات حتى داخل المجتمع الواحد، خاصة فيما يتعلق بمستوى الأداء⁽¹⁾.

وتتعدد التعريفات لمفهوم الثقافة التنظيمية لتشمل نظاماً من القيم والمعتقدات المشتركة التي تتفاعل مع كل من العاملين وهيكل المنظمة والنظم المختلفة بهدف إنتاج أعراف أو أنماط سلوكية خاصة بكيفية إنجاز الأعمال في المنظمة⁽²⁾.

يعرفها "شين" في كتابه الثقافة التنظيمية والقيادة ثقافة المنظمة مجموع المبادئ الأساسية التي اخترعتها الجماعة واكتشفتها أو طورتها أثناء حل مشكلاتها للتكيف الخارجي، والاندماج الداخلي، والتي أثبتت فعاليتها من ثم تعليمها للأعضاء الجدد كأحسن طريقة للشعور بالمشكلات وإدراكها وفهمها⁽³⁾.

ويعرفها كذلك إيليو جاك (ELLIOT JACQUES): بأنها طريقة التفكير والسلوك الاعتيادي والتقليدي، وتكون مقسمة ومشتركة بين أعضاء المنظمة وتعلم شيئاً فشيئاً للأعضاء الجدد من أجل قبولهم في المنظمة⁽⁴⁾.

ويعرفها "عبد السلام" بأنها مجموع القيم والمعتقدات والمفاهيم وطرق التفكير بين قادة المنظمة والتي تعتبر غير مرئية وغير مكتوبة لكنها محسوسة وبشارك كل فرد في المنظمة في تكوينها ويتم تعليمها للأفراد الجدد بالمنظمة⁽⁵⁾.

- وتشير كذلك إلى: أنها تلك القيم السائدة التي تعنتقها المنظمة، أو هي الفلسفة التي ترشد سياسة المنظمات نحو العاملين والزبائن، وتعني طريقة الأشياء المعمولة حولنا، أو هي الافتراضات والمعتقدات الأساسية التي يشترك فيها أعضاء المنظمة⁽⁶⁾.

- وبناء على ما ذكر من تعريف لمفهوم الثقافة التنظيمية يمكن الاستنتاج بأن الثقافة التنظيمية عبارة عن منظومة من المعاني والرموز والمعتقدات والافتراضات والتوقعات والقيم والمعايير والقواعد والطقوس والممارسات،

التي تتطور وتسنقر عبر الزمن، وصولاً إلى مرحلة الإدراك المشترك، وطريقة التفكير الموحد بين أفراد المنظمة بشكل يتحكم في شعورهم وأحاسيسهم واتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم".

ثانياً: مراحل تطور الثقافة التنظيمية:

ذكر أبو بكر بأن ثقافة المنظمة تتطور من خلال مجموعة من القوى التي توجد في ثلاث مستويات أساسية هي المجتمع، والصناعة، أو النشاط والمنظمة حيث أن ثقافة المنظمة هي نتاج للثقافة بمفهومها الواسع على مستوى المجتمع والنشاط الذي تعمل في إطاره المنظمة، حيث تتداخل وتتفاعل خصائص المنظمة مع تلك الثقافة وذلك وفق العناصر أو المستويات الآتية:

• ثقافة المجتمع:

تمثل الثقافة في هذا المستوى القيم والاتجاهات والمفاهيم السائدة في المجتمع الذي تتواجد به المنظمة والتي ينقلها الأعضاء من المجتمع إلى داخل المنظمة، وتتأثر هذه الثقافة بعدد من القوى الاجتماعية مثل النظام التعليمي، والنظام السياسي والظروف الاقتصادية والهيكل الإداري للدولة، وتعمل المنظمة داخل هذا الإطار العام لثقافة المجتمع حيث يؤثر على استراتيجيات المنظمة ورسالتها وأهدافها ومعاييرها وممارستها، ويجب أن تكون إستراتيجية المنظمة ومنتجاتها وخدماتها وسياساتها متوافقة مع ثقافة المجتمع حتى تكتسب الشرعية والقبول منه وتتمكن من تحقيق رسالتها وأهدافها.

• ثقافة النشاط أو الصناعة:

يوجد تشابه في الثقافة داخل النشاط أو الصناعة الواحدة واختلافات في الثقافات بين النشاطات والصناعات المختلفة، ويعني هذا أن القيم والمعتقدات الخاصة بمنظمة ما توجد في نفس الوقت في معظم أو كل المنظمات العاملة داخل نفس النشاط، وعبر الوقت يتكون نمط معين داخل النشاط يكون له تأثير مميز على جوانب رئيسية مثل نمط اتخاذ القرارات ومضمون السياسات ونمط حياة الأعضاء، ونوع الملابس، والأشياء الأخرى السائدة داخل المنظمات العاملة في نفس النشاط ويتضح ذلك بالنظر في النمط الوظيفي في نشاطات البنوك.

• ثقافة المؤسسة:

عادة ما تكون للمؤسسات العامة والحكومية والمؤسسات الكبيرة والبيروقراطية ثقافات مختلفة عن المؤسسات الصغيرة أو الخاصة في مواقع أو أماكن العمل داخل نفس المؤسسة، حيث يمكن أن تكون الثقافات الفرعية حول المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة داخل إدارات وأقسام أو قطاعات المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد في هذه المستويات أو في الوحدات التنظيمية يواجهون متغيرات مختلفة ويتعرضون لمصادر وأنواع من الضغوط مما يدفعهم إلى تشكيل مجموعة من القيم والعادات والمعتقدات والافتراضات التي تحكم سلوكهم أو التي يعتقدون أنها تحمي تواجدهم في المؤسسة⁽⁷⁾.

ثالثاً: خصائص الثقافة التنظيمية:

هناك اتفاق عام بين الكتاب والباحثين على أن الثقافة التنظيمية تشير إلى نظام من المعاني المشتركة التي يتمسك بها الأعضاء، وتميز المنظمة عن المنظمات الأخرى، وإن هذا النظام للمعاني المشتركة، هو عبارة عن خصائص أساسية تعبر عن جوهر الثقافة التنظيمية وهي:

1- ثقافة المنظمة نظام مركب:

تتكون ثقافة المنظمة من عدد من المكونات الفرعية التي تتفاعل مع بعضها لتشكيل ثقافة المنظمة، وتشمل الجانب المعنوي من القيم والأخلاق والمعتقدات والأفكار، والجانب السلوكي من عادات وتقاليد وآداب وفنون وممارسات عملية، والجانب المادي من أشياء ملموسة كالمباني والأدوات والمعدات والأطعمة وغيرها.

2- الثقافة نظام متصل مستمر متكامل:

هي كيان مركب تتجه باستمرار إلى خلق الانسجام بين عناصرها المختلفة، وأي تغيير يطرأ على أحد جوانبه لا يلبث أن ينعكس أثره على باقي مكوناتها ولكونها من صنع الإنسان وخلقه، تمارس بواسطة كل أعضاء المنظمة فإن كل جيل في المنظمة يعمل على تسليمها للأجيال اللاحقة، مع مراعاة أنها لا تنتقل من الأجيال في المنظمة عن طريق التعلم والمحاكاة⁽⁸⁾.

3- ثقافة المنظمة نظام متغير متطور تراكمي:

لا تعني استمرارية ثقافة المنظمة وتناقلها عبر الأجيال كما هي عليها، بل إنها في تغير مستمر، حيث يمكن أن تدخل عليها ملامح جديدة ويمكن أن تفقد ملامح قديمة، وتتزايد الثقافة بما تضيفه الأجيال إلى مكوناتها من عناصر وخصائص وطرق انتظام هذه العناصر والخصائص.

4- ثقافة المنظمة لها خاصية التكيف:

تغير الثقافة يعني مرونتها وقدرتها على التكيف، حيث تتكيف ثقافة المنظمة استجابة لمطالب بيئتها وأهدافها واحتياجات أفرادها، وهذا ما يبرر وجود مستويات متكاملة لثقافة المنظمة التي يشترك أفراد المنظمات التي تعمل في مجال أو نشاط واحد والتي تميزهم عن ثقافة المنظمات الأخرى، وتوجد خصوصيات ثقافية وهي تلك السمات التي لا يشترك فيها كل أفراد هذه المنظمات بل تخص منظمة أو قطاعا معينا داخل المنظمة الواحدة، كالأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم من أصحاب المهن المختلفة، وهناك بداخل الثقافة الخاصة وهي السمات التي توجد لدى فئة مهنية قليلة نتيجة اتصالهم بثقافات ومجتمعات متنوعة وتدخل في إطارها بديلات الأفكار والآراء لرجال الإدارة والاستراتيجيات وكلما كانت ثقافة المنظمة تتصف بالمرونة كلما زادت فيها البدائل لدى المدراء⁽⁹⁾.

رابعا: عناصر الثقافة التنظيمية:

تشتمل ثقافة أي منظمة على مجموعة من القيم والمعايير والمثاليات الأساسية التي توجه سلوك الأفراد في المنظمة وتساعدهم على فهم بيئة المنظمة من حولهم.

وهذه القيم والمعايير الأساسية تمثل المصدر النهائي للمدركات والأفكار والمشاعر والاتجاهات المشتركة التي تكون ثقافة المنظمة ولكل ثقافة منظمة عناصر ظاهرية تساعد العاملين على تفسير الأحداث اليومية في المنظمة والتي من خلالها يتم نقل وتوصيل القيم والمعايير من شخص إلى آخر ومن هذه العناصر نجد ما يأتي:

1- المعتقدات التنظيمية: هي عبارة عن أفكار مشتركة حول طبيعة العمل والحياة الاجتماعية في بيئة العمل وكيفية إنجاز العمل والمهام التنظيمية، ومن هذه المعتقدات على سبيل المثال أهمية المشاركة في صنع القرارات والمساهمة في العمل الجماعي وأثر ذلك على تحقيق الأهداف التنظيمية⁽¹⁰⁾.

2- القيم التنظيمية: القيم عبارة عن اتفاقات مشتركة بين أعضاء التنظيم الاجتماعي الواحد حول ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه، جيد أو غير جيد، مهم أو غير مهم... الخ. أما القيم التنظيمية فهي تمثل القيم في مكان أو بيئة

العمل، بحيث تعمل هذه القيم على توجيه سلوك العاملين ضمن الظروف التنظيمية المختلفة. ومن هذه القيم المساواة بين العاملين، والاهتمام بإدارة الوقت، والاهتمام بالأداء واحترام الآخرين... الخ⁽¹¹⁾.

3- الأعراف التنظيمية: وهي عبارة عن معايير يلتزم بها العاملون في المنظمة على اعتبار أنها معايير مفيدة للمنظمة، مثال ذلك التزام المنظمة بعدم تعيين الأب والابن في نفس المنظمة، ويفترض أن تكون هذه الأعراف غير مكتوبة وواجبة الاتباع.

4- التوقعات التنظيمية: تتمثل التوقعات التنظيمية بالتعاقد السيكولوجي غير المكتوب والذي يعني مجموعة من التوقعات يحددها أو يتوقعها الفرد أو المنظمة كل منها من الآخر خلال فترة عمل الفرد في المنظمة، مثال ذلك توقعات الرؤساء من المرؤوسين، والمرؤوسين من الرؤساء والزملاء فيما بينهم والتي تفترض أن تكون مبنية على الاحترام المتبادل، وتوفير بيئة تنظيمية ومناخ تنظيمي يساعد ويدعم احتياجات الفرد العامل النفسية والاجتماعية⁽¹²⁾.

أنواع الثقافة التنظيمية:

أ- من حيث شمولية الثقافة:

1- الثقافة السائدة: وهي الثقافة التي يشترك فيها معظم أعضاء المنظمة وتوجه سلوكهم، حيث يكون انتشارها بينهم على نطاق واسع.

2- الثقافة الجزئية: هي الثقافة التي تشترك فيها مجموعات صغيرة من العاملين، فقد تكون على مستوى المجموعات المهنية كالمهندسين والمحاسبين.

ب- من حيث مدى قوة الثقافة:

الثقافة القوية: المقصود بثقافة قوية أن تكون تلك الثقافة ممثلة لقيم غالبية أعضاء المنظمة، وتوجد الثقافة القوية عندما يكون هناك اتفاق كبير وتمسك شديد من قبل أغلبية أعضاء المنظمة بالقيم والمعتقدات السائدة. ويمكن الحكم على مدى قوة الثقافة من خلال تقييم درجة ثبات القيم والمعتقدات ومدى تطابقها مع بعضها كما أن بقاء الثقافة القوية يستمر لأجل طويل في معظم الحالات.

الثقافة الضعيفة: يكون هناك اتفاق قليل وتمسك أقل من أعضاء المنظمة بالقيم والمعتقدات المشتركة، وتوصف ثقافة المنظمة بأنها ضعيفة عندما يكون عدم اعتناقها بقوة من قبل أعضاء المنظمة وعندما لا تحظى بالقبول الواسع، وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من الثقافة التنظيمية إلا أن لها أثرا ضئيلا في أداء المنظمة وفعاليتها⁽¹³⁾.

خامسا: أنماط الثقافة التنظيمية

لقد اتفق العديد من الباحثين إلى تقسيم الثقافة التنظيمية إلى أربعة أنماط" مثال (دويلة ومرسي) و (BROOKS, HARRISON, HANDY) وهي كالتالي:

1- ثقافة القوة: توجد في المؤسسات الصغيرة، وتتمحور الأمور وتتركز القرارات عند شخصية محورية سواء الفنية أو الإدارية .

2- ثقافة الدور: يتردد غالبا بأنها تشبه البيروقراطية في شكلها الحقيقي، ويحتل التفاعل مكانه بين التخصصات الوظيفية من خلال الوصف الوظيفي والإجراءات والقواعد والنظم. يعد الوصف الوظيفي أكثر أهمية من المهارات

والقدرات للمنتمين لهذه الثقافة، كما أن الأداء الذي يتعدى إدراك الدور ليس مطلوباً ولا يتم التشجيع عليه. وهذه الثقافة تتلاءم مع المنظمات التي تتسم بالاستقرار وليس بالتغيير الدائم⁽¹⁴⁾.

1- ثقافة المهمة: تظهر في المنظمات المصنوعية حيث يكون موقع القوة في نقاط التقاطع (ملتقى الطرق) للمسؤوليات، ويميل العاملون للتمسك بترابط أو تعدد المسؤوليات وتكون الاستقلالية نسبية، تؤثر الخبرة ونقل حاجة الصلاحية للفرد وفريق العمل، تكون عمليات اتخاذ القرار سريعة نتيجة تمتع المنظمة بالمرونة وتواجه المنظمات صعوبة في إيجاد المتخصصين أو إنجاز وفيات اقتصادية.

2- ثقافة الفرد: يبرز الفرد أساساً في هذه الثقافة التي تجعل الأفراد يندمجون في عملهم، فرق المهنة، والاتحادات وهي مثال على هذا النمط من الثقافة لا توجد سيطرة رسمية أو هدف منفرد، تكون أهداف الأفراد وموضوعيتهم كقيود لتأثير المنظمة على تقاسم الخبرات الأساسية يتجه الأفراد إلى لغة المصالح المشتركة، لا يوجد هيكل رسمي يجمعهم⁽¹⁵⁾.

سادساً: كيف تقوى الثقافة التنظيمية:

بعد أن يتم إنشاء الثقافة التنظيمية ونشرها، تظهر بعض الطرق التي تساعد على تعزيز وتقوية الثقافة التنظيمية من خلال بثها بين صفوف العاملين مما يؤدي إلى تمسك العاملين بها، وذلك على اعتبار أن هذه الثقافة تمثل قيماً ومعايير سلوكية تود المنظمة الحفاظ عليها ومن هذه الطرق نجد:

- اختيار عاملين قادرين على التكيف مع قيم ومعايير الثقافة التنظيمية، مؤهلين لذلك.
- ترقية العاملين القادرين على الالتزام بقيم ومعايير الثقافة التنظيمية، وعلى نشرها في صفوف من حولهم.
- تقديم أدلة وإرشادات لكيفية الالتزام بمعايير وقيم المنظمة، وكيفية الالتزام بسياسات المنظمة المعبرة عن ثقافتها التنظيمية.

- تدريب العاملين على الثقافة التنظيمية فالتدريب على الشعارات، والقصص واللغة والمصطلحات الدارجة والطقوس والشعائر، والاحتفالات هي أمثلة لما يتم التدريب عليه.

- مكافأة العاملين الذين يلتزمون بقيم المنظمة والمعايير السلوكية المحيية للثقافة التنظيمية المرغوب فيها
- عقاب العاملين الذين لا يلتزمون بقيم المنظمة ولديهم مخالفات للمعايير السلوكية المعبرة عن الثقافة التنظيمية المرغوب فيها.

- تقديم حكايات وقصص معبرة عن الثقافة التنظيمية المرغوب فيها وعن القيم والمعايير السلوكية الواجب تعزيزها (أو إضعافها).

- استخدام نماذج للدور، يمكن أن يلعب بعض المدراء كنماذج وأمثلة للقيم والمعايير السلوكية الواجب الالتزام بها، ويجب ذكرها في الاجتماعات والاحتفالات وبرامج التدريب.

- استخدام المؤسسين القدامى ودعوتهم حيث إنهم يلعبون دور القصاصين الذين يحكون القصص عن الثقافة التنظيمية، ونماذج يمكن الاحتذاء بها.

- تحسين عملية الاتصال بين مختلف مستويات المنظمة وضمان المشاركة الفعالة لجميع أفرادها في تحسين الأداء⁽¹⁵⁾.

- الاهتمام بالطقوس والشعائر والاحتفالات، فالالتفاق على مثل هذه الأمور له مردود في تقوية السلوك المرعي والثقافة التنظيمية وفي تذكير من ينسى بها⁽¹⁶⁾.

- إن استخدام الطرق السابقة لتقوية وتعزيز الثقافة التنظيمية (أو إضعافها وتقويضها) يجب أن يكون بشكل مخطط، أضف إلى ذلك المناسبات أو الظروف التي يمكن انتصارها لتقوية (أو إضعاف) الثقافة التنظيمية، أو لتعديل الثقافة التنظيمية الحالية أو تعديلها وتطويرها في اتجاه معين جديد.

سابعاً: آليات تكوين الثقافة التنظيمية والمحافظة عليها:

يمكن تشبيه عملية تكوين الثقافة التنظيمية بالتنشئة الاجتماعية للطفل فهي قيم يتم تعليمها وتلقينها للأفراد منذ البدايات، ويتعلمها الأطفال في البيت من خلال الممارسات اليومية للوالدين. وكلما كانت القيم مغروسة مبكراً كلما كانت أمتن وأقوى، وكذلك الأمر في المنظمات، فإن المؤسسين يلعبون دوراً مهماً في خلق العادات والتقاليد وطرق العمل، وخاصة في فترات التشكيل الأول للمنظمة، حيث تلعب الرؤية والفلسفة التي يؤمنون بها دوراً كبيراً في تنمية القيم الثقافية باعتبارهم المؤسسين. كما أن الحجم المتواضع والصغير للتنظيمات في المراحل الأولى لنشوتها، يسهل عملية التأثير ووضع البصمات، وفرض الرؤية وغرس القيم في الجماعة، إذ إن الثقافة تنشأ بفعل التفاعلات والممارسات والخبرات التي يمر بها العاملون والتي يروا أنها سلوكيات يتم مكافأتها فتعزز باعتبارها طريقاً لاكتساب مزيد من المزايا والمنافع⁽¹⁷⁾.

ويمكن القول بأن الآليات والطرق الرئيسية لتشكيل ثقافة المؤسسة الجزائرية هي كالتالي:

* إجراءات اختيار العاملين.

* ممارسات الإدارة العليا.

* طرق التنشئة المتبعة.

* الطقوس (الاحتفالات والشعارات) واللغة.

وسنتناول هذه الآليات بشكل موجز:

1- اختيارات العاملين (الموظفين):

تعتبر عملية اختيار العاملين أول خطوة تقوم بها المنظمة في بداية نشاطها وبالتالي كان لزاماً عليها تسديد خطوتها الأولى لكي تضمن نجاحها وبقائها كما تعتبر عملية الاختيار خطوة رئيسية في تشكيل الثقافة التنظيمية ذلك أنه من خلال عمليات الاختيار يتم التعرف على الأفراد الذين ترى المنظمة أن لديهم مجموعة من الصفات والأنماط السلوكية والخلفيات الثقافية والاستعدادات والتوجهات المناسبة لها فعملية التعيين تعني في نهاية الأمر اختيار الأشخاص الذين يتفوقون مع قيم المنظمة، والاعتذار عن التعيين إذا لم تكن متفقة مع أهدافها وقيمتها، وتحرص المؤسسات المختلفة على أن تضع موظفيها تحت فترة للتعرف على قدرات الموظف ومهاراته، وعلى التطلع وتشرب القيم الثقافية السائدة، كما أنه يعطي الموظف فرصة للتعرف على مدى التوافق بين توقعاته وبين الواقع العملي والذي هو في جزء هام منه هو طبيعة القيم الثقافية السائدة⁽¹⁸⁾. ويتطلب بناء ثقافة تنظيمية قوية ذات تكيف عال مع البيئة ضرورة التأكيد على اختيار العاملين الجدد "ذلك أن عملية اختيار الموظفين خطوة رئيسية في تشكيل الثقافة التنظيمية، ذلك أنه ومن خلال عملية الاختيار يتم التعرف على الأفراد الذين ترى المنظمات أن لديهم مجموعة من الصفات والأنماط السلوكية والخلفيات الثقافية والاستعدادات والتوجهات المناسبة لها، فعملية التعيين تعني في نهاية الأمر اختيار الأشخاص الذين يتفوقون مع قيم المنظمة وبعد عملية الاختيار يخضع العاملون الجدد إلى مقابلات صارمة بحيث يتم فقط اختيار العاملين الذين يتلاءمون مع الثقافة السائدة وأن يكون لديهم استعداد وميل لقبول هذه الثقافة، كما يجب على المنظمة أن تجعل أهدافها وأهدافهم منسجمة حتى

يكون انصهار للعاملين فيها وبالتالي بذل أقصى جهد قصد تحقيق أهدافها، كما أن لانسجام اتجاهات وقيم العاملين أهمية كبيرة في نشوء ثقافة تنظيمية يسودها التعاون وبعد ذلك يخضع هؤلاء الأعضاء الجدد إلى عملية التطبيع الاجتماعي والذي يعتبر من العوامل الرئيسية التي تسهم في بناء واستمرار الثقافة التنظيمية وذلك لأنه يمثل الوسيلة التي من خلالها يتم اكتساب الاعتقادات والقيم والافتراضات التي تكون الثقافة، فهو الآلية الرئيسية التي ينقل بها الإطار الثقافي من جيل إلى جيل ومن شخص إلى شخص. فالثقافة الضعيفة التي تسود المنظمة هي تعبير عن الاختيار السيئ للعاملين، وعدم التأهيل الاجتماعي الكافي لهم وسوء توزيع الأعمال⁽¹⁹⁾، وافقار التلاحم في الخبرات. وبالتالي على المنظمات ضرورة الحرص والجدية في اختيار العاملين الجدد بما يمكن من الحصول على أفراد قادرين على قبول ثقافة المنظمة والتكيف معها، وتجريد العاملين الجدد من الثقافة والخبرات والقيم والتجارب السابقة بغية تمكينهم من تبني الثقافة السائدة وكذا قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة وكذا التدريب الدوري والمستمر للمحافظة على الثقافة الجديدة.

2- الإدارة العليا:

تعتبر ردود فعل الإدارة عاملاً مؤثراً على ثقافة المنظمة من خلال القرارات التي تتخذها، فإلى أي مدى تعتبر الإدارة العليا عاملاً مؤثراً على ثقافة المنظمة من خلال استخدام لغة واحدة ومصطلحات وعبارات وطقوس مشتركة، وكذلك المعايير السلوكية والتي تضمن التوجهات حول العمل وفلسفة الإدارة العليا في كيفية معاملة العاملين وسياسة الإدارة تجاه الجودة والغياب، وكذلك سياستها في تنفيذ القواعد والأنظمة والتعليمات فإذا ما حافظت الإدارة العليا على سياستها وفلسفتها في جميع النواحي، التي تخص المنظمة ككل فإن هذا سيؤثر على الثقافة المنظمة⁽²⁰⁾.

ولتعزيز ثقافة تنظيمية معينة أو تغييرها وتعديلها هناك عدة آليات تستعملها القيادات في بلوغ أهدافها نوجزها في عمليات التدريب والتواصل والتعرف على النماذج الرائدة وأخيراً التحفيز. فالتدريب يسعى إلى الزيادة في كفاءة العاملين وانخراطهم الطوعي في تأدية واجبه والتقليص من الفجوة بين قابلية الأفراد للعمل ومتطلبات العمل وهذا يتطلب تدريب الأفراد في اتجاه الرفع من الكفاءة المهنية المرتبطة بتأدية الوظيفة، وتعزيز الانتماء للمؤسسة، وتقوية الروابط بين الأفراد من جهة وبين القيادات والأفراد من جهة ثانية.

ويعتبر الاتصال بدوره أحد الآليات الفعالة لإحداث وتطبيق برامج التغيير من خلال تهيئة المناخ والجو العام داخل المنظمة لتقبل هذا التغيير وتسهيل تنقل المعلومات وسرعة اكتشاف المشاكل والعوائق التي تعترضه.

أما التعرف على نماذج المؤسسات المتميزة والمبدعة فيمكن استغلاله في خلق الدافعية لدى الأفراد لتطبيق بعض التعديلات والتغييرات بداخل المنظمة بالإضافة إلى أن نموذج القائد الناجح يستهوي أعضاء التنظيم ويجعلهم يسعون إلى تقليده وتبني عاداته وتقاليده. لذلك فعلى رؤساء المنظمات الالتزام باحترام القانون والامتثال للقيم التنظيمية التي يودون تمريرها داخل منظماتهم كي يفتتح بها الأفراد ويستجيبوا لمتطلبات التغيير المنشود.

كما أن للتحفيز الداخلي والخارجي دور أساسي في تقبل العادات والتقاليد التنظيمية الجديدة والمحافظة عليها. فأما الأول فينبع من رغبة داخلية للتغيير ناتجة عن عدم الرضى عن السلوك التنظيمي القديم وأما الثاني فينتج عن الطموح إلى الحصول على امتيازات مادية أو معنوية أو الخوف من العقاب المترتب عن الإخلال بالواجب.

ولإنجاح التغيير في الثقافة التنظيمية داخل منظماتهم ينبغي على القادة اختيار الوقت المناسب لتنفيذه والتخطيط لعملياته وتنمية الحاجة إليه لدى المرؤوسين وتعزيز قنوات التواصل العمودية والأفقية، وكذلك المشاركة

في بناء رؤية ورسالة المؤسسة والوعي بها لتعزيز الانتماء للتنظيم وإثارة دافعية العاملين لإعادة النظر في عملهم من منظور جديد تحقيقاً للمصلحة العامة.

كما أن التعرف على حاجات الأفراد، والعمل على تلبيتها، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتفويض السلطات لقيادات الفرق، وإدارة التغيير بطريقة تشاركية، وحل المشاكل التي يعاني منها العاملون، والتشجيع على قيم التنمية والتطوير الذاتي، والحث على الالتزام بالوضع الجديد بعد التغيير والتشجيع على الاستمرار فيه، له دور كبير في إنجاح التغيير وزيادة في شعور الجميع بالحاجة إلى تطوير أدائهم وتغيير ثقافتهم في اتجاه تحقيق أهداف المنظمة وهذا ما أشارت إليه عاشوري ابتسام في دراستها الموسومة بالالتزام التنظيمي وعلاقته بالثقافة التنظيمية (2015).

3- طرق التنشئة المتبعة (التطبيع) SOCIALIZATION:

وهو تعليم قواعد اللعبة التنظيمية وتوصيل عناصر ثقافة المنظمة إلى العاملين بصورة مستمرة. إن العاملين الجدد ليسوا على دراية بقيم واعتقادات المنظمة، وهناك إمكانية أن يقوم هؤلاء بتجاوز وخرق القيم والتقاليد السائدة، ولذا ينبغي على المنظمة مساعدة هؤلاء العاملين على التكيف مع ثقافتها، وتسمى عملية التكيف مع ثقافتها، وتسمى عملية التكيف مع ثقافتها، وتسمى عملية التكيف وتتم عملية التطبيع من خلال برامج توضيحية والتدريب وغيرها⁽²¹⁾ ولتنشئة الثقافة التنظيمية المطلوبة لدى العاملين يجب أن تهتم المؤسسات بعد اختيار المرشحين المناسبين للتعين بعملية التدريب، فالتدريب هو نوع من التطبيع الاجتماعي يتعلم من خلاله الموظفون الكثير عن المنظمة وأهدافها وقيمها وما يميزها عن المنظمات الأخرى، وغالبا ما يتم ذلك من خلال دورات تدريبية توجيهية حيث تتم هذه الدورات التي يجب أن تبدأ حال تعيين الموظفين بتعريفهم من خلالها على بحقوقهم وواجباتهم ومزايا عملهم حتى يكونوا أقدر على العمل والتماشي مع القيم الثقافية السائدة، حتى تسهل في الأخير عملية الانصهار والذوبان في المنظمة والسعي نحو تحقيق أهدافها.

4- الطقوس والشعائر والاحتفالات CEREMONIES:

يمكن تحويل الثقافة التنظيمية في شكل ملموس ومرئي من خلال ما تقوم به من طقوس وشعائر واحتفالات (فاحتفال بزفاف) قد يعني أن الشركة تقوم بجهود رسمية وغير رسمية تعني المساعدة المالية القوية لفرد من أفراد المنظمة مقبل على الزواج، واحتفال اسمه (خطاب رئيس الشركة) قد يعني إعلان النتائج الختامية للشركة والتي يصاحبها توزيع الأرباح والمكافآت.

5- اللغة الخاصة: JARGON: أي اللغة الخاصة التي تحدد ثقافة المنظمة تعمل اللغة التي تستخدم في الاتصال اليومي بين العاملين على الاحتفاظ بالثقافة حية في المنظمة، فعلى سبيل المثال فإن هذه اللغة الخاصة تساعد أعضاء المنظمة على التعرف على بعضهم البعض، أي تحديد هويتهم كأعضاء في المنظمة، فعلى سبيل المثال فإن العاملين بشركة IBM اعتادوا أن يطلقوا تعبير ملفات صلبة HARD FILES ويقصدون بذلك الأقراص الصلبة DISK DRIVES، وان يطلقوا اللوحات الدوائر الالكترونية CIRCUIT BOARDS ويقصدون بذلك اللوحات الخالية منها PLANAR BOURD وهي ألفاظ تعبر عن طبيعة ثقافتهم، وفي هذه الأيام فإنه قد تجرى اختصارات على ألسنة العاملين بإدارة الموارد البشرية تبدو غريبة مع غيرهم، ولكنها تميزهم، ومن أمثلة تلك الاختصارات FMCS التي تعني خدمات الوساطة والتوفيق الفيدرالية وERISA التي تعني قانون الضمان الاجتماعي للعاملين وBFOQS التي تعني المؤهلات الوظيفية الأصلية وRMS التي تعني التصويت على فض الاتحادات وبمرور الوقت فإن اللغة التي يبنونها العاملون في الشركة أو إحدى إدارتها للتعبير عن أنشطتهم تستخدم

كعامل مشترك يجمع العاملين معا ويعبر عن ثقافة الشركة بعامية أو الفرعية حتى لو بدت تلك التعبيرات غريبة بالنسبة لمن هم خارج الشركة أو القسم الذي يشيع فيه استخدام تلك اللغة⁽²²⁾.

وبناء على ما ذكر يمكن الاستنتاج بأن ما يساعد على بقاء الثقافة والمحافظة عليها في المؤسسات الجزائرية هو توافق الممارسات الإدارية مع قيم المنظمة فلا يجوز أن تكون القيم شيئاً والممارسات شيئاً آخر، كذلك لا بد من توافق قيم العاملين مع قيم المنظمة، وأشدد على ضرورة توفير برنامج تدريبي للعاملين في طريقة فعل الأشياء مثل أسلوب الحديث مع الرؤساء أو طريقة الملابس، ودفع الموظف الأقدم ليقوم بدور الراعي للموظف الصياد ويشمله برعايته.

6- الممارسات الإدارية: رغم أهمية القيم المعلنة، إلا أن الممارسات تبقى الاختيار الحقيقي لطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة، إذ يتضح ومن خلال الممارسات أنواع السلوك التي يتم مكافأتها والسلوكات التي يتم استنكارها ومعاقبة ممارسيها، وبشكل ذلك مؤشرات واضحة للعاملين. فقد ترفع المنظمة شعارات من أنها تتبنى ثقافة تنظيمية تكافئ الأمانة والإنجاز وتتبنى قيم المساءلة والشفافية. ولكن ومن خبرة وواقع الممارسة اليومية يكتشف العاملون أن الإدارة لا تطبق تلك الشعارات، حيث تتم الترقيات والحوافز لمن لهم وساطات وعلاقات مع الرؤساء، وأن كثيراً من الممارسات الخاطئة والمخالفة للقانون لا يتم محاسبة الذين يقومون بها؛ بل يحصل العكس. إذ إن الذين يلتزمون بالقوانين والتعليمات ولا يتجاوزونها يصنفون بأنهم تقليديون؛ وبالتالي يحسب ذلك نقاط قصور عليهم، ولو لم يكن ذلك بشكل واضح. وكذلك فإن شعار الشفافية قد لا يكون في المنظمة منه إلا الشعار؛ إذ تتعامل المنظمة بدرجة من السرية في الأمور التي لا وجوب للسرية فيها، ويجري التكتم على الممارسات الخاطئة، ويتم تزويق وتلوين المعلومات غير الصحيحة لوسائل الإعلام، بهدف رسم صورة جيدة ولكن مغايرة لما هو موجود في الواقع. إن مثل هذه الممارسات هي التي تشكل الثقافة التنظيمية وليس الشعارات (محمد قاسم القريوتي، 2000، ص292).

خاتمة

يمكن القول بأن الآليات الرئيسية لتشكيل الثقافة التنظيمية في المؤسسة الجزائرية هي إجراءات مرجعيتها اختيار الموظفين، والممارسات الإدارية، ولا تفرص من قبل التنظيم وكذلك طرق التنشئة المتبعة فتظهر هذه الثقافة التنظيمية في شكل سلوكيات لذا فهي تعكس المستوى العميق من الافتراضات والمعتقدات الراسخة التي يشترك فيها جميع الأفراد العاملين في المنظمة، وبالتالي يظهر أثر الثقافة التنظيمية على المنظمة من خلال علاقة ثقافة المنظمة بالهيكل التنظيمي وفعالية المنظمة والأداء كما أنه يمكن أن تكون لها نتائج إيجابية أو سلبية على المنظمة.

وبالتالي على القادة في التنظيم تهيئة المناخ الملائم لخلق ثقافة تنظيمية تساعد على رفع الأداء وترفع من الروح المعنوية والرضا الوظيفي ولا يكون ذلك إلا بالقيام بدراسات تشخيصية للواقع واقتراح استراتيجيات من شأنها خلق جو تنظيمي مفتوح يساهم في خلق ثقافة تنظيمية تتماشى وأهداف العمال والتنظيم على حد سواء. وهذا يؤكد نتائج الدراسة التي توصلت إليها **ترغيني صباح** التي ترى أن ثقافة المنظمة تعبر على مختلف الاعتقادات والذهنيات وكذا المعايير التي يشترك فيها أفراد منظمة واحدة توجه سلوكياتهم لتحقيق الأهداف الموضوعية وهذه المعايير تميز منظمة على أخرى وهذه الثقافة ذات أهمية قصوى في تحديد سلوكيات الفرد ومن تمة تحقيق

الأهداف الموضوعية ولكن ليس كل ثقافة تحقق الأهداف بل الثقافة ذات المعايير الجيدة والمنتبنة من طرف غالبية الأفراد (ثقافة قوية).

فالثقافة لا تنشأ عشوائيا بل هي تخلق خلفا في المنظمة من خلال عدة آليات كاختيار عاملين يحملون معاني مشابهة للمنظمة وحتى لو لم يحملوها فهي تلقنها لهم تلقينا من خلال التنشئة والتطبيع وأيضا الطقوس... الخ (ترغيني صباح، 2008، 22).

وهكذا يمكن القول إن ثقافة المنظمة لها دور كبير في تحقيق الميزة التنافسية وأيضا تحقيق الجودة الشاملة فهي يمكن أن تكون أداة بناء أو هدم.

قائمة المراجع:

- 1- طلق عوض الله السواط، (1999) العنبيي سعود محمد، البعد الوظيفي للثقافة التنظيم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد (12) العدد (1)، جامعة الملك عبد العزيز.
- 2- مؤيد سعيد السالم (2002م)، تنظيم المنظمات (دراسة في تطور الفكر التنظيمي خلال مئة عام)، عالم الكتب الحديث، الأردن دط.
- 3- Jean François Souterain, (2006) "organisation et gestion de l'entreprise", copyright éditions foucheur, Paris,.
- 4- Gilles bressy et christian kankoyt (1998), economie d'entreprise, 4^e édition dalloz paris,
- 5- أمل عصفور (2008م): قيم ومعتقدات الأفراد وأثرها على فاعلية التنظيم، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سنة.
- 6- زكريا مطلق الدوري، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، د سنة، دط.
- 7- مصطفى محمود أوبكر (2008م)، إدارة الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية الدار الجامعية، الإسكندرية،
- 8- رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي، (2009م) الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، سنة، دط.
- 9- مصطفى محمود أبو بكر (2000م)، دليل التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الإستراتيجية، دار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع الإسكندرية، دط.
- 10- أحمد عبد الله الصبيان، عبد الحميد بن أحمد دياب، خالد عبد الرحمن ميمني، (2005م) تشكيل أحمد حبيب، أساسيات الإدارة الحديثة، خورزم العلمية للنشر والتوزيع، دط.
- 11- موسى المدهون، وإبراهيم الجزراوي (1995) تحليل السلوك التنظيم، عمان، المركز العربي للخدمات الطلابية.
- 12- العميان، محمود سليمان، (2002م) السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، دط.
- 13- عبد اللطيف عبد اللطيف، محفوظ أحمد جودة (2010)، دور الثقافة التنظيمية في التنوؤ بقوة الهوية التنظيمية (دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26، العدد 2.
- 14- عبد الرحمن توفيق (2003) الجودة الشاملة : الدليل المتكامل، سلسلة إصدارات بميك.
- 15- نعمة عباس الخفاجي، (2009م) ثقافة المنظمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، دط.
- 16- أحمد ماهر، التنظيم (2007م)، الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة، دط.
- 17- محمد قاسم القريوتي (2000م)، السلوك التنظيمي، دار وائل للنشر والتوزيع، دط، سنة.
- 18- عباس سمير (2012م)، الثقافة التنظيمية واستراتيجيات التغيير في المنظمات، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط
- 19- سامر قاسم (2014)، دور الثقافة التنظيمية في الحد من مقاومة العاملين للتغيير دراسة ميدانية على العاملين في مجلس مدينة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 63 العدد 5،
- 20- ترغيني صباح، (2008) ثقافة المنظمة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 21- العميان، محمود سليمان، (2005م) السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، دط.

- 22- حسن حريم، (2004م) سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، دط.
- 23- جيرالد جرينبرج، رويارت بارون، (2004م) إدارة السلوك في المنظمات، تعريب رفاعي محمد رفاعي، إسماعيل علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، ط 07.
- 24- محمد قاسم القريوتي (2000)، نظرية المنظمة والتنظيم، دار وائل للنشر والطباعة، عمان الأردن.

استراتيجيات مراكمة الرأسمال الثقافي، الرمزي والاجتماعي: النشاط السياحي أنموذجا

د. حسان تريكي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، hacenetriki@gmail.com

تاريخ الإبداع: 2017/01/12

تاريخ المراجعة: 2018/10/09

تاريخ القبول: 2018/12/05

ملخص

يلجأ الأفراد في الحياة الاجتماعية إلى عدد من الاستراتيجيات لمراكمة رأس مال متنوع؛ اقتصادي، وثقافي، ورمزي واجتماعي، وفي هذا الإطار قد يتخذ النشاط السياحي إستراتيجية استثمار تهدف إلى صيانة وتنمية أنواع مختلفة من الرساميل. من هذا المنطلق نركز الاهتمام في هذا المقال على دراسة وتحليل الدور الذي يلعبه النشاط السياحي في مراكمة الرأسمال؛ الثقافي، والرمزي والاجتماعي، وفي ضوء سوسيولوجيا بيير بورديو.

الكلمات المفتاحية: سياحة، رأسمال ثقافي، رأسمال رمزي، رأسمال اجتماعي.

**Strategies for accumulation of cultural, social and symbolic capitals:
Tourist activity as a model (Case of Tourist Activity)**

Abstract

In social life, individuals resort to a number of strategies, for the accumulation of various capitals; such as economic, cultural, symbolic and social. In this context, tourism activity can be taken as an investment strategy in order to preserve and increase capital in its various forms. On this basis and on the basis of these considerations, our article aims to study and analyze the role played by tourism activity in the accumulation of social, cultural and symbolic capital, in the light of Pierre Bourdieu's sociology.

Key words: Tourism, cultural capital, symbolic capital, social capital.

**Stratégies d'accumulation des capitaux: culturel, social et symbolique
L'activité touristique comme modèle**

Résumé

Dans la vie sociale, les individus recourent à un certain nombre de stratégies pour l'accumulation de divers capitaux; économique, culturel, symbolique et social. Dans ce cadre, l'activité touristique peut être considérée comme une stratégie d'investissement, dont l'objectif est de conserver et d'augmenter le capital sous ses différentes formes. Sur cette base et à partir de ces considérations, notre article vise à étudier et à analyser le rôle que joue l'activité touristique dans l'accumulation des capitaux: social, culturel, et symbolique, et ce à la lumière de la sociologie de Pierre Bourdieu.

Mots-clés: Tourisme, capital culturel, capital symbolique, capital social.

مقدمة

يعتبر مفهوم الرأسمال من أهم المفاهيم التي وظفها بيير بورديو Pierre Bourdieu⁽¹⁾ في أبحاثه السوسيولوجية، فهذا المفهوم لا يقتصر فقط على البعد الاقتصادي الكلاسيكي، وإنما يتجاوز ذلك إلى أبعاد أخرى متنوعة مثل الرأسمال الثقافي، والرأسمال الاجتماعي، والرأسمال الرمزي وقد أصبح هذا المفهوم أداة منهجية يستخدمها الباحثون في مختلف العلوم الاجتماعية، نظراً لخصوبته الاستكشافية، وقدرته على تفسير متعدد الأبعاد للظواهر الاجتماعية. انطلاقاً من ذلك، سنحاول في هذه الورقة البحثية، الاعتماد على مفهوم الرأسمال عند بورديو لتقديم رؤية سوسيولوجية تحليلية مغايرة للنشاط السياحي، تسمح بكشف الدلالات الاجتماعية والأبعاد الخفية وغير المعلنة "le non-dit" التي ينطوي عليها النشاط السياحي، مما يسمح بكشف الأبعاد غير الاقتصادية للتنمية السياحية.

1- الرأسمال والاستراتيجية في سوسيولوجيا بيير بورديو:

طرح بورديو منظومة مفهومية جديدة تركز عليها رؤيته للواقع، وهي رؤية مغايرة في كثير من جوانبها للرؤية الكلاسيكية في علم الاجتماع، فلقد أعاد بورديو قراءة المفاهيم الكلاسيكية في علم الاجتماع، وأضفى عليها أبعاداً جديدة، ومنحها آفاقاً سوسيولوجية أكثر اتساعاً. كما أنه قام بصياغة مفاهيم جديدة، أسهمت في إثراء المعجم السوسيولوجي، ومن أهم هذه المفاهيم نجد؛ الهابيتوس Habitus، الرأسمال Le capital، العنف الرمزي la violence symbolique، الحقل Le champ وإعادة الإنتاج La reproduction⁽²⁾.

ويمثل مفهوم الرأسمال مفهوماً مركزياً عند بورديو، وهو مستمد أساساً من علم الاقتصاد الكلاسيكي، ويعني الثروة المتراكمة، ويستخدم في النظرية الماركسية للإشارة إلى العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج وبائعي قوة العمل. أما بورديو فقد وسّع فكرة رأس المال المطروحة في علم الاقتصاد وفي النظرية الماركسية، فهناك عدة صور للرأسمال، مثل الرأسمال الثقافي capital culturel، والرأسمال الاجتماعي capital social، والرأسمال الرمزي capital symbolique، وعلى الرغم من أن هذه الأشكال من رأس المال تعد أقل وضوحاً من رأس المال الاقتصادي، إلا أنها تشترك معه في العديد من السمات، فهي تمثل قيمة لحاملها، وتتصف بالتراكمية، ويمكن أن تستثمر لتنتج منافع أو مزايا أخرى⁽³⁾. وحسب بورديو؛ "الرأسمال هو كل قوة اجتماعية قادرة على إنتاج متاع نادر وريح مميز، إنه عتاد حرب، حينئذ لا يجوز اختزاله في معناه الاقتصادي بكونه امتلاك وسائل مادية، فذلك رسم لونه باهت، لأدوات متعددة سواء كانت موضوعة في أشياء مادية أو نسق قدرات أو حالة في أشكال مؤسسة، ولاستثمار الرساميل يشترط توفر فضاء سوق، فيه يتنافس اللاعبون لتحقيق مصالح محددة ويتراهنون في اتخاذ أرباح مميزة. بهذا المعنى يضحى الحقل الاجتماعي كسوق لذلك الفضاء الذي يعرض فيه المتنافسون سلعهم طلباً للريح المميز لحقيقة الحقل"⁽⁴⁾.

أما مفهوم الاستراتيجية، فيستخدمه بورديو ليعمق فهم أفعال الفاعلين الاجتماعيين وطبيعة ممارساتهم، فيرى أن ممارسات الفاعلين لا توجهها قواعد محددة مفروضة عليهم، وإنما خطط واستراتيجيات. ويؤكد بورديو على أن كل ممارسات الفاعلين تحددها مصالحهم أو منفعتهم، وبالتالي لا توجد أفعال مجانية أو بدون غرض، ولا يقصد بورديو بالمصلحة المفهوم الاقتصادي الضيق، ولكنه يقصد المصلحة بمفهومها الواسع، والذي يشمل المصلحة الرمزية والريح الرمزي⁽⁵⁾. وعليه، يمكن القول إن الاستراتيجية هي أفعال موجهة موضوعياً نحو غايات، قد تكون ليست مستهدفة لذاتها. ويصنف بورديو الاستراتيجيات إلى نمطين: استراتيجيات إعادة الإنتاج واستراتيجيات إعادة التحويل⁽⁶⁾:

- استراتيجيات إعادة الإنتاج: هي مجموعة الممارسات التي تهدف للحفاظ على الوضع الاجتماعي أو تحسينه، وتعتمد على حجم رأس المال وآليات إعادة الإنتاج، مثل الميراث، وسوق العمل، والنظام التعليمي، وترتبط حالة هذه الأدوات بحالة علاقات القوة بين الطبقات.

- استراتيجيات إعادة التحويل: مسؤولة عن الحركات داخل الفضاء الاجتماعي، مثل إعادة تحويل الرأسمال الاقتصادي إلى رأسمال تعليمي، وهي العملية التي تتيح للأغنياء الاحتفاظ بأوضاعهم المتميزة بشكل مشروع.

2- دور النشاط السياحي في مراكمة الرأسمال الثقافي، الاجتماعي والرمزي:

تمثل السياحة - كنشاط اجتماعي وثقافي- جسرا للتواصل بين الحضارات والثقافات، ونافذة للاطلاع على التنوع الثقافي والحضاري، كما تمنح الفرصة للاحتكاك ونسج العلاقات الاجتماعية بين مختلف الأجناس والقوميات، فهي بذلك تسهم في تشكيل ومراكمة رأسمال متعدد الأبعاد لدى الأفراد، وذلك على النحو الآتي:

2-1- دور النشاط السياحي في مراكمة الرأسمال الثقافي:

يعبر الرأسمال الثقافي لدى بورديو عن المؤهلات والقدرات، وكل أشكال المعرفة والخبرات التي يحصل عليها الفرد نتيجة التعليم والرغبة في المعرفة والبحث المتواصل والاجتهاد العلمي والتجربة التاريخية المتراكمة، والعمل الجماعي الدؤوب والمثابر. كما يمثل جملة المؤهلات الفكرية التي ينتجها المحيط الأسري والنظام التربوي، لتشكل أحد أدوات التحكم والتوجيه والتأثير في الفرد، ويتم مراكمتها عبر الزمن وتميرها من شخص إلى آخر عن طريق المحاكاة والمشاركة والتقليد.

ويوجد الرأسمال الثقافي في أشكال متنوعة، حيث يشمل الميول والنزعات الراسخة والعادات المكتسبة من عمليات التنشئة الاجتماعية، كما يظهر إمبيريقيا في أشكال موضوعية مثل الكتب والأعمال الفنية والأدبية، والشهادات العلمية، وفي مجموعة من الممارسات الثقافية مثل زيارة المتاحف، وارتياح المسارح، وحضور الندوات، وغير ذلك من ممارسات مختلفة في مجال الثقافة⁽⁷⁾. وعليه يساهم النشاط السياحي بمختلف أنواعه في تنمية ومراكمة الرأسمال الثقافي للأفراد، من خلال مساهمته في تفتح ملكاتهم الذهنية والفكرية، واكتساب كل أشكال المعرفة والخبرات، والوصول إلى التراث العالمي الثقافي والفني، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الممارسات الثقافية؛ كزيارة المتاحف والمعالم التاريخية، والتعرف على عادات وثقافات الشعوب الأخرى وأنماط الصناعة التقليدية، وحضور التظاهرات الثقافية والمهرجانات والمؤتمرات والمعارض، وغيرها من النشاطات التي تدخل في إطار السياحة الثقافية.

فالنشاط السياحي يشكل آلية للتواصل مع الثقافات الإنسانية، بغية التعرف على الجديد الذي تطرحه والآفاق التي ترسمها، انطلاقا من خلفيتها العقائدية والفكرية، وعن طريق هذا التواصل والانفتاح الثقافي يمكن الفرد من امتلاك الرؤية المستقبلية. فالتواصل الواعي مع الإنتاج الثقافي العالمي، يوفر للفرد أدوات معرفية ومفهومية جديدة، تزيد من آفاقه الذهنية والفكرية وتعمق من طموحاته الثقافية، مما يؤدي إلى وصوله إلى مرحلة النضج الثقافي والفكري⁽⁸⁾. من جهتها تساهم السياحة العلمية في مراكمة الرأسمال الثقافي، وذلك بإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للأفراد وتنمية مهاراتهم الفكرية، من خلال السفريات العلمية المنظمة والمؤطرة والمتحورة حول موضوع علمي محدد، سواء كان ذلك في مجال علم الأحياء، أو الآثار، أو الجيولوجيا، أو التكنولوجيا...إلخ.

فضلا عن ذلك لا يوجد مجال لإظهار الارتباط بين النشاط السياحي والرأسمال الثقافي أفضل من التعدد اللغوي، فالسياحة والأسفار يساعدان على تطوير قدرات الفرد اللغوية ويسمحان له بتعلم وإتقان العديد من اللغات،

مما يمكنه من مراكمة رأسمال لغوي. فإتقان لغة ما لا يقتصر فقط على تعلمها في المدرسة أو الجامعة، بل يتطلب توفر فرص حقيقية لاستعمال هذه اللغة، والتدريب على استخدامها بشكل مستمر، وبالتالي يشكل النشاط السياحي الدوري فرصة لإتقان العديد من اللغات.

يتشكل الرأسمال اللغوي كشكل من أشكال الرأسمال الثقافي، عن طريق التحكم في استعمال أكثر من لغة، وهو يوفر لمن يمتلكه أرباحا مباشرة، خاصة عند ندرته، أي عندما يكون واقع توزيعه غير متساو⁽⁹⁾. وعليه، فإن تعدد اللغات هو حامل لرأسمال capital plurilingue يمكن استخدامه كعنصر فاعل في الكفاح الرمزي، وكسب الاعتراف الاجتماعي، وهو ما نلمسه في المجتمع الجزائري الذي تكونت فيه فئة أكثر تفتحا على الحداثة، بسبب قوة تراكم الموارد الاقتصادية والثقافية لديها. وهي فئة فرنسية اللغة والثقافة والتفكير تستعمل اللغة الفرنسية بكل تلقائية وعفوية في الشؤون العامة والخاصة، تحتكر معظم المناصب والامتيازات في الحياة الاجتماعية، مع التعالى على الواقع الثقافي العربي والتتكر له⁽¹⁰⁾، فبالإضافة إلى الاعتبارات التاريخية، نجد أن السياحة والأسفار -خاصة في اتجاه فرنسا- قد مكنت شريحة كبيرة من جيل الاستقلال من تعلم وإتقان اللغات الحية، وهو ما أصبح يشكل مظهرا من مظاهر التمايز الثقافي في المجتمع. ونشير هنا إلى أن التعدد اللغوي يمنح للفرد امتيازات اجتماعية كبيرة، لا سيما في مجال احتلال المناصب والالتحاق بالوظائف، خاصة في الشركات العالمية وفي القطاعات التي يتواجد بها الاستثمار الأجنبي.

من جهة أخرى تمنح السياحة والأسفار للسائح فرصة اقتناء التحف والألواح الفنية والصناعات التقليدية من مناطق مختلفة من العالم، مما يدعم رأسماله الثقافي في بعده المادي، وذلك عن طريق حيازة ممتلكات ثقافية ذات بعد رمزي. إضافة إلى ذلك يمكن النشاط السياحي الفرد من اكتساب الخبرات الثقافية، والتي يمكن أن تساهم في تنمية الأذواق والحس الجمالي، وتطوير أسلوب الحياة، واكتساب نمط التعامل الراقي. ومن شأن ذلك تكريس تمايز Distinction يرتكز على ملكة الذوق ومخزون القيم الجمالية، والتي تتمظهر في طريقة اللباس، وطريقة الكلام، والترفيه، والطبخ والاستهلاك.

وقد أشار بورديو إلى أن التباين في امتلاكه الرأسمال الثقافي يؤدي إلى ظهور اللامساواة الثقافية والاجتماعية أمام المدرسة، وفي هذا الإطار أكدت الدراسات التي قام بها بورديو وباسرون Bourdieu et Passeron أن التباين في مستوى النجاح المدرسي لدى المتعلمين يعود إلى تباين في المستوى الثقافي، فالمتدرسون لا يملكون نفس الرصيد الثقافي، مما يؤدي إلى ارتباط نجاحهم في دراستهم برصيدهم الثقافي الذي يكتسبونه من أوساطهم العائلية، حيث إن كل عائلة تمتلك رأسمال ثقافي معين وتتبع استراتيجية معينة لإعادة إنتاجه⁽¹¹⁾، وينطبق الأمر نفسه على الرصيد الثقافي الذي تمت مراكمته عن طريق النشاط السياحي.

ومن القضايا البارزة التي طرحها بورديو في سياق تحليلاته لمفهوم الرأسمال، نجد اهتمامه بالجسد ككيان يتم تشكيله اجتماعيا، حيث يرى أن الجسد يمثل جانبا مهما من رأسمال طبيعي يدخل تحت المعنى الواسع للرأسمال الثقافي للفرد، ويتم إنتاجه اجتماعيا من خلال الرياضة والترفيه وأنماط السلوك. كما يعتبر بورديو أن الجسد يخضع لعملية تشكيل اجتماعي أو نحت اجتماعي، فالبناء الاجتماعي للجسد يجعل من الفوارق الاجتماعية تبدو طبيعية، فيحول الاختلافات البيولوجية الطبيعية إلى اختلافات في المكانات الاجتماعية⁽¹²⁾. انطلاقا من ذلك يمكن القول أن النشاط السياحي، قد يكون استراتيجية لمراكمة الرأسمال الطبيعي، وهنا يكون الدافع للسياحة هو البحث عن الرشاقة والجمال، لتنمية وترقية الجسد كرأسمال طبيعي، وفي هذا السياق توجد مركبات سياحية متخصصة

في هذا الشأن، وهي تشكل فضاءات للتمتع والاسترخاء، واسترجاع الحيوية واستعادة الجمال والنشاط والراحة النفسية، مع وجود خبراء للعلاج الطبيعي متخصصين في مجال الجمال، والرشاقة البدنية وتنشيط الجسم والروح. وفي هذا الإطار ازداد في السنوات الأخيرة الإقبال على سياحة التجميل، حيث تستقطب العيادات والمستشفيات العالمية الرائدة في تقديم العمليات والجراحات التجميلية أعدادا كبيرة من السياح وأصبحت الدول تتخصص في مجالات معينة، فمن يريد شطف الدهون وتخفيض الوزن يذهب إلى الجمهورية التشيكية، وتتخصص بولندا في تجميل الخصر وشطف الدهون وبودابست في زراعة الأسنان وتركيا في زراعة الشعر.

2-2 دور النشاط السياحي في مراكمة الرأس المال الاجتماعي:

عرف بيير بورديو الرأس المال الاجتماعي على أنه: "رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي، فهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام، فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلى أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنما يكون لنفسه رصيذا اجتماعيا وثقافيا يزيد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة. ومن ثم تظهر الإمكانية في تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال مادي مثلما يتحول رأس المال المادي إلى رأس مال اجتماعي" (13). كما يرى بورديو أن الرأس المال الاجتماعي هو "كمّ الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة على الفهم والوعي المتبادل، وذلك في إطار الانضواء تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء لجماعة ما يمنح كل عضو من أعضائها سندا من الثقة والأمان الجماعي" (14). يتضح، إذن، أن الرأس المال الاجتماعي يشير إلى العلاقات التي يكونها الأفراد، والتي تمثل مصدراً قوياً للحصول على منافع وأرباح، كما تتيح هذه العلاقات الفرصة للوصول إلى فوائد وامتيازات اجتماعية، وفي هذا الإطار يرى كولمان Coleman أن امتلاك رأس مال اجتماعي يترتب عليه العديد من الفوائد، أهمها (15):

- الرأس مال الاجتماعي يمكن أن يكون مصدرا للعديد من الامتيازات والمنافع كالحصول على المعلومات، والنفوذ والمراقبة وعلاقات التضامن.

- الرأس مال الاجتماعي يمكن أن يكون مفيدا للوصول لهدف أو لعدة أهداف.

ويوجد الآن العديد من الاتجاهات المثمرة للبحث الإمبريقي التي استوتحت، أو على الأقل تأثرت، بنموذج بورديو في الرأس مال الاجتماعي، أحد هذه الاتجاهات قدم دليلاً قوياً على الارتباط بين رأس المال الاجتماعي، والحصول على وظائف أفضل، والترقي المهني المبكر، والأرباح العالية، والرعاية الصحية العضوية والنفسية، وكشف اتجاه آخر من هذه البحوث عن أن نقص الرأس مال الاجتماعي قد فاقم مشكلات الفقراء، ومن أبرز هذه البحوث نجد بحث روبرت بنتام Robert Putnam حول الرأس مال الاجتماعي سنة 1995 والذي أكد فيه التأثير الحاسم لتزايد حجم الرأس مال الاجتماعي في حسن العيش والنمو والصحة العمومية (16). كما أن الإقصاء الاجتماعي، وهو أحد أشكال نقص الرأس مال الاجتماعي، يؤدي بالأفراد والأسر، وكل الجماعات غير المستفيدة من الامتيازات الاجتماعية، إلى السقوط في دائرة الفقر (17). وعليه، يمكن القول إن رؤية بورديو تقدم فهما أفضل لفوائد شبكة العلاقات والاتصالات في الحصول على امتيازات مهمة في مواقع اجتماعية متنوعة. فشبكة العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الأفراد، والتي تشكل رأس مالهم الاجتماعي، يمكن أن تستخدم بطريقة إستراتيجية للحصول على منافع، وتساعد على خلق وترسيخ مزايا اجتماعية للفاعلين.

انطلاقاً من ذلك، يتضح لنا أن النشاط السياحي يشكل فرصة للأفراد، لتكوين شبكة علاقات اجتماعية واسعة، من خلال الاحتكاك والتواصل، وعن طريق الدعوات المتبادلة والترفيه المشترك، هذه العلاقات الاجتماعية تشكل مصدراً قوياً للحصول على منافع ومزايا اجتماعية. وفي هذا الإطار تستوقفنا العديد من الأمثلة التي تؤكد هذا الطرح، فالمخيمات الصيفية ومراكز الراحة والاصطياف التابعة لقطاعات مهنية معينة تشكل فضاء لتوطيد العلاقات وتطوير شبكات اجتماعية مهنية بين المنتمين لنفس القطاع. ففي الجزائر تتوفر العديد من المؤسسات الاقتصادية والإدارية والنظامية، على هياكل سياحية تابعة لها، كالمراكز السياحية التابعة لمؤسسة سوناطراك، ومراكز الراحة العائلية لعمال التريية، ومراكز الراحة التابعة للجيش الوطني الشعبي. فبالإضافة إلى كونها مركبات سياحية للراحة والاستجمام، فهي تمثل وسيلة لتدعيم روح الانتماء والولاء للمؤسسة، كما تشكل فضاءات للتعرف والتواصل، وبالتالي مراكمة رأسمال اجتماعي، يمكن أن يساهم في تحقيق منافع مهنية، وتدعيم المركز التنافسي في الحقل المهني للعديد من العمال والموظفين.

فضلاً عن ذلك، تشكل سياحة المؤتمرات والمهرجانات والترنصات العلمية فرصة مواتية للالتقاء والتعارف والتواصل بين الباحثين والمختصين وربط العلاقات فيما بينهم، كما تسمح بتوسيع الشبكات الاجتماعية، مما يساهم في نمو الرأسمال الاجتماعي، وخير مثال عن ذلك الترنصات العلمية بالخارج التي يستفيد منها أساتذة التعليم العالي في الجزائر، والتي منحت لهم فرصة التواصل وربط العلاقات مع العديد من الأساتذة والباحثين من دول مختلفة، مما يفتح آفاقاً أرحب للشراكة والتعاون العلمي.

كما تشكل السياحة التجارية فرصة لرجال الأعمال والمستثمرين والتجار لتوسيع شبكة علاقاتهم، وتدعيم رأسمالهم الاجتماعي، من خلال زيارة الأسواق والمعارض التي تقام في مختلف الدول، ومن شأن ذلك أن يعود عليهم بمنافع اجتماعية واقتصادية مختلفة، وأرباح عالية، " فالرأسمال الاجتماعي جد مهم في الحياة الاقتصادية لأن الشبكات والمعايير والثقة تسهل التعاون وبناء الثقة الضروريين في عالم التجارة والاستثمار" (18).

من جهة أخرى يتطلب امتلاك رأسمال اجتماعي، العمل على إقامة وصيانة العلاقات الاجتماعية ومضاعفتها باستمرار، ولتحقيق ذلك يتبع الأفراد استراتيجيات مختلفة لمراكمة الرأسمال الاجتماعي، كالدعوات المتبادلة والترفيه المشترك، والإقبال على السياحة الجماعية المنظمة من طرف وكالات الأسفار، إضافة إلى التردد على الأماكن السياحية الراقية والفنادق الفخمة للاحتكاك بالطبقات المتميزة والمسيطرة والبحث عن العلاقات. خاصة وأن حجم رأس المال الاجتماعي الذي يتحصل عليه فاعل معين، يعتمد على حجم شبكة العلاقات التي يمكنه إدارتها بكفاءة، ويعتمد كذلك على كم رؤوس الأموال الأخرى كرأس المال الثقافي والرمزي والاقتصادي التي يمتلكها الفاعلون الآخرون المشاركون في شبكة العلاقات. لذلك نجد الأفراد ينفقون من رأسمالهم الاقتصادي لمراكمة رأسمالهم الاجتماعي، وهذا كون شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الأفراد، يمكن أن تستخدم بطريقة إستراتيجية للحصول على مزايا وفوائد اجتماعية.

وانطلاقاً من كون استراتيجيات إعادة الإنتاج هي مجموعة الممارسات التي تهدف للحفاظ على الوضع الاجتماعي أو تحسينه، وهي تعتمد على حجم رأس المال وآليات إعادة الإنتاج فإن إعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي مرتبطة بكل المؤسسات والممارسات والأمكنة الهادفة لتشجيع التبادلات الشرعية ولاستبعاد التبادلات غير الشرعية، وذلك بخلق مناسبات (سباقات، رحلات) وتوفير أمكنة (أحياء راقية، نواد، فنادق، مركبات سياحية) وتشجيع ممارسات (رياضات راقية، حفلات ثقافية، نشاطات ترفيهية) تجمع بطريقة عفوية أفراد منسجمين قدر

الإمكان في إطار علاقات مشجعة لوجود الجماعة واستمرارها⁽¹⁹⁾. من هنا يتضح لنا أن النشاط السياحي يمكن أن يستخدم كآلية لإعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي، كما يمكن للمرافق السياحية أن تكون فضاءً خصباً لتحقيق هذا المسعى.

ومع ظهور الأنترنت انتشرت ظاهرة التواصل الاجتماعي في العالم الافتراضي، وأصبحت شبكات التواصل الاجتماعي تعرف يوماً بعد يوم تطوراً على مستوى الخدمات وعلى مستوى التقنيات والبرمجيات، حيث يمكن من خلالها تبادل المعلومات والملفات الخاصة والصور ومقاطع الفيديو، كما أنها أضحت تشكل مجالاً رحباً للتعرف والصدقة، حيث يبني الأفراد شبكة علاقات اجتماعية وصدقات عبر المنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي، ويتجسد اللقاء والتواصل في الواقع من خلال السفر والنشاط السياحي، فعن طريق السياحة تتحول الصداقات التي تشكلت في العالم الافتراضي إلى حقيقة ملموسة.

2-3- دور النشاط السياحي في مراكمة الرأسمال الرمزي:

يرتبط الرأسمال الرمزي بالهبة والسمعة والقيمة التي يضفيها الناس على الفرد. ويقصد بالرأسمال الرمزي الموارد المتاحة للفرد نتيجة امتلاكه سمات محددة، كالشرف، والهبة Prestige، والسمعة الطيبة، والسيرة الحسنة التي يتم إدراكها وتقييمها من جانب أفراد المجتمع. ويرى بورديو أن الرأسمال الرمزي هو مثل أي ملكية أو أي نوع من رأس المال - طبيعي، اقتصادي، ثقافي، اجتماعي - يكون مدركاً من جانب فاعلين اجتماعيين تسمح لهم مقولات إدراكهم بمعرفتها والإقرار بها، ومنحها قيمة. ويرتكز الرأسمال الرمزي على الذبوع والانتشار، والاستحسان، إنه يرتبط بالهبة والسمعة والشرف، التي تلاقي تقديراً من الآخرين، ويتطلب تراكم هذا الشكل من الرأسمال جهداً متواصلًا، من أجل الحفاظ على العلاقات التي تؤدي إلى الاستثمار المادي والرمزي له⁽²⁰⁾.

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول إن الأفراد يتبعون عدة استراتيجيات استثمار تهدف إلى صيانة ومراكمة الرأسمال الرمزي ومن أجل التميز تجاه أعضاء الطبقات الأخرى، وفرص إظهار التميز في الحياة الاجتماعية متعددة، يمكن أن تكون في اللباس، والتأنيث الداخلي، والسياحة، والترفيه، والرياضة، والطبخ. أي كل النشاطات التي تهدف إلى صيانة وتنمية رأسمال الاعتراف⁽²¹⁾.

ففي مجال السياحة نجد أن تصنيف وترتيب الهياكل السياحية من فنادق ومطاعم إلى درجات -تقاس بعدد النجوم- له دلالة رمزية، ويحمل قيمة رمزية لها علاقة بمراكمة الرأسمال الرمزي، وبذلك تصبح الإقامة في الفنادق من صنف خمس نجوم لها بعد رمزي، إذ تمثل دلائل خارجية للثراء، تعكس حجم الرأسمال الاقتصادي وتكشف الفوارق الطبقيّة، وبالتالي يصبح الإنفاق السياحي استراتيجية للتعريف بالأنا وإظهار المكانة في الفضاء الاجتماعي، ووسيلة لضمان نوع من الاعتراف الاجتماعي وإثبات هوية خاصة، تكون موضع احترام وتقدير من طرف أفراد المجتمع، خاصة بالنسبة للبرجوازية الصاعدة. فارتداد الأماكن السياحية الفخمة، والإقامة في السلاسل الفندقية ذات الشهرة العالمية مثل هيلتون Hilton، شيراتون Sheraton قد يندرج ضمن استراتيجية رمزية ينتهجها الأفراد للتموضع في عالم رمزي، يعكس التمثل الذي يحمله الفرد عن وضعه وموقعه في الفضاء الاجتماعي، "فالهبية لها ثمن كما يقال: le prestige se paie"⁽²²⁾.

وفي هذا السياق بدأت تنتشر في المجتمع الجزائري أنماط الاستهلاك التفاخري، كإقامة الحفلات في الفنادق الفخمة، وقضاء الإجازات والعطل السنوية في المركبات السياحية بالخارج، للتباهي والتميز الاجتماعي. وكل ذلك يشكل مؤشراً عن تغير قيمي، وهو ما أكده الباحث مصطفى بوتفوشات، حيث أشار إلى أن "مختلف الشرائح

الاجتماعية ومختلف الفئات العمرية مولعة بفكرة امتلاك مكانة اجتماعية تتركز على نمط الاستهلاك، فتوسيع قاعدة الاستهلاك وتأسيس نظام استهلاك مذهري، أصبحا من الأهداف الاجتماعية- الثقافية ذات الأولوية لدى الفرد الجزائري⁽²³⁾. فالاستهلاك الرمزي يهدف بالدرجة الأولى إلى إثبات المكانة الاجتماعية، وإظهار الدلائل الخارجية للثراء لكسب نوع من الاعتراف الاجتماعي، وهو حسب ماركس Marcoux يرمز في التمثيل الاجتماعي إلى النجاح، والغنى والهيبة⁽²⁴⁾.

وعليه أصبح النشاط السياحي يستخدم كاستراتيجية للتباهي وإظهار المكانة في الفضاء الاجتماعي، فحتى الوجهة السياحية لها بعد رمزي، فاختيار أبناء الطبقات الميسورة لمدن عالمية مشهورة كباريس، ولندن، واسطنبول، وشم الشيخ.. لقضاء شهر العسل أو العطل السنوية، يشكل استراتيجية لإظهار الثراء، وكسب نوع من الاعتراف الاجتماعي. وهذا ما أشار إليه باكار Packard بقوله: "الأفراد يبذلون جهدا متواصلا لإظهار دلائل مرئية تثبت علو منزلتهم الاجتماعية"⁽²⁵⁾.

ويظهر شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت هذه الأخيرة تشكل آلية حديثة لمراكمة الرأسمال الرمزي من خلال نشر الأفراد لصورهم التي قاموا بالتقاطها بجوار المعالم الرئيسية والأماكن الرمزية في كبريات المدن العالمية على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل برج إيفل بباريس، والجسر المتحرك بلندن، والمسجد الأزرق في مدينة اسطنبول وهذا بغرض الحصول على مكاسب رمزية gains symboliques من وراء الترويج لنشاطهم السياحي بهذه المدن.

ومن منظور بيير بورديو، يدخل الرأسمال الرمزي في مختلف الحقول والمجالات، ومختلف أشكال السلطة والهيمنة، ويتمثل في مختلف أشكال العلاقات الاجتماعية، فخاصية الشرف تحمل معاني أخلاقية محددة، بحيث أن من يملك خصائص الشرف - كالقيم والمعتقدات والتصرفات - يعد شريفاً، ومن لا يملكها لا يعد كذلك، ويكون الشخص الشريف موضع احترام وثقة وتقدير، تبعاً لما يملكه من رأس مال رمزي، ومن ثم يرتبط الرأس المال الرمزي بأهمية الموقع الذي يشغله الفرد في الفضاء الاجتماعي من جهة، وبالقيمة التي يضيفها الناس عليه من جهة أخرى، وتتعلق هذه القيمة بأنظمة استعدادات الأشخاص وتصوراتهم المتوافقة مع البنى الموضوعية⁽²⁶⁾ وانطلاقاً من هذا التحليل، يمكننا كشف الأبعاد الخفية غير المعلنة لظاهرة تشهد تنامياً في المجتمع الجزائري، وهي التردد على البقاع المقدسة لأداء العمرة أو فريضة الحج من طرف أفراد ليس غرضهم القيام بفريضة دينية، بقدر ما هم متلهفون للحصول على الاعتراف الاجتماعي والسمعة والشرف من خلال لقب "حاج"، وحتى يكونوا موضع احترام وثقة وتقدير في المجتمع. ومثالا عن ذلك المنتمون إلى البرجوازية الطفيلية الصاعدة، والتي تملك رأسمالا اقتصاديا معتبرا وينقصها رأسمال رمزي، فهؤلاء الأفراد تمكنوا من تكوين رأسمال اقتصادي(ثروة، ممتلكات) بطرق غير شرعية، وبالتالي فهم يقبلون على السياحة الدينية لتشكيل الرأسمال الرمزي الذي ينقصهم. وعليه، فإن زيارة البقاع المقدسة كنشاط سياحي ديني تحولت عند البعض إلى استراتيجية للاستثمار الرمزي، وبهذا أصبحت السياحة الدينية تشكل إستراتيجية خفية لامتلاك هوية اجتماعية، وشرعية مستمدة من الحقل الديني.

3- تطور مفهوم الرأسمال وعلاقته بالنشاط السياحي:

وسع المنظرون الأمريكيون؛ كولمان Coleman، فوكوياما Fukuyama، وبويتنام Putnam، فكرة الرأس المال المطروحة من طرف بيير بورديو، من خلال التركيز على البعد الجماعي لرأس المال، فهذا الأخير قد يكون ملكية جماعية مشتركة بين أفراد جماعة ما، بعدما كان الرأسمال ملكية فردية خالصة في نظر بورديو⁽²⁷⁾.

وانطلاقاً من هذا المنظور الجديد لرأس المال، نجد أن النشاط السياحي له انعكاسات إيجابية على الرأسمال المشترك لسكان المناطق التي تشهد تدفقاً سياحياً مرتفعاً، ويتجلى ذلك بوضوح على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي والحضاري، فالظاهرة السياحية تساهم في تحسين نمط حياة وأسلوب عيش سكان المناطق السياحية، لذا نجدهم أكثر نضجاً اجتماعياً، وأكثر انفتاحاً ومرونة في التعامل مع الآخر المختلف، مقارنة مع سكان المناطق المعزولة، فالسياحة تعمل على تنمية وتطوير الرأسمال الثقافي والاجتماعي الجماعي لسكان المناطق السياحية عن طريق التثاقف Acculturation. وفي هذا السياق نشير إلى أن التثاقف عن طريق النشاط السياحي، قد لعب دوراً بارزاً في نقل مفاهيم ومضامين التحديث إلى المجتمع الجزائري، إذ عمل على نقل السمات والأنماط الثقافية الغربية إلى المناطق المختلفة من الوطن، خاصة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، والتي شهد فيها القطاع السياحي انتعاشاً كبيراً، حيث كانت الجزائر قبلة لعدد كبير من السياح الأوروبيين، مما جعل البلد منفثاً على الثقافات الأخرى (28).

خاتمة

من خلال تحليلنا السابق، نتجلى لنا قدرة مفهوم رأس المال لبير بورديو، على تقديم تفسير متعدد الأبعاد للظاهرة السياحية، ففي ضوء هذا المفهوم استطعنا أن نقدم تحليلاً أكثر عمقاً للنشاط السياحي، كما مكنتنا من اكتشاف الأبعاد الخفية التي ينطوي عليها هذا النشاط، والذي أصبح يشكل استراتيجية لدى الأفراد لمراكمة الرأسمال الاجتماعي، والثقافي والرمزي، كما سمح لنا هذا التحليل بتسليط الضوء على الاستخدامات الاجتماعية للسياحة والأبعاد غير الاقتصادية للتنمية السياحية، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند أي استثمار في هذا المجال الواعد. فضلاً عن ذلك فإن الورقة البحثية الراهنة، تفتح آفاق علمية جديدة لإجراء دراسات أخرى تركز على المنظومة المفاهيمية التي جاء بها بيير بورديو من أجل تسليط الضوء وإظهار العديد من الظواهر والقضايا الاجتماعية التي كانت خافية، خاصة وأن معظم البحوث السوسيولوجية في الجزائر والعالم العربي تركز على ظاهر الأشياء وشكلها دون الاهتمام بمضامينها وجوهرها، مع أن الدور الحقيقي لعلم الاجتماع - حسب بيير بورديو - هو كشف ما هو خفي أي "غير المعلن" le non-dit، وهو ما أكده الباحث محمد حافظ دياب في دراسته للخطاب السوسيولوجي في الجزائر بقوله: "أنه ما يزال سائداً الاتجاه السوسيولوجي القائل إن مهمة السوسيولوجيا هي الاقتصاد على دراسة المعطيات الظاهرة والمباشرة، التي تتفادى الموقف الأصعب القائم على إعادة هيكلة الواقع، واستخراج قوانينه ودينامياته عبر تجاوز الظواهر والعلاقات المباشرة، إلى البحث عن المحركات والعناصر الفاعلة في آلية حركية البنية الاجتماعية - الاقتصادية" (29).

-الإحالات والهوامش:

1- بيير بورديو Pierre Bourdieu (1930-2002) عالم اجتماع فرنسي، عمل كأستاذ للفلسفة بجامعة الجزائر ابتداءً من 1957، عين كأستاذ كرسي لعلم الاجتماع بفرنسا سنة 1982. ثم كمدبر للمركز الأوروبي لعلم الاجتماع سنة 1985، تحصل على الميدالية الذهبية من المركز الوطني للبحث العلمي CNRS بفرنسا سنة 1993، قام بعدة دراسات حول المجتمع الجزائري نشرها في عدة كتب أهمها:

1963 سنة 'Travail et travailleurs en Algérie'، 1958 سنة 'Sociologie de l'Algérie'

1964 سنة، 'Le Déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie'

2- حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي، قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو، في مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، بيروت، صيف 2011، ص 60.

3- نفس المرجع، ص 62.

- 4- ماهر تريمش، بيار بورديو: فضاء اللعبة، الحقل المشهد، السلع الرمزية تراكم الامتياز، كتابات معاصرة، العدد 36، لبنان، فيفري-أفريل 1999، ص 31.
- 5- بيار بورديو، أسباب عملية، ترجمة أنور مغيث، الدار الجماهيرية للطبع والنشر، طرابلس، 1966، ص 176
- 6- Harker, H. and other, An Introduction to the Work of Pierre Bourdieu, Macmillan, London, 1990, p 18-19
- 7- حسني إبراهيم عبد العظيم، بيار بورديو الفلاح الفرنسي الفصيح، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد: 3503 - 2011/10/1، منشور على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277688>
- 8- حنان مراد وحنان مالكي، أثر الانفتاح الثقافي على المواطنة لدى الشباب الجزائري، في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة بسكرة، عدد خاص بالملتقى الدولي حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، ص 546.
- 9- Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, édition originale de Minuit, Paris, 1984, Cérès Productions Tunis, 1993, p 1.
- 10- أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، دار الأمة، ط 2، الجزائر، 1998، ص 356.
- 11- Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, Les héritiers. Les étudiants et la culture, Editions de Minuit, Paris, 1964, P 28.
- 12- حسني إبراهيم عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 68-72.
- 13- أحمد زايد وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب بجامعة القاهرة، القاهرة 2006، ص 5.
- 14- حسني إبراهيم عبد العظيم، مرجع سابق، ص 64.
- 15- Maurice Lévesque, Le capital social comme forme sociale de capital: reconstruction d'un quasi-concept et application à l'analyse de la sortie de l'aide sociale, PHD, en sociologie des arts et des sciences, université de Montréal, 2000, p 24.
- 16- فوزي بوخرص، مفهوم الرأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، في مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 23-24، بيروت، صيف وخريف 2013، ص 144.
- 17- حسني إبراهيم عبد العظيم، مرجع سابق، ص 64-65.
- 18- Meda Dominique, Le capital : un point de vue critique, p 40, i: <http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2002-2-page-36.htm> en date du 30.03.2014.
- 19- فوزي بوخرص، مرجع سابق، ص 148.
- 20- حسني إبراهيم عبد العظيم، مرجع سابق، ص 65-66.
- 21- Patrice Bounnewitz, Première leçon sur La Sociologie de P. Bourdieu, Presses Universitaires de France, 2^{ème} édition, Paris, 1998, p 57.
- 22- LahouariAddi, Violence symbolique et statut du politique dans l'œuvre de Pierre Bourdieu, In Revue française de science politique, décembre 2001, p 8.
- 23- Mostafa Boutefnouchet , la société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, p 61.
- 24- Marie-Hélène Moawad, Les Facteurs explicatifs de la consommation ostentatoire- le cas du Liban- Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris IIX, 2007, p 49.
- 25- Ibid, p 48.
- 26- حسني إبراهيم عبد العظيم، مرجع سابق، ص 66.
- 27- Meda Dominique, Op.cit., p 40.
- 28- انظر: حسان تريكي، التحديث وانعكاساته على نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، في مجلة العلوم الإنسانية، مجلة أكاديمية محكمة، تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، ماي 2013، ص ص 83-96.
- 29- محمد حافظ دياب، علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال، في مجلة المستقبل العربي، العدد 134، أفريل 1990، ص 94.
- قائمة المصادر والمراجع:
- أحمد بن نعمان، 1998، التعريب بين المبدأ والتطبيق، دار الأمة، ط 2، الجزائر.
- أحمد زايد وآخرون، 2006، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب بجامعة القاهرة، القاهرة.

- بيار بورديو، 1966، أسباب عملية، ترجمة أنور مغيث، الدار الجماهيرية للطبع والنشر، طرابلس.
- حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي، قراءة في سوسيولوجيا بيبير بورديو، في مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، بيروت، صيف 2011.
- حسني إبراهيم عبد العظيم، بيبير بورديو الفلاح الفرنسي الفصحح، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد: 3503 - 2011/10/1، منشور على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277688>
- حنان مراد وحنان مالكي، أثر الانفتاح الثقافي على المواطنة لدى الشباب الجزائري، في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة بسكرة، عدد خاص بالملتقى الدولي حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.
- فوزي بوخرص، مفهوم الرأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، في مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 23-24، بيروت، صيف وخريف 2013.
- ماهر تريمش، بيار بورديو: فضاء اللعبة، الحقل المشهد، السلع الرمزية تراكم الامتياز، كتابات معاصرة، العدد 36، لبنان، فيفري-أفريل 1999.
- محمد حافظ دياب، علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال، في مجلة المستقبل العربي، العدد 134، أفريل 1990.
- Harker, H. and other, 1990, An Introduction to the Work of Pierre Bourdieu, Macmillan, London.
- LahouariAddi, Violence symbolique et statut du politique dans l'œuvre de Pierre Bourdieu, In Revue française de science politique, décembre 2001.
- Marie-Hélène Moawad, Les Facteurs explicatifs de la consommation ostentatoire- le cas du Liban- Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris IIX, 2007.
- Maurice Lévesque, Le capital social comme forme sociale de capital: reconstruction d'un quasi-concept et application à l'analyse de la sortie de l'aide sociale, PHD, en sociologie des arts et des sciences, université de Montréal, 2000.
- Meda Dominique, Le capital: un point de vue critique, P 40, in: <http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2002-2-page-36.htm> en date du 30.03.2014.
- Mostafa Boutefnouchet , 2004, la société Algérienne en transition, OPU, Alger.
- Patrice Bounnewitz, 1998, Première leçon sur La Sociologie de P. Bourdieu, Presses Universitaires de France, 2^{ème} édition, Paris.
- Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, édition originale de Minuit, Paris, 1984, Cérès Productions Tunis, 1993.
- Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, 1964, Les héritiers. Les étudiants et la culture, Editions de Minuit, Paris.

Le partenariat «Entreprises publiques, Groupes industriels occidentaux» des années 2000 en Algérie: quels enseignements?

Hacène MERANI

Université Badji Mokhtar, meranihacene@yahoo.fr

Soumis le: 18/10/2016

révisé le: 09/09/2018

accepté le: 09/10/2018

Résumé

Cette contribution tente de rendre compte de l'expérience du partenariat engagé par les pouvoirs publics en Algérie, à partir des années 2000, dans quelques entreprises publiques avec certains Groupes industriels occidentaux. Dans la première partie, nous avons essayé de cerner les stratégies adoptées par les nouveaux dirigeants représentant ces Groupes. Dans la seconde, nous avons tenté de cerner les réactions des acteurs locaux: cadres, travailleurs et syndicalistes, face à cette expérience. En conclusion, nous avons essayé de tirer les principaux enseignements quant au déroulement de ce partenariat en tant que tentative de modernisation de la gestion et de l'économie du pays dans son ensemble.

Mots - clés: Partenariat, groupes industriels occidentaux, entreprises publiques, nouveaux dirigeants, stratégies et politiques managériales, attitudes et réactions des acteurs locaux.

الشراكة بين المؤسسات العمومية والمجموعات الصناعية الغربية في الجزائر في سنوات 2000: أية دروس؟

ملخص

نحاول في هذا المقال، أن نبين كيف تمت عملية الشراكة بين بعض الشركات الصناعية الغربية وبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية. ونقصد بالشراكة تلك التي قررتها السلطات العمومية مع بداية الألفية الثالثة. كما سنسعى إلى رصد أهم الدروس التي يمكن أن نستخلصها من هذه التجربة. في الجزء الأول، قمنا بتحديد أهم خصائص الاستراتيجيات التي انتهجها القادة الجدد لإنجاح تجربة الشراكة المعنية. أما في الجزء الثاني، فقد حاولنا الوقوف على أهم ما ميز ردود فعل المجموعات المحلية، سواء كانوا إطارات أو عمالاً أو نقابيين، تجاه تلك الاستراتيجيات وتلك التجربة في حد ذاتها. وقد حاولنا، في الأخير، أن نستخلص أهم دروس تجربة الشراكة تلك باعتبارها محاولة أخرى من محاولات تحديث التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

الكلمات المفاتيح: شراكة، مجموعات صناعية غربية، مؤسسات اقتصادية عمومية، قادة جدد، استراتيجيات وسياسات تسييرية، اتجاهات وردود أفعال فاعلين محليين.

The "Public Enterprises - Western Industrial Groups" partnership of the 2000s in Algeria: what lessons? (What are lessons learned to date?)

Abstract

This contribution attempts to give a brief account of the progress of the partnership initiated by the public authorities in Algeria, from the 2000s, in a few public companies with certain occidental industrial groups. As a first step, we tried to identify the characteristic features of the strategies adopted by the new leaders representing these groups. In the second one, we tried to identify the reactions of local actors: managers, workers and trade unionists working. In a last step, we tried to draw the main lessons as to the progress of this partnership as an attempt of modernization of the management and the economy of the country as a whole.

Key words: Partnership, occidental industrial groups, public enterprises, new leaders, strategies and managerial policies, attitudes and reactions of local actors.

Auteur correspondant: Hacène MERANI, meranihacene@yahoo.fr

Introduction :

Dans un contexte marqué par une situation économique et sociale difficile, les pouvoirs publics Algériens avaient engagé, dans les années 1990, un ensemble de mesures dites d'«ajustement structurel». Ainsi, entre autres décisions, un certain nombre d'entreprises publiques, dont la majorité se trouvait dans une situation financière délicate, ont été partiellement privatisées, à partir de la décennie 2000. Cela s'est réalisé sous forme d'un partenariat⁽¹⁾ avec des Groupes étrangers, issus de plusieurs pays industriels européens tels que l'Allemagne, la France, l'Espagne, l'Italie, etc. Par voie de conséquence, il en a résulté un changement à la fois dans la structure de la propriété du capital de certaines de ces entreprises, dans la composante de leurs équipes dirigeantes ainsi que dans les stratégies et politiques de gestion adoptées désormais par ces derniers dans des conditions nécessairement différentes, sur bien des plans, de celles qui caractérisaient et caractérisent toujours les pays dont sont originaires ces Groupes et leurs représentants.

Objet, importance et méthodologie de l'étude:

Dans cette contribution, nous allons donc nous intéresser à cette expérience. Ainsi, nous allons y tenter de rendre compte, brièvement et à grands traits, il faut le reconnaître, de la manière dont ce partenariat a été mis en œuvre avec le type de gestion qu'il a entraîné au sein de quelques unes de ces entreprises algériennes publiques concernées par cette mesure, à travers les cas de certaines d'entre elles, où nous avons eu la chance de le constater.

Concrètement, nous espérons apporter des éléments de réponses à trois principales questions que nous avons formulées ainsi:

1- Comment, au sein de ces entreprises, s'étaient caractérisées les stratégies et les politiques de gestion adoptées par les nouveaux dirigeants, représentant les Groupes concernés par ce partenariat, pour atteindre leurs objectifs dans le contexte des entreprises publiques algériennes qui, en vertu de cette mesure, se sont trouvées sous leur contrôle?

2- Quelles ont été, d'une façon générale, les attitudes et les réactions des acteurs locaux, notamment ceux se trouvant à l'intérieur des entreprises elles-mêmes : cadres supérieurs et moyens, ouvriers et syndicalistes? Et,

3- Quels sont, de notre point de vue, les principaux enseignements que l'on pourrait tirer aujourd'hui de cette expérience? Une expérience de partenariat réalisé avec des Groupes d'affaires occidentaux, où leurs représentants avaient adopté donc un type de gestion jusque-là très peu connu au niveau des entreprises publiques algériennes. Un type de gestion pris comme technique de direction et aussi et peut-être surtout comme élément faisant partie de tout un système qu'est le système de production capitaliste moderne, avec ses diverses dimensions: sociale, culturelle, politique, etc., dans un paysage socio - économique d'un pays, qu'est l'Algérie, différent de celui dont sont issus ces dirigeants, leur technique de gestion et l'idéologie qui donne sens à leurs conceptions, pratiques et actions?

Ainsi, dans la première partie, nous essayerons de montrer comment s'étaient caractérisées globalement les stratégies et politiques de gestion adoptées par les gestionnaires issus de ces Groupes étrangers occidentaux. Dans la seconde partie, nous tenterons de cerner les réactions qui ont été, du moins à notre avis, celles des principaux acteurs locaux vis-à-vis de cette nouvelle réalité socio-économique et les stratégies et politiques qu'elle avait engendrées. Dans la partie finale, nous tenterons de cerner les principaux enseignements que nous pourront tirer de cette expérience quant à son déroulement et, autant que faire se peut, quant à ses résultats, en tant qu'expérience de modernisation, même limitée, de la gestion des entreprises et de l'économie du pays dans son ensemble.

Mais avant cela, il faut montrer quelle a été globalement la démarche que nous avons empruntée pour la réalisation de notre présente enquête.

Soulignons, en premier lieu, que la présente contribution est plutôt, nous avons déjà fait allusion, descriptive, voire même exploratoire. Il ne faut donc pas s'attendre à plus de ce que nous avons tenté d'atteindre par sa réalisation. Nous devons ensuite noter que notre analyse va s'appuyer sur un matériau collecté à partir: d'abord, d'une enquête, ayant duré quelques

trois ans où, en plus des informations recueillies sur place, se rapportant aux différentes mesures concrètes, adoptées dans les divers domaines de gestion par les gestionnaires représentant les Groupes concernés par le partenariat ici concerné, qui ont été collectées à partir d'un échantillon d'entreprises touchées par cette expérience, plusieurs entrevues⁽²⁾ ont été réalisées. L'opération s'est principalement réalisée durant la période 2011-2014, avec une trentaine de personnes, hommes et femmes, dirigeant ou travaillant pour le compte de deux entreprises, au niveau de leurs unités implantées essentiellement dans la région d'Annaba, ayant connu ce type de partenariat avec deux Groupes: Espagnol pour l'une et Allemand pour l'autre. La première appartient au secteur de l'industrie pétrochimique et occupait à l'époque un effectif de plus de 1000 employés environ. Quant à la deuxième, son activité se concentre dans le domaine de l'assainissement et la distribution de l'eau; elle occupait, quant à elle, quelque 1 500 travailleurs. D'autre part, nous avons aussi exploité le contenu, principalement des articles écrits par des dirigeants et des hauts cadres, de plusieurs numéros de la revue interne de l'entreprise «Arcelor-Mittal», au moment où ce groupe, européo-indien, contrôlait l'entreprise sidérurgique d'El Hadjar dont l'effectif s'élevait alors à plus de 7000 personnes.

Nos entretiens ont touché pratiquement donc toutes les catégories: Cadres dirigeants, étrangers et locaux, cadres moyens, ouvriers et aussi quelques membres des sections syndicales appartenant à ces entreprises. Bien sûr, nos analyses et conclusions s'inspirent aussi d'une observation continue que nous accordons presque quotidiennement à la vie des entreprises du pays et à toute l'activité socio-économique en général. Cela veut dire, nous l'estimons, que, pour mener à bien notre enquête, nous avons tenté de nous appuyer sur des données provenant de différentes sources et appartenant aux deux niveaux: «micro» et «macro-social»: lois, décisions gouvernementales, positions d'acteurs ayant des responsabilités nationales, etc.

1- Quelques traits caractéristiques des stratégies adoptées par les nouveaux dirigeants?

A travers les différentes mesures et politiques de gestion adoptées à la tête des entreprises concernées par l'expérience de partenariat qui nous intéresse dans la présente enquête, il nous a semblé que les dirigeants, agissant pour le compte des Groupes qui ont pris part au capital de ces organisations, jusque-là propriété de l'Etat algérien, sont restés largement guidés par les valeurs traditionnellement prônées par la doctrine managériale telle que connue, diffusée et reproduite par le discours et la pratique du management dans les pays industriels occidentaux. Doctrine, où, comme le rappelle Eugène Enriquez, l'entreprise «est l'expression de l'économie rationnelle comme valeur sacrée» et qui «diffuse ses valeurs de combat à tous les secteurs de la société»⁽³⁾.

Cela a pu se déceler, à titre d'exemple, à travers tous les discours tenus par les managers de ces organisations. Cela a pu se révéler aussi et surtout par toutes les mesures adoptées par ces derniers dans l'accomplissement de leur mission et donc par les politiques qui justifiaient ces mesures et ces techniques. La même impression s'est dégagée des différentes déclarations qui nous ont été confiées par des acteurs algériens dirigeants ou «dirigés» travaillant pour le compte de ces entreprises, notamment par le personnel d'encadrement. Souvent, des termes tels que: «rationalité», «efficacité», «compétence», «rentabilité», «optimisation», «compétitivité», etc., ont jalonné les déclarations qui nous ont été faites par les dirigeants et les cadres que nous avons pu interviewer. Plus que cela, beaucoup de cadres locaux, supérieurs notamment, nous ont semblé en accord avec ces valeurs qui sous-tendent les nouvelles normes de gestion. «Pour parvenir aux meilleurs niveaux d'efficacité, d'efficience et de compétitivité, nous dit, à titre d'exemple l'un d'eux, l'entreprise doit s'améliorer sans cesse.» (Directeur technique, 50 ans environ).

Les managers, agissant au nom des Groupes industriels concernés par le partenariat dont il s'agit ici, nous ont donc paru très attachés aux valeurs fondamentales qui orientent généralement le discours et la pratique du management engendré par le mode capitaliste moderne où la rentabilité financière et économique est, selon les termes de Vincent de Gaulejac, la seule [nous dirions la principale] alternative proposée⁽⁴⁾ Et comment pourrait-il

en être autrement pour des dirigeants issus d'un univers marqué par un ensemble de valeurs sans cesse répétées et traduit, selon les termes de Gérard Berthoulet et Giovanni Busino, par des mots-clés tels que: «productivité», «rentabilité», «flexibilité», «efficacité», «compétition», «optimisation», «gestion», «calcul», etc?⁽⁵⁾. Ce sont donc bien ces valeurs-là qui nous ont paru orienter les stratégies, les politiques, les pratiques et les actions des managers des entreprises concernées par l'expérience partenariale objet de notre présent travail. Il en était ainsi, à titre d'exemple, en ce qui concernait cet objectif dont ils voulaient l'adhésion de leurs employés, qui consistait par exemple à vouloir "occuper un rang mondial, à "relever le challenge" ou à "répandre la marque" et les "valeurs du Groupe". «Nous sommes déterminés, déclarait l'un de ces dirigeants dans un article publié dans la revue du Groupe Arcelor-Mittal, à mettre notre Société au rang mondial.» «Le Président du Groupe, soulignait un autre haut dirigeant, avait fixé l'objectif de manière "simpl: Devenir le Groupe le plus sûr du monde»⁽⁶⁾.

Cet état de fait pourrait s'expliquer donc par cet «ensemble de raisons psychologiques, idéologiques et économiques», liées, comme le notait Vincent de Gaulejac, à cette volonté de «toute-puissance» des dirigeants de «devenir numéro un» dans leur secteur et d'«Être le plus grand, le plus fort, le plus puissant»⁽⁷⁾ Le management dans sa version pratiquée à la tête de l'entreprise algérienne concernée par notre présente étude ne nous a pas semblé trop s'écarter de cette ligne de conduite qu'inspirait et inspire toujours l'«ethos» managérial classique.

Plus concrètement, et en résumant beaucoup, on peut dire que les stratégies et politiques de ces dirigeants se sont essentiellement caractérisées, de notre point de vue, par les traits principaux suivants:

1.1. Réalisme et prudence:

L'attachement aux valeurs et le respect, tacite ou annoncé, des normes émanant de la doctrine et la pratique managériales par les patrons des entreprises dont il s'agit ici, ne semblaient toutefois pas s'effectuer aveuglément et sans prise en considération des spécificités de la situation sociale, culturelle et même politique et syndicale locale. Contrairement à ce que soutient Michel Villette, par exemple, en disant que «les managers de la multinationale croient savoir» et «qu'ils plaquent leurs solutions toutes faites à la réalité»⁽⁸⁾ dans le cas des entreprises algériennes concernées par l'expérience objet de notre présente étude, du moins tel que nous avons pu le constater lors de notre enquête, les nouvelles équipes dirigeantes avaient bien montré beaucoup de lucidité, de réalisme et même de patience lors de l'application concrète de leurs politiques.

En effet, même s'il faut reconnaître que les nouveaux dirigeants tentaient tant bien que mal de provoquer une certaine rupture avec l'époque de l'entreprise publique du temps du «socialisme» qu'avait connue le pays depuis son indépendance et les pratiques qui en découlaient, durant un peu plus de deux décennies, époque dont ces dirigeants semblaient avoir fait une certaine idée, ils se sont montrés extrêmement prudents dans leurs démarches pour l'introduction des nouvelles formes de gestion et le respect des nouvelles valeurs. D'une part, ils semblaient s'efforcer de ne pas trop brusquer les choses afin de ne pas provoquer des réactions hostiles à l'encontre de leurs politiques et méthodes et, d'autre part, ils n'hésitaient pas à s'appuyer sur certains aspects de cette «ancienne» situation dans le cas où cela pourrait s'avérer utile ou permettre de mieux atténuer les résistances à l'égard des politiques et normes de la gestion managériale auxquelles ils voulaient faire adhérer leur collaborateurs et travailleurs locaux.

De même, et conformément à ce que leur dictait, semblait-il, cette stratégie de prudence, nous avons constaté nous-mêmes que beaucoup de ces dirigeants, représentant les Groupes européens, ont montré soit une grande réticence à nous accorder des entretiens, en dépit de nos maintes insistances, soit en refusant carrément de nous les accorder, soit en tâchant de nous répondre le plus "superficiellement" et le plus "diplomatiquement" possible. D'ailleurs, tous ceux qui avaient accepté de nous parler n'avaient accepté de le faire qu'une

seule fois et ont refusé de nous accorder une deuxième séance d'entretien prétextant nous avoir «tout dit» lors de la première.

1.2. Montrer le respect de la sécurité du personnel et de l'environnement:

Au sein des entreprises concernées par le partenariat objet de cette étude, d'autres éléments faisaient également partie des politiques adoptées par les nouveaux managers. Celui qui consistait à faire comprendre que si les nouveaux patrons étaient particulièrement attentifs aux aspects économiques et financiers des entreprises dont ils étaient partenaires, cela ne devrait pas se faire au détriment de la santé, la sécurité du personnel et la protection de l'environnement figurait incontestablement parmi les plus importants. Ainsi avons-nous constaté que, dans les entreprises ayant été touchées par notre enquête, les hauts responsables ne manquaient pas d'insister sur leur engagement et leur détermination à améliorer les conditions de travail en général et celles qui se rapportaient à la protection de la santé des travailleurs et à la prévention contre les accidents de travail en particulier. Ils soulignaient constamment, chaque fois que l'occasion se présentait à eux, que même «en ces temps de crise, comme le dit l'un d'eux dans une déclaration publiée par la revue de l'entreprise, cette préoccupation reste prioritaire» et faisait partie essentielle de leurs politiques de gestion⁽⁹⁾ C'est dans cet ordre-là que le Directeur Général de la même entreprise déclarait dans une autre interview accordée à la revue d'Acelor - Mittal, parallèlement à l'annonce des mesures à prendre «pour faire face aux conséquences difficiles de la conjoncture internationale»: « Il faille coûte que coûte réduire les charges et dépenses à l'exception des segments santé et sécurité»⁽¹⁰⁾.

A cela on peut ajouter les préoccupations de la protection de l'environnement. En effet, sous la pression des associations et autres acteurs locaux, les dirigeants des entreprises concernées par notre présente étude n'ont manqué de montrer de plus en plus leur attachement à la question environnementale. Ils s'efforçaient de mettre au point des politiques respectueuses des exigences dont il s'agit et d'en informer tous ceux qui pourraient influencer sur l'image de leur entreprise dans ce domaine.

1.3 Bien'' rémunéré:

Au sein de la politique managériale générale, celle des salaires et de la rémunération était, elle aussi, loin d'occuper une place secondaire. Ainsi les nouveaux patrons avaient-ils accordé, parfois dès le début de cette expérience partenariale, des augmentations de rémunération à tel point qu'il était devenu notoirement connu (à tort ou à raison encore fallait-il le prouver) que les salaires des cadres⁽¹¹⁾ et des travailleurs de leurs entreprises étaient largement supérieurs par rapport à ceux octroyés dans les entreprises publiques locales et peut-être même par rapport à ceux accordés généralement aux personnels des entreprises privées nationales et ce, pour toutes les catégories socio - professionnelles. «Mon salaire, nous disait un directeur régional d'une unité publique, se trouvant dans la même zone d'une des entreprises concernées par ce partenariat, est presque égal à celui d'un chef de service de cette entreprise-là»⁽¹²⁾. Il faut bien tout de même noter à cet effet que les relativement bas salaires accordés souvent par les entreprises publiques à leurs employés, au vu de leur situation financière et économique généralement délicate, et peut-être même par les entreprises privées nationales, leur avaient amplement facilité la tâche. Même le syndicat de l'entreprise (UGTA), par le biais d'un de ses responsables, dont l'organisation au niveau des instances centrales était plus qu'hostile aux mesures de privatisations, tel que nous le verrons un peu plus loin, nous confia ceci: «En matière de salaires, nos travailleurs doivent s'estimer heureux. Le salaire d'un cadre moyen est chez nous supérieur à celui d'un enseignant à l'université»

1.4. Accorder une importance à la formation:

Outre les éléments évoqués plus haut, nous pensons que la formation continue avait constitué également un des moyens les plus importants utilisés par les nouveaux dirigeants dans le cadre de leur gestion qu'ils voulaient à la fois efficace et acceptée par leur personnel. Pour atteindre une plus grande performance et peut-être aussi une meilleure adhésion à leur

politique, l'essentiel des stages dont bénéficiait leur personnel, notamment d'encadrement, se réalisait dans des pays européens. Généralement, cela se faisait dans le pays dont étaient originaires les Groupes concernés. «La formation du personnel se consolide à notre grande satisfaction», déclarait un dirigeant d'Arcelor - Mittal dans un des numéros de la revue de son entreprise.

Il est à noter également que cette formation ne concernait pas seulement les cadres et agents expérimentés. Elle visait aussi une catégorie à laquelle les nouveaux dirigeants accordaient, nous semblait-il, une importance stratégique. Il s'agissait des jeunes diplômés des établissements universitaires ou mieux des Ecoles supérieures, recrutés juste à l'issue de leurs études. Le but recherché était sans doute celui d'avoir, d'ici quelques années, des cadres plus compétents techniquement certes mais en même temps, des cadres plus disposés à adopter les normes et les valeurs managériales telles que prônées par la doctrine socio-économique occidentale et bien sûr souhaitées par les nouvelles équipes dirigeantes. C'est dans ce cadre-là que les nouvelles équipes de managers procédaient à l'époque, d'un moment à l'autre, à travers des procédures de sélection, parfois rigoureuses, au recrutement de ces jeunes nouvellement diplômés. Par une double formation théorique et pratique, ils espéraient les doter d'aptitudes techniques nécessaires et les "initier" aux valeurs du travail rationnel et, en général, du comportement répondant au profil type du cadre de l'entreprise telle qu'elle avait été érigée dans le monde industriel occidental moderne.

1.5. Entretenir une bonne relation avec le syndicat:

L'analyse des stratégies et politiques managériales au sein des entreprises objet du partenariat avec les Groupes internationaux en Algérie serait incomplète si nous ne jetions pas un coup d'œil sur celles adoptées vis-à-vis des instances syndicales. Qu'en était-il donc ? A notre avis, la situation était, à ce propos, un peu particulière⁽¹³⁾. En effet, si le « diviser pour régner » est généralement un des moyens qui tenteraient les managers, ou tout dirigeant de manière générale, pour contrôler l'organisation qu'il dirige, au sein des entreprises concernées par le partenariat en Algérie, les choses nous ont semblé se passer autrement. L'existence d'un seul syndicat dans le secteur économique avait amené les managers, du moins en ce qui concernait les ouvriers et agents de maîtrise, voire même les cadres intermédiaires, à préférer avoir affaire à un seul interlocuteur syndical. «Nous restons d'accord pour un chapeau syndical central», avait clairement déclaré un haut responsable d'Arcelor - Mittal dans la revue de la Société. Cette situation trouverait son explication dans la situation syndicale propre au pays. Sachant, en effet, qu'aucun autre syndicat, hormis l'UGTA (Union générale des travailleurs algériens), n'était présent dans les entités économiques, y compris les entreprises qu'ils dirigeaient, les managers européens avaient préféré n'adopter aucune stratégie ou politique qui pourrait provoquer ou plutôt amplifier l'hostilité de cette organisation. C'est pour cela que les nouveaux dirigeants avaient cherché à garder les meilleurs rapports possibles avec les représentants de ce syndicat au niveau de leurs entreprises. Cela s'était concrétisé dans plusieurs domaines tel que celui du recrutement notamment des nouveaux agents, des salaires, de l'amélioration des conditions de travail, etc., où les représentants syndicaux y étaient plus ou moins associés.

2. Positions et attitudes des acteurs locaux vis-à-vis du partenariat:

En résumant les réactions des acteurs locaux, se trouvant dans les entreprises concernées par l'expérience partenariale, objet de la présente étude, on peut, en fait, distinguer entre deux grands groupes principaux d'entre eux. Les cadres en général, notamment dirigeants et supérieurs, d'une part, et les agents de maîtrise, ouvriers et leurs représentants syndicaux, d'autre part.

2.1. Le personnel d'encadrement: En ce qui concerne les cadres, il nous a semblé que c'est incontestablement la catégorie au sein de laquelle on pouvait trouver la plus grande proportion de ce que l'on peut appeler les "alliés" du partenariat objet de la présente enquête et même du type de gestion qui en avait résulté. Et il y a lieu de remarquer aussi que les nouveaux dirigeants, qui le savaient très bien, comptaient sur cette adhésion pour instaurer les

valeurs et les normes prônées par la culture managériale et pour assurer la réussite au partenariat dans lequel ils s'étaient engagés. Pour exprimer sa satisfaction à l'égard de cette expérience, un des cadres que nous avons pu interviewer, ingénieur de 55 ans environ, nous le dit dans ces termes: «Je vous donne un exemple des bons résultats de cette expérience: dernièrement, notre entreprise, sous la direction des nouveaux dirigeants, a pu se débarrasser d'un gros lot de matériel vétuste, dont on n'espérait plus rien. Cela a permis à notre entreprise de gagner de l'espace physique et surtout de l'argent en un laps de temps très court. Avant, il aurait fallu une éternité. Et encore!» Un autre cadre commercial, de 45 ans, nous confia quant à lui: «Franchement, depuis le début de cette expérience, je me sens plus responsable et mieux estimé par mon entreprise. Je sens aussi que c'est selon les résultats de mon travail que je suis jugé» Mais il faut souligner quand même que cette adhésion n'était pas totale.

En effet, et même parmi la catégorie des cadres, beaucoup d'entre eux étaient carrément hostiles à cette forme de privatisation elle-même et aussi aux méthodes de gestion qu'elle avait instaurées. Cette hostilité semblait d'abord s'expliquer par des facteurs d'ordre idéologique. Elle émanait en fait de tous ceux qui continuaient de préférer l'économie étatisée et la propriété publique des entreprises. Animés par une sorte de «patriotisme économique», ils se sont montrés très opposés au fait de voir une entreprise d'Etat «partagée avec un Groupe privé», étranger et occidental de surcroît. «On est contre le bradage de nos entreprises aux étrangers», nous dit carrément et sur un ton très particulier, l'un d'eux, cadre supérieur, la cinquantaine. «On n'a rien vu de nouveau de ce soi-disant partenariat», nous confia un autre, cadre administratif, la quarantaine environ. «On attendait beaucoup de ces nouveaux propriétaires et ces nouveaux dirigeants, continua – t - il; on s'attendait à une réelle amélioration, à l'apport de nouveaux moyens techniques et de nouvelles méthodes de gestion plus performantes. Mais rien de tout cela.» «D'ailleurs, remarqua-t-il encore, s'il y a des améliorations ici ou là, ces derniers temps, cela est le résultat des efforts de nos travailleurs et de nos propres cadres».

Toutefois, cette hostilité était loin d'être l'effet uniquement d'une position idéologique et de principe. Certaines positions opposées à ce partenariat trouveraient en fait leur explication plutôt dans la déception de certains cadres de ne pas avoir été choisis par les nouveaux patrons pour occuper des postes de responsabilité. Nous pensons avoir décelé ce sentiment à travers les propos de plusieurs des cadres que nous avons interviewés. «Oui, nous dit l'un des cadres administratifs, la quarantaine, qui n'a pas été choisi par les nouveaux patrons pour occuper un poste de direction». «Avec ce partenariat, on aurait pu avoir une amélioration de la gestion et des résultats, nota-t-il encore, mais avec ceux qui occupent actuellement les postes de responsabilité, avec ceux qui ont été choisis pour occuper ces postes, c'est comme si les choses n'ont pas réellement changé. J'espère que les nouveaux responsables vont se rendre progressivement compte et apporteront les correctifs qui s'imposeraient».

Mais quoi qu'il en soit, et tel que nous l'avons déjà souligné, c'est incontestablement parmi les rangs de cette catégorie que l'on a pu trouver les éléments les plus acquis au partenariat et aux politiques managériales mises en œuvre par les nouvelles équipes dirigeantes et même aux grandes valeurs qui orientaient ces politiques. A voir de près, cela ne devrait peut-être pas beaucoup étonner. Du moins pour un certain nombre d'entre eux. En effet, il faut rappeler que les cadres locaux, qui sont généralement diplômés des établissements d'enseignement supérieur, et surtout universitaires, même des années 1970 et 1980 en Algérie, avaient, jusqu'à une certaine mesure, été formés selon des programmes valorisant les normes de l'efficacité et de la rentabilité au sens que leur donne habituellement la culture managériale classique, même si cela restait au niveau purement théorique. Beaucoup de ces cadres avaient suivi une partie de leurs études ou certains de leurs stages de perfectionnement, etc., dans des pays industriels occidentaux tels que la France, l'Allemagne, les Etats-Unis, etc. C'est pour cela d'ailleurs que lorsque beaucoup de ces nouveaux diplômés qui rejoignaient les entreprises publiques, durant l'époque de l'économie étatisée des années 1970-1980, ils étaient plus ou moins étonnés, voire même “décus”, par la manière dont étaient gérées la

plupart de ces entreprises d'État. Plusieurs d'entre eux, on le savait, avaient carrément quitté le pays pour s'installer dans des pays occidentaux, même si d'autres raisons les avaient également poussé à le faire. «En 1982, après les études, nous confia un cadre financier, environ la cinquantaine, lors d'une de nos enquêtes précédentes, j'ai constaté que les choses allaient différemment de ce que j'avais appris à l'école. Et cela a bien été une grande déception pour moi»⁽¹⁴⁾.

Cette attitude, plutôt positive, de beaucoup de cadres, vis-à-vis du partenariat et vis-à-vis des méthodes de gestion adoptées par les nouvelles équipes dirigeantes a même gagné une partie de ceux qui étaient au début opposés à cette expérience. «Avant, nous dit un directeur de 55 ans, j'étais réticent. Mais aujourd'hui, je suis pour ce partenariat.» Allant dans le même sens, un autre cadre, ingénieur, nous confia ceci: «Maintenant, à la différence de ce qu'était la situation dans l'entreprise publique, on parle de: rationalisation, de rentabilité, de rendement, d'optimisation, etc.» Pour certains d'entre eux, il ne pourrait y avoir d'entreprise sans propriété privée ou du moins sans gestion "économiquement rationnelle" de type managérial. Un cadre d'une cinquantaine d'années nous le dit en ces termes: «Jusqu'à aujourd'hui, nous n'avons jamais eu une vraie entreprise». Cette attitude des cadres vis-à-vis du partenariat «Entreprise publique-Groupes industriels occidentaux», dont il s'agit ici, serait-elle vraiment une tendance générale propre à ces classes moyennes dans leur ensemble? C'est ce que nous dit en tout cas, Michel Villette, quand il affirme que le management serait «la promesse faite aux membres des classes moyennes» «qu'ils pourront, en confiant leur sort aux vastes organisations qui les emploient, rester maîtres de leur destin»⁽¹⁵⁾.

2.2. Ouvriers et syndicalistes :

Comparativement à ce que nous avons pu remarquer chez les cadres, la situation nous a paru sensiblement différente chez les ouvriers et les «agents d'exécution». En effet, par rapport aux cadres, les ouvriers nous ont semblé d'abord beaucoup plus silencieux et réticents quand on les sollicitait d'exprimer leur opinion par rapport aux questions qui nous préoccupaient. Tel a été le cas soit quand nous leur avons demandé de nous donner leur avis concernant la privatisation et le partenariat en tant que tels, soit quand nous les avons sollicité de s'exprimer sur les méthodes de gestions adoptées par leurs nouveaux patrons. Certes, ce silence relatif est généralement caractéristique de cette catégorie de travailleurs, nous le savions. Toutefois, cette fois-ci cette réticence à la parole nous a semblé quand même plus forte que d'habitude. Mais pouvait-on vraiment leur en vouloir alors qu'ils trouvaient, non sans raison, la situation qui y régnait à la fois inédite, pas tout à fait claire et surtout incertaine, tant l'entreprise publique avait connu, ces dernières années, beaucoup de changements au niveau de son statut, de sa situation économique et financière et même en ce qui concernait son existence elle-même⁽¹⁶⁾ En effet, dans une conjoncture très difficile, avec un taux de chômage très élevé, il n'était pas difficile de comprendre que l'essentiel pour chacun de ces travailleurs était de préserver son emploi et ne pas perdre son poste tel qu'il a été le cas pour des milliers d'autres travailleurs tout au long de la décennie 1990⁽¹⁷⁾ Cela expliquerait, nous semble – t - il, l'attitude très prudente des membres de cette catégorie de main-d'œuvre quand il s'agissait d'exprimer leur opinion par rapport à leur situation professionnelle nouvelle avec ses caractéristiques inédites. Et comme il est généralement connu aussi, chez cette catégorie de travailleurs, nous avons remarqué que les ouvriers comptaient beaucoup plus, comparativement aux cadres, pour faire face aux aléas de leur situation professionnelle, sur leur syndicat et leurs actions collectives beaucoup plus que sur les actions isolées ou individuelles.

Beaucoup de ces travailleurs reconnaissaient certes qu'avec ces nouveaux patrons il y avait «moins de gaspillage», «plus de sérieux» et parfois de «meilleurs salaires» mais ils ne manquaient pas de faire allusion que cela s'était réalisé aussi «avec beaucoup plus de travail» et surtout avec un risque certain d'être "comprimé" à tout moment tel qu'il a été le cas pour d'autres travailleurs notamment durant les années 1990. Et c'était cela qui était entièrement inédit pour la plupart de ces ouvriers qui avaient connu, pour certains d'entre eux, l'entreprise

publique des années 1980 ou même durant une bonne partie des années 1970. L'entreprise de l'ère «socialiste» où la garantie de l'emploi était une règle presque absolue. S'abriter donc derrière ce silence et derrière le syndicat de leurs entreprises était bien sûr une stratégie largement compréhensible. Mais, justement, quelle était la position du syndicat UGTA, seule organisation se trouvant au sein de ces entreprises, par rapport à ce partenariat et par rapport au mode de gestion qu'il a ramené avec lui à la tête de ces entités économiques?

Nous avons souligné plus haut que les responsables centraux de l'UGTA avaient toujours exprimé, clairement ou implicitement, selon les circonstances, leur hostilité et leur refus aux mesures de privatisation des entreprises publiques au profit des Groupes occidentaux alors que cette éventualité n'était encore qu'au stade du projet. Cette position pourrait s'expliquer par des motivations idéologiques, nous l'avons souligné à propos de certains cadres et employés, mais cela constituerait-il la seule raison? Il est très difficile d'y répondre. Toutefois, il y a lieu de remarquer que si, au niveau central, certains dirigeants de cette organisation continuaient à s'opposer plus ou moins ouvertement, au niveau des entreprises qui avaient connu cette expérience, du moins au niveau de celles où nous avons eu l'occasion de le constater, les positions des syndicalistes de base de l'UGTA, étaient loin d'être aussi claires que cela. C'est ainsi que, si certains syndicalistes nous ont paru ne pas vraiment "aimer" cette expérience, d'autres nous ont paru quand même adopter une position beaucoup plus nuancée, plus subtile et surtout plus pragmatique. En effet, au niveau des sections de base du syndicat UGTA, il nous a semblé que certains militants syndicalistes s'efforçaient de prendre beaucoup plus les intérêts immédiats et palpables de leurs adhérents et travailleurs en considération. C'est ainsi qu'ils avaient axé leurs actions, une fois que le partenariat était devenu une réalité, surtout sur la protection des emplois des travailleurs en revendiquant sans cesse le renforcement des potentiels productifs de leurs entreprises et l'amélioration des conditions de travail. «Les priorités de notre syndicat portent essentiellement sur l'amélioration des conditions socioprofessionnelles de nos 7200 travailleurs», déclara à l'époque où cette expérience y était encore en cours, le premier responsable du syndicat de la filiale sidérurgique locale d'Arcelor-Mittal, au niveau d'El Hadjar⁽¹⁸⁾.

Après avoir essayé de cerner ce qui nous a semblé être certains traits caractéristiques de la stratégie des dirigeants représentant les Groupes industriels qui se sont engagés avec les pouvoirs algériens dans un partenariat au sein de plusieurs entreprises publiques dans leur gestion de celles-ci, et, ensuite, après avoir tenté de dévoiler l'essentiel des réactions des divers acteurs locaux vis-à-vis de ces stratégies, que peut-on retenir de tout cela? En prenant les remarques précédentes en considération, notamment celles où nous avons souligné la nature descriptive, voire exploratoire, de notre présent travail, nous estimons tout de même être en mesure de noter, comme conclusions, les quelques remarques suivantes:

1- malgré le caractère particulièrement prudent des stratégies adoptées par les nouveaux managers, représentant les Groupes engagés dans le partenariat au sein des entreprises publiques concernées, où les directions n'avaient pas essayé «de passer en force, de peur de renforcer les résistances et de déclencher des conflits sociaux»⁽¹⁹⁾, des réticences plus ou moins fortes, vis-à-vis de cette expérience avaient été manifestées ici et là par beaucoup d'acteurs locaux (cadres, travailleurs, syndicalistes, etc

2- il est à remarquer, toutefois, une certaine adhésion, vis-à-vis de ce partenariat, d'une partie du personnel d'encadrement des entreprises et même de certains autres acteurs issus d'autres milieux: universitaires⁽²⁰⁾ associatifs⁽²¹⁾ médiatiques, etc., et même chez certains autres travailleurs et membres des organisations syndicales de base. Dans le cas des travailleurs et des syndicalistes, nous pouvons dire que l'adhésion se faisait de manière plutôt implicite;

3- et enfin, il faut remarquer tout de même que cette adhésion nous a paru encore quantitativement faible et loin d'être décisive que les tenants du succès de cette expérience l'auraient souhaité.

Cela nous autorise-t-il pour autant à dire que les tenants de cette expérience étaient et sont restés toujours minoritaires? Ou bien, les décideurs de cette expérience, étaient-ils conduits à

ne l'engager que sous la pression des effets de la crise dans laquelle se débattait l'économie du pays? Le fait qu'il était (et est peut-être toujours) difficile, en l'absence de prises de position claires, de trouver de vrais soutiens à cette expérience, en dehors d'une partie des cadres et des travailleurs des entreprises concernées et de certains milieux, généralement se trouvant en dehors des sphères décisionnelles officielles, nous pousse à le croire.

D'ailleurs, plusieurs événements et mesures qui se sont produits durant et après notre enquête confirment ce que nous avons déjà pressenti. En effet, dans deux des entreprises concernées par notre présent travail, le «partenariat» a complètement cessé. Pour l'une d'entre elles, les nouveaux dirigeants, ont été carrément «remerciés» par les responsables publics et l'entreprise a retrouvé son statut précédent, celui d'une entreprise d'Etat. Cette décision de mettre fin à l'expérience de partenariat au sein de l'entreprise concernée, a-t-elle été réellement imposée par ses «mauvais» résultats comme l'avaient déclaré les responsables publics du secteur concerné? En tous cas, lors de notre passage au niveau de cette entreprise, alors que cette expérience n'était qu'à ses débuts, l'hostilité de beaucoup de ses membres vis-à-vis de cette expérience nous a paru déjà très forte⁽²²⁾ Quant à la seconde, et il s'agit en fait de l'entreprise sidérurgique ayant engagé pendant plusieurs années un partenariat avec le Groupe «Arcelor Mittal»⁽²³⁾ en vertu d'une décision prise par le Gouvernement et dont les dirigeants centraux de l'UGTA, très hostiles à cette expérience, s'en étaient amplement félicités, l'État algérien a carrément repris le contrôle total de cette entreprise⁽²⁴⁾ Seule l'entreprise des engrais phosphatiques, l'une des trois entreprises concernées par la présente enquête, où un Groupe espagnol détenait et détient encore une partie des actions, continue encore de vivre cette expérience⁽²⁵⁾.

Les questions que l'on peut se poser maintenant sont les suivantes : cette machine arrière, c'est-à-dire cette décision de mettre fin à ce partenariat, va-t-elle être générale ? Autrement dit, va-t-elle concerner tous les autres cas qui vivent une expérience de partenariat? D'autre part, cette décision, a-t-elle été imposée par les «mauvais» résultats enregistrés au niveau des entreprises où la cessation de cette mesure avait été décidée? Ou bien, constituait-elle, au contraire, une victoire des adversaires de cette expérience, ceux qui continuaient et continuent à soutenir une économie «étatiste» en dépit de ses résultats économiquement médiocres? La réponse est pour le moment très difficile. Toutefois, au vu de la mesure dite des «51/49», contenue dans la loi de finances de 2016⁽²⁶⁾ concernant toute éventuelle création de société par un partenaire étranger où l'Etat s'est réservé désormais, à lui et au secteur privé national, le droit de s'approprier au moins les 51% du capital social, c'est-à-dire la majorité du capital, nous conduit à opter pour la dernière réponse. D'un autre côté, on peut se demander si tout simplement on est arrivé à la conviction que le partenariat serait plus accepté avec le secteur privé national qu'avec le capital étranger tel que nous le laisse penser la signature par le gouvernement, le patronat et les dirigeants de l'UGTA, de la fameuse Charte sur le partenariat sociétaire? Nous sommes tentés de le croire. D'ailleurs, c'est avec un Groupe national privé, en l'occurrence le Groupe ETRHB⁽²⁷⁾ que les pouvoirs publics ont engagé récemment, en 2017 plus précisément, un partenariat au niveau de Fertial, en vertu duquel ce dernier aurait déjà racheté 17% des parts de cette entreprise.

Toutefois, il semble que les choses ne sont pas aussi simples que d'aucuns pourraient le croire. Car, au-delà du refus du partenariat avec le capital étranger, il est légitime de se demander si tout le problème complexe de la modernisation de l'économie qui semble posé, et ce, quelle que soit la forme que cette modernisation pourrait prendre. En effet, et l'histoire récente du pays, depuis les premières années de l'indépendance nous l'apprend sans ambiguïté, si le projet de l'industrialisation et de l'institutionnalisation de l'entreprise industrielle moderne en Algérie, comme forme principale d'organisation du travail et de la production, dans le cadre du mode de développement étatiste, tenté par les pouvoirs publics, durant les années 1960-1970, avait échoué, c'est pour des raisons qui dépassent, à notre avis, largement le type de propriété des moyens de production selon qu'elle soit publique ou privée. Une des plus importantes est sans doute liée aux structures mentales, sociales,

culturelles et politiques qui caractérisaient et caractérisent toujours la société elle-même, même si la situation de dépendance et de sous-développement économique que vivait et vit encore le pays, dans un monde dominé par les pays industriels, avait joué également un rôle important dans cet échec⁽²⁸⁾.

Les nouveaux groupes sociaux locaux, c'est-à-dire les hommes d'affaires et autres entrepreneurs, qui aspirent à assumer aujourd'hui le rôle de modernisation de l'économie et de la société dans son ensemble, seront-ils capables de remplir avec succès cette grande mission historique dans laquelle avaient échoué les tenants d'une économie étatiste ? Nous en saurons davantage dans les prochaines années, même si nous devons reconnaître que, pour le moment, les conditions de cette réussite ne semblent pas encore entièrement réunies⁽²⁹⁾.

Notes:

1- Dans le présent article, on entend par le terme partenariat une mesure décidée, dans notre cas par les pouvoirs publics algériens, «selon laquelle l'État, ou un organisme public représentant l'État, confie, pour une période et selon des conditions déterminées, le mandat à une entreprise du secteur privé pour assurer une mission auprès du secteur public. Cet engagement peut concerner des modifications, des transformations, des constructions, des aménagements, des ajouts d'équipements, ou autres prestations de services ainsi que la gestion de ces projets ou services, en totalité ou en partie» Voir <http://www.banque-et-assurance.com>. Nous ajoutons que dans la présente étude, il s'agit donc du partenariat décidé par l'Etat algérien dans les années 1990 et globalement concrétisé à partir des années 2000, dans certaines entreprises publiques, principalement avec des Groupes industriels privés notamment occidentaux.

2- Cette enquête a été réalisée dans le cadre d'une recherche menée sous l'égide du (CRASC) Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle d'Oran (Algérie).

3- Eugène Enriquez, (1992), «L'entreprise comme lien social «un colosse au pied d'argile», in. Renaud Sainsaulieu (dir.), *L'entreprise, une affaire de société*, Paris, Presses de sciences Po, pp.203-228, p 206.

4- Vincent de Gaulejac, (2005), *La Société malade de la gestion*, Paris, éd. Du Seuil, op. cit., p.13.

5- Gérald Berthoud, et Giovanni Busino, (1995), *Pratiques sociales et théories*, Genève- Paris, Librairie Droz, pp 147-148.

6- C'est moi qui souligne.

7- V de Gaulejac, op. cit., pp 34-35.

8- Michel Villette, (1996), *Le Manager jetable. Récits du « management réel »*, La Découverte, p.129.

9- Ainsi, on peut lire sur le site de la société Fertial entre autres ceci: «FERTIAL place en tête de ses priorités la sécurité et la santé des personnes, la sécurité des activités, le respect de l'environnement, la satisfaction de ses clients ainsi que l'écoute des communautés environnantes». On y lit aussi «Pour l'ensemble de ses activités, FERTIAL met en place, en matière de sécurité, santé, environnement et qualité, des politiques adaptées de maîtrise des risques qui sont évaluées périodiquement. Voir: <https://www.fertial-dz.com/index.html>.

10- C'est moi qui souligne.

11- Selon une étude réalisée par le cabinet algérien teamconsult en 2011, des 1000 cadres qui ont répondu au questionnaire de l'enquête, 96% ont exprimé leur souhait, si le choix leur était donné, de vouloir travailler dans une entreprise multinationale ou internationale. 4% seulement voulaient travailler dans une entreprise nationale publique (2%) ou dans une entreprise nationale privée (2%). (Voir une synthèse de cette étude dans *Le Quotidien d'Oran* du 09 mai 2011 ou l'intégralité de ses résultats sur le site: <http://teamconsult-dz.com>).

12- Il faisait allusion à une des entreprises concernées par le partenariat objet de notre présente étude.

13- Si elle était comparée par exemple à celle qui, selon Thierry Pech, prévalait depuis quelques années dans les pays occidentaux où, selon ses termes, un «capitalisme séparateur» était en train de jouer sur les divisions des organisations syndicales pour mieux asseoir son contrôle sur le monde ouvrier. Cf. «Le Capitalisme séparateur», *La Vie des idées* (version on line) publié le 11/12/2007 in. www.laviedesidees.fr

14- Voir par exemple: Omar Aktouf, (2014), *Algérie, entre l'exil et la curée*, Alger, Arak éditions,

15- M. Villette, op. cit., p 137.

16- Durant les années 1990 et 2000, dans le cadre des mesures d'ajustement structurel engagées par le pays, des centaines d'entreprises publiques ont été carrément dissoutes et leurs salariés mis en chômage.

- 17- On estime officiellement le nombre des travailleurs des entreprises publiques ayant perdu leur emploi durant cette période à quelques 500 000. Les sources non officielles parlent d'un million.
- 18- El Watan du 21/08/2009.
- 19- Jean Vannereau, (2004), « Pour comprendre la contradiction entre le discours et les pratiques de management », *Carriéologie*, Vol. 9, n 4, pp. 579-594, p 586.
- 20- Concrétisé à titre d'exemple par des articles publiés, des positions affichées ici et là, etc., favorables à la libération de l'économie.
- 21- Où des associations œuvrant dans le même sens ont été créées, telle que l'Association algérienne pour le développement de l'économie de marché.
- 22- Il faut remarquer que les dirigeants des Groupes étrangers concernés avaient, selon les responsables publics, expliqué ces mauvais résultats par les lenteurs des procédures imposées par le code des marchés publics qui, selon eux, leur fait perdre beaucoup de temps lors de la concrétisation des transactions d'achats d'équipements et autres produits dont ils avaient besoin pour assurer la bonne marche de l'entreprise. Il y a lieu de remarquer que certains d'entre eux nous avaient même fait part de cette lenteur lors de notre enquête.
- 23- Beaucoup d'acteurs, pour combattre le partenariat au niveau de cette entreprise utilisaient tous les moyens qui se trouvaient à leur disposition: grèves, rumeurs, etc. A titre d'exemple, certains prétendaient que la cession au profit de ce Groupe Européo-indien avait été octroyée au « dinar symbolique ».
- 24- Avant de s'engager, semble-t-il, dans un partenariat avec un Groupe Emirati.
- 25- El Watan du 31/01/2016, dans sa version électronique, nous apprend à l'époque que l'une des deux usines de cette entreprise, se trouvant à Arzew, était, pendant un certain temps, en cessation d'activité. D'après ce quotidien, la raison consistait dans le fait que les autorités publiques n'avaient pas délivré à cette entreprise l'autorisation habituelle pour pouvoir exporter ses produits. Par la même occasion, le quotidien en question rapportait aussi que le syndicat de cette entreprise avait exprimé son soutien à l'entreprise et avait même exprimé son incompréhension vis-à-vis de ce refus qui, d'après lui, mettrait en péril l'avenir de l'entreprise et du partenariat. «Partenariat», continuait le journal, que le syndicat de l'entreprise aurait jugé lui-même comme «très réussi».
- 26- A titre d'exemple, l'article 66 de cette loi stipule entre autres que : « L'exercice des activités de production de biens, de services et d'importation par les étrangers est subordonné à la constitution d'une société dont le capital est détenu, au moins, à 51% par l'actionnariat national résident ». Voir le JORA (Journal officiel de la république algérienne) n 72 du 31/12/2015.
- 27- Appartenant à Ali Haddad. Voir le site de l'entreprise: <https://www.fertial-dz.com>.
- 28- Voir les excellentes analyses de cette expérience contenues dans les travaux de plusieurs sociologues et économistes tels que Ali El kenz, (1987), *Le complexe sidérurgique d'El Hadjar. Une expérience industrielle en Algérie*, Paris, Editions du CNRS; Lahouari Addi, (1990), *L'impasse du populisme. L'Algérie: collectivité politique et État en construction*, Alger, Enal; Djamel Grid, (2007), *L'exception algérienne. La modernisation à l'épreuve de la société*, Alger, Casbah-éditions; Mohamed Dahmani, (1987), *Les voies de développement dans l'impasse*, Alger, OPU; etc.
- 29- En tout cas, si on se réfère à ce que nous a rapporté la presse sur cette expérience de partenariat avec le Groupe ETRHB, au niveau de Fertial, où des travailleurs se sont élevés contre elle, il semble que la mission du secteur privé ne va pas être, elle aussi, facile. Du moins pas selon la procédure souhaitée par les signataires la «Charte sur le partenariat sociétaire».

Références bibliographiques:

- 1- Berthoud, Gérald et Busino, Giovanni, (1995), *Pratiques sociales et théories*, Genève- Paris, Librairie Droz, pp 147-148.
- 2- Enriquez, Eugène, (1992), «L'entreprise comme lien social « un colosse au pied d'argile », in. R. Sainsaulieu (dir.), *L'entreprise, une affaire de société*, Paris, Presses de sciences Po, pp 203-228, p 206.
- 3- De Gaulejac, Vincent, (2005), *La Société malade de la gestion*, Paris, éd. Du Seuil, op. cit., p 13.
- 4- Pech, thierry, (2007), «Le Capitalisme séparateur», *La Vie des idées* (version on line) publié le 11/12/2007 in. www.laviedesidees.fr
- 5- Vannereau, Jean, (2004), «Pour comprendre la contradiction entre le discours et les pratiques de management », *Carriéologie*, Vol. 9, n 4, pp 579-594.
- 6- Villette, Michel, (1996), *Le Manager jetable. Récits du «management réel »*, Paris, La Découverte.

التفكك الأسري وعلاقته بالجريمة جريمة التهريب نموذجا:
دراسة ميدانية بالكتلة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف
حدابري ريمة⁽¹⁾ د. محمد الصالح بوطوطن⁽²⁾

1- قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، sihem232@outlook.fr

2- قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، bototane@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/06/27

تاريخ المراجعة: 2018/06/27

تاريخ الإيداع: 2018/04/22

ملخص

تعد الجريمة من المواضيع التي أرققت العديد من الدول في محاولة الحد منها، فلا يمر يوم بل ولا دقائق إلا ونسمع أو نقرأ عن أفعال إجرامية خطيرة تهدد حياة الأفراد وتبيد ممتلكات الغير وتتخر من اقتصاديات الدولة كما هو الحال بالنسبة للتهريب. ومن هنا فكرنا في محاولة ربط الجريمة بالأسرة باعتبارها المسؤول الأول عن نمو شخصية أبنائها، فإما أن تجعلها سوية وإما منحرفة تنغمس في الجريمة. هذه الأخيرة فك احد ألغازها مرتبط إلى حد كبير في نظرنا بموضوع موسوم ب: علاقة التفكك الأسري بالجريمة "جريمة التهريب نموذجا".

الكلمات المفتاحية: تفكك أسرية، جريمة، تهريب.

***La désintégration familiale et sa relation avec le crime : Le crime de contrebande est un modèle
Etude sur le terrain du group de la gendarmerie nationale de Wilaya de Taref***

Résumé

La criminalité est l'un des sujets que de nombreux pays ont rasé en essayant de les réduire, non pas un jour ou même quelques minutes, mais d'entendre ou de cliquer sur des actes criminels graves qui menacent la vie d'individus, exterminer les biens d'autrui et de détruire les économies de l'État, comme c'est le cas avec la contrebande. Par conséquent, nous avons pensé à essayer de lier le crime à la famille comme la responsabilité principale de la croissance de la personnalité de ses enfants, soit pour le faire ensemble ou déviant de se livrer à la criminalité. Ce dernier est très lié au sujet de désintégration de la famille est liée au crime de «contrebande de crimes comme modèle».

Mots - clés: Désintégration familiale, crime, contrebande.

***Family disintegration and its relationship to crime: The crime of smuggling is a model
Field study of the regional bloc of the national gendarmerie of Wilaya of Taref***

Abstract

Is the crime of the themes that have troubled many of the states in an attempt to reduce them, not a day goes by and minutes only hear or read about acts of serious criminal offences threatening the lives of individuals and the property of the gas and of the economies of the state, as is the case for smuggling. And here we thought we'd try to link the crime family as primarily responsible for the personality development of their children, either make them together or oblique to indulge in the crime. The latter to decipher one of the mysteries of the past linked to a large extent, in our view, the subject is marked with Family disintegration is related to the crime of "smuggling "crime as a model".

Key words: Family breakdown, crime, smuggling.

تشير الإحصائيات في الجزائر من خلال الدراسات التي أنجزت حول مشكلات الأسرة المعاصرة أن معدلات الجريمة تزداد حدة داخل الأسر المفككة خلال مرحلة التغيير الاجتماعي السريع الذي لا يخضع للتخطيط الدقيق فحسب حصيلة لوحات الشرطة القضائية لجهاز الدرك الوطني الجزائري، فقد تم خلال ستة أشهر من السنة الماضية إحصاء 66933 قضية، منها 2177 جنائية و28997 جنحة و899 مخالفة، أدت إلى إيقاف 38323 شخص من بينهم 1418 امرأة و1337 قاصر. وتظهر إحصائيات الدرك الوطني في الأعوام الممتدة من 2008 إلى 2012، بأن المعدل السنوي للأحداث (القصر) المتورطين في شتى أنواع الإجرام هو 3153 شخص. فيما أشارت إحصائيات وزارة العدل إلى تسجيل 3 آلاف جريمة قتل خلال عام 2011 في البلاد، من بينها ما تم داخل نطاق العائلة الواحدة. جرائم راح ضحيتها أبناء وأقارب وأصدقاء، استعملت في 1500 جريمة منها أسلحة بيضاء من خناجر، وسيوف وسواطير. وتعددت دوافع ارتكابها من الاغتصاب والسرقة والشجارات والدفاع عن الشرف وغيرها. (99% من الأحداث ضحايا التفكك الأسري حسب رئيس الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل 2011).

أما مجتمعات دول العالم النامي ومنها الدول العربية الحديثة العهد بالاستقلال والتطور فلم تصل بعد إلى مستوى الاستقرار والازدهار والتنظيم المحكم والتقدم التكنولوجي الأمر الذي يفرض قدرا من الضبط والحماية للأسر، كما أنها تتعرض في كل فترة من فترات تاريخها لهزات ثقافية واجتماعية واقتصادية. والتفاعل غير الإيجابي بين أفراد الأسرة الواحدة وعدم قدرة كلا من الزوج والزوجة من جهة والأبناء من جهة أخرى على تجاوز مشكلاتهم الأسرية منها: الطلاق، والهجر، والموت، وهو ما يدفع بالكثير من الأبناء بل والأمهات أحيانا إلى الانغماس في عالم الرذيلة والجريمة ولعل أبرز هذه الجرائم "التهريب"، هذا الأخير الذي يتطور لصير أخطر حينما يصبح بمثابة تنظيم دولي. لذلك تم تناول هذا الموضوع ضمن الأطر الآتية:

التساؤل المركزي:

*هل توجد علاقة بين التفكك الأسري والجريمة؟

التساؤلات الجزئية:

- 1- هل لجوء الأبناء إلى جريمة التهريب راجع لغياب الرقابة الوالدية؟
- 2- هل فقر الأسر المفككة دافع إلى جريمة التهريب؟
- 3- ما هي أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب؟

كما صادفتنا في دراستنا المفاهيم الجوهرية الآتية: التفكك الأسري، التهريب، الجريمة.

ونظرا لكون ما نجمه من بيانات حول الموضوع ومحاولة تفسيرها يدخل ضمن الوصف حتم علينا استخدام المنهج الوصفي بما فيه من كلام وأفاديل، مستعينا في ذلك ببعض تقنيات البحث وأدوات لجمع البيانات كالملاحظة المباشرة وغير المباشرة والمقابلة والاستمارة، أما بالنسبة لعينة الدراسة فكانت عينة قصدية (عمدية) من طرف الكتلة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف، مع ملاحظة وجود صعوبة الاتصال المباشر بالمهريين كان لابد من اللجوء إلى الدرك الوطني باعتباره الهيئة الأكثر تتبعا لنشاطات المهريين إلى جانب الجمارك الذين رفضوا حتى استقبالنا لدواعي أمنية وقانونية بحسب قولهم.

وفي الأخير أفرزت نتائج دراسة هذا الموضوع عن:

- 1- هناك علاقة بين الجريمة والتفكك الأسري لغياب الرقابة الوالدية دور في اللجوء إلى جريمة التهريب.
- 2- الفقر داخل الأسر المفككة دافع إلى التهريب.
- 3- أكثر الفئات المتورطة في التهريب هي فئة الشباب؟

تتمحور إشكالية البحث على دراسة موضوع الجريمة على رأسها التهريب بمدينة حدودية تقع بالشرق الجزائري على الشريط الحدودي التونسي هي ولاية الطارف وعلاقته بالتفكك الأسري.

1- الإشكالية:

تثير الجريمة اهتمام مختلف الشرائح الاجتماعية على حد سواء، بل إن أخبار الجرائم والحقائق التي تتناول الظاهرة الإجرامية هي الأكثر انتشارا في الأوساط العامة، والسبب في ذلك هو اعتقادنا بأن الجريمة تنعكس آثارها على عدد كبير من أفراد المجتمع، ولما كانت الجرائم تتطور بتطور المجتمعات حاول الباحثون تقسيمها حسب القيم وتنوع الأقاليم إلى عدة أنواع منها جرائم سياسية، واقتصادية، واجتماعية... الخ، ومن بين الجرائم الاقتصادية التي باتت تهدد أمن واقتصاديات العديد من الدول على اختلاف دراجاتها المتقدمة والمتخلفة وعلى وجه الخصوص الجزائر هو "التهريب"، هذا الموضوع الذي نال اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مجال الانحراف والجريمة الذين أعزوا عوامله إلى الفقر والبطالة والتفكك الأسري⁽¹⁾، هذا الأخير الذي تختلف معدلاته من مجتمع إلى آخر تبعا للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وتبعا للقيم والمعايير التي يؤمن بها المجتمع.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني أسرها التفكك بمختلف مظاهره، ولعل المنتبغ لسيرورة الأسرة الجزائرية يلاحظ بدقة التغيرات البنوية الحاصلة على مستوى أفرادها بحكم التغير الاجتماعي. ونظرا لأهمية هذا الموضوع كان لابد من تناوله بالدراسة والتحليل في محاولة منا لمعرفة إمكانية وجود علاقة بين التفكك الأسري والجريمة بصفة عامة وجريمة التهريب بصفة خاصة. فالتهريب بكافة أشكاله بات آفة العصر والمخرب الأساسي لبنى المجتمعات، فقد كشفت الإحصائيات الخاصة بمصالح الدرك الوطني في الجزائر عن خسائر تكبدتها الخزينة العمومية من جراء التهريب بمختلف أشكاله خاصة في الآونة الأخيرة حيث عالجت المجموعة خلال سنوات 2009 و 2010 وسنتي 2011 / 2012 حوالي 220 قضية في التهريب تم خلالها حجز كمية هامة من البضائع المهربة في مقدمتها تهريب المرجان⁽²⁾، ويعرف التهريب ارتفاعا بالموازاة مع ثورات الربيع العربي التي حدثت في كل من ليبيا وتونس كبلدين لهما حدودية مع الجزائر، حيث لا يمر يوم دون أن نسمع أو نقرأ عن تفكيك عصابات من المهربين سواء كانت مخدرات، أو سلعا أو أشخاصا، أو آثارا... الخ. ويحكم أن أي دراسة علمية تتطلب حصر عينة البحث فكان لابد من اختيار إحدى الولايات الجزائرية ألا وهي ولاية "الطارف" نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به حيث جعل منها منطقة عبور بالنسبة للكثير من المهربين.

تساؤلات الدراسة:

✓ السؤال المركزي:

هل توجد علاقة بين التفكك الأسري والجريمة؟

✓ الأسئلة الفرعية:

1- هل لجوء الأبناء إلى جريمة التهريب راجع لغياب الرقابة الوالدية؟

2- هل فقر الأسر المفككة دافع إلى جريمة التهريب؟

3- ما هي أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب؟

2- المصطلحات والمفاهيم:

تصادفنا في هذه الدراسة مفاهيم نراها أساسية وذات الصلة بموضوع "التفكك الأسري وعلاقته بالجريمة" وهي التفكك الأسري، جريمة التهريب.

أ- مفهوم التفكك الأسري:

أولاً: التحديد اللغوي

تفكك انفك فك فصله وخلصه ويقال تفككت شخصية فلان، ضعفت، وفلان يتفكك في مشيه فالتفكك في اللغة معناه الضعف والاضطراب⁽³⁾.

ثانياً: التحديد الاصطلاحي

قد تعددت واختلقت التسميات حول هذا المصطلح فهناك من يطلق عليه اسم "التفكك الأسري" والذي يتم بفقد أحد الوالدين أو كليهما أو عن طريق الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب العائلة مدة طويلة من الزمن وهناك من يطلق عليه باسم "تصدع الأسرة" والذي يحدث في حالة تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق⁽⁴⁾.

كما يقصد به اختلال وظائف الأسرة أو انهيار الأدوار والبناء الأسري نتيجة لغياب أحد الأبوين أو كليهما نتيجة للوفاة أو الطلاق أو الهجر.

ب- مفهوم الأسرة:

أولاً: التحديد اللغوي

الأسرة مشتقة من الفعل أسر بمعنى قيد، والأسرة هي الكل، يقال جاءوا بأسرهم أي جميعهم. والأسرة هي شدة الخلق، يقال شد الله أسره، أي أحكم خلقه، وأسرة الرجل عشيرته والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته، وتعني الأسرة القوة والشدة، لذلك تفسر بأنها الدرع الحصين، فأعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر بعض، ويعتبر كل واحد منهم درعا للآخر، فأصل الأسرة هو التقيد برباط ثم تطور معناها ليشمل القيد برباط أو بدون رباط، وقد يكون القيد أمراً حتمياً لا مجال للخلاص منه وقد يكون اختيارياً ينشده الإنسان ويسعى إليه. و« تعني الأقارب، والعشيرة والعائلة وهي أهل الرجل أو أهل المرأة »⁽⁵⁾.

ثانياً: التحديد الاصطلاحي

الأسرة هي المؤسسة والخلية الأولى التي يتلقى فيها الفرد كل القيم والأساليب التنشئية السليمة والراعي الأول للأحداث وحاميه من الانحرافات والإجرام، حيث تساهم بشكل كبير في نمو الوعي الخلقي للفرد.

حين يعرف كل من (عباس محمود عوض ورشاد صالح دمنهوري) في كتابهما علم النفس الاجتماعي: «الأسرة عبارة عن وحدة إنتاجية بيولوجية تقوم على زواج شخصين يترتب عليه نتاج في الأطفال عند ذلك تتحول الأسرة إلى وحدة اجتماعية»⁽⁶⁾.

ت- الأسرة في علم الاجتماع:

الأسرة لدى بعض علماء الاجتماع لفظ ينبغي أن يكون مقصوراً على الرابطة الاجتماعية التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء والتي تضم بالإضافة إليهم بعض الأقارب، فيعرفها بعضهم بأنها رابطة اجتماعية تتألف من زوج

وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك، بحيث تضم أفراد آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال (7).

ث- الأسرة في القانون الجزائري:

لم يعرف الدستور الجزائري الأسرة، لكن تضمنت أحد مواده أن الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع، أما في قانون الأسرة الجزائري فنجد المادة الثانية منه تنص على أن "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة".

وعليه يتبين أن التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري تعريف يظهر النسق الاجتماعي الذي تقوم عليه الأسرة في إطار قانوني إذ يعتبرها الخلية الأساسية للمجتمع، وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية والقرابة تجعل منهم كيانا واحدا إلى جانب اعتمادها في استمراريتها على الترابط والتكافل بين أفرادها وحسن المعاشرة (8).

ج- أنواع الأسر:

أولا: الأسرة النووية:

هي تلك الأسرة المكونة من الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين ويمكن أن يقيم أحد الأقارب فيها كالأخت أو الأخ أو أحد الوالدين وهناك من يسمي هذا النوع بالأسرة الزوجية (9).

ثانيا: الأسرة الممتدة:

وهي الأسرة التي تتكون من عدة أسر زواجية تنظم في أسرة واحدة تربط بين أفرادها رابطة الدم ويعيش أعضاؤها ضمن وحدة سكنية واحدة وتشمل هذه الأسرة الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين من الذكور وزوجاتهم وأحفادهم، وتختلف الأسرة الممتدة عن الأسرة الزوجية النووية من حيث أنها تتألف من ثلاثة أجيال أو أكثر وقد تستمر في الوجود إلى ما لا نهاية (10).

ثالثا: أسرة الإنجاب:

وهذا النوع من الأسر يتكون من الزوج والزوجة قبل الإنجاب بحيث إذا تزوج الابن وكون أسرة جديدة تسمى بأسرة الإنجاب وهي أول مراحل الأسرة النووية وبالرغم من تأثر الأسرة بصورة عامة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرائية التي مرت بها المجتمعات في مختلف أرجاء العالم، إلا أنها بقيت مركز التماسل ومصدر الرعاية الأولية المباشرة ولا يزال الفرد خلال حياته يمر بنمطين مختلفين من الأسرة (11).

ح- أنواع التفكك الأسري:

يشهد الواقع الراهن أمثلة كثيرة على تصدع الأسر، وغياب جو المودة والرحمة والدفء الاجتماعي، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة مراجعة الوسائل التربوية، حيث تظهر تسميات أخرى إلى جانب مفهوم التفكك الأسري للدلالة على ذات الظاهرة مثل: البيوت المحطمة، والتصدع الأسري، ويعزى التعدد إلى ترجمة المفاهيم الأجنبية، وثمة عناصر مشتركة بينها حيث تشير إلى: اختلاف السلوك في الأسرة، وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة. وينقسم إلى نوعين هما:

أولا: التفكك النفسي: يحدث في العائلة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد وكذلك يشع فيها عدم احترام حقوق الآخرين (12).

ثانيا: التفكك البنائي: وينشأ عن غياب الوالدين أو كليهما بالموت، أو الطلاق، أو هجر أحد الزوجين للأبناء بانشغاله بالعمل، بحيث لا يستطيع الإشراف على تربية هؤلاء الأبناء⁽¹³⁾.

خ- مفهوم الجريمة:

أولا: التحديد الاصطلاحي

إن الجريمة في نظر علماء الاجتماع (دوركايم مثلا) هي ظاهرة اجتماعية طبيعية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها وحجمها ويقصد بطبيعية وسوية أنها ليست شاذة على أساس أنه لا يخلو مجتمع من المجتمعات سواء صغيرا أم كبيرا متقدما أو متخلفا ريفيا أو حضريا من الإجرام والانحراف فهي حتمية واعتيادية ولكنها حين تتجاوز المستويات المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة وغير سوية⁽¹⁴⁾.

د- مفهوم التهريب:

أولا: التحديد اللغوي

التهريب هو مصدر الفعل هرب، يهرب، هربا وهروبا ومهربا وهريانا، وهو (فعل رباعي متعد) هَرَبْتُ، أُهَرِّبُ، هَرَّبْتُ، مصدر تَهْرِبُ. بمعنى: فر من أداء حق أو واجب، أي تهرب من واجباته، وفي موضع آخر يقصد به: أسرع في الأرض وأبعد في الأمر بمعنى أغرق فيه وبالغ وجعله يهرب الأشياء أي نقلها خفية من بلد إلى بلد أو من مكان إلى مكان، مثال: «هرب المخدرات، هرب الذهب»⁽¹⁵⁾.

ثانيا: التحديد الاصطلاحي

هو عملية غير قانونية يرتكبها الفرد من أجل إشباع حاجاته، ورغباته الخاصة وهي من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وتدرج ضمن الجرائم الاقتصادية نظرا لنتائجها السلبية على الاقتصاد الوطني. ويقصد بالتهريب أيضا استجلاب غير مشروع لسلع وبضائع دون أن يدفع عليها الضرائب الجمركية المقررة وذلك باعتبار أنه يتم إدخالها خلسة⁽¹⁶⁾.

ثالثا: التحديد القانوني للتهريب

التهريب قانونا، هو كل استيراد للبضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك وبصفة غير قانونية أو عن طريق الغش مثل: تهريب المخدرات، النقود، الأسلحة، العملة، السيارات... الخ، كما جاء ذلك في الأمر 06/05 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق لـ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب⁽¹⁷⁾.

رابعا: التحديد الاقتصادي للتهريب

فسر رجال الاقتصاد أن جميع النشاطات التي لا تخضع لرقابة الدولة فهي تمارس بطريقة غير شرعية وقانونية وبالتالي تؤدي إلى بروز اقتصاد ثانٍ ينافس الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تذبذب في الأسعار بين سلعتين من نفس الصنف ومن هنا يبدأ احتكار السوق من قبل السلعة الأولى، لذا أقيمت مراقبة مستمرة وواضحة⁽¹⁸⁾.

3- المنهج المستخدم:

يعرف المنهج العلمي، بأنه مجموعة من القواعد العامة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى الحقيقة ولقد اختلفت المناهج العلمية باختلاف العلوم، وأصبحت طبيعة البحث العلمي هي التي تحتم على الباحث استخدام أسلوب معين ومنهج خاص في التحليل والدراسة⁽¹⁹⁾ وبحكم أن موضوعنا يتمحور حول علاقة التفكك الأسري

بالجريمة، فإن هذا تطلب منا استخدام "المنهج الوصفي" دون غيره من المناهج العلمية الأخرى، وذلك التلاؤمه مع طبيعة دراستنا حيث حاولنا وصف الظاهرة لاسيما وأن الموضوع جديد يتطلب منا الوصف وفق التحليل والتفسير. تتطلب منا الدراسات الوصفية الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على البيانات والمعلومات بل يمكن الجمع بين أكثر من أداة وطريقة في نفس الوقت ومن بين الأدوات التي تم الاستعانة بها في هذا البحث ما يأتي:

4-أدوات جمع البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات من الميدان للتحقق والوقوف على التساؤلات أو الأهداف المتعلقة بالظاهرة المدروسة معتمداً في ذلك على عدة وسائل، تمكنه من الحصول على بياناته الميدانية وعلى مستوى بحثنا فقد قمنا باستخدام البيانات أو الأدوات الآتية:

أ- الملاحظة المباشرة:

وهي ملاحظة بسيطة يراقب بها الملاحظ جماعة ما دون المشاركة في أنشطتهم، مع تجنب قدر من الإمكان الظهور في الموقف حتى لا يؤثر على الملاحظين وسلوكهم الطبيعي ويسجل ما يراه في شكل ملاحظات⁽²⁰⁾.
*ومن خلال تواجدها على مستوى الكتلة الإقليمية للدرك الوطني بولاية الطارف في إطار الدراسة الاستطلاعية للكتلة استخدمنا هذا النوع من الملاحظة ولكن في إطارها الضيق، نظراً للصعوبات التي وجدناها على اعتبار أن العينة التي نتعامل معها هي أحد أجهزة الأمن التي تتميز بالصرامة والدقة والتحفظ إن صح القول.

ب- المقابلة:

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في دراسته، باعتبارها محادثة موجهة ولقاءً عمدياً مصمماً للحصول على بيانات للدراسة والتشخيص وتتكون المقابلة في أبسط صورها من مجموعة من الأسئلة معدة سلفاً من قبل الباحث، وجوهر المحادثة هو السؤال والجواب ويطرحها وجهاً لوجه⁽²¹⁾.

1-المقابلة من حيث عدد المبحوثين:

فرضت علينا ظروف المقابلة اختيار المقابلة الجماعية، نظراً لأن أفراد الدرك الوطني وبحكم ضيق الوقت تعذر علينا مقابلة كل واحد بمفرده، وإنما تم اختيار كل 5 أفراد لإجراء مقابلة معهم لمدة يوم واحد.

2-المقابلة من حيث درجة المرونة في موقف المقابلة:

اعتمدت مقابلتنا لأفراد الدرك الوطني بولاية الطارف على المقابلة المقننة، حيث تم إعداد مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقاً والتي تتمحور حول القضايا الآتية: أسئلة حول الجرائم المنظمة من بينها التهريب. لماذا نهرب؟ من هم المهربون؟ ما نوعية البيئات التي ينحدر منها المهربون؟ هل يسود هذه البيئات تفكك أسري؟ ما نوع هذا التفكك؟ ما هو النموذج الأبوي السائد داخل هذه الأسر؟ وأسئلة حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تطبع أسر مجتمع الطارف؟ كما تم اعتماد أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة لإثراء النقاش بين أفراد الدرك الوطني.

ت- الاستمارة:

تعتبر نموذجاً مصمماً يضم مجموعة من الأسئلة توجه للأفراد من أجل الحصول على البيانات الكافية حول موضوع الدراسة. ولقد تطلب منا الموضوع بناء استمارة بحث وصياغة مجموعة من الأسئلة التي وجدناها تجيب عن تساؤلات الدراسة. وكان تطبيق الاستمارة عن طريق توزيعها يدا بيد إلى المبحوثين (أفراد الدرك الوطني) والجلوس معهم دون التأثير عليهم، وإنما لشرح طبيعة الأسئلة فقط.

5- مجالات الدراسة:

أ- المجال البشري (عينة الدراسة):

من هذا المنطلق فإن اختيار العينة الممثلة للمجتمع الأصلي والمناسبة للدراسة تترد إلى 3 عوامل:

1- طبيعة المجتمع الأصلي.

2- نوع التصميم الذي يتم من خلاله اختيار العينة.

3- درجة الثقة التي يمكن تحقيقها لضمان صدق العينة وحسن تمثيلها للمجتمع الأصلي. وبالنسبة لموضوع دراستنا فلقد فرضت الظروف الأمنية الصعبة على الباحث انتقاء عينة تتكون من (30) مع العلم أن هذا العدد تم تحديده من طرف الكتلة الإقليمية.

• **مجتمع البحث:** كان من الصعب تحديد المجتمع الأصلي والرجوع إليه بسهولة، لأن المجتمع الذي يتعامل معه الباحث يتمثل في أحد أجهزة الأمن الحساسة في الجزائر وهو الدرك الوطني، وبالتالي فهو ليس مجتمعا عاديا فكونه جهازا أمنيا وإداريا فإنه لا ينسجم أحيانا مع طبيعة البحث العلمي، حيث ينبغي في كل مرة ومرحلة تقريبا تقديم التصريح باللقاء والدخول للكتلة الإقليمية خاصة وأن الموضوع علاقة التفكك الأسري بالجريمة بمختلف أشكالها.

• **عينة الدراسة:** كان انتقاء العينة مقصودا وهي الفئة المكلفة بمكافحة الجريمة على اختلافها وفي مقدمتها التهريب.

ب- المجال المكاني:

تم إجراء الدراسة بولاية الطارف وبالضبط على مستوى الوحدة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف وكذا مع زيارات استطلاعية لبعض المناطق الحدودية: أم الطبول، الكرمة، بوججار، أيوس⁽²²⁾.

6- أهم النظريات المفسرة للجريمة:

سيتم فيما يلي عرض موجز لأهم أفكار النظريات التي لاقى اهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين في مختلف الفروع العلمية وبخاصة الإنسانية، والتي تصبو إلى تفسير الجريمة كسلوك إنساني له مضاره على الأفراد وممتلكاتهم وعلى المجتمع عموما حظي موضوع تحديد ماهية الجريمة باهتمام وافر من قبل العلماء في مجالات عدة كعلم الأخلاق، وعلم النفس، والقانون وعلى رأسها علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام، مما أسفر على وجود العديد من التعاريف التي اختلفت إما من حيث الاهتمام (سلوك إجرامي أو مجرم، أو مؤسسات عقابية) أو من حيث الزاوية التي تناول منها العلماء موضوع الجريمة إما: اجتماعية، أو قانونية، أو أخلاقية، دينية، ومثل هذا الاختلاف في الاهتمامات والتوجهات من قبل العلماء في مجال تعريف وتفسير الجريمة يرد لعوامل عدة أهمها تعدد أبعاد هذه الظاهرة باعتبارها إفرازات لعوامل متعددة تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية وقانونية، إضافة إلى اختلاف وحدة الاهتمام التي تناولها العلماء، فمنهم من اهتم بالمؤسسات والنظم العاملة على مكافحة الجريمة، و منهم من اهتم بالأفراد، في حين ركز آخرون على دراستهم للجريمة على الاتجاهات السلوكية حيال المجرم والجريمة، وبالتالي كان هناك تباين في النتائج وتعدد في المداخل واختلاف في وجهات النظر والآراء والتشعب في دراسة موضوع الجريمة لتظهر بذلك تصنيفات مختلفة مفسرة للجريمة تحت لواء إما مدرسة أو نظرية، أو اتجاه أو مذهب أو مدخل أو سياق. (انظر: الموقع المنشاوي للدراسات والبحوث: عبد الله أحمد عبد الله المصراطي: الظاهرة الإجرامية الماهية والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر).

أ- المدرسة الوضعية:

تذهب المدرسة الوضعية إلى أن هناك مجموعة من الخصائص البيولوجية والنفسية والاجتماعية هي التي تحكم و تحدد السلوك الإنساني. ولعل أهم النقاط التي تركز عليها هذه المدرسة:

- 1- يعيش البشر في عالم محكوم بالسبب والنتيجة.
- 2- يمكن علاج المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة من خلال الدراسات المنظمة للسلوك الإنساني.
- 3- يعد السلوك إجراميا نتيجة لوجود خلل أو اضطراب أو شذوذ داخل القوى الاجتماعية الخارجية، وحين يوجد الخلل فإن واجب علم الجريمة هو تقديم يد المساعدة بهدف الإصلاح.

أولاً: المنظور البيولوجي

يعتبر سيزار لمبروزو (1839-1909) Cesare Lombroso من أبرز رواد المدرسة الوضعية الذي اعتبر أن المجرم غالبا ما يحمل العلامات "الصفات الارتدادية" التي ترده إلى الإنسان المتخلف وهي بذاتها قد لا تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ما لم تندمج في شخصية صاحبها ومن هنا غلب دور الوراثة وقد انتهى إلى أمرين أساسيين:

- 1- أن الصفات الارتدادية (الصفات الخلقية) الخالقة معه تتوافر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم.
- 2- أن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة وإنما تؤدي إلى توافر الميل نحو الجريمة ما لم تقترن بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد⁽²³⁾.

في حين اهتم أنريكو فيري (1856-1929) Enrico Ferri بإبراز عامل البيئة حيث واصل أبحاث لمبروزو وأقر أن الأساس الطبيعي للجريمة لا ينبع من الذات الداخلية وإنما يرجع إلى عوامل خارجية كالبيئة الاجتماعية المحيطة بالمجرم، فالجريمة في نظره هي نتاج لمزيج من عوامل داخلية (شخصية) وعضوية ونفسية وعوامل خارجية اجتماعية وطبيعية.

أما تشارلز جورنج 1901 Charles Goring فقد حاول الانفصال عن نظرية لمبروزو وحاول تفسير ظاهرة الإجرام طبقا لنظرية "الانتقاء الطبيعي" التي توضح من الوجهة الاجتماعية الصلة بين الخصائص التي لاحظها لدى المجرمين وبين جرائمهم، حيث حاول عن طريق المقارنة بين الآباء والأبناء وبين الإخوة بالنظر إلى سلوكهم الإجرامي التبدل على وجود ميل إلى الإجرام وعلى أن ظروف البيئة كعامل إجرامي ليست لها سوى أهمية ضئيلة⁽²⁴⁾.

النقد:

* من أهم الانتقادات الموجهة لسيزار لمبروزو هي الافتقار إلى الأسانيد العلمية التي تؤكد توافر ما يسميه لمبروزو بعلامات الردة في الإنسان الأول فالمعلومات المتاحة عن الإنسان الأول محدودة للغاية وغير موثوق بها.

* أما جورنج فحاول إبراز أهمية عامل الوراثة في الإجرام عن طريق التقليل من أهمية العوامل البيئية وكان من المفروض أن يبحث في تأثير كافة العوامل البيئية حتى تكون مقارنته بين هذه العوامل وعامل الوراثة صحيحة .

* في حين اعتبر دي تليو أن المبالغة والإصرار على ضرورة وجود الاستعداد أو التكوين الإجرامي لدى كل من يرتكب الجريمة أمر يصعب التسليم به بصورة مطلقة فالتكوين الإجرامي لا يصدق إلا على الجريمة الطبيعية أو الأخلاقية.

ثانيا: المنظور النفسي

يرتبط معظم التراث المتعلق بتأثير العوامل السيكولوجية بأعمال سيجموند فرويد (1939- Sigmund Freud) (1856). وفي الواقع فإن فرويد لم يذكر سوى القليل عن الجريمة وفي المقابل قام علماء التحليل النفسي بدراسة تأثير الصراع اللاشعوري على السلوك الإجرامي أمثال:

Aichhorn 1925, Abrahamsen 1944, Friedlander 1947، ويعتقد فرويد أن عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية لدى الشخص مع متطلبات الحياة الاجتماعية أو عن التسامي بها و كبتها في اللاشعور، وانعدام وجود الأنا العليا وعجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي. كما أبرز فرويد وجود علاقة بين الأمراض النفسية والجريمة وأي خلل في الجهاز النفسي أو العصبي يؤدي إلى انحراف نشاطه عن النحو الطبيعي ومن أبرز هذه الأمراض: الهستيريا، وعصاب القلق والقهر، السيكوباتية.

النقد:

من أهم الانتقادات الموجهة إليه هو عدم وجود صلة حتمية بين الخلل النفسي والجريمة، فكثيرا ما يكون الشخص مريضا نفسيا ومع ذلك لا يرتكب السلوك الإجرامي ومن ناحية أخرى فهذه النظرية لا تستطيع أن تقدم برهانا علميا على صحتها.

ثالثا: المنظور الاجتماعي

وعلى الجانب السوسيولوجي كانت هناك بعض المداخل الوضعية المبكرة تضمنت دراسة السلوك الفردي ومعدلات السلوك في المجتمع ومن أبرزهم جيرار تارد: Gabriel Tarade الذي ذهب إلى أن السلوك الإنساني بما فيه السلوك الإجرامي يعد نتاجا لعملية التقليد والمحاكاة ويؤكد تارد على أن الأفراد ذوي الوضع الاجتماعي المتدني ربما يقلدون من هم أعلى مرتبة منهم حيث اعتبر المجرم ضحية يائسة ونظر إلى الجريمة على أنها نتاج عوامل ثلاثية مركبة: عضوية، وطبيعية، واجتماعية إلا أن الأخيرة هي الغالب. ومن خلال نظرية التقليد والمحاكاة التي أقامها تارد يرى إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والتواصل الاجتماعي. فقد أكدت معظم الدراسات أن التقليد والاختلاط كان عنصرا أساسيا في بعض أنواع الجرائم كالبيعاء والاتجار بالمخدرات والتهرب (25).

النقد:

يرى البعض أن قانون التقليد والمحاكاة الذي يحكمه الطابع التفاضلي والنسبية الفردية لا يقوى على تفسير ظاهرة الجريمة تفسيريا تكامليا.

وتتطوي تحت المنظور الاجتماعي النظريات الآتية:

❖-نظرية المخالطة الفاصلة:

تظل نظرية المخالطة الفاصلة لسذرلاند Sutherland واحدة من أكثر النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي انتشارا وشيوعا في ميدانها ولعل أهم النقاط التي تركز عليها هذه النظرية هي:

- 1- يعد السلوك الإجرامي سلوكا متعلما بنفس الطريقة التي يتم من خلالها تعلم أي سلوك آخر.
- 2- يتم التعلم من خلال مواقف اجتماعية ومن خلال الاتصال بين الأفراد المشتركين في تلك المواقف.
- 3- يتم القدر الأكبر من التعلم من خلال الاتصال بأفراد ذوي أهمية بالنسبة لنا.
- 4- تطرح البيئة الاجتماعية القريبة في موقف التعلم أمرين هما طريقة ارتكاب السلوك والقيم المرتبطة بهذا السلوك.

- 5- يحدث السلوك الإجرامي عندما تميل القيم المرتبطة بسلوك معين في اتجاه مخالفة القواعد القانونية.
- 6- إن وجود عدد كبير من الجماعات والثقافات في المجتمع يزيد من إمكانية تعلم أنماط مختلفة من القيم والمبررات.

❖ نظرية الأنومي: روبرت ميرتون Robert Merton

أسس روبرت ميرتون من نظرية دوركايم نظرية أكثر تنظيماً واتساقاً، حيث تعد نظريته من أبرز النظريات التي مارست تأثيراً قوياً وعميقاً على كل نظريات الجريمة ولعل من أهم النقاط الأساسية التي تقوم عليها هي أن معظم أفراد المجتمع يتشاركون في نسق عام من القيم، هذا الأخير الذي يعلمنا ما هي الأشياء التي يجب أن نكافح من أجلها أي الأهداف الثقافية وكذلك أكثر الطرق الملائمة (الوسائل المجتمعية) لتحقيقها، فإن لم تكن الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية متاحة بصورة عادلة فإن ذلك يؤدي إلى خلق موقف يتسم بالأنومية، فبدون وجود وسائل مقبولة اجتماعياً لتحقيق الأهداف سوف يحاول أفراد المجتمع البحث عن وسائل تحقيق هذه الأهداف وهذه البدائل المختلفة يطلق عليها أنماط التكيف⁽²⁶⁾.

❖ نظرية التسمية:

يعزو الكثير من علماء الجريمة نظرية التسمية إلى فرانك تانينبايم Tannenbaum الذي يرى أن السلوك المنحرف لا يعود إلى حد كبير إلى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع ولكن الواقع أن الشخص المنحرف متوافق بصورة ما مع جماعة معينة، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعد في حقيقته نتيجة للصراع بين الجماعة والمجتمع. ومن أهم النقاط التي تركز عليها هذه النظرية هو أن المجتمع ينظر إلى الفرد بمجرد -وصمة- باعتباره يتصرف في ضوء ما وصم به، فالشخص الموصوم على أنه مجرم ينظر إليه بالدرجة الأولى على أنه مجرم مع تجاهل السمات الأخرى التي يتسم بها⁽²⁷⁾.

❖ نظرية الصراع:

يذهب لويس كوزر Lewis Coser إلى أن الصراع يدعم بناء الجماعة و ينهي لدى الأفراد الشعور بالانتماء إليها وبالتالي فإن هدفه الأساسي هو التقليل على الدور الإيجابي للصراع والذي يتمثل في دعم البناء الاجتماعي للجماعات والمجتمعات وتحقيق التوافق والتكيف مع العلاقات الاجتماعية ومن أهم النقاط الأساسية التي تركز عليها هذه النظرية:

- 1- الصراع هو حقيقة الحياة وهو يعد من أبرز سمات المجتمع.
- 2- نظراً لندرة الموارد المادية والاجتماعية فإن هناك طلباً عليها وتعد محاولة السيطرة على هذه الموارد هو الذي يولد العنصر الأساسي للصراع في المجتمع⁽²⁸⁾. (انظر عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان الأردن).

❖ نظرية الضبط الاجتماعي:

تفترض نظرية الضبط الاجتماعي وجود نظام أخلاقي قائم وإطار مرجعي تقليدي في المجتمع، حيث تجد نظريات الضبط الاجتماعي مؤسسات اجتماعية تزيد من قوة الرابطة بين الفرد والمجتمع، وعندما تضعف هذه المؤسسات لأي سبب من الأسباب فإن الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام الأخلاقي تضعف أيضاً وتسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية بحدوث درجة أكبر من الانحراف، وتعد نظرية "هيرشي" Hirshi من أحدث نظريات الضبط وأكثرها شعبية فقد طرح صورة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية فبدلاً من النظر إلى الأفراد

على أنهم منحرفون أو متوافقون فقد اعتقد هيرشي تماما مثل "دوركايم" أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات و أن انحراف الفرد راجع إلى ضعف روابط المجتمع وانهيائها.

النقد:

تعد نظريات الضبط الاجتماعي نظريات ضيقة النطاق حيث تركز بوضوح على القضايا المتعلقة بأسباب الانحراف أكثر من اهتمامها بتحليل البناء الاجتماعي⁽²⁹⁾.

خلاصة:

من خلال العرض السابق لأهم النظريات المفسرة للجريمة نستنتج أن كل نظرية حاولت التركيز على عامل وحيد في تفسيرها للجريمة سواء كان هذا العامل: بيولوجيا أو نفسيا أو عقليا أو اجتماعيا.

7- أهم الدراسات في هذا المضمار:

بحكم أن موضوع علاقة التفكك الأسري بالجريمة يحتاج إلى دراسات سابقة وجدنا عددا لا بأس به حيث ركزنا على أربع منها:

أ- دراسة لعامة مباركة بعنوان "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي"⁽³⁰⁾

فرضيات الدراسة: وقد وضعت الباحثة الغرض الرئيسي للدراسة كالآتي:

هناك علاقة إيجابية طردية بين التفكك الأسري وجريمة القتل في المحيط العائلي.

وتتنبق من هذا الغرض ثلاث فرضيات فرعية جاءت كما يأتي:

1- هناك علاقة إيجابية طردية بين عدم التكيف العائلي بين أفراد الأسرة وارتكاب جريمة القتل في المحيط العائلي .

2 - هناك علاقة عكسية بين زيادة جرائم القتل العائلي والتفريط في القيم المجتمعية والدينية.

3- تزداد جرائم القتل في المحيط العائلي مع مخالطة رفاق السوء.

المنهج العلمي المستخدم في البحث: لما كانت الدراسة الحالية دراسة مركبة فقد اقتضى الأمر الاستعانة بأكثر من منهج لإتمامها وخاصة فيما يلي: 1- المسح الاجتماعي الشامل 2-دراسة الحالة 3- منهج تحليل المضمون 4- المنهج التاريخي 5- المعالجات الإحصائية.

ب- دراسة "بورث" Burt تحت عنوان " البيئة الأسرية كمحدد للسلوك الإجرامي":⁽³¹⁾

وتندرج هذه الدراسة في إطار علم الإجرام، حيث انطلق "بورث" من سؤال جوهري "ما هو الدور الذي تقوم به العائلة في دفع أفرادها نحو السلوك الإجرامي؟

الفرضيات:

*ينحدر المجرمون من أسر يكون بعض أفرادها ممن مارسوا السلوك الإجرامي.

*إصلاح النماذج الإجرامية في العائلة يساعد على مكافحة الجريمة.

المنهج المستخدم: اتبع بورث المنهج الإحصائي في هذه الدراسة.

النتائج:

1-إجرام بعض عناصر الأسرة عامل أساسي ومحوري يدفع إلى الجريمة، حيث أن نسبة الجريمة في أسر المجرمين تزيد خمسة 5 أضعاف عن نسب الأسر غير المجرمين.

2- النماذج العائلية المجرمة سبب كاف لتوريث السلوك الإجرامي إذ أن أغلب المجرمين ينحدرون من أسر كان بعض أفرادها مجرمين.

ت- دراسة "علي مانع" بعنوان "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر".

تندرج هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع الإجرام وعلم الاجتماع المقارن، وتتمحور دراسته حول الإجابة عن سؤال مركزي: هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أم نتاج لعوامل أخرى؟
فرضيات الدراسة:

* جنوح الأحداث في الجزائر مرتبط بظروف الأسرة الاقتصادية.

* جنوح الأحداث نتاج طبيعي لسوء المعاملة الوالدية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

النتائج:

1- ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكلة الفقر والبطالة والسكن.

2- التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نسبة 65% من الجانحين ينحدرون من أسر عرفت حالات طلاق أو غياب أحد الوالدين أو كليهما.

3- جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى الحرمان العاطفي لدى الأبناء الذين ينحدرون من أسر مفككة.

4- جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى صراع الأجيال الذي ساهم بشكل غير مباشر في ضعف الرقابة الوالدية على الأبناء بل انعدامها في أغلب الأحيان.

تلقت نتائج دراسة علي مانع مع نتائج دراستنا في كون التفكك الأسري وبعض المشكلات الاقتصادية دافع للجريمة.

ث- دراسة لعمامرة مباركة بعنوان "الإهمال العائلي و علاقته بالسلوك الإجرامي"⁽³²⁾.

ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى يساهم الإهمال العائلي في تكوين السلوك الإجرامي؟

ويندرج هذا التساؤل ضمن مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما مفهوم الإهمال العائلي وما هي العوامل المؤثرة في انتشاره؟

2- ما طبيعة السلوك الإجرامي للأحداث؟

3- كيف يؤثر الإهمال العائلي بصورتيه المادي و المعنوي على سلوك الأحداث؟

4- ما طبيعة السلوك الإجرامي للأحداث؟

المقاربة المنهجية: اعتمدت الباحثة على ثلاثة مناهج وهي: المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن.

نتائج الدراسة:

- لما كانت الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع فإن فسادها يترتب عنه نمو الحدث في جو متوتر يسوده الإهمال في بعض حقوقه أو كلها مما يؤدي به إلى انتهاج السلوك الجانح داخل المجتمع.

- إن للأسرة عدة وظائف ومن بينها حفظ ورعاية الأبناء، لكن نجد في هذا العصر أن هذه الوظيفة غابت عند الكثير من الأولياء وهذا راجع لعدم وعيهم بخطورة هذه الوظيفة.

- جهل الآباء بالآثار الخطيرة للإهمال المعنوي الذي هو السبب الرئيسي في السلوك الإجرامي للحدث.
- هناك توافق بين هذه النتائج ونتائج دراستنا.

خلاصة: إن ربط موضوع الدراسة بما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج مباشرة وغير مباشرة حول علاقة الجريمة بالتفكك الأسري أدى وظيفة منهجية هامة بالنسبة للبحث.

8- وظائف الأسرة:

الأسرة الجزائرية هي أسرة أبوية، بمعنى أن الأب أو الجد هو القائد المنظم لأمر الأسرة، وهي أيضا أغنوصية أي أن النسب فيها للذكور والانتماء فيها أبوي ويرى بعض الباحثين في علم الاجتماع العائلي، بأن الأسرة الجزائرية لا هي منقسمة ولا هي موسعة، ولعل من أبرز الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة هي:

1- إشباع الحاجات النفسية والمادية:

فهي تعتبر الجماعة الأولية التي توفر لأفرادها وخاصة الطفل أكبر قدر من العطف والحنان، ولذلك يتوقف قدر التكامل الانفعالي لأفرادها على ما يتوفر لهم من إشباع لرغباتهم المتعددة ونظرا للتغيرات التي شهدها المجتمع اليوم وإلى زيادة الحاجة لأن تباشر الأسرة هذه الوظيفة، التي تضمن أو تكفل بناء سويا لأفراد المجتمع.

2- حاجة الشعور بالمركز الاجتماعي:

حيث تعمل الأسرة من خلال اعترافها بالطفل، وتقديرها له باعتباره مطلوبا فوق أنه محبوب ومرغوب فيه وتشبع الأسرة أيضا حاجة احترام الذات، التي تظهر من خلال الرغبة في تحصيل المدح والانتباه من الآخرين والحصول على المكانة العالية مع الأقران ونظرا للأسرة مسؤولة بعد ذلك عن إشباع الحاجات المادية للطفل كالطعام حيث تلعب الرضاعة الطبيعية مع ما يقترن بها من إشباع نفسي عن طريق ما يتحقق من دفء وحنان تعطيه الأم لولدها أثناء الرضاعة، إذ إن هذا الإشباع له أثر كبير على حياة الفرد فيما بعد وعلى أنماط سلوكه في المجتمع، وغياب هذه الحاجات غالبا ما يدفع بالأبناء إلى البحث عن البديل بطرق أخرى عن طريق السلوك الإجرامي (التهريب) كمثال⁽³³⁾.

3- وظيفة التنشئة الاجتماعية:

تعد الأسرة هي المنظمة الاجتماعية الأولى التي تشكل بنية الشخصية الإنسانية لأبنائها بشكل مباشر وغير مباشر فالشكل المباشر يكون عن طريق التربية المقصودة القائمة على تعليم الأبناء السلوك الاجتماعي القويم، وتكوين القيم والدين والأخلاق حيث يتعلم الطفل اللغة التي تعتبر أداة اتصال اجتماعي وهي وسيلة لاكتساب المعارف والمعلومات، وتعمل الأسرة أيضا على تربية الطفل تربية دينية، بتعليمه الشعائر الدينية من صلاة وصيام، وغيرها كما أنها تعمل على نقل التراث الثقافي للمجتمع إلى الطفل وتكسبه أساليب التفاعل الاجتماعي المختلفة ويتعلم الطفل داخل الأسرة العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس⁽³⁴⁾.

9- واقع الأسر المفككة:

أولا: الطلاق:

قد ينتج عن كثرة المشاكل بين الوالدين وازدياد الصراع بينهما إلى الطلاق، الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل إجرام الأبناء. وطلاق والدي الابن يصاحبه أو ينتج عنه تفكك الأسرة وتشنت أفرادها وحرمان الابن من رعاية وتوجيه الأبوين النافع له وهذا يؤدي بلا شك إلى تشنت الأبناء بين الأب والأم، مما ينعكس سلبا على شخصيتهم، ويستغلون هذه المواقف بين الأبوين كي ينحرفوا ويبتجهاوا إلى طريق الإجرام والسبب هو الطلاق⁽³⁵⁾.

ثانيا: الهجر:

يعتبر الأب الشخصية الثانية التي تدخل حياة الابن بعد الأم، وهو يمثل السلطة الأولى التي يتعرف عليها الابن خارج علاقته بأمه نتيجة لذلك فإنه من خلال علاقة بأبيه تتحقق التجربة الأولى لعملية التحول الاجتماعي الحقيقي بالنسبة إليه وعند بلوغه يبدأ في تقليد أبيه والتشبه بتلك السلطة الخارجة عن كيانه، وهذا يعني أن كل غياب أو هجر أو اختلال لتلك السلطة ينتج عنه اضطراب في شخصيته من الناحيتين العاطفية والاجتماعية⁽³⁶⁾.

ثالثا: المستوى الاقتصادي:

إن المستوى الاقتصادي للأسرة يلعب دورا كبيرا في نجاح الحياة العائلية وتمثل العوامل الاقتصادية المؤدية للإهمال الأسري ف:

1- الفقر:

هو عدم قدرة الفرد على إشباع الحاجات الأساسية سواء لنفسه أو لأسرته، فانتشار الفقر في الأسرة يؤدي إلى إهمال الوالدين للأبناء فتكثر أمراض سوء التغذية والضعف العام، ويولد الفقر عجزا اجتماعيا وسيكولوجيا وقد يؤدي إلى هجر الأب للأسرة، بسبب ضيق ذات اليد وإحساسه بالعجز في الوفاء باحتياجات أبنائه وزوجته، فيضطر إلى ترك الأسرة وترك العلاقة الزوجية التي تذكره بضعفه⁽³⁷⁾.

2- ضعف الدخل الفردي لرب الأسرة:

ويعتبر ضعف الدخل الفردي وعدم كفايته لتلبية الحاجيات الضرورية للأسرة، خاصة مع تدهور مستوى القدرة الشرائية لدى المواطن فأصبح الدخل لا يكفي ولا يغطي متطلبات الحياة الضرورية.

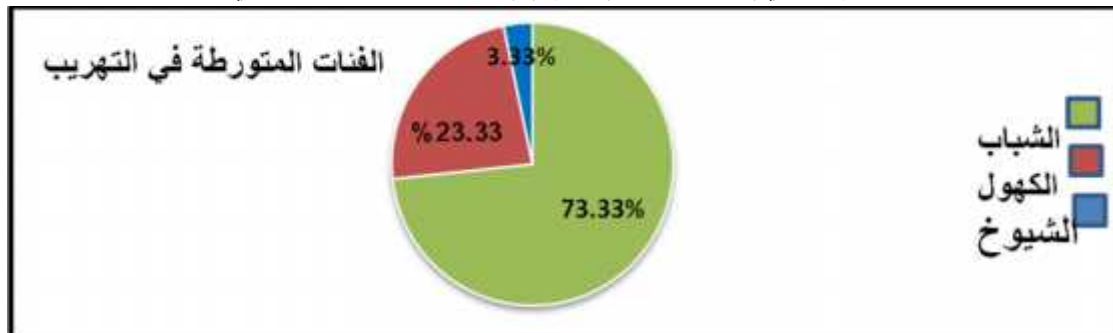
3- البطالة:

لها دور في ظهور الإهمال العائلي، إذ إن الأب البطال الذي ليس له مورد مالي، فمن أين يرعى أبنائه أو ينفق عليهم ويلبي احتياجاتهم المادية من علاج وتعليم وغيرها، وقد زاد في انتشارها تسريح العمال من المؤسسات العمومية في ظل نظام الخوصصة، وقلة المشاريع الاقتصادية التي تمتص الأيدي العاملة وتقضي على البطالة، فيساهم ذلك في التخفيف من حدة الإهمال الواقع على الأسرة وخاصة الأبناء، إذا كان الإهمال ناتجا عن بطالة الأب⁽³⁸⁾.

10- تفسير البيانات:

وتعتبر مرحلة تفسير البيانات من البحث جد مهمة، إذ نتوقف عليها نتائج الدراسة وبالتالي الإجابة على تساؤلات الإشكالية من خلال تفسير البيانات.

الرسم البياني (الدائرة النسبية) لرقم (1): يبين الفئات المتورطة في التهريب



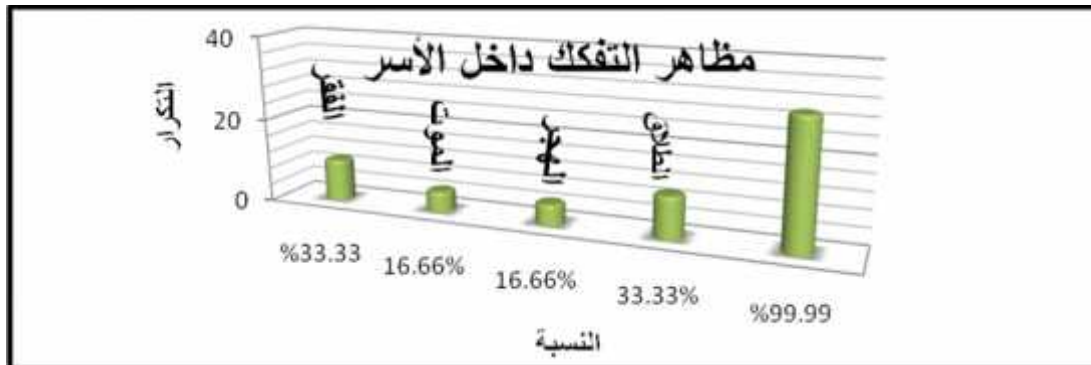
* إن (22) أي نسبة 73.33% من إجمالي أفراد العينة كانت إجاباتهم بأن أكثر الفئات المتورطة في عمليات التهريب هي فئة الشباب، هذه الفئة التي غالبا ما يصفها علماء النفس بمرحلة النضج والوعي ومرحلة يتمتع فيها الفرد بالاستقلالية وإثبات الذات والبحث عن تشكيل الذات الاجتماعية وبالتالي يكون في موضع تفاعل اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه ولكن السؤال الذي يطرح هل سيحقق تفاعلا إيجابيا أم سلبيا؟ فعملية التهريب التي يمارسها شباب ولاية الطارف، تعبر عن اكتساب أفرادها نمطا إجراميا وعلى تعبير نظرية الاختلاط التفاضلي بزعامة سندرلاند: " أن عملية السلوك الإجرامي تتم من خلال الاتصال الاجتماعي، ويتعلم الفرد الجريمة (التهريب) عن طريق اختلاطه بالأنماط الإجرامية (عصابات)".

جدول رقم (2): يبين الانتماء الطبقي للمهريين

النسبة %	التكرار	الانتماء الطبقي
63.33	19	الطبقة الفقيرة
36.33	11	الطبقة المتوسطة
/	/	الطبقة الثرية
99.99	30	المجموع

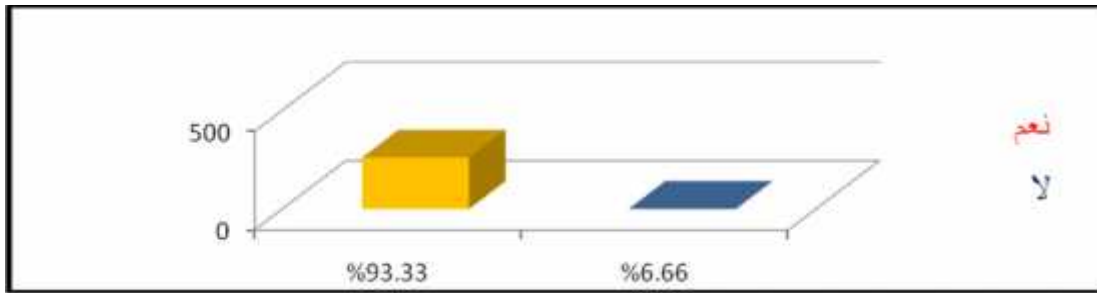
* انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 63.33% من مجموع أفراد العينة، أجابوا أن الانتماء الطبقي للمهريين، هي الطبقة الفقيرة وعددهم (19) في حين تمثل الطبقة المتوسطة نسبة 36.33%، أما الطبقة الثرية فلم نسجل أي إجابات. ويمكن أن نفسر ذلك باعتبار أن المهريين يعانون من ظروف اجتماعية قاسية في مقدمتها الفقر، فأثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين الفقر والجريمة (التهريب) حيث إن الشائع بين الناس أن الأشخاص الفقراء هم الذين يرتكبون الجريمة بنسبة كبيرة قد بلغ أضعاف نسبة ما يرتكبه الأغنياء، ومن الأبحاث من اهتم بدراسة دور البطالة في ارتكاب الجريمة ومختلف الرذائل، وأن العمل الدائم هو الذي يصرف الفرد عن السلوك الإجرامي وفي هذا الصدد يقول جبرائيل تارد: " إن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول". إن حصر التهريب في الطبقة الفقيرة والمتوسطة، مرده أيضا كما تقول النظرية الاقتصادية بزعامة "بونجر" أن النظام الرأسمالي القائم على المنافسة الحرة والصراع من أجل الثراء هو المسؤول الوحيد عن جرائم الاختلاس والتزوير، والتهريب، والنصب، وجرائم أخرى مرتبطة بما قد يشيع في المجتمع من فساد خلقي، ويمكن تفسير ذلك على ضوء النتائج التي تحصل عليها علي مانع في دراسته "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر" أين وضح علاقة الفقر والحاجة بالجرائم.

رسم بياني رقم 3: يوضح أكثر المظاهر شيوعا للتفكك الأسري لعائلات المهريين



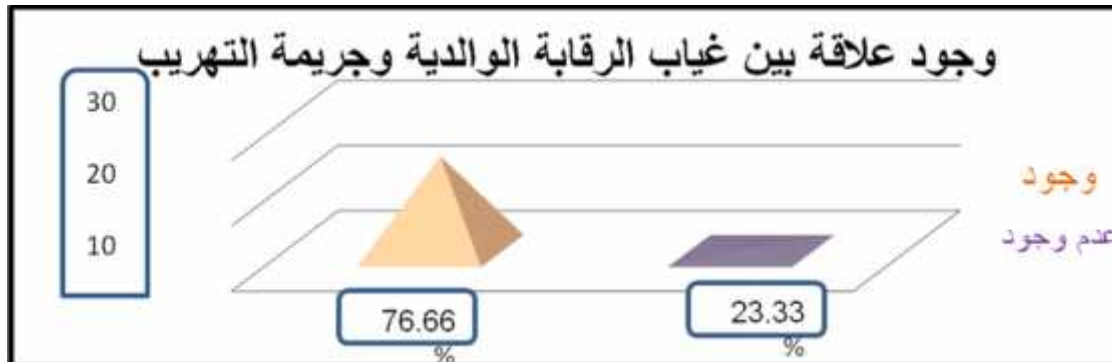
من خلال النتائج المبينة أعلاه يتضح أن 10 أي بنسبة 33.33% من أفراد العينة أجابوا أن المهربين ينحدرون من أسر مفككة بسبب الفقر والطلاق ويمكن تفسير ذلك أن الأبناء يعيشون في وسط اجتماعي كان بمثابة الوعاء المنشط والملئ للإجرام كما أشار له ذلك "لاكاساني في نظرية الوسط الاجتماعي"، كما أن الطلاق يعتبر من أهم الأسباب الدافعة إلى الانغماس في عالم الجريمة وكما أشرنا سالفًا غياب دور أحد الوالدين بسبب الطلاق له أثر سلبي على شخصية الفرد فهذا الغياب يعني التخلي عن العديد من المسؤوليات (الحرمان العاطفي، الاهتمام، الرقابة المستمرة، إشباع الحاجات المادية) وبالتالي يكون البديل هو إشباع هذه الحاجات بطرق غير مشروعة (التهرب) دون إدراك مخاطر هذه التصرفات وانعكاساتها على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع كسلوك اجتماعي معادٍ للمجتمع ومخرب أساسي لبنى الاقتصاد.

رسم بياني رقم 4: يبين وجود علاقة بين النموذج الأبوي السيئ (القدوة السيئة) وجريمة التهريب



إن نسبة 93.33% أي 28 من عينة الدراسة أفادت أن هناك علاقة بين النموذج الأبوي السيئ (القدوة السيئة) وجريمة التهريب في حين 02 أي بنسبة 6.66% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود علاقة، ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال ما توصلت إليه دراسة "بورث" بعنوان "البيئة الأسرية كمحدد للسلوك الإجرامي التي أكدت أن إجرام بعض عناصر الأسرة عامل أساسي ومحوري يدفع إلى الجريمة، حيث إن نسبة الجريمة في أسر المجرمين تزيد 5 أضعاف عن نسب الأسر غير المجرمين. وأن النماذج العائلية المجرمة سبب كاف لتوريث السلوك الإجرامي إذ إن أغلب المجرمين ينحدرون من أسر كان بعض أفرادها مجرمين. وعلى اعتبار أن الأبناء يرون في الآباء النموذج الأمثل الذي يجب الاقتداء به وبالتالي فساد أو صلاح الآباء مرتبط تمامًا بما يمكن أن تكون عليه شخصيات الأبناء مستقبلاً.

رسم بياني رقم 5: يبين وجود علاقة بين غياب الرقابة الوالدية وجريمة التهريب



أجاب أفراد العينة بنسبة 76.66% أي 23 أن غياب الرقابة الوالدية من بين الأسباب المؤدية إلى الجريمة وعلى رأسها التهريب نظرا لأسلوب الآباء المتساهلين في تربية أو غير المباليين تماما بتربية الأبناء إما جهلا بأساليب التربية السليمة أو نتيجة لغيابهم (الطلاق أو الهجر أو الموت) أو بسبب الخلافات الزوجية المتكررة ليطلقوا العنان له لممارسة ما يطلو له دون ضوابط لذلك نجد أن الأبناء، يكونون سرعبي التأثير بما حولهم وما يحيط بهم من سلوكيات نظرا لإدراكهم عدم وجود رقيب أو حسيب على تصرفاتهم لأن الآباء قدموا استقالتهم من تربية الأبناء.

11- نتائج الدراسة:

من خلال تفرغنا لأسئلة الاستمارة بغية الوصول على إجابات على هذه التساؤلات تحصلنا على:

التساؤل الأول: غياب الرقابة الوالدية دور في اللجوء إلى جريمة التهريب

* أن نسبة 76.66% أفرت بوجود علاقة مباشرة وتأثير غياب الرقابة الوالدية وجريمة التهريب.

التساؤل الثاني: الخاص بعلاقة الفقر بالتهريب

* أثبتت الدراسة وجود علاقة بين الفقر والتهريب بنسبة 90%

التساؤل الثالث: المتضمن الفئات الأكثر تورطاً في التهريب:

* أشارت نتائج الدراسة بأن فئة الشباب هي من أكثر الفئات المتورطة في عمليات التهريب بنسبة 73.33% ومن بين النتائج الأخرى المتحصل عليها:

1- كان للبيئة الجغرافية دور بارز في انتشار التهريب بنسبة 100% خاصة وأن المهربين كثيرا ما يلجؤون إلى الغابات والتضاريس الوعرة، من أجل نقل البضائع المهربة.

2- يعرف التهريب فترات معينة للانتشار، أهمها فترة الانتعاش الاقتصادي بنسبة 66.66% خاصة وأن الطابع الغالب على المنطقة هو فلاحي، وبالتالي يلجأ المهربون إلى المقايضة مع مهربين آخرين (خارج المنطقة) لتتويع المبادلات التجارية (سوق المهربين).

3- يلاحظ من خلال الإجابات عدم وجود تعاون من قبل سكان المنطقة في الكشف عن عصابات التهريب لعدة اعتبارات:

* صلة القرابة التي تربط سكان الشريط الحدودي مع الدول المجاورة "تونس".

* تواطؤ هؤلاء (السكان) مع المهربين أنفسهم.

4- إن أكثر المواد استهدفا من قبل المهربين هو "الوقود الجزائري" ذو الجودة العالية والأسعار الباهظة العائدة من وراء تهريبه أو كما يسمونه المهربون *التهريب القوتي (التهريب القوتي: التهريب لسد الجوع).

جدول رقم (03): خاص بنتائج الدراسة الميدانية

ولتوضيحات أكثر حول نتائج الدراسة نلاحظ البيانات التي يتضمنها الجدول التالي ⁽³⁹⁾				
المحور الأول: توجد علاقة بين التفكك الأسري والجريمة				
العبارات				رقم السؤال
25	التكرار	نعم	هل الفئات المتورطة في الجريمة تنتمي إلى أسر مفككة ؟	السؤال رقم 01
83.33	النسبة %			
05	التكرار	لا		
16.66	النسبة %			
10	التكرار	الطلاق	هل تفكك الأسر ناتج عن ؟	السؤال رقم 02
33.33	النسبة %			
05	التكرار	الهجر		
16.66	النسبة %			
05	التكرار	موت احد الوالدين		
16.66	النسبة %			
10	التكرار	الفقر		
33.33	النسبة %			
07	التكرار	نعم	هل الأولياء على علم بتواطؤ أبنائهم في الجريمة؟	السؤال رقم 03
23.33	النسبة %			
23	التكرار	لا		
76.66	النسبة %			
01	التكرار	الجهل بأساليب التربية الصحيحة	هل غياب الرقابة الوالدية راجع إلى ؟:	السؤال رقم 04
3.33	النسبة %			
29	التكرار	إهمال الآباء لمسؤوليات الأسرة		
96.66	النسبة %			
28	التكرار	نعم	بحكم الطبيعة الجغرافية للمنطقة هل تورطت الفئات التي تنتمي إلى أسر مفككة في جرائم كالتهريب مثلا؟	السؤال رقم 05
93.33	النسبة %			
02	التكرار	لا		
6.66	النسبة %			
المحور الثاني: توجد علاقة بين الفقر و الجريمة				
27	التكرار	نعم	هل فقر الأسر المفككة دافع للجريمة؟	السؤال رقم 06
90	النسبة %			
03	التكرار	لا		
10	النسبة %			
07	التكرار	زيادة متطلبات الأسرة الحديثة	هل تلجأ الفئات المفككة أسريا إلى الجريمة و في مقدمتها التهريب ؟بسبب	السؤال رقم 07
23.33	النسبة %			
05	التكرار	فقدان العائل و تحمل الأبناء مسؤوليات كبيرة		
16.66	النسبة %			
05	التكرار	البطالة		
05	التكرار			

16.66	النسبة%			
04	التكرار	غياب المشاريع الداعمة للشباب		
13.33	النسبة%			
09	التكرار	هاجس الربح السريع		
30	النسبة%			
المحور الثالث: أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب				
22	التكرار	الشباب	ما هي أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب؟	السؤال رقم 08
73.33	النسبة%			
07	التكرار	الكهول		
23.33	النسبة%			
01	التكرار	الشيوخ		
3.33	النسبة%			
28	التكرار	سكان المنطقة الأصليين	هل يمارس التهريب من قبل؟	السؤال رقم 09
93.33	النسبة%			
02	التكرار	الوافدين إلى المنطقة		
6.66	النسبة%			
26	التكرار	نعم	هل يمكن اعتبار الجريمة خاصة التهريب مهنة متوارثة	السؤال رقم 10
86.66	النسبة%			
04	التكرار	لا		
13.33	النسبة%			

الهوامش:

- 1- <http://www.alkhabar.com>
- 2- موقع الدرك الوطني www.gandarmerie.com
- 3- عبد العزيز محمود، القاموس الشامل العربي. بيروت، دار التراث الجامعية، دط، دون سنة النشر، ص 97.
- 4- جعفر عبد الأمين ياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. بيروت، عالم المعرفة، ط1، 1981، ص 22.
- 5- أبو الوفاء محمد أبو الوفاء، العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2008، ص 55.
- 6- قباري محمد إسماعيل، أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون ذكر السنة، ص 111.
- 7- جابر عوض السيد، الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، دط، الإسكندرية، 2002، ص 86.
- 8- قانون الأسرة الجزائري، المادة 02، الأمر رقم 82.
- 9- بوخميس بوفولة، الانحراف مقارنة نفسية و اجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 103.
- 10- أشرف رمضان، النظرية العامة والنظم الإجرائية لحماية الأسرة في القانون والفقهاء، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص 72.
- 11- بوخميس بوفولة، مرجع سبق ذكره، ص 110.
- 12- جعفر عبد الأمين ياسين، المرجع السابق، ص 26.

- 13- سلوى عثمان الصديقي، جلال الدين عبد الخالق، انحراف الصغار وجرائم الكبار. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2002، ص 89.
- 14- زكريا إبراهيم، الجريمة والمجتمع مكتبة النهضة المصرية، 1958، ص 26-27.
- 15- أنطوان نعمة، عصام مدور، المنجد في اللغة العربية، ط2، دار المشرق، بيروت، دت، ص 505.
- 16- محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2003، ص 552.
- 17- الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب.
- 18- قانون الجمارك رقم 07/79 المعدل والمتمم.
- 19- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 12.
- 20- جودت عزت عطوي، "أساس البحث العلمي"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، دت، ص 172.
- 21- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 32.
- 22- www.gandarmerie.com
- 23- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2011، ص ص 50-53.
- 24- المرجع السابق، ص ص 65-82.
- 25- عدلي محمود السمري، نفس المرجع، ص ص 85 - 95.
- 26- مرجع سبق ذكره، ص ص 97 - 182.
- 27- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ص ص 214-271.
- 28- المرجع السابق، ص 297.
- 29- رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الجيل للطباعة والنشر، مصر، 1989، ص ص 99-102.
- 30- أمينة محمد بيومي، "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي" ملخص رساله الماجستير - جامعة المنوفية مصر، 1994.
- 31- علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 4.
- 32- عامرة مباركة، الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2010/2011، ص 135.
- 33- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت، ص 106.
- 34- سلوى عثمان الصديقي، قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 116.
- 35- عامرة مباركة، الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي، مرجع سبق ذكره، ص 70.
- 36- نفس المرجع، ص 60.
- 37- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 105.
- 38- جليل وديع شكور، أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1998، ص 37-38.
- 39- حدابري ريمة، طرق مكافحة التهريب من قبل فرق الدرك الوطني -دراسة ميدانية بولاية الطارف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، عنابة، 2014، ص 122/129.
- قائمة المراجع:**
- 1- أبو الوفاء محمد أبو الوفاء، العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
- 2- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل للنشر، عما، 2003.
- 3- أنطوان نعمة، عصام مدور، المنجد في اللغة العربية، ط2، دار المشرق، بيروت دت.
- 4- أشرف رمضان، النظرية العامة والنظم الإجرائية لحماية الأسرة في القانون والفقه، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

- 5- أمينة محمد بيومي، "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي"، ملخص رساله الماجستير، جامعة المنوفية، مصر، 1994.
- 6- بوخميس بوفولة، الانحراف مقارنة نفسية واجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- 7- جابر عوض السيد، الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، دط، الإسكندرية، 2002.
- 8- جودت عزت عطوي، "أساس البحث العلمي"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، دت.
- 9- جعفر عبد الأمين ياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، ط1، 1981.
- 10- زكريا إبراهيم، الجريمة والمجتمع، مكتبة النهضة المصرية، الإسكندرية، 1958.
- 11- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2003.
- 12- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت.
- 13- محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2003.
- 14- عبد العزيز محمود، القاموس الشامل العربي، بيروت، دار التراث الجامعية، دط، دون سنة النشر.
- 15- علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 16- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2011.
- 17- عامرة مباركة، الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2011/2010.
- 18- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 19- رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الجيل للطباعة والنشر، ط8، مصر 1989.
- 20- سلوى عثمان الصديقي، جلال الدين عبد الخالق، انحراف الصغار وجرائم الكبار. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2002.
- 21- سلوى عثمان الصديقي، قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 200.
- 22- قباري محمد إسماعيل، أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون ذكر السنة.
- 23- المجموعة الإقليمية لمكافحة التهريب، نشاط المجموعة في مكافحة تهريب الوقود، الطارف 2011.
- القوانين والأوامر:**
- 24- قانون الأسرة الجزائري، المادة 02، الأمر رقم 82.
- 25- قانون الجمارك رقم 07/79 المعدل والمتمم.
- 26- الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب.
- المواقع الالكترونية

27-www.alkhabar.com

28-www.gandarmerie.com

29-www.gandarmerie.com

القيم التربوية في برامج الأطفال دراسة تحليلية لعينة من برامج قناة الجزيرة للأطفال فاطمة بخوش⁽¹⁾ أ. د الطاهر أجفيم⁽²⁾

1- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 20 أوت- سكيكدة، fatima.bakhouch@yahoo.fr

2- كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3 t_adjerime@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2016/05/02

تاريخ المراجعة: 2019/01/06

تاريخ القبول: 2019/01/17

ملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف بصورة تحليلية على المضامين القيمية التي تحملها برامج الأطفال بقناة الجزيرة، بالاعتماد على منهج تحليل المحتوى الموسع، حيث تم تطبيق الخطوات المنهجية على عينة من البرامج التي تبثها القناة على مدار أسبوع. خلصت الدراسة إلى أن القناة قد قدمت برامج تحمل قيما تربوية نبيلة تسهم في تنشئة طفل معتر بهويته العربية، وإن كانت تتخللها بعض القيم الدخيلة التي لا تتوافق مع قيم مجتمعنا.

الكلمات المفتاحية: قيم، محتوى تربوي، برامج أطفال، طفل.

Educational Values in Children's Programs Analytical Study for a Sample of Al - Jazeera Children's Channel Programs

Abstract

The purpose of this study is to investigate the contents and values in children's programs of the channel Al-Jazeera for childrens, applying the developemental content analysis methodology on a sample of programs that have been broadcasted by the channel throughout the week. The study concluded that the channel offered educational values that contribute to the socialisation of children proud of their arab identity, even if they included values that are not compatible with those of our society.

Key words: Values, educational content, programs for children, child.

Les valeurs éducatives des programmes pour les enfants Etude analytique d'échantillon des programmes de la chaîne d'Al-Jazeera pour enfants.

Résumé

L'objectif de cette étude est d'identifier de manière analytique les contenus des valeurs diffusés par des émissions destinées aux enfants de la chaîne d'Al-Jazeera pour enfants, en appliquant les étapes de la méthode d'analyse développementale du contenu sur un échantillon des programmes diffusé pendant une semaine. L'étude a conclu que la chaîne offre des programmes porteurs de valeurs éducatives nobles qui contribuent à la socialisation d'un enfant fier de son identité arabe, mais elle transmet aussi des valeurs étrangères inadéquates aux valeurs de notre société.

Mots-clés: Valeurs, contenus éducatifs, programmes pour enfant, enfant.

مقدمة

شهد الفضاء الاتصالي العربي صنفاً جديداً من القنوات التي تصنف ضمن خانة القنوات المتخصصة في إعلام الطفل، حيث استفادت من التجربة الغربية التي كانت سبّاقة في خوض غمار هذا النوع الإعلامي، وإن كانت قنوات الأطفال العربية قد اختلفت في صيغ ملكيتها ونمط بثها ولغتها الموظفة وتغطيتها الجغرافية وأهدافها التربوية والتجارية، فإنها تتفق في كونها تشكل رافداً قيمياً لا يُستهان به، حيث برزت في هذا السياق الأهمية الجوهرية للتصميم على الدور التربوي للتلفزيون ومحورية أن يرقى الخطاب الإعلامي العربي الموجه للطفل إلى مستوى من النضج، يؤهله لأن يكون في نفس الوقت مصدراً لتكريس قيم الأصالة في المجتمع والحدّاءة من جهة وأن يكون صلة الوصل بين الماضي والحاضر والمستقبل من جهة أخرى.

- إشكالية الدراسة:

لقد مكّنت الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الذي رافق إطلاق الأقمار الصناعية من جعل التلفزيون فضاءً استهلاكياً بامتياز، حيث شهد الإعلام العربي تكاثراً في القنوات التلفزيونية التي غيرت المشهد السمعي البصري وأكسبته حيوية وتنافسية غير مسبوقة، واتجه الإعلام نحو مزيد من التخصيص والتجزئة انطلاقاً من مبادئ الديمقراطية وحق المواطن في ممارسة حقوقه الاتصالية، واستجابة لنظريات تفتيت الجمهور وشخصانية التلقي التي جعلت من إرضاء كل الأذواق والتوجه إلى جمهور مختلف ومتعدد معادلة صعبة التحقيق، ولعل هذا ما يفسر ظهور قنوات عربية متخصصة في مجالات معينة أو موجهة لجمهور محدد، ومن بينها القنوات المتخصصة في إعلام الطفل حيث عمقت هذه التجربة الإعلامية من دور التلفزيون في تنشئة الطفل وتشكيل شخصيته ورسم ملامحه التربوية، مستغلة التحولات الجوهرية في سلطة وأدوار مؤسسات المجتمع وهيئاته خاصة في عملية التنشئة على القيم، أين انتقل التلفزيون من كونه وسيطاً بين الجمهور والنسق القيمي السائد في المجتمع إلى إنتاج واقع قيمي يملك أهميته ومكانته أكثر من القيم المرجعية التي تحيل إليه.

ومن منطلق أن التلفزيون لا يقوم فقط بنقل قيم المجتمع للطفل وإنما يعيد بناءها وتشكيلها، فإن التساؤل عما تحمله البرامج الموجهة للأطفال من قيم وأحكام وتصورات حول العلاقات والأدوار الاجتماعية والأنماط الثقافية والتربوية والسلوكية يصبح أكثر إلحاحاً، خاصة أمام الرهانات التي يطرحها إطلاق القنوات المتخصصة في إعلام الطفل، باعتبارها فضاءً تربوياً يحمل مشروعاً حضارياً ويسعى إلى تنشئة طفل عربي متوازن الشخصية معتزّ بمقومات هويته الثقافية، منخرط في روح العصر، متشبع بقيم التفتح والحوار والتسامح، قادر على التعامل مع كافة التحديات التي يفرضها القرن القادم الذي يتصف بكونه عصر المعلومات والمعرفة. أم أن هذه القنوات تصنف في خانة المشاريع الاستثمارية المربحة التي تسعى لتحقيق وجود فضائي، حتى وإن كان يتسم بالارتجالية والتسرع ويكرس التبعية التلفزيونية للغرب ويعتمد على الإنتاج المستورد غير المراقب، بكل ما يحمله من قيم تربوية دخيلة تغذي في الطفل تمثلات غريبة عن بيئته وعن ميولاته، وتعيد إنتاج التراكمات السلبية وإقرارها في مخياله. وعلى اعتبار أن قناة الجزيرة للأطفال إحدى القنوات المتخصصة في إعلام الطفل سنحاول الكشف عن القيم التربوية التي تم بناؤها وتشكيلها في برامج الأطفال بقناة الجزيرة للأطفال ومدى مواظمتها للنسق القيمي للطفل العربي، والتعرف على النماذج التربوية التي تحاول زرعها في نفسية الطفل من خلال سمات الشخصيات الرئيسية، بالإضافة إلى أساليب عرض القيم التربوية واستراتيجيات بنائها. وعليه نطرح التساؤل الآتي:

ما هي القيم التربوية التي تضمنتها برامج الأطفال بقناة الجزيرة للأطفال؟

وتتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما هي مضامين القيم التربوية التي تضمنتها برامج الأطفال عينة الدراسة؟
 - 2- ما هي النماذج التربوية التي تقدمها الشخصيات الرئيسية في برامج الأطفال؟
 - 3- ما هي أساليب معالجة القيم التربوية في برامج الأطفال؟
 - 4- ما هي استراتيجيات تقديم القيم التربوية في برامج الأطفال؟
- 1- مفاهيم الدراسة:**

هناك شبه إجماع على أن المفاهيم هي الرموز التي تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم، أو أنها تجريدات لأحداث واقعية. بعبارة أخرى هي بمثابة وصف مختصر لوقائع كثيرة. وقد تم تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة كالآتي:

1-1- القنوات المتخصصة في إعلام الطفل:

هي القنوات التي تقابل القنوات الجامعة أو الشمولية، وهي التي تخلت عن شمولية المضمون والمقصد لتختص في مجال برامجي منفرد أو تتوجه إلى جمهور محدد⁽¹⁾. من هذا المنطلق فإن القنوات العربية المتخصصة التي نتناولها هي القنوات العربية الناطقة باللغة العربية، ذات ملكية عربية، موجهة لجمهور الأطفال العرب سواء كانت قنوات خاصة أو عمومية مفتوحة أو مشفرة.

1-2- القيم التربوية في الرسالة الإعلامية:

تدل كلمة القيمة على اسم نوع من الفعل قام بمعنى وقف، واعتدل، وتشير القيمة إلى الأفضل والأحسن والأكمل لكونها شديدة الالتصاق بما يجب على المرء والجماعة أن يسلكوه.

يعرف السيميولوجي روجيه ديبري (Regis Debray) القيم على أنها: "جملة العناصر التعبيرية والدلالية المشكلة لفكرة الاتصال، التي نستدل بها على حضور الواقع (la présence de réel) في الرسالة الاتصالية وعن مدى تمثيل هذه الرسالة لفكرة الصورة الافتراضية للمرجع الممثل (réferent représentant)"⁽²⁾ ويتضح من هنا أن القيم من منظور اتصالي عبارة عن رموز ومعانٍ تعبر عن فكرة معينة، وتكون لهذه الأدوات التعبيرية قيمة كلما كانت قادرة على تمثيل الواقع، بينما تنعدم فيها القيمة كلما كانت بعيدة عن الواقع.

وقد عبر الباحث فرنسوا راستي (Francois Rastier) عن هذه الفكرة من خلال حديثه عن قيمة التطابق الثقافي (la valeur de conformité culturelle) للرسالة الإعلامية وعرفها على أنها القيمة التي تحدد الإطار الرمزي الذي يشرك المتلقي في مضمون الرسالة ويحقق بذلك مفهوم ذاته (le concept de soi) الذي يتبين من خلال تمثيل النص للقيم السوسيو ثقافية للمتلقي⁽³⁾. وبالتالي فالقيمة في النص الإعلامي عبارة عن جملة من الرموز والدلالات التعبيرية القادرة على تمثيل الواقع تمثيلا كليا أو جزئيا، وانعدام هذا التمثيل يعني غياب القيمة.

لهذا يقول عبد الرحمن عزي إن "هوية النص الإعلامي تكمن في رمزيته ونظريا في القيم التي يحملها ومن ثم عرضته إلى تأسيس حقائق أو أوهام من جهة، وقدرة نفوذه إلى الآخرين من جهة أخرى، وبالتالي فإن حضور القيمة كرموز ومدلولات قادرة على تمثيل الواقع يضمن لها قدرة تأثير أقوى لدى المشاهد لأنها تحقق له كما قال مفهوم ذاته أي تعكس ذاته وخصوصيته وخلفيته الاجتماعية والثقافية"⁽⁴⁾. وقيمة الرمز في نظر عبد الرحمن عزي لا تكمن فقط في قدرته على تمثيل الواقع كما رأينا سابقا، وإنما في قدرته على الارتقاء بالوضع الحالي، ما دامت

القيمة هي ما نرتقي ونسمو به، وعلى هذا الأساس فإن الباحث يقسم المعاني إلى المعنى العادتي (من العادة) والذي يتعلق بالتعريف اللساني والمفاهيمي للحقيقة المعاشة على النحو السائد في البناء الاجتماعي للحقيقة، والمعنى النهائي ويتعلق بمعنى الوجود والحياة ويكون مجال المعنى النهائي الذي يحمل الدلالة والتوجيه والهداية يكمن في العالم الأقرب إلى المعتقد، ومن هنا نرى أن المعنى في الأصل قيمي. ومن هذا المنطلق فالقيمة ليست الشيء وإنما هي ماهية الشيء (المقاربة الظاهرية) ليست الدال وإنما هي المدلول (المقاربة السيميولوجية) ليست المبنى وإنما هو المعنى وما بعد المعنى (المقاربة البنيوية)⁽⁵⁾.

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى تحديد مفهوم القيمة في الرسالة الإعلامية من خلال النقاط الآتية:

- القيم هي مختلف الدلالات والرموز والمعاني القادرة على تمثيل الواقع الاجتماعي والثقافي تمثلاً كلياً أو جزئياً، والقادرة أيضاً على الارتقاء بهذا الواقع، وكلما كانت قدرة الرسالة الإعلامية على تمثيل الواقع والارتقاء به أكثر، كلما كانت الرسالة الإعلامية قيمة، وكلما كانت بعيدة عن هذا التمثيل والارتقاء، تكون الرسالة غير قيمة.
- القيم لا يمكن أن تكون سالبة، لأنه إذا كانت القيم هي ما نرتقي ونسمو به فلا يمكن أن تكون سالبة، وما هو سالب في المحتوى الإعلامي يعبر عن أمرين إما غياب القيمة، أو وجود نقيض للقيمة، فالعنف ليس قيمة وإنما هو نقيض للقيمة، والقيمة السالبة ليست سوى غياب لقيمة السلم والذي لا يعني بالضرورة وجود العنف.

2- تصنيف القيم التربوية محل الدراسة:

ونظراً لغياب جرد عام خاص بالقيم السائدة في المجتمع الجزائري والذي يمكن أن يشكل دليلاً للباحثين في دراستهم للقيم من جهة، وعدم صلاحية الاعتماد على نماذج غربية بحتة، قد تكون غير ملائمة لتطبيقها في سياقات غير السياق الذي ظهرت فيه لأن القيم وليدة سياقات حضارية وثقافية وتاريخية معينة⁽⁶⁾. فقد حاولنا استثناساً بتقسيم قيم التربية الذي اقترحه الباحث أوليفييروبول **Reboul Olivier** في كتابه قيم التربية⁽⁷⁾. ومصنوفة القيم العربية التي اقترحتها الخطة الشاملة للثقافة العربية⁽⁸⁾. بالإضافة للاستلهام من نظرية ارتقاء القيم والتي تحدد القيم التي يحتاجها الشخص عبر مراحل حياته العمرية⁽⁹⁾. واعتماداً على الدراسات السابقة توصلنا إلى تقديم أبعاد القيم التربوية على النحو الآتي:

2-1- قيم اجتماعية:

هي تقديرات اجتماعية لضروب معينة من الرضا والعلاقات وأشكال التنظيم الاجتماعي، وهي تصورات مستمدة من اهتمام الفرد وميله للتفاعل مع الآخرين والتجاوب معهم، وإقامة علاقات طيبة، تسودها المحبة، احترام الأسرة، ورعاية الوالدين، والتسامح، والتعاون، والصدقة، ووحدة الجماعة، واحترام الآخر، وتحمل المسؤولية، وآداب المعاملة، والحوار.

2-2- قيم دينية وأخلاقية:

لأن خاص من القيم يتضمن قدراً من المعلومات والمعارف الدينية والخلقية لبناء عقيدة الفرد وتمكينه للقيام بدوره في الحياة العملية كالإيمان، وطاعة الله ورسوله، وآداب الاستئذان، والتعريف بعقيدة الإسلام، وقواعد وأصول العبادات وكيفية أدائها بشكل سليم، والالتزام بالعقيدة، وأداء الشعائر واحترامها، وتبسيط بعض القضايا الدينية، والابتعاد عن الخرافات، واحترام الذات، وصلة الرحم، والصدق، والأمانة، والقُدوة الصالحة.

2-3- قيم علمية:

قدم جون ميلر **Jean Miller** رئيس أكاديمية العلوم بشيكاغو مفهوما للقيم العلمية الأساسية من خلال ثلاثة متغيرات: القدرة على فهم بعض المصطلحات العلمية الأساسية، والقدرة على فهم طبيعة التفكير العلمي، والقدرة على تقييم انعكاس العلوم والتكنولوجيات على المجتمع، وتضيف نيكول بوت **Nicolle Pott** المدير العام لمؤسسة مدينة العلوم بفرنسا أن دور التلفزيون ليس جعل كل الناس علماء بل جعلهم فقط مطلعين على المستجدات والاختراعات، كما ركزت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على عدة أبعاد للثقافة العلمية من بينها: التطوير النوعي لتفكير الفرد وتعميق قدرته الذاتية وتنمية الحس العلمي لديه⁽¹⁰⁾. مما سبق يمكن حصر القيم العلمية فيما يأتي: التفكير الناقد، والحس العلمي، وتبسيط المصطلحات العلمية، والإبداع، والاستكشاف، وحب الاستطلاع، والاطلاع على آخر المستجدات العلمية خاصة في عالم التكنولوجيا، واحترام العلم والعلماء، وحل المشكلات، والخيال العلمي.

2-4- قيم سياسية:

يرجع البحث في القيم السياسية إلى أفكار الأنثروبولوجي روث بندكت **Ruth Benedict** التي عنيت بالطابع القومي للمعتقدات السياسية، بمعنى موقف الجماهير في ثقافة معينة من النظام السياسي القائم فيه، أما على مستوى الفرد فهي تعني معيار معرفة بماذا يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز ومؤسسات النظام السياسي وكيف يستجيب لها⁽¹¹⁾. ويمكن حصر أبعاد القيم السياسية في: مفهوم السلطة، والانتماء القومي، والمساواة والحرية والديمقراطية، والدفاع عن الوطن، ومعرفة الحقوق والواجبات، والتعامل مع الرموز السياسية، والمشاركة السياسية.

2-5- قيم ثقافية:

يعرف عالم الاجتماع الأمريكي إدوارد تيلور **Taylor Edward** في كتابه "الثقافة البدائية" الثقافة أو الحضارة هي: "هذا الكل المركب الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القابليات والتطبيقات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع ما"⁽¹²⁾. وبالتالي فالقيم الثقافية مرتبطة بالمعارف والمعتقدات الثقافية، والفن والقانون والتقاليد، وكل القابليات والتطبيقات الأخرى ذات الأبعاد المادية والمعنوية.

3- الإطار المنهجي للدراسة:

3-1- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى الموسع باعتباره أسلوباً وطريقةً تسمح بتفكيك النص بطريقة نسقية من خلال تقنيات التحليل الكمي والتحليل الكيفي، حيث يسمح التحليل الكمي بالكشف عن المحتوى الظاهر للمعطيات من خلال تقنيات التقسيم والترميز والعد والحساب، والتحليل الكيفي الذي يسمح بالكشف عن الدلالات الخفية للرسالة المدروسة، تحليل المحتوى الكيفي لم يبلغ تحليل المحتوى الكمي وإنما اعتبره مرحلة سابقة له وضرورية⁽¹³⁾.

وحدات وفئات التحليل: استخدمنا وحدات وفئات التحليل الآتية:

- **وحدة التحليل:** استخدمنا في تحليل مضمون البرامج التلفزيونية وحدة المفردة، وتتمثل في حلقة من برنامج بث على قناة الجزيرة للأطفال خلال أسبوع.

- **فئات التحليل:** والمقصود بها العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها، وتصنّف إلى نوعين رئيسيين: فئة محتوى الاتصال وفئة شكل الاتصال.

✓ فئة محتوى الاتصال: وتشمل:

▪ فئة القيم: والتي تسمح بالكشف عن مراكز الاهتمام في المحتويات التربوية التي تعرضها برامج الأطفال بقناة الجزيرة للأطفال، والتي تتمثل في: قيم أخلاقية ودينية، وقيم اجتماعية، وقيم علمية وقيم سياسية، وقيم ثقافية، وتتفرع عن كل فئة رئيسية فئات فرعية.

▪ فئة النماذج التربوية: والتي يمكن من خلالها تحديد النماذج التربوية المرغوب غرسها في نفسية الطفل من خلال معرفة سمات الشخصيات الرئيسية في الحلقات: نوع البطولة، ونماذج الأبطال، وجنس الأبطال، وأسماء الأبطال، ولباس الأبطال.

✓ فئة شكل الاتصال: وتتضمن الفئات الآتية:

▪ أسلوب معالجة القيم: أي طريقة تقديم القيمة بـ:

➤ تبسيط القيمة: وذلك بتفكيكها إلى مجموعة من الأفكار والسلوكيات والاتجاهات التي تعبر عنها.

➤ إظهار النتائج المترتبة عن الالتزام بالقيمة أو التخلي عنها.

➤ تقديم القيمة بشكل عياني ومحدود: أي تقديم القيمة بشكل محسوس وملاحظ من خلال موقف محدد (مساعدة عجز في عبور الطريقة مثلا كقيمة).

➤ إظهار نماذج تمارس هذه القيم.

➤ اعتماد أسلوب الوعظ والإرشاد: تأكيد ضرورة الالتزام بالقيمة من خلال خطاب مباشر موجه للطفل.

➤ تقديم القيمة في شكل معضلة أخلاقية: عبر تعريض الطفل إلى قيمتين متناقضتين، والتوصل إلى اختيار إحداهما مع ذكر المبررات.

➤ تقديم القيمة بطريقة أكثر شمولاً: (عدم الحديث عن الصدق مع الوالدين وإنما تقديم الصدق كقيمة عامة نتعامل بها مع كل الأفراد).

▪ استراتيجيات تقديم القيم التربوية: اعتماداً على التصنيف الذي قدمته الباحثة المكسيكية باتريسيا باديللا

فيلاريلر Beatriz Padilla Villareal أن وسائل الإعلام تقدم مضامينها من خلال الاستراتيجيات الآتية⁽¹⁴⁾:

➤ الشخصية: ويقصد بالشخصنة سرد الأحداث عبر الشخصيات التي تعتقد وسائل الإعلام أنها تقوم بدور استثنائي في حدوثها. وينتهي هذا السرد- في الغالب- باختصار هذه الأحداث والوقائع في بعض الشخصيات.

➤ الإثارة: تستند في وجودها حسب الباحثة المذكورة إلى مجموعة من العناصر وهي: القطيعة مع الوضع القائم أي الخروج عن المؤلف والانزياح عن ما هو عادي والصراع الذي يحتوي على قدر من التنافس والغلبة، والاعتماد على الدراما على اعتبار أن الإثارة هي المعادل الدرامي للإعلام.

➤ الاقتتال: تلجأ وسائل الإعلام في عرض القيم إلى الاستعارات المستقاة من الحرب، هذا ما نلاحظه على سبيل المثال في سرد الأحداث الرياضية فالتفوق يتحول إلى سحق الخصم، وتسديد الكرة تتحول إلى ضربة صاروخية ومراوغة اللاعب تتحول إلى مناورة الفريق، والخسارة تتحول إلى انهزام.

➤ الأسطورة: العرض الإعلامي للقيم والوقائع بواسطة الطقوس والأسطورة، فوسائل الإعلام توظف الأساطير والسرديات لإعطاء معنى للقيم حتى وإن كان هذا التوظيف يؤدي إلى اختصارها وسجنها في صور نمطية.

3-2- عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من خلال ثلاثة مستويات:

- المستوى الخاص بالمصدر: تم اختيار قناة الجزيرة للأطفال باعتبارها قناة متخصصة في إعلام الطفل، قامت على دراسة علمية دقيقة لجمهورها المستهدف ولنمط المضامين المناسبة له، تقدم أشكالاً برمجية جديدة، تنتج أكثر من 40% من البرامج في استوديوهاتها، موجهة إلى كل الفئات العمرية للطفل وتضم الشرائح الآتية: من 3 إلى 6 سنوات، والناشئين بين 6 إلى 10 سنوات، والياfecين بين 10 سنوات و 15 سنة⁽¹⁵⁾. كما أنها تعرف انتشاراً واسعاً بين جماهير الأطفال.

- مستوى الفترة الزمنية لاختيار العينة: حيث سنكتفي باختيار المضامين خلال الدورة العادية للعرض على امتداد أسبوع ابتداء من 27 نوفمبر إلى غاية 3 ديسمبر 2015، وهي مدة كافية لتمثيل دورة برمجية كاملة حيث أوضح جيربner جورج Gerbner George بأنه في التلفزيون على الأقل ومن أجل هدف قياس سلوك العنف فإن عينة من أسبوع واحد من برامج موسم الخريف ستعطي نتائج يمكن مقارنتها بمختلف توزيع العينات التي نأخذها خلال العام كله⁽¹⁶⁾.

- مستوى تحديد نوع المادة التي سوف يجري تحليلها: لقد فضلت الباحثة القيام بمسح شامل لكل المضامين التي تقدمها القناة والمتمثلة في البرامج التي تعرض بشكل دوري، يومي أو أسبوعي بشكل منتظم، أما العينة فقد اعتمدنا على العينة العشوائية البسيطة حيث أخذنا حلقة واحدة من كل برنامج عرض على القناة خلال أسبوع.

جدول رقم (01): برامج عينة الدراسة والحلقات المختارة من كل برنامج

اسم البرنامج	عنوان الحلقة
الدنيا روزي	منزل آخر
إيميلي	البيغاء الذكي
فرانكلين والأصدقاء	صيد السمك
غابة نونو	عملية إنقاذ
مزرعة المرح	يوم الحظ
من أنا	السعدان
صديقي المحبب	سامي القوي
جيك وقرصنة أرض الأحلام	يوم ميلاد جيك
كابتن كريم وقطار الحكايات	التقط صورا
مستكشفو الحيوانات	فناء المنزل
بابار ومغامرات بادو	معسكر المشاكس
الطفل جايك	يحب وقت الاستحمام
صغار أنشتاين	لعبة التخمين
مغامرات جول فيرن	مغامرات جول فيرن
أصدقاء الواحة	الزكام
أنا وصديقي الآلي	الحقل المغناطيسي
أسطورة طرازان	حالة جنون
الخروف شون	فهد مخادع
ابتكر بالصندوق	الطوق
الجولة	الحلقة الخامسة
الأصدقاء الأربعة	كل ما يلعب ذهبا

النجمة القرمزية	لاسي
الفخ	مغامرات سارة جاين
جزر فوكلاند	الفتاكون في القطبين
المتاهة	ثانوية الاستخبارات
محمد بن كعب بن سليم القرظي	قصص التابعين
الحلقة السابعة	اقرأ وارثق
الحلقة الثامنة	شاشتك
أسرع. توقف. انطلق	افتح يا سمسم
اسمي ايف	رائد الفضاء الصغير
لا تفتح	مغامرات فليب فلاب
الحلقة 22	كليم الله
الفضاء على القمر	الدكتور هو

المصدر: الباحث .

4- ملخص حول السلاسل عينة الدراسة:

- الدنيا روزي: روزي دمية عصرية من قماش تعيش في عالم وردي مع ستة أصدقاء، ليس لها قوى خارقة ولا تدعي أنها تملك جميع الأجوبة، لكنها تصر هي وأصدقائها على تطوير مهاراتهم الاجتماعية مهما كانت الصعوبات والمعوقات.
- إيميلي: تعيش إيميلي ذات الأربعة أعوام مع والديها وشقيقها الأكبر ستيفان وأختها الصغرى ليزا، وهي عائلة متحابية ومترابطة ولكل واحد من أفرادها دوره الخاص الذي يؤديه، وأحيانا قد تصطدم بالمواقف المزعجة، لكن حياتها في معظم الأوقات تكون مليئة بسعادة وفرحاً.
- فرانكلين والأصدقاء: فرانكلين شخصية مرحة ومحبة للاستطلاع، يعيش مغامرات شيقة رفيقة أصدقائه حلزون وأرنوب وكنديس وثلوب واوزة وديوب ويتعلم الدروس منهم، هذا البرنامج يعلم الأطفال الكثير من الخبرات والقيم ويوجههم أثناء حل المشاكل ويعزز مهاراتهم الشخصية.
- غابة نونو: يتحدث هذا البرنامج عن حياة الإنسان البدائي مع الحيوان، أين عاشا جنباً إلى جنب في البرية، حيث يخوض أبو وأصدقائه في غابة شبه استوائية مغامرات كثيرة في جو من التعايش والانسجام والتعاون.
- مزرعة المرح: سلسلة موجهة للأطفال ما قبل المدرسة تضم كل من نوسة الصغيرة، وكلبها برق وجميع أصدقائهم: ظريفة المغنية، والأرنب نعسان، والحلزون ولامع، الذين يعيشون مغامرات شيقة ويتعلمون الدروس منها.
- من أنا: يحاول الأطفال في هذا البرنامج تخمين ما يوجد داخل الصندوق الذي يخبئ بداخله حيواناً جديداً، في كل حلقة تعطي تلميحات تساعد الأطفال في اكتشاف الحيوان الموجود وهو ما يحفز الطفل على التفكير.
- صديقي المحبب: سلسلة من الرسوم المتحركة موجهة للأطفال ما قبل المدرسة، تتحدث عن ثلاثة أصدقاء هادي وسامي وليلي، الذين تواجههم في كل حلقة تحديات جديدة ولكنهم يستطيعون التغلب عليها بفضل أصدقائهم الخياليين: الفيل فلفول والزرافة نوسة والكنغر بونغو، تؤكد هذه السلسلة على أهمية الصداقة والمرح في مواجهة تحديات الحياة اليومية.
- ج جواب: برنامج تفاعلي يضم عدة فقرات من بينها مسابقة يشارك فيها جمهور الأطفال عبر الهاتف بالإضافة إلى مسابقة أحسن مذيع، اللافت للانتباه هو تفاعل الأطفال مع المذيع باللغة العربية الفصحى.

- **جيك وقرصنة أرض الأحلام:** تتضمن هذه السلسلة مواجهات يعيشها بحارة أرض الأحلام مع القرصنة وبفضل تعاونهم يتمكنون من هزيمتهم والإطاحة بخططهم.
- **كابتن كريم وقطار الحكايات:** سلسلة تضم شخصيات تنطلق في قطار الحكايات لتعلم أشياء جديدة، تحفز الأطفال على تشكيل معارف وخبرات مرتبطة بأجسامهم ومحيطهم وكل ما له علاقة بواقعهم.
- **مستكشفو الحيوانات:** مجموعة من الأصدقاء يواجهون جميع أنواع المخلوقات الكبيرة والصغيرة، وعجائب الطبيعة، يتعلم الأطفال قبل التحاقهم بالمدرسة ما تعنيه الحياة البرية وما تعني ألوانها وعلاماتها الفريدة.
- **بابار ومغامرات بادو:** تدور السلسلة حول مبدأ التسامح والتنوع وخاصة حول أهمية العلاقات العائلية وأهمية الوصول إلى مراحل متقدمة من العمر والتي تكسب الشخص الحكمة والخبرة.
- **الطفل جايك:** يعيش الطفل جايك ذي التسعة أشهر مع والديه ومع تسعة إخوة وأخوات آخرين في طاحونة هوائية. وفي كل حلقة من البرنامج، يخوض جايك مغامرات جديدة مع مجموعة من الشخصيات الطريفة والمسلية، بهدف التعرف على أسماء الأشياء واكتشاف المحيط.
- **صغار أنشأتين:** سلسلة موجهة للأطفال ما قبل المدرسة تضم أربعة أصدقاء: جون وآني وليو مع صديقهم الصاروخ لينطلقوا معاً، ويكتشفوا عوالم جديدة كالمعالم التاريخية والأماكن الأثرية بالإضافة إلى الشخصيات التاريخية والفنية المعروفة.
- **مغامرات جول فيرن:** جول فيرن من الرواد الذين كتبوا فيما يعرف بأدب الخيال العلمي، ألهمت قصصه خيال أجيال من القراء، وقد حاولت هذه السلسلة أن تجعل مغامرته حقيقية أين يجول هو وأصدقاؤه أقسام الأرض ويعيشون مغامرات مذهلة.
- **أنا وصديقي الآلي:** يوجين طالب موهوب، يتمكن من صنع رجل آلي خاص به ويسميه تشيب، يعيشان معاً الكثير من المغامرات رفقة صديقيهما مايا وجوزيف، وكثيراً ما يعتمدون على براعتهم للخروج من المشاكل التي تواجههم في حياتهم المدرسية.
- **أصدقاء الواحة:** تدور أحداث السلسلة حول الجمل ديغو وصديقه زيغي وهما يحاولان اكتشاف خفايا جبل البحيرة الذهبية، ويعيشان في كل حلقة مغامرات شيقة تنتهي باكتسابهما خبرات علمية جديدة.
- **أسطورة طرازان:** هو مسلسل رسوم متحركة من إنتاج شركة والت ديزني في 2001، يستند إلى شخصية طرازان للمؤلف إدغار رايس بوروس، حيث يقدم شخصية طرازان كشخصية عميقة لها أسلوبها الخاص في الحياة، يتعرف عليه العالم بورتير ويزوجه ابنته جين، ويعيشون العديد من المغامرات والاكتشافات في الغابة.
- **الخروف شون:** سلسلة من الرسوم المتحركة الصامتة، تضم قطيعاً من الخراف يقودها الخروف شون الذي يتمتع بالذكاء، ويقدم مع رفاقه مواقف كوميدية وتقع بينه وبين الكلب بيتز الكثير من المطارات وإن كان من المسلسلات الطريفة إلا أنه يبث بعض القيم السلبية كالشغب والتلمص من المسؤولية والتحايل.
- **ابتكر بالصندوق:** هو برنامج تعليمي ترفيهي يتعلم منه الطفل كيفية استخدام الورق المقوى لصنع أشكال فنية، من خلال شرح تفصيلي لكيفية صنع الشكل ومراحل العمل مما يساعد على تحرير الخيال وإطلاق ملكات الابتكار لدى الطفل.
- **الجولة:** جولة أسبوعية تنقل الأطفال إلى الأماكن السياحية والثقافية والمعالم الحضارية والفعاليات الثقافية المعاصرة من خلال مجموعة من التقارير المصورة.

- الأصدقاء الأربعة: تدور حلقات هذا البرنامج حول فريق مكون من أربعة أشخاص يجوبون العالم معا ويواجهون في كل حلقة مغامرة جديدة، ويعدها يعودون إلى مركبتهم العجيبة، وتركز هذه السلسلة على أهمية العلاقات العائلية القوية.
- لاسي: تعود شخصية الكلب لاسي التي عرفتها العديد من الأجيال من خلال الرواية القديمة المعروفة لتصبح بطله هذا المسلسل الكرتوني إذ تتصادق مع زوي ذات العشرة أعوام والتواقة لخوض المغامرات.
- مغامرات سارة جاين: هي محققة صحفية تتمتع بقوة خارقة تساعدها على مقاومة القوى الشريرة المهاجمة للأرض، وذلك بمساعدة كل من ابنها وأصدقائه وحاسوب فائق الذكاء.
- الفتاكون في القطبين: قدم هذا البرنامج المستكشف والإعلامي ستيف باشكالست، الذي نقل لنا صوراً حية عن ستين نوعاً من الحيوانات الفريدة وغير المألوفة من خلال تنقلاته بين الصحاري والمستنقعات والجبال والبحور والأشجار.
- ثانوية الاستخبارات: هم ثلاثة طلاب مجتهدون لكنهم في نفس الوقت عملاء سريون يسعون إلى محاربة المخططات الشريرة التي تريد السيطرة على العالم.
- قصص التابعين: رسوم متحركة تتناول السيرة الذاتية للشخصيات التي ساهمت في نشر الإسلام، وما يحمله هؤلاء من فضائل وقيم نبيلة، وهو ما يساعد على تقديم القدوة الحسنة للطفل.
- اقرأ وارتيق: برنامج تعليمي ديني يلقن التلاوة لمجموعة من الطلبة، مع تلقي اتصالات ومشاركات المستمعين من الفتيان والفتيات ليختبروا مدى مهاراتهم بتلاوة القرآن الكريم، بالإضافة إلى تقديم أساسيات حول تجويد القرآن.
- شاشتك: هو عبارة عن فقرات متنوعة، وأخبار، واستجابات لشخصيات مميزة في شتى المجالات، مروراً بتقديم آخر إصدارات الأفلام العالمية وكل ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب تقديم آخر إصدارات الألعاب الإلكترونية والأجهزة الترفيهية، تجلب طريقة التقديم التفاعلية انتباه الأطفال وتحفزهم على متابعة البرنامج.
- افتح يا سمسم: هو عبارة عن مسلسل تلفزيوني يشترك الأطفال والدمى في تمثيله تتخلله أغاني وموسيقى يسعى لتنمية قدرات الأطفال المعرفية، ويعزز مهاراتهم اللازمة لبناء مفردات لغتهم العربية والقراءة والكتابة وغيرها من المهارات.
- رائد الفضاء الصغير: سلسلة رسوم متحركة بطلها رائد فضاء صغير يحاول إحصاء سكان الكواكب في المجرة، إلا أن صاروخه يتعطل فجأة فيهبط بشكل اضطراري على سطح كوكب صغير، ويلتقي بكل من لوكو وبولغا ويصبح صديقهما حيث يساعدهما في إتمام مهمته التي لم تكن سهلة.
- مغامرات فليب فلاب: فليب وفلاب سمكتان تعيشان معا في حوض صغير للأسماك، ورغم اختلاف طباعهما واهتماماتهما تظلان دوما صديقتين متعاونتين ومتحابتين.
- كلام الله: هي عبارة عن سلسلة قصصية على شكل رسوم متحركة تصور لنا حياة بني إسرائيل قبل ميلاد موسى عليه السلام، وتعرض لنا أهم محطات حياته، والصعوبات التي واجهها لإبلاغ رسالته، والمعجزات التي كرمه الله بها.
- الدكتور هو: تعد من أطول سلاسل الخيال العلمي يبلغ عددها نحو 800 حلقة، تحكي السلسلة عن مغامرات كائن فضائي ذي ملامح بشرية يسافر عبر الزمن لديه قدرات خارقة وغير اعتيادية وقادر دائماً على إيجاد حلول لمختلف المشاكل.

5- النتائج التحليلية للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

5-1- مضامين القيم التربوية:

احتلت القيم التربوية العلمية الصدارة بنسبة 35.48% حيث شملت مواضيع الخيال العلمي، والتفكير الابتكاري، واحترام العلم والعلماء، وحل المشكلات، وحب الاستطلاع، والاهتمام بعالم التكنولوجيا، وقد ظهرت مؤشرات القيم العلمية خاصة في سلسلة الدكتور هو، وثانوية الاستخبارات، وأنا وصديقي الآلي، ومستكشفو الحيوانات، وتعكس ارتفاع نسبة هذه الفئة اهتمام القناة بمجال العلوم وتقديمها بشكل ممتع ومسل، حيث تخصصت القناة شهرا من كل سنة لعرض البرامج التي تهتم بتبسيط العلوم، وهو ما يتلاءم مع حاجة الإنسان العربي لتصحيح علاقاته واتجاهاته نحو البيئة العلمية المحيطة به، انطلاقا من واقع الحالة الراهنة للثقافة العلمية، خاصة "أمام ما أكدته دراسات اتحاد الإذاعات العربية حول هشاشة الثقافة العلمية لدى الإنسان العربي وضرورة إعادة تصحيح علاقته بها بإشاعة الثقافة العلمية وتبسيطها للطفل، كما سعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى وضع إستراتيجية لنشر الثقافة العلمية في الوطن العربي بتخصيص مساحة أكبر في وسائل الإعلام بغية تعميق التفكير العلمي لدى المتلقي مع التركيز على برامج الأطفال وأفلام الخيال العلمي" (17). وهو ما يجعل برامج الأطفال عينة الدراسة توفق في طرح هذه القيمة من أجل خلق مناخ علمي للطفل خاصة أمام التطورات التي تشهدها العلوم وما تخلفه من تأثيرات إيجابية في حاضر ومستقبل الأمم وفي تفعيل مشروع التنمية. "حيث أكدت إحدى الدراسات التي اهتمت بدور وسائل الإعلام السمعية البصرية في نشر المعرفة العلمية أن الثقافة العلمية لدى المواطن العربي ما زالت تتسم عموما بالجهل والتذبذب والسطحية" (18). أما عن القيم الاجتماعية فقد احتلت الترتيب الثاني بنسبة 29.03% حيث شملت الفئات الفرعية التالية: احترام الأسرة، والصدقة، والتعاون، والتسامح، وآداب المعاملة، والعلاقة مع الأقران، وهذا يعكس اهتمام القناة بالقيم الاجتماعية وقد ظهرت هذه المؤشرات خاصة في سلسلة إيميلي، والدنيا روزي، والطفل جايك، وفرانكلين والأصدقاء، وصديقي المحبب، والأصدقاء الأربعة، "حيث أوضحت قناة تلفزيون جيم في دفتر الأعباء الخاص بالقناة حرصها المتواصل لتقريب الطفل من بيئته الاجتماعية وتشجيعه على الانفتاح على الآخر" (19).

غير أن ما يمكن تسجيله كجوانب قصور أن معظم السلاسل المعروضة موجهة لطفل ما قبل المدرسة، في حين أن الفئة العمرية ما بين 9 إلى 12 سنة هي الأكثر حاجة لاكتساب المهارات الاجتماعية والتغلب على الأبعاد الاجتماعية لبيئتهم، كما لاحظنا أن القيم الاجتماعية تعزز علاقة الطفل مع الأقران في حين تقل العلاقات مع الأسرة من خلال عرض أفكار تدور حول قدرة الشخصيات على تحقيق ذاتها دون الحاجة إلى عالم الكبار والاكتمال بالأقران، وتقديم صورة الطفل كشخص ناضج، مما يثير إعجاب المشاهدين ويدفعهم للتماهي معه أكثر ويسمح بتحقيق قاعدة جماهيرية أكبر، وتقديم شخوص وأفكار تغيب فيها الأسرة ويظهر الأقران أكثر من أجل أدرمة المواقف مما يسهم في كسب تعاطف الجماهير أكثر، فماذا سيفعل البطل إذا كان محاطا بأسرة وحياته مستقرة وهادئة؟ لن يكون هناك مجال لاستعراض القدرات والقيام بمغامرات وإظهار البطل كضحية، مما يستلزم إقصاء الأسرة وبالتالي تغييب القيم التي تسعى لبناء علاقة سوية للطفل معه.

والحقيقة أن الاستجابة للمنطق التجاري في صناعة برامج الأطفال على مستوى الإنتاج وتقديمها وعرضها على مستوى البرمجة سنوثر سلبا على الدور التربوي لبرامج الأطفال وتسهم في بناء عالم مزيف للطفل لا علاقة

له بحياته الواقعية. بالنسبة للقيم الدينية والأخلاقية فقد تحصلت على نسبة 19.35% وتضمنت فئة القوة الحسنة، وطاعة الله ورسوله التي ظهرت في سلسلة قصص التابعين وسلسلة كليم الله، وفئة كيفية تأدية الفرائض والعبادات في سلسلة إقرأ وراتقي التي ركزت على تلاوة القرآن، وفئة الابتعاد عن الخرافات من خلال حلقة يوم الحظ في سلسلة مزرعة المرح، بالإضافة إلى الصدق والأمانة، وصلة الرحم، والشجاعة، والاستقلالية والطموح في كل من سلسلة بابار ومغامرات بادو، وواحة الأصدقاء، كما غابت العديد من القيم الدينية والأخلاقية كالتعريف بعقيدة الإسلام، وأداء الشعائر واحترامها، وتبسيط بعض القضايا الدينية، واحترام الوقت، وقد تم تسجيل بعض المظاهر السلبية في العديد من السلاسل (مغامرات سارة جاين) كاللجوء إلى السحر والشعوذة والاعتماد على القوى الخارقة، وتكريس بعض السلوكيات السلبية كالمكر والدهاء والتي تناولتها سلسلة الخروف شون ومغامرات فليب فلاب. في حين أن القيم السياسية لاحترام القوانين والروح الجماعية قد حصدت نسبة ضعيفة لم تتجاوز 9.67% والتي ظهرت في سلسلة افتح يا سمسم، وقرصنة أرض الأحلام، كما غابت بعض القيم السياسية كمعرفة الحقوق والواجبات، وقيم الانتماء القومي، والديمقراطية، والقيادة، والمساواة والحرية، ومفاهيم حول السلطة.

لتحصل القيم الثقافية على المرتبة الأخيرة بنسبة 6.47% وشملت التعريف بالأماكن الأثرية والأعمال الفنية والمناطق النادرة في العالم والتي ظهرت في سلسلة الجولة، والفتاكون في القطبين، دون التركيز على بث العادات والتقاليد المحلية، والتعريف بالتراث الثقافي المحلي مما قد يبعد الطفل عن قيمه الأصيلة وهويته المحلية. والملاحظ هو ضعف حضور القيم الثقافية من جهة، واقتصار برامج الأطفال عينة الدراسة على تقديم الثقافة برؤية عالمية متجاوزة الخصوصيات الثقافية، وهو ما جعل أيضا الثقافة العربية تغيب عن المشهد الإعلامي بالرغم من أهمية الجانب الثقافي في بناء هوية الطفل العربي. في هذا المجال يقول الدكتور رضا النجار: "إن الفروقات واللامساواة في ظل المجتمع الاتصالي الجديد ستكون ثقافية والمعرفة لن تكون معركة أرقام بل هي معركة إنتاج محلي للثقافة وليس أمانا إلا أن ننتج، فالأمر لم يعد يقاس بالريح الذي سنحصل عليه من إنتاجنا الثقافي بقدر ما هو إثبات للوجود"⁽²⁰⁾. ويرى الباحث الإعلامي العراقي هادي نعمان الهيتي أن التعامل مع البيئة الثقافية يتخذ اتجاهين رئيسيين: اتجاه يقتضي التمسك بمجمل العناصر التي تشكل الخصوصية الثقافية ومقاومة كل ما لا يتطابق معها ومواجهة كل محاولات التغيير فيها، مما يؤدي إلى العزوف عن التفاعل الاتصالي، ويرى الاتجاه الثاني أن الخصوصية الثقافية حقيقة قائمة في كل ثقافة وأنها من الطوعية بحيث تقبل التطور بدون ضغوط فهي تقبل الاتصال الثقافي القائم على التفاعل والتبادل" وهو ما يقتضي بالضرورة سعي برامج الأطفال إلى التعاطي مع البيئة الثقافية العالمية مع الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية، فتكون ثقافة الآخر فضاء للانفتاح وليست مجالا للإقصاء أو الاغتراب"⁽²¹⁾. وهو ما أكدت عليه العديد من الوثائق الإعلامية من أجل سعي الإعلام العربي لتنمية الهوية الحضارية العربية وتعميق انتماء الإنسان العربي لقيمه الروحية والحضارية مع الانفتاح على باقي الثقافات.

5-2- النماذج التربوية التي تم تقديمها:

يمكن الكشف عنها من خلال مؤشر سمات الأبطال ومقدمي البرامج (نوع البطولة، نماذج الأبطال، جنس البطل، أسماء الأبطال، لباس الأبطال)، حيث توصلت الدراسة إلى أن البطولة الجماعية بما فيها البطولات الثنائية قد تحصلت على نسبة 58.06% نظرا لطبيعة البرامج واتجاهات القائمين عليها والتي تدعو إلى التفاعل والمشاركة ووضع الطفل في سياقه الواقعي ليتعامل بكفاءة مع مفردات الحياة الاجتماعية مما يقلل شعوره بالاغتراب، وهذا لم

يلغ البطولات الفردية التي حصدت نسبة 41.93% لأن منتجي البرامج يدركون أن الطفل يتعلق أكثر بالأبطال الفرديين، فسرعة تتابع وتلاحق الصور التلفزيونية لا يترك المجال للمشاهد للتركيز على أكثر من شخصية في الوقت نفسه. أما بالنسبة لنماذج الأبطال فقد تحصلت الشخصيات الكرتونية على نسبة 61.29%، في حين أن الشخصيات الواقعية قد احتلت نسبة 32.25% لتقريب العالم الواقعي من ذهن الطفل، بينما يكاد ينعدم الامتزاج بين الشخصيات الكرتونية والحقيقية لصعوبة تحقيق الانسجام بين الشكلين مما قد يخلق تشويشا ذهنيا لدى الطفل حيث لم يتجاوز نسبة 6.45%. أما عن فئة جنس الأبطال فقد حصدت فئة البطولات من الجنسين (أنثى وذكر) نسبة 45.16% فالمزوجة تساعد على تحقيق مبدأ المشاركة والوصول إلى قاعدة جماهيرية أوسع، أما فئة الأبطال الذكور فقد تحصلت على نسبة 38.7% خاصة وأن الدراسات الميدانية تؤكد أن الطفل يتابع البرامج التي تتضمن أبطالاً من جنسه بينما الفتيات يتابعن أبطالاً من الجنسين وهو ما يعطي الأفضلية للبطولات الذكرية، وإن كانت الاتجاهات الحديثة في صناعة البرامج بدأت تقدم بطولات نسائية حيث وصلت نسبتها في الدراسة إلى 16.14%. أما عن فئة أسماء الشخصيات البطلة فقد وصلت نسبة الأسماء الأجنبية إلى 63.21% وذلك لأن مصادر العديد من البرامج أجنبية، وأن الدبلجة غالباً لا تطل أسماء الشخصيات الرئيسية، في حين أن كلا من الأسماء العربية لم تتجاوز نسبة 20.12%، والأسماء الإسلامية لم تتعد 16.67%، وهو ما يعتبره الباحث مؤشراً سلبياً نظراً لأهمية هذه الأسماء في تشكيل شخصية وهوية الطفل الجزائري العربي المسلم. ونفس الشيء يقال على فئة اللباس حيث احتل اللباس الأجنبي أعلى نسبة قدرت بـ 77.41%، يليه اللباس العربي بنسبة 12.9%، يليه اللباس الإسلامي بنسبة 9.67%.

3-5- أساليب عرض القيم التربوية:

تحصلت فئة إظهار النتائج المترتبة عن الالتزام بالقيمة أو التخلي عنها على نسبة 21.42%، ظهرت في برامج الطفولة المبكرة كسلسلة الدنيا روزي لأن الطفل يتبنى في هذه المرحلة القيم من منطلق النتائج المترتبة عنها (نتائج تحقق له إشباع أو تجنيه العقوبة) وأيضاً في برامج مرحلة الطفولة المتوسطة (سلسلة الأصدقاء الأربعة) والمتأخرة حيث إن التفكير الاستدلالي للطفل في هذه المرحلة يسمح باستثارة الحس الأخلاقي لديه وهو ما ظهر في سلسلة ثانوية الاستخبارات، تلتها فئة تقديم القيمة بشكل أكثر شمولاً بنسبة 17.85%، والتي كانت موفقة في السلاسل الموجهة لأطفال المرحلة المتأخرة نظراً لقدراتهم التجريدية العالية لكنها جعلت القيمة مفهوماً معقداً بالنسبة لأطفال ما قبل المدرسة وأطفال المرحلة المتوسطة، حيث يظل تفكيرهم عيانياً ومحسوساً ومحسوراً في ما يحصل هنا والآن، وهو ما يجعل فئة تبسيط القيمة التي حصدت نسبة 17.85% الأسلوب الأكثر نجاعة بالنسبة لهم، تحصلت فئة اعتماد أسلوب الوعظ والإرشاد على نسبة 14.28% والتي غالباً ما لا تقدم النتائج المرجوة، الأمر الذي أكده الباحث لورينس كولبرج Lawrence Kolberg بأن الأطفال لا يكتسبون مستويات جديدة في النمو الأخلاقي عن طريق تلقين وتصحيح السلوك، بل عن طريق المواقف الطبيعية⁽²²⁾. وحصد إظهار نماذج تمارس القيمة نسبة 10.71% نظراً لاعتماد الطفل في كل مراحل طفولته على النماذج والقنوات وبالتالي كان من الضروري توظيف وتكثيف استخدام هذا الأسلوب القيمي، أما تقديم القيمة في شكل معضلة أخلاقية فتحصل على نسبة 10.71% وهي متلائمة خاصة مع مرحلة الطفولة المتأخرة لكونها تساعد على الإمعان في تقويم الخيارات والبدائل وإخضاع اختيار القيمة إلى نوع من المحاكمة القيميّة، بينما توظيف أسلوب المعضلة الأخلاقية لمرحلة طفل ما قبل المدرسة ومرحلة الطفولة المتوسطة غير ملائم وهذا راجع لخاصية التمرکز حول الذات ورؤية الأمور

من جانب واحد، مما يجعل تقديم القيمة ونقيضها وتبرير الاختيار يشوش على الطفل في هذه المرحلة العمرية، حيث يجد صعوبة في معالجة وجهتي نظر مختلفين حول معضلة أخلاقية لاعتقاده بوجود وجهة نظر واحدة صحيحة، تحصلت فئة تقديم القيمة بشكل عياني ومحدود على نسبة 7.14% بالرغم من أهميتها خاصة لمرحلة طفل ما قبل المدرسة (التفكير الحسي والعياني) إلا أنها وظفت بشكل محدود وغير متناسب مع أهميتها.

4-5- استراتيجيات تقديم القيم التربوية:

استئناسا بالاستراتيجيات التي عرضتها الباحثة المكسيكية، توصلت الدراسة إلى أنه تم توظيف أربع استراتيجيات الإثارة، والاقتتال، والأسطورة، والشخصنة حيث ظهرت إستراتيجية الإثارة في برامج الأطفال من خلال تقديم مغامرات وعوالم غير مألوفة للطفل وقطع ما هو عادي لجذب انتباهه من خلال برامج تحمل عوالم حقيقية لكنها غير مألوفة تحفز الطفل على الاستكشاف كسلسلة الفتاكون في القطبين، وأخرى خيالية محضة كأسطورة طرزان، ومغامرات جول فيرن، وهو ما قد يحدث شرخا لدى الطفل بين عالم الشاشة وعالمه الواقعي. ظهرت استراتيجية الاقتتال من خلال الصراع بين الخير والشر وحدة التنافس بين الأبطال وأعدائهم، والذي يلعب دورا تحريضا للأطفال ويثير لديهم المتعة والرغبة في المتابعة، هذه المتعة اللحظية تستنزف الطاقة النفسية للطفل وتتركه مستسلما لدوافعه دون استدعاء ملكاته العقلية، ثم تتركه في حالة رعب يستسلم إلى تفريغ غريزي بشكل متواصل وخارج مفهوم الزمان والمكان والواقع خاصة وأن الشخصيات تترك مجالا واسعا للإسقاطات وأحلام اليقظة. وقد ظهرت بدورها في سلاسل الخيال العلمي كسلسلة ثانوية الاستخبارات. وظهرت استراتيجية الأسطورة من خلال استدعاء بعض الأساطير التي تتناول أفكارا حول الكنز الدفين وعن قوى خارقة ونهاية العالم وغيرها وإن كانت الأساطير وسيلة لنقل الحكم والعبر فإنها اليوم تقدم أفكارا نمطية عن الحظ والقوة الخارقة مما يخلق للطفل طاقة وهمية للوقوع في فخ عدم التمييز بين الواقع والخيال نتيجة الإغراق في الخرافة. أما استراتيجية الشخصنة فلم تظهر إلا من خلال بعض الشخصيات التاريخية التي تكون نموذجا لغرس القدوة الحسنة مثل سلسلة من التابعين وكليم الله، غير أن الاعتماد على بطولات أسطورية قد يخلق قدوة وهمية لدى الطفل.

أما الاستراتيجيات التي لاحظنا وجودها بعيدا عن تحديدات الباحثة المكسيكية ونتيجة اطلاعنا على اتجاهات صناعة البرامج الحديثة التي قدمها ميشال سوشن Michel Souchon في كتابه التلفزيون والطفل فنجد أن برامج الأطفال أصبحت توظف استراتيجية ربط الطفل بحياته العائلية⁽²³⁾، فقد أصبح هاجس معدي برامج الأطفال هو محاولة ربط الطفل بأسرته وجماعة الرفاق خارج المنزل وخلق علاقات إنسانية تفاعلية، وهو ما لاحظناه في العديد من السلاسل مثل إيميلي والدنيا روزي وغيرها فالبرامج حول العائلة أصبحت موضة متبعة اليوم خاصة وأن العائلة كانت مستبعدة في أغلب الأحيان كما هو الحال في البرامج السابقة وفي أدب الطفل بصفة عامة فإذا سيفعل في الواقع البطل إذا عاش حياة هادئة مطمئنة ومحاطا برعاية أهله؟ فهو في هذه الحالة لا يملك الفرصة كي يظهر مواهبه ومغامراته. كما تبين استخدام استراتيجية ربط الطفل بمحيطه بتلقيه بعض المفاهيم مثل: الأحرف الهجائية، والأرقام، ومبادئ الحساب، وأسس المحاكمة المنطقية، وقواعد صحيحة، وعناصر الثقافة العامة، والمفردات الأساسية، وهو ما تظهره سلسلة الكابتن كريم وقطار الحكايات، غير أن ما يؤخذ على هذه الإستراتيجية أنها لم تحاول ربط الطفل بربه من خلال تعليمه بعض الفرائض والآداب الإسلامية وتعريفه بشخصية الرسول صل الله عليه وسلم والاقتداء به. أما إستراتيجية الاستلهام من التراث فتمت من خلال بعض الروايات المشهورة أو قصص الأبطال المعروفين كالمسلسل الكرتوني لاسي المستوحى من رواية قديمة، ومغامرات جول فيرن، وصغار

أينشتاين، ومغامرات طرازان وهو ما قد يجعل الطفل أكثر استئناسا بالبرنامج الذي يبدو له مألوفاً، وإن كان الأجدر هو الاستلهام من التراث العربي المليء بالعديد من القصص وهو ما يسهل تمرير القيم العربية الأصيلة دون الوقوع في فخ التغريب.

6- النتائج العامة للدراسة:

- تضمنت برامج الأطفال عينة الدراسة قيماً تربوية تمثلت بالأساس في قيم علمية، وقيم اجتماعية، وقيم سياسية، وقيم أخلاقية دينية، وقيم ثقافية، ومن الملاحظ عموماً ضعف القيم الدينية والثقافية والسياسية نتيجة الخلافات السائدة حول هذه القضايا الحساسة، ورغبة القناة في بث قيم عالمية النزعة تتفق حولها الإنسانية حيث أكدت في ميثاق تحريرها على أهمية التعامل بحساسية وحذر فيما يخص المسائل الدينية والثقافية والسياسية.

- قدمت برامج الأطفال عينة الدراسة نماذج تربوية بعرض سمات أبطال البرامج من حيث إنها شخصيات إنسانية ودودة تحب المشاركة وفي الأغلب ليست لها قدرات خارقة وهو ما يتوافق مع قيماً الأصيلة وديننا الحنيف، وإن كان هذا لم يمنع من تمرير بعض القيم الدخيلة التي سربتها بعض الشخصيات خاصة في أفلام الخيال العلمي وبعض السلاسل الأجنبية كتخصيص الأبطال بكرامات الأنبياء، وتقديم القوة الخيالية المفرغة من كل بعد ديني.

- إن وجود أسماء أجنبية ولباس أجنبي وديكور أجنبي كأحد أهم سمات شخصيات الأبطال قد يوقع الطفل في فخ الاغتراب وتبني قيم غريبة في غياب القدوة الحقيقية وتعويضها بقدوة وهمية، وعولمة بعض القيم الغربية المنافية لقيمنا كالصداقة بين الرجل والمرأة، وعلاقات الحب، واللباس المكشوف، وتشبه المرأة بالرجل من خلال لباسها وبعض ممارساتها الرجالية.

- تحصلت فئة إظهار النتائج المترتبة عن الالتزام بالقيمة أو التخلي عنها على أعلى ترتيب، تلتها فئة تقديم القيمة بشكل أكثر شمولاً، وتبسيط القيمة حيث حصلت كل منها على نسب متساوية، ثم فئة اعتماد أسلوب الوعظ والإرشاد، وإظهار نماذج تمارس القيمة، وتقديم القيمة في شكل معضلة أخلاقية وأخيراً تقديم القيمة بشكل عياني ومحدود.

- الاعتماد في عرض القيم على كل من استراتيجيات الإثارة والأسطورة والافتتال والشخصنة والتي قد تكون نافذة لتمرير قيم غريبة خاصة وأنها تقطع بالأساس كل ما هو مألوف وعادي مما يتطلب اجتذاب قيم جديدة قد لا تتوافق مع البناء النفسي والقيمي للطفل العربي.

- اعتماد برامج الأطفال عينة الدراسة على استراتيجيات أخرى وهي استراتيجيات ربط الطفل بعائلته، واستراتيجيات ربط الطفل بمحيطه، والاستلهام من التراث وكلها مؤشرات إيجابية تساعد الطفل على محاوره واقعه المعاصر والتكيف معه.

*خاتمة الدراسة

تشكل قناة الجزيرة للأطفال في تقديرنا، تجربة واحدة في مجال القنوات العربية والموجهة للطفل، حيث تفتح المجال لتتمية العديد من القيم التربوية الهادفة إلا أن نجاحها في إنضاج تجربتها الإعلامية وتفعيل رسالتها التربوية يظل مرهوناً بالاعتبارات الآتية:

- الحاجة إلى تعزيز القيم الإنسانية النبيلة وتقريبها من مدارك الطفل، وإنتاج أعمال تهدف إلى نشر أساليب التفكير العلمي وبث الروح العلمية.

- غرس القيم الاجتماعية الأخلاقية والدينية خاصة مع تنامي الدعوات المحلية والإقليمية لضرورة بناء علاقات يسودها السلام والتسامح والسعي لنبذ العنف والكرهية، واحترام الاختلاف الديني والعرقي والثقافي.
- إنتاج برامج تاريخية خاصة بالأطفال العرب تستطلع الحقب المشرقة من تاريخنا الإسلامي وتعيد بعث أبطال من تراثنا الحافل.
- ضرورة التنسيق والتكامل من أجل الوصول إلى إنتاج عربي مشترك موجه للطفل، وتشجيع رؤوس الأموال العربية للمساهمة في إنتاج المواد الإعلامية الموجهة للطفل حتى لا تلجأ التلفزيونات العربية إلى الإنتاج المستورد.
- تكوين لجان عربية تكون مهمتها الأساسية فحص واختيار المادة الأجنبية المقدمة للطفل والتي لا تؤثر سلباً على القيم والسلوكيات العربية.
- تدريب الكوادر الإعلامية العاملة في قطاع الطفولة ووضع البرامج العلمية المستمرة للتدريب والاتصال المباشر مع الطفل عن طريق الاستبيانات أو المخاطبة أو المشاركة الفعلية.
- دراسة حاجات الطفولة بشكل أكثر عمقا مع أخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مرحلة من مراحل الطفولة من خلال تعزيز اللحمة بين التربويين ومنتجي برامج الأطفال.

إحالات الهوامش:

- 1- المنصف العياري، محمد عبد الكافي، القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2006، ص 11.
- 2- فايزة يخلف، خصوصية الإشهار التلفزيوني الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، دراسة تحليلية سيميولوجية لبنية الرسالة الإشهارية، دكتوراه علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 13.
- 3- المرجع نفسه.
- 4- عزي عبد الرحمن، الإعلام والبعد الثقافي: من القيمي إلى المرئي، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 1، جانفي-جويلية، جامعة الجزائر، 1996، ص 104.
- 5- نصير بوعلي، قراءات في نظرية الحتمية القيمية في الإعلام، منشورات مكتبة اقرأ، الجزائر، ط1، 2009، ص 30.
- 6- السعيد بومعيزة، أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب، دراسة استطلاعية بمنطقة البلدة، أطروحة دكتوراه دولة، علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 139.
- 7- Philippe maubant et Lucie roger, de nouvelles configurations éducatives, deuxième édition, presse de l'université du québec, canada, 2010, p163.
- 8- سمر روجي الفيصل، أدب الأطفال وثقافتهم، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 19.
- 9- عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص 97.
- 10- محمد قنطارة، إنتاج البرامج العلمية والتكنولوجية في الإذاعات والتلفزيونات العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، تونس، 2006، ص 8.
- 11- نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 201.
- 12- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 31.
- 13- René l'ecuyer ,méthodologie de l'analyse développementale de contenu methode GPS et concept de soi, presse de l'université de québec, canada, 1990, p 31.
- 14- Beatrizpadillavillareal, l'agenda médiatique et construction sociale de l'incertitude, magazine de la communication de crise et sensible, observatoire international des crise, col.13, avril, p 10.
- 15- نصر الدين العياضي، فن البرمجة، وإعداد الخارطة البرمجية في القنوات التلفزيونية العربية، جدلية التصور والممارسة، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، تونس، 2007، ص 59.

- 16- روجر ويمر، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو أصعب وآخرين، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2013، ص 292.
- 17- محمد قنطرة، المرجع السابق، ص 10.
- 18- الميثاق التحريري للجزيرة للأطفال، بحث على موقع <http://www.jcctv.net/commissioning-info> اطلع عليه يوم 2016/02/10.
- 19- محمد عبد الكافي، البرامج الأجنبية ودورها في تشكيل ثقافة الطفل العربي، المجلة العربية للثقافة، العدد37، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1990، ص 110.
- 20- هادي نعمان الهيبي، الهوية الثقافية للأطفال العرب إزاء ثقافة العولمة، مجلة الطفولة والتنمية، العدد2، ص 155.
- 21- محمود أحمد موسى، دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 2011، ص 185.
- 22- محمد عبد الكافي، المرجع السابق، ص 110.
- 23- ميشال سوشن وآخرون، الطفل والتلفزيون، ترجمة علي أسعد وطفة وآخرين، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2015، ص 58.
- قائمة المراجع:**
- 1- سمر روجي الفيصل، 1998، أدب الأطفال وثقافتهم، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- 2- نصير بو علي، 2009، قراءات في نظرية الحتمية القيمة في الإعلام، منشورات مكتبة اقرأ، الجزائر، ط1.
- 3- عبد اللطيف محمد خليفة، 1992، ارتقاء القيم، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- 4- محمود أحمد موسى، 2011، دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت.
- 5- نادية حسن سالم، 2011، التنشئة السياسية للطفل العربي، دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 6- دنيس كوش، 2007، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 7- روجر ويمر، 2013، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو أصعب وآخرين، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت.
- 8- ميشال سوشن وآخرون، 2015، الطفل والتلفزيون، ترجمة علي أسعد وطفة وآخرين، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، سوريا.
- 9- محمد قنطرة، 2006، إنتاج البرامج العلمية والتكنولوجية في الإذاعات والتلفزيونات العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، تونس.
- 10- المنصف العياري، محمد عبد الكافي، 2006، القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس.
- 11- نصر الدين العياضي، 2007، فن البرمجة، وإعداد الخارطة البرمجية في القنوات التلفزيونية العربية، جدلية التصور والممارسة، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، تونس.
- 12- عزي عبد الرحمان، 1996، الإعلام والبعد الثقافي: من القيمي إلى المرئي، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 1، جانفي-جويلية، جامعة الجزائر.
- 13- محمد عبد الكافي، 1990، البرامج الأجنبية ودورها في تشكيل ثقافة الطفل العربي، المجلة العربية للثقافة، العدد37، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- 14- هادي نعمان الهيبي، 2001، الهوية الثقافية للأطفال العرب إزاء ثقافة العولمة، مجلة الطفولة والتنمية، العدد 2.
- 15- السعيد بومعيرة، 2006/2005، أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب، دراسة استطلاعية بمنطقة البلدية، أطروحة دكتوراه دولة، علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
- 16- فايزة يخلف، 2005/2004، خصوصية الإشهار التلفزيوني الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، دراسة تحليلية سيميولوجية لبنية الرسالة الإشهارية، دكتوراه علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

17- الميثاق التحريري للجزيرة للأطفال، بحث على موقع <http://www.jcctv.net/commissioning-info>، اطلع عليه يوم 2016/02/10.

18- Beatrizpadillavillareal, l'agenda médiatique et construction sociale de l'incertitude, magazine de la communication de crise et sensible, observatoire international des crise, col.13.

19- Philippe maubant et Lucie roger,2010, de nouvelles configurations éducatives, deuxième édition, presse de l'université du québec, canada.

20- René l'ecuyer, 1990, méthodologie de l'analyse développementale de contenu methode GPS et concept de soi, presse de l'université de québec, canada.

الصحة المدرسية وأبعادها السوسيو نفسية

د. روفية زارزي⁽¹⁾ أ.د. عبد الحميد بوقصاص⁽²⁾

1- جامعة باجي مختار - عنابة، rofiazarzi@hotmail.fr

2- جامعة باجي مختار - عنابة، bouguessasabdelhamid@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/12/20

تاريخ المراجعة: 2018/10/10

تاريخ الإيداع: 2017/03/02

ملخص

تناولت الدراسة موضوع الصحة المدرسية كسياسة اتخذتها الدولة في إطار التنمية الشاملة، حيث وجهت مجموعة من الخدمات الصحية إلى فئة معينة من المجتمع، وهي فئة المتدرسين (التلاميذ) في الأطوار الثلاثة ابتدائي-متوسط وثانوي. يقوم بتقديم هذه الخدمات مجموعة من الممارسين في مجال الصحة وهم الأطباء العامون، جراحو الأسنان، شبه الطبيين، الأخصائيين النفسانيين والأخصائيين الأرتوفونيين الذين يعملون كفريق. هذا كما أدرجنا تاريخية ظهور الصحة المدرسية في العالم قبل وصولها إلى الجزائر، وعرضنا مختلف المنظمات العالمية التي لها دور فعال في الصحة المدرسية وبعض التجارب الدولية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: صحة مدرسية، وحدة الكشف والمتابعة، السياسة الصحية.

*Schoolhealth and its socio - psychological dimensions***Abstract**

This study deals with "school health" as a policy which the state has to adopt in the framework of the général development, this operation consists in taking in charge the schoolchildren (primary-middle and secondary), the team of School health care composed of doctors, surgeons dentists, paramedics, psychologists and speech therapists, the study also mentioned the émergence of school health in the world then in Algeria precisely, noting the various global organizations involved in the development of school health, And citing some experiences from 05 different countries in the field.

Key words: School health, screening and follow - up unit, health policy.

*La santé scolaire et ses Dimensions socio-psychologiques***Résumé**

Cette étude a pour objet la santé scolaire comme politique que l'état a adopté dans le cadre du développement général, cette opération consiste à prendre en charge les enfants scolarisés (primaire- moyen et secondaire), l'équipe de la santé scolaire se compose de médecins généralistes, chirurgiens-dentistes, para médicaux, psychologues et orthophonistes, l'étude a mentionnée aussi l'apparition de la santé scolaire dans le monde puis en Algérie précisément, notant les différentes organisations mondiales participants au développement de la santé scolaire, et citant quelque expériences de 05 pays différents dans le domaine.

Mots-clés: Santé scolaire, unité de dépistage et de suivie, politique de la santé.

مقدمة

يعدّ العلاج حقا لكل فرد في المجتمع مهما كان جنسه أو عرقه أو لونه، والصحة هي من أسْمى الأهداف التي تسعى الدول المتقدمة والمتخلفة على حدّ سواء إلى بلوغها بالسعي إلى وضع سياسات ناجعة لتطوير هذا المجال في إطار السياسات التنموية الشاملة من أجل تحقيق التطور بجعل المجتمع خاليا من الأمراض وبذلك يبلغ الرفاهية للفرد والمجتمع، وتعتبر السياسة الصحية جزءا لا يتجزأ من السياسات الشاملة لذلك حرصت الدول على الاهتمام بتطوير السياسات الصحية وترقيتها، حتى توصلت إلى وضع سياسات صحية خاصة موجهة خصيصا إلى فئة معينة من المجتمع وهي فئة المتدربين في إطار الصحة المدرسية التي توفر الخدمات الصحية للتلاميذ داخل الوسط المدرسي كحماية لهم من مختلف الأمراض التي قد تصيبهم ومختلف الآفات الاجتماعية التي قد تبعدهم على مسارهم الدراسي، والعلاقة بين المدرسة والصحة وثيقة جدا وهذا ما عملت الدولة الجزائرية على محاولة تحقيقه منذ الاستقلال، عبر سياسات الإصلاح للمنظومة الصحية من خلال برامج ومخططات وطنية تسعى إلى الرقي بهذا المجال، لذلك أنشأت الدولة وحدات الكشف والمتابعة للصحة المدرسية ابتداء من سنة 1992 عبر كل التراب الوطني وهو برنامج يجمع بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حيث تتواجد هذه الوحدات داخل المؤسسات التربوية بينما يكون الممارسون فيها تابعين إلى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، وهي تحاول بذلك الوصول إلى أعلى مستوى في تقديم الخدمات الصحية للتلاميذ في الوسط المدرسي.

1- بعض تعاريف الصحة المدرسية:

لقد وضع عديد من العلماء والباحثين في اختصاصات عديدة عدة تعاريف للصحة المدرسية نذكر منها:

- **الصحة المدرسية** هي: مجموع البرامج والاستراتيجيات والخدمات التي تقوم بتطبيقها المدرسة والوحدات الصحية المدرسية والقطاعات الصحية الأخرى في المدارس وبالاشتراك معها والمصممة لتعزيز صحة التلاميذ والعاملين البدنية النفسية والاجتماعية، إذن فهي تعمل على تعزيز صحة المجتمع المدرسي لتحقيق الاستفادة القصوى من العملية التعليمية⁽¹⁾.

- **إن الصحة المدرسية** هي: مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأنظمة التي تقدم لتعزيز صحة التلاميذ في السن المدرسي وتعزيز صحة المجتمع من خلال المدارس⁽²⁾.

- **الصحة المدرسية** ليست تخصصا مستقلا وإنما هي بلورة لمجموعة من المعارف الصحية العامة كالطب الوقائي وعلم البوائيات والتوعية الصحية والإحصاء الحيوي وصحة البيئة والتغذية السليمة والجيدة وصحة الفم والأسنان وهي برنامج متخصصة، يعود لبرامج الصحة العامة ويوجه اهتمامه للطفل والشباب بالسن المدرسي⁽³⁾.

أما منظمة الصحة العالمية (14- 1979) فقد عرفت على أنها: "برنامج متخصص يعود إلى برامج الصحة العامة ويوجه اهتمامه للطفل والشباب بالسن المدرسي".

2- ظهور الصحة المدرسية في العالم:

تعد فترة الطفولة من المراحل المهمة في حياة الإنسان إذ ينمو التلميذ جسديا وعقلياً، واجتماعيا وعاطفيا لهذا فالعناية بالحالة الصحية بمختلف صورها بالغة الأهمية، ولكي يتمكن التلميذ من القيام بواجباته المدرسية خير قيام ينبغي أن يكون صحيح الجسم خاليا من الأمراض، ولهذا فإنه من الضروري أن يعالج من الأمراض وأن يُحمى من الأوبئة المعدية، والمؤثرات الصحية السلبية.

وإذا حاولنا تتبع مسألة الوقاية والصحة المدرسية من الناحية التاريخية فإننا نلاحظ أن الاهتمام ببرامج الصحة المدرسية في معظم دول العالم بدأ عام 1812 إثر إصابة بعض تلاميذ مدارس إنجلترا بقصر النظر كما لاحظ جيس واير (Jhas Wire). وفي 1840 قامت الحكومة السويدية بإجراء فحص طبي لحوالي أحد عشر ألفا من التلاميذ ونشر الطبيب الإنجليزي "برستلي سميث" (Brestly Smith) عام 1902 تقريرا حول الموضوع مفاده أن ثمة علاقة بين قصر النظر لدى التلاميذ، وقدرتهم على التحصيل العلمي ومنذ ذلك التاريخ بدأ اهتمام الهيئات الصحية في جميع أنحاء العالم يتجه إلى التركيز على برامج الصحة المدرسية.

أما عن اهتمام الوطن العربي بالموضوع فقد كانت مصر أول دولة عربية اهتمت بالصحة المدرسية وكان ذلك عام 1882 ثم تلتها العراق عام 1936، وفي الأردن بدأ الاهتمام بالصحة المدرسية بأشكاله البسيطة الأولى منذ أن نشأت الإمارة عام 1921، إلا أن ممارستها الفعلية بدأت منذ مطلع الستينات فأصبح هناك فريق من وزارات الصحة يقوم بجولات للمدارس قصد فحص التلاميذ وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية ثم بدأت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الصحة بتنظيم برامج خاصة بالصحة المدرسية، وهكذا أخذت الأمور بالتطور إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن فأصبح قسم خاص بوزارة الصحة يهتم بالصحة المدرسية، من خلال أقسام الصحة المدرسية في كل مديرية من مديريات الصحة.

أما "الهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي و"مكتب التربية العربي لدول الخليج" فقد اهتمت بإدماج كل من الصحة المدرسية والتربية في قطاع الصحة، ضمن مقاربة واحدة تتمحور حول "التنمية الإنسانية صحيا"⁽⁴⁾ وبالتالي إعادة هيكلة هذا القطاع وجعله ضمن تنمية المجتمع بجانبه المؤسساتي والوظيفي بعيدا عن التكرار الوظيفي بين القطاعين الصحي والتربوي.

3- تاريخية الصحة المدرسية في الجزائر:

في عهد الاستعمار الفرنسي تم خلق مصلحة صحية خاصة بالمدارس تمركزت في المدن الجزائرية الكبرى، كان هدفها محاربة الأمراض الشائعة والمنتشرة في تلك الفترة، خاصة منها داء السل، وتزامنت هذه الفترة مع انتشار الأمية ونقص الوعي الصحي، وكذا قلة التغذية، وهو ما زاد الأمر سوءا، لكن تعتبر سنة 1930 سنة إدماج الصحة العمومية والتي كانت تتكفل بحماية ومراقبة صحة المتدربين وخاصة منهم أبناء المعمرين، أي أن الاهتمام ببرامج الصحة المدرسية على ندرته وبساطته كان موجها لأبناء هذه الفئة دون التلاميذ الجزائريين باستثناء بعض اللقاعات التي كانوا يتلقونها بداية كل سنة دراسية، وتجدر الإشارة إلى أن وضعية أنظمة الصحة المدرسية في الجزائر مرت بثلاث مراحل بعد الاستقلال:

- المرحلة الأولى: (1962 - 1994)

بعد أن تخلصت الجزائر من الاستعمار الفرنسي لم يكن لها خيار سوى الحفاظ على النظام الاستعماري الموروث يعني ظروف اجتماعية، وثقافية واقتصادية متردية خلفها الاستعمار خاصة الهياكل والتنظيمات حيث كان هناك 82 مركزا طبيا مدرسيا متركزا في المدن الكبرى للبلاد، لكن سرعان ما طرحت ضرورة تطوير الصحة المدرسية لتجنب حالة سوء التغذية لدى المتدربين وهو ما لاحظته منظمة الصحة العالمية (OMS) وذلك سنة 1964 "إن الطفل الجزائري في سن الدراسة هو طفل جائع" وهكذا تم اختيار التغيير والتطور المدمج للمطاعم المدرسية لكيلا تشكل المدرسة عاملا يزيد في خطورة سوء التغذية.

في نفس الفترة تم نقل الصحة المدرسية من قطاع التربية الوطنية إلى قطاع الصحة وتوحيد مصالح الصحة والطب الوقائي، وتوسيع الصحة المدرسية لتتألف من كافة المتدربين، كما بلغ عدد الأطباء 150 طبيباً وأدمج القطاع الصحي المدرسي في الأنشطة القاعدية للمراكز الصحية والعيادات متعددة الخدمات بعد إنشاء القطاعات الصحية⁽⁵⁾.

ونظراً للظروف السائدة آنذاك ونقص التجربة والخبرة في مجال الصحة المدرسية وبسبب نقص الإطارات الكفأة فإن هذه المرحلة تميزت بنقص الفاعلية وعدم كفاية الأنشطة الصحية، التي اقتصر على إجراء فحوص طبية سريعة في ظروف غير ملائمة اكتفت بالتكفل بالحالات المرضية التي يكتشفها الفريق الطبي القائم بعملية الفحوص، وهو ما دفع وزارتي الصحة والتربية لتنظيم ملتقيات تهدف إلى تحديد برنامج صحي خاص بالتلاميذ يأخذ بعين الاعتبار مسألة تمويل الصحة المدرسية وتحسين نوعية الفحوص والخدمات.

- المرحلة الثانية: (1994-1997)

يبدو أن الاهتمام تركز في هذه الفترة على ضرورة تحسين نوعية الخدمات وترقية الصحة المدرسية بتحسين شروط الفحص الطبي بفضل المنشورات والتعليمات الصادرة من قبل الوصاية القاضية بوجوب إعداد منشور وزاري مشترك بين وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية، لتسطير أهداف محددة، كتوفير الوسائل المادية والبشرية وإنشاء وحدات كشف ومتابعة جديدة في كل المناطق بهدف تعميم الصحة المدرسية وإيصالها إلى المناطق البعيدة والنائية في الجزائر لذلك فإن فكرة إنشاء هذه الوحدات بالمؤسسات التعليمية جاءت ضمن مخطط يرمي إلى إعادة تنظيم الصحة المدرسية والتي أنشئت بموجب قرار وزاري رقم 01 المؤرخ سنة 1994، وفي هذا الصدد صدر تنظيم لهذا القطاع أين أصبحت وحدة الكشف والمتابعة تغطي مقاطعة تربية تضم الطبيب كمسؤول أول على الجانب الطبي والتقني، بينما تتكفل مصالح التربية بالتجهيز والتمويل بالأجهزة والموارد الضرورية⁽⁶⁾. وهكذا فإن مخطط إعادة تنظيم الصحة المدرسية المشار إليه ظهر إلى حيز التنفيذ منذ سنة 1995 والذي اشتمل على العديد من القرارات التنظيمية لقطاع التربية المدرسية نذكر منها:

- تنصيب الهياكل الموجهة لاحتضان عملية التكفل بالتلاميذ (وحدات الكشف والمتابعة) ابتداء من سنة 1995.
 - توظيف 800 طبيب جديد في الصحة المدرسية، و 100 طبيب أسنان وتعيين مستخدمين إضافيين تدريجياً مع تطور الأنشطة والارتفاع الهام لعدد التلاميذ الذي كان ينبغي تغطيته سنة (1995).
 - وضع برنامج للتطعيم في الوسط المدرسي ابتداء من سنة 1997 من خلال الرزنامة الجديدة للتطعيم والتي تحدد الأقسام المستهدفة في الوسط المدرسي.
 - وضع برنامج نموذجي خاص بالعناية بالفم والأسنان في الوسط المدرسي.
 - وضع برنامج للتربية الصحية في الوسط المدرسي.
 - إعداد دورات تكوينية لأطباء الصحة المدرسية.
 - إعادة تنشيط برنامج الوقاية ومكافحة داء الرمد في الوسط المدرسي.
 - تعزيز التغطية الصحية للتلاميذ خلال العطل المدرسية وترقية الأعمال الجوارية.
 - دعم وحدات الصحة المدرسية بالمعدات الضرورية لتطبيق برنامج طب الأسنان⁽⁷⁾.
- وفي قراءة للمسألة الصحية على المستوى التعليمي فإننا نجد تحولات عديدة ظهرت استجابة لكل المستجدات التي شهدتها المجتمع.

- المرحلة الثالثة: (فترة ما بعد 1997)

وفي سياق سياسة تطوير المنظومة الصحية ككل وفي مجال القطاع التربوي الذي يسعى إلى الحفاظ على صحة التلاميذ فإن التطور والتغير الذي طرأ على المجتمع الجزائري في مجالاته الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية والسياسية ساعد كثيرا في التركيز على تطوير برامج الصحة المدرسية من خلال:

- انتشار الوعي الصحي بين الأفراد وبالتالي مطالبه أولياء التلاميذ ومنظمات أخرى بتوجيه الاهتمام للتلاميذ في المدارس، لذلك عملت الجهات المختصة أثناء هذه المرحلة على إعادة تنظيم الصحة المدرسية وتطوير المجهودات للتكفل بالحالات المرضية المكتشفة ومتابعتها.

- مراقبة شروط النظافة في البيئة المدرسية وكذا ضمان العلاج المجاني للتلاميذ المعوزين بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخطوات الهامة الموجهة مباشرة إلى هذا المجال مثلا:

من أجل ترقية الصحة المدرسية خصصت الحكومة ميزانية خاصة بالصحة المدرسية سنة 2001 والخاص ب:-
- تجهيز وحدات الكشف والمتابعة.

- وضع برنامج للتربية الصحية في الوسط المدرسي⁽⁸⁾.

من جهة أخرى عرفت الموارد البشرية المخصصة للصحة المدرسية زيادة لا بأس بها مع الدخول المدرسي للسنة الدراسية 2001-2002 حيث جاءت الإحصائيات الخاصة بأخلاقيات مهنة الطب كما يأتي:

- 1870 طبيب عام. - 200 أخصائي نفسي.

- 1130 طبيب أسنان. - 2060 شبه طبي.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم توسيع الاهتمام بالموضوع ليشمل كل المستويات التعليمية حيث تم إثراء الجانب القانوني بجملة من التعديلات التي من شأنها تنظيم الصحة المدرسية منها المادة 77 المتعلقة بتدابير الحماية الصحية في الوسط المدرسي حيث تهدف الحماية الصحية إلى التكفل بصحة التلاميذ والمعلمين في الوسط التربوي أو المدرسي أو الجامعي من خلال ما يأتي:

- مراقبة الحالة الصحية لكل تلميذ أو معلم أو أي شخص آخر له اتصال مباشر أو غير مباشر بهم.

- برمجة نشاطات خاصة بالتربية الصحية.

- مراقبة مدى نظافة البنائات والملحقات لأي مؤسسة تعليمية أو تكوينية، وفي نفس السياق جاءت المادة 78 التي تنص على أن أعمال النظافة والوقاية والإسعاف الأولي من المهام الرئيسية للهيكل التربوية والعاملين فيها⁽⁹⁾.

نلاحظ في هذه المرحلة محاولة الحكومة تطوير الخدمات الصحية المقدمة للتلاميذ وضبطها بقواعد قانونية لإعطائها الصبغة الرسمية والأهمية المطلوبة من أجل إنجاحها وتطويرها في إطار الاهتمام الملحوظ ببرامج الصحة المدرسية.

4- البرامج الصحية بالمؤسسات التعليمية:

لم يؤخذ موضوع الصحة المدرسية بالجدية اللازمة قبل الثمانينيات بل تميز بالشكلية وعدم وضوح الرؤية وقد يعود ذلك إلى ضغوط العدد المتزايد من التلاميذ الذي كانت تعرفه المدرسة الجزائرية بحدّة من جهة وإلى قلة الإمكانيات البشرية المختصة من جهة أخرى، مما جعل المهتمين يركزون على تلبية الطلب المتزايد على التمدرس وما يتطلبه من جهود ومن تكاليف دون غيره من الميادين الأخرى.

لذلك تعتبر الثمانينيات هي البدايات التي ركزت فيها وزارة التربية بالتنسيق مع وزارات أخرى (الداخلية والصحة) على جعل الصحة المدرسية من الاهتمامات الكبرى التي يجب أن تحظى بعناية كبيرة من طرف المربين ومختلف المتعاملين مع المدرسة فقد شهد هذا العقد من الزمن صدور قرارات عديدة بعضها مشتركة والآخر غير مشترك تحاول في مجملها أن تضع تصورا هيكليا لتنظيميا للصحة داخل المؤسسة التعليمية الجزائرية.

- ولعل أول منشور وزاري مشترك في هذا الشأن مسمى من طرف أربعة وزارات صدر في 1983/11/21 والذي يؤكد على ضرورة الالتفات إلى صحة الطفل وإلى الوسط المدرسي الذي يتربى فيه وبالتالي الاعتناء بهما جنبا إلى جنب.

- ثم يأتي المنشور الوزاري رقم 05 المؤرخ في 22 جانفي 1985 ليؤكد على ضرورة التكفل بالأمراض المكتشفة في المدارس من طرف المصالح المختصة في الصحة وضرورة متابعة العملية بالتنسيق بين مختلف القطاعات المهمة بالميدان مثل البلدية، والقطاع الصحي، والولاية والوزارات وخاصة وزارة التربية.

ثم توالى المناشير الوزارية التي تخص ميدان الصحة المدرسية مثلا:

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 جوان 1987 والمتعلق بشروط العزل والحماية الصحية في حالة الإصابة بمرض معد في المؤسسات التعليمية.

- التعليم الوزارية المشتركة رقم 175 والمتضمنة لإجبارية تكوين مجلس صحي على مستوى كل مؤسسة تعليمية بالولاية.

- التعليم 176 الصادرة عن ملتقى بجاية في جانفي 1989 والمتضمنة ضرورة وضع سجل صحي على مستوى كل مؤسسة.

- المنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 06 أفريل 1994 والمتضمن مخطط إعادة تنظيم الصحة المدرسية. ويعتبر هذا المنشور بمثابة الانطلاقة الجديدة لإعادة هيكلة برنامج وطني صحي بحيث لا يقتصر على الجوانب الطبية للصحة المدرسية بل ينبغي أن يفرض مفهوم الصحة المدرسية وتحديد أهدافه وتزويد الموظفين الأساسيين بالمعلومات والوسائل الضرورية ومن هنا جاءت فكرة إنشاء وحدات للكشف والمتابعة والتي تعتبر تنظيما جديدا للصحة المدرسية في بلادنا⁽¹⁰⁾.

إن المناشير والملتقيات وكذا كل التدابير سألقة الذكر إنما تدل على تزايد الاهتمام بالصحة المدرسية وبالتالي بصحة التلاميذ ومحاولة ترقية وتوسيع الخدمات الصحية المقدمة لهم بالاستعانة بممارسين مؤهلين لذلك، ومحاولة توفير البيئة الملائمة والنظيفة.

5- أهمية ودور الصحة في المؤسسات التعليمية:

تكمن أهمية الصحة داخل المؤسسات التعليمية في مجموعة من المكتسبات التي تتجلى في ما يأتي:

- إن تمتع التلميذ بصحة جيدة عامل هام يساعده على التعلم واكتساب المعارف، وهو الاتجاه الذي تذهب إليه المنظمات الدولية كاليونيسكو أو المنظمة الدولية للصحة.

- تعد المدرسة مركزا يلتقي فيه التلاميذ من بيئات مختلفة، هذا الأمر يسهل انتشار الأمراض سيما المعدية منها وهنا تظهر أهمية المؤسسة التعليمية في مكافحة الأمراض المعدية والتقليل من استفحالها في المجتمع.

- إن وجود نشاط الرياضة البدنية وممارستها داخل المؤسسة يساعد التلميذ على النمو البدني، والعقلي والنفسي وتجعله أكثر تحملا للمجهود الدراسي.
- مساعدة التلميذ على اكتساب سلوك صحي سليم.
- توفير الوقاية من الأمراض المعدية التي تظهر في سن التمدرس والتكفل بالأمراض الأخرى غير المعدية.
- توجيه عناية خاصة لتنظيم طريقة التكفل بالأمراض المكتشفة.
- إجراء تقييم سليم لتنفيذ البرامج لهذا يجب استعمال نظام موحد وأساسي من المعلومات في سائر التراب لوطني.
- تقييم النشاط عن طريق إصدار تقرير موسمي ومن خلاله يمكن إصدار التوجيهات والتوصيات لتدارك التقصير إن وجد (11).

يعتبر تواجد هيئة من هيئات القطاع الصحي داخل المؤسسات التعليمية مكسبا مهما جدا سواء للتلاميذ الذين يشعرون بالحماية أو للمؤسسة التعليمية التي تجد الراحة في وجود هيئة أخرى تشاركها المسؤولية لهذا سنحاول اختصار دور الصحة في المؤسسات التعليمية في ما يأتي:

- التكفل بصحة التلاميذ وكل من له اتصال مباشر أو غير مباشر بهم.
- مراقبة نظافة المحلات التابعة للمؤسسة التعليمية.
- ضرورة المتابعة والتكفل بالأمراض المكتشفة من طرف المصالح المختصة بالقطاعات الصحية.
- التنسيق بين القطاعات المعنية من أجل تجسيد الأهداف المحددة في مجال سياسة الوقاية الصحية.
- خلق جو تربوي مناسب لنمو الجسم نموا طبيعيا وكاملا.
- التعرف على الحالة الصحية للتلميذ عن طريق الكشوفات الطبية ومتابعتها صحيا.
- المشاركة في الحملات الوطنية المتعددة لمكافحة الآفات الاجتماعية.
- مراقبة شروط الوقاية والنظافة والأمن بالمؤسسات التعليمية.

6- أسباب الاهتمام بالصحة المدرسية:

- إن التغيرات التي مست قطاعي الصحة والتربية على حدّ سواء، وكذا قناعة المجتمعات أن الشباب يمثل المستقبل أدت إلى إدراك ضرورة الرهان على الأبعاد البشرية للمجتمع من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة وهو ما يوضح الاهتمام المتزايد بهذا القطاع من خلال مجموعة من الحقائق والقناعات تتمثل في ما يأتي:
- يشكل تلاميذ المراحل الدراسية المختلفة في معظم دول العالم نسبة كبيرة من عدد السكان تتراوح بين 16% و18% من مجموع السكان.
- يتعرض عديد من الأطفال في سن الدراسة إلى كثير من المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية والبيئية وهو ما دفع الدولة لتوفير الرعاية لهم في كافة المجالات للتقليل من معاناتهم.
- تعتبر المدارس تجمعات تنمو في أنحاء ويقع جغرافية متعددة تسهل انتشار الأمراض المعدية بشكل واسع لذا فإن العناية والرعاية يوفران على الدول الجهد والمال والوقت في مجال الصحة المدرسية.
- إن توفير الصحة المدرسية يكسب التلاميذ حيوية تساعد على الانتباه والتحصيل الدراسي الجيد.

- الصحة المدرسية تكسب التلاميذ بعض السلوكات الصحية المهمة مثل التعود على النظافة وترشيد استعمال الماء والمحافظة على عدم تلوثه والتخلص من الفضلات الضارة ووضع النفايات في أماكنها والمحافظة على النظافة وتناول المأكولات بعد غسلها(12).

ما ترتب عنه إحداث هيئة متخصصة تتكفل بالتلاميذ من الناحية الصحية داخل الوسط المدرسي تسمى بوحداث الكشف والمتابعة.

7- وحدات الكشف والمتابعة

تعززت الخدمات الصحية بالمؤسسات التعليمية منذ سنة 1992 بإنشاء لجنة للتنسيق بين وزارة التربية، ووزارة الصحة ووزارة الحماية الاجتماعية التي بادرت بوضع إستراتيجية جديدة للتكفل بصحة التلاميذ في الوسط التربوي تركز على هيكل قاعدي يسمى "وحدة الكشف والمتابعة" وتعتبر وحدات الكشف والمتابعة هيئات تنفيذية للسياسة الصحية داخل الوسط المدرسي لذلك جاءت فكرة إنشائها بالمؤسسات التعليمية ضمن مخطط إعادة تنظيم الصحة المدرسية تبعا لأشغال ملتقى سيدي فرج في 20 أبريل 1991 والتي أنشئت بموجب منشور وزاري رقم 01 المؤرخ في 06 أبريل 1994 تضمن مجموعة من الشروط هي كالاتي:

- يجب أن تغطي كل وحدة للكشف والمتابعة مقاطعة تربوية تتضمن ثانوية، ومدرسة أو مدرستين أساسيتين والابتدائيات الملحقة بها وتضم المقاطعة التربوية ما بين 4 إلى 6 آلاف تلميذ.
- يسير وحدة الكشف والمتابعة مدير المؤسسة الذي يسهر على حسن نشاطها بينما يعتبر الطبيب المسؤول الوحيد على الجانب الطبي والتقني، ومصالح التربية هي التي تتكفل بالتجهيز والتمويل بالأجهزة والمواد المستهلكة بالتنسيق مع المسير المالي(13).

7-1 أهمية وأهداف وحدات الكشف والمتابعة:

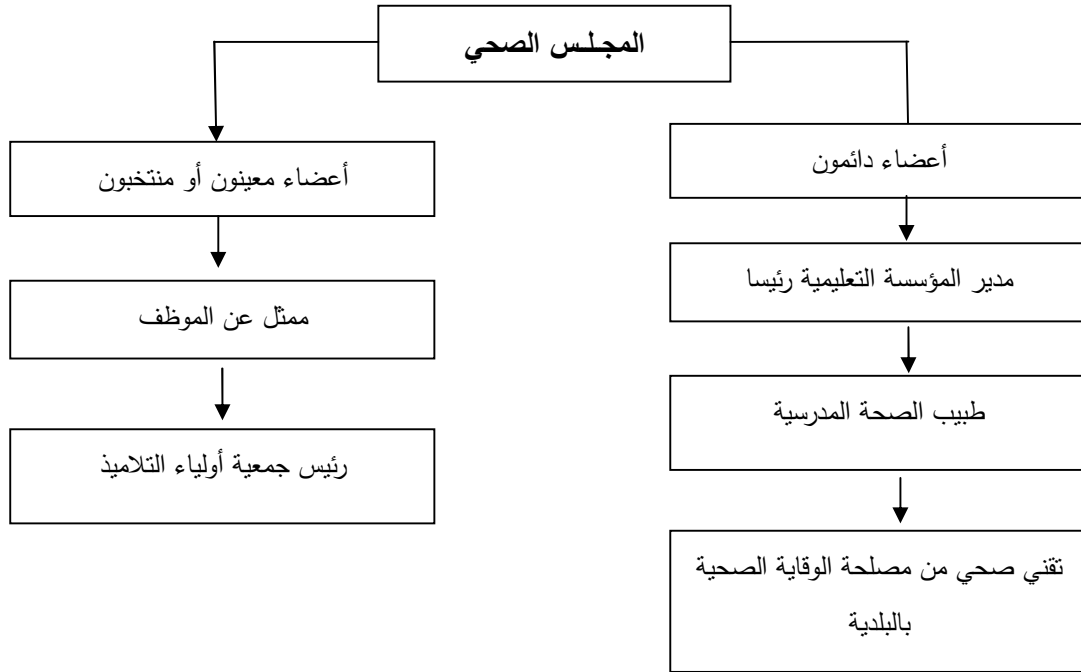
- لا يمكن بلوغ الأهداف المسطرة في إطار الصحة المدرسية إلا من خلال إتباع إجراءات ضرورية تتمثل في:
- ضمان فحوص طبية منتظمة للتلاميذ.
- التكفل بالإصابات المكتشفة ومتابعتها.
- ضمان عملية تلقائية كاملة.
- ضمان زيارات منتظمة للمؤسسات التعليمية للمحافظة على النظافة والوقاية.
- تأمين المراقبة الصحية للمؤسسات التي تتوفر على مطاعم مدرسية.
- مراقبة نظافة المياه والمحيط.
- تحسين نوعية الخدمات ومستوى التغطية الصحية.
- التكفل ببرنامج صحة الفم والأسنان.
- ترقية التربية الصحية في الوسط المدرسي.
- تجسيد عملية مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المؤسسات التعليمية(14).

7-2 مجالس ولجان الصحة:

جاءت إجبارية تكوين مجلس صحي على مستوى كل مؤسسة تعليمية بالولاية، إضافة إلى إنشاء لجان صحية على مستوى كل من البلدية والولاية حسب التعليم الوزارية رقم 175 كتأكيد على ما خرج به المجتمعون في

ملتقى بجاية في شهر جانفي من سنة 1989 وذلك في إطار تنظيم عملية التكفل الصحي بالتلاميذ في الوسط المدرسي، ويمكن التعبير على مكونات المجلس الصحي من خلال الشكل الآتي:

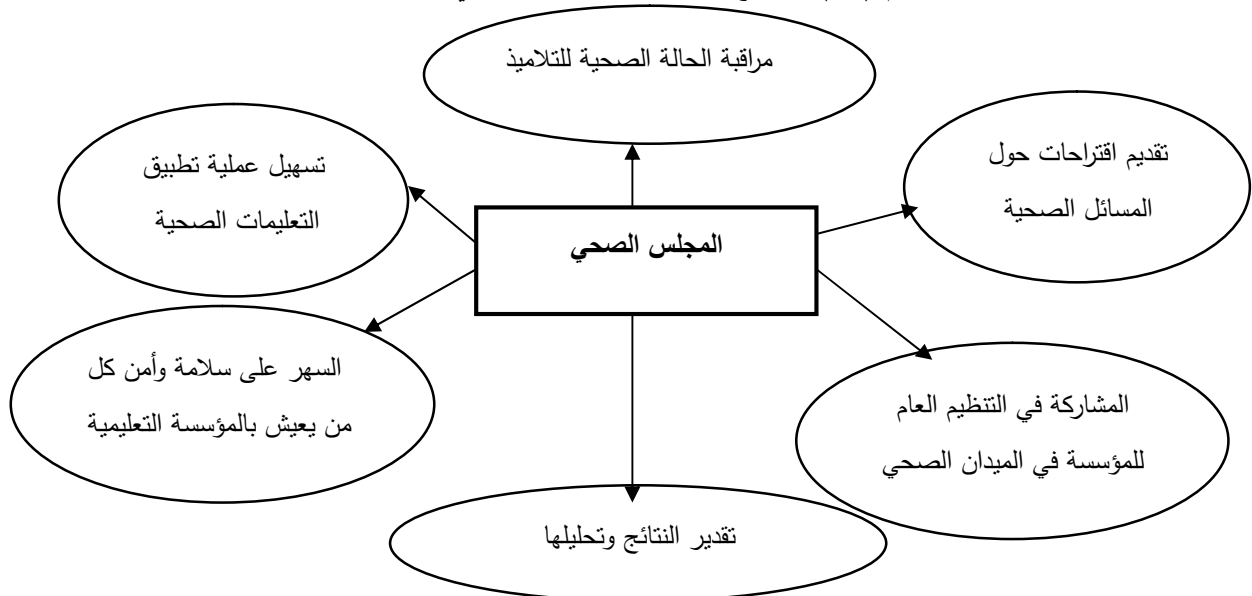
الشكل رقم (01): يوضح مكونات المجلس الصحي



المصدر: تصميم شخصي.

وإذا أردنا إبراز صلاحيات المجلس الصحي فيمكن تجسيده في الشكل الآتي:

شكل رقم (02): يوضح صلاحيات المجلس الصحي



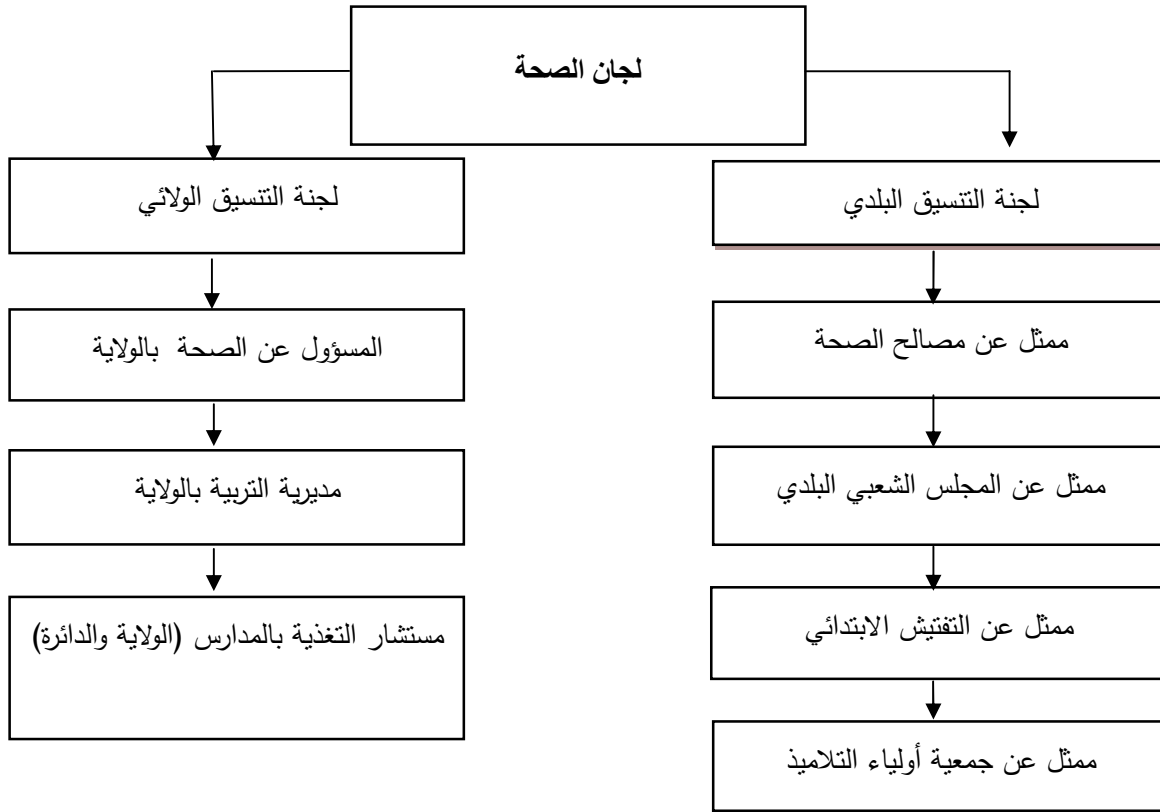
المصدر: تصميم شخصي.

يجتمع المجلس على الأقل مرة كل فصل دراسي باستدعاء من رئيسته الذي يحدد جدول الأعمال ويوقع محضر جلسة العمل ويقوم عضو من المجلس بمهمة كاتب الجلسة وتحفظ مداوات المجلس في سجل يخصص لهذا الغرض.

هذا ويمكن للمجلس عقد اجتماع طارئ باستدعاء من رئيسته أو بطلب من بعض الأعضاء⁽¹⁵⁾.

- لجان الصحة:

شكل رقم (03): يوضح لجان الصحة



المصدر: تصميم شخصي.

تجتمع هذه اللجنة بطلب من مدير الصحة والسكان بالولاية وذلك في أي وقت إذا كانت الحالة الصحية في مؤسسة ما تستدعي ذلك لاتخاذ التدابير اللازمة، كما تجتمع في نهاية السنة الدراسية لتقييم النشاطات التي بذلت في مجال حماية التلميذ في الوسط المدرسي وإعداد برنامج عمل للسنة المقبلة .

8- أهمية وأهداف أنشطة وبرامج الصحة المدرسية:

تكمن أهمية أي مسألة في موضوعها، والموضوع هنا هو التلميذ وما يمثله للمجتمع كمشروع فرد فاعل من خلال ما يأتي:

- يمثل الأطفال في هذه المرحلة العمرية (مرحلة الدراسة) نسبة هامة من المجتمع تصل إلى ربع عدد السكان وتوفر المدرسة فرصة كبرى للعناية بهم .

- يمر كل أفراد المجتمع بكل فئاته بالمدرسة، حيث تتوفر الفرصة للتأثير فيهم وإكسابهم المعرفة وتعويدهم على السلوك الصحي.

- تعتبر هذه المرحلة من العمر مرحلة نمو التلميذ وتطوره ونضجه حيث تحدث خلالها تغيرات جسمية عقلية اجتماعية وعاطفية لذا لا بد أن تتوفر للتلميذ في هذه السن المؤثرات الكافية لحدوث هذه التغيرات في حدودها الطبيعية .
- يكون الأطفال أكثر عرضة للإصابة بالأمراض السارية والمعدية في الوسط المدرسي كما يكونون أكثر عرضة للإصابات والحوادث غير المتوقعة.
- يكتسب الأطفال السلوكيات المتعلقة بالحياة عموماً وبالصحة بصفة خاصة في السن المدرسية ويحتاجون إلى جو تربوي يساعد في اكتساب هذه العادات كما توفر المدرسة جواً مناسباً لتعديل السلوكيات غير السوية⁽¹⁶⁾.
- تقويم صحة التلاميذ بالتعرف على المؤشرات الصحية في كافة المجالات.
- حفظ صحة التلاميذ والمؤشرات الصحية ضمن المستوى المطلوب، وتعزيز صحة التلاميذ.
- أما الأهداف التفصيلية لأي منظومة تعنى بالصحة المدرسية فينبغي أن تشمل ما يلي:
- تعريف العاملين في المجال التربوي والصحي بأولويات المشكلات الصحية في السن المدرسية.
- إكساب القائمين على الصحة المدرسية مهارات التخطيط والتنفيذ والتقويم لبرامج الصحة المدرسية.
- إكساب العاملين في المجال التربوي الصحي القدرات والمهارات اللازمة للاكتشاف المبكر للمشكلات الصحية.
- تزويد العاملين في المدرسة بمهارات التوعية الصحية بالمدرسة.
- مساعدة التلاميذ والتربويين والعاملين الصحيين في مراقبة وتحسين البيئة الصحية المدرسية.
- تقديم الخدمات الصحية التي تقوم وتحفظ وتعزز صحة التلاميذ والمجتمع المدرسي.
- التنسيق مع الجهات الصحية الأخرى في تقديم الخدمات العلاجية المتقدمة⁽¹⁷⁾.

9- الأمراض الأكثر انتشاراً في الوسط المدرسي:

- هناك مجموعة من الأمراض التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالوسط المدرسي، حيث تنتشر بين التلاميذ لذلك قام الممارسون في مجال الصحة بترتيب هذه الأمراض حسب الظهور، الانتشار والإحصائيات كما يأتي:
- قصر النظر
 - Baisse aigue de la vue
 - اعوجاج العمود الفقري
 - Scoliose
 - اضطراب في السلوكيات.
 - Trouble du comportement
 - الحساسية التنفسية.
 - Allergie respiratoire
 - أمراض القلب.
 - Cardiopathie (souffle cardiaque...)
 - مرض الصرع
 - Epilepsie.
 - التأتأة، والتأخر الدراسي، وعسر القراءة، وعسر الكتابة، والتبول اللاإرادي، واضطراب النطق.
 - فقر الدم. - Bégaiement, retard scolaire, Dyslexie, dysgraphie, énurésie, trouble de langage
 - Anémie
 - السمنة.
 - Obésité. ...
 - مرض الربو.
 - Asthme.
 - مرض السكري⁽¹⁸⁾
 - Diabète.

10- دور المنظمات العالمية في الصحة المدرسية:

إن الصحة المدرسية نشاط يربط بين قطاعي الصحة والتربية والتعليم، كما أن هناك هيئات دولية عالمية في مجالات الصحة والتربية تهتم بهذا الميدان، مثل منظمة الصحة العالمية، واليونسيف واليونسكو، إضافة إلى وجود مراكز ومبادرات محلية، لكنها أخذت شهرة ومرجعية عالمية مثل أمانة من طفل إلى طفل في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان لكل هيئة من هذه الهيئات مبادرات ومساهمات متميزة في مجال الصحة المدرسية نتعرف عليها من خلال التعرف على هذه الهيئات والمنظمات في حد ذاتها من خلال ما يأتي:

10-1- منظمة الصحة العالمية:

منظمة الصحة العالمية هي هيئة تعنى بالجانب الصحي تأسست في السابع من أبريل سنة 1948 وهي إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة، والمتعلقة بمجال الصحة تهدف إلى رفع المستوى الصحي في العالم دون تمييز بين فئاته مقرها "جنيف"، تُصدر في كل سنة شعارا للصحة ومن ضمن شعاراتها "البيئة النظيفة تقود إلى الصحة الجيدة" "إبادة الحشرات الناقلة للأمراض"، "الجوع مرض الملايين"، "التطعيم يحصن الجميع" وفي عام 1977 أطلقت منظمة الصحة العالمية مبادرتها المعروفة "الصحة للجميع وتهدف هذه المبادرة إلى إيصال الخدمات الصحية إلى جميع سكان العالم لتمكينهم من أن يعيشوا حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا، أما في عام 1978 فقد صدر إعلان "ألماتا" الشهير لبلورة أساسيات الرعاية الصحية الأولية. وفي عام 1985 توجهت الأنظار إلى المجتمع المدرسي، عندما انطلقت مبادرة منظمة الصحة العالمية واليونسيف لتبني ما يسمى "المنهج العملي ذو المردود العلمي" الموجه لتعزيز صحة التلاميذ في دول الشرق الأوسط ويتضمن المنهج تدريب المعلمين عبر وحدات تعليمية على برامج التطعيم ومكافحة الإسهال والإيدز، ورصد نمو الأطفال وغيرها⁽¹⁹⁾.

أما في عام 1988 فقد تم إبرام اتفاقية بين أربع منظمات الأمم المتحدة تخطط لتطوير وتعزيز وتنفيذ المنهج السابق الذكر على المستوى الوطني والإقليمي، واختيرت البحرين، ومصر، والمغرب، وباكستان والسودان لتنفيذ البرنامج وفي عام 1995 شكلت منظمة الصحة العالمية لجنة خبراء التوعية الصحية وتعزيز الصحة الشاملة من خلال المدارس، وقد كان هدف هذه اللجنة الخروج بتوصيات، ووضع المقاييس وتفعيل السياسات التي تمكن المنظمات الصحية والتربوية والمدارس من الاستخدام الأمثل لإمكاناتها من أجل تحسين صحة الأطفال والناشئة والكوادر التعليمية والأسرة والمجتمع حيث خرجت اللجنة بتقرير صدر عام 1997 باسم "تعزيز الصحة من خلال المدارس"⁽²⁰⁾.

10-2- منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف):

كونت منظمة اليونسيف مجموعة الدعم التقني للبرامج المدرسية لتمكين التربويين والعاملين في المجال الصحي من تنفيذ الأهداف التي أثبتت فاعليتها ومن قبل نفذت المنظمة مبادرة "ثورة بقاء الطفل" المبنية على أربعة تدخلات هي برنامج التطعيم الموسع، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، واستعمال محاليل الإرواء بالفم، ورصد نمو الأطفال وكل هذه البرامج موجهة لأطفال ما قبل المدرسة، ولكنها تعدّهم لحياة دراسية صحية، وقد ساهمت هذه البرامج في انخفاض وفيات الأطفال وكذا معدلات الأمراض.

10-3- منظمة اليونسكو:

تتعاون منظمة اليونسكو مع منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية، وتعمل مع التربويين والعاملين في مجال الصحة على إيجاد البرامج الملائمة والفعالة، من أمثلة هذه البرامج تكوين "أندية الصحة المدرسية"، ثم

ظهرت الحاجة إلى أن تمتد مبادرة اليونيسيف المعروفة بـ "ثورة بقاء الطفل" إلى أقسام المدارس مما أدى إلى ما يعرف بـ "ثورة تنمية وتطوير الطفل" وتهدف هذه الثورة إلى:

- الاستفادة من إمكانيات المؤسسات التعليمية والمنظمات ذات العلاقة للمشاركة في تفعيل صحة التلاميذ.
- القيام بالنشاطات التي من شأنها تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الصحية في المدارس.
- إجراء البحوث العلمية.

10-4- أمانة من طفل إلى طفل:

برنامج "من الطفل للطفل" هو برنامج عالمي يهدف لتعليم تلاميذ المدارس وتشجيعهم على الاهتمام بصحة إخوانهم وأخواتهم الأصغر سناً، وأطفال المجتمع ككل⁽²¹⁾. وقد تأسست الأمانة في بريطانيا عام 1979 بمناسبة العام الدولي للطفل بفكرة نشأت من معهد طب الأطفال وكلية التربية بجامعة لندن، وجاء البرنامج نموذجاً للتعاون بين الصحة والتعليم، يقوم على نشاطات وقائية وعلاجية مبسطة تلائم الوضع المحلي يتم شرحها وتعليمها للتلاميذ من خلال معلمهم، ثم ينقلونها بدورهم إلى بيوتهم وعائلاتهم وهي نشاطات يغلب عليها التنقيف الصحي تُؤدى بأسلوب مشوق وتشجع تلاميذ المدارس على الاكتشاف والاستطلاع وعلى النقاش فيما بينهم⁽²²⁾.

11- بعض التجارب من العالم:

لقد ارتأينا أن نقوم باستعراض تجارب بعض الدول في مجال الصحة المدرسية حتى نتمكن من إدراك تموضع هذا البرنامج في بلادنا مقارنة مع بلدان أخرى وتوصلنا إلى مجالات تجارب الدول الآتية:

كان النموذج الأول للصحة المدرسية في الولايات المتحدة في بدايات القرن العشرين مبنياً على ثلاثة محاور هي: تقديم الخدمات الصحية، وتدريب علوم الصحة، والمعيشة الصحية المدرسية⁽²³⁾ وقد اعتمد هذا النموذج كنموذج قياسي حتى منتصف الثمانينيات، ثم توسعت نشاطات هذه المحاور الثلاثة لتشمل: خدمات التغذية المدرسية والتربية البدنية، وتقديم الاستشارة المدرسية، وتحسين البيئة المدرسية، ونشاطات المدرسة والمجتمع وتبنى بعض التربويين طروحات في مجال الصحة المدرسية، منها تدريب المعلمين في مجال الصحة، وإدخال برنامج الصحة في المنهاج الدراسي.

وفي العام 1990 اقترح نموذج جديد للصحة المدرسية، يجعل المدرسة مؤسسة تحتضن مجالات واسعة في الصحة والنشاطات التعليمية، يضع هذا التصور الحالة الصحية للتلميذ والأداء المدرسي على رأس مثلث تتكون أضلاعه من الأسرة، والمدرسة والمجتمع، وحددت خمس خطوات لإنجاز النموذج الجديد الذي يتمثل في: إيجاد صلة مع المجتمع، وتحديد الاحتياجات وتطوير وتعديل تعليم الصحة المدرسية، وتطوير وتعديل الخدمات الصحية وتطوير وتعديل البيئة المدرسية ثم أعيدت صياغة أساسيات وعناصر الصحة المدرسية السابقة لتشمل خمسة لبنات هي: الإدارة، والمجتمع، والمناهج، والبيئة، والخدمات المدرسية⁽²⁴⁾.

- في حين نجد أن بلداً مثل اليابان تعتبر من الدول الرائدة في مجال الصحة المدرسية، إذ بدأ برنامج الصحة المدرسية في فترة حكم الميجي من سنة 1868 إلى 1912⁽²⁵⁾ كما وضع قانون للصحة المدرسية في 1924 وروجع في عامي 1958، 1973. وتوجد في اليابان "الجمعية اليابانية للصحة المدرسية" ويعقد مؤتمر سنوي عن صحة الطفل يحضره معلمو مادة الصحة والمسؤولون والمهتمون بالصحة المدرسية، ويوجد مدرسون متخصصون لمادة الصحة يتلقون تدريباً قد يصل إلى عام في الطب الباطني، ومهمتهم توعية التلاميذ وإدارة برامج الصحة المدرسية.

لدى اليابان منهج للصحة المدرسية من أهدافه تنشئة كل طفل على روح وبدن صحيحين وينفذ من خلال الفحوص الطبية منذ عام 1978، بما فيها مسح أمراض القلب والعيون والكلى والأسنان لكل تلميذ، ويتم تعيين طاقم للصحة المدرسية، وتمويل برامج وقائية في مجال المخدرات رغم أن المخدرات قليلة الانتشار نسبيا في اليابان، ويقوم أستاذ مادة الصحة بقياس الوزن والطول وأخذ عينات الدم لاكتشاف زيادة الوزن والسمنة والتشوهات العظمية وفقر الدم بين التلاميذ ثم يناقش النتائج مع طبيب الصحة المدرسية، كما تشكل البيئة أولوية في برنامج الصحة المدرسية في اليابان ويتم القيام ببعض التدابير المتعلقة بالبيئة سنويا منها فحص مياه الشرب وتطهيرها والحرص على الإضاءة المناسبة للفصل والإضاءة العامة والتهوية والتدفئة، وقياس معدل الضوضاء في الفصل والتكفل بالحوادث والإصابات، كما أدخلت وجبة الغذاء المدرسي عام 1889 كدعم للحالة الغذائية للتلاميذ وإدراكا لأهمية علاقة المدرسة بالمجتمع، كونت لجان الصحة المدرسية، حيث يمثل المدرسة مديرو المدارس ومدرسو مادة الصحة، كما تمثل الأسرة من خلال مجلس الآباء، وتركز الأبحاث في مجال الصحة المدرسية على الاكتشاف المبكر للمشكلات الصحية، ومكافحة الأمراض، وأبحاث في الصحة العامة وتنتشر نتائج هذه الأبحاث في "المجلة اليابانية لصحة الصغار".

- في استراليا: يتصدر هذه التجربة عرض الأسباب الرئيسية العشرة لوفيات الأطفال في عمر ما بين 1- 14 عاما وهي (حوادث المرور والحوادث الأخرى كالغرق، والتسمم، وسوء معاملة الأطفال، وتعاطي الكحول، والتدخين، وسوء التغذية والضغط النفسية، والإيدز، والانتحار)، وبالتالي محاولة مكافحتها من خلال برامج الصحة المدرسية، ويهتم المجتمع الأسترالي بإعداد المعلمين وتدريبهم على التنقيف الصحي مع التأهيل أثناء الخدمة⁽²⁶⁾. وهم يخصصون معلما واحدا على الأقل للتنقيف الصحي أما مدرس الفصل فيكون أكثر من يقوم بالتدريس عن الصحة، يليه مدرس التربية البدنية، فيما تقوم بعض المدارس بإشراك الآباء في هذه العملية، كما يشارك أولياء الأمور في التخطيط لبرامج الصحة المدرسية. أما في مجال التغذية فتلتزم المطاعم المدرسية بالتوجيهات الغذائية التي تدرس بالفصل، رغم إقبال التلاميذ على الأطعمة السريعة غير الصحية، لكونها محبوبة ومفضلة لدى التلاميذ⁽²⁷⁾.

- إن ما يثير الانتباه في تجربة ألمانيا هو الإفطار المدرسي، إذ يتناول التلاميذ وجبة الإفطار مع المعلمين في الفصول وتنتهز فرصة هذا اللقاء للحديث عن فوائد الإفطار الصحي ومكوناته الغذائية، ويتعلم التلاميذ مقاومة الدعايات للأطعمة والوجبات السريعة، كما أنهم يقدمون الحليب المدرسي بسعر مخفض، فيما أصدرت بعض الولايات قوانين تمنع بيع المشروبات الغازية وأطعمة الوجبات السريعة، ويتعلم التلاميذ أيضا الطريقة الصحيحة لتنظيف الأسنان وصحة الفم وتوفر المدرسة معدات الرياضة واللعاب في أوقات مخصصة لهذا الغرض، وقد وضعت الحكومة خمس أولويات لأبحاث الصحة المدرسية هي، أبحاث صحة الأمومة والطفولة، والأمراض الوراثية، واضطرابات النمو، والتطور وصحة الأطفال المصابين بأمراض مزمنة، وعوامل الخطورة للتلاميذ في سن المراهقة.

- نشأت الصحة المدرسية في المملكة العربية السعودية مع نشأة وزارة المعارف (وزارة التربية) عام 1953، من خلال افتتاح الوحدات الصحية، فقد كان المجتمع عموما في ذلك الحين يعاني من الأمراض المعدية ومشكلات سوء التغذية مما دعا إلى التركيز الكبير على الخدمات العلاجية، وقد قدمت هذه الوحدات في المقام الأول خدمات علاجية للتلاميذ والمعلمين، وبعد التغير المجتمعي في سائر المجالات في المملكة وتحسن الخدمات

الصحية وتغير طبيعة المشكلات الصحية نحو الأنماط العصرية تحول تركيز الصحة المدرسية وبطريقة متدرجة نحو الدور الوقائي وتعزيز الصحة، حيث أخذ التوجه الجديد في التبليغ معتمدا الاستراتيجيات الآتية:

- التركيز على الخدمات الوقائية عموما والتربية الصحية خصوصا.
- انطلاق أنشطة وبرامج الصحة المدرسية من المدارس وليس من الوحدات الصحية.
- إشراك الأسرة التربوية في صحة التلاميذ، مع التركيز على دور المعلم.
- استثمار جهود بقية مقدمي الخدمات الصحية، وإشراكهم في أنشطة الصحة المدرسية.
- إشراك القطاع الخاص في تصميم وتمويل برامج الصحة المدرسية.
- التنسيق للدور العلاجي مع وزارة الصحة، وتعزيز الخدمات العلاجية للفئات الخاصة.
- الاستفادة من خبرات دول أخرى والموارد المتاحة والمنظمات الدولية.
- تحديث القوى العاملة، وتزويدها بالكوادر والمهارات ذات الطابع الوقائي (28).

إن تناولنا لتجارب الصحة المدرسية في مجتمعات مختلفة تمكننا من الاطلاع على خصوصيات كل مجتمع من خلال إمكانياته وثقافته ونظراته الخاصة لهذا المجال وبالتالي في عمليات تجسيد السياسات الصحية في الوسط المدرسي والملاحظ هنا التفاوت والاختلاف في تنوع الخدمات الصحية المقدمة للتلاميذ، إلا أنه من الواضح من خلال ما سبق أن كل المجتمعات رغم اختلاف عاداتها ودياناتها واتجاهاتها السياسية تتفق على أن الأطفال هم القوة التي يستطيعون الاعتماد عليها والوسيلة التي تمكنهم من تحقيق آمالهم ورفاهيتهم.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال دراستنا الوقوف على مختلف الخدمات الصحية التي يقدمها قطاع الصحة بالاشتراك مع قطاع التربية والتعليم إلى فئة التلاميذ في الوسط المدرسي في إطار الصحة المدرسية، حيث تم إنشاء وحدات الكشف والمتابعة على مستوى المؤسسات التربوية باعتبارها جهازا تنفيذيا للسياسات التي وضعتها الدولة في هذا المجال. يتكون فريق الصحة المدرسية من أطباء عامين، وجراحي أسنان، وشبه طبيين وأخصائيين نفسانيين وأخصائيين أرتوفونيين يعملون مع التلاميذ خلال السنة الدراسية وفي بعض الحالات خلال العطل المدرسية حيث تتمثل الخدمات المقدمة لهم في معاینات طبية دورية، وفحوصات في إطار برنامج صحة الفم والأسنان وتكفل نفساني وأرتوفوني للحالات التي تحتاج إلى مساعدة، هذا زيادة على عمليات التلقيح الواسعة التي تمس كل التلاميذ في إطار الوقاية من الأمراض المنتشرة في الوسط المدرسي، بالإضافة إلى الحملات التحسيسية والتوعوية التي تنظم مسبقا وتقدم من طرف فريق الصحة المدرسية كل حسب تخصصه. ورغم الجهود التي يبذلها فريق الصحة المدرسية إلا أنه مازال بعيدا جدا عن تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، بالنظر إلى ممارسات وتجارب دول أخرى التي حققت الكثير في هذا المجال وما تزال تجري الدراسات والبحوث العلمية في سبيل تطوير الصحة المدرسية وبالتالي الحفاظ على صحة التلاميذ داخل الوسط المدرسي.

المراجع:

- 1- سامية لطفي الأنصاري، أحلام حسن محمود: (2007)، الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 303.
- 2- أبو القاسم إبراهيم وآخرون: (1999)، الصحة المدرسية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ص 14.
- 3- منظمة الصحة العالمية (1979).
- 4- أبو ليلي أحمد (2002) الصحة المدرسية والرعاية الصحية، ط 1، دار المناهج للنشر، ص 34.

- 5- أبو رحيم محمد: (2002)، الصحة المدرسية، دار العالمية للنشر، الرياض، ص 298.
- 6- Actes et conclusions du séminaire-Atelier Relatif aux objectifs spécifiques de la médecine scolaire, 21-22 avril 2015, Alger p 23.
- 7- خيرى وناس، بوصنبورة عبد الحميد: (2008)، تربية وعلم النفس (تشريع مدرسي)، الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، الجزائر، ص 276.
- 8- Actes et conclusions des assises nationales de la santé scolaire: zeralda, 2002, p 19.
- 9- توفيق زروقي: (2008)، النظام التربوي في الجزائر (محاكاة نقدية لواقع التوجيه المدرسي) ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، ص 115.
- 10- Code de la santé et déontologie médicale: op, p 27-28.
- 11- محمد سعيد مرسي: (2009)، كل شيء عن طفل المدرسة، دار المواهب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 156.
- 12- علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب: 2004، علم الاجتماع المدرسي، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 49.
- 13- إبراهيم مسعود محمود: (2004)، مبادئ الصحة المدرسية، ط1، دار الحرم للطباعة، الرياض، ص 43.
- 14- المنشور الوزاري رقم 1 المؤرخ في 06 أبريل 1994 والمتضمن مخطط إعادة تنظيم الصحة المدرسية.
- 15- إبراهيم مسعود محمود، مرجع سابق، ص 79.
- 16- هناء الأمعري: (2002)، التربية الصحية وأثرها في رفع المستوى الصحي ط1، دار الخيال، بيروت، ص 177.
- 17- سامية لطفي الأنصاري، أحلام حسن محمود: 2007، الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية، مركز الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، ص 136.
- 18- نفس المرجع، ص 127.
- 19- وحدة الكشف والمتابعة المدرسية سطيف، الحوصلة السنوية للكشف المبكر للأمراض في الوسط المدرسي، للسنة الدراسية 2014-2015.
- 20- الصعوب إسلام: "درجة تطبيق برامج الصحة المدرسية في المدارس الأساسية في الأردن" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2009 عمان، الأردن، ص 167.
- 21- نفس المرجع، رقم 168.
- 22- From child to child trust, Health promotion in our schools; edited by Hawes H, 1997, p 58.
- 23- عمر صخري، المجلة الجزائرية للتربية، مجلة تربوية علمية دورية تصدرها وزارة التربية الوطنية، العدد الأول، السنة الأولى، الجزائر، 1994، ص 08.
- 24- Watanabe K, Mori C, Haneda N, Grun JA, labarthe DR; japan: perspective in schoolhealth Journal of schoolhealth 1990;60(7): 330 – 6, p 187.
- 25 - فضل الله عدنان: "تجربة الإدارة العامة للصحة المدرسية في تعزيز نمط المعيشة من خلال برامج التربية الغذائية"، اللقاء العلمي السابع للصحة المدرسية، 2002، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 26- Watanabe K, Mori C, Haneda N, OP.CIT, p 188.
- 27- زياد علي الجرجاوي، محمد هاشم أغا: مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1، ص 14.
- 28-Connan W, Owen N, Mendoza J.Australia: perspectives in schoolhealth 1990J 66(7) 301-7, p 198.
- شكل رقم (01): يوضح مكونات المجلس الصحي.
- شكل رقم (02): يوضح صلاحيات المجلس الصحي.
- شكل رقم (03): يوضح لجان الصحة.

الأدوار البيداغوجية للمورد البشري - المعلم -

د. فوزية زنقوفي⁽¹⁾ أ.د. إبراهيم بلعادي⁽²⁾

1- جامعة 8 ماي 1945م قالمة، fzenkoufi@yahoo.fr

2- 1945 8 b_belaadi@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2015/02/08

تاريخ المراجعة: 2018/10/10

تاريخ القبول: 2018/12/20

ملخص

يعتبر قطاع التعليم من أكبر القطاعات الخدماتية التي تشغل الطاقات البشرية وتشتغل على الموارد البشرية، كأهم عناصر الإنتاج التي يتطلب بناء مكوناتها على أسس صحيحة، مناهج بيداغوجية حديثة، مربين ومعلمين ذوي خبرات وتجربة وتكوين. وهذا من شأنه أن يساهم في جعل الموارد البشرية تأخذ بكل المستجدات المعرفية والمعلوماتية، لأن الاهتمام بالتنمية البشرية يعد بمثابة رافعة أساسية للتنمية المستدامة، والذي يتضح أكثر في طبيعة المقاربات المعتمدة في تعديل البرامج التعليمية. ومراعاة للتغيرات العميقة التي تشهدها مهنة التدريس لم تعد أدوار المعلم تنحصر في مهام التعليم والتربية والتكوين، ذلك أنه يضطلع اليوم بمهام معقدة، بالنظر إلى كونه فاعلا أساسيا في نقل المعارف وترسيخها، ومكونا للمتعلمين في عالم يتطلب المزيد من القدرات والكفاءات. فالمورد البشري -المعلم- هو بالدرجة الأولى طاقة ذهنية وقدرة فكرية ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، وعنصر فاعل قادر على المشاركة الإيجابية بالفكر والرأي.

الكلمات المفتاحية: تعليم، مورد بشري، معلم، مقاربات، بيداغوجية.

The pedagogical role of the human resource -the teacher-

Abstract

No doubt that the sector of education is one that counts as an important number of workers. It must therefore place these human resources at the centre of its interests by giving them the adequate formation that goes in harmony with the modern pedagogical approaches. To achieve this, these resources, especially the teachers, should be continuously trained and their knowledge updated in matters related to their domain. The human component is the lever that enables a permanent evolution, especially when it comes to the adoption of new approaches to carry out reforms in the sector.

Key words: Education, human resources - teacher, approaches, pédagogie.

Les rôles pédagogiques des ressources humaines, l'enseignant-

Résumé

Le secteur de l'éducation est sans doute l'un des secteurs qui recrute le plus de personnels et qui, par conséquent, doit mettre ces ressources humaines, notamment les enseignants au centre de ses intérêts en leur prodiguant une formation adéquate, en harmonie avec les approches pédagogiques modernes. Pour cela, il est crucial que ces ressources soient au courant de toute nouveauté relative à leur domaine, car l'attention portée à la composante humaine est le levier qui garantit une évolution permanente, a fortiori quand il s'agit d'approches nouvelles adoptées pour mener des réformes dans le secteur.

Mots-clés: Education, ressources humaines -enseignant, approches, pédagogie.

توطئة

لقد تكاملت مفاهيم حديثة في إدارة الموارد البشرية، تتناول قضايا استثمارها بصفة شاملة ومتكاملة ومتجددة، بحيث تعكس كلّ الإسهامات والإضافات الإيجابية في ظلّ النموذج الفكري الجديد للإدارة المواكبة لحركة المتغيرات وظروف عالم العولمة.

فإشكالية التربية والتكوين هي قضية مجتمعية، تتطلب مقارنة سياسية تعليمية منفتحة، تنظر إلى العاملين في هذا الحقل كطاقات بشرية وجب تنميتها وتدعيمها واستثمارها في كلّ عمل إصلاحي أو تنموي، مما يستلزم خلق دينامية جديدة وفعالة في إصلاحاتها، بحيث تكون هذه الأخيرة شمولية، تبدأ بتنمية الموارد البشرية من خلال تلبية احتياجاتها وإمدادها بالإمكانات الضرورية والأدوات المعرفية والتربوية، لتتجاوز كلّ العوائق والحلول الترفيحية التي كانت سببا في استمرار الظواهر الاحتجاجية.

وبالاعتماد على دليل المؤسسات التعليمية الصادر من وزارة التربية الوطنية، من مديرية التربية لولاية قالمة ومن مصلحة البرمجة والمتابعة للسنة الدراسية 2012-2013م، تمّ تطبيق دراسة ميدانية خلال سبتمبر 2012م على جميع معلّمي التعليم الثانوي لولاية قالمة (1255 معلّم) موزعين على 34 ثانوية. ولقد دعمنا هذا المقال ببعض نتائج هذه الدراسة.

1- موقف المورد البشري - المعلّم - من مدخلات ومخرجات التدريس:

يرى كلّ من دنكن وبيدل **Dunkin, Biddle** أنّ العملية التدريسية نشاط يتضمّن مرحلة تخطيطية تنظيمية، مرحلة التدخل التي تضمن الاستراتيجيات التعليمية والتدريسية ودور كلّ من المعلّم والمتعلّم والأساليب التقنية، إضافة إلى مرحلة تحديد وسائل وأدوات القياس وتفسير البيانات ليصل إلى مرحلة التقويم وما يترتب عنها من تغذية راجعة تزود المعلّم بمدى ملاءمة الإجراءات والأساليب والأنشطة وما مدى ملاءمة الأسئلة التي تضمنتها أدوات التقويم، وما يترتب عن ذلك من تعديل أو تغيير التخطيط.

نفهم من ذلك أنّ التدريس بالكفاءات يراعي مبدأ التفرد في مدخلاته وممارساته، حيث يوظّف في هذا الصدد المفاهيم الآتية:

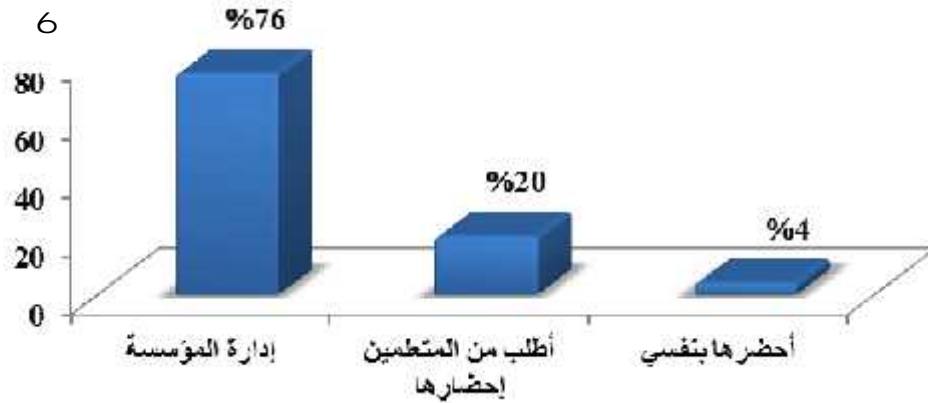
- معرفة خصائص المتعلّمين الفكرية والجسمية والقيمية.
- توفرّ التجهيزات المدرسية وتنوعها.
- تنوع الأنشطة والخبرات التربوية التي تحفّز المتعلّمين على المشاركة والإقبال على التعليم.
- استعمال المعلّم لوسائل تعليمية متنوعة يقرّر بنوع ومقدار التعلّم وفاعلية العملية التربوية بشكل عام، سواء كان مصدر هذه الوسائل والتقنيات التعليمية المستخدمة في سير الدرس من إدارة المؤسسة أو يطلب من المتعلّمين إحضارها⁽¹⁾، وفي هذا السياق صرّح المعلّمون عن مصدر هذه الوسائل كآتي:

جدول رقم 01: مصدر الوسائل والتقنيات التعليمية المستخدمة في سير الدرس

النسبة %	التكرار	الفئات
76	1112	إدارة المؤسسة
20	290	أطلب من المتعلّمين إحضارها
04	64	أحضرها بنفسه
100	*1466	المجموع

* فاق المجموع العينة لتعدد الاختيارات.

الشكل رقم 01: مصدر الوسائل والتقنيات التعليمية المستخدمة في سير الدرس



وهذا من أجل إعطاء المعلم الفرصة للمتعلمين للقيام بالدور الذي يتوافق مع خصائصهم وقدراتهم، ثم اختيار النشاط التربوي الذي يتلاءم مع هذه الخصائص والقدرات، إضافة إلى تنوع أسئلة المعلم من حيث النوع والمستوى واللغة والأسلوب والموضوع من متعلم لآخر.

وعليه فإن المورد البشري -المعلم- كان ولا يزال العنصر الأساسي في الموقف التعليمي باعتباره موردا بشريا محركا لدوافع المتعلم والمشكل لاتجاهاتهم عن طريق اساليب التدريس المتنوعة، والعامل الحاسم في مدى فاعلية عملية التدريس، رغم مستحدثات التربية وما تقدمه التكنولوجيا المعاصرة من مبتكرات تستهدف تيسير العملية التعليمية.

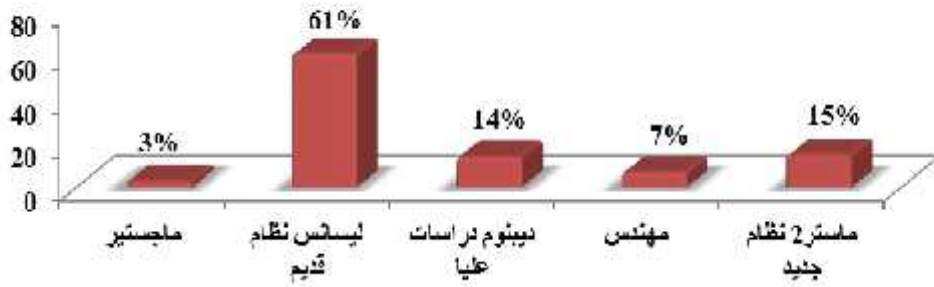
فهذا المورد البشري الذي ينظم الخبرات ويديرها وينفذها في اتجاه الأهداف المحددة لكل منها، من الضروري أن تتوفر لديه خلفية واسعة وعميقة عن مجال تخصصه المرتبط بنوعية الشهادة المحصل عليها، حيث رأينا في الدراسة الميدانية ما يأتي:

جدول رقم 02: يوضح توزيع العينة حسب الشهادة المحصل عليها

النسبة %	التكرار	الفئات
3	43	ماجستير
61	767	ليسانس نظام قديم
14	173	ديبلوم دراسات عليا
7	83	مهندس
15	189	ماستر 2 نظام جديد
100	1255	المجموع

الشكل رقم 02: أعمدة بيانية تبين أفراد العينة حسب الشهادة المحصل عليها

6



إلى جانب تمكنه من حصيلته بعض المعارف في المجالات الحياتية لتحقيق التكيف الذي يسمح للمتعلمين خلال تفاعلهم من إدراك علاقات الترابط بين مختلف المجالات العلمية، وتكوين تصور عام عن فكرة وحدة المعرفة وتكاملها.

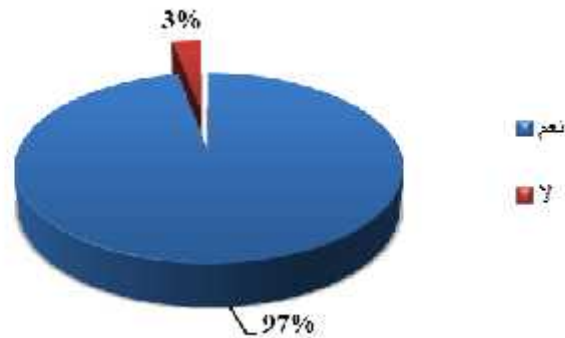
إن التخطيط لعملية التدريس يعني القدرة على الاستخدام الأمثل للأدوات والمواد التعليمية المتاحة، قصد تحقيق أفضل مخرجات تعليمية ممكنة.

وفي هذا السياق، لقد أولى الأمر المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر عناية بتكوين المعلمين، حيث تنص المادة 49 على ما يأتي: "التكوين عملية مستمرة لجميع المرشحين على جميع المستويات، ومهمته أن يتيح الحصول على تقنيات المهنة واكتساب أعلى مستوى من الكفاءة والتقانة والوعي الكامل بالرسالة التي يقوم بها المعلم" (2). فالتدريس بالكفاءات يتطلب تكويناً مستمراً، مما يبين لنا حاجة المعلم للتكوين المستمر وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية:

جدول رقم 03: حاجة المعلم للتكوين المستمر في الكفاءات

النسبة %	التكرار	الفئات
97	1218	نعم
03	37	لا
100	1255	المجموع

الشكل رقم 03: دائرة نسبية توضح حاجة المعلم للتكوين المستمر في الكفاءات



فهل يمكن ترجمة القدرة أو الكفاءة الفكرية لمعلم إلى فعالية مؤثرة إيجابية؟

نفهم من ذلك أنّ هناك جدلاً تربوياً إنسانياً يدور حول كيفية توظيف المعلّمين وتكوينهم، حيث يتساءل العديد من المربين وصانعي القرارات عن ما إذا كانت برامج التكوين تعدّ معلّمين يستطيعون الحفاظ على برامج تعليمية تزيد من كفاءات المعلّمين.

2- المورد البشري وحاجات المجتمع:

تسعى النظم التربوية كافة إلى تحقيق أهداف وطنية تتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين، وإعدادهم للحياة والعمل بإكسابهم المعارف العامة والعلمية التي تمكنهم من الاستجابة لتطلعاتهم وآمالهم، فضلا عن أهداف تتجسد في غرس قيم التفاهم والتعاون، وصيانة السلم واحترام سيادة الأمم، وثلقين مبدأ العدالة والمساواة بين الشعوب.

وهذا يقتضي جهدا متواصلا وتجديدا يعي خصوصيات المجتمعات، كما يعي الآليات التي تؤهّل الأجيال لمواكبة العصر وإحراز الرهانات في سائر مجالات الحياة. وهو بذلك أشبه ما يكون بفلاحة أرض جرداء يقوم استصلاحها على معرفة طبيعة تربيتها وخصوصيات مركباتها، علاوة على العناية الدائمة والجهد المتواصل وتوفير الأدوات الكفيلة بالحفظ على خصوبتها وتطوير إنتاجها⁽³⁾.

إنّ الهدف الأسمى لأي نظام تربوي يتمثل في إعداد النشء وتربية الأفراد وتأهيلهم للقيام بدورهم والشعور بانتمائهم إلى جماعة معينة.

وبذلك تكون النظم باختلاف أشكالها بمثابة وسائل لضبط سلوك الأفراد وتوجيه طاقتهم ونشاطاتهم بما يشبع حاجاتهم ويحفظ للمجتمع توازنه واستقراره، كما يضمن بصفة خاصة استمراره بما يمكنه من المساهمة في تشييد الحضارة الإنسانية.

ولمّا كانت التربية هي المجال الذي تعلق عليه آمال المجتمع وتطلعاته والقالب الذي يشكّل بناءه وتوجيهاته، فإنّ نشأة النظام التربوي وتطوره قد ارتبطت بحاجات المجتمع ويمدى اتساع دائرة هذه الحاجات على مدى العصور.

فالواقع يفرض علينا جميعا أن ينطلق النظام التربوي من ماضينا ليستطيع أن يستجيب إلى آمال وآفاق مستقبلنا، وتحقيق هذه الأغراض مرتبط بالتركيز على أربعة أبعاد أساسية:

***البعد الاجتماعي:** ويتمثل في مجموعة من القواعد والقوالب التي يقرّها المجتمع، سواء كانت مكتوبة في شكل قوانين أو لوائح تنظيمية أو غير مكتوبة، لكنها تمارس سلطة واضحة على أنشطة الأفراد والجماعات وعلاقتهم ببعضهم.

***البعد السلوكي:** وهو مجموعة القواعد والقوالب السلوكية التي تتبناها الجماعة ويخضع لها الأفراد، لتكون جزءا من البناء الداخلي لسلوكهم.

***البعد التربوي:** ويتمثل في عملية إعداد النشء وتأهيلهم للقيام بأدوارهم كأفراد ينتمون إلى جماعة معينة، وككيان يمثل أمة بين الأمم الأخرى في بناء صرح الإنسانية.

***البعد المؤسّساتي:** ويتعلق بالمؤسّسات التي تتولى إعداد الأفراد وتأهيلهم وفق سياسة معينة، ومعايير ثابتة، وفلسفة واضحة، وأساليب تخضع لشروط العصر والمتطلّبات الحضارية والعلمية والثقافية⁽⁴⁾.

3- دور المعرفة الاجتماعية في تكوين المورد البشري:

لقد ظهر علم الاجتماع والسوسيولوجيا في سياق أحداث وتحولات تاريخية في الدول الغربية، وفق شروط فكرية واجتماعية وحضارية تتعلق أساسا بما يأتي:

* الانتقال من المجتمع البسيط إلى المجتمع المركب الذي تكثر فيه النظم والمؤسسات.
* ظهور نمط متطور من تقسيم العمل الاجتماعي بسبب تراكم الخبرات، وذلك لتسهيل عملية التحكم في الإنتاج وتديبر شؤون ومجالات المجتمع.

* تطور أشكال العمل الاجتماعي من النمط الوراثي البسيط إلى النمط التخصصي الوظيفي.
* بروز الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الغربية وتبلور مفاهيم كالقومية والعدالة الاجتماعية⁽⁵⁾.
كل هذه التحولات تعبر عن مشروع فكري جديد، قادته البرجوازية في مواجهتها للفكر الكنيسي والإقطاعي في محاولة لتأسيس فكر حديث متكون من بنيات ومؤسسات وتوجهات.

وهكذا، فالمسألة العلمية - ظهور السوسيولوجية - قد ارتبطت بالمسألة الاجتماعية - السياق والأحداث -، فالسوسيولوجيا - المعرفة الاجتماعية - المرتبطة بقضايا الانسان والمجتمع، ظهرت في إطار هذه التحولات، لتفهم وتفسر وتساهم في التغيير المجتمعي والثقافي والحضاري⁽⁶⁾.

لو طرحنا السؤال الآتي: كيف تعتبر المؤسسة التربوية أداة لتحقيق التخصص الوظيفي وتقسيم العمل العلمي الناتج عن تراكم المعارف والأفكار والخبرات؟

تفهم مباشرة أن المؤسسة التربوية تبتث تكوينا استثماريا لخلق المواطن النموذجي، الذي يخدم - في مجتمع طبقي - المصالح الاقتصادية لفئة معينة، فأصبحت بذلك مجال صراع بين نخب مختلفة تتنافس على التحكم في السيرورة التربوية.

لهذا يعتبر الحقل التربوي من أهم الحقول الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، لما تمثله المعرفة الاجتماعية من أهمية خاصة في التعرف على طبيعة الدوافع. فهي معرفة تمكن من:

* الموازنة بين حاجات المتكويين (معلم، متعلم، متدرب) وبين التكوين المناسب لهم ولمهامهم المنتظرة.
* البلورة الدقيقة للكفاءات والأهداف الصريحة والمضمرة للمؤسسة التكوينية التي تعمل على مساعدة الإطار التربوي في تجاوز المنظور الكلاسيكي الذي يختزل وظائف التربية في تلقين عدد من المعارف والمعطيات، وهذا ما يوضح أهمية بلورة رؤية فلسفية تبنى عليها السياسة التربوية ثم الوعي بالدور السياسي والإيديولوجي لمؤسسات التعليم والتربية والتكوين، بكل أنماطها ومستوياتها.

* الوعي بالجانب التربوي اللامؤسسي - الموازي - الذي يتمثل في مؤسسات اجتماعية متعددة، كالمسجد ووسائل الاعلام، حيث يبرز الدور هنا إلى جانب الفضاء التربوي المؤسسي.

* الوعي بضرورة تقوية وتأهيل المدرسة بمقومات الفعالية والتأثير في ظل العولمة الكاسحة.
* الوقوف على أهمية التواصل الاجتماعي الإنساني داخل المؤسسات التربوية من خلال تفعيل مراكز الإنصات، كآلية للتواصل من أجل الكشف عن أسباب الهدر والعنف والغش⁽⁷⁾.

لقد اعتدنا في رسالتنا التدريسية التربوية على إعطاء الدور الأول والمباشر للمعلم، حيث يبذل المعلم بدوره الجهود الكبيرة لإيصال المعرفة إلى المتعلم بأساليب وطرق مختلفة ومتنوعة، دون أن يكون للمتعلم في أغلب

الأوقات دوراً رئيسياً سوى الاستماع والإنصات وتدوين الملاحظات، وهذا ما يؤدي إلى التبعية لأغلبهم بعدم بذل الجهود الكافية للتفكير البناء والناقد.

وفي هذا المجال يشير جون ديوي في كتابه التعليم والتجربة عام 1938م أن المعلم يعتبر مسؤولاً عن المعلومات الخاصة (المعلومات التي يلقنها للأشخاص) وعن المعلومات المتعلقة بالمواضيع التي ستساعد على اختيار النشاطات التي ستصبح جزءاً من التنظيم الاجتماعي الذي يتيح الفرصة لجميع الأفراد بالمشاركة في بنائه (8).

وعلى هذا الأساس فقد تبلورت الكثير من النظريات التربوية المعاصرة لبناء المتعلم وتطوير المجتمع، حيث أثبتت نجاعتها وفعاليتها في العملية التعليمية- التعلمية لبناء الإنسان المتوازن في التعليم البنائي بمعنى بناء المعرفة.

4- دور المورد البشري - المعلم - اتجاه المتعلم:

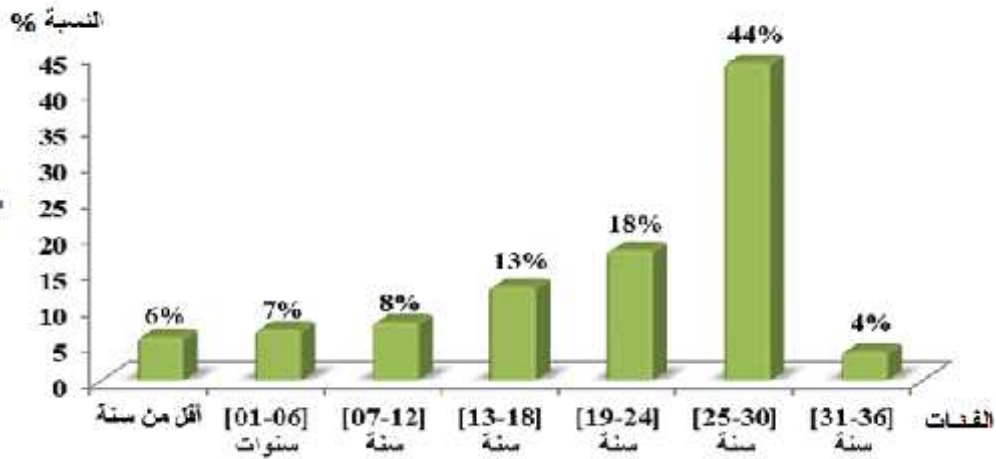
الحديث عن العنصر البشري يعني الحديث عن رأس مال المؤسسة الذي يتمثل دورها في إنتاج عقول مفكرة ناضجة تؤهل أصحابها للحياة العامة. ويبقى المعلم رجل الميدان والممارس الفعلي والمباشر في العملية التربوية كمورد بشري فعال ومتميز بأدواره.

وباعتبار أن وظيفته تقتضي توفر جملة من الكفاءات المعرفية القاعدية التي تمثل رأس ماله الثقافي، فهي تتضمن المعارف العامة والمتخصصة وكل المهارات والخبرات، وهذا ما يعرف بالتكوين القاعدي. وقد بينت الدراسة الميدانية ما يأتي:

جدول رقم 04: يوضح توزيع العينة حسب عدد سنوات التدريس

النسبة %	التكرار	الفئات
06	77	أقل من سنة
07	88	[06-01] سنوات
08	103	[12-07] سنة
13	159	[18-13] سنة
18	229	[24-19] سنة
44	545	[30-25] سنة
04	54	[36-31] سنة
100	1255	المجموع

الشكل رقم 04: أعمدة بيانية توضح أفراد العينة حسب عدد سنوات التدريس



وهذه العملية بدورها تحتاج إلى جملة من الكفاءات الإدارية، المتعلقة بأخلاقيات المهنة. ومن هنا جاءت الحاجة الماسة للتكوين المستمر الذي يهتم بالجوانب البيداغوجية، والمنهجية، والتواصلية والمعرفية، إنه تكوين يهدف إلى إعادة التأهيل، وتحسين الأداء، وتطوير القدرات، وإكساب الخبرة وصقل المواهب.

إنّ عملية التدريس لم تعد مجرد عملية تلقين أحادية القطب، بل أصبحت تعني بناءً متماسكاً لمختلف المعارف وبتطوير هذا البناء ما يلزمه من مهارات ذهنية ثقافية، واجتماعية وجدانية، وسلوكية حضارية، أي أنّ التدريس بهذا المعنى هو تمكين المتعلمين من الكفاءات التي يمكنهم توظيفها في مختلف المجالات لمواجهة المواقف والوضعيّات.

من هذا المنظور نكشف أنّ التدريس غدا مهمة أكثر تركيباً وتعقيداً، لأنّ النوعية في عالم التعليم إما أن تكون كاملة أو ناقصة، فضلا على أنّ الفعل هوما يكرسها، فهي صفة دائمة التطور وغير مستقرة، إضافة إلى ذلك فهي نتاج كافة مراحل النظام التعليمي من خلال نوعية الكفاءات المستهدفة والبرامج ونوعية الطرائق والتكوين والتسيير والتقييم كلّ هذه المراحل بمثابة حلقة في سلسلة التعلّم.

وهذا ما يعطي الأهمية البالغة للإصلاحات التربوية في منظومتنا التربوية، كاستراتيجية قائمة على المقارنة بالكفاءات، باعتبارها منهجية جديدة لرفع مختلف تحديات العصر.

فهذه البيداغوجية تقوم على أساس هدف واحد هو التمحور حول المتعلّم والإحاطة به ومساعدته على التعلّم. غير أنّ الاهتمام به - المتعلّم - وجعله في لبّ العملية التعليمية / التعلمية، وحرصها على إكسابه الكفاءات التي تمكنه من إدماج معارفه النظرية وتحويلها إلى معارف أدائية وسلوكية، لا يعني أنّ بيداغوجيا الإدماج لم تمنح المعلم ما يستحق من عناية واهتمام، أو أنّها تكون قد حالت تماما دون الدور المنوط به في العملية التربوية، بل العكس فهذه البيداغوجيا القائمة على المقارنة بالكفاءات تشترط أن يكون المعلم طرفا فيها وصاحب استراتيجية دقيقة لتنفيذها، وهذا ما سمّاه جاك تارديف Jacques Tardif بالمدرّس الاستراتيجي من خلال وصفه له بصورة:

مفكر ← صاحب قرار ← محفز على التعلّم ← نموذج ← وسيط ← مدرب⁽⁹⁾.

5- التعلّم الاستراتيجي والمعلّم الاستراتيجي:

إنّ التعلّم الاستراتيجي يستمدّ مدلوله من مفهوم الاستراتيجيّة ذاتها، وقد وردت عدة تعاريف لهذا المفهوم نذكر منها:

- أنه المنحنى والخطة والإجراءات والطريقة التي يتبعها المعلّم للوصول إلى مخرجات ونواتج تعلم محددة، منها ما هو عقلي/معرفي أو ذاتي/نفسي أو اجتماعي/حركي، أو لمجرد الحصول على معلومات.

الأنماط السلوكية وعمليات التفكير التي يستخدمها المتعلّم، وتؤثر في ما تعلّمه، بما في ذلك الذاكرة والعمليات الميتامعرفية.

- الذي يمكن فيه للمعلّم أن يكيّف تعليمه وفق خصائص المتعلّمين.

- الذي يهدف إلى تعليم المتعلّم كيفية التصرف في المعلومات ومعالجتها بشكل مجد، وفي استقلالية تامّة، غايته في ذلك أن يساعد المتعلّم على تنمية استخدامه ل: ماذا؟ كيف؟ وخاصّة: لماذا؟ وهذا هو جوهر التدريس بالكفاءات(10).

وبما أنّ عملية التعلّم تتسع لتشمل كافة الأهداف التعليمية فالتركيز على بعضها دون الآخر وتفضيله عن سواه إنّما هو مسألة استراتيجية ليس إلّا. لأنّ تحديد الأهداف عمل يأتي في صدارة أي مشروع تعليمي/تعليمي، باعتباره الأساس الذي يقوم عليه اختيار الخطة الكفيلة بضمان مخرجات معيّنة.

ومن هنا يتّضح أنّ التعلّم الاستراتيجي هو التعلّم الذي يثبت جدارته في حسن التكيّف مع الوضع الدراسي، وإيجاد الخطط الأنسب لمعالجته عبر تنفيذ الفعل التعلّمي بما يضمن تحقيق أهداف الدرس أو مخرجاته مستعملاً في ذلك البدائل اللاتقة بكلّ مخرج.

أما المعلّم الاستراتيجي فهو من يأخذ بالحسبان العوامل الحقيقية للتعلّم ويتكفّل بمسؤولية إثارة دافعية المتعلّم من خلال الأعمال التي يقوم بها بشكل معتاد، علماً أنّ دوره في ظلّ استراتيجية التحليل والتركيب والنقد والتنظيم يكون فعّالاً وإيجابياً للغاية، حيث يقوم بإعداد وضعيّة التعلّم القائمة خاصّة على تقسيم المتعلّمين إلى مجموعات صغيرة، وهنا تظهر مهارة المورد البشري -المعلّم- في عملية تقسيم المتعلّمين، وتوفير الشروط والأدوات اللاتقة بما يناسب البحث والاكتشاف. وقد وضّحت الدراسة الميدانية ما يأتي:

جدول رقم 05: كيفية تقسيم المتعلّمين إلى مجموعات صغيرة

النسبة %	التكرار	الفئات
01	24	يختارون بأنفسهم
29	821	على أساس اختلاف القدرات
02	64	بصورة عشوائية
35	1001	حسب عدد المتعلّمين في القسم
33	948	حسب نوع النشاط والهدف منه
100	*2858	المجموع

* فاق المجموع العينة لتعدّد الاختيارات.

الشكل رقم 05: كيفية تقسيم المتعلمين إلى مجموعات صغيرة

6



حينئذ يحقق المورد البشري -المعلم- التعلم بالتدرج اللائق بقدرات المتعلم، كما يقوم بتوجيه النشاط العقلي للمتعلمين باستعمال الحوار والتساؤل والاستدلال والبحث والتجريب من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. لكن لو حللنا أسس التعلم الاستراتيجي لوجدناها مبنية على:

1.5- التحفيز والتعزيز في التعلم الاستراتيجي:

إن التحفيز هو ذلك العامل الذي يمد السلوك بما يحتاج إليه من وقود وطاقة. فكل ما يقوم به الفرد يخضع للتحفيز أو لقدر معين منه ويعتمد عليه. وهذا ما أسفرت عنه نتائج البحوث التي أجريت في هذا الميدان، وفي هذا المجال أكد العالم Howe الذي شعور عميق بأن العوامل التحفيزية تلعب دوراً أساسياً في كل مرة يقوم فيها الإنسان بإنجاز شيء، كنتيجة للتعلم أو التفكير، ولا أكاد أجد استثناء لذلك⁽¹¹⁾.

وقد ذهب إلى أبعد من ذلك في قوله: "إن المدى الحقيقي للتأثيرات التحفيزية، على الأقل بالنسبة لبعض مراحل نمو الشخص، يبدو أكثر أهمية من بعض العوامل الأساسية كالخبرة التقنية للمدرسين"⁽¹²⁾.

وقد أثبتت الدراسات الميدانية في هذا المجال أن أكثر الناس إنجازاً وتفوقاً هم الأكثر تحفيزاً، وعلى سبيل المثال فقد أورد بلوم Bloom في كتاب له نشره سنة 1989م أن عدداً من الدراسات التي أجريت على عينة من أقر وأكفأ وألمع الشباب الأمريكي الممثل لتخصصات مختلفة كالفنون والرياضيات وعلم الأعصاب، أبان وبشكل واضح بأن أولئك الشباب كانوا كلهم يمتلكون مستوى عالياً من التحفيز.

كذلك أن عدداً من الدراسات والأبحاث بين أن النجاح المدرسي للمتعلمين لا يرجع دائماً إلى دافع واحد بعينه، وإنما يرجع إلى تفاعل جملة من الدوافع تنتظم في ثلاثة مجالات:

الأول=المجال العاطفي/الثاني=المجال العقلي/الثالث=المجال الأخلاقي⁽¹³⁾.

حيث يحتوي المجال الأول أو النطاق العاطفي على الحنان ويتعلق أساساً بالحاجة إلى الدفء العائلي الممنوح من قبل الأبوين، كما يحتوي على النقص المرتبط بالمعلمين، وعلى الميل الاجتماعي الذي يسعى المتعلم من خلاله إلى أن يكون عضواً مقبولاً وفاعلاً.

أما المجال الثاني أو النطاق العقلي فيتضمن البحث عن الاستقلالية والكفاءة والاهتمام.

وأما المجال الثالث أو ما يسمى بالنطاق الأخلاقي فيحتوي على الثقة والامتنان والمسؤولية.

نصل إلى البناء الثاني بعد عملية التحفيز وهو التعزيز:

إنّ للتعزيز داخل الفصل الدراسي أهمية كبرى في تيسير التعلّم وتحسين مخرجات التدريس. فهو وسيلة فعّالة لزيادة مشاركة المتعلّمين والأنشطة التعليمية المختلفة والتي بدورها تؤدي إلى الرفع من فعالية التعلّم. كما يزداد الانغماس في الخبرات التعليمية عن طريق المشاركة وزيادة الانتباه مما ييسر عملية التعلّم. إضافة إلى ذلك فإنّ عملية التعزيز تساعد في حفظ النظام وضبطه داخل الفصل.

لدينا التعزيز الإيجابي وهو تقديم الشيء المرغوب فيه للمتعلّم نتيجة لاستجابته المرغوب فيها، شرط أن تؤدي مثل هذه المعززات إلى زيادة احتمال تكرار السلوكات المرغوب فيها وإلا فلن تسمّى هذه معززات إذا لم تؤدي إلى هذه النتيجة.

أما التعزيز السلبي فهو إزالة مثير مزعج بعد أداء نمط سلوكي مرغوب فيه من طرف المتعلّم، مما يؤدي إلى زيادة احتمال تكرار مثل هذه السلوكات. ومن أمثلة التعزيز السلبي إلغاء نتيجة اختبار العلامات المتدنية للمتعلّمين إذا أظهروا سلوكات إيجابية، مما يؤدي إلى زيادة احتمال السلوكات المرغوب فيها.

2.5- الممارسة البيداغوجية:

إنّ واقع تهميش المتعلّم في ظل الممارسات البيداغوجية التقليدية وعدم الأخذ بعين الاعتبار لمؤهلاته ورغباته، أفضى إلى تكوين نشء متشبع بثقافة السلطوية، والتلقي السلبي، والتواكل على الغير والتخوف من المسؤولية.

بيداغوجيا التدريس بالكفاءات تشكّل الجوهر في التوجّهات الإصلاحية التي تعرفها مناهج التعليم كاختيار استراتيجي وظيفي ومركز رئيسي تتمحور حوله كلّ الاهتمامات المرتبطة بالفعل التربوي.

فالكفاءات هي قدرات مكتسبة تسمح بالسلوك والعمل في سياق معين، ويتكون محتواها من معارف ومهارات وقدرات واتجاهات مندمجة، كما يقوم الفرد الذي اكتسبها بإثارتها وتجنيدتها وتوظيفها قصد مواجهة مشكلة ما وحلها.

فأغلبية المعايير الميدانية أثبتت بأنّ المعلمين ولأسباب موضوعية مثل التكوين، والتأطير وظروف العمل، يولون أهمية نسبية لهذه المقاربة التي كثيرا ما اقتصر على الجانب الشكلي والإداري في بداية تعاملهم معها على الأقل.

لذلك فإنّ المناهج الجديدة جاءت لتثري هذه التجربة باعتمادها عملياً على المقاربة بالكفاءات، التي هي في الواقع امتداد للمقاربة بالأهداف وتمحيصاً لإطارها المنهجي والعلمي من حيث وضوحها وإمكانية ملاحظتها وقياسها وتقويمها. لكن بالرغم مما بذل من مجهودات في إعداد تلك المناهج، إلا أنّ التفكير في من يقوم بتنفيذها (المورد البشري-المعلّم-) لم يرق إلى مستوى تلك المجهودات تكويناً وإعداداً، الأمر الذي جعل عامل التردد بارزاً لدى أغلبية المعلمين خاصة في المراحل الأولى.

وبالتدرج شرع في قراءتها وتحليلها، مما أسفر عن ذلك محاولات عديدة للتنفيذ، حيث مازال العديد منهم يستعينون في إعداد تحضيرهم بما توفر لديهم من مراجع أو على توجيهات وإرشادات المشرفين عليه، وتبقى حاجاتهم أكيدة إلى من يترجم لهم المناهج ويحولها إلى مناهج علمية واضحة، بسيطة وقابلة للتنفيذ، بمعنى آخر يريد المعلّم أن يعرف ماذا يعلم؟ كيف يعلم؟ ومن يعلم؟ (لغة المعلمين المتداولة بينهم).

إن مسألة تنمية الممارسة البيداغوجية تُعتبر مكوناً غير قابل للاختزال وبنية متكاملة يحكمها نسق محدد، فهي نعد مشروعاً بيداغوجياً ومطلباً أساسياً للنهوض بالأوضاع التعليمية، وبهذا ظهر التعليم الاستراتيجي على ساحة الممارسة البيداغوجية كبديل للتعليم التقليدي الذي عمل على إجهاد كل ممارسة تربوية.

لقد فرض هذا التعليم الاستراتيجي نفسه كنمط حديث وفعل بيداغوجي جديد يرقى بمردودية عمليات التدريس وبأداءات المعلم كمورد بشري فعال أو كمارس بيداغوجي يعمل على تحسين جودة نشاطاته التدريسية وتأهيل ظروف اشتغاله أثناء معالجة وضعية تعليمية/تعليمية معينة.

فهذا النوع من التعليم من شأنه أن يحقق قفزة نوعية كبيرة في مجال التدريس بالكفاءات، ويرفع من وثيرة التحصيل الدراسي، كما يعمل على تحقيق المنتجات المعرفية الثقافية/الوجدانية القيمة/الحركية المهارية ذات الجودة العالية والتي تصبو إليها مختلف النظريات السيكوبيداغوجية.

فهذا المورد البشري -المعلم- أو الممارس البيداغوجي يعد حجر الزاوية في كل تجديد وإصلاح والمنفذ الأول للخطط الاستراتيجية المرسومة من أجل النهوض بوضعية الممارسة البيداغوجية من تغيير الفعل التقليدي إلى الفعل الاستراتيجي، وبهذا يصبح المعلم وسيطاً ومشخصاً، لأن أدواره كمارس بيداغوجي ضمن الموارد البشرية، تعرف دينامية وحركية كبيرة، جعلته يتقلد المهام الصعبة داخل الفضاء المدرسي بكل مكوناته، والتي تتلخص في:

1.2.5- مرحلة التخطيط البيداغوجي:

إن التخطيط من أهم الأمور التي تسهم في تحقيق جميع أنواع المشاريع التي يضعها الفرد في حياته اليومية. فالتخطيط مصدر خطة، وهي جملة الأساليب والتدابير التي يمكن القيام بها لأجل تحقيق هدف معين. والتخطيط البيداغوجي لا يخرج عن هذه الدائرة، إذ يتضمن بدوره مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتطلب من المعلم التحلي بالصبر والمسؤولية من جهة، واستحضار مهاراته الخاصة وإبداعاته الشخصية من جهة أخرى. كما يعمل قبل مواجهة المتعلمين بشكل مباشر على:

- تحديد الكفاءات المطلوب اكتسابها من خلال الوضعية التعليمية/التعليمية المطروحة.
- تحديد الهدف التعليمي أو الكفاءات المستهدفة وفق مكتسبات وقدرات المعلمين.
- تدريس القدرات والمهارات والاستعدادات الخاصة لتحقيق الهدف والغرض الوجداني/القيمي من الوضعية المدروسة.
- تحديد بعض الصعوبات التي يمكن أن يصادفها المتعلم خاصة تلك التي ترتبط بالتصورات أو بضعف التحكم اللغوي.

- تحليل المعارف النظرية والإجرائية وانتقاء أنسب المشكلات لتحقيق التواصل في الحوار التعليمي/التعليمي.
- اختيار النشاط الملائم للكفاءة والهدف المسطر من قبل وفق الفئة العمرية للمتعلمين وتماشياً مع تصوراتهم وتمثلاتهم ومعارفهم السابقة كقيمة بيداغوجية إضافية.

2.2.5- مرحلة مواجهة المتعلمين:

تكتسي هذه المرحلة صبغة خاصة باعتبار الخصوصية التي تعرفها ثنائية التعلم/الانتباه، موازاة مع المواقف السيكولوجية التي تحكم علاقة المعلم بالمتعلم، فهناك عامل يؤثر في انتباه وتعلم المتعلم الذي يتحدد في طبيعة العلاقة التفاعلية بين المعلم والمتعلم، ذلك أن العمل الجماعي داخل حجرة الدراسة يتيح للمراهق فرص تكوين

شخصيته وإعدادها من خلال التعامل مع غيره وفق علاقة ومبادئ محددة، فضلا عن العطف والحنان اللذين يساهمان في إقباله على عملية التعلم، مما يساعده على التخلص مما يضايقه ويعرقل دراسته.

تستلزم هذه المرحلة من المعلم كمورد بشري وممارس بيداغوجي، الكثير من المرونة في الأداء، والضبط الإيجابي للصف أثناء التدريس، والروح العملية، والنفس الطويل، والرغبة في التعليم، والحرص الشديد على الالتزام بمواعيد الدروس والأمانة في تنفيذ ذلك.

حيث يعتبر المعلم فعالا عندما يستطيع أن يجابه المواقف الطارئة ويتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبالتالي يساهم في تطوير آليات الممارسة البيداغوجية نحو الأفضل (14).

ويتبع المعلم في هذه المرحلة بعض الخطوات الرئيسية:

* أثناء التحضير: يُشكّل التحضير الجيد للدروس العمود الفقري لأي ممارسة بيداغوجية ناجحة ضمن التدريس بالكفاءات. فكلما كانت الممارسة البيداغوجية ناجحة، كان فعل التعلم ناجحا، حيث يُعتبر التعلم ناجحا إذا كان ينشئ جسورا مع عناصر المعرفة الأخرى المكتسبة.

فيقوم المعلم بتنظيم مجال الفصل ويدبر الزمن المدرسي وفق الأنشطة المسطرة مع تحسين إيقاعات تعلم المتعلمين/إثارة المعارف المكتسبة السابقة على اختلافها/تنظيم هذه المعارف وفق ما تستلزمه ظروف الممارسة البيداغوجية/تدبير الأساليب البيداغوجية المختلفة وفق تعدد المهام وفئات العمر/البحث عن العلاقات التي تربط التعلّمات المنجزة بعضها ببعض/الاعتماد على تقنيات التنشيط المؤدية إلى رفع وتيرة التحصيل والتفكير في تنوع وضعيات التعلم.

* أثناء الإنجاز: يقتضي فعل الإنجاز ضمن سيرورة الممارسة البيداغوجية الفعلية جعل المتعلم محور الاهتمام والتفكير خلال العملية التربوية، فضلا عن اتباع نهج تربوي نشيط يتجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي (15).

كما يستلزم هذا الفعل توفر المتعلم على مجموعة من القدرات والمهارات والأدوات والتقنيات البيداغوجية التي توظف ملكاته واستعداداته وتثير رغبته في التعلم وتمزج بين تمثلاته ودافعيته لمختلف المشكلات التي تصادفه، لأن الفرد على حدّ تعبير جون ديوي john dewey يتعلم عن طريق حل المشكلات التي تواجهه، بالإضافة إلى أن المتعلم يتعلم، ليس لأنّ الواقع موجود ويجب البحث عن فهمه، لكن لأنّ الفرد في بحثه عن فهم الواقع يحدث هذا الواقع (16).

3.2.5- مرحلة الإدماج:

تكتسي بدورها هذه المرحلة صبغة خاصة باعتبارها المرحلة النهائية لمسار الممارسة البيداغوجية في التدريس بالكفاءات، فهي تشكل الملامح الحقيقية للأداء الفعال.

يعرّف كازافي روجيرس الإدماج بأنه عملية تربط بواسطتها بين العناصر التي كانت منفصلة في البداية من أجل تشغيلها وفق هدف معطى. كما أنه نشاط ديداكتيكي من أجل استدراج المتعلم إلى تحريك المكتسبات التي هي موضوع تعلّمات منفصلة (17).

وفي هذه المرحلة يصل المعلم بالمتعلمين إلى ملاحظة ومعاينة إنجازاتهم من خلال (ماذا تعلم/كيف تعلم/طريقة التعلم/صعوبات التعلم/استراتيجيات التعلم/ما يجب تحسينه) فهذه الأسئلة من شأنها تعمل على ضبط عملية الإدماج من طرف المعلم بالشكل المناسب الذي يضمن مسارا جيدا لمرحل الفعل التعليمي / التعلّمي.

نخلص مما سبق إلى أن تجديد المنظومة التربوية وكذا تحقيق فعالية التدريس بالكفاءات مرهون بجودة عمل المعلم كمورد استراتيجي ضمن الموارد البشرية وإخلاصه والتزامه. فنجاح أي إصلاح أو أي برنامج تعليمي يتوقف على كفاءات وقدرات المعلم.

3.5- المعالجة البيداغوجية ومساراتها:

إن قانون التربية المؤرخ في 23 جانفي 2008م يوجّه نحو تربية فردية "لا ينبغي الاكتفاء بتربية واحدة للجميع بل يجب أن نتطّلع إلى تربية أفضل لكل فرد" (18). وبعبارة أخرى النجاح للجميع هو الهدف ولا يمكن أن يتحقّق ذلك إلا باستغلال إمكانيات كلّ واحد أقصى استغلال.

على ضوء هذه الفكرة يظهر مفهوم المعالجة البيداغوجية كعملية من العمليات التربوية التي تعمل على تقليص الصعوبات التي يواجهها المتعلّمون وتحدّ من النقائص التي يعانون منها، والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الإخفاق. حيث يتحقّق ذلك بإجراءات مختلفة يتصدّرها التدخّل البيداغوجي المستمرّ، فنجاح المعالجة البيداغوجية مرتبط بأهمية التعلّم.

ولكونها تحدّ من الفشل المدرسيّ إلا أنّها تتميز عن الاستدراك دون أن تحلّ محلّه، فالاستدراك يكون ضرورياً عندما تكون النقائص بحجم يستلزم معالجة خاصة وتسخيرا لعدد من الوسائل المجدية.

أما المعالجة فهي تمارس بصفة دائمة عن طريق تصحيحات مدمجة في المسار البيداغوجي حتى لا تتحوّل النقائص الملاحظة إلى نقائص غير قابلة للعلاج.

وبهذا المعنى فإنّ المعالجة تتطلب استخدام أدوات للملاحظة والتحليل تكون ذات فعالية أكبر وقابلة للتنفيذ من قبل المعلم.

فالمعالجة بهذا التصور تتدرج في المسار العام للضبط والتعديل، أي أنّ المطلوب هو الحد من آثار النظام على التعلّات، بغرض ضمان نوعية التعليم والتعلّم وذلك بالتأثير في العوامل الرئيسية (تكوين المعلمين/المناهج والبيداغوجيا/الكتب المدرسية والوسائل البيداغوجية الأخرى/تنظيم المؤسسات).

إنّ المعالجة موجهة إلى المتعلّمين الذين يعانون من صعوبات، لكننا نفضل عبارة لم يستطع المتابعة عن عبارة متعلّم ضعيف، لأنها أكثر موضوعية وأقلّ إدانة للمتعلّم، خاصة أنّها تشير إلى الصعوبة.

فالصعوبة ملازمة لكلّ تعلم، لأنّ كلّ متعلّم يمكن أن يجد نفسه في موقف ما ولأسباب مختلفة أمام صعوبة دراسية، ولهذا السبب فإنّ التساؤل عن الأسباب التي تجعل المتعلّم يجد صعوبة أفضل من أن تحكم عليه مسبقا بالفشل، مع تقادي أن تتحول الصعوبة في لحظة من لحظات التعلّم إلى فشل دراسي قد يتعدّر علاجه.

إنّ المعالجة في الوقت المناسب تمنع الوصول إلى ما لا يعالج وتمنع تحول الصعوبة الدراسية إلى فشل مدرسي (19).

لكن ماذا نعني بالمعالجة عندما نستعملها في بيداغوجيا التعلّم؟ بمعناها الطبيّ تتجه إلى الدواء الذي يحدده الطبيب لشفاء مريض أو سدّ بعض نقائص الفيتامينات أو المحافظة على الصحة بتقديم بعض المقويات أو استدراك تأخر ما، مثلا في نمو الانسان أو دعم نقاهة إنسان.

هذه العبارات (شفاء/سد/محافظة/دعم) نجدها في العمليات البيداغوجية بنفس الوظيفة: الاستدراك المدرسي، الدعم المدرسي، مساعدة تشخيصية، المعالجة وهذا معناه جعل نجاعة المتعلّم في مجال المعارف والمهارات

والمواقف في مستوى الكفاءات المسطرة للمؤسسة التعليمية، وإلى حد ما باستعمال التمايز البيداغوجي الذي يأخذ بعين الاعتبار ذاتية المتعلم الخاصة.

فالمعالجة في المجال البيداغوجي تحافظ على معناها الطبي الذي يعني فعلا العلاج، وهي في مجال التعلم مرادفة للتصحيح وتتعداه إلى التعديل. فهي جهاز شكلي إلى حد ما، مهمته تقديم نشاطات تعليمية للمتعلم حسب الفوارق البيداغوجية لتمكينه من استدراك نقائصه التي أظهرها التقويم التشخيصي. وتستخدم لذلك طرائق بيداغوجية مختلفة عن الطرائق المختلفة في المرحلة الأولى من التعليم والتعلم لكي تكون ناجحة، إذ لا ينبغي أن تكون العملية مجرد إعادة نفس الدرس بنفس الطريقة والمساعي بل يتطلب ذلك استخدام وسائل وطرائق مختلفة ترتبط أكثر بالمعنى الطبي للمعالجة، إنَّها علاج بدواء خاص.

هذه العملية في المجال البيداغوجي هي على سبيل المثال استخدام المعلوماتية إذا توفرت البرمجيات، والعمل التعاوني في أفواج محدودة العدد، والتعلم الفردي والمساعدة الشخصية عندما يكون عدد المتعلمين المعنيين قليلا. فالعملية تتلخص في وضعيات تعليمية متميزة حسب طبيعة الصعوبة المراد تجاوزها وحسب أسلوب التعلم الخاص بالمتعلم. وفي هذه الحالة تكون المساعدة التي يقدمها الأخصائي في مجال علم النفس التربوي أمرا مستحسنا. وتتشكل المعالجة من خلال:

- تفاعل قبلي *proactive*.

- تفاعل داخلي *intéreactive*.

- تفاعل رجعي أو بعدي *rétroactive* (20)

فالتفاعل القبلي يكون عند انطلاق المتعلم في نشاط أو وضعية تعليمية جديدة، والتفاعل الداخلي مرافق لمسار التعلم، أما التفاعل الرجعي يكون في نهاية وصلة تعليمية قصيرة نسبيا انطلاقا من تقويم آني.

وما ينبغي معرفته أن الصعوبة ملازمة للتعلم، ولا وجود لتعلم دون صعوبة. وفي هذا السياق توضّح *evelyne charmeux* بأن التعلم معناه وجود حواجز، والدخول في صراع مع الذات ولكي نتمكن من تحويل معرفة شخصية يجب أن نكسر شيئا ما (21). وإن اكتساب معارف جديدة يكون على حساب معارف قديمة هي في الوقت ذاته موارد وحواجز، وهنا تكمن دلالة الصراع المعرفي -الصراع مع الذات-.

فالصراع المعرفي يتولد من المواجهة بين معارف قديمة ومعارف جديدة، تكتسب عندما يصطدم المتعلم بمعطيات تجبره على مراجعة وتصحيح مفاهيمه أو تمثلاته القديمة، حتى يتمكن من قبول المعرفة الجديدة والوصول إلى ما يسميه *Piajet* بالتوافق.

إن فائدة الحاجز البيداغوجي الذي تشكله الوضعية المشكلة مقارنة بالحاجز الابستمولوجي *G.Bachelard* هي خلق صراع معرفي عن طريق صعوبة ما أو مشكل ينبغي حلّه.

ومن مسارات المعالجة البيداغوجية:

• الملاحظة:

ترتكز المعالجة البيداغوجية على الملاحظة التي تعني المعاينة الدقيقة للظواهر، وبعبارة أخرى فإن الملاحظة هي المعاينة باستخدام وسائل وطرق وأدوات ملائمة لهدف الملاحظة.

وفي هذا المعنى يتم التمييز بين الملاحظة التي هدفها الوصف والتجربة التي تكمن وظيفتها في التنبؤ. وفي رأي *De landsheere* فإن التضاد بينهما ليس ملائما (22).

فأهداف الملاحظة البيداغوجية هي بالتأكيد الإدراك والمعرفة، لكن هي أيضا التنبؤ بالوقائع المتعلقة بالأنظمة والمسارات والإجراءات التربوية.

وبمعنى أكثر شمولية فإنّ الملاحظة لا تقتصر على المعاينة فقط، بل هي أيضا التنبؤ من أجل أخذ الاحتياط. أما عند perrenoud فإنّ الملاحظة هي بناء تصور واقعي عن التعلّات، شروطها، وأحكامها، وآلياتها ونتائجها، وتكون الملاحظة تكوينية عندما تمكّن من توجيه التعلّات وضبطها دون التفكير في انتقائها وترتيبها واعتمادها.

لكن ما معنى ذلك لدى المورد البشري -المعلّم-؟

عند المعلّم صاحب التجربة والحسّ البيداغوجي فإنّ معاينة الوقائع المعزولة وتسجيلها لا يكفي بل ينبغي إيجاد علاقات بين هذه الوقائع والبحث عن العوامل التي تسببت فيها وتقديم فرضيات عن تلك الأسباب قصد بناء أنظمة تفسيرية تمكّنه من التنبؤ وبالتالي من التعميم وتسمح له بإجراء التصحيحات اللازمة، لأنّ الملاحظة هي من أجل المعاينة، والفهم، والتفسير وإيجاد الحلول الملائمة للمشكل المطلوب حله.

فالتساؤل الذي ينبغي طرحه دائما لا يتعلق فقط بـ ماذا؟ بل يتعداه إلى لماذا؟ فالسؤال ماذا؟ يمكن التمييز من خلاله بين الخطأ والهفوة، ولماذا؟ يمكن من إيجاد التفسير والبحث عن الأسباب وفتح آفاق إعادة التصحيح والتصحيح الذاتي، لتجنّب ذلك مستقبلا.

فالملاحظة مسار هدفه جمع المعلومات حول شيء ما وليس مجرد معاينة وكذا تحليله لإيجاد تفسيرات قابلة للتعميم قصد الاحتياط من النتائج غير المرغوب فيها، ولا تعني الملاحظة النظر فقط، إنّما تحلّل وتنظّم ما حصل عليه من معلومات.

وفي هذا السياق يصف لنا marcel postic et jean marie de ketel في كتابهما observer les situations éducatives puf 1988 الملاحظة بأنها عملية أخذ عينة من المعطيات وهيكلتها بشكل يبرز شبكة من الدلائل (23).

مما سبق نصل إلى أنّ كلّ مسعى أو إجراء في الملاحظة يتعلّق بتساولين رئيسيين:

• ماذا نريد ملاحظته؟

• لماذا نريد الملاحظة؟

وذلك بملاحظة:

- وضعيّة القسم بكامله لاختبار مثلا نجاعة إجراء جديد قد استخدمه المعلّم ويريد تعميمه لتغيير طريقة تدريسه، أو اختبار ملاءمة وضعيات المشكلة التي يقترحها مع مستوى المتعلّمين.
- ملاحظة فردية لتصرف متعلّم أثناء العمل.
- تصرف فوج من المتعلّمين في عمل تعاوني، حيث يفترض مساهمة كلّ واحد منهم.
- مواقف إزاء التعلّم.
- أعمال المتعلّمين.
- الاستراتيجيات المستخدمة لتجاوز صعوبة من الصعوبات أو تجنّبها.
- الإنتاجات الكتابية أو الشفهية.
- آثار المحاولات والأخطاء على المسودة.
- التعرف على المتعلّمين الذين يعانون صعوبات في إطار المعالجة وتمييز طبيعة هذه الصعوبات.

- التحقق من فكرة أو فرضية تتعلق بالأسباب الممكنة للتأخر في التعلّات.

• التقويم:

ونقصد به "إسناد قيمة لوضعية حقيقية على ضوء وضعية مرغوب فيها، وذلك بمقابلة مجال الحقيقة الواقعة بمجال المنتظرات" (24).

فالتقويم وسيلة ضرورية لتقديم حصيلة من الظواهر التي حدثت في عملية التعلّم، مع العلم أنه توجد عدة أصناف من التقويم حسب الهدف المسطر:

* قبل التعلّم ← وهو تشخيصي، لأنه يمكن من معرفة مدى تحقيق المتعلّمين للأهداف المسطرة، ويمكن أن يكون تكهنياً إذا تعلق بأهداف ستتحقق في المستقبل في حالة التوجيه مثلاً.

* أثناء التعلّم ← وهو تكويني للمتعلّم لأنه يمكنه من التعرف على مسارات التعلّم وتحليلها. كما أنه تكويني أيضاً للمتعلّم الذي يضع تحليل الأخطاء في تصميمات بيداغوجية وفي تنظيم الفوارق. ويفيد هذا النوع من التقويم في جعل المتعلّم قادراً على اكتشاف أنواع الأخطاء المرتكبة، وليس ذلك لمجرد تمييز الصحيح من الخطأ فقط، بل من أجل فهم ما حدث عندما لا تتحقق التعلّات من أجل تصحيحها.

* بعد التعلّم ← وهو تحصيلي -إشهادي- هدفه فحص درجة بلوغ الأهداف التي يسطرها المنهاج، والتي تتحدد حالياً ضمن الكفاءات المستهدفة من أجل التأكد من المكتسبات.

من خلال هذه الأصناف، نركّز تحليلنا على التقويم التشخيصي لكونه مساراً تحليلياً وظيفته اكتشاف عملية التعلّم:

- العناصر الإيجابية التي ينبغي دعمها.

- العناصر السلبية والنقائص والثغرات.

- الأسباب التي أدت إلى ذلك.

كلّ هذا بهدف وضع جهاز للمعالجة، لأنّ وظيفة التقويم التشخيصي في إطار المعالجة، تكمن في إبراز الفوارق التي ينبغي تصحيحها بين الكفاءات المستهدفة والنتائج المحصل عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ التشخيص يحدّد طبيعة هذه الفوارق وأهميتها لتكييف جهاز التصحيح ولكون هذه العملية مرتبطة بتكوين المرجعيات.

كما ينبغي أن نجعل من المعلومات المحصل عليها بالملاحظة أو بالتقويم معلومات دالة مع مقارنتها بمرجعيات من المرجعيات، أي وصف الهدف أو الأهداف المقصودة في صيغة كفاءات ومعارف وكذا مستويات النجاح المرغوب فيها.

وهذه المرجعية ضرورية لتحديد طبيعة وأهمية التناقضات بين أهداف البرنامج والآثار الملحوظة، كذلك تمييز السياقات أو الظروف التي جرت فيها التعلّات والمتمثلة في المضامين، والمدة، والتنظيم، والإمكانيات والمساعي البيداغوجية المستعملة. فمعرفة الظروف التي جرى فيها التعلّم، تساعد على فهم أفضل للنتائج خاصة عند التعرف على الأسباب.

وعلى اعتبار الآثار والنتائج كمؤشرات أداء ينبغي تحليلها من أجل كلّ هدف مقصود من عملية الاكتساب (كفاءة، موارد مستعملة في اكتساب الكفاءة، طرائق عمل) فعلى المعلم أن يحلّل المنتج الموجود، بمعنى آثار التعلّم وكل المعلومات المحصل عليها في مختلف الأوقات لإصدار حكم على الأداء والتقدم الذي أحرزه.

• التمايز البيداغوجي أو الفوارق:

تتعلق بيداغوجيا الفوارق من الواقع داخل القسم، حيث تستجيب لاختلاف القدرات وأساليب التعلّم في القسم الواحد من خلال القيام بممارسات تكيف المناهج والتعليم والوسط المدرسي مع كلّ متعلّم، وفي غالب الأحيان لا يعدّ المعلّم هو مركز القسم بل يجعل المتعلّم أو النشاط هو مركز الاهتمام.

وإذا حللنا مفهوم التمايز البيداغوجي، فهو يشير إلى مقارنة منظّمة، مرنة ونشطة، تمكّن من تصحيح التعليم والتعلّم الشامل لكلّ المتعلّمين لتمكينهم من تحقيق أقصى تقدّم، وهذا بناء على ما جاء في قانون التربية المؤرخ في 23 جانفي 2008م.

وفي المقابل فإنّ المجلس الأعلى للتربية في مقاطعة الكيبك بكندا يعرف غاية التمايز البيداغوجي بأنها "تتعدى مكافحة الفشل المدرسي، فهي قبل كلّ شيء تعمل على إيصال كلّ متعلّم إلى أبعد ما يمكن في دراسته وبأقصى إمكانياته"⁽²⁵⁾.

وأما ف.بيرينو **philippe perrenoud** فيرى أنّها تحدث قطعة مع البيداغوجيا التربوية، أي أنّ الدروس والتمارين نفسها للجميع⁽²⁶⁾.

يتفق أغلبية المؤلفين على أنّ التمايز البيداغوجي هو إعطاء كلّ متعلّم إمكانيّة التعلّم في الظروف التي تناسبه أكثر، فتميز البيداغوجيا إذا هو وضع أجهزة سواء في القسم أو المؤسسة التعليميّة للمعالجة الملائمة لصعوبات المتعلّمين قصد تيسير عمليّة بلوغ أهداف التعليم.

بيداغوجيا التمايز أو الفوارق *la pédagogie différenciée* طريقة تسعى إلى استعمال مجموعة متنوّعة من الوسائل والإجراءات التعليميّة/التعلّميّة من أجل تمكين متعلّمين متفاوتي القدرات والكفاءات والمعارف من بلوغ الأهداف المشتركة بطرق مختلفة.

إنّ تمايز التعليم معناه تقديم مشاريع مختلفة وأهداف ملائمة ومسارات متنوّعة لمواضيع متعددة لتمكين المتعلّمين من الاستقلالية الثقافيّة.

مما سبق نفهم أنّ عمليّة إيجاد جهاز بيداغوجي متميز، يتطلّب تنظيم المؤسسة، حيث يقوم المعلّم أو مجموعة من المتعلّمين في إطار العمل الجماعي بتحديد الهدف الذي ينبغي أن يبلغه مجموع المتعلّمين مع اختيار شبكة تحليل صعوبات المتعلّمين وتصوير استراتيجيات بيداغوجية حسب هذه الصعوبات للوصول إلى تنظيم النشاطات بتفويج المتعلّمين حسب نوع الاستراتيجية.

خاتمة

إنّ الاهتمام بالموارد البشرية ينطلق من أنّ الفكر الإداري المعاصر يركّز على الجهد البشري الذي لا يمكن أن يصل إلى تحقيق نتائج ذات قيمة، دون توفر تخطيط وإعداد وتوجيه وتنمية مستمرة في إطار نظام متطور لإدارة الموارد البشرية وذلك بالتناسق مع استراتيجيات الإدارة.

فالفرّد إذا أحسن اختياره، وإعداده، وتكوينه وإسناد العمل المتوافق مع مهاراته ورغباته، يكفي بعد ذلك توجيهه ليزيد عطاؤه وترتفع كفاءته، خاصّة إذا عمل في فريق من الزملاء الذين يشتركون معه في تحمّل مسؤوليات العمل وتحقيق النتائج المنشودة.

قائمة المراجع:

- 1- سلسلة موعدهك التربوي، المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 1، الجزائر، 2008 م، ص 15.
- 2- صلاح عبد الحميد مصطفى، الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر، دار المريخ، مصر، 1994م، ص 112.
- 3- جودة عزة عطوي، الإدارة التعليمية والإشراف التربوي - أصولها وتطبيقاتها - دار الثقافة، عمان-الأردن، 2004م، ص 98.
- 4- جايمس سترونغ، مميزات المدرس الفعال، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان، 2008م، ص 71.
- 5- Douglas Sloan, Toward the Recovery of Wholeness: Knowledge, Education and Human values, Colombia University Teachers College Press New York, USA, 1984, p 21.
- 6- عبد الفتاح محمد سعيد الخواجة، تطوير الإدارة المدرسية والقيادة الإدارية، دار الثقافة، عمان-الأردن، 2004م، ص 10.
- 7- Renate N, Caine and Geoffrey Caine, Education on the Edge of possibility, Alexandria, VA, ASCD, Egypt, 1997, p19.
- 8- صلاح الدين عرفة محمود وزملاؤه، مهارات التدريس، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 2000، ص 24.
- 9- جودة عزة عطوي، الإدارة المدرسية الحديثة - مفاهيم النظرية وتطبيقاتها العملية - دار الثقافة، عمان-الأردن، 2004م، ص 101.
- 10- التعلّم الاستراتيجي، المري، المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 01، الجزائر، أفريل-ماي 2004م، ص 15.
- 11- مولاي بودخيلي محمد، "تطق التحفيز المختلفة وعلاقتها بالتحصيل المدرسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص 116.
- 12- المرجع السابق، ص 220.
- 13- المرجع السابق، ص 317.
- 14- نور الدين الثريدي، البنائية والتعليم بواسطة المقاربة بالكفاءات وبيداغوجية المشروع، الورشة التكوينية حول المناهج الجديدة، الجزائر، 2003م، ص 52.
- 15- المرجع السابق، ص 66.
- 16- صلاح الدين عرفة محمود وزملاؤه، مرجع سابق، ص 45 .
- 17- كزافيي روجيرس بالاشتراك مع الطاهر العامري، "دليل المكون"، الجزائر، 2007م، ص 19.
- 18- عبد القادر أمير، إسماعيل إلمان، المعالجة البيداغوجية، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الجزائر، ديسمبر 2008م، ص 5.
- 19- المرجع السابق، ص 14.
- 20- Saïd Koutani, Le système d'enseignement entre rationalité et devenir, éd L'Harmattan, Paris-France, 1999, p 131.
- 21- Ibid., p148.
- 22- Jacques Jumentier, La gestion des ressources humaines dans les systèmes éducatifs, Centre régional de documentation pédagogique de Lyon, France, 1999, p 117.
- 23- عبد القادر أمير، إسماعيل إلمان، مرجع سابق، ص 9-10.
- أخذ عينة من المعطيات واختيارها يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة حسب طريقة جمعها أو في فكرة مسبقة، وذلك قصد الحصول على أقصى ما يمكن من المعلومات التي ستعالج لاحقا بهدف التأكد من أهميتها بالنسبة للمشكلات المطروحة، سواء كان ذلك حسب فكرة سابقة أو فرضية قابلة للتحقق أو بهدف البحث.
- هيكله المعطيات تعني أن الأمر لا يكمن في اعتبار الوقائع الملاحظة منعزلة، بل يكمن في إيجاد علاقات بين هذه الوقائع، بمعنى علاقة زمنية أو علاقة سببية لفهم الهيكل الوظيفية التي تحتويها.
- 24- المرجع السابق، ص 35.
- 25- المرجع السابق، ص 43.
- 26- المرجع السابق، ص 45.

عزو المرض وعلاقته بالتكيف النفسي

صلاح الدين شابو

1955 سكيكدة 20 salahchabbou@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/03/14

تاريخ المراجعة: 2019/02/19

تاريخ الإيداع: 2015/01/18

ملخص

يعتبر مفهوم مركز التحكم متغيراً عاماً في الشخصية، وتشير معظم الدراسات إلى أن ذوي التحكم الداخلي أكثر إيجابية من ذوي التحكم الخارجي، إلا أنه - في موضوع المرض - يلاحظ وجود تباين في الدراسات حول العلاقة بين عزو المرض والتكيف النفسي، فهناك من يعتبر أنه من الأفضل أن يكون الإنسان من ذوي التحكم الداخلي حتى يتحمل مسؤولية مرضه، في حين يرى باحثون آخرون أن عزو المرض لعوامل خارجية يريح المريض من تحمل مرضه، وسنوضح في هذه المقالة العلاقة بين عزو المرض والتكيف النفسي.

الكلمات المفاتيح: عزو، مركز تحكم، مرض، تكيف النفسي.

Attribution of the disease and its relationship to psychological adaptation

Abstract

The concept of locus of control is considered like a general variable in personality. Most studies agree that the people, whose locus of control is internal, are more positive than those provided with a place of external control. However, in the case of illness, we observe, as for relationship between the attribution of the disease and psychological adaptation, that some authors believe that the internal control patients assume their illness, against others attribute it to external factors. The aim of this article is to elucidate the relationship between the attribution and adaptation to illness.

Key words: Attribution, locus of control, disease, psychological adaptation.

L'attribution de la maladie et sa relation avec l'adaptation psychologique

Résumé

Le concept du locus de contrôle est considéré comme une variable générale dans la personnalité. La plupart des études admettent que les personnes dont le lieu du contrôle est interne, sont plus positives que les personnes pourvues d'un locus de contrôle externe. Cependant, dans le cas de la maladie, nous observons quant à la relation entre l'attribution de la maladie et l'adaptation psychologique. Des auteurs pensent que les malades à contrôle interne assument leur maladie, par contre, ceux à contrôle externe attribuent aux facteurs externes le soulagement de cette responsabilité.

L'objectif de cet article est donc d'élucider la relation entre l'attribution et l'adaptation à la maladie.

Mots-clés: Attribution, locus du contrôle, maladie, adaptation psychologique.

توطئة (مقدمة):

يعدّ مفهوم مركز التحكم أحد المتغيرات المهمة في الشخصية، حيث يشير إلى عزو الفرد للنتائج التي يحصل عليها، فإن كان الفرد من ذوي التحكم الداخلي فسيعزون نتائج سلوكه لعوامل داخلية كالقدرة والجهد، وأما إن كان من ذوي التحكم الخارجي فسيرجعها إلى عوامل خارجية كالصدفة، والحظ وتأثير الآخرين⁽¹⁾.

وقد قام وينر بتصنيف العوامل السببية للنجاح إلى ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول: مركز التحكم (الداخلي، الخارجي).

- البعد الثاني: الثبات وفيه عوامل ثابتة كالقدرة، وعوامل غير ثابتة كالجهد.

- البعد الثالث: القابلية للضبط وفيها عوامل يمكن السيطرة عليها كالجهد، وعوامل لا يمكن السيطرة عليها كالحظ⁽²⁾ وعلى هذا الأساس يعدّ مركز التحكم بعداً من أبعاد العزو السببي.

ويؤكد "روتر" بأن لكل فئة خصائص شخصية تميزها عن الأخرى، حيث يتميز ذوو التحكم الداخلي بما يأتي:

1- يكون أكثر انتباهاً وحذراً للنواحي المختلفة من البيئة، التي تمدّه بمعلومات مفيدة بالنسبة لسلوكه الحالي والمستقبلي.

2- يسعى بشكل فعّال لتحسين أوضاعه، وأوضاع بيئته.

3- يمنح قيمة كبيرة لتعزيز الأداء والمهارة، ويهتم كثيراً بقدراته وفشله.

4- يقاوم المحاولات المغرية للتأثير عليه⁽³⁾.

5- أكثر ذكاءً وكفاءة عقلية وتحصيلاً أكاديمياً من ذوي التحكم الخارجي.

6- أكثر قدرة على حسن اختيار القصص، وأكثر كفاءة في معالجة الموضوعات.

7- لديهم مرونة تلقائية وقوة أنا مرتفعة، وأكثر تفوقاً - بصفة عامة - من ذوي التحكم الخارجي.

8- أقل تفكيراً خرافياً من ذوي التحكم الخارجي.

9- كما أنّ ذوي التحكم الداخلي من طلاب الجامعة، يتسمون بانخفاض الميل العصابي وبالانطواء وقوة الأنا⁽⁴⁾.

بينما يتميز الأفراد ذوي التحكم الخارجي بما يأتي:

1- لديهم سلبية عامة وقلة في المشاركة والإنتاج.

2- يقلّ إحساسهم بالمسؤولية الشخصية عن نتائج أفعالهم الخاصة.

3- يقومون بعزو الحوادث السلبية والإيجابية لعوامل خارج الضبط الشخصي، إضافة إلى افتقارهم للإحساس بوجود سيطرة داخلية عن هذه الحوادث.

4- يتصفون بصفات شخصية سلبية مثل: ضعف الأنا، وضعف الذكاء، والحساسية الزائدة، وأكثر شعوراً بالذنب وأكثر قلقاً.

5- أظهر ذوو التحكم الخارجي مفهوماً سلبياً عن الذات، وتوافقاً أقل من الناحية النفسية والاجتماعية والصحية وضعفاً في الثقة بالنفس وطموحات أقل.

6- كما أنّهم أكثر عرضة للاكتئاب، وأكثر ميلاً للأفكار اللاعقلانية⁽⁵⁾.

من خلال ما تقدّم، نجد أنّ ذوي التحكم الداخلي أكثر إيجابية من ذوي التحكم الخارجي.

ويعدّ التكيف النفسي من أهم المؤشرات الدالة على الصحة النفسية، فرغم الربط بين العديد من العوامل

الإيجابية ومركز التحكم الداخلي، إلا أنّ "روتر" نفسه لم يجزم بالربط بين بعض السمات الإيجابية، ومركز التحكم

الداخلي مثل التكيف. فحسب "حنان حسن" يقول روتر: "القدرة على التكيف بالضرورة ترتبط بوجهة الضبط الداخلية. وإن ربط القدرة على التكيف بوجهة الضبط أمر صعب ومعقد، وإن أية علاقة بينهما تعتمد على تعريفنا لماهية التكيف"⁽⁶⁾.

وهناك بعض الدراسات التي هدفت لتحديد العلاقة بين عزو المرض والتكيف النفسي- ومن خلال قراءة مضمونها- نجد تبايناً في نتائجها، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن العزو الداخلي للمرض أفضل في التكيف بينما أظهرت دراسات ثانية العكس، كما اهتمت دراسات أخرى بالتفسيرات السببية للمرض دون ربطها بالتكيف النفسي، وهنا لا بد من تعريف مصطلحات الدراسة حتى يكون لكلامنا أساساً أكثر صلابة.

تعريف مصطلحات الدراسة:

1- العزو:

1-1- لغة: العزو مصدر لفعل عزا، وقد جاء في لسان العرب أنّ الفعل عزا بمعنى نسب " وعزا الرجل إلى أبيه عزواً نسبه". وورد كذلك بمعنى أسند « يقال: عزيت الشيء وعزوته أعزّيه وأعزّوه إذا أسندته إلى أحد»⁽⁷⁾. كما "يقال: عزا الخبر إلى صاحبه: أسنده إليه"⁽⁸⁾.

1-2- اصطلاحاً:

- تعرفه الجمعية الأمريكية لعلم النفس على أنه: "استدلال بخصوص سبب سلوك شخص أو حادثة وقعت بين أشخاص"⁽⁹⁾.

- تعريف علاوي (1998م): يعرف علاوي العزو على "أنه الأسباب أو التعليقات المدركة لنتائج السلوك أو أداء ما"⁽¹⁰⁾.

وحسب (ناتالي) فإنّ الباحثين يعرفون العزو السببي على أنه: "الاستدلالات الصادرة عن الفرد بخصوص سلوكه وسلوك الآخرين، وكذا الأحداث المفاجئة"⁽¹¹⁾.

وقد عرّف ماك كاوان وآخرون (McCown et al) عزو النجاح بأنّه: "التفسيرات أو الأسباب التي يعطيها الطلاب عقب نجاحهم أو فشلهم على مهام معينة"⁽¹²⁾.

ومن خلال ما تقدّم يمكن أن نعرف العزو على أنه: التفسير الذي يقدمه الأفراد بخصوص سلوكهم، أو سلوك الآخرين، أو مواضيع تهمهم في حياتهم.

2- المرض:

1-2- لغة:

هناك عدة تعريفات لغوية للمرض نذكر منها:

المرض: فساد المزاج وتغير الصحة بعد اعتدالها"⁽¹³⁾.

المرض: تغير الصحة وفسادها واعتلالها"⁽¹⁴⁾.

قال [ابن الأعرابي]: أصل المرض النقصان، وهو بدن مريض ناقص القوة وقلب مريض ناقص الدين"⁽¹⁵⁾.

فالمرض من الناحية اللغوية- حسب التعريفات السابقة- هو تغير في الصحة وفسادها واعتلالها.

2-2- اصطلاحاً:

هناك عدة تعريفات، فالموسوعة البريطانية وصفت المرض بأنه انحراف ضار ومؤذ، يخرج عن البناء الطبيعي أو الحالة الوظيفية للكائن الحي، حيث تظهر عليه علامات وأعراض تدلّ على أنه حالة غير طبيعية، ولذلك

يجب فهم الحالة الطبيعية للكائن الحي، كما يمكن التعرف على السمات المميزة لحالة المرض⁽¹⁶⁾ فالمرض حسب الموسوعة البريطانية، هو خلل عضوي أو وظيفي للكائن الحي، يظهر من خلال أعراض يمكن التعرف عليه انطلاقاً منها.

كما يُعرّف المرض على أنه مجموعة أعراض وعلامات (كضغط الدم وارتفاع درجة الحرارة، والغثيان... الخ). إنّ اجتماع مجموعة معينة من الأعراض تسمى متلازمة أو تناذر، يُطلق على هذه المتلازمة أو التناذر اسم مرض بعد فحصها وتشخيصها⁽¹⁷⁾.

كما يُعرّف المرض بأنه "الحالة التي يحدث فيها خلل إما في الناحية العضوية أو العقلية أو الاجتماعية للفرد ومن شأنه إعاقة قدرة الفرد على مواجهة أقل الحاجات اللازمة لأداء وظيفة مناسبة⁽¹⁸⁾". يتضح من هذا التعريف، أنّ المرض يؤثر على الإنسان إما من الناحية العضوية أو العقلية أو الاجتماعية، حيث يحدث في إحدى هذه النواحي أو كلّها خلل، يعيق الفرد عن أداء وظائفه في الحياة بطريقة مناسبة.

وفي هذا السياق تذكر "تجلاء عاطف خليل" أنّ المرض قد يحدد مفهومه في ضوء البيئة الثقافية والواقع الاجتماعي لكل مجتمع، حيث يتم انتقاء المعلومات عن المرض من الطب الشعبي أو الطب العلمي الحديث⁽¹⁹⁾.

3- تعريف مركز التحكم:

تعرفه "سهير كامل" على أنه: "متغير أساسي من متغيرات الشخصية يتعلق بعقيدة الفرد عن أي العوامل هي الأقوى والأكثر تحكما في النتائج الهامة في حياته: العوامل الذاتية أو العوامل الخارجية⁽²⁰⁾".

وحسب - الشناوي - فإن روتر (1966) يرى " أن الأفراد الذين يدركون أن أفعالهم تؤثر في شكل وطريقة حياتهم يقال أن لديهم تحكما داخلياً، بينما الأفراد الذين يدركون أن أسلوب وطريقة حياتهم تتحدد بالخط والقدرة والصدفة فهؤلاء يقال أن لديهم تحكما خارجياً⁽²¹⁾".

4- التكيف النفسي:

اشتق مصطلح التكيف في علم النفس من نظرية "تشارلز داروين" عن التطور، واعتبر أنّ الكائنات التي تتجح في صراع البقاء، هي التي يكون لها من الصفات ما يجعلها أكثر ملاءمة للظروف التي تعيش فيها أو تهاجر إليها⁽²²⁾. ويمكن أن نقدم فيما يلي بعض التعريفات لهذا المصطلح.

- تعريف مصطفى فهمي "هو تلك العملية الديناميكية المستمرة التي يهدف بها الشخص إلى أن يغير سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقاً بينه وبين البيئة". إذن فحسب مصطفى فهمي فالتكيف يتطلب تغييراً في سلوك الفرد تبعاً للتغيرات الموجودة في بيئته، حتى يحدث توافق بينه وبينه⁽²³⁾.

تعريف الجمعية الأمريكية لعلم النفس: "هو تغيير الفرد لاتجاهه، أو سلوكه، أو كليهما على أساس حاجاته المدركة أو رغبته في التغيير، خصوصاً تجاه البيئة الراهنة، أو المتغيرة، غير السوية، أو الحالات غير المتوقعة⁽²⁴⁾".

إنّ تعريف الجمعية الأمريكية لعلم النفس قريب من تعريف مصطفى فهمي، فهو كذلك يُعتبر أنّ الفرد والبيئة كليهما في حالة تغير، فالإنسان سيُغيّر من سلوكه أو اتجاهه أو كليهما، إذا شعر بالحاجة الملحة أو الرغبة الجامحة في التغيير.

4-2- التعريف الاجرائي:

يقصد بالتكيف النفسي امتلاك الأفراد للمعرفة والاتجاهات والسلوكيات الصحية، ويظهر ذلك في السيطرة على الضغوط المرتبطة بالمرض، والالتزام بالحماية العلاجية والتأهيل الصحي والسعادة النفسية.

نظرة عامة واستعراض لبعض الدراسات السابقة:

المرض حدث هام في حياة الإنسان، يتطلب تفسيراً لفهم طبيعته وإيجاد أسبابه، فالطريقة التي يبني بها المرضى واقع حياتهم المرضية، لها أهمية كبرى في المعيار الذي على أساسه يبني المرضى توجههم، نحو طريقة علاجية معينة⁽²⁵⁾.

ولذلك اتجهت بعض البحوث لمعرفة الإغراءات السببية، التي تقدمها فئة أو فئات من أفراد المجتمع حول المرض لأنها تسمح بالتنبؤ بالطرائق العلاجية التي يتبعونها. ومن تلك الدراسات نجد:

1- دراسة هوانغ مين دونغ وأودات ليكار: التي أجريت على (30) طفلاً مصاباً بالسرطان (7-15 سنة)، اتضح أنهم يرجعون نشأة مرض السرطان إلى ما يأتي:

- 12 طفلاً اعتبروا أن مرض السرطان قضاء وقدر، كما أنه عقاب على خطأ ارتكبه أجدادهم.

- 10 أطفال اعتبروه حالة صحية عامة.

- 8 أطفال اعتبروه أمراً غامضاً⁽²⁶⁾.

2- وفي دراسة هلتون (1996) (Hellton.L.R): حول الطب الشعبي والمعتقدات الصحية من وجهة نظر الأبلاتشييين. بينت أن الصحة الجيدة عند الأبلاتشييين تعزى للصدفة، في حين أن المرض من عند⁽²⁷⁾.

3- دراسة يوسف حسن أبو ليلي (1993)، بعنوان " بعض المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك المرضي: بحث ميداني في علم الاجتماع الطبي في دولة الكويت"، أوضحت الدراسة أن كبار السن أكثر ممارسة للسلوكيات العلاجية التقليدية من صغار السن، وأن الأكثر تعليماً أقل اعتقاداً في ما وراء الطبيعة حول المرض (باستثناء الإيمان بالقضاء والقدر)⁽²⁸⁾.

4- وفي دراسة أخرى ليوسف حسن أبو ليلي، المفاهيم الذاتية والموضوعية للصحة والمرض: بحث ميداني لنزلاء المستشفيات الكويتية. أجري البحث على 456 نزلياً ونزيلة تم اختيارهم بصورة عشوائية من أحد عشر مستشفى حكومياً. ومن أهم ما توصلت له الدراسة، هو الاعتقاد القوي بالقضاء والقدر، واستمرارية الاعتقاد بالقوى الغيبية سبباً للمرض، إلى جانب التفسيرات الموضوعية للمرض⁽²⁹⁾.

5- دراسة يوسف حسن أبو ليلي وأحمد فلاح العموش، مظاهر السلوك الصحي في مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية، حيث توصلت إلى أن القضاء والقدر هو أكبر أسباب المرض، كما قد يكون نتيجة ذنب أو خطيئة أو للسحر وتلبس الجن، إلى جانب الأسباب الطبيعية التي تكون نتيجة الحوادث والتغيرات السريعة وما صاحبها من قلق، وتوتر، وخوف من المجهول والمستقبل، وضغوط العمل⁽³⁰⁾.

6- دراسة ايفانز بريجارد على قبيلة النوير- التي هي من قبائل السودان- وجد أنهم يرجعون المرض إلى الخيانة الزوجية⁽³¹⁾.

7- دراسة (الحسيني): توصل فيها إلى أن معظم الوالدين والأقارب، عزوا مرض الطفل لقدر الله وابتلائه وأحياناً إلى الوراثة، ونادراً ما أرجعوا المرض إلى العين والحسد⁽³²⁾.

8- كما أوضح أودهيامو (Odhiamu,1972): أنّ الأفارقة يعزّون كثيراً من الشرور والمخاطر إلى الأرواح الشريرة⁽³³⁾.

9- دراسة كارين هاري: مقارنة ما بين الثقافات للإعزّات السببية للمرض، والتي هدفت لمعرفة العزو السببي الذي يقدّمه الفرنسيون والإفريقيون السود، القاطنين بفرنسا لمدة تتراوح ما بين شهر وعشرة سنين، وذلك بخصوص المرض وأحداث الحياة اليومية. من أهمّ ما توصلت إليه الدراسة أنّ الإفريقيين السود، كانوا أكثر داخلية في تفسير المرض من الفرنسيين، كما يفوقونهم في الاعتقاد في قوى الآخرين كمسبّب للمرض، في حين أنّ الفرنسيين أكثر إيماناً بالخطأ⁽³⁴⁾.

10- دراسة إيفيلي وبرجيت: العزو السببي في تفكير الأطفال البرازيليين حول الصّحة والمرض، أجري البحث على 96 تلميذاً برازيليّاً، تمّ استجوابهم فرديّاً على مقياس مكوّن من 14 بنداً، لمعرفة عزوهم السببي للصّحة. أهمّ نتائج الدراسة أنّ العناية بالذات تعتبر أكثر العوامل أهميّة في الصّحة الجيدة، وأنّ الفيروسات والجراثيم ونقص العناية بالذات، هي أكثر العوامل تسبّباً في المرض⁽³⁵⁾.

ومن ناحية أخرى هناك تضارب بين الدراسات حول العلاقة بين عزو المرض والتكيّف معه. فهناك دراسات تشير إلى أنّ عزو المرض لعوامل شخصية أو لوم الذات، ربما يكون تكيّفياً ودراسات أخرى ترى العكس.

ومن الدراسات التي تربط بين العزو الداخلي للمرض والتكيّف النفسي نجد:

- الدراسات التي أجريت على مرضى القلب، والتي دلّت على مدى أهميّة عزو المرض إلى عوامل يمكن التحكم فيها، للمساهمة في عملية الشفاء. ففي إحدى الدراسات، سئل المرضى عن ماهية تفكيرهم بسبب إصابتهم بالنوبة القلبية، وعن الإجراءات الصحيّة التي سيتخذونها نتيجة لهذه النوبة، وبعد أشهر تمّ قياس عملهم ووظائفهم الاجتماعيّة، وقد وُجد أنّ المرضى الذين كانوا يعزّون سبب النوبة القلبية، إلى عوامل تقع ضمن سيطرتهم الشخصية (كالضغوط والتدخين)، كانوا أكثر فاعلية في أخذ زمام المبادرة والتخطيط للنّشط لعملية الشفاء (كتغيير طبيعة عملهم مثلاً، أو البدء بممارسة التمارين)، وكذلك العودة إلى العمل واستئناف نشاطهم. بالمقابل وُجد أنّ المرضى الذين عزّوا النوبة القلبية إلى عوامل خارجيّة، تتجاوز سيطرتهم الشخصية (كالخطأ السيئ أو القدر مثلاً) كانوا أقلّ مشاركة في عملية الشفاء أو العودة إلى العمل واستئناف نشاطاتهم⁽³⁶⁾.

وفي مجال دراسة العزو السببي للمرض لا يمكن إغفال مفهوم مركز التحكم الصحيّ، الذي يعدّ تطبيقاً لمفهوم مركز التحكم، الذي جاء به روتر في المجال الصحيّ. وهو يسمى بالانجليزية Health locus of control وترجم باللغة الفرنسيّة Lieu de contrôle de la santé. وقد قام (والستون وآخرون) بتطوير مقياس مركز التحكم الصحيّ متعدد الأبعاد Multidimensional (MHLC) Health locus of control وحسب هؤلاء المؤلفين فإنّ لمركز التحكم الصحيّ بعدين: مركز التحكم الداخلي للصّحة (قدرة، مجهود، سلوك) ومركز التحكم الخارجي للصّحة (الأطباء، الآخرين، الخطأ، القدر)⁽³⁷⁾.

إنّ تقييم الدراسات الصحيّة المرتبطة بالتحكم الصحيّ، أكّدت أنّ مركز التحكم الصحيّ الداخلي يرتبط إيجابياً مع المعرفة الصحيّة، والاتجاهات والتكيّف النفسي، والسلوك الصحيّ والصّحة الجيدة⁽³⁸⁾. على عكس ذوي مركز التحكم الخارجي في الصّحة الذين يميلون للسلبية، ونقص المساعي العلاجيّة، ولهم أكثر السلوكيات الخطيرة على الصّحة⁽³⁹⁾. وفي هذا السياق، نجد:

- 1- دراسة كل من (نورمن ونورمن)(1991): العلاقة بين معتقدات مركز التحكم في الصحة، والتقدم في إعادة التأهيل لدى مجموعة من المرضى. بلغ عددها (93) مريضاً مقيماً في المستشفى، حيث فحص المرضى تبعاً لتشخيص الأطباء. توصلت الدراسة إلى أن الذين يعتقدون في مركز التحكم الداخلي للصحة، كانوا أحسن تأهيلاً من الذين يعتقدون في تأثير الآخرين أو الحظ(40).
- 2- دراسة بريان وآخرون: مركز التحكم الصحي والعزو السببي واللوم (لوم الذات)، وعلاقته بالتكيف مع تضرر الحبل الشوكي. اشترك في الدراسة ثلاثون فرداً متضرراً من الحبل الشوكي، طبق عليهم مقاييس التكيف ومركز التحكم الصحي، وإعزاءات السبب ومقياس اللوم بخصوص الضرر. أظهرت الدراسة أن المجموعة الأكثر تكيفاً كانت أقل خارجية في مركز التحكم الصحي. كما أكدوا أنه يمكنهم تجنب الحادث الذي أصابهم وذلك بشكل دال مقارنة بالأقل تكيفاً، كما أنهم أكثر اعتقاداً في كونهم متسببين في ضررهم(41).
- 3- دراسة Rodolfo (1984): هدفت إلى معرفة إمكانية التنبؤ بالسلوك الصحي الوقائي، بالاعتماد على مركز التحكم الصحي، وذلك بوجود أو غياب بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، حيث طبق على عينة مكونة من 71 طالباً في علم النفس. ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة بين مركز التحكم الصحي الداخلي والسلوك الصحي(42).
- 4- كما أكد تاكاي ويانو Takaki and Yano (2006): أن الأفراد مرتفعي تقدير الذات يعززون صحتهم إلى تحكّمهم المدرك، وقرروا سعياً أكبر للسلوك الصحي(43).
- 5- دراسة جانيه وآخرون: العلاقة بين مركز التحكم الصحي وتأهيل مرضى القلب، بالسيطرة على الضغوط المرتبطة بالمرض. أجريت الدراسة على 111 مريضاً بالشرى الناجي من المقيمين بالمستشفى، أجابوا على مقياس السيطرة على الضغوط، ومقياس مركز التحكم الصحي. من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية دالة بين مركز التحكم الصحي الداخلي، مع نمو وارتفاع الدرجة على مقياس السيطرة على الضغوط المرتبطة بالمرض(44).
- 6- دراسة محمد الطاهر وآخرون: العلاقة بين الالتزام العلاجي ومركز التحكم الصحي عند المصابين بارتفاع ضغط الدم. هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين الالتزام بالحمية العلاجية ومركز التحكم الصحي، عند مرضى مصابين بارتفاع ضغط الدم. اشتملت الدراسة على 130 فرداً ممن شخصوا بأن لديهم ارتفاع ضغط الدم جمعت بخصوصهم معلومات حول الالتزام بالحمية العلاجية، ومركز التحكم الصحي. أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الالتزام بالحمية العلاجية ومركز التحكم الصحي الداخلي(45).
- 7- دراسة سيجرستان وآخرون: التحكم الخارجي والعجز/ فقدان الأمل: الأثر على التكيف النفسي مع الفحص الحيوي للأنداء وتشخيص سرطان الثدي. ، الدراسة لمعرفة العلاقة بين معتقدات التحكم في الصحة وإستراتيجيات المواجهة والتوافق مع الفحص الحيوي، وتشخيص سرطان الثدي. اشتملت الدراسة على 64 امرأة تطوعن عقب استشارة علاجية وأوصت بالقيام بجراحة الثدي، وأتموا الإجابة على مقاييس: مركز التحكم والضغط المدرك لأرق الفحص الحيوي، ووحالة القلق، وحالة الاكتئاب، وجودة الحياة وإستراتيجيات المواجهة المتعلقة بمرض السرطان، وكانت إجابتهن على مرتين: بعد شهر وأربع أشهر عقب العملية الجراحية. توصلت الدراسة إلى أن التحكم الداخلي ارتبط سلبياً مع الضغط عقب الإعلان عن الفحص الحيوي ونتيجته، في حين ارتبط التحكم الخارجي(الحظ) بالعجز، وفقد الأمل وسوء التكيف العام(46).

إذا كانت الدراسات التي سبق ذكرها، تؤكّد أفضلية العزو الداخلي للمرض على العزو الخارجي، فهناك من يرى أنّ عزو المرض لأسباب خارجية له فوائده كذلك، فللعزو السببي-كما يرى بعض الباحثين- عدة وظائف إضافة إلى أنّه يساعد الأفراد على فهم بيئتهم، والتنبؤ والتحكّم بالأحداث التي يعيشونها، فهو كذلك يفيد في حماية ذواتهم⁽⁴⁷⁾. وفي هذا السياق يشير (مصطفى عشوي) إلى أنّ "التفسير الذي يعزو كل الاضطرابات أو مجملها لعوامل خارجية كالعين والمس والشيطان والحظ والقدر يشكل غطاء يقي الأفراد من الإصابة بالاكتئاب الشديد الذي يحدث عادة عندما يبالغ الفرد في عزو فشله لعوامل داخلية، كما يخفف وطأة الصدمات النفسية وحالات الفشل الشديدة على النفس ويحفظ لها توازنها"⁽⁴⁸⁾.

وحسب (عشوي) فإنّ العزو الخارجي يمكن أن يعتبر كميكانيزم دفاعي؛ لحماية الذات وحفظ توازنها أمام الصدمات النفسية والفشل.

كما اعتبر (بومدين) في دراسته أنّ مفردات عينته أرجعت المرض لأسباب خارجية، وأنّ هذا العزو الخارجي له فوائده ومضاره، حيث يذكّر أنّ "أفراد العينة وبنسبهم أمراضهم لعوامل خارجية قاهرة سواء كانت طبيعية أو غيبية، فإنهم يعفون أنفسهم من مسؤولية ما يحدث، وفي ذلك إراحة كبيرة لهم من عبء المرض ومن عبء الشعور بالذنب الذي قد ينتابهم، ولكن مثل هذا الشعور بالتملص قد يعيق كل عملية تستهدف بناء ثقافة صحية أو تصحيح أخطاء ثقافية شائعة"⁽⁴⁹⁾.

إذن -حسب بومدين- فالعزو الخارجي للمرض يريح المريض من مشاعر الذنب، فهو لم يقصّر في الحفاظ على صحته، ولم يرتكب من الذنوب ما يجعل مرضه عقاباً من الله، بل هو نتيجة عين حاسد، أو سحر ساحر أو مكتوب من الله القاهر القادر أو فيروس غادر، أو لأي سبب طبيّ آخر. ومن جانب آخر، يحول العزو الخارجي دون قيام الفرد بسلوك صحيّ.

ومن الدراسات المؤكدة لأفضلية الإعزاء الخارجية مع التكيف النفسي نجد:

1- دراسة مهدي مشكي، وأشترينان، بعنوان: مركز التحكّم الصحيّ المدرك وتقدير الذات، وعلاقتها بحالة السعادة النفسية عند الطلاب الإيرانيين.

أجريت الدراسة على 154 طالباً من طلاب جامعة غوناباد للعلوم الطبيّة بإيران، حيث أجابوا على مقاييس مركز التحكّم الصحيّ، تقدير الذات وبيانات السعادة النفسية لدى الطلاب الإيرانيين. أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة سلبية بين مركز التحكّم الصحيّ الداخلي، وتقدير الذات مع السعادة النفسية. في حين وجدت علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين مركز التحكّم الصحيّ للحظ مع السعادة النفسية⁽⁵⁰⁾.

2- دراسة جليندر وكومبا (Glinder & Compas, 1999): وجدا أنّ النساء اللواتي شخصن حديثاً على أنّهن مصابات بسرطان الثدي، واللواتي تميزن بلوم الذات، ارتبط لديهن ذلك بحدوث الاكتئاب⁽⁵¹⁾.

3- دراسة بفيغر وفيفلد، (Pfeiffer, and Fifield (1987) (المذكورين في كارولين) خلصا في دراستهما إلى أنّه يمكن للعزو الخارجي للمرض أن يكون تكيفياً في حالة وجود مقدار قليل من التحكم في المرض، كما في المرحلة الأخيرة من المرض⁽⁵²⁾

خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

مما سبق نخلص إلى القول بوجود تباين في نتائج الدراسات حول العلاقة بين العزو الداخلي للمرض والتكيف معه، فحسب شيلي تايلور " فإنّ البحوث قد تباينت في ذلك، إذ يعتقد بعض الباحثين أنّ لوم الذات يرتبط بسوء التكيف؛ وذلك لأنّ المريض يميل إلى التركيز على الأشياء التي كان يمكن له فعلها لمنع المرض، وفي المقابل

توصّلت أبحاث أخرى إلى أنّ لوم الذات ربما يكون تكيفياً، فعزو المرض لمصدر ذاتي قد يعكس محاولة المريض أخذ زمام المبادرة في السيطرة على المرض، ومثل هذه المشاعر ربما تكون تكيفيّة في تعامله مع المرض وفهمه له. هذا وتشير بعض الأبحاث إلى أنّه من الصّعب اعتبار لوم الذات أسلوباً تكيفياً أو لا تكيفياً بشكل مطلق، فقد يكون لوم الذات تكيفياً تحت ظروف معينة، بينما لا يكون كذلك تحت ظروف أخرى غيرها⁽⁵³⁾.

وهنا من المفيد أن نذكر ما خلصت إليه (مجدة أحمد محمود) في سياق بحثها حول العلاقة بين وجهة الضبط (مركز التحكم) والاضطراب النفسي إلى أنّ جهاز الضبط والتحكم عند الإنسان يخضع لنفس آليات عمل الجهاز النفسي، فحين تتمكن الأنا من التوفيق بين مطالب الهو والأنا الأعلى ومنع حدوث أي صراعات حينها يكون للفرد درجة معتدلة من الضبط الشخصي وهنا يحدث الصراع في حالتين:

الحالة الأولى: فشل الأنا في ضبط رغبات الهو، وبذلك يفقد الفرد قدرته على الضبط الذاتي، في هذه الحالة تتصف خصائصه بنفس خصائص ذوي التحكم الخارجي من الاعتمادية، والاندفاعية والشعور بالعجز وضعف القدرة على تحمل المسؤولية.

الحالة الثانية: فشل الأنا في ضبط أوامر الأنا الأعلى، فتسيطر الأنا الأعلى بصورة صارمة على الشخصية فتخضعها لدرجة من الضبط الداخلي، تتحمل بمقتضاها من الذات مسؤولية ما يقع حولها من أحداث، فقد تكون المغالاة في الوجهة الداخلية للتحكم من أسباب الاضطراب في الشخصية، حيث يحمل الفرد نفسه نتائج أفعاله بشكل مبالغ فيه، ويظهر ذلك في صورة استجابة انفعالية تتصف بتوجيه لوم شديد لا يتناسب مع قوة الحدث.

والحالة المثلى كما ترى (مجدة أحمد محمود) هي الاعتدال فلا يكون الفرد سلبياً متهاوناً فيقوم بعزو عجزه إلى سوء الحظ فيستخدم ميكانيزم دفاعي وهو التبرير ولا يكون متشدداً فيقع في حالة ضغوط حادة⁽⁵⁴⁾.

وبالتطبيق على موضوع عزو المرض نجد أنّ عزو المرض إلى الذات قد يكون تكيفياً في أحيانٍ وأحيانٍ أخرى لا يكون تكيفياً، وكذلك الأمر بالنسبة للعزو الخارجي للمرض، فعزو المرض إلى الذات يكون في حالتين:

الحالة الأولى: يعزو الفرد المرض لذاته نتيجة إدراكه أنّه متسبب في مرضه، ومن ثمّ يتحمل مسؤولية مرضه.

الحالة الثانية: يعزو مرضه لذاته ويلوم نفسه ولا يتحمل مرضه نتيجة شعوره بالعجز.

أما عزو المرض إلى الخارج فيكون في حالتين:

الحالة الأولى: عزو المرض إلى عوامل خارجية، وذلك بناءً على أسباب موضوعية وبذلك يكون العزو تكيفياً.

الحالة الثانية: عزو المرض إلى أسباب خارجية كتعبير عن العجز والتهرب من تحمل المسؤولية.

وخلاصة القول أنّ عزو المرض يكون تكيفياً سواءً أكان داخلياً أم خارجياً إذا لم يكن ناجماً عن الإحساس بالعجز وقاد الفرد إلى تحمل مسؤولية مرضه، ومع ذلك يبقى الموضوع بحاجة لدراسات أخرى لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين، لما له من أهمية نظرية وتطبيقية في علم النفس، فطبيعة العلاقة بين المتغيرين قد تتأثر بالعديد من المتغيرات منها: طبيعة المرض، شدته ومدة العلاج، والمساندة الاجتماعية، والثقافة الصحية، والحالة الاقتصادية والاجتماعية، والصحة النفسية، والسلامة البدنية، والعمر الزمني وغيرها من المتغيرات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، حينما تتم دراسة العلاقة بين عزو المرض والتكيف النفسي

الإحالات والهوامش:

- 1- عصام أبو الفتوح، التفكير الخرافي وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب مدارس الثانوية الفنية. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التربية، تخصص صحة نفسية، قسم علم النفس، كلية التربية جامعة طنطا، مصر، 1998، ص 44.

- 2- أحمد يحيى الزرق، أثر التدريب على العزو السببي ومستوى التحصيل في الكفاءة الذاتية الأكاديمية المدركة للطلبة والمواظبة على الدراسة. مجلة دراسات العلوم التربوية تصدر عن الجامعة الأردنية، العدد2، المجلد 38، 2011، ص 2417.
- 3- معمريه بشير، مصدر الضبط والصحة النفسية وفق الاتجاه السلوكي المعرفي دراسة ميدانية. بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس (الجزء السادس)، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009، ص 14.
- 4- عصام أبو الفتوح، نفس المرجع، ص 28.
- 5- معمريه بشير، نفس المرجع، ص 14- 15.
- 6- حنان حس عطا الله، التكيف الجامعي وعلاقته بوجهة الضبط وبعض المتغيرات الأخرى لدى عينة من طالبات كلية التربية جامعة الملك سعود. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلة علمية متخصصة محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية جامعة البحرين، المجلد 23، العدد 1 مارس 2012، ص 330.
- 7- ابن منظور. لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، دت، ص 2934.
- 8- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز. مطابع الدار الهندسية، مصر، 1980، ص 418.
- 9- APA, Dictionary of psychology. Second Edition, Washington, USA, 2015, p89.
- 10- عاطف نمر خليفة، التعليل السببي للفوز والهزيمة لدى لاعبي الملاكمة والجودو. مجلة أسبوت لعلوم وفنون التربية الرياضية، مصر، عدد19، جزء 3، 1991، ص 66.
- 11- Natalie Ruest, la décrochage scolaire A l'école secondaire: les attributions causales des élèves et celles de leurs parents en fonction du type de décrocheurs et le lien entre les attributions des élèves et de leurs parents. Mémoire de la Maitrise en éducation, university de Québec A Montréal , canada, 2009, p 20.
- 12- علاء محمود الشعراوي، العزو وبنية الصف وعلاقتها ببعض الدوافع النفسية لدى طلاب الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، مجلة البحوث النفسية والتربوية تصدر عن كلية التربية بجامعة المنوفية مصر، مجلد 13، عدد 1، 2002، ص 11.
- 13- دار المشرق، المنجد الأبجدي، بيروت، لبنان، ط 9، 1986، ص 936.
- 14- جبران مسعود، الرائد: معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، لبنان، ط 5، 1986، ص 136.
- 15- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، لبنان، 1997، ص 32.
- 16- خليل نجلاء عاطف، في علم الاجتماع الطبي: ثقافة الصحة والمرض، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2006، ص 30.
- 17- عبد الله محمد قاسم، مدخل إلى الصحة النفسية، ط 2، دار الفكر، الأردن، 2002، ص 16.
- 18- جبران مسعود، الرائد: معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، لبنان، ط 5، 1986، ص 1360.
- 19- خليل نجلاء عاطف، في علم الاجتماع الطبي: ثقافة الصحة والمرض، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2006، ص 34.
- 20- مزوار نسيم، استراتيجيات المواجهة وعلاقتها بمركز التحكم لدى المصابين بالسيدا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن جامعة الجلفة، الجزائر، عدد14، 2014، ص 156.
- 21- الشناوي عبد المنعم الشناوي زيدان، نمو مركز التحكم وعلاقته بنمو تقدير الذات. مجلة كلية التربية بالزقازيق، مصر، مجلد3، العدد7، 1988، ص 9.
- 22- مصطفى فهمي، الصحة النفسية: دراسات في سيكولوجية التكيف. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1995.
- 23- مصطفى فهمي، التكيف النفسي. دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، 1978، ص 11.
- 24- APA, op.cit, p 23.
- 25- Slimane Boumediene, la maladie: fait biologique ou socioculturel. Revue des science humines périodique scientifique publiée par l'université Med kheider Biskra- Algérie, 2005, p 58.
- 26- Hoang Minh Dang, Odette lescarre, représentation de la maladie et influence sur la croyance en la guérison pp, 250-251. <http://www.cairn. Info/ll-enfat-dans-le-lien-social-page-247.HTM>.
- 27- خليل نجلاء عاطف، في علم الاجتماع الطبي: ثقافة الصحة والمرض، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2006، ص 102-103.
- 28- يوسف حسن أبو ليلي وأحمد فلاح العموش، مظاهر السلوك الصحي في مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية. مجلة شؤون اجتماعية تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، عدد102، 2009، ص 149-150.

- 29- يوسف حسن أبو ليلي، المفاهيم الذاتية والموضوعية للصحة والمرض: بحث ميداني لنزلاء المستشفيات الكويتية. مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 6، العلوم الإدارية، 1994، ص 163.
- 30- يوسف حسن أبو ليلي وأحمد فلاح العموش، مرجع سابق، ص 187-188.
- 31- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الطبي: دراسة تحليلية في طب المجتمع. دار وائل، عمان، الأردن، ص 251.
- 32- حسين محمد سعد الدين الحسيني، دراسة التغيرات الثقافية بين الريف والحضر ومرض الحساسية الربو الشعبي لدى الأطفال. دورية كلية الآداب جامعة المنصورة، العدد 15 سبتمبر 1994، ص 179-180.
- 33- عبد اللطيف حسين حيدر، رؤى العالم المتعلقة بالسببية لدى الطلبة المعلمين الإماراتيين واليمنيين. مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، العدد 12، 1997، ص 154.
- 34- Karine HERRY, Approche interculturelle des attributions causales dans la maladie. Actes du VIIIème Congrès de l'Association pour la Recherche Inter Culturelle (ARIC) Université de Genève – 24-28 septembre 2001 <http://www.unige.ch/fapse/SSE/groups/aric>.
- 35- Evely Boruchovitch and Birgitte R Mednick, Causal attributions in Brazilian children are reasoning about health and illness. <http://www.researchgate.net/publication/12223165>
- 36- شيلي تايلور، علم النفس الصحي. ترجمة وسام درويش بريكن فوزي شاكر داود، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007.
- 37- Louise perron, effet de l'imagerie mentale sur l'anxiété et la perception de contrôle interne sur la santé des personnes atteintes de cancer. Mémoire de la maîtrise en psychologie, université du Québec, canada, 2005, p 18-19.
- 38- Angela C. Roddenberry, locus of control and self-efficacy: potential mediators of stress, illness, and utilization of health services in college students. Degree of doctor of philosophy in the department of psychology, university of central florida, USA, 2010, p 11-12.
- 39- Louise perron, Ibid. p 20.
- 40- Agnieszka A. Hornich, examination of self-efficacy and locus of control in protecting community integration following moderate to severe traumatic brain injury. Degree of doctor of psychology, Marshall university, west Virginia, USA, 2008, p 34.
- 41-B Waldron, C Benson, A O'Connell, P Byrne, B Dooley and T Burke, Health locus of control and attributions of cause and blame in adjustment to spinal cord injury. P598. <http://www.researchgate.net/publication/40908509>
- 42- رمضان زعطوط، علاقة الاتجاه نحو السلوك الصحي ببعض المتغيرات النفسية الاجتماعية لدى المرضى المزمنين بورقلة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص 28.
- 43- Karen Andrea Armstrong, the relationship of health literacy and locus of control to mediation compliance in older African, Master of arts, Georgia state university, USA, 2007, p14.
- 44- Janet Younger, Kelly J. Marsh, Mary Jo Grap, the relationship of health locus of control and cardiac rehabilitation to mastery of illness-related stress. <http://www.researchgate.net/publication/15605090>.
- 45- Mohammad Taher, Zahra Safavi Bayat, Kianoush Niromand zandi, Erfan Ghasemi, Hamid Abredari, Mahmood Karimy, Ahmad Reza Abedi, Correlation between compliance regimens with health locus of control in patients with hypertension. <http://www.researchgate.net/publication/274895993>.
- 46- C. Segrestan , F. Cousson-Gélie , E. Bussières, Contrôle externe et impuissance/désespoir : impact sur l'ajustement à une biopsie mammaire et au diagnostic de cancer du sein. <http://www.researchgate.net/publication/227307992>.
- 47- Natalie Ruest, loc.cit.
- 48- مصطفى عشوي، أخطاء العزو في تفسير الإصابة بالعين والمس: حالات ومعطيات. مؤتمر العلاج بالقرآن بين الدين والطب أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 10-12 أبريل 2007. <http://www.researchgate.net/publication/276192873>
- 49- بومدين سليمان، التصورات الاجتماعية للصحة والمرض في الجزائر: حالة مدينة سكيكدة. مجلة شؤون اجتماعية تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية بالشارقة، عدد 88، 2005، ص 25.
- 50- M Moshki, H Ashtarian ,Perceived Health Locus of Control, Self-Esteem, and Its Relations to Psychological Well-Being Status in Iranian Students <http://www.researchgate.net/publication/232742784>.

51- Yael Benyamini, Howard Leventhal and Elaine A. Leventhal, Attributions and health. In : Susan Ayers, Andrew Baum, Chris McManus, Stanton Newman, Kenneth Wallston, John Weinman, Robert West, Cambridge Handbook of Psychology, Health and Medicine. Cambridge, UK, 2007, p30.

52- MARILYN MCKEAN SKAFF, Sense of Control and Health: A dynamic Duo in the Aging process. In CAROLYN M. ALDWIN, CRYSTAL L. PARK, AVRON SPIRO III. HANDBOOK OF HEALTH PSYCHOLOGY AND AGING. THE GUILFORD PRESS, New York, USA, 2007, p189.

53- شيلي تايلور، مرجع سابق، ص 638-639.

54- مجدة أحمد محمود، وجهة الضبط والاضطراب النفسي بحث مرجعي. حوليات آداب عين شمس تصدر عن جامعة عين شمس بمصر، المجلد 30، جويلية- سبتمبر 2002، ص 394-395.

- قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أبو الفتوح عصام (1998)، التفكير الخرافي وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب مدارس الثانوية الفنية. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التربية، تخصص صحة نفسية، قسم علم النفس، كلية التربية جامعة طنطا.
- 2- الزرق أحمد يحيى (2011)، أثر التدريب على العزو السببي ومستوى التحصيل في الكفاءة الذاتية الأكاديمية المدركة للطلبة والمواظبة على الدراسة. مجلة دراسات العلوم التربوية تصدر عن الجامعة الأردنية، العدد 2، المجلد 38.
- 3- ابن منظور (د). لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- 4- ابن منظور (1997)، لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، لبنان.
- 5- الشناوي عبد المنعم الشناوي زيدان (1988)، نمو مركز التحكم وعلاقته بنمو تقدير الذات. مجلة كلية التربية بالزقازيق، مصر، مجلد 3، العدد 7.
- 6- أبو ليلي يوسف حسن (1994)، المفاهيم الذاتية والموضوعية للصحة والمرض: بحث ميداني لنزلاء المستشفيات الكويتية. مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 6.
- 7- أبو ليلي يوسف حسن والعموش أحمد فلاح (2009)، مظاهر السلوك الصحي في مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية. مجلة شؤون اجتماعية تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، عدد 102.
- 8- الحسن إحسان محمد، علم الاجتماع الطبي: دراسة تحليلية في طب المجتمع. دار وائل، عمان، الأردن.
- 9- الحسيني حسين محمد سعد الدين (1994)، دراسة التغيرات الثقافية بين الريف والحضر ومرض الحساسية الربو الشعبي لدى الأطفال. دورية كلية الآداب جامعة المنصورة، العدد 15 سبتمبر.
- 10- بومدين سليمان (2005)، التصورات الاجتماعية للصحة والمرض في الجزائر: حالة مدينة سكيكدة. مجلة شؤون اجتماعية تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية بالشارقة، عدد 88.
- 11- جبران مسعود (1986)، الرائد: معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، لبنان، ط 5.
- 12- خليفة عاطف نمر (1991)، التعليل السببي للفوز والهزيمة لدى لاعبي الملاكمة والجودو. مجلة أسبوت لعلوم وفنون التربية الرياضية، مصر، عدد 19، جزء 3.
- 13- خليل نجلاء عاطف (2006)، في علم الاجتماع الطبي: ثقافة الصحة والمرض، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- 14- دار المشرق (1986)، المنجد الأبجدي، بيروت، لبنان، ط 9.
- 15- زعطوط رمضان (2005)، علاقة الاتجاه نحو السلوك الصحي ببعض المتغيرات النفسية الاجتماعية لدى المرضى المزمّنين بورقلة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 16- شيلي تايلور (2007)، علم النفس الصحي. ترجمة وسام درويش بريكن فوزي شاكر داود، دار الحامد، عمان، الأردن.
- 17- عبد اللطيف حسين حيدر (1997)، رؤى العالم المتعلقة بالسببية لدى الطلبة المعلمين الإماراتيين واليمنيين. مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، العدد 12.
- 18- عبد الله محمد قاسم (2002)، مدخل إلى الصحة النفسية، ط 2، دار الفكر، الأردن.

- 19- عشوي مصطفى، أخطاء العزو في تفسير الإصابة بالعين والمس: حالات ومعطيات. مؤتمر العلاج بالقرآن بين الدين والطب أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 10-12 أبريل 2007. بحث على موقع <http://www.researchgate.net/publication/> اطلع يوم 2015/06/05.
- 20- عطا الله حنان حسن (2012)، التكيف الجامعي وعلاقته بوجهة الضبط وبعض المتغيرات الأخرى لدى عينة من طالبات كلية التربية جامعة الملك سعود. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلة علمية متخصصة محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية جامعة البحرين، المجلد 23، العدد 1 مارس.
- 21- علاء محمود الشعراوي(2002)، العزو وبنية الصف وعلاقتها ببعض الدوافع النفسية لدى طلاب الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، مجلة البحوث النفسية والتربوية تصدر عن كلية التربية بجامعة المنوفية مصر، مجلد 13، عدد 1.
- 22- فهمي مصطفى، الصحة النفسية: دراسات في سيكولوجية التكيف. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3.
- 23- فهمي مصطفى(1978)، التكيف النفسي. دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر.
- 24- مجدة أحمد محمود(2002)، وجهة الضبط والاضطراب النفسي بحث مرجعي. حوليات آداب عين شمس تصدر عن جامعة عين شمس بمصر، المجلد 30.
- 25- مجمع اللغة العربية(1980)، المعجم الوجيز. مطابع الدار الهندسية، مصر.
- 26- مزوار نسيمة(2014)، استراتيجيات المواجهة وعلاقتها بمركز التحكم لدى المصابين بالسيدا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن جامعة الجلفة، الجزائر، عدد 14.
- 27- معمريه بشير(2009)، مصدر الضبط والصحة النفسية وفق الاتجاه السلوكي المعرفي دراسة ميدانية. بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس (الجزء السادس)، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- 28- Agnieszka A. Hornich(2008), examination of self-efficacy and locus of control in protecting community integration following moderate to severe traumatic brain injury. Degree of doctor of psychology, Marshall university, west Virginia, USA.
- 29- Angela C. Roddenberry(2010), locus of control and self-efficacy: potential mediators of stress, illness, and utilization of health services in college students. Degree of doctor of philosophy in the department of psychology, university of central florida, USA.
- 30- APA(2015) , Dictionary of psychology. Second Edition, Washington, USA.
- 31- Boumediene Slimane(2005), la maladie: fait biologique ou socioculturel. Revue des science humines périodique scientifique publiée par l'université Med kheider Biskra- Algérie.
- 32-B Waldron, C Benson, A O'Connell, P Byrne, B Dooley and T Burke, Health locus of control and attributions of cause and blame in adjustment to spinal cord injury, 03/04/2015 <http://www.researchgate.net/publication/40908509>
- 33- C. Segrestan , F. Cousson-Gélie , E. Bussièrès, Contrôle externe et impuissance/désespoir : impact sur l'ajustement à une biopsie mammaire et au diagnostic de cancer du sein, 24/07/2015 <http://www.researchgate.net/publication/227307992>.
- 34- Evely Boruchovitch and Birgitte R Mednick, Causal attributions in Brazilian children are reasoning about health and illness, 04/08/2015 <http://www.researchgate.net/publication/12223165>
- 35- Hoang Minh Dang, Odette lescarre, représentation de la maladie et influence sur la croyance en la guérison, 15/02/2015 <http://www.cairn. Infol-entfat-dans-le-lien-social-page-247.HTM>.
- 36- Janet Younger, Kelly J. Marsh, Mary Jo Grap, the relationship of health locus of control and cardiac rehabilitation to mastery of illness-related stress, 17/07/2014 <http://www.researchgate.net/publication/15605090>.
- 37- Karen Andrea Armstrong(2007), the relationship of health literacy and locus of control to mediation compliance in older African, Master of arts, Georgia state university, USA.
- 38- Karine HERRY(2001), Approche interculturelle des attributions causales dans la maladie. Actes du VIIIème Congrès de l' Association pour la Recherche InterCulturelle (ARIC) Université de Genève, 13/09/2014 <http://www.unige.ch/fapse/SSE/groups/aric>.
- 39- Louise perron(2005), effet de l'imagerie mentale sur l'anxiété et la perception de contrôle interne sur la santé des personnes atteintes de cancer. Mémoire de la maîtrise en psychologie, université du Québec, canada.
- 40- MARILYN MCKEAN SKAFF(2007), Sense of Control and Health:A dynamic Duo in the Aging process. In CAROLYN M. ALDWIN, CRYSTAL L. PARK, AVRON SPIRO III. HANDBOOK OF HEALTH PSYCHOLOGY AND AGING. THE GUILFORD PRESS, New York, USA.

- 41-** M Moshki, H Ashtarian ,Perceived Health Locus of Control, Self-Esteem, and Its Relations to Psychological Well-Being Status in Iranian Students., 18/10/2014
<http://www.researchgate.net/publication/232742784>.
- 42-** Mohammad Taher, Zahra Safavi Bayat, Kianoush Niromand zandi, Erfan Ghasemi, Hamid Abredari, Mahmood Karimy, Ahmad Reza Abedi, Correlation between compliance regimens with health locus of control in patients with hypertension, 23/12/2014
<http://www.researchgate.net/publication/274895993>.
- 43-** Natalie Ruest(2009), la décrochage scolaire A l'école secondaire: les attributions causales des élèves et celles de leurs parents en fonction du type de décrocheurs et le lien entre les attributions des élèves et de leurs parents. Mémoire de la Maitrise en éducation, university de Québec A Montréal , canada.
- 44-** Yael Benyamini, Howard Leventhal and Elaine A(2007). Leventhal, Attributions and health. In: Susan Ayers, Andrew Baum, Chris McManus, Stanton Newman, Kenneth Wallston, John Weinman, Robert West, Cambridge Handbook of Psychology, Health and Medicine. Cambridge, UK.

برنامج إرشادي معرفي سلوكي مقترح لتخفيف الضغط النفسي لدى أمهات أطفال التوحد

أسماء عجابي

جامعة باجي مختار - عنابة، asma_adjabi@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/03/12

تاريخ المراجعة: 2019/03/03

تاريخ الإيداع: 2017/05/11

ملخص

يهدف هذا البرنامج الإرشادي المقترح لتخفيف درجة الضغط النفسي لدى أمهات الأطفال المصابين باضطراب التوحد، فوفقا لطريقة الإرشاد الجماعي واعتمادا على المقاربة المعرفية السلوكية وبالتحديد على أسلوب (مايكنباوم) تم بناء جلسات البرنامج التي حددت بتسع جلسات من خلال ثلاث مراحل: مرحلة تكوين المفاهيم، ومرحلة اكتساب المهارات، ومرحلة تنفيذ المهارات. ولتحقيق الهدف العام من هذا البرنامج تم اقتراح إجراء أنشطة تنفذ أثناء كل جلسة من الجلسات الإرشادية.

الكلمات المفتاحية: توحيد، ضغط نفسي، إرشاد نفسي معرفي سلوكي.

Cognitive behavioral counseling program proposed to stress-relief among mothers of autistic children

Abstract

This proposed counseling program aims to relieve the stress degree suffered by mothers of children affected by autism, In accordance with collective counseling method and depending on cognitive behavioral approach the method of (Meichenbaum), nine (9) program sessions have been constructed in three phases: conceptualization, skills acquisition, application of skills. In order to achieve the program general goal, it was suggested to do activities, cognitive and behavioral techniques during counseling sessions.

Key words: Autism, stress, cognitive behavioral counseling.

Programme de conseil cognitif - comportemental suggéré en vue d'alléger le stress chez les mères d'enfants autistes

Résumé

Ce programme de conseil proposé vise à atténuer le degré du stress dont souffrent les mères des enfants autistes. Conformément à la méthode de conseil collectif, et en se basant sur l'approche cognitive-comportementale, notamment la méthode de meichenbaum, des sessions de ce programme ont été élaborées (9 sessions) en trois étapes: la conceptualisation, l'acquisition des compétences, l'application des compétences. Afin de réaliser l'objectif général de ce programme, des activités ont été proposées pendant-chaque session de conseil.

Mots-clés: Autisme, stress, conseil cognitif comportemental.

توطئة (مقدمة):

يعد اضطراب التوحد من الاضطرابات النمائية التي قد يصاب بها الأطفال والتي تظهر أعراضه لديهم في السنوات الأولى من عمرهم فيقع الآباء عند التأكد من إصابة ابنهم به مع وضوح لأعراض هذا الاضطراب بتقدم سن الطفل تحت وطأة أنماط متعددة من الضغوط النفسية وذلك لما يتميز به هذا الاضطراب من صعوبة في الفهم، وغرابة في الأعراض، والسلوك النمطي والشاذ وعدم تقبل الآخرين له ولسلوكه بالإضافة إلى ما يفرضه هذا الاضطراب من مراقبة ومتابعة مستمرة وأعباء مالية تتطلبها طرق العلاج والتدريب. فحسب **Carte Davis** "اكتشاف حالة التوحد عند الطفل يعد موقفاً وحدئاً ضاعطاً يؤدي إلى تغيير الأدوار والتوقعات الأسرية وما يصاحب ذلك من ردود فعل انفعالية لفقدان الوالدين لآمالهم وطموحاتهم المرتبطة بميلاد الطفل⁽¹⁾. وقد أظهرت دراسة كل من (Yamada 2007) و (Pisula 2006) أن والدي أطفال التوحد يعانون من ضغوط والدية غير عادية ترتبط بقيامهم بدورهم الوالدي تجاه أطفالهم التوحديين⁽²⁾.

مما سبق يتضح أن الأدوار والعلاقات والمسؤوليات تتأثر وتتغير مع وجود طفل مصاب بالتوحد في الأسرة مما يوقع الآباء وخصوصاً الأمهات في معاناة دائمة من الضغوط النفسية لتحملهن العبء الأكبر في الرعاية والاهتمام بابنهن التوحدي وبسبب ما يراودهن من أفكار سلبية متعلقة بمدى قدرتهن على تحمل أعباء ومسؤوليات هذا الاضطراب ولخوفهن على مستقبل ابنهن ومن مدى إمكانية التحسن أو الشفاء منه وهذا ما يجعلهن بحاجة ملحة إلى مساعدة نفسية تحسن من تكيفهن النفسي وبالتالي تخفف من ما تعانيه من ضغوط نفسية. هذه المساعدة يمكن تقديمها في إطار الإرشاد النفسي ولكن من الضروري قبل أي محاولة لتقديم هذا النوع من التدخل أن يتم التخطيط المسبق لهذا العمل وذلك بتحديد نوع المقاربة النظرية والطريقة الإرشادية ووضع للأهداف وللأنشطة والاستراتيجيات التي سيتم تطبيقها خلال كل جلسة من الجلسات وذلك حتى تتحقق الفاعلية وبالتالي تحقيق النجاح والوصول إلى التعديل والتغيير المطلوبين.

وقد توجه تفكير واهتمام الباحثة بهذا الموضوع لما وجدته من قلة للبرامج الإرشادية وحتى العلاجية الموجهة للتكفل بمختلف مشكلات أمهات أطفال التوحد وخاصة الضغط النفسي، حيث وجدت أن التركيز فقط موجه لتقديم الخدمات العلاجية لعلاج الأطفال من هذا الاضطراب على الرغم من أن المساهمة في تحسين الحالة النفسية للأم سينعكس إيجاباً على حالة طفلها المصاب بالتوحد، ورغبة منا كذلك في المساهمة في وضع مقترح لبرنامج إرشادي معرفي سلوكي يمكن أن يستفيد منه كل من سينكفل بهذه الفئة مستقبلاً.

1- الضغط النفسي:

إن كلمة stress هي في الأصل مشتقة من الكلمة اللاتينية stringer والتي تعني باللغة الفرنسية الاحتضان الشديد لجسم بواسطة الأطراف⁽³⁾، وقد اقترح "Corten" تحديداً للضغط في النقاط الآتية:

- حالة من التوتر المستمر ومعاش سلبي.
 - أين يكون الفرد غير قادر على إظهار الاستجابة الملائمة وأداء العمل الموكل إليه.
 - هذه الاستجابة العاجزة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي بالغ.
 - وقد لوحظ أن هذا العجز له آثار فسيولوجية ونفسية واجتماعية⁽⁴⁾.
- وحسب (لازاروس وكوهين) تصنف الضغوط إلى:
- ضغوط خارجية (البيئية): وتشمل الأحداث التي تواجه الفرد وقد تكون بسيطة ويومية أو أحداثاً قوية.

- ضغوط داخلية (الشخصية): الضغوط الناجمة عن التوجه الإدراكي نحو العالم الخارجي (5).

1.1. أعراض الضغط النفسي:

حسب "درورا وفيميان Dauroura & Fimian" فإن للضغط النفسي مظهرا انفعاليا ومظهرا فسيولوجيا ومظهرا سلوكيا وتتمثل الأعراض الانفعالية في استجابة القلق الذي يصل إلى حد التوتر والإحباط أمام أول الأزمات والشعور بالغضب والتهيج الانفعالي وانخفاض الروح المعنوية وانخفاض تقدير الذات والاكتئاب والتقلب المزاجي والانطواء، أما الأعراض الفسيولوجية فتتمثل في سرعة ضربات القلب وفقدان الشهية وتكرار الصداع واضطرابات المعدة وآلام الظهر وارتفاع ضغط الدم وزيادة التعرق والشعور بالإعياء. وتتمثل الأعراض السلوكية في انخفاض الأداء والشجار والعدوان على الآخرين ومن المظاهر المعرفية: عدم القدرة على التفكير والتشتت الإدراكي وشروذ الذهن (6).

1.2. الضغوط الناتجة عن وجود طفل توحي في الأسرة:

يتعرض والدا طفل التوحد لضغوط أكثر من والدي الأطفال العاديين والأطفال المصابين بإعاقات أخرى والأطفال المصابين بمتلازمة داون، هذه الضغوط يعاني منها حتى والدا طفل مصاب بالتوحد يمتلك قدرات عقلية مرتفعة، وذلك لأن وجود شخص مصاب بالتوحد داخل الأسرة يستنزف طاقة الوالدين الصحية والنفسية حيث أكدت عديد الدراسات أن أمهات أطفال التوحد هن أكثر تدهورا من الناحية النفسية مقارنة بأمهات الأطفال المصابين بمشكلات طبية مزمنة.

فقد أوضحت دراسة "Rivers" (1999) أن إصابة الطفل بالتوحد تمثل ضغوطا شديدة على الأسرة حيث تؤثر سلبا على العلاقات الزوجية كما تؤثر على علاقة الوالدين بالأبناء حيث تعتمد علاقات الوالدين بالأبناء على طبيعة علاقة هؤلاء الأبناء بالطفل التوحي. وأشارت دراسة "مورينو وكلوديا Moreno & Cledia" (1999) إلى أن إصابة الطفل بالتوحد يعرض الوالدين لضغوط شديدة مما يؤثر سلبا على أدائهم لأدوارهم الاجتماعية تجاه الطفل. وفي دراسة "هاستنجز Hastings" (2001) التي أشارت إلى أن إصابة الطفل بالتوحد يعرض والديه لضغوط نفسية شديدة قد تصل إلى حد التشاؤم من تحسن حالته مما قد يؤثر على أدائهم لمسؤولياتهم وأدوارهم تجاه الطفل (7).

ومن أنماط الضغوط التي تتعرض لها أسر المصاب بالتوحد نجد:

- ضغوط اجتماعية: تنتج عن نظرة الناس لسلوك الطفل أو إصدار التعليقات.
- ضغوط تتعلق بالرعاية المستقبلية لأطفالهم: تنتج عن ضرورة تزويد أطفال التوحد برعاية استثنائية وتنتج كذلك عن الخوف من عدم وجود مقدمين لهذه الرعاية مستقبلا مثلما هم يفعلون.
- ضغوط تتعلق بعدم توافر معلومات كافية عن أبنائهم التوحيين وإن وجدت فمن الصعب الاستفادة منها حيث تفتقد الأسر لمعلومات عن اضطراب التوحد وأسبابه وكيفية التعامل مع الطفل التوحي وصعوبة التوقع بما ستؤول إليه حالة ولدهم في المستقبل (8).
- ضغوط تتعلق بمشكلات الأداء السلوكي للطفل: تزداد الضغوط مع السلوكيات الشاذة الصادرة عن الطفل التوحي ومن السلوكيات النمطية واضطرابات الإخراج واضطرابات النوم واضطرابات الأكل وإيذاء الذات وسلوكيات أخرى متعلقة بارتداء الملابس.

- **ضغوط متعلقة بتحمل الأعباء المالية:** حيث يؤثر الطفل التوحدي على الأوضاع الاقتصادية للأسرة لما يحتاج له من رعاية طبية وأدوية⁽⁹⁾.

يمكن القول بان الضغط النفسي هو تلك الحالة النفسية التي يعاني منها الفرد بسبب ما تفرضه عليه بيئته من متطلبات حيث يعتبرها تتجاوز قدرته على التحمل كما يرى بأنها تشكل له تهديدا وخطرا وضررا، نستدل على وجوده من خلال مجموعة من الأعراض التي تندرج تحت المظاهر الانفعالية والسلوكية والمعرفية والفسولوجية، هذه المشكلة تعاني منها خصوصا أمهات أطفال التوحد بسبب الأعباء التي يفرضها هذا الاضطراب (العناية والرعاية المتواصلتين) وبسبب غموض وتعقد وصعوبة أعراضه خاصة المتعلقة بالسلوك النمطي والشاذ.

2- اضطراب التوحد:

لقد اشتق لفظ التوحد أو الاوتيزم من الكلمة الإغريقية (auto) وهي النفس (الذات) ويقصد بها حالة من العزلة الشديدة المهيمنة على سلوك الطفل⁽¹⁰⁾. ويعد "ليو كانر" أول مقدم لتشخيص التوحد، فقد عرف التوحد من خلال السلوكيات المميزة التي تشمل عدم القدرة على تطوير علاقات مع الآخرين وتأخر في اكتساب الكلام واستعمال غير تواصل للكلام بعد تطوره والقيام بنشاطات لعب نمطية وتكرارية والمحافظة على التماثل وذاكرة حرفية⁽¹¹⁾. إن التوحد هو اضطراب نمائي ينطوي على قصور في التواصل الانفعالي والتأخر في الجانب اللفظي يصاحب ذلك النمطية المختلطة بالعنف وعدم القدرة على التفاعل الاجتماعي وعدم القدرة على إصدار تلميحات جسدية أو حسية نحو الآخرين وعادة ما يظهر لدى الأطفال قبل سن الثالثة⁽¹²⁾.

وقد تولت اللجنة العلمية التي أعدت الطبعة الخامسة لـ DSM تغيير مسمى الفئة ومعايير تشخيصها فقد أوردت اضطراب طيف التوحد ضمن مظلة الاضطرابات النمائية وأصبح يطلق بذلك على مصطلح التوحد "اضطراب طيف التوحد" وأصبح يشخص وفقا لمعايير القصور في التواصل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والصعوبات في الأنماط السلوكية والاهتمامات والأنشطة المحدودة⁽¹³⁾.

يمكن القول بان اضطراب التوحد يعد من بين أكثر الاضطرابات تعقيدا وغموضا بسبب ما يتميز به من أعراض متعلقة أساسا بالتفاعل الاجتماعي والتواصل (اللفظي وغير اللفظي) والنمطية في السلوك. مجمل هذه الأعراض هي صعوبة التعديل والتغيير بسبب ما تستنزفه من جهد كبير ووقت طويل في العناية والتدريب والعلاج مما يجعل آباء أطفال التوحد يعانون من ضغوط نفسية والتي تستمر مع استمرار هذه الأعراض خاصة إذا لم يتعلم طفل التوحد بعض السلوكات والمهارات التي تمكنه من الاعتياء بنفسه والتواصل ونقل احتياجاته.

3- الإرشاد النفسي المعرفي السلوكي "نموذج التحصين ضد الضغوط":

إن "الإرشاد النفسي" هو عملية يقوم بها متخصص في علم النفس الإرشادي وفق أسس نمو السلوك الإنساني خلال مراحل النمو لتنمية الجوانب الإيجابية في شخصية الفرد وتوجيهها لتحقيق التوافق النفسي خلال النمو⁽¹⁴⁾. أما المقصود بالبرنامج الإرشادي فهو مجموعة من الخطوات المحددة والمنظمة تستند أساسا على نظريات وفنيات ومبادئ الإرشاد النفسي وتتضمن مجموعة من المعلومات والخبرات والمهارات والأنشطة المختلفة والتي تقدم للأفراد خلال فترة زمنية محددة بهدف مساعدتهم على تعديل سلوكياتهم وإكسابهم سلوكيات ومهارات جديدة تؤدي بهم إلى تحقيق التوافق النفسي وتساعدهم على التغلب على المشكلات التي يعانون منها في معترك الحياة⁽¹⁵⁾.

1.3. الاتجاه المعرفي السلوكي:

وصف (Kendall & Mindel) الاتجاه المعرفي السلوكي بأنه: " اتجاه يركز على كيفية تفسير الأفراد للخبرات أكثر من تركيزه على البيئة أو التجربة نفسها، فهو يستخدم لتغيير الخبرات الذهنية المشوهة"⁽¹⁶⁾. وفق المقاربة المعرفية السلوكية يتم التعرف على كيفية تعديل الأفكار والاتجاهات والمعتقدات والافتراضات التي تؤدي إلى ردة الفعل الانفعالية السلوكية مشيرة إلى أن أفكارنا في المواقف هي سبب الاضطراب الانفعالي، فيتعلم إذن الأفراد من خلالها كيف يخفون من مشكلاتهم النفسية حتى لا تتفاقم لديهم، فهذه المقاربة تسمح ب:

- التعرف على الأفكار المشوهة.
- البحث في طريقة التفكير.
- الرجوع إلى كيفية حدوث الأفكار.
- مناقشة الأفكار والمعتقدات والسلوكيات.
- هذا وتختار الطريقة المعرفية السلوكية للتدخل وعلاج المشكلات لأنها:
- منظمة.
- تركز على حل المشكلات وموجهة نحو هدف معين.
- تدرب على حل المشكلات من خلال تعليم الاستراتيجيات وتطوير المهارات⁽¹⁷⁾.

ومن الافتراضات الأساسية لهذا الاتجاه:

- أن الأفكار تؤدي إلى الانفعالات والسلوك.
- أن الاضطراب الانفعالي الوجداني ينشأ من التفكير المنحرف السلبي.
- هذا الاضطراب الوجداني بالإمكان علاجه بمجرد تغيير التفكير ويوجد نوعان من التفكير هما الأفكار الآلية والمعتقدات المضمره⁽¹⁸⁾.

وحسب "ألبرت أليس" و"ارون بيك" و"مايكنباوم" إن الرؤية السلبية للذات لدى الفرد هي سبب وقوعه في الضغط النفسي، فيرى "أليس" أن وقوع الفرد في الضغط ليس بسبب الظروف الضاغطة في حد ذاتها وإنما يتوقف على طريقة الفرد في إدراكه للظروف ولنسق الاعتقادات اللاعقلانية التي يكونها الفرد عن الظروف والأحداث الضاغطة⁽¹⁹⁾.

2.3. نموذج التحصين التدريجي ضد الضغوط لدونالد مايكنباوم "Donald Meichenbaum":

لقد أعد (دونالد مايكنباوم) نموذجا لمواجهة الضغوط النفسية أسماه "نموذج التحصين التدريجي ضد الضغوط"، هذا النموذج يطبق فيه مهارات سلوكية ومعرفية تؤدي إلى تحسن مستوى التوافق العام للفرد والذي يتدرب فيه على تقييم الموقف الضاغط الذي يتعرض له وفهم طبيعة استجابات التوتر التي تؤدي إلى الموقف الضاغط ويتدرب الفرد فيه كذلك على التعامل مع استجابات التوتر الفسيولوجية عن طريق الاسترخاء أو أي أسلوب آخر مناسب والتعامل مع استراتيجيات التوتر المعرفية باستخدام مهارات جمع المعلومات عن الموقف واستخدام أسلوب حل المشكلات والتفكير المنطقي عن طريق إعادة البناء المعرفي، ومن خلال الواجبات المنزلية التي تأخذ طابعا متدرجا يقوم المرشد بتدريب المسترشد على التمييز بين أربع مراحل زمنية للموقف الضاغط تظهر المرحلة الأولى قبل الموقف على شكل الانشغال بالتفكير فيه والثانية أثناء الموقف والثالثة في نزوة الإحساس بالضغط والرابعة بعد الانتهاء من الموقف. وتتكون إستراتيجية التدريب التحصيني ضد الضغوط من ثلاث مراحل متداخلة هي:

1. المرحلة التعليمية التربوية:

وهي مرحلة التصور أو تكوين المفاهيم وفيها يتم التركيز على إقامة علاقة ود مع العملاء الذين يحتاجون للمساعدة بالإضافة إلى مساعدة العملاء على الفهم الجيد لطبيعة وتأثير الضغوط.

2. مرحلة اكتساب المهارات والتدريب عليها:

وفيها يتم التعرف والتدريب على مهارات مواجهة الضغوط مثل التدريب على الاسترخاء ومهارات المواجهة المعرفية.

3. مرحلة التدريب على الأداء الفعلي:

تمارس فيها المهارات من أفعال وأداء عملي للتعامل مع الضغوط عن طريق استدعاء بعض المواقف الضاغطة للعملاء من حياتهم العملية مما يساعدهم على التفاعل معها من خلال مهارات المواجهة التي تعلموها في الخطوات السابقة⁽²⁰⁾.

وقد ركز "مايكنباوم" في نظريته على الضبط الذاتي وذلك على افتراض منه مؤداه أنه بناء على ما يقوله الناس لأنفسهم تتحدد الأفعال التي يقومون بها فالسلوك يتأثر بمظاهر متنوعة من الأنشطة الشخصية ويعتبر الحديث أو الحوار الداخلي أحد أهم هذه الأنشطة حيث إن عبارات ذاتية معينة يتبعها سلوك أو حالة انفعالية معينة⁽²¹⁾. وتشمل عملية الإرشاد وفقا لهذا الاتجاه ثلاث مراحل هي:

- **الملاحظة الذاتية:** للوصول إلى الفهم الدقيق لمشكلة المسترشد عليه أن يقوم خلال هذه المرحلة بتحديد أحاديثه السلبية لذاته مع التركيز في الوقت نفسه على أفكاره ومشاعره وردود فعله الفسيولوجية.

- **توليد سلوكيات جديدة تتنافر مع السلوكيات القديمة:** يدرك المسترشد خلال هذه المرحلة أن أحاديثه الذاتية يجب أن تؤدي إلى توليد سلوكيات جديدة مما يؤدي بذلك إلى تغيير مشكلته .

- **تطوير الجوانب المعرفية المتصلة بالتغيير:** في هذه المرحلة يقوم المسترشد بالتركيز على تطوير الأساليب المعرفية المتصلة بالتغيير وذلك من خلال قيامه بسلوكات المواجهة والاستمرار في الأحاديث الداخلية الجديدة⁽²²⁾.

يمكن القول بأن الإرشاد النفسي هو تلك المساعدة التي يقدمها شخص متخصص لشخص لديه مشكلة تتطلب تدخلا لمساعدته في حلها وتجاوزها وتقديم هذه المساعدة وفق الاتجاه السلوكي المعرفي تتطلب دمجا للفنيات السلوكية والمعرفية. هذا الاتجاه ينطلق من افتراض أن هناك سيرورةً واقترانا بين التفكير والانفعال ثم السلوك، لذلك فإن التدخل بتعديل وتغيير المعتقدات والأفكار الخاطئة واللاعقلانية والسلبية سيؤدي بالضرورة إلى تعديل وتحسن في الجانب الانفعالي والسلوكي. ويعتبر نموذج التحصين ضد الضغوط لميكنباوم أحد الأساليب المعرفية السلوكية لمواجهة الضغوط النفسية فقد اقترح ثلاث مراحل أساسية في عملية تغيير الحديث الداخلي السلبي للشخص الواقع تحت الضغط إلى حديث آخر إيجابي والتي تبدأ من تعليم المفاهيم إلى عملية إكتساب المهارات ثم التدريب على أدائها فعليا في الواقع. وسنوضح في الفقرة الموالية كيف يمكن أن نساعد أمهات أطفال التوحد اللواتي يتحملن العبء الأكبر في العناية بأطفالهن في تخفيف ما يعانينه من ضغوط نفسية ضمن برنامج إرشاد نفسي وفق المقاربة المعرفية السلوكية.

4- البرنامج الإرشادي المقترح:

لإعداد هذا البرنامج تم في البداية القيام بـ:

- الاطلاع على الكتب التي تتضمن معلومات سواء على المواضيع التي ستتناولها جلسات المحاضرة أو كيفية تطبيق المقاربة المعرفية السلوكية والمتمثلة في: "أمانى عبد المقصود وتهاني عثمان (2007)", عادل عبد الله (1999)".

- الاطلاع على البرامج الإرشادية لكل من "أميرة بخش"، "سهام عليوة" (2015)، "سعاد غيث وآخرون (2011)", "منى محمود وأسامة البطاينة" (2011).

- جمع المعلومات حول الموضوعات التي ستطرح في جلسات المحاضرة والمتعلقة بـ "التوحد" "الضغط النفسي" و"الاسترخاء".

- ترتيب الجلسات وذلك بحسب أهداف البرنامج العامة والخاصة.

ثم تم بعد ذلك القيام بـ:

1. تحديد الأهداف من البرنامج: الهدف العام من البرنامج هو تخفيف الضغط النفسي لأمهات أطفال التوحد.

الأهداف الإجرائية:

- تبصير الأمهات بالعواقب السلبية للضغط النفسي.

- التدريب على الحوار الداخلي الإيجابي.

- التدريب على الاسترخاء.

2. اختيار أسلوب وطريقة الإرشاد:

لقد تم اقتراح طريقة الإرشاد الجماعي في هذا البرنامج والذي اعتبره كل من "Hobbs" و"Morens" و"Brown" أن له قدرة علاجية بسبب التفاعلات الحاصلة بين أعضاء المجموعة، كما يعتبرون أن أحد مزايا الإرشاد الجماعي هو السماح للفرد بأن يكون موجودا مع أشخاص آخرين سوف يقوم برد الفعل أو التغذية الراجعة بالنسبة لما يعيشه أو يفكر فيه كما أن المواجهة بين المسترشدين في المجتمع المصغر يهيء الفرد للتقدم أحسن في المجتمع بأكمله وهذا أنجع من الإرشاد الفردي⁽²³⁾.

3. تحديد المقاربة المعتمدة في البرنامج:

يستند البرنامج على المقاربة المعرفية السلوكية وقد تم اقتراح تطبيق أسلوب "مايكنباوم".

4. تحديد التقنيات المقترحة للتطبيق في البرنامج:

- المحاضرة: والتي تطبق في مرحلة اكتساب المفاهيم وذلك من خلال تقديم معلومات بلغة بسيطة لأمهات أطفال التوحد.

- المناقشة الجماعية: حيث يطرح المرشد مجموعة أسئلة يتناقش فيها مع الأمهات مع ترك المجال للمناقشة بين الأمهات فيما بينهن ويكون موضوع المناقشة المعلومات التي تطرح في المحاضرة .

- الاسترخاء: حيث يطبق الاسترخاء العضلي (شد وإرخاء العضلات) لجاكيبسون.

- إعادة البناء المعرفي: وذلك من خلال العمل على تغيير الحديث الداخلي السلبي إلى حديث داخلي إيجابي.

- الواجب المنزلي: حيث يطلب من الأمهات أداء واجبات منزلية تكون متعلقة بالهدف العام للبرنامج وذلك لما تسمح به من إجراء ما لم يتمكن من إجرائه في الجلسات الإرشادية على اعتبار الطبيعة قصيرة الأمد للبرنامج الإرشادي المعرفي السلوكي.

وفيما يلي تفصيل لجلسات البرنامج الإرشادي:

الجلسة الأولى:

1. الموضوع: تمهيد وتعارف والاتفاق على طريقة العمل.

2. الهدف:

✓ تحضير المسترشدات للعمل في إطار البرنامج الإرشادي المعرفي السلوكي.

✓ تحديد شروط العمل ضمن البرنامج الإرشادي وفي إطار المجموعة (العقد الإرشادي).

3. الإجراءات:

يبدأ المرشد بالترحيب بالمسترشدات ثم يقوم بعد ذلك بتقديم نفسه لهن، يوضح لهن بعد ذلك ضرورة أن تقوم كل واحدة بالتعريف بنفسها للأخريات ودور ذلك في تكوين العلاقات فيما بينهن ثم يفسح المجال لكل مسترشدة للقيام بتقديم معلومات مختصرة عن نفسها. ثم يحدد بعد ذلك المرشد طريقة وشروط العمل ضمن البرنامج ومع المجموعة ويوضح أن:

✓ هذا البرنامج هو "خطة لمساعدتهن نفسياً" والتي ستنفذ في عدة جلسات.

✓ هذا العمل مخطط له ويتكون من تسع (9) جلسات تجرى في كل أسبوع جلسة واحدة.

✓ كل جلسة تستغرق ساعة واحدة فقط (60 د).

✓ البرنامج مخصص لمساعدتهن على تجاوز مشكلة واحدة تعانين منها وهي "الضغط النفسي" لذلك فإن التركيز سيكون لأجل التخفيف منها ولتحقيق ذلك لابد من تجنب الخوض في مشكلات أخرى لأن ذلك سيشتت الجهد والوقت.

ثم يفسح المرشد بعد ذلك المجال لمعرفة ما الذي تتوقعه المسترشدات من هذا العمل وبعد قيام المسترشدات بتوضيح توقعاتهن منه يحدد لهن بأن الهدف من هذه المساعدة لا يتحقق إلا إذا كان لديهن دافعية نحو التغيير وإذا طبقن كذلك كل ما يطلب منهن من أعمال وواجبات فهذا العمل هو جهد مشترك بينه وبينهن وتحقيق النتيجة المرجوة يتوقف كذلك على ما يبذلنه من جهد (تركيز الانتباه خلال الجلسات والمواظبة على الحضور والإصرار على تطبيق ما سيتعلمنه خلال الجلسات).

في آخر الجلسة ولخلق الثقة لدى المسترشدات يوضح لهن المرشد بان المحافظة على سرية ما يجرى خلال الجلسات أمر ضروري لذلك لابد من الالتزام بذلك ويطلب منهن أن يتقدمن له بأي استفسار أو أسئلة فيما يجدهن من غموض لما سيتم مناقشته وبأن لا يترددن مطلقاً في ذلك وفي كل الجلسات. ثم يشكرهن على الحضور ويذكرهن بموعد الجلسة القادمة.

الجلسة الثانية:

1. الموضوع: اضطراب التوحد، أعراضه.

2. الهدف: إعطاء معارف ومعلومات مختصرة حول اضطراب التوحد.

3. الفنيات: المحاضرة، المناقشة.

يوضح المرشد خلال هذه الجلسة أن الأعراض التالية نجدها عند الطفل المصاب باضطراب التوحد والتي تتمثل في:

- الجمود العاطفي: فلا يظهر الطفل استجابات طبيعية انفعالية كما يظهرها الطفل العادي ولا يستجيب لمشاعر الآخرين بما فيهم الأم والأب.
 - السلوكيات شاذة: فهو لا يستجيب بشكل طبيعي للمثيرات البيئية الحسية وقد يستجيب لجزء بسيط لا قيمة له.
 - القصور الواضح في اللغة اللفظية وغير اللفظية: فهو لا يتكلم ويكاد يحسبه الفرد عند رؤيته لأول وهلة أنه أبلم، كما أنه لا يستجيب بلغة غير لفظية مثل الابتسامات والإيماءات وتلقى العيون وغيرها.
 - سلوك نمطي تكراري بإثارة ذاتية غير هادفة، كتحريك اليدين والدوران حول نفسه.
 - التقولب حول الذات وعدم إقامة علاقات اجتماعية.
 - قصور في التقليد.
 - اضطرابات في اللغة والنطق أو اضطرابات في الصوت أو في طلاقة الكلام.
 - حدودية الاهتمامات وقد يكون اهتمامه متركزا في إطار ضيق دون تغيير مع غياب الأنشطة التخيلية.
- كما يشير المرشد إلى أن الأعراض يمكن أن تشير إلى حالات التوحد، ولكن ليس بالضرورة أن تجتمع جميع هذه الأعراض في طفل بذاته، كما أن هذه الأعراض قد تتباين في درجتها من طفل لآخر تبعا للأسباب التي أدت إليها(24).

ثم يوضح المرشد بأن جميع هذه الأعراض هي خاصة باضطراب التوحد وليست خاصة بنوع من الأمراض العقلية معنى ذلك أن أعراض اضطراب التوحد حتى وإن كانت صعبة التعديل والتغيير ولكن مع التدريب المتواصل ستتحسن هذه الأعراض. وفي آخر الجلسة يذكر المرشد المسترشدات بموعد الجلسة القادمة.

الجلسة الثالثة:

1. الموضوع: الضغط النفسي، أسبابه، آثاره.

2. الهدف: إعطاء معارف ومعلومات مختصرة حول الضغط النفسي.

3. الفنيات: المحاضرة، المناقشة، طرح الأسئلة.

4. الإجراءات:

يخبر المرشد المسترشدات بأنه سيتم خلال هذه الجلسة توضيح مفهوم "الضغط النفسي" ثم يطرح عليهن هذين السؤالين: هل تشعرن بأن اضطراب ابنكن يمثل لكن صعوبة تفوق قدرتكن على التحمل؟ هل تشعرن بأنه ليس لديكن ما يكفي من الجهد لتحمل ما يفرضه هذا الاضطراب من أعباء؟ ثم يفسح لهن المجال للإجابة عن هذه الأسئلة.

يوضح المرشد للمسترشدات بأنه ونظرا لما يتميز به اضطراب ابنهن من أعراض كالبيكاء الدائم والتصرفات الشاذة والنمطية وما يقدمه من رعاية في أكل ابنهن ونظافته ومراقبته إضافة إلى الأعباء المالية والبحث عن مراكز لعلاج حالته وخوفهن على مستقبله بسبب الغموض الذي يكتنف مدى تحسن حالته كل هذا جعلهن يقعن في حالة من الإحباط والإرهاق ومنه إلى الشعور بالضغط النفسي. والذي يشير إلى تلك الحالة من الانزعاج التي يعانيتها الإنسان حين يواجه المطالب الخارجية الملحة والتي يقيمها على أنها تفوق حدود استطاعته كما أنه يعتقد بأن هناك نوعا من اللا توازن بين متطلبات بيئته وقدراته على المواجهة.

بعد ذلك وانطلاقاً من المفهوم يوضح المرشد بأن الضغط النفسي يبدأ بمثيرات تسمى أسباب الضغوط أو مصادرها والتي يستجيب لها الشخص استجابات نفسية وجسدية، فالتأثير على الصحة النفسية يكون على الجانب الانفعالي فيصبح الفرد سهل الإثارة ويعانى من الكآبة ويفقد روح الفكاهة والإحساس بالعجز والفشل وفقد الثقة في قدراته الشخصية ونوبات البكاء والغضب والهيجان. أما الاستجابات السلوكية فتتضمن انخفاض الأداء والشجار والعدوانية والإسراف في الأكل. أما معرفياً فتأثيره يتسبب في ضعف التركيز، والشروذ والنسيان والتردد في اتخاذ القرارات.

ثم يطرح على المسترشدات السؤال الآتي: كما سبق فالضغوط النفسية تترك آثارها على جميع جوانب الشخصية فما العمل الذي يمكن فعله لتجنب آثارها؟ بعد الاستماع لاستجابات المسترشدات، يتم التأكيد على أنه ليس بالإمكان دائماً السيطرة على المواقف والأحداث التي تسبب الضغط النفسي ولكن الشخص يستطيع أن يمنع تأثيرها على صحته النفسية والجسدية وذلك إذا ما واجهها بعقلانية وهذا ما سيتم التعرف عليه في الجلسات القادمة ثم يذكرهن بموعدها الجلسة القادمة.

الجلسة الرابعة:

1. الموضوع: الاسترخاء العضلي.

2. الهدف:

- ✓ التعريف بمزايا الاسترخاء العضلي في تخفيف الضغط النفسي.
- ✓ التمييز بين الشد والإرخاء للعضلات.
- ✓ التدريب على عملية الاسترخاء العضلي.

3. الفنيات: الاسترخاء، طرح الأسئلة، الواجب منزلي.

يخبر المرشد المسترشدات بأن أعراض الضغط النفسي يمكن تخفيفها عن طريق عدة استراتيجيات من أبرزها تقنية الاسترخاء وذلك لما له من قدرة على تغيير التأثيرات الفسيولوجية والمعرفية التي يسببها الضغط النفسي لان هناك علاقة بين التوتر العضلي والتوتر النفسي.

ثم يخبرهن بأن هذه العملية تتطلب:

- ✓ تركيز الانتباه فقط على عملية الاسترخاء فالعملية تتطلب الصفاء الذهني.
- ✓ صرف التفكير عن أمور أخرى خارجة عن الاسترخاء حتى تتم الاستفادة الكاملة من هذه العملية.
- ✓ القيام بتنفيذ كل الخطوات التي يطلبها المرشد.

ثم يقدم المرشد شرحاً بسيطاً لعملية الاسترخاء ويوضح للمسترشدات بان العملية تتضمن شد بعض عضلات الجسم الواحدة تلو الأخرى حتى الإحساس بالتوتر ثم القيام بإرخائها وملاحظة الفرق بين الشد والإرخاء مع ضرورة التركيز على عملية التنفس. والمهم في الطريقة أولاً قبض (شد) العضلات قبل الاسترخاء الكامل. ترتب الأعضاء التي ستخضع للاسترخاء كالاتي: (1) اليد اليمنى، (2) الساعد، (3) الذراع الأيمن، (4) الذراع الأيسر، (5) الساق الأيمن، (6) الساق الأيسر، (7) الجذع (البطن، الصدر، الظهر)، (8) العنق، (9) الجبين، (10) الحاجبين، (11) الأذقان، (12) العينين، (13) الصور الذهنية، (14) الخدين، (15) الفكين، (16) الشفتين بالإضافة إلى (17) اللسان، (18) عضلات التصويت، (19) الحديث الداخلي.

في كل تمرين يجب عمل التسلسل التالي:

- تركيز الانتباه على مجموعة من العضلات.
- الشد مع الإحساس بالتوتر في هذه المجموعة العضلية.
- إرخاء هذه المجموعة العضلية.
- التركيز على الإحساس بالاسترخاء (25).

يسأل المرشد بعد ذلك المسترشدين إذا ما كن أحسن بالراحة وهل واجهتهن صعوبة في هذه العملية ثم يفسح لهن المجال لتوضيح ما أحسن به خلال الاسترخاء.

وفي آخر الجلسة يذكر المرشد المسترشدين بأن الضغط النفسي يؤدي إلى التوتر العضلي ويجعل تفكير الفرد مشتتا لذلك لا بد أن يمارس يوميا الاسترخاء فهو ضروري جدا لتخفيف الضغط النفسي دون نسيان عملية التنفس جيدا مع التأكيد على ممارسته في مكان هادئ وخال من المشتتات ويخبرهن بان هناك واجبا منزليا ويوضح لهن كيفية إجرائه وما عليهن إلا إنجازه وإحضاره للقيام بمناقشته في الجلسة القادمة ويذكرهن بموعدها.

واجب منزلي: ما هي الأفكار التي راودتكن عند معرفتكن بإصابة ابنكن بالتوحد.

الجلسة الخامسة:

1. الموضوع: سيرورة (التفكير، الانفعال، السلوك).

2. الهدف:

- ✓ توضيح سيرورة فكرة، انفعال، سلوك.
 - ✓ التدريب على رؤية العلاقة بين فكرة، انفعال، سلوك.
 - ✓ توضيح العلاقة بين التفكير السلبي والضغط النفسي.
3. الفنيات: المناقشة، طرح الأسئلة، إعادة البناء المعرفي، التلخيص.

4. الإجراءات:

يبدأ المرشد بتلخيص ما تم إنجازه في الجلسة السابقة ثم يتوجه للمسترشدين بالسؤال عن أي غموض أو استفسار فيما يخص محتواها ويسألهم بعد ذلك عن عدد مرات تطبيقهن لعملية الاسترخاء في المنزل خلال الأسبوع الماضي.

يتوجه لهن بعد ذلك بسؤال يتضمن: هل تعلمن بأن لكن دورا كبيرا في جعل أنفسكن تقعن تحت وطأة الضغط النفسي؟ فليست الأحداث الضاغطة وحدها بما تتضمنه من إصابة ابنكن بالتوحد هي السبب في ذلك، حتى أن الكثير من الناس لا يدركون بأن لهم دورا في تعقيد مشكلاتهم ويوضح أن هذا ما سنناقشه انطلاقا مما قمتن بإنجازه في الواجب.

في البداية يوضح المرشد بأن التفكير والانفعال والسلوك بينهما صلة وثيقة هذه الصلة لها من القوة بحيث أن كلا منها يرافق الآخر ويتبادلون التأثير. فأى استجابة صدرها تجاه البيئة (المواقف) تحكمها أفكارنا عنها وكذلك أسلوبنا في إدراكها وتقديرنا لما نتصف به من تهديد، أو مخاطر أو راحة. فالتفكير إذن يكون بمثابة همزة الوصل بين الاستجابة التي تكون انفعالية والموقف الذي يسببها.

إذن فلا يمكن القول بأن الإنسان منفعل فحسب لأن الإنسان وهو منفعل يفكر بطريقة معينة، فالتفكير والانفعال والسلوك هي جوانب متلاحمة فهناك جانب كبير من الانفعالات لا تزيد عن كونها أنماطا فكرية، فالإنسان لديه ميل للتفكير بطريقة عقلانية أو غير عقلانية فعندما يفكر بطريقة عقلانية يكون فعالا وسعيدا

ومرتاحا ومنتجا وعندما يفكر بطريقة غير عقلانية (أفكاره تكون متحيزة، متعصبية، جامدة) فإنه يشعر بالخوف واليأس والتهديد.

وتوضيحا لما سبق قوله يسأل المرشد المسترشدات سؤالا يتضمن: إنكن ترين بأن هناك بعض المواقف نفسها قد يمر بها بعض الأشخاص ولكن كل شخص قد يختلف عن الآخر في تصرفه وفي انفعاله فإلى ماذا يرجع ذلك؟ بعد إنبات المرشد لإجابات المسترشدات يوضح بأن سبب ذلك راجع إلى طبيعة تفكير كل شخص، فما يدور بين الشخص وبين نفسه من حوارات وأفكار يومية حول تفسير الأحداث والمشاكل اليومية والمستقبلية هي البوابة الرئيسية للعواطف والانفعالات سواء كانت سعيدة أو حزينة فالحزن يأتي بعد فكرة والفرح يأتي بعد فكرة والخوف يأتي بعد فكرة وهكذا فالراحة النفسية أو المعاناة النفسية تأتي بعد أفكار وعلى حسب كيف تتكون الفكرة يتكون الانفعال فلا يمكن مطلقا أن ننفعل دون سابق أفكار.

وبالرجوع إلى إجابات المسترشدات على الواجب المنزلي يحدد لهن المرشد أن ما تحويه أفكارهن تتمحور حول نظرتهم لأنفسهن وحول نظرة الآخرين لهن ولطفلهن والظروف والمستقبل والتي تتخذ نمط التضخيم والتهويل للاضطراب، والتفكير القطبي والذي تترجمه عبارات "مطلقا، أبدا" (ابني لن يتحسن أبدا)، والتنبؤ السلبي دون وجود أدلة منطقية. فعدم وجود نوع من المرونة العقلية والتصلب في التفكير كلها مسببات للمشكلات النفسية ويعد الضغط النفسي من بينها.

في آخر الجلسة يلخص المرشد كل ما سبق ذكره في الجلسة ويذكرهن بأن الإنسان إذا فكر بطريقة عقلانية يكون فعالا وسعيدا ومرتاحا ومنتجا وعندما يفكر بطريقة غير عقلانية (أفكاره تكون متحيزة، متعصبية، جامدة) فإنه يشعر بالخوف واليأس والتهديد ثم يذكرهن بموعد الجلسة القادمة.

الجلسة السادسة:

1. الموضوع: الحديث الداخلي السلبي.

2. الهدف:

✓ توضيح العلاقة بين الحديث الداخلي السلبي والضغط النفسي.

✓ استبدال الحديث الداخلي السلبي بحديث آخر داخلي إيجابي.

3. الفنيات: المناقشة، طرح الأسئلة، إعادة البناء المعرفي، التلخيص.

4. الإجراءات:

يبدأ المرشد بتلخيص ما تم إنجازه في الجلسة السابقة ثم يسألهن عن أي غموض أو استفسار فيما يخص محتواها. ثم يتوجه لهن بهذه العبارات:

- إن كل ما أقوم به من أجل ابني لن يحقق شيئا.

- مستقبل ابني غامض.

- ابني لن يعيش حياة طبيعية أبدا.

- أنا سبب اضطراب ابني وذلك بسبب عدم اتخاذي الإجراءات اللازمة.

توجيه سؤال: هل تحدثن أنفسكن بمثل هكذا عبارات؟

بعد الاستماع للإجابات يتم التوضيح بأن الضغط الذي تشعرن به هو نتيجة مباشرة لما تقلنه لأنفسكن من حديث سلبي متعلق إما بقدرتكن على تحمل حالة طفلكن والقلق على مستقبله والخوف من عدم تحسن حالته

فالعبارات السابقة تترجم التضخيم والتهويل في مآل الاضطراب والقاء اللوم والمسؤولية على أنفسكم بسبب عدم اتخاذكم الإجراءات اللازمة قبل وأثناء الحمل أو التنبؤ السلبي بحالة ومستقبل ابنكم وبأن طفلكم لن يجد أبداً من يتقبله ويتقبل سلوكياته أو التفكير القطبي المتعلق باعتقادكم بأن ابنكم لن يشفي ولن يتحسن أبداً ولن يصبح مثل باقي الأطفال.

ثم يوضح المرشد بعد ذلك أنه باستبدال مجمل هذه الأحاديث السلبية سيكون المدخل لتحسين حالتهم النفسية وستتخفف بالتالي لديهم درجة الضغوط النفسية. ولذلك فلا بد أولاً من التوقف عن تهويل وتضخيم اضطراب ابنكم والتوقف عن التفكير القطبي واستبداله بطريقة "التفكير الرمادي" والتفكير بأن اضطراب ابنكم لن يتحسن ويشفي منه تماماً ولكن هذا الاضطراب بالإمكان تحسين أعراضه من خلال التدريب المتواصل والإصرار على ذلك. كما يجب عليكم التوقف عن لوم أنفسكم واعتبار أنكم السبب في حدوث هذا الاضطراب لابنكم وذلك لأن الأسباب الطبية للإصابة بهذا الاضطراب لحد الآن هي غير محددة تحديداً دقيقاً وكل الأمهات معرضات لإنجاب طفل توحي مهمما كان مستواه الثقافي والاقتصادي. لذلك فستستنزف طاقتكم النفسية وستشعرن بالإرهاق والإحباط لمجرد تكراركم لمثل هذه الأفكار في أذهانكم.

في آخر الجلسة يلخص المرشد كل ما سبق ويوضح أن التخلص مما تشعرن به من ضغط مرهون بتغيير حديثكم الداخلي السلبي لأنفسكم بحديث آخر إيجابي لذلك لا بد عليكم مستقبلاً بالحديث مع أنفسكم حديثاً إيجابياً والتوقف عن تكرار ما أوردناه سابقاً من أحاديث داخلية سلبية لأن قدرتكم الاحتمالية للتعامل مع الضغوط تتأثر بعبارتكم الذاتية التي تقلنها لأنفسكم. ثم يذكرهن بموعد الجلسة القادمة.

الجلسة السابعة:

1. الموضوع: التخلص من توقع التهديد والخوف من المستقبل.

2. الهدف:

✓ التدريب على التخلص من توقع التهديد والخوف من المستقبل.

3. الفنيات: المناقشة، طرح الأسئلة، إعادة البناء المعرفي، التلخيص.

4. الإجراءات:

يلخص المرشد ما تم التعرض له في الجلسة السابقة ثم يسأل المسترشدات عن مدى اتضاح العلاقة بين الحديث الداخلي السلبي والضغط النفسي بالنسبة لهن وعن مدى استبدال ما راودهن من حديث داخلي سلبي بآخر إيجابي.

ثم يحث المرشد الأمهات على عدم وضع سيناريو سيئ للحالة المستقبلية لطفلهن ويوضح لهن بأن طفل التوحد لديه درجة من القصور ولكن نظراً للتقدم الذي نلاحظه في الطب والدراسات مع حرصكم على تكثيف البرامج التدريبية والعلاجية كل هذه مؤشرات تنبئ بأن حالة طفلكم ستتحسن.

يخبر المرشد المسترشدات أنه إذا كان هناك أمر تفكرن فيه كثيراً وتخشين حدوثه فمن بتوقع حدوث أسوأ سيناريو له مستقبلاً وشاهدنه بالكامل لا تحسن في السيناريو ولا تجعله إيجابياً فمن فقط بمواجهة الأسوأ. بعد أن يتم حدوث السيناريو في أذهانكم كاملاً "قلن لعقولكن لقد انهينا ولقد نفذناه في الواقع" ثم قمن بعد ذلك بأخذ نفس عميق وقمن بتخييل أنكم قمتن في الأخير بقص هذا المشهد من عقولكن وأنكن طردتته خارج رؤوسكن. ثم يترك المرشد المسترشدات يقمن بهذا التطبيق الذهني.

في نهاية الجلسة يخبر المرشد المسترشدات بأن العمل الإرشادي قارب على الانتهاء ويذكرهن بموعد الجلسة القادمة.

الجلسة الثامنة: إعادة جلسة الاسترخاء العضلي.

الجلسة التاسعة:

5. الموضوع: الإنهاء والتقييم.

6. الهدف:

✓ ترسيخ ما تم تعلمه في البرنامج الإرشادي.

7. الفنيات: المناقشة، طرح الأسئلة، التلخيص.

8. الإجراءات:

يتم تلخيص جميع ما قدم في الجلسات السابقة حول بعض استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية، والتي تم تناولها خلال الجلسات السابقة، كما يتم مناقشة المسترشدات في آرائهن عن الجلسات الإرشادية، ومدى استفادتهن منها وحثهن على التطبيق المستمر لما تعلمنه أثناء الجلسات الإرشادية.

خاتمة

يركز الإرشاد المعرفي السلوكي على كيفية تفسير الأفراد للأحداث وللمواقف التي يتعرضون لها ويعتبرونها السبب الرئيسي فيما يعانونه من مختلف الانفعالات وتندرج تحت هذا الاتجاه ثلاثة نماذج رئيسية وهي نموذج "ارون بيك" و"ألبرت اليس"، و"هربرت ماكينباوم". انطلاقا من هذا الاتجاه تم وضع "تصور نموذجي" لكيفية بناء وتنفيذ برنامج معرفي سلوكي والذي اقترح تقديمه لأطفال التوحد اللواتي تعاني من مشكلة الضغط النفسي بسبب ما يفرضه اضطراب ابنهن من أعباء وواجبات ومهام. وانطلاقا من مدى إمكانية تأثير الجماعة في عملية التعلم والتغيير والتحسين تم اقتراح تنفيذه وفقا لطريقة الإرشاد الجماعي وأن يتم كذلك التوظيف التطبيقي فيه لأسلوب التحصين التدريجي ضد الضغوط لماكينباوم.

وقد قسم البرنامج افتراضا إلى تسع جلسات إرشادية بعد أن تم التحديد المسبق لموضوع وأهداف وفنيات وإجراءات كل جلسة وذلك تبعا لمراحل ثلاث بحيث يقدم في المرحلة الأولى وهي المرحلة التثقيفية بعض المعلومات المختصرة حول "اضطراب التوحد" وذلك لحاجة المسترشدات لفهم اضطراب ابنهن وأسبابه ومآله ولما يسببه غموض الاضطراب لديهن من ضغوط نفسية ثم في المحاضرة الثانية يتم تقديم معلومات حول الضغط النفسي وذلك حتى تستبصر كل مسترشدة بالحالة النفسية التي تعاني منها وما تسببه لها من أعراض ويتم العمل في المرحلة الثانية على تدريبهن لاكتساب بعض المهارات وكان التدريب في البداية على الاسترخاء العضلي لتحقق كل مسترشدة نوعا من الإرخاء العضلي لما يساهم فيه ذلك من تخفيف للضغط النفسي ثم التدريب بعد ذلك على فنية إعادة البناء المعرفي والتي يوضح من خلالها ما يمكن أن يؤدي إليه التفكير السلبي والحديث الداخلي الذاتي السلبي من ضغوط نفسية ثم حدث المسترشدات بعد ذلك على ضرورة استبدالهما بتفكير وحديث داخلي إيجابيين ثم يتم التدريب على كيفية الاستبدال ومن ثم التغيير. وفي المرحلة الأخيرة يتم فيها التدريب على تقنية "وقف التفكير" والتي يتم حدث المسترشدات على ممارستها في مواقف الحياة اليومية.

- كما تم اقتراح إسناد ثلاثة واجبات منزلية لكي يتم الربط أولاً بين الجلسات وحتى يتم تحديد مدى تنفيذها من قبل المسترشدات نظراً لما يترجمه ذلك من مدى اقتناع كل مسترشدة بمدى مسؤوليتها في التغيير والتحسين. يختم هذا البرنامج بجلسة يقيم من خلالها المرشد النفسي مدى التغيير الحاصل ومدى ما تقررته كل مسترشدة من تغيير.
- **الإحالات والهوامش:**
- 1- خالد سيد القاضي (2010)، فعالية برنامج إرشادي في خفض الضغوط الوالدية لدى والدي الأطفال التوحديين، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، العدد 2، القاهرة، ص 232.
 - 2- نفس المرجع، ص 241.
 - 3- بحري صابر، أهم استراتيجيات إدارة ضغوط العمل الفردية والتنظيمية، بحث على موقع www.jilrc.com، اطلع عليه يوم 2017/9/8.
 - 4- Moira Mikolajczak (2013), Les interventions en psychologie de la santé, Dunod , Paris, p13 .
 - 5- بشرى الشمري (2012)، قلق المستقبل وعلاقته بالضغوط النفسية التي يتعرض لها مدرسو الجامعة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 35، بغداد، ص 197-198.
 - 6- فاروق عبد السلام وآخرون (2014)، برنامج معرفي سلوكي لتعديل أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى عينة من الطلاب الوافدين والمصريين المقيمين بالمدن الجامعية، مجلة العلوم التربوية، العدد 1، القاهرة، ص (320_331).
 - 7- سوسن حجازي، الرضا عن الحياة وعلاقته بالأداء الاجتماعي لأسر الأطفال التوحديين، بحث على موقع www.gulfkids.com، اطلع عليه يوم 2015/1/5.
 - 8- السيد سعد الخميسي (2011)، الضغوط الأسرية كما يدركها آباء وأمهاة الأطفال والمراهقين التوحديين، مجلة كلية التربية، العدد 76، القاهرة ، ص 16.
 - 9- أسامة مصطفى، السيد كامل الشربيني (2011)، التوحد، دار المسيرة ، الطبعة الأولى، الأردن، ص 262-263.
 - 10- سوسن حجازي، مرجع سبق ذكره.
 - 11- منى سعود، أسامة البطاينة (2011)، أثر برنامج تدريبي في تعديل اتجاهات والدي الأطفال التوحديين نحو أطفالهم، دراسات العلوم التربوية، العدد 2، الأردن، ص 505.
 - 12- وليد خليفة وآخرون (2013)، التوحديون النظرية والتطبيق، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان ص 17.
 - 13- محمد الجابري، التوجهات الحديثة في تشخيص اضطرابات طيف التوحد في ظل المحكات التشخيصية الحديثة، بحث على موقع www.eacademic.ju.edu.jo، اطلع عليه يوم 2015/1/1.
 - 14- ناسو صالح سعيد (2013)، رؤية وأنموذج مقترح للإرشاد النفسي والتوجيه التربوي في ظل نظام إدارة الجودة الشاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 39، بغداد، ص 125.
 - 15- طه عبد العظيم حسين (2004)، الإرشاد النفسي، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، ص 283.
 - 16- أسماء عبد الحسين (2013)، أثر برنامج تدريبي معرفي سلوكي في القدرة على حل المشكلات الحياتية لدى طالبات كلية التربية للبنات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 39، بغداد، ص 270.
 - 17- Neil A (2010),la thérapie cognitivo- comportementale, camh, canada, p 3 4.
 - 18- فاروق عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 340.
 - 19- ماجدة بهاء السيد عبيد (2008)، الضغط النفسي ومشكلاته وأثره على الصحة النفسية، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، ص 135-136.
 - 20- أماني عبد المقصود، تهاني عثمان (2007)، الضغوط الأسرية والنفسية الأسباب والعلاج، مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 48-49.
 - 21- أسماء عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 272.
 - 22- عادل عبد الله محمد (1999)، العلاج المعرفي السلوكي، دار الرشد، الزقازيق، ص (75_77).
 - 23- Gaston Gauthier(1982),le counseling de groupe, Presses de l'Université du Québec , canada, p 25.
 - 24- قططان أحمد الظاهر (2008)، مدخل إلى التربية الخاصة، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، ص 332.

25- Jean Cottraux (2004), les thérapies comportementales et cognitives, Masson, 4 édition , paris, p 317 .

- قائمة المصادر والمراجع:

- باللغة العربية:

- 1- أسامة مصطفى، السيد كامل الشربيني (2011)، التوحد، دار المسيرة ، الطبعة الأولى، الأردن.
- 2- أسماء عبد الحسين، أثر برنامج تدريبي معرفي سلوكي في القدرة على حل المشكلات الحياتية لدى طالبات كلية التربية للبنات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، عدد 39، 2013.
- 3- أماني عبد المقصود، تهاني عثمان (2007)، الضغوط الأسرية والنفسية الأسباب والعلاج، مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الأولى، القاهرة.
- 4- بحري صابر (2014)، أهم استراتيجيات إدارة ضغوط العمل الفردية والتنظيمية، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، جوان، [http:// www.jilrc.com](http://www.jilrc.com).
- 5- بشرى الشمري، قلق المستقبل وعلاقته بالضغوط النفسية التي يتعرض لها مدرسو الجامعة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، عدد 35، 2012.
- 6- خالد سيد القاضي، فعالية برنامج إرشادي في خفض الضغوط الوالدية لدى والدي الأطفال التوحديين، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 16، عدد 2، 2010.
- 7- سوسن حجازي (2007)، الرضا عن الحياة وعلاقته بالأداء الاجتماعي لأسر الأطفال التوحيد <http://www.gulfkids.com>.
- 8- السيد سعد الخميسي، الضغوط الأسرية كما يدركها آباء وأمهات الأطفال والمراهقين التوحديين، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، القاهرة، العدد 76، 2011.
- 9- طه عبد العظيم حسين (2004)، الإرشاد النفسي، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان.
- 10- عادل عبد الله محمد (1999)، العلاج المعرفي السلوكي، دار الرشاد، الزقازيق.
- 11- فاروق عبد السلام وآخرون، برنامج معرفي سلوكي لتعديل أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى عينة من الطلاب الوافدين والمصريين المقيمين بالمدن الجامعية، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة ، القاهرة، عدد 1، يناير، 2014.
- 12- قحطان أحمد الظاهر (2008)، مدخل إلى التربية الخاصة، الطبعة الثانية ، دار وائل، عمان.
- 13- ماجدة بهاء السيد عبيد (2008)، الضغط النفسي ومشكلاته وأثره على الصحة النفسية، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان،
- 14- محمد الجابري (2014)، التوجهات الحديثة في تشخيص اضطرابات طيف التوحد في ظل المحكات التشخيصية الحديثة، [http:// www.eacademic.ju.edu.jo](http://www.eacademic.ju.edu.jo).
- 15- منى سعود، أسامة البطاينة، أثر برنامج تدريبي في تعديل اتجاهات والدي الأطفال التوحديين نحو أطفالهم، دراسات العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، جامعة اليرموك، الأردن، عدد 2، المجلد 38، 2011.
- 16- وليد خليفة وآخرون (2013)، التوحديون النظرية والتطبيق، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان.
- 17- ناسو صالح سعيد، رؤية وأنموذج مقترح للإرشاد النفسي والتوجيه التربوي في ظل نظام إدارة الجودة الشاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، عدد 39، 2013.

- باللغة الأجنبية:

- 1- Gaston Gauthier(1982)le counseling de groupe, Presses de l'Université du Québec, Canada.
- 2- Jean Cottraux (2004), les thérapies comportementales et cognitives, Masson, 4 édition, Paris.
- 3- Moira Mikolajczak (2013), Les interventions en psychologie de la santé, Dunod, Paris .
- 4- Neil A (2010),la thérapie cognitivo- comportementale, camh, Canada.

التربية الصوفية والسياسية في حياة الأمير عبد القادر

مالك بن خليف

جامعة باجي مختار عنابة، Benkhelif.malek@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/10/15

تاريخ المراجعة: 2018/10/01

تاريخ الإيداع: 2017/01/02

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى معالجة إشكالية العلاقة بين الأخلاق (التصوف) والسياسة من خلال نموذج عربي إسلامي لاحظنا أن التجربة الصوفية والممارسة السياسية أمران اجتماعا في مسيرة تاريخنا الجزائري في فكر وشخص الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية في العصر الحديث. وقد يبدو من النظرة الأولى أن التصوف والسياسة لا توجد بينهما صلة ولا تناغم كما هو شائع في الفكر الفلسفي عموما والغربي خصوصا فكيف اجتمع التصوف والسياسة في شخص الأمير عبد القادر؟

الكلمات المفتاحية: الأمير عبد القادر، تجربة صوفية، سياسة، ممارسة سياسية، تصوف سني، تصوف فلسفي.

*Sufism and political education in the life of the Emir Abdelkader***Abstract**

The aim of this study is to deal with the problematic existing between Ethics (Sufism) and politics through the Arab Islamic model. We noted that Sufism (Islamic mysticism) and politics are two things which are reflected in the Algerian History by their enrooting in the thought and personality of the Emir Abdelkader, the founder of the Algerian State in the modern era. It seems at the first glance that the Sufism and Politics do not accord with one another and do not have any common ground between them as it is common in the philosophy in general and especially in western thought, but how the Sufism and politics do meet within the personality of the Emir Abdelkader?

Key words: Emir Abdelkader, sufism experience, politics, political practice, Sunni islamic, mysticism sufism.

*L'éducation soufie et politique dans la vie de l'Emir Abdelkader***Résumé**

Cette étude vise à aborder la relation problématique entre l'éthique (soufisme) et la politique à travers un modèle arabe. L'expérience du soufisme (mysticisme Islamique) et les pratiques politiques sont deux conceptions qui se sont réunies dans l'évolution de notre histoire algérienne, à travers la pensée et la personnalité de l'Emir Abdelkader, fondateur de l'état algérien moderne. A première vue, le soufisme et la politique n'ont aucun lien, selon la conception qui règne dans la pensée philosophique en général et occidentale en particulier. Nous nous sommes, donc, posé la question: comment le soufisme et la politique, en tant que sciences, se sont-ils réunis dans la vie de l'Emir Abdelkader?

Mots-clés: L'Emir Abdelkader, expérience mystique, politique, pratique politique, soufisme sunnite, soufisme philosophique.

- توطئة:

الإنسان ابن بيئته وهي معلمه الأول، والنشأة الأولى للإنسان هي التي تشكل المبادئ الكبرى في ما يستقبل من حياته وهذه الحقيقة عبر عليها أحد المتصوفة فقال:

كل امرئ والله بالناس عالم له عادة قامت عليها شمائله
تعودها في ما مضى من عمره كذلك يدعو كل أمر أوائله⁽¹⁾
وقال آخر
وينشأ ناشئ الفتيان منا على ما كان عوده أبوه
ومادان الفتى بحجى ولكن يعلمه التدين أقربوه⁽²⁾

فإن الاتجاه الفكري أو الفلسفي لأي إنسان إنما تتشكل أنساقه الكبرى في مرحلة التربية الأولى والتي تمثل المنشأ الأول الذي يتكون عادة من رافدين اثنين هما: الأسرة والتعليم والذي يعمل كل منهما على تزويد العقل والنفس بمعارف ومهارات وقيم، وسلوكيات تحدد كلها معالم الشخصية وتنتج الاتجاه الفكري لكل صاحب رأي أو فكر.

ومن الضروري وأنا أبحث في شخصية الأمير عبد القادر المتصوف والسياسي أن أستعرض تاريخ نشأته وتعليمه ميرزا أثرهما البالغ في صقل شخصيته الجمعية والتي جعلت منه رجل دولة ذات منظومة فكرية وتربوية وسياسية متميزة عن أنماط دول أخرى كانت معاصرة له مثل دولة آل عثمان وسلطان المغرب وشاه إيران وملك أفغانستان وباي تونس وباشا مصر وإمام اليمن⁽³⁾.

فكيف استطاع الأمير أن يجمع بين التصوف والسياسة؟

إذا علمنا أن التاريخ الفلسفي الغربي خصوصا قديما وحديثا يفصل بين التصوف والسياسة على اعتبار أن التربية الروحية والصوفية تنتمي إلى دائرة الأخلاق والصفاء والطهر بينما السياسة هي ختل ومكر وخداع ولذلك فصل بينهما هوبز ونيتشه وكذلك ميكيافلي الذي كان كتابه الأمير إلى عهد قريب هو الإنجيل السياسي للنخبة الفكرية والسياسية التي تزعمت حركة الاستعمار الحديث. وعلى سبيل المثال فقد كان هتلر مولعا بكتاب الأمير لمكيافلي حيث كان يضعه تحت وسادته ويقرا منه كل ليلة قبل أن ينام ولقد كان نفس الكتاب موضوع أطروحة الدكتوراه للفاسيشتي موسيليني الذي نكل بالآلاف الليبيين. ولقد نقل ماكس ليرنو في مقدمته لكتاب "أحاديث" أن لينين وستالين قد نهلا أيضا من فكر ميكيافلي⁽⁴⁾.

ومن تداعيات هذا الانفصال ما يعرف اليوم بفصل الدين عن الدولة في كتابات المفكرين العرب. ولا خلاص للعالم الإسلامي والعربي من التخلف والتعثر وكل مظاهر الاضطراب وعدم الاستقرار إلا بالفصل بين كل ما هو ديني صوفي وديني سياسي. يشل التفكير الصوفي من التقدم الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي ويجعل من عمارة الدنيا ربما مفسدة ومعيقا لبلوغ الآخرة. يقول نصر حامد أبو زيد: "فقد كانت الحركة الإنسانية في التصورات الصوفية حركة للخلاص الفردي بمعانقة المطلق والفناء فيه ويتحدد المنطلق الصوفي في تحقيق الفوز والفلاح في الآخرة ولا يتم ذلك إلا عبر الزهد في الدنيا والانقطاع إلى الله وطرح ماسواه"⁽⁵⁾.

فهل كانت الروح الصوفية والفكرة السياسية حاضرة في دولة الأمير؟ وكيف أمكنه الجمع بينهما؟ ولماذا أسس دولته منذ أول يوم على بيعة شرعية احترمت فيها إرادة المحكومين؟ وما علاقة هذا التأسيس بتعاليم زاوية القيطنة التي أسسها جده مصطفى بن مختار؟ وهل فصل الأمير بين الدين والدولة في مسيرته التاريخية؟

وفي هذا المقال بسط وبيان لكل هذه الإشكاليات.

1- مولد الأمير ونسبه:

1-1- مولده:

ولد الأمير عبد القادر يوم الجمعة في شهر ماي سنة 1807م في قرية القبطنة⁽⁶⁾ على ضفة وادي الحمّام⁽⁷⁾ في منطقة أغريس التي تقع في إقليم وهران⁽⁸⁾ في الجزائر⁽⁹⁾. وقد ذكر ابن عمه الأمير ورفيق دربه مصطفى بن التهامي تاريخ مولده فقال "ومولود هذا السيد في أحد أو اثنين وعشرين ومائتين وألف من قرنتنا هذا"⁽¹⁰⁾.

ويرجح يحي بوعزيز أنه ولد في 23 رجب 1222هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 1807م ويؤكد أن هذا يخالف ما تواضع عليه المترجمون من أنه ولد في شهر ماي⁽¹¹⁾. كما تذكر بعض المصادر أن سنة ميلاده هي: 1223هـ / 1808م⁽¹²⁾.

1-2- نسبه:

ينتمي الأمير عبد القادر إلى أسرة عريقة تنتهي سلسلتها إلى النسب النبوي وذلك استنادا لما هو مقرر في كثير من المصادر. حيث يذكر نسبه على النحو الآتي "هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى بن محمد بن المختار بن عبد القادر بن أحمد المختار بن أحمد المشهور بابن حدّه وهي مرضعته بن محمد بن عبد القوي بن خالد بن يوسف بن أحمد بن بشار بن محمد بن مسعود بن طاووس بن يعقوب بن عبد القوي بن أحمد بن محمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله المحض بن الحسن المثنى ابن الحسين السبط ابن علي بن أبي طالب وأمه فاطمة الزهراء بنت سيد الوجود محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"⁽¹³⁾.

ويشير الأمير إلى فضل نسب أهل البيت وما حاباهم الله به من علم وبصيرة في الدين فيقول: "فأنا بفضل الله محفوظ الوارد، في المصادر والموارد، ليس علي للشيطان سلطان، إذ كلام الله تعالى لا يأتي به شيطان، ما تنزلت به الشياطين، وما ينبغي لهم وما يستطيعون، وكل آية تكلمت عليها إنما تلقيتها من هذا الطريق، إلا ما نذر، وأهل طريقنا - رضي الله عنهم - ما ادعوا الإتيان في الدين بشئ جديد، وإنما ادعوا الفهم الجديد في الدين التليد"⁽¹⁴⁾. ثم يورد حديثا نبويا صحيحا يستشهد به على فضل نسب أهل البيت الذي ينتمي إليه وهو المروي عن علي رضي الله عنه أنه قيل له: "هل خصمك رسول الله - ص - أهل البيت بشيء دون الناس؟ يعني من العلم، فقال: لا. والذي فرق الحبة، وبرأ النّسمة. إلا أن يكون فهما أعطيه رجل في كتاب الله"⁽¹⁵⁾. ثم يؤكد ذلك بقوله "ومن أراد أن يبلو صدقهم، فليسلط طريقهم، وأن القوم رضي الله عنهم ما أبطلوا الظواهر، ولا قالوا ليس المراد من الآية إلا ما فهمنا، بل أقروا الظواهر على ما يعطيه ظاهرها. وقالوا فهمنا شيء زائد على ما يعطيه ظاهرها"⁽¹⁶⁾.

ولقد هاجرت أسرته إلى المغرب، ومن هناك انتقلت إلى نواحي وهران واشتهر رجالها بالورع وكانوا قدوة للناس⁽¹⁷⁾ فهم في الأصل من فروع الأدارسة⁽¹⁸⁾ الذين أقاموا دولتهم في المغرب من نسل محمد بن إدريس الأصغر.

كما لعبت أسرته دورا أساسيا في عهد الدولة العثمانية التي لم تعد تملك السيطرة على ممثليها في شمال إفريقيا⁽¹⁹⁾.

3-1- التعريف بزوايا القيطنة:

ويعود الفضل في مستقبل الأمير التعليمي الصوفي والسياسي إلى زاوية القيطنة⁽²⁰⁾ القادرية - التي بناها جده مصطفى بن محمد⁽²¹⁾ وقد شرع في بنائها سنة 1206 هـ الموافق لـ 1791-1792 م. وكانت هذه الزاوية قبلة للمريدين وطلبة العلم من مراكش وسوسة وشنقيط وبرقة والإسكندرية. بها مسجد بناه أحد ولادة وهران وبه سبعة مجالس للتدريس. وورث محي الدين - والد الأمير - عن أبيه مهمة الإشراف على الزاوية التي تقوم بأنشطة علمية وتربوية واجتماعية من رعاية الفقراء وابن السبيل والقيام بالوساطات مع الولاية لقضاء مصالح المسلمين⁽²²⁾. وزاوية القيطنة ليست مكانا واحدا مهجورا فهي تقع في وسط خمسمائة عائلة في مساكن من حجر يطلق على مجموعهم كلمة دوار وهو أحد الدواوير السبعة الموجودة بسهل غريس.

ولما كانت هذه الزاوية هي المهد الأول لنشأة الأمير عبد القادر، كان لزاما عليّ أن أتعرض إلى التعريف بمؤسس الزاوية الأم عبد القادر الجيلاني للوقوف على فلسفته التعليمية والتربوية وهل يوجد فيها ما يجمع بين الزاوية (التصوف) والمعركة (السياسة)؟

4-1- مؤسس الطريقة القادرية: عبد القادر الجيلاني:

يعود تاريخ تأسيس هذه الزاوية إلى الشيخ ابي صالح عبد القادر الجيلاني الذي عاش في الفترة الممتدة بين (470 - 562 هـ / 1078-1167 م)⁽²³⁾. والذي لم يكن من الزهاد الذين تصوفوا في الرباطات وشغلته مقاماتهم وأحوالهم عن إرشاد الناس ولذلك وقف الجيلاني ينادي الأمة، ويدلها على الأمراض التي تتهددها. ولقد تكلم الشيخ عبد القادر كثيرا وصاح بأهل العراق صيحات بليغة رفيعة المعنى والمبنى منها قوله: "المتزهد المبتدي في زهده يهرب من الخلق، والزاهد الكامل في زهده لا يبالي منهم ولا يهرب منهم، بل يطلبهم، لأنه يصير عارفا بالله ومن عرف الله لا يهرب من شيء ولا يخاف من شيء سواه"⁽²⁴⁾.

ولما كان تصوفه سنيا متقيدا بالشرع فقد ذكره ابن تيمية فقال فيه: "من أعظم مشائخ زمانه أمرا بالتزام الشرع والأمر والنهي وتقديمه على الذوق والقدر ومن أعظم المشائخ أمرا بترك الهوى والإرادة النفسية"⁽²⁵⁾. وسماه ابن القيم الشيخ العارف القدوة وذلك في قوله "وهو معنى قول الشيخ العارف القدوة عبد القادر الكيلاني: (الناس إذا وصلوا إلى القضاء أمسكوا إلا أنا فانفتحت لي فيه عروضة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعا للقدر لا من يكون مستسلما للقدر)"⁽²⁶⁾. وإنما استحق عبد القادر كل هذه المنزلة عند علماء السلف لأنه أقام تصوفه في رباط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كيف لا وهو القائل: "يا زهاد الأرض تقدموا، خربوا صوامعكم واقربوا مني، قد قعدتم في خلواتكم من غير أصل، ما وقعتم بشيء تقدموا"⁽²⁷⁾.

ولقد ورثت الزاوية القادرية في الجزائر في عهد الأمير عبد القادر هذه الحقيقة الصوفية التي تجمع بين روحانية الزاوية وجهاد السياسة فلقد كان من ذلك أن بوبع الأمير بيعة شرعية بعد ترشيح من مقدم الزاوية⁽²⁸⁾ الذي كان يومها والده الشيخ محي الدين. ومن المستغرب أن أبا القاسم سعد الله يرى أنه من الخطأ الجسيم اعتبار جهاد الأمير عبد القادر كان منطلقه زاوية أبيه⁽²⁹⁾.

وتوجد الزاوية الأم لهذه الطريقة في بغداد ولها فروع في الجزائر وعلى كل فرع من فروع الزاوية مقدم. وأول من أسس لها فرعا في الجزائر هو جد الأمير عبد القادر مصطفى بن المختار الغريسي⁽³⁰⁾.

1- نشأة الأمير التعليمية:

ونذكر في هذا العنصر مراحل النشأة التعليمية للأمير في زاوية أجداده أولاً ثم في مدرسة أرزيو وفي مدرسة وهران العمومية.

1-2- في زاوية القيطنة (الفترة الأولى):

وفي زاوية جده بدأ تعلمه .حيث علمه أبوه مبادئ القراءة والكتاب مع حفظ القرآن الكريم وعلوم الشريعة في سن مبكرة⁽³¹⁾ وكان الأب يكثر من مجالسة ابنه ويقاسمه طعامه ويعلمه مبادئ التعامل وحسن الهيئة والمجالسة وقد شمل التأديب التدريب على الأعمال الصغيرة في الحقول والتميز بين الأراضي الصالحة وغير الصالحة والجلوس مع رعاة الحيوانات وتعلم الصيد وركوب الخيل وحسن الرمي والتسديد⁽³²⁾ وكان من مظاهر التربية وحسن الرعاية على معاني القيادة والريادة للأمير الفتى اختلاء أبيه به لمدة ساعات يحدثه على سيرة الرجال العظام وأفكارهم. وكان الفتى ميّالاً للمحادثة ويطرح الأسئلة باستمرار⁽³³⁾. ولقد كانت قدرات الطفل العقلية تتميز بنضج مبكر غير عادي. وكان بمقدوره القراءة والكتابة وهو في سن الخامسة⁽³⁴⁾.

ويشأء القدر أن ينشغل الأب المعلم عن الابن المتعلم بسبب ثورة ضد باي وهران التركي سنة 1818م والتي كانت دعماً لثورة الفلاحين في المغرب ضد استبداد نظام الحكم وقد شارك فيها الجزائريون ذوي الأصل الأندلسي في تلمسان بقيادة الحاج محمد وعبد الله بن حوى. وقد وجد محي الدين الفرصة مواتية لتأليب قبائل الغرب الجزائري والمشاركة في هذه الثورة ولتأسيس جيش جزائري خالص لمجابهة المليشيات التركية التي نغصت عيش البوادي بالضرائب الجائرة⁽³⁵⁾.

وتمكن الباي من قمع الانتفاضة وألقي القبض على محي الدين وسجن في دار العريش بوهران. وفي وسط هذه النوائب لم ينس الأب واجبه التعليمي تجاه ابنه عبد القادر فقرر أن يعهد به إلى صديقه قاضي أرزيو أحمد بن طاهر ليواصل تعليمه عنده⁽³⁶⁾.

2-2- في مدرسة أرزيو:

ومن حسن حظ الشاب عبد القادر الذي كان يبلغ من العمر اثنا عشرة سنة أن يكون معلمه الثاني هو قاضي أرزيو الشيخ أحمد بن طاهر⁽³⁷⁾ الذي كان يشرف - بحكم منصبه - على توثيق كل العقود التجارية التي تتم بمرفأ مدينة أرزيو ذي الأهمية المعتبرة في هذه المدينة الغنية جداً بالآثار القديمة والصفقات الاقتصادية وخاصة صادرات الحبوب. فوجد القاضي نفسه على اتصال دائم بتجار ورجال أعمال كبار من أوروبا وغيرها فتعلم منهم الكثير سواء في مجال الأفكار والعلوم الحديثة أو في مجال الأعمال المختلفة. مما أكسب القاضي علماً غزيراً ومعرفة واسعة بالتطور الحاصل في العالم الغربي⁽³⁸⁾.

ووجد القاضي عند الأمير عبد القادر استعداداً وذكاء متميزين وشمل التعليم حسب ما تذكّر بعض المصادر النحو من كتاب نهج البلاغة للإمام علي وعلم العروض على منظومات شعرية لشعراء مثل ابن رشيق⁽³⁹⁾ الحسن المسيلي وابن هانئ⁽⁴⁰⁾ الذي عاش طويلاً في نفس المدينة أيضاً. وتعلم أيضاً الرياضيات وخاصة الجبر والفلك والقوانين الفيزيائية والقضاء والفقه المالكي وفلسفة أفلاطون⁽⁴¹⁾ ومنطق أرسطو⁽⁴²⁾ ونقتبس من كتاب الأمير لمؤلفه برونو إتيين فقرة فيها حوار علمي بين الأمير ومعلمه جاء فيها: (ارتجفت يدا الحكيم الشيخ وهو يبسط المخطوطة أمام عبد القادر ويتابع كلامه: هذه قطعة من مؤلف المنطقيات لأرسطو، وقد ترجمها معلمونا الأجلاء عن الإغريقية، وبدونهم ما كنت لتعلم كيفية بناء الكون، أيها

البدوي الجاهل! انظر هنا، هو ذا السماء والنجوم. كان عبد القادر يحب معلمه إلى حد لا يعرف فيه إزعاجه، لكنه قال له بلهجة وقار مصطنع: "يا معلم، هل تعبد الآن المخطوطات؟" دفعت هذه الملاحظة ابن طاهر إلى الابتسام قائلاً: "إنك تتعلم سريعاً، يا بني، إنك تتعلم سريعاً، لكن انتبه فالمعرفة يمكن أن تؤدي بك إلى التعاسة". أجاب عبد القادر مباشرة: "لا يهم لأن نبيّنا - ص - أمرنا أن نطلب العلم ولو في الصين". فقال الشيخ: كم أنت فتى! إليك تماماً ما علمنا الإغريق: يوجد فرق ما بين العلم والمعرفة يا عبد القادر، وستكون هذه وظيفتك القادمة، إنما عليك من أجل إعدادها أن تقرأ ابن باجه ومتوحده، ثم ابن طفيل، وستبين لي رأيك في قصة حيّ بن يقظان ربيب الغزال أو الفيلسوف بدون معلم، وذلك من خلال قراءتك لأرسطو، سأسلمك هذه المخطوطة، ستعيدها إلي، لنقل غدا مساءً. اذهب الآن لأقامة الصلاة⁽⁴³⁾.

كما قرأ اللاهوت والفلسفة في كتب حجة الإسلام أبي حامد الغزالي. وفي علمي التاريخ والجغرافيا حيث اكتشف عبد القادر على يد معلمه أوطانا وثقافات وشعوبا وحضارات. وفي تاريخ المسعودي وابن خلدون أدرك الأمير كثيراً من المعارف والفنون والموسيقى والميتافيزيقا والدين وسائر العلوم وقوانين التطور والضعف في الدول والحضارات. ولم يقتصر التعليم على الجانب النظري والفكري بل تعداه إلى التربية البدنية في شكل تدريبات عسكرية على الفروسية واستعمال أسلحة الصيد والقتال⁽⁴⁴⁾.

وبعد خروج محي الدين من سجن العريش وبسبب تقدم سن المعلم أحمد بن طاهر، أشار هذا الأخير على والد الأمير بأن يستكمل الابن تعليمه في مدرسة وهران عند قريب له يدعى عثمان خوجه. إلا أن محي الدين آثر أن يمر ابنه بفترة انتقالية ثانية في زاوية القيطنة⁽⁴⁵⁾.

2-3- في زاوية القيطنة وتعميق علوم الشريعة والتصوف والسياسة (الفترة الثانية):

أ- العلم الشرعي في زاوية القيطنة:

وبعد عودة الأمير من مدرسة أرزيو، يفضل والده أن يمسه في زاوية القيطنة ويخصص له جناحاً في الجامع العائلي يلقي فيه دروساً في تفسير القرآن وأحكام التلاوة وبعد عامين تحصل على لقب حافظ ولا يمنح هذا اللقب إلا لمن تمكن من حفظ القرآن كله عن ظهر قلب مع التمكن من تفسيره والإحاطة بأقوال العلماء⁽⁴⁶⁾ ولا يخفى على دارس أن من اشتغل بتدريس تفسير القرآن فإنه سيحيط بكل علوم الدين لأن القرآن هو مصدر كل العلوم العقدية والشرعية التي جاء بها الإسلام. ولقد كانت هذه المنزلة العلمية والتعليمية مهمة في مستقبل الأمير الصوفي والسياسي فلقد أصبح في أعين مريدي الزاوية الأب الروحي لهم بعد محي الدين وهذا - وربما أكثر منه - ما سيشرع به الأمير في قرارة نفسه ولقد ذكر هنري تشرشل "وكان الهدف من طموحه الشبابي هو أن يصبح مرابطاً عظيماً، كما كان والده الذي كان يكن له حبا وإعجاباً حماسياً يكاد يكون عبادة"⁽⁴⁷⁾. ولا يخفى علينا أن كتاب تشرشل هو في مجمله إملات نفثها الأمير عبد القادر نفسه على هذا الضابط البريطاني⁽⁴⁸⁾ فلا غرابة في أن يحوي حياة الأمير بكل دقائقها وأسرارها.

ب- التربية الصوفية وبداية الوعي السياسي في زاوية القيطنة:

لقد بلغ عبد القادر سن الرشد حيث أصبح يصوم شهر رمضان وبلغ سنه الأربعة عشر عاماً وكان يتشوق إلى ما كان يدور في حلقة الأوراد الصوفية أو كما يسميها برونو إيتين في كتابه عن الأمير بالاحتقالات والتي كان يشرف عليها محي الدين شيخ الزاوية. ولقد مضى على الأمير وقت وهو يستمع من سطح الزاوية مع رفقاء له إلى هذه الأوراد⁽⁴⁹⁾. وذات يوم دخل الأمير إلى حضرة أبيه الصوفية والتي كانت على يسار القبلة

وكان ذلك قبيل صلاة المغرب حيث شغ على المكان ضوء قنديل زيت واحد وضع في النجفة الكبيرة من الزجاج المزخرف التي أحضرها جدّه - مصطفى - من بغداد⁽⁵⁰⁾.

وأجلس محي الدين ابنه وبدأ معه الحديث عن التصوف بذكر حديث أبي هريرة الذي قال فيه "حفظت من رسول الله وعاءين: فأما أحدهما فبنته، وأما الآخر لو بثته قطع هذا الحلقوم"⁽⁵¹⁾. ولقد أراد الشيخ محي الدين أن يؤصل لابنه عبد القادر مشروعية علم التصوف من خلال حديث أبي هريرة، حيث بين له أن هناك طريقين للوصول إلى الله وكلاهما مشروع، ثم أخبره أن مكان الزاوية خاص يختلف عن مكان المسجد الذي يرتاده كلّ الناس والذي تقام فيه الصلّاة وتلقى فيه خطبة الجمعة وتدرّس فيه علوم الشريعة، أما مكان الزاوية فستعلم فيه ما هو خفي نسبة إلى ما هو ظاهر⁽⁵²⁾.

وأردت قبل مواصلة ما جرى بين محي الدين وابنه الأمير حول مشروعية علم التصوف أن أشير إلى ما ذكره كلّ من الحافظ ابن كثير والحافظ الذهبي حول حديث الوعاءين الذي أورده أبو هريرة رضي الله عنه، حيث ذكر الأول فقال: "وهذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم وما وقع بين الناس من الحروب والقتال، وما سيقع مع معرفة أبي هريرة لها، التي لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه وردّوا ما أخبر به من الحق، كما قال: لو أخبرتكم أنكم تقتلون إمامكم، وتقتلون فيما بينكم بالسيوف لما صدقتموني"⁽⁵³⁾. وقال الحافظ الذهبي في تأويل الحديث: "هذا دالّ على كتمان بعض الأحاديث التي تحرك فتنة في الأصول، أو الفروع، أو المدح أو الذمّ، أمّا الحديث فيما يتعلّق بحلّ أو حرام فلا يحلّ كتمانها فإنّه من البيّنات والهدى"⁽⁵⁴⁾.

والملاحظ أن قول الذهبي أقرب لأن يكون أشمل لبعض ما رамه شيخ زاوية القيطنة من اشتغال علوم الإسلام على أصول أو فروع قد يخفى أمرها على بعض الناس، بينما حصر ابن كثير الأمر في وقائع الملاحم وأحداث الفتن.

ونعود إلى الأمير في زاوية أبيه الذي بدأ يسأل أباه عن أشياء كثيرة منها معنى الورد والذكر في الزاوية فأجابته أبوه بكلام كثير لم يفهم الفتى الأمير بعضاً منه، ومما قاله محي الدين لابنه: "في البدء هذه تذكرة الله لك، دون أن تعلم، يجب أن تعود إليها بإحيائها بدءاً بطريق الأسلاف والمعلمين والأجلاء الذين أورثوها لنا. إنّ أبي مصطفى تلقى السلسلة من المعلّم الشهير السيّد مرتضى الزبيدي في العام 1791م ونقلها لي، لأنقلها إليك بدوري، وستعرف قريباً يا عبد القادر وستكون خليفتي في هذه الزاوية، التي تربطنا بالمؤسس وبالنبى بالذات"⁽⁵⁵⁾.

وفي مساء يوم ثلاثاء وصل رجل غريب إلى الزاوية واختلى طويلاً بالشيخ محي الدين وبعد صلاة العشاء بلغّ المقدم للمؤمنين عن اجتماع طارئ لأنّ أشياء خطيرة تجري في أوروبا والمشرق⁽⁵⁶⁾. وهنا يمكننا أن نلاحظ كيف يلتقي الدور الصوفي بالسياسي في زاوية القيطنة. ولاحظ الأمير إشارة أبيه الخفية لبعض الحضور الذين لم يغادروا مكان الصلّاة ثمّ كيف انتقلوا إلى غرفة صغيرة مجاورة وطلب الأب من ابنه أن يلتحق بهم. واستوى الجميع في صف واحد ماعدا عبد القادر الذي أجلسه أبوه بجانبه. وبدؤوا في الذكر الجماعي الصوفي مصحوباً بالضرب على الدفّ. وشعر عبد القادر أنّ جسمه محمول كلياً في دوامة بطيئة، ورأى نفسه يرنل الشهادة دون وعي منه تقريباً وتوحدت الضجة في صوت واحد يتصرّع بوحداية الواحد" هو، هو، هو" وتوقف الذكر الصوفي في ساعة متأخرة من الليل. وبعد ذلك أذن الشيخ محي الدين للرجل الغريب بالكلام فتحدث

مطوّلاً عن عوالم عديدة وبعيدة عن سهل غريس منها ما هو أنيس ومنها ما هو معادٍ، ولن تتاح معرفة هذه العوالم عن حقيقتها إلا بالرحلة في الزمان والمكان⁽⁵⁷⁾. ونسفيد من هذا أن زاوية القيطنة كانت تمارس نوعاً من التربية السياسية لمريديها. واستمر الذكر الصوفي من خلال مدائح نبوية ورقص صوفي حتى طلوع الفجر. ولاحظ محي الدين في وجه ابنه الحيرة والرعب بسبب كل ما رأى وسمع. والذي أخذ يسأل شيخه - الذي هو أبوه - عن أشياء كثيرة. وتبسم الشيخ وقال لابنه: "لا تتسرع يا بني فالطريقة أمامك، وستحمل يوماً ورده سيدي عبد القادر، أما بالنسبة لما شاهدته فإن الحقيقة بالنسبة لك في هذه المرحلة من حياتك هي ترتيل القرآن وهو دلالة الإيمان اللفظي لكل المؤمنين أما الورد الذي سمعته هذا المساء إنما هو اختيار بينما الآخر فريضة (....) يا بني إننا ننتمي إلى سلسلة طويلة خاصة، بفضل أسلافك، سيدي مصطفى الذي تلقى التولية من سيدي مرتضى الزبيدي في مصر وكان شعاره حمل سبخته وسيفه وهو شعار بيتنا منذ أن جاء جدك القروي من الرّيف ليقود جماعتنا هنا بمشيئة الله⁽⁵⁸⁾ ولا يفوتني أن أشير أن شعار السبحة والسيف الذي ذكره محي الدين هو ما قصدته في الصفحة رقم 5 من هذا المقال في عبارة تتكون من كلمتين هما: الزاوية(التصوف) والمعركة (السياسة). وفي قول محي الدين "وكان شعاره حمل سبخته وسيفه وهو شعار بيتنا." هو تأكيد على الدور السياسي والاجتماعي العريق لزاوية القيطنة التي ورثته عن العارف القدوة - وهي عبارة ابن القيم-الشيخ عبد القادر الجيلاني⁽⁵⁹⁾ وهي معانٍ فيها ما فيها من التربية السياسية للفتى الأمير الذي شاء له القدر أن يرث من زاوية أبيه السبحة ومعها السيف. ومن الأمانة العلمية والأخلاقية أن نحافظ على ميراث الناس غير منقوص.

ولكنّ الفتى سأل قائلاً: أبت، ما لا أدركه: أي فرق بين مبدأ هذه الرابطة الأخوية التي تديرها وذلك المسلك الذي تتحدث عنه؟ وأعجب محي الدين بسؤال ونباهة ابنه فردّ قائلاً: سؤال جيد يا بني! فلنقل وهذا يكفيك حالياً، إنّ درب التدرّب ضروري لبعض الناس الذين لا يذهبون بعيداً جداً، والواقع أنني أنا بالذات وضعت مؤلفاتي لإرشاد المتدربين المتعلمين وأنت تعرفه⁽⁶⁰⁾ لأنك وجدته كما قلت لي غير كاف (...). وفيما بعد سنذهب لزيارة مؤسس طريقتنا، عبد القادر الجيلاني، وقد عاش في القرن السادس الهجري وضريحه قائم في بغداد. ثمّ سنذهب لزيارة معلّمنا الأكبر، معلّمنا الحقيقي، الشيخ الأكبر ابن عربي في دمشق، كان يحمل اسمي نفسه: محي الدين وقد ولد في مرقية⁽⁶¹⁾ وكانت في الأندلس وهي إحدى ممالك المسلمين وعرف علماء تلك البلاد التي ضاعت ومنهم ابن رشد الذي تناظر معه، ثمّ رحل كما قدر له وعلم في المغرب وحتى في المشرق حيث توفي عام 638 هـ ونحمد الله على أن ترك لنا مؤلفات عديدة⁽⁶²⁾ يمكنك من الآن أن تتدوّق بهجتها⁽⁶³⁾.

من خلال كل ما تقدّم من الحديث عن التصوف في زاوية القيطنة نؤكد مرة أخرى أن الأمير عبد القادر منذ أن كان يافعا قد تربي تربية صوفية سواء من ناحية الممارسة أو من ناحية التصور في زاوية القيطنة في الجزائر ولم تكن بداية تصوفه في دمشق التي هاجر إليها بعد ذلك. كيف لا وشيخه هو محي الدين كان ضليعا في علم التصوف وأنه كان متأثراً بمحي الدين بن عربي الأندلسي حيث كان على دراية بمؤلفاته في هذا الشأن.

2-4- في المدرسة العمومية بوهران:

ولما أصبح للأمير أربع عشرة سنة، وقد تأكد والده محي الدين من رسوخ علم الزاوية في قلب ابنه أرسله إلى مدرسة وهران أخذاً بنصيحة صديقه معلم مدرسة أرزيو⁽⁶⁴⁾.

وتتميز مدرسة وهران التي كان يشرف عليها حمدان خوجة بالتعليم العصري وتتبع منهاجاً تعليمياً كان سائداً في فرنسا يومها وهو الذي يسمى بالمنهج التبادلي في التدريس (méthode mutuelle) وقوام هذا المنهج أن يقوم الأستاذ بإلقاء المادة العلمية على طلبته على السبورة في مختلف المواد ثم يأتي دور المعيد من بعده ليتأكد من أن الطلبة قد استوعبوا المادة العلمية وأنهم يتحسنون في كل العلوم الملقاة عليهم وهي كما تذكر بعض المصادر: القرآن والحديث واللغة والحساب والجغرافيا⁽⁶⁵⁾ كما قرأ الأمير كتب الفلاسفة وأخذ النحو وعلم البيان والمنطق عن بعض علماء وهران، كالسيد مصطفى بن الهاشمي، والشيخ محمد بن نقرید⁽⁶⁶⁾. وبصفة عامة فإن ما تلقاه الأمير من علوم في هذه المدرسة كان تحسناً وتعميقاً لما تلقاه في مدرسة أرزيو.

ولعل ما استجد للأمير في مدرسة وهران - خاصة - هو نوعية المتعلمين حيث كان التعليم مقتصرًا على أبناء المسؤولين الأتراك الكبار وأبناء العائلات الجزائرية الثرية. وقد اكتشف الأمير كثيراً من أسرار مدينة وهران الاجتماعية والسياسية من ذلك طبائع غير حسنة عند هذه الطبقات الراقية التركية والجزائرية الموالية لها.

ولقد كتب بول آزان يصف مشاعر عبد القادر في هذه الفترة الحساسة من حياته فقال "إن المشهد الذي كان عبد القادر يراه بألم عينه في وهران صدم شعوره. فجنود الباي كانوا يغالون في التجاوزات، وسكان المدينة من الحضرة كانوا يجهلون مبادئ القرآن، وكان المسيطرون الأتراك يعاملون العرب باحتقار. وكان الفارق مهولاً بين المدينة الكبيرة الملحدة المستخفة (...) وقطنة واد الحمّام حيث اعتاد على نقاوة الأخلاق، وعلى حياة تتسم بالبساطة والورع - وهذا ما يفسر - سبب الكراهية المقيتة التي أكنها للأتراك منذ ذلك الوقت. هؤلاء الأتراك الذين يعتبرهم أعداء الله، ومضطهدي بني عرقه في الوقت نفسه"⁽⁶⁷⁾

2-5- الرجوع إلى زاوية القيطنة وتعميق التربية الوطنية والسياسية (الفترة الثالثة):

ومما استفاده الأمير عبد القادر - ابن الخمسة عشر عاماً - من وهران كما أشرنا سابقاً هو شعوره بكثرة المظالم التي تمارسها السلطة العثمانية وأعاونها على الطبقات الشعبية المحرومة. ولما عاد إلى القيطنة، كانت المواضيع التي تتم في الزاوية عادة بين صلاتي المغرب والعشاء وفي أحيان كثيرة إلى ساعة متأخرة من الليل، تدور حول البحث عن حلول لاختلالات كبيرة في حياتهم أهمها التصرفات السيئة لإدارة البايك وضباطها المرتشين والخلافات القبلية الحاصلة بسبب ولاء بعضها لإدارة البايك. والوضع البائس لغالبي سكان البوادي⁽⁶⁸⁾.

وكان محي الدين في غير ما مرة يجد نفسه يشرح لابنه عبد القادر ضرورة الكفاح من أجل التحرر من نير الأتراك. ويبين له أن هذا الكفاح فريضة شرعية وضرورة واقعية، حيث لا يوجد حق وعدل، فمن جهة توجد حياة الإقطاعيين الأتراك الذين يعيشون حياة غزاة على أرض الجزائر وفي المقابل يتقلون كاهل سكان البوادي بالضرائب الباهظة. ويزداد الأمر شدة بسبب جماعات المخزن⁽⁶⁹⁾ التي تزرع اليأس ولا تصلح وتدفع بالناس إلى أحد الخيارين وكلاهما مرّ، إما الخضوع التام للنظام الإقطاعي أو العيش في الخفاء وسط المطاردة والخوف⁽⁷⁰⁾.

ولقد كانت زاوية محي الدين هي مهد الوعي الاجتماعي والسياسي المستمد من ميراث السبحة والسيوف كما أشرنا سابقاً، هذا الميراث الذي يسمى بالرباط فتحتّه إدارة محي الدين بصفته شيخ بني هاشم، تحولت القيطنة إلى مركز اتصال دائم لرواد الزاوية على اختلاف مقاصدهم حيث نجد منهم الوجهاء والأعيان والمرابطين⁽⁷¹⁾ ومنهم طلبة العلم الذين يستفيدون من ثلاثة أشياء مجاناً: العلم والغذاء والمأوى ويقصد الزاوية

أيضا علماء زائرون وكذلك معوزون يطلبون الطعام لهم ولعائلاتهم. ومسافرون يحطون الرّحال للراحة وزوّار يبحثون عن كلّ ما هو روجي في مكان يوصلهم بضريح مؤسس الزاوية القادرية الأم في بغداد. وكان محي الدين الرجل الذي يحمل شعار السبحة والسيف يرفض هيمنة الأتراك على أرضه وشعبه، فكان كثيرا ما يعقد جلسات مع وطنيين للبحث عن سبل وكيفية المطالبة بحقوق الفئات المظلومة والمتابعة من طرف إدارة الباي وميليشياته. وكان هؤلاء المظلومون الفارّون يجدون المأوى والذكر والعلم والفكر في زاوية القيطنة. وكان محي الدين يبذل الكثير من الجهد والمال لإعالة وضيافة كل هذه الأصناف من الواردين على زاوي (72).

وهكذا يشاء القدر مع مرور الزمن أن يتشكّل في قرية القيطنة وطن صغير متميز في تضاريسه وفي طبقة رواده عن باقي أرض البايك الوهراني، حيث بدأ الشعور بالانتماء إلى مصير واحد مشترك يجمع قبائل المنطقة التي تربطها بزاوية محي الدين رابطة الحب والولاء. وكان مقدم الزاوية محي الدين كثيرا ما يحدث مرّديه عن أطماع العنصر التركي في خيرات هذا الوطن وكذلك سرّ تعرض الوطن باستمرار إلى حملات غزو أجنبية من طرف انجلترا وفرنسا على الخصوص. وسيرت الأمير من أبيه هذا المنهج الذي يخرج بالتصوف من عزلته الفلسفية في جزيرة السعداء كما يصورها ابن الطفيل (73) إلى منهج الفارابي الذي يشترط أن يكون رئيس المدينة نبيا أو فيلسوفا (74).

خاتمة

بعد كل هذا العرض المستفيض لنسب الأمير عبد القادر ولنشأته التعليمية المتنوعة والثرية على أكثر من شيخ يتأكد لنا أن الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية قد جمع في شخصه التكوين الصوفي والسياسي الذي بفضله وضع به أساسا للأمة الجزائرية التي أسست من أول يوم على تقوى من الله ورضوان (75). وإن المهد الصوفي الأول الذي نشأ فيه الأمير الفتى هو زاوية أجداده "القيطنة" بالغرب الجزائري والتي لعبت دورا سياسيا بارزا كما بينا. والحديث عن الأمير بوجهيه الصوفي والسياسي غرضي منه التنصيص على هدفين اثنين.

أولهما: بيان أهمية المرجعية وأثرها في تطور الشعوب. فإن أوطاننا العربية والإسلامية لا يمكنها تحقيق الإقلاع الحضاري بالقفز على خصوصيات الذات في الهوية والثقافة. والكثير من الليبراليين والحدائثيين - للأسف - اعتقدوا أن التحديث هو استيراد كل مافي الغرب من تقنيات وأفكار لا إنسانا حرا ووطنا مستقلا واعتمادا شعبيا على الذات وحفاظا على الخصوصيات. وهذا عين ما قام به الأمير عبد القادر في تجربته السياسية.

وثانيهما: أن يبادر أصحاب الكفاءة والعلم والخلق في كل الدول والمجتمعات لقيادة الناس وتبوأ الصدارة كما فعل الأمير عبد القادر المتصوف القائد في تاريخ الأمة الجزائرية الذي خالف في ذلك منهج ابن الطفيل الذي " اعتبر الانسحاب من مضطرب الحياة الاجتماعية إلى هدوء المهجر الصوفي منهجا لا بديل له لانقاذ الأذكياء ذوي النباهة والإدراك الممتاز من شرور مدارك عامة الناس في المجتمع " (76). ومما يتصل بمباحث الفلسفة التطبيقية هو تقويم السلوك السياسي الذي بات يهدد الأمن الاجتماعي والدولي من خلال الصراع الطائفي والعرقى والنزوع نحو التسلح والحروب وما أحوج العالم اليوم إلى كبح لجام السياسة بروح التصوف حتى ينتشر التسامح بين المتخالفين وتخدم نيران الحروب وتنهأ البشرية بالأمن والسلام.

-الإحالات والهوامش:

- 1- أحمد الراشد، الرقائق، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م، ص 40.
- 2- أبو العلاء المعري، لزوم ما لا يلزم، طبعة بومباي، الهند، 1885م، ج2، ص 413.
- 3- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار الرائد، دار المعرفة، 2009م، ص 6.
- 4- مكياقلى، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الجديدة القاهرة، 2004م، ص 90.
- 5- نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط1، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية، الباب الثالث "حويل مفهوم النص ووظيفته"، 2014م، ص 245 و246م.
- 6- القبطنة لغة مشتقة من القطن بمعنى الإقامة ضد الضعن وهو الترحال. قال تعالى "يوم ضعنكم ويوم إقامتكم" سورة النحل الآية 80. وهذا يفيد أن أجداد الأمير لم يكونوا رجلاً أهل عمود بل كان لهم موطن قار وهذه من مزايا الأشراف. والقبطنة قرية تبعد عن معسكر بـ 28 كلم. يقصدها طلاب العلم لوجود الزاوية القادرية بها. وقد شيدت القبطنة من طرف جد الأمير مصطفى المختار سنة 1206هـ/1791م. انظر الأمير محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، المطبعة التجارية، غرزوي وجاويش، الإسكندرية، 1903م، ج2، ص 302.
- 7- وتعزى تسمية هذا الوادي إلى منبعي ماء ساخن (حمام). وهي ظاهرة مألوفة في الجزائر، البلد المتميز بنشاط زلزالي كثيف ويوجد على جوانب هذين المنبعين آثار رومانية". انظر: Pierre Montagnon, La conquête de l'Algérie, Les germes de la discorde, 1830-1871. éd. Pygmalion, Paris, 1986, note, p.138. القادر، ترجمة مختار محمصاجي، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2007 م، ص 44.
- 8- وهران: بناها خزر بن حفص المغراوي سنة 290هـ (التي تمتد بين ديسمبر 902 ونوفمبر 903م) وذلك بأمر من الخليفة عبد الرحمان بن الحاكم بن هشام بن عبد الرحمان الداخل الخليفة الأندلسي. وقد أسسها على السفح الشرقي للجبل الذي يحمل عدة أسماء منها: هيدور نسبة لرجل علم، ومرجاجو وهو اسم شخص زناتي أو إسباني، والمائدة وهي صفة لقمته المنبسطة. كما يحمل اسم سيدي عبد القادر. ينتمي سكانها القدامى إلى مغرواه ونفزاوة ويعود تأسيسها إلى ما قبل عهد الفينيقيين كان يطلق عليها المرسى الصغير وهي عاصمة إيالة الغرب في العهد العثماني. انظر: الآغا بن عودة المزابي، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990م، ج1، ص ص 55-59.
- 9- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 61.
- 10- مصطفى بن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحقيق وتقديم وتعليق يحي بو عزيز، دار البصائر للنشر والتوزيع 2009م، ص 50.
- 11- المرجع نفسه، ص 50 في الهامش.
- 12- انظر كل من: محمد العربي الزبيري، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، والمؤسسة الوطنية للطباعة، 1982م، ص 12. وإسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 39.
- 13- الأمير محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، مرجع سابق، ج2، ص 297.
- 14- الأمير عبد القادر، المواقف الروحية والفيوضات السبوحية، تحقيق عاصم إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004 م - 1452 هـ، الموقف الأول، ج 1، ص 43.
- 15- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، حديث رقم 3046، ج6، ص 167.
- 16- الأمير عبد القادر، المواقف، مرجع سابق، الموقف الأول، ج1، ص 44.
- 17- نزار أباطة، الأمير عبد القادر الجزائري، العالم المجاهد، ط1، دار الفكر، دمشق، 1994م، ص 9.

- 18- دولة الأدراسة: أقيمت دولة الأدراسة في المغرب على يد إدريس الأكبر عام 172هـ- 788م وسقطت في عهد آخر ملوكهم محمد المستعلي بن إدريس بن علي عام 459هـ 106م. راجع الأميرة بديعة الحسني الجزائري، فكر الأمير عبد القادر الجزائري حقائق ووثائق ط 1، دمشق، دار الفكر للطباعة، 2000م، ص 16.
- 19- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط 5، دار العلم للملايين، 1968م، ص 619.
- 20- سبق الإشارة إليها. انظر الإحالة رقم (6).
- 21- هو مصطفى بن محمد بن المختار. مات أبوه وهو صغير. تفقه على يد أعمامه في سهل غريس بمدينة معسكر. سافر إلى الحج وحج في كل واحدة حجتين وزار المسجد الأقصى ثم دمشق ومنها إلى بغداد وهناك انخرط في الطريقة القادرية ثم رجع إلى الجزائر وبنى زاوية القيطنة. أدركه الموت سنة 1212هـ/1798م وهو راجع من حجته الرابعة وقبره بمنطقة درنة الليبية عند عين بساحل البحر يقال لها عين غزالة وقد كتب على قبره "هذا قبر سيدي الحاج مصطفى الغريسي". انظر مصطفى بن التهامي: سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، مرجع سابق، ص 48.
- 22- مصطفى بن التهامي، المرجع نفسه، ص 49.
- 23- عبد القادر الجيلاني، السفينة القادرية، تحقيق عبد الجليل عبد السلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م، ص 5.
- 24- محمد أحمد الراشد، المنطلق، ط1، مؤسسة الرسالة، شارع سوريا، بيروت، 1975م، ص 114.
- 25- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004م، ج 10، ص 488.
- 26- ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق محمد حامد الفقي، ط 2 دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1993م، ج 1، ص 199.
- 27- محمد أحمد الراشد، المنطلق، مرجع سابق، ص 115.
- 28- مقدم الزاوية عبارة معناها قيم الزاوية ورئيسها.
- 29- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ج4، ص 44.
- 30- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م، ج1، ص 470.
- 31- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 39.
- 32- قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، 2007م، ص 65.
- 33- المرجع نفسه، ص 66.
- 34- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 47.
- 35- قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 67.
- 36- المرجع نفسه، ص 68.
- 37- أحمد بن الطاهر الرزيو، قاضي أرزيو، أصله من مدينة أرزيو تولى القضاء لدى الأتراك بوهران، ودرس عليه الأمير عبد القادر في صدر شبابه عندما فرض عليهم الباي حسن الإقامة الجبرية، لكن بعد أن تولى الأمير الإمارة قدمه للمحاكمة وأعدمه في مدينة معسكر، بعد أن ثبت تعامله مع الفرنسيين أعداء البلاد. انظر يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ج2، ص 210.
- 38- قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 69.
- 39- أبو الحسن ابن رشيق، أحد أعلام اللغة والأدب. ولد في المسيلة سنة 385هـ/ 995-996م. ثم مال إلى الأدب وقال الشعر، فرحل إلى القيروان عاصمة الدولة الأغلبية سنة 406هـ ومدح ملكها المعز لدين الله الفاطمي، واشتهر فيها. وحدثت فتنة فانتقل إلى جزيرة صقلية، وأقام بمازرة [Mazzara] إحدى مدنها، إلى أن توفي بها سنة 463هـ/ 1071م. من كتبه: - قراضة الذهب - الشذوذ في اللغة- أنموذج الزمان في شعراء القيروان- ديوان شعره - ميزان العمل في تاريخ الدول- شرح موطأ مالك- الروضة الموسوية في شعراء المهديّة - تاريخ القيروان - المساوي في السرقات الشعرية - العمدة في صناعة الشعر ونقده وبه اشتهر، قال

- فيه ابن خلدون، "إنه انفرد به في هذه الصناعة وأعطاهما حقها ولم يكتب فيه أحد قبله ولا بعده " أنظر، يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، مرجع سابق، ج1، ص 28 - 29.
- 40- ابن هاني، ولد بإشبيلية أديب وشاعر، هاجر بعد فتنة إلى المغرب ثم إلى المسيلة بالجزائر وكانت له بها حضوة ثم طلبه المعز أبو تميم العبيدي فأكرمه. كان معاصرا للمنتبي. ذكر ابن خلكان روايات عديدة في سبب موته الذي كان في سنة 362هـ. له ديوان شعري كبير. انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، حققه إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1978م، ج 4، ص 421 وما بعدها.
- 41- أفلاطون، (427 - 347 ق م) ولد في أثينا في أسرة عريقة الحسب، من أكبر فلاسفة اليونان وصاحب أحد أكبر مذهبين في الفلسفة وهو المذهب المثالي، وهو الناقل الأساسي لفلسفة سقراط، بعد موت معلمه سقراط اتجه إلى ميغاري حيث اتصل بإقليدس الرياضي الكبير، ثم إلى مصر واتصل بمدرستها الكهنوتية، واطلع على علم الفلك ثم زار إيطاليا وصقلية. وبعد عودته إلى أثينا سنة 387 ق م أنشأ الأكاديمية التي ظل يدرس ويكتب فيها أربعين سنة من أهم مؤلفاته: أوطيفرون، غورغياس، المأدبة، الجمهورية. انظر عبد القادر تومي، وجوه الفلسفة، طبع بمطبعة دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 21.
- 42- أرسطو، (384 _ 323 ق م) فيلسوف ومعلم وعالم يوناني، ترك أثرا كبيرا في الفكر الإنساني، ولد في مدينة اسطاغير بمقدونية. دخل في سنة 366 ق م إلى أكاديمية أستاذه أفلاطون بأثينا وقضى فيها عشرين سنة وبعد وفاة أستاذه انتقل إلى طروادة ثم جزيرة لسبوس. كلفه فيليبس المقدوني بتعليم ابنه الإسكندر الذي تولى العرش سنة 344 ق م، رجع أرسطو إلى أثينا ثم تركها مضطرا إلى خلقيس حيث توفي بها. من مؤلفاته: ما بعد الطبيعة، المقولات، العبارة، تاريخ الحيوان، السماع الطبيعي. انظر، المرجع نفسه، ص 23.
- 43- برونو إتيين، عبد القادر الجزائري، ترجمة ميشيل خوري، ط1، دار عطية للنشر، بيروت، لبنان، 1997م، ص 65.
- 44- قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها.
- 45- المرجع نفسه، ص 74.
- 46- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 47.
- 47- المرجع نفسه، ص 48.
- 48- استغرق وقت اللقاء المتكرر بين الأمير وشارل هنري خمسة أشهر بمعدل ساعة يوميا. أي أن المدة الزمنية لإملاء المنكرات كانت حوالي 150 ساعة. انظر حياة الأمير لهنري تشرشل، ص 59.
- 49- برونو إتيين، الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سابق، ص 56.
- 50- المرجع نفسه، ص 56.
- 51- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق، كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم الحديث 120، ج1، ص 216.
- 52- برونو إتيين، الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سابق، ص 59.
- 53- ابن كثير، البداية والنهاية، دارالتقوى، القاهرة، 2004م، ج4، ص 590.
- 54- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط7، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990م، ج1، ص 262.
- 55- برونو إتيين، الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سابق، ص 58.
- 56- المرجع نفسه، ص 58 وما بعدها.
- 57- المرجع نفسه، ص 60.
- 58- المرجع نفسه، ص 61.
- 59- راجع ما قاله ابن تيمية وابن القيم في مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني في ص 5 من هذا المقال.
- 60- لعله كان يقصد كتابه الذي وضعه لأتباع الطريقة والمسمى: إرشاد المرید بن الذي شرع في تأليفه وأتمه بعد عودته من الحج، أو ربما يقصد كتابا آخر.
- 61- يقصد بها مرسية بالإسبانية (Murcia): هي مدينة أندلسية تقع في جنوب شرق إسبانيا على ضفاف نهر سيجورا، تطل على البحر المتوسط، أسسها عبد الرحمان الداخل سنة 825م. ومن أهم شخصياتها في التاريخ الإسلامي ابن عربي. انظر موقع المعرفة. <http://www.marefa.org/index.php> شبكة الأنترنت، تاريخ الدخول: 2016/10/30م. الساعة 22.09.

62- يفيد السياق أن زاوية القيطنة كانت تحوي بعضا من مؤلفات ابن عربي خصوصا ماتعلّق منها بالتصوف ومن غير المستبعد أن يكون الأمير قد نهل منها في صباه ويقدر ما تحتاج هذه المسألة إلى عميق بحث إلا أنها تبين أن الأمير عرف التصوف وقد قرأ لابن عربي قبل أن يتحول إلى الشام.

63- برونو إتيين، الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سابق، ص 62.

64- قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 74.

65- المرجع نفسه، ص 77.

66- آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، د ط، دار المسك، الجزائر، 2008م، ص 15.

67- Paul azane, L'émir Abdelkader (1808-1883). Du fanatisme musulman au patriotisme francais. Hachette, Paris, 1925 pp 199-200.

نقلا عن محمد محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 81.

68- المرجع نفسه، ص 48.

69- جماعات المخزن: تتكون من أصول وأنساب مختلفة وهي عبارة عن جهاز إداري تعينه السلطة العثمانية في الجزائر، يقوم بمهام عسكرية وجبائية تخص سكان الأرياف الخاضعة والقبائل البدوية الممتعة في الجبال، كما تستعمل لإخماد حركات التمرد وإقمام العصاة. ولقد ارتكبت كثيرا من المظالم. وحققت كثيرا من الامتيازات ولذلك أعطت ولاءها لفرنسا في حربها ضد الأمير عبد القادر. أنظر، ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، طباعة وتنفيذ أحمد متولى وأحمد جاسم، 2001م، ص 111 وما بعدها.

70- قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 85.

71- المرابطون، هم نبلاء الدين والعلم والنسب والجهاد، لهم نفوذ مستقل عن الطرق الصوفية، أوقف الناس عليهم أعباسا كثيرة وكانت السلطة الروحية في الريف الجزائري موزعة على ثلاث قوى رئيسية هي: المرابطون، والأجواد، والأشراف. انظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج 4، ص 14.

72- قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 451 وما بعدها.

73- ابن طفيل، هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن طفيل القيسي. ولد في أوائل القرن الخامس الهجري في بلدة وادي آش التي تبعد عن غرناطة بحوالي ستين كيلو مترا. درس الطب في غرناطة وأصبح أمين أسرار حاكم غرناطة وكذلك كان عند الأمير أبي سعيد حاكم طنجة ثم أصبح طبيبا ومدير تشريفات متخصصا بأهل العلم والأدب والفلسفة في قصر أمير المؤمنين الموحي بالمغرب أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن وهو الذي استجلب ابن رشد وكلفه عن طريق أبي يعقوب بشرح مؤلفات أرسطو. وفق لوضع نظام فلكي يخالف النظام الذي وضعه بطليموس. توفي سنة 581هـ في خلافة أبي يوسف يعقوب الملقب بالمنصور. له تأليف منها رسالة في النفس ورسالة حي بن يقظان الذي يولد في جزيرة منفردا وبالرياضة العقلية يعرف الله وبالرياضة الروحية يصل الى طريق الولاية ثم تعرف على عابد في جزيرة أخرى فعلمه شرائع السماء ثم خرج الى المدينة ليصلح حالها ففشل ثم عاد الى جزيرته ومات فيها وحيدا. انظر، عبد الحليم محمود، فلسفة ابن طفيل وقصة حي بن يقظان، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص 13 وما بعدها.

74- الفارابي، المدينة الفاضلة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، دت، ص 76.

75- قال تعالى: "أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم والله لايهدي القوم الظالمين". التوبة: 109.

76- مدني صالح، ابن الطفيل قضايا ومواقف، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م، ص 193.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1- الأمير عبد القادر (ت1883م)، 2004م - 1452هـ، المواقف الروحية والفيوضات السبوحية، تحقيق عاصم إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- 2- الأمير محمد (ت1331هـ-1913م)، 1903م، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، المطبعة التجارية، غرزوي وجاويش، الإسكندرية.
- 2- مصطفى بن التهامي (مجهول ت الوفاة)، 2009م، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحقيق وتقديم وتعليق يحي بو عزيز، دار البصائر للنشر والتوزيع.
- 3- الفارابي (ت339هـ-950م)، دت، المدينة الفاضلة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر.
- 5- ابن تيمية (ت728هـ)، 2004م، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- 6- الذهبي (ت748هـ-1347م)، 1990م، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط7، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 7- ابن كثير (ت774هـ)، 2004م، البداية والنهاية، دارالتقوى، القاهرة.
- 8- ابن حجر العسقلاني (ت852هـ-1449م)، دت، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- 9- مكيافلي (ت1527م)، 2004م، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الجديدة القاهرة.
- ب-المراجع:**
- 10- أحمد الراشد، 1984م، الرقائق، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت.
- 11- محمد أحمد الراشد، 1975م، المنطلق، ط1، مؤسسة الرسالة، شارع سوريا، بيروت.
- 12- شارل هنري تشرشل (ت1869م)، 2009م، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار الرائد، دار المعرفة.
- 13- نصر حامد أبو زيد، 2014م، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية.
- 14- محمد العربي الزبييري، 1982م، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، والمؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر.
- 15- إسماعيل العربي، 1982م، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 16- نزار أباطة، 1994م، الأمير عبد القادر الجزائري، العالم المجاهد، ط1، دار الفكر، دمشق.
- 17- كارل بروكلمان، 1968م، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين.
- 18- عبد القادر الجيلاني، 2004م، السفينة القادرية، تحقيق عبد الجليل عبد السلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 19- ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، 1993م، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق محمد حامد الفقي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- 20- أبو القاسم سعد الله، 1998م، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 21- يحي بوعزيز، 2009م، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- 22- قدور محمصاجي، 2007م، شباب الأمير عبد القادر، ترجمة مختار محمصاجي، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر.
- 23- يحي بوعزيز، 1995م، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 24- ابن خلكان، 1978م، وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، حققه إحسان عباس، دار صادر بيروت.
- 25- عبد القادر تومي، 2009م، وجوه الفلسفة، طبع بمطبعة دار هومة، الجزائر.
- 26- برونو إتيين، 1997م، عبد القادر الجزائري، ترجمة ميشيل خوري، ط1، دار عطية للنشر، بيروت، لبنان.
- 27- ناصر الدين سعيدوني، 2001م، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، طباعة وتنفيذ أحمد متولى وأحمد جاسم.
- 28- عبد الحليم محمود، 2000م، فلسفة ابن طفيل وقصة حي بن يقظان، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة-
- 29- ابن الطفيل قضايا ومواقف، 1980م، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

حضور غوستاف لوبون في فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي

نبيل مسيعد

قسم الفلسفة، جامعة باجي مختار - عنابة، nabil.meciad@univ-annaba.dz

تاريخ الإيداع: 2017/05/14

تاريخ المراجعة: 2018/09/19

تاريخ القبول: 2018/11/11

ملخص

يأتي هذا المقال في إطار التأصيل للفكر الإسلامي المعاصر من خلال البحث في المرتكزات الفكرية لأحد أعلامه، وهو المفكر الجزائري مالك بن نبي، الذي نال نصيبا معتبرا من الدراسة الأكاديمية بمختلف أشكالها، غير أن البحث في أصالته الفكرية لم يكن بنفس الدرجة من الاهتمام. وقد دفعني للبحث في هذا الموضوع، ذلك التقارب الذي وقفت عليه بينه وبين المفكر الفرنسي غوستاف لوبون، وهو من الشدة والوضوح ما يسمح بالقول إن هذا الأخير يمثل أحد المصادر العامة في فلسفة الحضارة لدى مفكرنا، وهو ما نعمل على بيانه بالكشف عن مواطن الاتفاق بينهما.

الكلمات المفتاحية: فلسفة، حضارة، غوستاف لوبون، مالك بن نبي، نهضة، فكر إسلامي.

*The presence of Gustave le bon in Malek Bennabi's philosophy of civilization.***Abstract**

There have been many studies about the thought of Malek Bennabi, but as much as they are concerned with his analysis of the problems of civilization, we find them neglecting the research in his intellectual originality. As we were preoccupied with the works of the French thinker Gustave Le Bon, we found that these two thinkers sharing some assumptions and results and sometimes used the same terminology. This led us to explore the similarities between them and then to deal with the sources of Bennabi's ideas in this article.

Key words: Philosophy, civilization, Malek Bennabi, gustave le bon, renaissance, islamic ideology.

*La présence de Gustave Le Bon dans la philosophie de la civilisation chez Malek Bennabi.***Résumé**

De nombreuses études ont été effectuées sur la pensée de Malek Bennabi, mais autant qu'elles s'intéressent à son analyse des problèmes de la civilisation, nous trouvons qu'elles négligent, en général, la recherche dans son originalité intellectuelle. Comme j'étais déjà préoccupé par les travaux du penseur français Gustave Le Bon, j'ai constaté que ces deux penseurs s'accordent parfois sur les memes points de réflexion et ainsi pour certains résultats. Cela m'a amené à explorer les points communs entre ces deux penseurs et à aborder les sources des idées de Bennabi dans cet article

Mots-clés: Philosophie, civilisation, Malek Bennabi, gustave le bon, le progrès, renaissance, idéologie islamique.

مقدمة

تزر مؤلفات مالك بن نبي بمصطلحات كثيرة منها: مصطلح المجتمع التاريخي، وشبكة العلاقات الاجتماعية، والقابلية للاستعمار، ومجتمع ما بعد الموحدين، كما اشتهر بمعادلته في الحضارة والتي تتألف من الإنسان والتراب والزمن، وقد وظف هذه المصطلحات في مشروعه الذي ظهر تحت اسم مشكلات الحضارة، مستهدفا العثور على الحلول الكفيلة بتحقيق النهضة في العالم الإسلامي، وكان نتيجة ذلك عددا معتبرا من المؤلفات. لكن ما يلاحظ على هذه المؤلفات أنها مقلّة في عدد الإحالات على مصادر أفكاره سواء في المتن أو الهامش. وهي ملاحظة يكون قد وقف عليها كل من بحث في أعمال مالك بن نبي. إلا أن السمعة التي يتمتع بها الرجل والهالة التي تحيط به، ربما كانت حائلا دون الإمعان في هذه المسألة المنهجية، وبالتالي الإحجام عن الذهاب بعيدا في التحقق من أصالته الفكرية. وينطبق هذا الحكم على كاتب هذه السطور.

لكن اطلاعي على بعض مؤلفات المفكر الفرنسي غوستاف لويون في فلسفة الحضارة والتاريخ شجعتني على إعادة النظر في الأسس الفكرية لمالك بن نبي، وكانت هذه الرغبة تزداد أكثر كلما عثرت على مصطلحات مشتركة بينهما، وكنت أجدّها أحيانا بلفظها وأحيانا أخرى بمعناها. بل وجدتهما في بعض المناسبات يتفقان حتى في الأمثلة التوضيحية. ثم تبين لي أن التقارب في مصطلحاتهما يبرز أكثر كلما عدنا بمؤلفات ابن نبي إلى الخلف، فكتابه "شروط النهضة" مثلا يتقاطع مع كتاب غوستاف لويون "السنن النفسية لتطور الأمم" Loi psychologiques de l'évolution des peuples في نقاط كثيرة بداية من العنوان. هذه الملاحظات وغيرها هي التي دفعتني للبحث في أصوله الفكرية في هذا المقال من خلال الإجابة على هذه المشكلة: الى أي مدى يمكن القول ان مالك بن نبي اعتمد في مشروعه مشكلات الحضارة على أفكار غوستاف لويون؟

اعلم ان التعامل مع هذه المشكلة يتطلب اطلاعا كافيا على مؤلفاتهما في هذا المجال مع الإحاطة بسيرة مالك بن نبي، لكن حجم المقال لا يستع لعرض نتيجة كل ذلك، كما ان هدفي من الإجابة على هذا السؤال هو مجرد دعوة لإعادة النظر في الروافد الفكرية التي استند إليها في مشروعه الفكري. وعليه سأقتصر على عرض بعض نقاط التشابه بين هذين المفكرين، وهي كما يلي: 1. المجتمع الطبيعي. 2. المجتمع التاريخي. 3. الثقافة. 4. عوامل الحضارة (الإنسان، الزمن، البيئة، الأفكار، الدين). وفضلت أن تكون المعالجة في صورة ثنائيات فأتي بالمصطلح كما هو معروف عند ابن نبي وأقابله بنظيره لدى غوستاف لويون، ثم أحل المحتوى المعرفي للمصطلح عندهما، حتى يتسنى الحكم على مدى أصالة مفكرنا، ولتكن البداية مع المجتمع الطبيعي.

1- المجتمع الطبيعي:

1-1-المجتمع الطبيعي عند مالك بن نبي:

المجتمع هو مجموعة افراد تقوم بينهم علاقات منظمة ومصالح وخدمات متبادلة⁽¹⁾. ويميز علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بين مجتمعات بدائية ومجتمعات متحضرة. والى هذا التقسيم ذهب مالك بن نبي (1905-1973م)، الا انه كان يطلق على النوع الأول مصطلح المجتمع الطبيعي، ويطلق على النوع الثاني مصطلح المجتمع التاريخي. ويقصد بالمجتمع الطبيعي ذلك النوع الذي لم يُعدّل أفراده في صفاتهم الجسمانية وصفاتهم النفسية أيضا، بسبب عزلتهم وعدم اتصالهم بالمجتمعات الأخرى لاسيما الاتصال الذي يفضي إلى المصاهرة، الأمر الذي مكنهم من المحافظة على أسلوب حياتهم كما ورثوه عن أسلافهم. ويرى أن المجتمع العربي قبل الإسلام كان ينتمي إلى هذا الصنف⁽²⁾. ومع أن التخلف هو الصفة السائدة في هذا النوع من المجتمعات، فإنها

تتميز بقدرة كبيرة على تقبل الأفكار الجديدة والاستفادة منها أفضل بكثير من المجتمعات شبه المتحضرة التي غادرت بدائيتها دون أن تدرك طور الحضارة. ويعتقد أن المجتمع الطبيعي سيحقق قفزة عملاقة تنقله من حال إلى حال لو اشتملت الأفكار الواردة إليه على فكرة دينية، فترتقي به من مجتمع طبيعي إلى مجتمع تاريخي، وقبل التعرف على معنى المجتمع التاريخي عند ابن نبي، يجدر بنا لدواعي منهجية التطرق لمفهوم المجتمع الطبيعي عند غوستاف لوبون.

1-2-المجتمع الطبيعي عند غوستاف لوبون:

يمكن استبدال المجتمع الطبيعي عند مالك بن نبي، بالعرق الطبيعي race naturelle عند غوستاف لوبون (1841-1931م) لأنهما يحملان نفس المعنى، قال لوبون: "واليوم لا تجد العروق الطبيعية إلا عند الهمج، وعند الهمج وحدهم تستطيع أن تبصر أما خالصة من كل اختلاط، وأما معظم العروق المتمدنة فعروق تاريخية"⁽³⁾. وهذا ما ذكره مالك بن نبي كما تقدم، إلا أنه فضل استعمال مصطلح المجتمع بدل العرق. وقد يعود سبب استبعاده لمصطلح العرق هو السمعة السيئة التي اقترنت بهذا المصطلح. وكان لوبون بدوره على وعي تام بخطورته وانعكاساته في السياسة الدولية بداية من القرن التاسع عشر، لكن مع ذلك أصر على توظيفه في كتبه وأصبح من أهم مصطلحاته، وقد كلفه ذلك بدل مجهودا إضافيا لتسويغ استعماله، فكان لا يترك مناسبة إلا ويؤكد فيها أن مفهومه للعرق يختلف عن مثيله لدى أصحاب النظرية العرقية.

وإذا كان ابن نبي قد صنّف العرب قبل الإسلام ضمن المجتمعات الطبيعية الفطرية، كما ذكرت سابقا، فإن لوبون صنّفهم ضمن المجتمعات المتمدنة، وكان يقر بامتلاكهم لبعض مظاهر الحضارة في هذه الفترة المبكرة من تاريخهم⁽⁴⁾، في إشارة للحضارة السبئية التي ظهرت في بلاد اليمن. وأنوه هنا ان استعمال ابن نبي لنفس المثال . العرب قبل الإسلام . لا يمثل دليلا كافيا على حضور لوبون في فكره، لكن عندما يتكرر الأمر إلى جانب قرائن أخرى سنقف على بعضها في هذا المقال تصبح فرضية اقتباس الأول من الثاني مقبولة.

لقد وصف مالك بن نبي العرب قبل الإسلام بالجهل وصنّفهم إلى جانب المجتمعات الطبيعية، لكنه ذكر في مناسبة أخرى بأن العرب قبل الإسلام بلغوا مراتب غير مسبوقه في مجال الأدب ونظم الشعر⁽⁵⁾، وهي فنون تتم عن رقي وسمو الإحساس الذي يتصف به الإنسان المتحضر عادة⁽⁶⁾، فوقع بذلك في التناقض، وقد حاول تجاوز هذه المشكلة بقوله أن الجهل الذي وصف به العرب لا يعني تخلفهم الشامل، وإنما يشير به لتواضع معارفهم الدينية فقط. إلا أن هذا الكلام يمكن الرد عليه، لأن العرب قبل الإسلام كان لهم دين وآلهة وطقوس. أما إذا كان مقصوده هو جهلهم بالتوحيد، فهذا لا يخصهم وحدهم، فالكثير من الأمم التي تمتعت بحضارة راقية كانت ديانتها وثنية. وعليه يمكن القول أن تصنيف العرب قبل الإسلام ضمن المجتمعات الفطرية عند ابن نبي، جاء لينسجم مع فلسفته في الحضارة، ويتسنى له رد الحضارة الإسلامية إلى الفكرة الدينية.

هذا الارتباك الذي وقع فيه ابن نبي تجاوزه غوستاف لوبون عندما أبدى اعتراضه على وصف العرب قبل الإسلام بالجهل. فكتب تحت عنوان الوهم في همجية العرب قبل ظهور محمد (عليه الصلاة والسلام): "عندنا ان هذا الرأي فاسد أول وهلة ولو لم نعلم شيئا عن ماضي العرب"⁽⁷⁾. ثم أكد مساهمتهم في الحضارة الإنسانية قبل الإسلام وبعده. فكانت هذه الفرضية منسجمة مع فلسفته في الحضارة التي ترفض الظهور المفاجئ للحضارات.

ووجه الشبه بينهما هنا هو اتفاقهما على وجود نوع من المجتمعات تسير في حياتها بمقتضى الفطرة التي جُبلت عليها. واعتقادهما بأن هذا النوع البدائي سيكون أقدر على الفعل الحضاري من المجتمعات التي غادرت

طورها الطبيعي دون أن تترك طور الحضارة. وسندهما في ذلك النتائج التي وصل إليها علماء النفس الاجتماعي في هذا المجال.

2-المجتمع التاريخي:

2-1-المجتمع التاريخي عن مالك بن نبي:

يرى مالك بن نبي أن المجتمع التاريخي (*) يظهر في ظروف أولية معينة، بعد تمكنه من تعديل وتغيير صفاته طبقا لقانون معين (8). فيتخلى نسبيا على غرائزه، ويقفص من هيمنة الفطرة على توجيه سلوكه، فاسحا المجال أكثر لصالح عالم الأفكار وبالتحديد الفكرة الدينية. وهو تاريخي لأنه يتميز بالحركة والتقدم المستمر انطلاقا من بداية معينة وصولا الى نهاية متوقعة، وليس مجرد إعادة لأحداث سابقة. وهو الفهم الذي جاءت به الأديان السماوية للزمن مخالفة بذلك التصور الإغريقي (9). وبذلك يمثل المجتمع التاريخي عند ابن نبي نوعا أعلى من المجتمع الطبيعي، لأن هذا النوع يتكون من عناصر تتحد في الغالب من أصل واحد، في حين تتألف المجتمعات التاريخية الحديثة من عناصر متباينة الأصول انصهرت بمرور الزمن في بوتقة واحدة، وهذا مبرر آخر لوصفها بالتاريخية.

وقد عرض في كتابه "ميلاد مجتمع" طريقتان لنشأة المجتمع التاريخي. أولهما قوله بأن المجتمع التاريخي هو تطور للمجتمع الطبيعي بفضل ظهور فكرة لدى أحد أفراد، ثم تأخذ هذه الفكرة في الانتشار، وكلما توسعت أكثر يزداد تحكمها في السلوك (10). ومثاله في ذلك ظهور المجتمع الإسلامي كمجتمع تاريخي بعد أن كان مجتمعا طبيعيا بفضل فكرة دينية برزت للوجود في غار حراء في القرن السادس للميلاد.

والطريقة الثانية هي عندما يستقبل المجتمع الطبيعي أفرادا أو جماعات دخيلة تنتمي إلى مجتمعات تاريخية أخرى أصابت قسطا من التحضر، فإن هذه العناصر الجديدة ستعمل مع مرور الزمن على تحويله إلى مجتمع تاريخي. ويرى أن هذه العملية لا تحدث اتفاقا أو عبثا، بل تتحكم فيها قواعد وقوانين (11). إلا أنني لم أعتز في أعماله على ما يوضح الآلية التي تتحكم في امتزاج العناصر الأصيلة بالعناصر الدخيلة على المجتمع الطبيعي، ولم يكشف عن الآلية التي تضمن انتقال الموروث الثقافي بين مكونات المجتمع التاريخي الجديد. وهذا ما حاول غوستاف لوبون أن يبينه.

2-2- المجتمع التاريخي عند غوستاف لوبون:

بالعودة إلى لوبون نجد مصطلح العرق التاريخي عنده لا يختلف كثيرا عن المجتمع التاريخي لدى ابن نبي. فهو كيان ينشأ من خلال التقاء مجموعات بشرية غير متجانسة، لا تتحد في الغالب من سلالة واحدة، تجتمع في مكان ما لمدة زمنية كافية قد تستغرق قرون. وفي هذه الفترة تنشأ علاقات مصاهرة وتزاوج بين عناصر هذه المجموعات، لتقضي في النهاية إلى مجتمع تاريخي أو عرق تاريخي له صفات نفسية متقاربة، ولا مانع من وجود تقارب في صفاتهم الجسمية بحكم تواجدهم في بيئة واحدة. وهذا ما عبر عنه في قوله: "بتوالد هذه الأعراق فيما بينها توالدا مستمرا، ويعيشها في ارض واحدة وتحت بيئات واحدة ونظم واحدة ومعتقدات واحدة، تتجانس هذه الأعراق في عرق واحد جديد بعد مرور بضعة قرون" (12). لتكتسب خلال هذه المدة صفات جسمية ونفسية وأخلاقية متقاربة.

نلاحظ هنا أن الكيفية التي يتشكل بها العرق التاريخي عند لوبون لا تختلف عن الكيفية التي يتكون بها المجتمع التاريخي عند مالك بن نبي، فكلاهما يفترض انتقال أفراد أو جماعات تنتمي إلى مجتمعات تاريخية، إلى

أماكن تواجد المجتمعات الطبيعية لأسباب تتعلق بالهجرة أو الاستعمار. وفي هذا قال لوبون: "العروق التاريخية هي وليدة انصهارات مختلفة نشأت عن مصادفات الهجرة والفتوح، وإذا كانت صفات هذه العروق النفسية الموروثة قد غدت كثيرة الثبات، فلأن حواصل مثل تلك الانصهارات قد خضعت في قرون كثيرة لحياة جامعة منظوية على نظم مشتركة وعلى مصالح مشتركة بوجه خاص" (13).

لكنه بدافع تخصصه كطبيب، كان يسعى للكشف عن الآلية البيولوجية التي تعمل على تشكيل المجتمع التاريخي، فوجد ان الاختلاط الجنسي بين الأصيل والدخيل هو العامل الأساسي في ظهور المجتمع التاريخي بالصورة التي هو عليها. ويرى ان قوانين الوراثة هي المسؤولة عن نقل الصفات الجسمية والصفات النفسية بين أفراد المجتمع الواحد. ولما كانت هذه العملية تتطلب زمنا كافيا، كان يحرص على توجيه الانتباه لقيمة الزمن، الذي يسمح بتقارب الطباع، وانصهار الجميع في مجتمع تاريخي جديد. وعلى هذا الأساس فسر ظهور المجتمع الأمريكي، وانه كان نتيجة لانصهار الأعراق الانجلوساكسونية في عرق واحد (14). في حين ركز ابن نبي على الفكرة الدينية والتي يمكنها تفسير النشاط الذي يطرأ على المجتمع، لكنها غير قادرة على شرح عملية انصهار الجماعات الدخيلة مع الجماعات الأصيلة كما وردت في الطريقة الثانية لظهور المجتمع التاريخي عند هذا المفكر، لأن الأمر يتعلق بعوامل بيولوجية في الأساس.

وفي المحصلة نقول إن المجتمع التاريخي عند ابن نبي لا يختلف كثيرا عما هو عليه لدى لوبون، فكلاهما ينظر إليه باعتباره مرحلة متقدمة من المجتمع الطبيعي. مع فارق أن ابن نبي ركز على دور الفكرة الدينية في تحوله، في حين ركز لوبون على العوامل الوراثية بمعناها البيولوجي، ودورها في نقل الصفات النفسية عبر الأجيال، ومن ثم تحكمها في شكل المجتمع التاريخي ومدى فعاليته.

3- الثقافة والطبع النفسي للشعوب:

3-1- الثقافة عند بن نبي:

يرى ابن نبي أنه إذا كنا أمام طبيب وراعي انجليزيان، ومن جهة أخرى نكون أمام شخصين لهما نفس الوظيفة، إلا أنهما ينتميان إلى مجتمعين مختلفين في درجة تقدمهما. فإننا سنجد سلوك الانجليزيان إزاء مشكلات الحياة يتميز بالتماثل والتجانس في رد الفعل والاستجابة، لأنهما ينشطان ضمن ثقافة واحدة وهي الثقافة الإنجليزية بغض النظر عن وظيفتهما وظروفهما الاجتماعية. بينما سيختلف سلوك من يشتغلان نفس الوظيفة اختلافا كبيرا. والسبب في ذلك حسب ابن نبي يعود لاختلافهما في الخلفية الثقافية. وهذا يعني أن التماثل والتجانس في السلوك لدى الأفراد، مصدره الثقافة أو الوسط الاجتماعي، وليس القدرات العلمية والمعرفية التي يمكن اكتسابها عن طريق التعلم والتدريب (15). ولا ينبغي التسرع هنا والحكم على ابن نبي بأنه لا يهتم بالتعليم. بل نجده يبدي اهتماما كبيرا به لكن بشرط أن يكون مسبقا بخلفية ثقافية ووسط اجتماعي يمتلك صفات نفسية تساعد على الإبداع، لأن التعليم لا يمكنه خلق هذه الصفات ولا يمكنه أن يحل مكانها.

وبالتالي يمكن القول أن ابن نبي لا يوظف الثقافة بمعناها المتداول لدى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا، وإنما يستخدمها على أساس أنها "المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته" (16). وهنا تكون مرادفة للوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الأفراد. ان الثقافة عنده ليست مظاهر مادية أو معنوية مثل الأدب والفلسفة والعمران والصناعة، وإنما هي الوسط الذي أنتج هذه المظاهر ممثلا في المجتمع وما يحمل من أفكار. هذا الفهم جعله

يرفض التعريف الذي وضعه تايلور للثقافة والذي نظر إليها باعتبارها ذلك الكل المركب من العادات والتقاليد والعلوم والمعارف وغيرها⁽¹⁷⁾.

إن ابن نبي يعتقد أن للثقافة وظيفة أساسية تتمثل في منح أتباعها القدرة على مواجهة التحديات وتحقيق الإبداع الحضاري. وبهذا المعنى تكون هي الوسط أو المحيط الذي يتواجد فيه الإنسان. ولتوضيح وظيفتها استعان بمثال أخذه من البيولوجيا فقال: "إذا ما أردنا توضيح وظيفة الثقافة، فإنها تشبه وظيفة الدم الذي يتكون من كريات حمراء وبيضاء، وكلاهما يسبح في البلازما ليغذي الجسد. كذلك الثقافة هي ذلك الدم في جسم المجتمع يغذي حضارته، ويحمل أفكار النخبة كما يحمل أفكار العامة، وكل من هذه الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة والاتجاهات الموحدة والأذواق المتناسبة"⁽¹⁸⁾. فالثقافة عنده بهذا المعنى ليست النتائج المترتبة عن نشاط الأفراد كما هو شائع، بل هي السبب والدافع الحقيقي الذي يقف خلف هذه الأنشطة كلها، إنها أفكار يحملها أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم ووظائفهم كصفات نفسية تشبه إلى حد ما الغرائز.

وإذا أخذنا الثقافة بهذا المعنى أي الوسط الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية يمكن تفسير التجانس والتشابه في ردود فعل الانجليز، وتفسير الاختلاف الظاهر بين الأفراد المنتمين إلى مجتمعات مختلفة رغم اشتراكهم في الوظيفة أو المهنة. وهذا ما نفهمه من قوله: "أن طالب الطب المسلم الذي يذهب لتلقي علومه في إحدى العواصم الأوروبية، يحصل على الديبلوم نفسه الذي يحصل عليه زميله الانجليزي مثلا، بل إنه كثيرا ما يتفوق عليه إذا ما كان أكثر استعدادا وذكاء، لكنه لا يحصل غالبا على فاعليته، أعني طريقة سلوكه وتصرفه أمام مشكلات الحياة الاجتماعية"⁽¹⁹⁾. ذلك لأن الوسط الثقافي مختلف بينهما. والعبرة بالفعالية وليس بالكم الهائل من المعارف والمعلومات التي تحملها الذاكرة.

ويقدم مثال رائع يبين فيه أن الوسط الاجتماعي أو الثقافة التي ينتمي إليها الفرد هي التي تؤثر على أحكامه وسلوكاته بما في ذلك الجانب الفني، وهذا المثال أخذه من مسرحية عطيل الشهيرة التي كتبها شكسبير فقال: "عندما يقتل عطيل ديدمونا وينتحر يبلغ انفعال المتفرج الأوروبي أوجه، لأن الدائرة التي يعيشها في تلك اللحظة دائرة مأساوية، أليس يرى نهاية مخلوقين جميلين؟ بينما يظل انفعال المتفرج المسلم هادئا في هذا المشهد، لأن دائرته أخلاقية فهو يرى قاتلا ومنتحرا"⁽²⁰⁾. إن انفعال المشاهد الغربي وهدوء المشاهد المسلم أمام هذه القطعة من المسرحية يعود إلى الخلفية الثقافية والبيئة الاجتماعية لكل منهما.

من خلال هذا العرض تبين أن ابن نبي يوظف مصطلح الثقافة كمرادف للوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الأفراد، وأحيانا يعبر عنها بمصطلح شبكة العلاقات الاجتماعية، الذي نجده يتكرر في أعمال ارنولد توينبي⁽²¹⁾ وعندما نعود لمؤلفات غوستاف لوبون نجده بدوره لا يهتم بمظاهر الثقافة وإنما يركز على الوسط الاجتماعي الذي انتجها، وعندما تعمق في المصطلح الأخير تبين له أن المجتمع في حركته وسكناته يستند إلى طباعه النفسية وهنا ظهر عنده مصطلح الطبع النفسي للشعوب الذي يمكن اعتباره مرادفا للوسط الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية عند مالك ابن نبي.

3-2- الطبع النفسي للشعوب عند لوبون:

أطلق ابن نبي على المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته مصطلح الثقافة، وهو نفسه المحيط الذي تتاوله بالدراسة غوستاف لوبون، لكن هذا الأخير أطلق عليه مصطلح الطبع النفسي caractère psychologique de peuple وهو الذي ينظم سلوك الأفراد ويحدد اختياراتهم، ويسمح بتجانس ردود الأفعال بين

أبناء الوطن الواحد، ويمنع التجانس في السلوك إذا كان أصحابه ينتسبون إلى مجتمعات متباينة. فالزنجي الذي ينتقل إلى إنجلترا لأجل التعلم، بإمكانه أن يتعلم كل أنواع المعارف، ويمكنه أن يترك انطبعا بأنه أصبح انجليزيا، لكن من الداخل لا يزال زنجيا⁽²²⁾. وهذا المثال يذكرنا بالطبيب المسلم الذي ذكره ابن نبي لأجل شرح دور الثقافة، في التحولات التي تعرفها الأمم.

وليس في الأمر عنصرية حسب لوبون، لأن الانجليزي يستند على ما قام به أجداده خلال قرون ماضية، ويمكن للزنجي تحقيق طبع نفسي مشترك أو ثقافة أو وسط اجتماعي بتعبير ابن نبي، يضارع الطبع الانجليزي، لكن بشرط التزام السنن المتحكمة في ظهور الطباع النفسية وما يتطلب ذلك من زمن⁽²³⁾. وفي هذا قال: "من السهل أن يُلَقَّن الزنجي في عشر سنين مثل ما يلقنه الانجليزي الحسن الثقافة، ولكن قد لا تكفي عدة قرون لأن تجعل منه انجليزيا، أي رجلا يسير كالإنجليزي في مختلف أحوال الحياة التي يوضع فيها"⁽²⁴⁾.

وإذا كان ابن نبي قد وظف مفاهيم البيولوجيا في توضيح دور الثقافة في المجتمع مثل الدم والكريات الحمراء والبيضاء في المثال السابق، فإن لوبون بدوره استعان بهذا العلم لتوضيح مفهوم الطبع النفسي للمجتمع فقال: "يدل علم التشريح الحديث على أن أجسام ذوات الحياة مركبة من ملايين الخلايا التي تتصف كل واحدة منها بحياة مستقلة متجددة بلا انقطاع، وأن مدة هذه الحياة أقل من مدة حياة الجسم الذي يتركب منها. ويمكن أن يعد أمر العرق مثل ذلك، فيقال أنه مؤلف من ألوف أفراد الذين يتجددون، فلكل من هؤلاء الأفراد حياة خاصة كحياة خلية الجسم الواحد، وللعرق المشتمل عليهم حياة جامعة وأخلاق عامة. فإلى تلك الحياة والأخلاق يجب أن ينظر الباحث في التاريخ"⁽²⁵⁾. فوضع الخلايا مقابل الأفراد، والجسم الذي يتكون من الخلايا مقابل العرق الذي يتكون بدوره من الأفراد، وبالقياس للتجانس المسجل على الخلايا والذي يصب في صالح الجسم، فإن التجانس الذي يظهر على أفراد العرق أو المجتمع سيكون في صالح هذا الأخير أيضا. وعند ابن نبي كانت الكريات الحمراء والبيضاء تشير إلى الأفراد، والبلازما تشير إلى الوسط الاجتماعي.

إن الطبع النفسي للشعب عند لوبون هو الذي يفرض على الأفراد نوع السلوك وشكل رد الفعل إزاء ما يستجد من أحداث، وهو نفس الدور الذي تقوم به الثقافة أو البيئة الاجتماعية عند مالك بن نبي، مع فارق أن هذا الأخير لم يفصل في الآلية التي تنتقل بواسطتها الصفات النفسية بين أجيال المجتمع، في حين نجد غوستاف لوبون يتوسع في شرح هذه الآلية في ضوء ما توصل إليه علم الوراثة الحديث.

4-عوامل الحضارة:

اختلفت وجهات نظر فلاسفة التاريخ والحضارة في مسألة العوامل التي تتحكم في مسيرة المجتمعات نحو التقدم والحضارة، بين من يرد ذلك إلى العناية الإلهية^(**)، ومن يسنده إلى مبدأ التعاقب الدوري للحضارات^(***)، والبعض يؤكد على دور الإنسان في ظهور الحضارات أو ما يعرف بنظرية التقدم^(****). وفي هذا الإطار حاول بن النبي الوقوف على العوامل المسؤولة عن الإبداع الحضاري فكانت النتيجة، معادلة صيغتها كما يلي:

منتوج حضاري = إنسان + وقت + تراب.

ويرى أنه يمكن الوقوف على عناصر هذه المعادلة من خلال عملية إنتاج مصباح مثلا، فهو يتطلب وجود الإنسان الذي يقف خلف العملية العلمية والصناعية. وفي حاجة للتراب ممثلا في المكونات المادية للمصباح من زجاج وموصلات وعوازل وما إلى ذلك. أما عنصر الزمن فإنه حاضر في كل مراحل عملية الإنتاج⁽²⁶⁾. لكن هذه العناصر الثلاثة بالنسبة للإبداع الحضاري، سنظل بلا فعالية عند بن النبي إلى أن تظهر على الساحة فكرة دينية،

فتكون بمثابة الاسمنت الذي يشد هذه المكونات لبعضها البعض. وسنتطرق الآن إلى هذه العناصر كل على حدى، وفي كل مرة نقابلها مع ما كتب لويون في نفس الموضوع.

1-4- الإنسان:

1-1-4- الإنسان عند بن نبي:

الإنسان حسب بن نبي يملك زادا ثقافيا ليس من السهل الوصول إليه وتدميره، لأنه مستقر في أعماق النفس، وما عليه إن أراد الخير لنفسه ولمجمعه إلا الشعور بما تتطوي عليه شخصيته من قيمة جوهرية، هي تراثه الخاص الذي لا سلطان لأحد عليه⁽²⁷⁾. واستدل على ذلك بالإنسان الألماني الذي تعرض محيطه المادي لتدمير شامل من طرف الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه القنابل فشلت في تدمير جوهر الإنسان الألماني، فتمكن من إعادة بلاده كما كانت عليه في مدة قصيرة⁽²⁸⁾.

وهذا لأن الألماني يستند لدعامة قوية شيدها الأجداد استقرت في نفسه فقال: "عندما نقوم بتحليل نشاط الأفراد أو ذواتهم في بيئة معينة نجد عوائد سائدة تنتقل فيما بينهم كابرا عن كابر، فهناك وراثية اجتماعية كما أنه هناك وراثية جسمية."⁽²⁹⁾ هنا يتحدث بن نبي عن الوراثة الاجتماعية التي تسمح بانتقال الخبرة والتجارب، لكنه لا يهمل دور الوراثة البيولوجية في هذه العملية بدليل قوله في موضع آخر: "إن ألوان نشاط الفرد وأفكاره في كل مجتمع تتسج دائما على منوال الوراثة"⁽³⁰⁾. تاركا انطبعا بأن الإنسان يدين لأسلافه بما يرثه عنهم من صفات نفسية بصرف النظر عن طريقة انتقال هذه الصفات.

وربما هذا الفهم هو الذي جعله يؤكد على تواجد إنسان ما بعد الموحدين بيننا. وبالطبع لا يقصد أن عمر هذا الإنسان امتد لقرون، وإنما يقصد صفاته النفسية التي انتقلت إلى نسله فقال: "فإذا نظرنا إلى هذا الوضع نظرة اجتماعية وجدنا أن جميع الأعراض التي ظهرت في السياسة أو في صورة العمران، لم تكن إلا تعبيرا عن حالة مرضية يعانها الإنسان الجديد. إنسان ما بعد الموحدين الذي خلف إنسان الحضارة الإسلامية، والذي كان يحمل في كيانه جميع الجرائم التي سينتج عنها في فترات متقاربة متفرقة، جميع المشاكل التي تعرض لها العالم الإسلامي منذ ذلك الحين. فالنقائص التي تعانها النهضة الآن يعود وزرها إلى ذلك الرجل الذي لم يكن طليعة في التاريخ. فحن ندين له بموارثنا الاجتماعية، ليس ذاك فحسب بل انه يعيش الآن بين ظهرانينا، وهو لم يكتف بدور المحرك الخفي الذي دفعنا إلى ما ارتكبنا من خيانة لواجبنا وأخطاء في حق نهضتنا، بل لقد اشترك معنا في فعلنا. لم يكتف بأن بلغنا نفسه المريضة التي تخلقت في جو يشيع فيه الإفلاس الخلقى والاجتماعي والفلسفي والسياسي فبلغنا ذاته أيضا"⁽³¹⁾. إنه نص لا يحتمل التأويل، يفيد بأن الصفات النفسية تنتقل عبر الأجيال سواء كانت إيجابية أم سلبية.

وفي كتابه "القضايا الكبرى" ذكر أن الحضارة لا تكون في البداية إلا سوى معطى مضمير⁽³²⁾. والسؤال مضمير أين؟ لا شك انه مضمير في أعماق النفس، هذا إذا استندنا لما ورد في النص السابق، ونضيف إليه ما ذكره بخصوص ابن سينا الذي يعتبره نتيجة لعصره فقال بن نبي: "ابن سينا لم يكن يعدو مجرد معطى مضمير ضمن أحد الصبغيات، والظروف العامة للمجتمع الإسلامي في عصره، هي التي حققت بالصورة التي برز عليها إلى الوجود"⁽³³⁾. بمعنى أن ظهور ابن سينا يعود لعوامل وراثية على مستوى الكروموزومات، ونتيجة لمحيطة الاجتماعي، فجمع بذلك بين العوامل البيولوجية والعوامل الاجتماعية. وما يمكن قوله أن مالك بن نبي عندما حلل

الجانب النفسي والاجتماعي للإنسان صانع الحضارة، فإنه لم يغفل جانبه البيولوجي وهو الجانب الذي توسع فيه غوستاف لوبون.

4-1-2- الإنسان عند لوبون:

لنقارن مفهوم الإنسان عند بن نبي بنظيره لدى غوستاف لوبون، إن هذا الأخير يقول عن الإنسان ما يلي: "كل إنسان لا يمثل بالحقيقة ثمرة أبائه القريبين فقط، بل يمثل ثمرة عرقه أيضا، أي جميع سلسلة أجداده"⁽³⁴⁾. هذا هو الإنسان عند لوبون، إنسان خاضع بالدرجة الأولى للصفات النفسية التي تصله من أسلافه، فقال "نحن أبناء آبائنا وعرقنا معا، وليس الشعور وحده هو الذي يجعل لنا من الوطن أمًا ثانية، بل الخواص الجثمانية والوراثة تؤدي إلى ذلك أيضا"⁽³⁵⁾. بل ذهب أبعد من ذلك عندما جعل للأموات سلطة على الأحياء في قوله: "الشعب مسيرا بأمواته أكثر مما بأحيائه، وبالأموات وحدهم يقوم العرق. والأموات في القرن بعد القرن هم الذين أوجدوا أفكارنا ومشاعرنا، ومن ثم جميع عوامل سيرنا. والأجيال الغابرة تفرض علينا أفكارها فضلا عن مزاجها الجثماني، والأموات هم سادة الأحياء بلا جدال"⁽³⁶⁾. لأن الأموات قبل أن تفارقهم الحياة، منهم من نجح في تمرير صفاته النفسية بواسطة آلية الوراثة إلى أجياله اللاحقة، وستظل هذه الصفات تتعرض لأنواع التعديل، إلى أن تبلغ مراتب متقدمة في تطورها، وهنا يكون قد حان زمن استغلالها في بناء الحضارة إذا كانت إيجابية، أما إذا كانت سلبية فإنها تقود أصحابها إلى الهاوية. ولإشارة فإن بن نبي عندما حدثنا عن إنسان ما بعد الموحدين، وأنه لا زال بيننا، فإن كلامه يدخل في إطار تأثير الأموات على الأحياء، لأنه لا يعقل أن يمتد عمر هذا الإنسان لخمس قرون. هذه الدلائل وغيرها تجعلنا نميل إلى القول بأن بن نبي اعتمد على أعمال لوبون وهي فرضية تؤكد الظروف التي مر بها في فرنسا وقد ذكرها في كتابه شواهد القرن.

4-2- الزمن:

4-2-1- الزمن عند بن نبي:

نظر بن نبي للزمن من زاويتين أولهما باعتباره عنصرا أساسيا في كل ما يعرفه العالم من أحداث سواء تعلق الأمر بعالم الأشياء أو عالم الأشخاص أو عالم الأفكار، فكل ذلك خاضع للزمن⁽³⁷⁾. بمعنى أن التقدم الذي عرفته الأمم قديمها وحديثها، لم يأت بين ليلة وضحاها، بل تعود مقدماته لقرون. وعليه ينبغي للمجتمعات التي تريد اللحاق بالركب الحضاري أن تضع هذا بعين الاعتبار، وأن تعمل على خلق الظروف المناسبة للإبداع. وبالمقابل فإن سقوط الأمم لا يُعدُّ أمرا مفاجئا، فهو نتيجة لظروف استمرت لفترات زمنية كانت كافية لانتهيار هذه المجتمعات. ومن ذلك أن الانقلاب الذي حدث للقيم في العالم الإسلامي، بدأت مقدماته عند بن نبي يوم موقعة صفين أين نشب خلاف بين المسلمين الأوائل واحتكموا فيه للسلاح⁽³⁸⁾. وظل الخلاف يتفاقم ويستفحل خطره إلى أن أتى على الأخضر واليابس.

كما نظر للزمن من زاوية استخدامه بالنسبة للمعاصرين، حيث وجد تباينا كبيرا في التعامل مع الزمن بين الشعوب رغم أن طبيعته واحدة، فهو عنده "نهر قديم يعبر العالم منذ الأزل يمر خلال المدن يغذي نشاطها بطاقته الأبدية أو يذلل نومها بأنشودة الساعات التي تذهب هباء، وهو يتدفق على السواء في أرض كل شعب. ومجال كل فرد يفيض من الساعات اليومية التي لا تغيض، ولكنه في مجال ما يصير ثروة وفي مجال آخر يتحول عدما"⁽³⁹⁾. هذا هو فهمه للزمن لقد نظر إليه على أساس أنه يمثل أعدل قسمة بين الناس قياسا على مقولة ديكارت في العقل.

ومن الأمم التي أحسنت استغلال الزمن يذكر ألمانيا فقال: "المعجزة الألمانية التي انطلقت سنة 1948م من الصفر وبعد عشرة سنوات أقامت معرضاً مذهلاً في القاهرة 1957م. لو حللنا هذه المعجزة لوجدنا فيها عوامل شتى لا سبيل إلى إنكارها ولكن العامل المهم في هذه العوامل هو الزمن، فقد فرضت الحكومة عام 1948م على الشعب الألماني التطوع يومياً ساعتين مجاناً"⁽⁴⁰⁾. ولهذا نجد يقترح على المسؤولين في البلاد الإسلامية أخذ العبرة من ألمانيا، والعمل على تعليم قيمة الزمن للأفراد من خلال تخصيص جزء يسير من ساعات اليوم لأداء واجب معين، وبعد مرور مدة معينة سيكتشف هؤلاء مقدار حصيلته هذا الزمن على قلته⁽⁴¹⁾.

4-2-2- الزمن عند لوبون:

أما غوستاف لوبون فإنه لم يركز على حسن استغلال الزمن، لأن الأمر عنده أكبر من مجرد دعوة يتم على إثرها تحول شعب بين عشية وضحاها من مبذر للوقت إلى شعب يحسن استغلال ساعات يومه. إن حسن استثمار الزمن من أسمى الغايات عنده، لكن لن يتحقق ذلك حسب لوبون إلا بالزمن نفسه. بمعنى أن التحكم في الزمن يتطلب الحصول على صفات نفسية معينة، وهذه الأخيرة لن يحصل عليها المجتمع بسرعة عن طريق التعليم أو المحاكاة مثلاً، بل هي في حاجة لعوامل عديدة، ومدة زمنية كافية⁽⁴²⁾. لذلك على الأمة التي تريد الاستفادة من الزمن، أن تستمر في تحسين استغلالها لهذا العامل، ومهما كانت النتيجة فإنها ستتعاظم مع تعاقب الأجيال بشرط أن يحتفظ كل جيل بالنتائج التي وصل إليها سلفه، ويعمل على إضافة ما يمكن إضافته، ثم يمرر هذا الإرث إلى الجيل القادم، وهكذا إلى أن يظهر جيل يحسن التعامل مع الزمن وهو الجيل الذي يكون مؤهلاً لتشييد الحضارة.

والظاهر أنه ليس من السهل استغلال الزمن على أكمل وجه عند لوبون، لكن إذا تمكن جيل من بلوغ هذه الغاية فإنه "سيمتلك الجبروت الذي يعزوه المؤمنون لألهتهم"⁽⁴³⁾. لأن الزمن عنده هو "المولد الحقيقي والمدمر الكبير الذي بنى حبات الرمال، ورفع إلى مستوى الكرامة البشرية تلك الخلية الحية الصغيرة عبر الأزمنة الجيولوجية"⁽⁴⁴⁾. فكان عامل الزمن ضرورياً في بناء الحضارة عند الطرفين. إلا أن بن نبي أراد منه أن يكون مجرد وسيلة في يد الإنسان تمكنه من تحقيق آماله إن أحسن استغلاله. في حين كانت نظرة لوبون للزمن أوسع واشمل.

4-3- البيئة:

4-3-1- البيئة عند بن نبي:

فضل بن نبي استعمال مصطلح التراب le sol ليشير به إلى الجانب المادي في الحضارة وتجنب استخدام مصطلح المادة، لأنها كما قال مستعملة في حقول معرفية متعددة، بحيث أصبحت تثير في أحيان كثيرة اللبس والغموض. ففي الأخلاق تقابل المادة الروح، وفي العلوم التجريبية تقابلها الطاقة، وفي الفلسفة تقابلها المثالية، لذلك قال لو أخذنا بالحكمة القائلة بأن الأشياء تتضح بأضدادها، فلن نتفعل حينها هذه الحكمة لمقاربة مصطلح المادة بسبب استعمالها في ميادين مختلفة، وعليه وجد من المناسب تغيير مصطلح المادة بمصطلح التراب، على أساس أنه مصطلح بسيط، ولم يعرف تطوراً كبيراً واستعماله محدوداً⁽⁴⁵⁾. ومن ثم اعتمده كمصطلح في مشروعه الفكري.

لكن إذا كان التراب يعبر عن المكونات المادية للنتائج الحضارية، فهل يعني هذا استبعاد مظاهر الحضارة المعنوية مثل الفنون والأدب؟ أم أن التراب يدخل حتى في نظم قصيدة؟ ربما نجد في فكر مالك بن نبي أن

الإجابة تكون نعم فيما يخص السؤال الثاني، وأن التراب له دخل في أي ناتج حضاري سواء كان ماديا أو معنويا. لكن السؤال المطروح لماذا الإصرار على استعمال مصطلح التراب الذي يشير إلى الجزء المادي من الحضارة ويطلب منا أن نعممه على كل عناصر الحضارة؟

4-3-2- البيئة عند لوبون:

وعلى غرار بن نبي، لم يوظف لوبون مصطلح المادة، واستخدم بدله مصطلح الوسط *le milieu* وأحيانا كان يستخدم مصطلح التراب^(****)، ليعبر به عن العوامل التي تؤثر في تكوين الأمم، ومن ثم ظهور الحضارة، سواء كانت مادية أو معنوية. وقد نقل عادل زعير المصطلح *le milieu* من الفرنسية إلى العربية مقابل لفظ البيئة، على اعتبار أن البيئة يمكن أن تكون مادية ويمكن أن تكون اجتماعية. وترجم لفظ *le sol* بلفظ الأرض. وهما مناسبان للاستعمال في فلسفة الحضارة أفضل من مصطلح التراب، لأن التراب أقرب إلى المادة، ومن الصعوبة بما كان أن يعبر عن الجانب المعنوي في الحضارة.

وعلى كل فإن عنصر الوسط أو البيئة عند لوبون لا يحظى بالأهمية التي نالها التراب عند بن نبي، بل نجده في مناسبات كثيرة لا يعد البيئة أو الوسط من عوامل الحضارة⁽⁴⁶⁾. وإن كان لها من دور عنده فهو لا يتجاوز المراحل الحرجة التي تشهد انهيار مجتمع وظهور آخر. وهنا فقط يمكن للبيئة أن تؤثر في سير المجتمع، وما إن تستقر الأمة على طباع نفسية معينة، فإن البيئة تصبح تحت سيطرة أصحاب هذا الطبع الذين لا يقيمون وزنا للبيئة بعد أن تمكن أصحابه من امتلاك الصفات النفسية الضرورية التي تؤهلهم لمواجهة مختلف العوائق⁽⁴⁷⁾. وسينجح هؤلاء في نشر الحضارة أينما ذهبوا، بمعنى أنه يركز أكثر على العامل البشري في الحضارة، ويهمل عامل البيئة أو التراب بتعبير بن نبي.

4-4-4- الأفكار:

4-4-1- الأفكار عند بن نبي:

يرى بن نبي أن المسلمين في عالمنا المعاصر، لم يبلغوا خلال قرن ما بلغته مجتمعات أخرى كانت قد انطلقت معهم من نفس النقطة في نهاية القرن التاسع عشر. وفشلهم عنده ليس له علاقة بفقدان الوسائل، وإنما بسبب تراجع الأفكار⁽⁴⁸⁾. حيث كان عليهم تجديد أفكارهم وليس التعلق بعالم الأشياء والسعي لتحسينه باستمرار. وتجديد الأفكار عنده لن يكون فعالا إلا إذا كان جذريا، حيث يتم تعويض الأفكار السلبية، بأفكار إيجابية ترفع من روح الإنسان وتدفعه للقيام بواجباته⁽⁴⁹⁾. ولكن كيف يتم تغيير هذه الأفكار؟ قد نجد الإجابة في قوله: "إن هذا النشيد الذي يقود الشعب عندما تتعلق القضية بمصيره إلى ميادين القتال أو الى حظائر الشغل، لا ينبعث من العدم أو من مجرد ارتجال أدبي أو موسيقي، ولا حتى من صرخة الألم التي يطلقها إنسان جريح. فهذا النشيد لا يمكن أن ينبعث إلا من روح الشعب ذاتها، من تقاليده، ومن تاريخه، ومن كل ما يجعل عمله أو نضاله مقدسا في ناظره"⁽⁵⁰⁾.

حسب هذا النص (الأدبي والموسيقي) فإن نشاط الأمم ينبعث من الروح والتقاليد والتاريخ، لكن لم يوضح طبيعة هذه العناصر الثلاثة، وكيفية الاستفادة منها عمليا. فماذا يقصد بروح الشعب؟ قد يكون يعني بذلك شبكة العلاقات الاجتماعية أو الثقافة حسب فهمه لهذين المصطلحين، كما سبق الذكر، إلا أنه لم يحدد الآلية المناسبة التي تمكن الشعب من الاتصال بتقاليده وتاريخه، بل زاد الأمر غموضا عندما ربط ذلك بالروح، تاركا انطبعا بأن

هذه العناصر لا يجب التعامل معها بشكل مادي، كأن نطلع على التاريخ من خلال الكتب وغيرها، وإنما سنعثر عليها في أرواحنا. وهذا ما كشف عنه عندما ذكر المراحل التي تعرفها الأفكار أثناء تكونها.

إن الأفكار عند بن نبي تمر بمراحل قبل أن تتضح، وأولها مرحلة الطفولة عندما يصوغ الشعب أحكامه طبقاً لعالم الأشياء، والمرحلة الثانية عندما يصوغ أحكامه حسب التقاليد، وأطلق على هذه المرحلة عالم الأشخاص، وفي الأخير يصل الشعب إلى مرحلة عالم الأفكار عندما تصبح الفكرة ذات قيمة في حد ذاتها دون أي تأييد من طرف عالم الأشياء أو عالم الأشخاص⁽⁵¹⁾. لكن هذه المراحل التي تمر بها الفكرة: عالم الأشياء، عالم الأشخاص، عالم الأفكار. هل يمكن أن يعايشها الفرد الواحد خلال سنوات عمره؟ إن كلامه هنا يشبه حديثه عن إنسان ما بعد الموحدين فهو يشير به إلى تعاقب الأجيال خلال القرون، وإن كل جيل يسعى لتعزيز ما ترك سلفه إلى أن تدرك الفكرة مرحلتها الأخيرة فتعكس بشكل إيجابي على حاملها. إلا أنه لم يوضح آلية انتقال الأفكار عبر الأجيال.

وربما لم يكن يعنيه البحث في أصول الفكرة بقدر اهتمامه بنتائجها، فنجده يطلب من الشعب أن يحافظ على عالم الأفكار، ويحذره من العودة إلى عالم الأشياء أو عالم الأشخاص، لأن عالم الأفكار يمكنه من إعادة بناء عالم الأشياء إن تعرض إلى الدمار مثلما فعل الشعب الألماني بعد الحرب العالمية الثانية. أما إذا زال عالم الأفكار، فارتقب دمار الشعب كله⁽⁵²⁾. ويعالم الأفكار حسب بن نبي تمكن المسلمون في القرن السابع للميلاد من التوسع شرقاً وغرباً، لكن بداية من القرن الثاني عشر للميلاد بدأ وضعهم يميل نحو السقوط بسبب تراجع عالم الأفكار، مع أن عالم الأشياء كان أفضل مما كان عليه من قبل، لقد كان هؤلاء يتوفرون على كل مكتسبات العالم في كل مجالات الحضارة، إلا أن هذه المكتسبات تنتمي لعالم الأشياء وهو عالم لا يمنع من السقوط في ظل غياب عالم الأفكار⁽⁵³⁾. وهذا ما حل بالمسلمين. لقد ربط بن نبي مصير الحضارة بالأفكار وتجاهل ظروف تكونها ونموها وزوالها وهي الجوانب التي حاول لوبون أن يوجه الأضواء نحوها.

4-4-2- الأفكار عند لوبون:

لنقارن عالم الأفكار عند بن نبي بنظيره لدى لوبون. عندما حلل هذا الأخير الحضارة تبين له أنها تستند إلى الأفكار، والفكرة عنده هي تصور جديد يظهر في أمة معينة، وفي زمن معين. يأتي بها أحد الأفراد ثم تنتشر إلى باقي أفراد المجتمع إذا نجحت في تجاوز ما يقف أمامها من اعتراض أو مقاومة⁽⁵⁴⁾. فمند البداية ذكر أن الأفكار لها علاقة بالتاريخ فقال: "وإذا ما أردنا أن نفهم منشأها فينبغي دائماً أن نرجع في الزمن إلى الوراء، فهي بنات الماضي وأم المستقبل وعبدة الزمن (أي تحت سيطرته) دائماً"⁽⁵⁵⁾. في هذا القول نجده يحدد مصدر الفكرة أنه الماضي، ثم يؤكد على تحكمها في مستقبل الشعب الذي يحملها، ثم جعل الفضل في ظهورها وتحكمها في السلوك للزمن. وإذا كان بن نبي قد اكتفى بالإشارة إلى دور الفكرة في مسيرة الأمم، فإن لوبون حاول البحث في أصولها والعوامل التي تجعل الأفكار بهذه الأهمية والخطورة.

إن الفكرة عند لوبون لن يكون لها أي تأثير إذا لم تنزل إلى منطقة اللاشعور سواء كان فردياً أم جماعياً، ويرى أنه كلما توغلت فيه أكثر، زادت سيطرتها على سلوك الأفراد. فقال: "لا تكون الأفكار ذات محل حقيقي في روح الأمم، إلا إذا هبطت بنضج بطيء جداً من مناطق الفكر المتحولة، إلى المنطقة الثابتة اللاتنبيهية للمشاعر حيث تتضح عوامل سيرنا، وهناك تغدو تلك المبادئ عناصر أخلاق فتقدر على التأثير في السير"⁽⁵⁶⁾. وهذه العملية تحدث على المستوى الفردي ومثالها ما نراه عند الحرفيين من إتقانهم لعملهم الذي أصبح أقرب ما يكون إلى

الغريزة، ذلك لأنه يقوم به بشكل لا شعوري. ونفس الشيء بالنسبة للجماعة، إنها تخضع إلى اللاشعور الجمعي وما يحتوي عليه من أفكار انتقلت من جيل إلى آخر بواسطة آلية الوراثة.

والأفكار خلال سيرها تتعرض للتعديل المستمر فقال: "لابد للمبدأ الجديد لكي يعطي جميع نتائجه من أن ينفذ روح الجماعات، ويهبط المبدأ من الدُرى الذهنية التي نبت فيها، إلى الطبقة التي يليها فإلى التي بعدها معدلا بلا انقطاع، إلى أن يكتسب شكلا يلائم الروح الشعبية التي ستتصره، وهناك يبدو المبدأ متجمعا في كلمات قليلة وفي كلمة واحدة أحيانا، مثيرا صورا قوية مغرية أو هائلة ومن ثم مؤثرة على الدوام"⁽⁵⁷⁾. بمعنى أن الأفكار بمرور الزمن تُختزل في كلمات معدودة وربما في كلمة واحدة بعد أن كانت تتطلب مجلدات لشرحها.

ومثال ذلك أن كلمة الديمقراطية والحرية والمساواة، هي أفكار مضغوطة في كلمة واحدة، وهنا تكمن قوتها لأن كل من يسمعها يفهمها حسب مستواه الثقافي والمعرفي⁽⁵⁸⁾. وعندما تستقر وتأخذ طريقها إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع، عندها تكون كل عناصر الحضارة وكل ما ينتجه الإنسان في هذه الأمة التي آمنت بهذه الفكرة، مصبوغا بطابعها في كل المجالات. ويقترّب بن نبي من هذا التصور عندما قال: "إن حضارة ما، هي نتائج فكرة جوهرية، تطبع على مجتمع في مرحلة ما قبل التحضر الدفعة التي تدخل به التاريخ"⁽⁵⁹⁾. ومن أهم الأفكار التي تحكم سير المجتمعات هي الفكرة الدينية سواء عند بن نبي أو لدى غوستاف لوبون.

4-5-الدين:

4-5-1-الدين عند بن نبي:

الحضارة عند بن نبي ممكنة ما دامت هناك فكرة دينية تؤلف بين العوامل الثلاثة التي تضمنتها معادلته الشهيرة أعني الإنسان والتراب والوقت، لتركب منها كتلة تسمى في التاريخ حضارة⁽⁶⁰⁾. وميلاد الحضارة عنده يتم على مرحلتين الأولى، تشهد ميلاد الفكرة الدينية. والمرحلة الثانية تتزامن مع تسجيل هذه الفكرة في الأنفس⁽⁶¹⁾. أي عندما تعرف طريقها إلى الانتشار. فالحضارة الغربية على سبيل المثال هي نتيجة لفكرة دينية ممثلة في المسيحية، والتي كان ميلادها في القرن الأول للميلاد. ولم تتجسد هذه الفكرة كحضارة في الغرب إلا بعد مرور أكثر من أربعة عشر قرنا من ظهور المسيحية كفكرة دينية. وتأخر تجسيد الفكرة الدينية هنا ليس قاعدة. بدليل أن الفكرة الدينية المتمثلة في الإسلام تزامنت تقريبا مع ظهور الحضارة الإسلامية⁽⁶²⁾. وفسر بن نبي التزامن الموجود هنا والتعاقب المسجل هناك بتوفر مجتمع الفطرة كشرط أساسي.

فالمجتمع الذي استقبل الإسلام حسب بن نبي كان مجتمعا جاهليا⁽⁶³⁾. مجتمع غير ملوث ثقافيا. في حين ظهرت المسيحية في وسط ثقافي متعدد ومتنوع، يكون قد حجب الفطرة التي يولد بها الإنسان. وكان عليها أن تنتظر قدوم مجتمع الفطرة القادم من شمال أوروبا ليطيح بالإمبراطورية الرومانية ويبيّن الحضارة الغربية بعد إيمانه بالمسيحية⁽⁶⁴⁾. والظاهر أن تعلق بن نبي بدور الفكرة الدينية في حركة التاريخ جعله يغض الطرف عن الفترة الزمنية الطويلة التي فصلت الحضارة الغربية عن سقوط الحضارة الرومانية والمقدرة بعشرة قرون. والسؤال المطروح ماذا كان يفعل البرابرة خلال هذه الفترة وكل الشروط متوفرة للتقدم، إنهم يمثلون مجتمع الفطرة حسب بن نبي، وأمامهم عقيدة أو فكرة دينية جديدة. فلماذا تأخرت شرارة الإبداع الحضاري ألف سنة؟ لم أجد إجابة شافية لهذا السؤال في مؤلفات بن نبي. وللاشارة فإن هذا المفكر لا يقصر مصطلح الدين على الأديان السماوية فقط، بل كل عقيدة عنده تعتمد على الإيمان القوي يمكن النظر إليها باعتبارها دين حتى لو كانت حزبا سياسيا، أي أنه يستعمل المصطلح بمعناه العام⁽⁶⁵⁾.

لكن الأمر يختلف عند لوبون الذي تعامل مع هذا السؤال وهو مستند إلى الحقائق العلمية الجديدة. حيث فسر سقوط روما بتحلل الصفات النفسية الإيجابية التي تبعث على النشاط، والتي كانت مستقرة في جينات السكان الأصليين، نتيجة امتزاجهم بالبرابرة خلال قرون، وليس بسبب القوة العسكرية لهؤلاء. كما فسر عودة الإبداع الحضاري في عصر النهضة، بعودة هذه الصفات النفسية نتيجة امتزاج السكان هذه المرة مع اللومبارديين وهم قبيلة جرمانية حكمت إيطاليا في القرن السابع للميلاد. وهو التفسير الذي يسمح بفهم انقطاع العمل الحضاري عند هذا المفكر طيلة الفترة السابقة لمقدم العناصر الجديدة، على أساس أن عمل الوراثة يتطلب أجيال متواصلة.

4-5-2- الدين عند لوبون:

لقد تناول بن نبي الدين بمعناه الواسع وكذلك الأمر عند لوبون، إن الدين عند هذا الأخير يشمل كل إيمان يقدر ذاتا خارقة للعادة، ويشعر إزاءها المؤمن بالخوف، مع خضوعه الأعمى لأوامرها، وعدم الخوض في مناقشتها، والتصدي لكل من يحاول أن يمسه بسوء. وينطبق هذا على كل أنواع الأديان التي عرفها البشر سماوية كانت أو أرضية مادية أو روحية⁽⁶⁶⁾. وإذا كان سبب تدين الإنسان لدى بعض الفلاسفة هو الخوف، فإن لوبون يردده إلى الأمل، على أساس أن الإنسان يمكنه أن يحقق الأمن، لكنه مع ذلك يضل يأمل دائما فيما هو أفضل، وإن تعذر عليه بلوغه في حياته، فإنه يفترض وجود حياة أخرى يتحقق فيها أمله.

ومهما يكن أصل الدين عند غوستاف لوبون، فهو عامل أساسي في بناء الحضارة، بغض النظر عن منطقيته، لأن أهميته لا تكمن في مصدره وإنما في فعاليته، فقال: "على الفرضيات العلمية يقوم صرح معلوماتنا ومعارفنا، وعلى الفرضيات الدينية شيدت أركان جميع المذنبات"⁽⁶⁷⁾. وسيظل الدين يمد الحضارة بقوتها دون أن يؤثر فيه جدل المتشككين، لأنه في واقع الأمر مؤسس على مبادئ ليست عقلية⁽⁶⁸⁾. لكن إن حدث وتراجع فهذا لا يعني أنه انهزم أمام العقل، بل هو مؤشر على انهيار المجتمع ككل وانحسار دوره في التاريخ. أما الخطر الفعلي الذي يمكن أن يطيح بالفكرة الدينية، فهو الدين نفسه، بمعنى أن الدين يتراجع في حالة ظهور عقيدة أخرى منافسة له، فلا يفل الإيمان إلا الإيمان⁽⁶⁹⁾.

4-5-5 أصالة فكر مالك بن نبي:

رغم التعامل في هذه المقالة مع عدد محدود من المصطلحات المستعملة عند غوستاف لوبون ومالك بن نبي، إلا أنها فيما اعتقد كشفت عن وجود تقارب بينهما. وهو التقارب الذي من شأنه أن يعيد طرح التساؤلات حول الأسس الفكرية لمالك بن نبي، ومدى أصالة آرائه في فلسفة الحضارة.

إن الأفكار التي عرضها بن نبي في كتبه وهي بذلك العمق والأهمية، لا يمكن أن تستند إلى دروسه التي أخذها في قسنطينة فقط، ولا يمكن بأي حال أن يكون قد حصل عليها في معهد اللاسلكي الذي التحق به سنة 1930 في فرنسا، بعدما فشل في الالتحاق بمعهد الدراسات الشرقية. كما أنه لم يذكر حسب علمي أنه كان على اتصال مباشر بمفكري عصره، لاسيما الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء النفس أمثال برغسون (1859-1941) وفرويد (1856 - 1939) وأدلر (1870-1937) وغوستاف لوبون. وربما نلتمس له العذر في عدم احتكاكه بهؤلاء الأكاديميين بصفة مباشرة كونه ليس من أصحاب الشهادات العلمية، بالإضافة إلى وضعيته الاجتماعية التي شاركه فيها أغلب الجزائريين المتواجدين في فرنسا حينها.

وأرى أن أفكار بن نبي في فلسفة الحضارة تكونت في فرنسا، في الفترة الممتدة بين سنتي 1939 و1946م. لأنه عرف في هذه الفترة بعض الاستقرار في بيت زوجته الفرنسية بعد معاناة كثيرة مصدرها البطالة وشح الموارد

المالية، وقد ذكر هذا بالتفصيل في كتابه "مذكرات شاهد القرن". وفي هذه الفترة يكون قد تعمق في دراسة الفكر الغربي عن طريق المطالعة فقط، لاسيما وأنه كان يتمتع بوقت فراغ كبير، إذ أنه لم يوفق في الحصول على منصب شغل دائم.

وفي هذا الوقت الذي شرع فيه مالك بن نبي في جمع مادته العلمية ذات الصلة بمشكلات الحضارة، تكون قد مرت أكثر من عشر سنوات على وفاة غوستاف لوبون (1931م)، مخلفا وراءه مؤلفات كثيرة في مجالات متعددة شملت الطب والفيزياء والكيمياء، وعلم النفس وعلم الاجتماع وفلسفة الحضارة والتاريخ، أهله ليحتل مكانة فكرية بارزة في فرنسا. وكان إلى جانب رحلاته العلمية خارج بلاده، يحرص على اتصاله المستمر برجال الفكر والسياسة⁽⁷⁰⁾. وعرفت كتبه طريقها إلى العالمية فنقلت إلى لغات كثيرة بما فيها اللغة اليابانية. وفي العالم العربي كان فتحي باشا زغلول وزير العدل في مصر أول من نقل كتاب إلى العربية تحت عنوان "سر تطور الأمم" سنة 1913م، ثم عرب طه حسين كتاب *Lois Psychologiques de L'évolution de l'éducation psychologique de peuples* تحت عنوان "روح التربية" سنة 1923م. إلا أن الفضل في تعريف العرب أكثر بغوستاف لوبون يعود لعادل زعيتير الذي ترجم أهم أعماله في فلسفة الحضارة مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين. وعن هذا المشروع قال في مقدمة ترجمته لآخر كتب لوبون وهو "فلسفة التاريخ". وبهذا الكتاب أكون مع ما قدمت من ترجمة كثير من كتب لوبون الاجتماعية والتاريخية والفلسفية، قد أدخلت كتب لوبون المهمة الآخذ بعضها برقاب بعض إلى العربية إدخالا يخيّل إلى الباحث معه أن الحكيم الجليل من العرب⁽⁷¹⁾. لكن الإحالات على هذا المفكر في مؤلفات بن نبي لا تعكس هذه السمعة، حيث لم تتجاوز فيما أعلم ستة مرات، أربعة منها في كتاب "القضايا الكبرى" ومرة واحدة في كتاب "شروط النهضة" وأخرى في كتاب "وجهة العالم الإسلامي ج1" وكلها جاءت في معرض البحث عن شهادات غربية تؤكد دور العرب في الحضارة الإنسانية. فكان عدد الإحالات قليل جدا ولا ينسجم مع التشابه والتقاطع في أفكارهما والذي أشرت إلى جزء بسيط منه في هذه المقالة.

خاتمة

ذكر هاشم صالح في المقدمة التي وضعها عند ترجمته كتاب سيكولوجية الجماهير لغوستاف لوبون، أن هذا الطبيب والمفكر كان عنصرا فاعلا في ميدان العلوم والفكر لكن وقع تهميشه فيما بعد، وأصبح من النادر أن يتجرأ أي شخص في فرنسا والعالم الغربي على ذكر اسمه في أي محفل علمي⁽⁷²⁾. ونفس الحكم نجده عند الباحثة الفرنسية كاترين روفيه Catherine Rouvier وقد حاولت البحث في أسباب هذا التحامل، ليتبين لها أن الامر يتعلق بموقفه الداعم للبرجوازية، ومعارضته لمبادئ الثورة الفرنسية، وكونه مرجعا مهما للنازية والفاشية⁽⁷³⁾. وهي أسباب كافية بنظرها لإهماله على الرغم من مساهمته الكبيرة في مجالات علمية متنوعة ودوره في تأسيس علم النفس الاجتماعي وإسهابه في موضوع فلسفة الحضارة. لكنها بنظري لم تذكر السبب الأهم وهو موقفه من اليهود، حيث حدد في كتابه اليهود في تاريخ الحضارات، نصيبهم في الحضارة الإنسانية فجعله مساويا للصفر⁽⁷⁴⁾. وربما من سوء حظه انه أعلن هذا الموقف في الوقت الذي عرفت فيه الصهيونية تصاعدا غير مسبوق مكنها من إقامة وطن قومي لليهود، وجعلها توزع تهمة العداة للسامية على كل من يعترض سبيلها، فكان من أوائل ضحاياها. وأرجح أن يكون مالك بن نبي على اطلاع تام بهذه الظروف التي طالت الإنتاج العلمي لهذا المفكر لتواجهه حينها في فرنسا. ولما كان يدرك خطورة تهمة العداة للسامية في هذا البلد، وخوفا من أن يصيبه ما أصاب لوبون، حرص على ألا يظهر هذا الأخير في كتبه باستثناء الحالات التي ذكرتها. لكن هذا لم يمنع تردد صدى

غوستاف لوبون في مجمل أعماله المتعلقة بمشكلات الحضارة، بل أكاد اجزم أن معادلته في الحضارة ما كانت لتظهر بذلك التماسك لولا استناده لآراء غوستاف لوبون في هذا المجال، لأن هذا الأخير سبق وأن تناول عناصر تلك المعادلة بالتفصيل لا سيما في كتابيه السنن النفسية لتطور الأمم وفلسفة التاريخ، وبشكل أقل في كتابيه حضارة العرب وحضارات الهند، ليأتي فيما بعد مالك بن نبي ويحوّل هذه العناصر إلى صيغة رياضية فقط.

الاحالات والهوامش:

- 1- اندري لالاند، 2001، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل احمد خليل، منشورات عويدات، ط 2، بيروت، باريس، ص 1305.
- 2- مالك بن نبي، 2006، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 6، دمشق، ص 9.
- 3- غوستاف لوبون، 1957، السنن النفسية لتطور الأمم، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، د ط، مصر، ص 37.
- 4- غوستاف لوبون، 2009، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، دار العالم العربي، ط 1، القاهرة، ص 87.
- 5- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، مصدر سابق، ص 51.
- 6- طه حسين: 2007، في الشعر الجاهلي، رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، ص 83.
- 7- غوستاف لوبون، حضارة العرب، مصدر سابق، ص 87.
- (*)التاريخية Historisme مذهب فلسفي ظهر في ألمانيا مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن بين ممثليه جورج سيميل (1858. 1918م) ورودولف أوكن (1846. 1926م). ويرى أتباعه أن الأحداث التاريخية لا تعرف السكون، وأنها في تتابع مستمر، السابق منها يؤثر في اللاحق. وعليه فإن الأمور الحاضرة بما فيها الحضارة ناشئة عن تطور تاريخي.
- 8- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، مصدر سابق، ص 9.
- 9- إميل برييه، 1956، اتجاهات الفلسفة المعاصرة، ترجمة محمود قاسم، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، د ط، بيروت، ص 55.
- 10- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مصدر سابق، ص 10.
- 11- المصدر نفسه، ص 11.
- 12- غوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 09.
- 13- المصدر نفسه، ص 11.
- 14- المصدر نفسه، ص 127.
- 15- مالك بن نبي: 1987، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي، وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 4، دمشق، ص 89.
- 16- المصدر نفسه، ص 89.
- 17- مالك بن نبي: 2000، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 4، دمشق، ص 34.
- 18- مالك بن نبي: شروط النهضة، مصدر سابق، ص 93.
- 19- مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، مصدر سابق، ص 42.
- 20- مالك بن نبي: 2006، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة بسام بركة، احمد شعيبو، دار الفكر، د ط، دمشق، ص 53.
- 21- ارنولد توينبي: 2011، مختصر دراسة للتاريخ، ج 3، ترجمة فؤاد محمد شبل، المركز القومي للترجمة، د ط، القاهرة، ص 147.
- 22- غوستاف لوبون: 2010، حضارات الهند، ترجمة عادل زعيتر، دار العالم العربي، ط 1، القاهرة، ص 92.
- 23- غوستاف لوبون: السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 51.
- 24- المصدر نفسه، ص 53.
- 25- مصدر سابق، ص 97.
- (***) نظرية العناية الإلهية: يمكن تعريف العناية الإلهية بأنها النظرية التي يعتقد أصحابها بأن الله هو الفاعل الوحيد في كل ما يقع من أحداث، وأن كل والظواهر التاريخية تخضع لمشيئة الله وحده. وبالمقابل تنفي عن الإنسان أي قدرة على الفعل، وانه لا يشارك في صنع تاريخه.

- (***) التعاقب الدوري للحضارات: يشير هذا المصطلح الى معنيين أولهما ان الحضارات تتعاقب في ظهورها، فلا تختفي في مكان إلا لتظهر في مكان اخر. وثانيهما يخص الحضارة الواحدة عندما تمر بدورة حياة كاملة من الميلاد الى الزوال.
- (****) نظرية التقدم: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن التاريخ في مجمله يسير نحو التقدم على هدى العقل، وانتشرت هذه الفكرة بشكل واسع في عصر الأنوار، ولازالت منتشرة إلى اليوم.
- 26- مالك بن نبي: شروط النهضة، مصدر سابق، ص 49.
- 27- المصدر نفسه، ص 154.
- 28- المصدر نفسه، ص 148.
- 29- مالك بن نبي، 1986، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 5، دمشق، ص 34.
- 30- المصدر نفسه، ص 35.
- 31- المصدر نفسه، ص 37.
- 32- مالك بن نبي، 1991، القضايا الكبرى، ترجمة عمر مسقاوي، دار الفكر المعاصر، ط 1، لبنان، ص 43.
- 33- المصدر نفسه، ص 55.
- 34- غوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 32.
- 35- المصدر نفسه، ص 32.
- 36- المصدر نفسه، ص 34.
- 37- مالك بن نبي، شروط النهضة، مصدر سابق، ص 146.
- 38- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مصدر سابق، ص 106.
- 39- مالك بن نبي، شروط النهضة، مصدر سابق، ص 145.
- 40- المصدر نفسه، ص 148.
- 41- المصدر نفسه، ص 147.
- 42- غوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 50.
- 43- غوستاف لوبون، 2011، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، ط3، بيروت، ص 103.
- 44- المصدر نفسه، ص 103.
- 45- مالك بن نبي، شروط النهضة، مصدر سابق، ص 49.
- (*****) . النص الأصلي الذي ورد فيه ذكرُ التراب عند غوستاف لوبون:
- «Les événements dont se compose l'histoire naissent sous des influences diverses les unes permanentes, telles que le sol, le climat, la race». Gustave Le Bon, 1931, Bases scientifiques d'une Philosophie de l'histoire, Ernest Flammarion Editeur, Paris, p.9.
- 46- غوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 42.
- 47- المصدر نفسه، ص 67.
- 48- مالك بن نبي: القضايا الكبرى، مصدر سابق، ص 52.
- 49- المصدر نفسه، ص 178.
- 50- المصدر نفسه، ص 107.
- 51- المصدر نفسه، ص 188.
- 52- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مصدر سابق، ص 37.
- 53- المصدر نفسه، ص 38.
- 54- غوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 148.
- 55- غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، مصدر سابق، ص 103.
- 56- غوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 144.
- 57- المصدر نفسه، ص 150.

- 58- غوستاف لويون، سيكولوجية الجماهير، مصدر سابق، ص 116.
- 59- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، مصدر سابق، ص 41.
- 60- مالك بن نبي، شروط النهضة، مصدر سابق، ص 64.
- 61- المصدر نفسه، ص 61.
- 62- المصدر نفسه، ص 61.
- 63- المصدر نفسه، ص 66.
- 64- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مصدر سابق، ص 59.
- 65- مالك بن نبي، شروط النهضة، مصدر سابق، ص 69.
- 66- غوستاف لويون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 160.
- 67- غوستاف لويون، 1928، اختلال التوازن العالمي، ترجمة صلاح الدين وصفي، مطبعة العرب للبستاني، مصر، ص 365.
- 68- غوستاف لويون، 1964، الآراء والمعتقدات، المطبعة العصرية، ط 2، القاهرة، ص 8.
- 69- غوستاف لويون، السنن النفسية لتطور الأمم، مصدر سابق، ص 149.
- 70-Catherine Rouvier:1986, les idées politiques de Gustave Le Bon , Presses Universitaires de France, 1 er édition, Paris, pp 263- 264
- 71- غوستاف لويون، 2003، فلسفة التاريخ، دار العالم العربي، ط1، القاهرة، ص 5.
- 72- غوستاف لويون، سيكولوجية الجماهير، مصدر سابق، ص 25.
- 73-Catherine Rouvier: les idées politiques de Gustave Le Bon, Op cit, p 28.
- 74- غوستاف لويون، 2009، اليهود في تاريخ الحضارات، ترجمة عادل زعيتير، دار العالم العربي، ط1، القاهرة، ص 15.
- المصادر والمراجع:**
- 1- غوستاف لويون، 1957، السنن النفسية لتطور الأمم، ترجمة عادل زعيتير، دار المعارف، مصر، د ط، مصر.
- 2- غوستاف لويون، 2010، حضارات الهند، ترجمة عادل زعيتير، دار العالم العربي، ط 1، القاهرة .
- 3- غوستاف لويون، 2009، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتير، دار العالم العربي، ط 1، القاهرة.
- 4- غوستاف لويون، 2009، اليهود في تاريخ الحضارات، ترجمة عادل زعيتير، دار العالم العربي، ط 1، القاهرة.
- 5- غوستاف لويون، 2011، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، دار الساقى، ط 3، بيروت.
- 6- غوستاف لويون، 1928، اختلال التوازن العالمي، ترجمة صلاح الدين وصفي، مطبعة العرب للبستاني، مصر .
- 7- غوستاف لويون، 1964، الآراء والمعتقدات، المطبعة العصرية، ط 2، القاهرة.
- 8- غوستاف لويون، 2003، فلسفة التاريخ، ترجمة عادل زعيتير، دار العالم العربي، ط 1، القاهرة.
- 9- مالك بن نبي، 1987، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي، وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 4، دمشق.
- 10- مالك بن نبي، 2000، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 4، دمشق.
- 11- مالك بن نبي، 2006، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة بسام بركة، احمد شعبو، دار الفكر، د ط، دمشق.
- 12- مالك بن نبي، 1986، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 5، دمشق.
- 13- مالك بن نبي، 1991، القضايا الكبرى، ترجمة عمر مسقاوي، دار الفكر المعاصر، لبنان، دار الفكر، ط 1، دمشق.
- 14- مالك بن نبي، 2006، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 6، دمشق.
- 15- ارنولد توينبي، 2011، مختصر دراسة للتاريخ، ج 3، ترجمة فؤاد محمد شبل، المركز القومي للترجمة، د ط، القاهرة.
- 16- طه حسين، 2007، في الشعر الجاهلي، رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة.
- 17- Gustave Le Bon:1931Bases scientifiques d'une Philosophie de l'histoire, Ernest Flammarion Editeur, Paris,.
- 18- Catherine Rouvier:1986les idées politiques de Gustave Le Bon ,Presses Universitaires de France, 1 er édition, Paris

المدينة العربية الإسلامية بين الحاضر وتحديات المستقبل: المدينة العتيقة بقسنطينة أنموذجا

صالح شاوي

قسم الهندسة المعمارية، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار - عنابة، chaouisalah2007@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/12/03

تاريخ المراجعة: 2018/10/09

تاريخ الإيداع: 2016/09/26

ملخص

تتناول الورقة البحثية بالدراسة المدينة العتيقة بقسنطينة، للوقوف على عناصر وأشكال التراث المبني للمدينة العربية الإسلامية من خلال شواهد ومبانٍ تاريخية عكست مستوى القدرات الإبداعية التي ينطوي عليها هذا التراث تقنيا، وتنظيما وتخطيطا بأبعاده الدينية والثقافية، وكذا مدى التفاعل القائم بين النشاطات الإنسانية المختلفة للحفاظ على معالمه بغية نقلها للأجيال الصاعدة، وحيث تعرف المدينة تدهورا مستمرا لإطاراتها المبني ونوعية الحياة الحضرية فيها جراء العوامل الطبيعية وفعل الإنسان. فما هي مميزات المدينة العتيقة؟ وكيف يمكن حماية وتأصيل خصوصياتها في إطار التنمية المستدامة؟ هل يمكن مصالحة الماضي العمراني بحاضره لاستشراف مستقبله؟

الكلمات المفاتيح: مدينة عربية إسلامية، حفاظ، تنمية مستدامة، قسنطينة.

**The Arab - Islamic city between the present and the future challenges:
Case of the ancient city of Constantine**

Abstract

This paper treats the ancient city of Constantine to identify the elements and forms of built heritage in Arab-Muslim city through historical monuments and constructions reflecting the creative abilities of the technical, organizational, and cultural dimensions, to bequeath to future generations. The city is experiencing a regression of the built environment and the quality of urban life, due to natural and human factors. What are the characteristics of the ancient city? How can we protect it in the context of sustainable development? Can we conciliate the past with the present to explore the future?

Key words: Arab - islamic city, protection, sustainable development, Constantine.

**La ville arabo musulmane entre le présent et les défis du futur :
Cas de la vieille ville de Constantine**

Résumé

Cet article traite de la vieille ville de Constantine pour identifier les éléments et les formes du patrimoine bâti dans la ville arabo - musulmane à travers des monuments et ouvrages historiques reflétant les capacités créatives sur le plan technique et organisationnel, ainsi que ses dimensions culturelles, en vue de le léguer aux générations futures. La ville connaît une régression du cadre bâti et de la qualité de la vie, dues aux facteurs humains et naturels. Quelles sont donc les caractéristiques de la vieille ville? Peut - on la protéger dans le cadre du développement durable? Peut - on concilier le passé avec le présent pour explorer l'avenir?

Mots - clés: Ville islamique arabe, protection, développement durable, Constantine.

ورد في بطون كتب التراث والوثائق التي تداولت مجال التعمير والعمران، أنه ومنذ أن ظهر الإنسان (هذا الكائن البدائي) على وجه المعمورة، بالرغم من أنه لم يكن أعظم الكائنات الحية قوة ولكنه كان بدون شك أكثرها مهارة وأشدها دهاء، عمل جاهدا على توظيف عناصر الطبيعة والمجال وفق إمكاناته البسيطة لتلبية حاجاته اليومية وتأمين حياته وتوفير راحته وأمنه خارج أو داخل إطارات مبنية اختلفت أشكالها، وأحجامها وموادها، من مغاور، وكهوف وأكواخ. تعاون هذا الكائن مع أقرانه لرد الأخطار المترتبة به إلى أن ظهرت الكتل البشرية والتجمعات العمرانية، دخلت على إثرها في صراعات دائبة ودامية في سبيل السيطرة على موارد العيش، ومناطق الصيد والغابات المثمرة⁽¹⁾. وكان لتلك التجمعات أنماط عيش لكل منها خصائصها، شكلت في مجملها تراثا توارثه الجيل بعد الجيل. وليس التراث ما مضى وانتهى ولكنه ما تبقى، حيث يتألف مما يصطفيه المجتمع ليمنحه الخلود بعيدا عن تأثيرات الزمن ثم تحويله تباعا للأجيال الصاعدة. إن التراث العمراني المادي ملمح رمزي يعكس تنوع التراث الثقافي وراثته وهو وثيق الصلة بالذاكرة والهوية، كما يعرفه آخرون كونه الجسر الذي يصل الماضي بالحاضر نحو آفاق المستقبل ويربط أواصر التواصل بين أجيال المحطات الثلاث. إن إنتاج التراث المعماري يعود إلى إشراك عدة عوامل متعلق أو متكامل بعضها ببعض الآخر (اجتماعية، واقتصادية، وثقافية وسياسية).

حرص العمران العربي الإسلامي كتراث مادي إلى غاية القرن التاسع عشر على تناسقه وتوازنه من خلال التركيز على عاملي الإنسان والحيز الذي يتحرك وينشط فيه. فكان قائما على أحكام وأعراف الاستعمال بما يضمن الاستمرارية لثقافة مبنية على العلاقة بين التنظيم الفضائي والتنظيم الاجتماعي. لم يول الاهتمام بقضية الحفاظ على التراث المبني إلا في غضون القرن السابق، وهذا لا يمنع من القول إنه خلال القرون العاربة لم يكن هناك اهتمام بالموضوع ذاته، وعليه فإن بداية القرن الواحد والعشرين كانت بداية لطريقة ونظرة جدية وجديدة للماضي القريب والبعيد، فيها اهتمام بالشواهد التاريخية وكذا طرح إشكالية "الحفاظ". فهناك من يرى ضرورة تعميم المعلم وآخر يرى وجوب الدفاع عن شرعية المعلم دون تدخل أو تعديل فيه، ولكن ابتداء من سنة 1880 أخذت المحافظة على الأملاك الثقافية نصا قانونا صريحا في إيطاليا وإدخال عنصر الرفع والتمتير إلى جانب مادة التاريخ كونه شاهدا وعرضا موضوعيا ولموسا لحقائق الماضي كأساس علمي لكل دراسة معمارية.

1- المدن الإسلامية القديمة:

1.1- المدينة، نشأتها وتخطيطها:

أعطيت للمدينة La ville العديد من التعاريف، أولها اللغوي الذي يرجع كلمة 'مدينة' أصلا إلى كلمة 'دين' أي أنها ذات أصل 'سامي'. وعرفت المدينة عند الآكدي والآشوري بالدين أي 'القانون'. أما اصطلاحا: فقد تعددت تعاريف العلماء والمؤرخين بتعدد الأمكنة وتغير الأزمنة، حيث اعتبر أرسطو أن المدينة مجموعة من الذكريات الصخرية الممكن إدراك معانيها ومكوناتها. فالمدينة هي مكان تعيش عليه مجموعات حضرية بتعداد سكاني كبير، إذ يختلف تعريف المدينة من مكان لآخر ومن وجهة نظر لأخرى، وكل منطقة تضع شروطا على المنطقة الحضرية، تعتمد على استغلال أراضيها في مشاريع مختلفة. ويعتقد بعض المنظرين أن المدينة تشكلت بعد الثورة النيوليتية للزراعة؛ حيث إن ظهور الزراعة أجبر الصيادين على التخلي عن أنماط الحياة البدوية، والمحاولة للوصول لتسوية مع المزارعين. أما ابن خلدون فيرى: "أن المدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير

وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون. فلا بد في تمصير واختطاط المدن من الدولة⁽²⁾.

كما حاول ايدالو تلخيص آراء بعض المتخصصين الذين ناقشوا أمر المدينة فيقول: "المدينة موجودة بالفعل، وهي الإطار الذي تمارس فيه الوظيفة الاجتماعية (الثقافة، القيم، حماية الفرد) وهي العنصر الوظيفي للنظام الاقتصادي والإطار الذي تمارس فيه البرجوازية المنسجمة سلطتها وهي كيان يستمد وحدته من الممارسة اليومية لسوق العمل" (بوجو قارني. ج، 989). وتعتبر المدينة بالنسبة للمغرب مثلا، وحدة حضرية شاسعة ذات كثافة سكانية عالية التي تتمركز فيها معظم الأنشطة البشرية وهي مجال لبنات تحتية أساسية ومجال أيضا للترفيه والابتكار والعيش الكريم..الخ وفي التشريع المغربي يستعمل قليلا مصطلح "مدينة" والمستعمل حاليا هو "الجماعة الحضرية".

بدا واضحا من خلال الوثائق التي عثر عليها في ميدان تخطيط المدن وإنشائها على غرار حي القصبه بالجزائر ومدينة عمان بالأردن، كما أكدت الدراسات التحليلية والتطبيقية لما تبقى من آثار على جوانب الفكر الإسلامي وأسس ومراحل تطوره الحضري. حيث تتاسب هذا الفكر مع النظرة الإنسانية التي تكيفت معه في سلاسة ويسر وتدرج، وهذب من طبائع النفس البشرية وارتقى بها عاليا. وقد امتاز الفكر الإسلامي العربي بالشمولية في مبادئه العامة الصالحة لكل مكان وزمان وبالتخصيصية في جزئيات التطبيق الميداني أي أنه يبدأ بالأهم كسياسة عامة وينتهي إلى التخصيص الدقيق في كل الفروع كانعكاس. يتمتع مئات الآلاف من السكان في كل من مدن فاس، وتلمسان، والقاهرة وبغداد وغيرها بظروف معيشية مناسبة رغم المناخ الحار الجاف الذي يغطي هذه المدن، ذلك بفضل إدراك وفهم أساليب وطرق تكييف المعيشة مع معطيات المحيط. وبالرغم من تشابه المعطيات المناخية، تبرز أشكال معمارية مختلفة تتميز بأساليب بسيطة نحصرها في وجود صحن الدار (الشكل الأكثر نموذجية)، في الصحاري توجد القصور، هناك الحصون والمعازل، هناك أنظمة التهوية الطبيعية في شكل أبراج هوائية، وسماكة الجدار الخارجي، بالإضافة إلى استعمال المواد المحلية في البناء matériaux locaux⁽³⁾.

ورغم بساطة البناءات فهي أثبتت عبر العصور فعاليتها ونجاحها حيث تسمح بتوفير ظروف حياتية أفضل للراحة داخل المنازل حتى لما تكون درجة الحرارة مرتفعة. وتشارك المدن العربية الإسلامية في مجملها حول التعبير المجالي لمبادئ الشريعة الإسلامية، إذ يتشكل الحي الإسلامي من مجموعة متدرجة حول قطب المسجد الذي يعطي للحي طابعه وشخصيته. كما كانت الشريعة هي التي تحدد بدقة الحياة الاجتماعية للفرد والجماعة والتي انجر عنها السكن بشكله المعروف⁽⁴⁾. ولذلك يطلق أيضا على المدن الإسلامية "دار الإسلام" هذا يعني أن لا يوجد لدى المسلمين مفهوم "أطراف" هناك دائما "داخل" ولكل فرد إقليمه داخل الحيز السكني أو خارجه (مبدأ منفق عليه روحيا واجتماعيا). ومن ثم تتجلى الأهمية البالغة التي تكتسيها دراسة المدن الإسلامية العربية في الأمصار لدراسة التراث العربي الإسلامي لأن كثيرا من الجوانب الأثرية والعمرانية يتأكد فهم كنهها بصورة خاصة في ضوء هذه المصادر التي كانت عنصر الاتصال الأساسي الذي عن طريقه تنتقل الأجيال السابقة ثقافتها وخبراتها للأجيال اللاحقة.

1-2- مميزات المدينة الإسلامية:

نشأت المدينة الإسلامية ببثرب (مدينة النبي) بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إليها انطلاقا من مكة المكرمة، الواحة التي آوى إليها آخر المرسلين أين أسست مبادئ التعمير المملاة عن الدين الجديد. وأين تهيأ المجتمع

أنداك الى حياة حضرية جديدة متجددة، باستقرار الرحل وترك النعرات القبيلية عن طريق عرى التأخي (المواخاة بين المهاجرين والأنصار) والتكافل الاجتماعي في الإسلام ورابطة ذوي الارحام بل بتوحيد الكل تحت راية الإسلام. هذا وقد عرفت الحضارة الإسلامية مراحل غنية في الميدان العمراني والمعماري حيث تتفرد تلك المدن بالقاسم المشترك وهو الإسلام، الذي شهد توسعا ما بين منتصف القرن السابع والتاسع للميلاد بظهور أولى المدن الإسلامية المعروفة تباعا على غرار مدينتي البصرة سنة 633 والكوفة سنة 638 بالعراق، والفسطاط سنة 640 بمصر والقيروان سنة 670 بتونس⁽⁵⁾ ثم بغداد سنة 762 عاصمة العراق، وفاس سنة 789 بالمغرب، ووهران سنة 903 بالجزائر.

تتميز المدن الإسلامية في الجزائر كانت أو عبر ربوع العالم العربي الشاسع بخصائص متشابهة في أنسجتها العمرانية وتكويناتها المعمارية بالرغم من اختلاف مواقعها الجغرافية ومعطياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومن أهم مميزات المدينة الإسلامية؛ المسارات العضوية المتشعبة والمتدرجة، الفناء الداخلي، الأحياء (وفق تنوع ديمغرافي، مجموعات عرقية، دينية ومسلمة). أما السوق souk فهو ما يميز المدينة الإسلامية بامتياز عن أي مدينة أخرى في أي عصر كسوق عكاظ فهذه الخاصية بالذات ترتب في طليعة المميزات. إن مرد ملامح التشابه الأصلية بين المدن الإسلامية في وجود الجامع (المسجد)، والساحة، والسوق والفناء الداخلي يعود في الأساس إلى مبادئ وثوابت مشتركة نابعة من أحادية المصدر والمصير، لا تتغير بتغير المنظر وتعدد الشكل المعبر. المصدر هو القرآن، والسنة، والفقه والشريعة السمحاء والتي تعرف وتحدد بدقة الحياة الاجتماعية والعائلية التي ينجم عنها المسكن (ملكية فردية) الذي ينتمي بدوره إلى الجماعة la collectivité أو الحي la cité والذي لا يمكن أن ينشأ في غياب عنصر ومصدر كل حياة 'الماء' على غرار مدينة سامراء بالعراق المنشأة على طول نهر على مسافة 25 كلم⁽⁶⁾. فمعظم المدن الإسلامية عرفت توسعا عضويا ابتداء من المركز متفرعة وغير منتظمة الطرقات تنتهي في الغالب إلى ممر ثالثي الذي بدوره يؤول إلى المسد l'impasse من جهة أخرى فهي محاطة بجدران للأمن والحماية وتوحيد صف المجتمع⁽⁷⁾.

3-1 خصائص البناء المعماري الإسلامي L'architecture musulmane:

لقد أكد العلماء والفلاسفة على ضرورة تكييف النمط الإنساني مع النمط المعماري، من جهة أخرى، ألح عالم الاجتماع على تحديد حجم قياسي للمدينة بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي. أما أرسطو Aristote فقد أكد بالمقابل على وضع حد للتوسع المعماري ومنه فإن العلاقة بين مقياس الإنسان والبيئة هو العنصر المميز للمدينة العربية. وبالرغم من البحوث المستمرة حول التراث المعماري العربي الإسلامي le patrimoine arabo-musulmane ومزايها فإننا نلاحظ في الوقت الراهن، بناءات ومنشآت تهمل مقياس الإنسان. إزاء ظهور سكنات فاخرة على جنبات الأنهج الكبيرة وهي معرضة لشتى أشكال التلوث البيئي المنبعث من السيارات والآلات على تعدد أشكالها، وألوانها وأحجامها، أحبط وأقلق الإنسان العربي وأفقده الأمل في مناخ المدينة العربية الإسلامية بشوارعها الهادئة والمؤمنة. ونحن نتناول بالبحث البناء العربي الإسلامي، يتعين إعادة دراسة شكله ونمطه، فتلك البناية لا تتكون من قبة وقوس فحسب بل هي حيز 'بيئي إنساني' يضمن العلاقات الاجتماعية المتبادلة ويسعى إلى تحقيق الرفاهية لا للفرد فحسب بل وللجماعة في كل الأوقات وعلى جميع المستويات. وعليه يتعين على المهندس المعماري المهتم أو المنكب على دراسة التراث المعماري تجاوز الظاهر منه والذهاب إلى العلاقة الوطيدة بين الشكل والعمق السوسيو اقتصادي، فلقد ثبت بأن البناية الإسلامية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية⁽⁸⁾.

2- الفن المعماري والتعمير في المدينة الإسلامية:

2-1- ما مدى تأثير الإسلام فيها؟

مع بزوغ شمس الدين الإسلامي الحنيف، ظهر واضحا تجسيد أفكاره النيرة وتعاليمه الخيرة في فن، عمارة وتخطيط المدينة الذي يعرف كونه عملية تحديد وتعريف أفضل طريقة لتحقيق أهداف معينة، ثم اختيارها وفقا لاعتبارات معينة في ظل الموارد المحدودة والقيود التي تفرضها الظروف السائدة في المجتمع، أو أنه عملية ضبط البيئة الطبيعية والبشرية من أجل استخدام أفضل للموارد البيئية، وبالتالي فإن هناك محاولات كثيرة للتخطيط منها التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط العمراني. وقد اعتمد تخطيط المدينة الإسلامية بالذات على عدة مراحل؛ اختيار الموقع، توفر الماء، واعتدال المكان وجودة الهواء والمكان الآمن. إذ يخضع تخطيط الموقع الذي سينتشر عليه البنيان وفق شروط ثمانية أقامها ابن الربيع: "يسوق إليها الماء العذب ليشرب حتى يسهل تناوله من غير عسف، وأن يقدر طرقها وشوارعها حتى تتناسب ولا تضيق، وأن يبني فيها جامعا للصلاة في وسطها ليتعرف على جميع أهلها، وأن يقدر أسواقها لينال أهلها حوائجهم عن قرب، وأن يميز بين قبائل ساكنيها بألا يجمع أعدادا مختلفة متباينة، وإن أراد سكنها فليسكن أفسح أطرافها وأن يجعل خواصه محيطين به من سائر جهاتها وأن يحيطها بسور خوف اغتيال الأعداء لأنها بجملتها دار واحدة، وأن ينقل إليها من أهل العلم والصنائع بقدر الحاجة لسكانها حتى يكتفوا بهم ويستغنوا عن الخروج إلى غيرها"⁽⁹⁾.

كما تجسد هذا التخطيط من خلال عدة عناصر لعل أهمها التوحيد ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: 1، 2]، الذي تجلى أساسا في:

– توحيد مخططات المساجد حيث تشترك في انفتاحها على السماء (المأذنة) le minaret وتوجيهها نحو القبلة، إذ شكل المسجد حافظا للوحدة وعنصرا مركزيا واستراتيجيا تنسج حوله خيوط حياة المدينة كما لعب دور الجامع، والمدرسة والجامعة (جامعة الزيتونة بتونس، جامعة القرويين بفاس) عبر التاريخ كما أن المدرسة والزوايا موجودة في كل بل كل المدن الإسلامية استجابة للآية الكريمة ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [سورة العلق: 1، 2] كينايح فياضه للإشعاع الإسلامي العلمي وتكريسا للعلاقة بين الإسلام والعلم 'اطلبوا العلم ولو في الصين'، "العلم نور والجهل ظلام"، ولأنه لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؛

– توحيد وتشابه بعض المناظر الحضرية les paysages urbains داخل المدينة الواحدة؛

– توحيد التوجه إلى القبلة في كثير من العبادات؛

– وحدة اللغة المعمارية والفنية؛

– غياب التمثيل والتجسيم البشري؛

– منع كل رسومات أو تمثيل للاله والرسول؛

– منع الشرك بالله كاستعمال الوساطة بين العبد وخالقه.

كما يدعو الإسلام إلى التواضع، والتضامن والمساواة بين الأفراد والجماعات وعدم التكبر ﴿وَلَا تَمَسَّ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [سورة الإسراء رقم 17، 37-38]⁽¹⁰⁾، لهذا ما نلمسه في احترام مقياس الإنسان échelle humaine عبر أرجاء المدينة وفي تشييد وأفقية البناءات (الطابق الأرضي والعلوي) وإنجاز الطرقات (الطول، العرض) والارتفاعات منها المفتوح على السماء ومنها المغطى تكيفا مع معطيات وخصوصية المناخ، ومن خلال البساطة والغنى في البناء من جهتي الداخل

والخارج. وفيما يخص نظام المحارم والحرمة التي تحث عليها تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة حثا، فإننا نجدها متجسدة من جانب في اختيار الموضع الآمن أو تشييد وإحاطة المدينة بأسوار وقلوع وما تشتمل عليه من أبراج المراقبة والمحارس من أهم وسائل التحصين والتأمين للحكام والمحكومين، المتبعة في الحصون داخل المدن التي حتمت طبيعة موضعها وجود هذه التكوينات الحربية. ومن جانب آخر تدرج المسالك وتنظيمها إلى غاية فضاء السقيفة ثم الفصل بين الفضاء العمومي والخاص وحجم الفتوحات المطلقة على الخارج وارتفاعها وحتى في تصميم فضاءات الدار بالإضافة إلى صيانة المرأة وإعطائها مجالا من الحرية بتخصيص لها فضاء المشربية حيث ترى منه الشارع دون أن ترى لعدم تعريضها للنظرات الطفيلية المثيرة للفتن⁽¹¹⁾.

خص الله جل وعلا الأرض بميزة عظيمة وهي وجود الماء في البحار والأنهار والمحيطات وفي باطن الأرض وجعله الله أساس الحياة من جانب، كما حرم الله تذييره وتلويثه من جانب آخر. إذ ذكر الماء في القرآن الكريم في آيات عديدة منها قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 30] حيث أنشئت المدن الإسلامية بجوار ينابيع المياه إلى غاية نقطة الماء وسط الفناء الداخلي للمساكن، ذلك لأنه عنصر مقدس وباعث بامتياز لأسباب الحياة على الأرض وملطف للجو وفي ذات الوقت مدمر صعب التحكم فيه. هذا وقد حضت تعاليم الإسلام الحنيف على حسن المعاملة والتأزر والتسامح والتعايش فيما بين المسلمين وغيرهم من بني البشر على اختلاف دياناتهم وأعرافهم ولنا في معاملة المسلمين فيما بينهم ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: 10] وفي دبلوماسية آخر المرسلين وخاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم في الصبر ومعاملة جاره اليهودي المسيء إليه أبلغ إسوة وأحسن قدوة ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة العنكبوت، 46]⁽¹²⁾، ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [سورة فصلت: 34]. كما نهى من جهة، عن الزينة والتتميق التمثيليين داخل البنيان المرصوص الذي يشد بعضه بعضا تشد فئات المجتمع المسلم بعضها بعضا وشجع من جهة أخرى، على النماذج والأشكال المعمارية المنبثقة من الفناعات الدينية⁽¹³⁾، ابتداء من السقيفة وهي مدخل غير مباشر لحماية حرمة الدار. كما تلعب السقيفة أيضا دور الفضاء الفاصل بين الخارج والداخل

كما أن الإسلام يحارب التيه والظلم بمختلف أشكاله وأحواله لأن الظلم ظلمات يوم القيامة، فالملاحظ في البناءات محدودية ارتفاعها بما تقتضيه البيئة ويفرضه النظام الاجتماعي، فلحسن المجاورة لا يحق للجار من جهة القبلة أو الغرب أن يرفع جداره عن مستوى جاره إلا بإذنه تقاديا لحرمانه من حقه في عنصر الإنارة والاستمتاع بالنظر وبأشعة الشمس الصحية. إذ لم تكن العلاقة بين المباني علاقة جامدة، بل دخلت أيضا في تحديد سلوك الساكنين للعقارات، وضرورة احترامهم الآداب العامة، وكان من حق الجيران إجبارهم على ذلك سواء عن تضامن أهل الحي ضد المخالفين من سكانها أو عن طريق القضاء. وأن من سبق في البناء يحوز العديد من المزايا التي يجب على جاره الذي يأتي بعده أن يحترمها، وأن يأخذها في اعتباره عند بناء مسكنه، وبذلك يصيغ المنزل الأسبق المنزل اللاحق. أما عن المبادئ المتبعة في تخطيط المدينة فهي تحدد درجات الخصوصية في الأماكن العامة وتحدد أماكن وضع المباني المعينة، فالمباني التي قد تضر الناس كالمصانع والدباغة والأفران والتي تؤدي إلى قلق، وإزعاج وإصدار الضجة كانت تبنى في أماكن بعيدة عن الأحياء والخطط السكنية.

2-2- اليوم، نحو أي تعميم وأي عمران للمدن الإسلامية القديمة؟

لقد أثبت الواقع تهميش المدينة العربية الإسلامية، فلم يبق من مزاياها سوى الأهمية المعمارية لمعالمها وقصورها ومقاومة واستمرار بعض مرافقها ونشاطاتها (السوق، البازار والحرف). من جهة أخرى أدى بقاء بعض الهياكل الثقافية والدينية إلى إيلاء الجمعيات المحلية، والوطنية والعالمية الاهتمام بالمدينة القديمة والدور الذي يمكن أن تلعبه في المدينة العصرية خاصة في المجال السياحي وما يدره من عملة صعبة ومناصب شغل دائمة ومؤقتة بالإضافة إلى التكامل والتعايش معها للوفاء بحاجات الفرد المتعددة، المتطورة والمتزايدة في إطار مبادئ التنمية المستدامة Développement Durable الهادفة في مضمونها إلى تحقيق توازن بين الأنظمة الثلاث: البيولوجية، والاقتصادية والاجتماعية من خلال الدعوة للاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها، دعوة ضمنية لاستعمال المواد المتجددة تقاديا لأشكال الاستنزاف والتبذير لأن الله لا يحب المبذرين وذلك للحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد وهو ما يتماشى مع التوجه العالمي نحو المحافظة على التراث بنوعيه المادي واللامادي.

3- العمران الإسلامي في الجزائر:

تقع بلدان إفريقيا الشمالية وبلدان الشرق الأوسط في مناطق حارة وجافة. تتميز هذه المناطق بدرجة حرارة مرتفعة في النهار ومنخفضة في الليل ورطوبة نسبية منخفضة، وكذا كمية تساقط ضعيفة وإشعاع شمسي مكثف. إن الموقع الجيو استراتيجي الذي تتمتع به الجزائر جعلها متعددة الثقافات (الأمازيغية، العربية) ومهدا للتبادل بين الحضارات ونظم وتقنيات البناء ما يشكل قيمة إضافية للإرث التراثي المادي الإسلامي، رغم تاريخ البلاد الحافل بالآلام أحيانا، وبالآمال أحيانا أخرى. منذ الغزو الروماني إلى فترة الاستقلال، أرست الجزائر ثروة من التراث المعماري يستحق المحافظة عليه للأجيال القادمة، ومن ثم ضرورة تطوير الثقافة التراثية لدى أفراد المجتمع. فالملاحظ أن الأحياء المستحدثة مؤخرا لم تعند بالطابع الأصيل الجوهر إلا في المظهر الخارجي أحيانا وهذا راجع، في تقديرنا، إلى تأثير المواطنين بالتيار الحضاري كغيرهم من أبناء العصر.

إن الجزائر كأكبر دولة أفريقية من حيث المساحة، عرفت أنماطا معمارية وعمرانية مختلفة بحسب المنطقة والمناخ. بعد الحقبة الاستعمارية الأوروبية التوسعية، وجد التراث العمراني الإسلامي بالجزائر نفسه مهددا في الشكل والمضمون، ومعنيا بنماذج لإنتاج صناعي آت من الغرب الذي أصبح شيئا فشيئا معنى للتقدم وخلق تعارضا بين القديم والجديد وما أصطحبه أيضا من تحولات اقتصادية واجتماعية وبروز أنماط جديدة وعديدة للنقل والتنقل والهياكل التي تتطلبها. هذا ما أدى إلى إنشاء مؤسسة وعمران جديدين، حيث تشكل مع ذلك كله قطب معارض يعمل على محاربة عزل وتهميش المدينة العربية الإسلامية القديمة التي تسكنها فئات اجتماعية مختلفة وعموما عائلات فقيرة وميسورة الحال (شرح اجتماعي).

4- لمحة موجزة عن مدينة قسنطينة:

قسنطينة، عاصمة الشرق الجزائري، عرفت خلال العشريات الأخيرة، نموا ديمغرافيا هائلا وتطورا عمرانيا سريعا. حيث أخذ التوسع العمراني بقسنطينة أربع اتجاهات رئيسية انطلاقا من نواة المدينة الأم، وكان هذا التوسع يخضع للتضاريس والعوائق الفيزيائية التي تميز المنطقة (شكل رقم 1)، كما كان منقطعاً بفعل العوائق الطبيعية والقانونية حيث تم التوسع ذاته على ثلاث مراحل هامة يمكن حصرها فيما يلي:

– ما قبل الحقبة الاستعمارية: تميزت بالتوسع الداخلي والتكثيف والعلو على حساب الساحة المخصصة للبياتين ما يفسر انعدام المساحات الخضراء على سطح الصخرة.

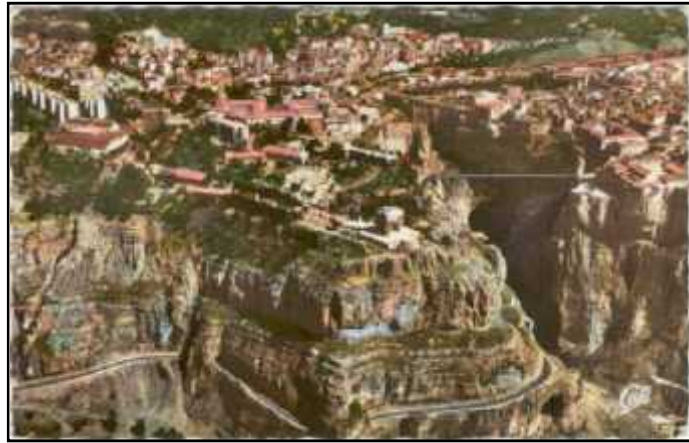
– الحقبة الاستعمارية (1836-1962): تميزت المرحلة بتحويل القصبه قصر أحمد باي إلى تكنة عسكرية وكنيسة وتقسيم المدينة إلى ثلاثة مجتمعات (مسلمة، يهودية وأوروبية) إلى جانب توسيع المحاور من أجل تحقيق أهداف عسكرية. مع ظهور بنايات موجهة للفئة المتواضعة الدخل وبنايات فاخرة موجهة للأوروبيين.

– المرحلة العصرية (1962-1970): تضمنت إنهاء المشاريع التي انطلقت سنة 1965 مع ظهور كتل عمرانية متصلة بالنواة (مناطق صناعية، حي بومرزوق، الجامعة، حي بو الصوف ومفارز اجتماعية) وصولاً إلى إنشاء مدينة علي منجلي الجديدة وفق تخطيط عمراني عصري ما يزال قيد المراجعة والتحسين

5- المدينة العتيقة (القصبه) بقسنطينة: الوضع القائم

القصبه، مدينة داخل المدينة، تشكل علاقة بين الإنسان والعمل الفني الذي ينجزه بيده أو بأيدي مجموعة من الأفراد في أي لحظة من حياته أو في أي حقبة زمنية طويلة من عمر مجتمع وشاهد على الحضارة العربية الإسلامية. تقع المدينة العتيقة على أرضية صخرية صالحة للبناء، قابلة للتعمير تتصل بباقي المدينة الشمالية والجنوب شرقية والشمال شرقية عن طريق جسور وبالأحياء الجنوبية عن طريق أرضية "لابراش"، حيث تعاقبت عليها عدة حضارات، ما أهلها للحفاظ عبر العصور على دور "المركز الموجه". بالرغم من موقعها، وتاريخها ودورها، تعرف المدينة القديمة تدهورا مستمرا ولافتا لإطارها المبني على مستوى أحياء عديدة على غرار حي السوق الذي تحول إلى فضاء عبور ومضاربة عقارية⁽¹⁴⁾.

شكل رقم (01): نظرة علوية على المدينة العتيقة



المصدر: البطاقات البريدية.

1-5 تركيبية وتنظيم هيكلية المدينة القديمة:

تعتبر هيكلية المدينة القديمة بقسنطينة نموذجا للمدينة العربية الإسلامية، حيث يتميز بالأفقية ومخطط كثيف عضوي organique يعرض الحد الأدنى من المساحة لشمس الصيف وللرياح الباردة في الشتاء (شكل رقم 2). وبنائيتها المترصصة والمتلاصقة التي تستمد الإنارة الطبيعية l'éclairage naturel عن طريق نوافذ (كوات) صغيرة والتي توفر بدورها التهوية الطبيعية. كما تتميز بأزقة طويلة، ملتوية وضيقة مقارنة بالطرقات والأنهج المعاصرة. يميزها أيضا التدرج من محور رئيسي فثانوي إلى ثلاثي، وهي مظلة خلال معظم النهار بفعل نتوءات تشكلها غرف الطابق العلوي والممرات المغطاة. كما تتشكل المدينة وفق منطوق يعكس تدرجا اجتماعيا معنا في صورة

منسقة ومدققة. كما نلاحظ من خلال نظرة علوية تقوياً رباعية الشكل تتخلل البناءات (صحون الديار، وسط الديار). ما يخفف من كتلية النسيج من جهة، ويقال من المساحة الأرضية المعرضة للشمس (شكل رقم 3). وتتميز القسبة كونها تفصل بين الحياة الخاصة والجماعية كما أنها تتلاءم ومناخ المنطقة مع استعمال المواد المحلية (الخشب، الحجر، العرعار)⁽¹⁵⁾. حيث تتكون المدينة أساساً من:

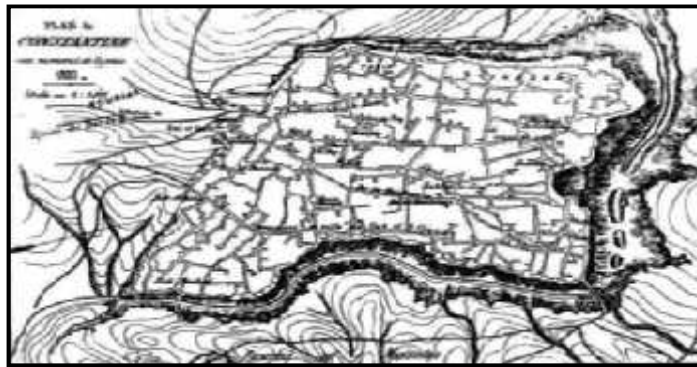
أ-المركز: يتميز بوجود مرافق (الجامع الكبير، الأسواق المجاورة) توصلنا إليها المحاور الرئيسية انطلاقاً من أبواب المدينة الأربعة (باب الواد، باب الجببية، باب القنطرة، باب الجديد). فمركز المدينة centre de la medina ينفرد بكونه يتميز بالوظائف الدينية، والثقافية والاقتصادية على غرار المدن الإسلامية حيث لا يوجد تناقض بين الوظيفة التجارية والوظيفة الدينية بل بالعكس فتجاورهما يسهل أداء النسك الدينية والعبادة.

– المركز الديني: يتجسد في مبنى المسجد la mosquée بيت الله في الأرض والذي يمثل مركزاً لعبادة الله تعالى وتعلم أمور الدنيا والدين، مكان نظيف لإقامة الصلاة (عماد الدين وثاني أركان الإسلام) ومكان للتجمع والتلاقي بامتياز لكل شرائح المجتمع ولتبادل الآراء والحديث ومتابعة الدروس دون تفضيل أو تهميش أو تمييز⁽¹⁶⁾. ففي حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: 'ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكروهم الله فيمن عنده ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه' رواه الإمام مسلم. فالمسجد أو الجامع هو قطب لا يحدد هوية المدينة فحسب بل ويمنحها شخصيتها⁽¹⁷⁾.

– المركز الاقتصادي: يتواجد السوق بقلب المدينة وبشكل عنصر أساسي في تكوين المدينة الإسلامية مع وجود الفنادق والمحلات التجارية حول الساحة أو على جنبات المحاور الأساسية في سوق souk منظمة ومتخصصة في مهن معينة ومتدرجة من النشاطات الأتظف حول المسجد بوسط المدينة إلى الأكثر ضرراً وإزعاجاً نحو أطرافها، ابتداءً من المكتبات، والعطارين، والجزارين، والنجارين، والحدادين إلى الدباغين هناك إلى حافة الصخرة لرمي الفضلات وبقايا نشاطات الإنسان المختلفة. ويتجمع أصحاب الحرف والتجار في شكل جمعيات حسب الاختصاص لتبادل وجهات النظر وتوحيد النصوص التي تحكم المهنة⁽¹⁸⁾.

ب-الأحياء السكنية les quartiers résidentiels: يحث الإسلام على توحيد مكونات المجتمع، فخلف الساحة توجد أحياء تسكنها مختلف شرائح المجتمع وأحياء عرقية ودينية لأنه لا يمنع تواجد أهل الكتاب (يهود ومسيحيين) ويدعو المسلمين لحسن معاملتهم وجوارهم.

شكل رقم (02): مخطط عضوي للمدينة العتيقة بقسنطينة



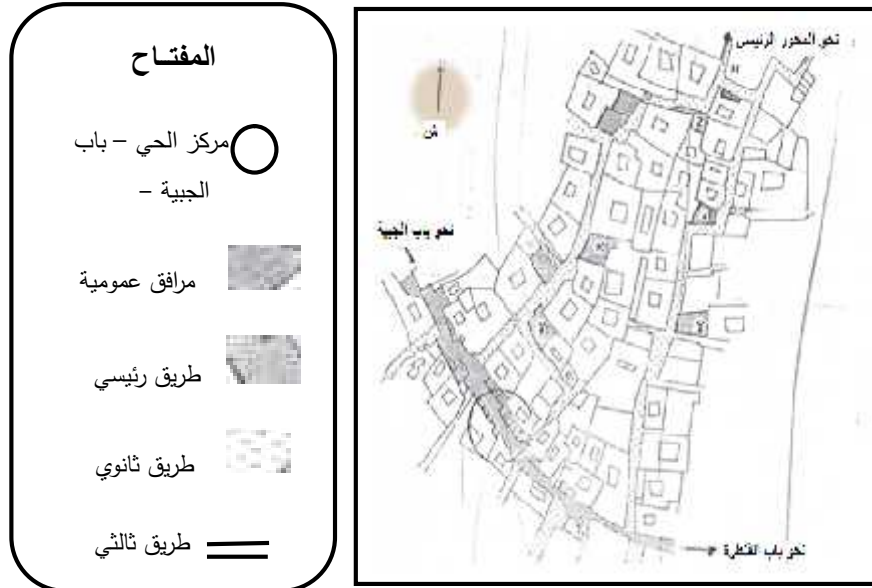
المصدر: أرشيف ولاية قسنطينة.

ج-الطرق: وهي بمثابة شرايين المدينة حيث تمون الأحياء السكنية بطرق ضيقة وملتوية، تنتشعب إلى طرق أولية تصل المسجد بالضواحي وتصل بين الأحياء والمرافق الكبرى فثانوية منها ما هو مغطى - لتوفير عنصر الظل للمارة- تعمل بدورها على الربط بين الطرق الأولية والمرافق إلى غاية المسد *impasse* الذي يحس فيه الزائر أو العابر "بالغربة" حيث يمون مجموعة سكنية متقاربة النسب، وبذا فإن الطرق تمون تدرجا اجتماعيا عمرانيا (شكل رقم 3).

2-5 خصائص السكن في المدينة العتيقة:

إن من مبادئ ديننا الحنيف الحفاظ على الحرمة *intimité* الفردية والعائلية حيث يتميز المسكن (الدار) بواجهات بسيطة وارتفاعات محدودة تحمي مستعمليها من النظرات الطفيلية الخارجية، فحياة المسكن تكون من الداخل، حيث إن للمسكن بابا باتجاه عموم القبلة (الجهة الشرقية) أو الغرب للاستفادة من أكبر قسط من الشمس صباحا أو مساء بما تسمح به الشبائيك المطلة على الفناء، كما أن الباب منخفض العلو ويمد على فضاء السقيفة الذي يمد بدوره على فناء داخلي مفتوح على السماء، تتموضع حوله مختلف فضاءات السكن الذي يتكون عموما من طابق أو طابقين. من جانب آخر، فإن المسكن هو مجال مقدس ومحرم ويخصص في تصميمه فضاءات لتحركات المرأة وممارستها لحرفة النسيج لتساهم في نفقات البيت لمساعدة الرجل الذي ينشط ويعمل خارج الدار، ذلك لأن الإسلام يهتم بالعمل ويقدهس وينبذ ضروب الكسل ومظاهر الاتكال والتسول، السكن أيضا، فضاء مغلق ومتدرج من الفضاء العمومي إلى الفضاء الخاص ثم إنه متعدد الوظائف وفق نظم ومعايير اجتماعية تركز علاقة تعايش الرجل بالمرأة؛ الداخل للمرأة والخارج للرجل (شكل رقم 4)⁽¹⁹⁾. ويتكون المسكن من العناصر الآتي ذكرها:

شكل رقم (03): مخطط يبين مورفولوجية قطاع سكني (باب الجيبة) من المدينة العتيقة بقسنطينة

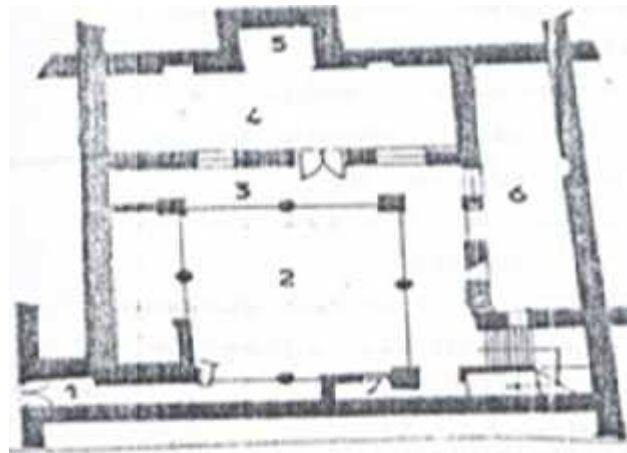


أ-السقيفة *squifa*: وهو مدخل غير مباشر *en chicane* لحماية حرمة المسكن من نظرات الأعراب، يتميز بنقص الإنارة. وفي المنازل الخاصة بالأثرياء قد تزود السقيفة ببيت مخصص للحارس وينك من الأجور للانتظار، بالإضافة الى ذلك فإن السقيفة هو فضاء قبل الولوج إلى داخل المنزل.

ب-وسط (صحن) الدار patio: يميز الصحن المساكن التقليدية بالعالم الإسلامي فهو نموذجي وخاص بالمناخ الحار والجاف ويمكن أن نجده أيضا في المناطق المعتدلة. حيث إنه يتوسط المسكن ويشكل القلب النابض له وهو الفضاء الوحيد الذي تظهر منه الواجهات المزينة نسبيا، فضاء يشكل المفصل لمختلف الغرف وعناصر الدار الأخرى ويزودها بالإضاءة الطبيعية والتهوية (دور مناخي) والمكان الذي يجتمع فيه أفراد الأسرة ومجال لعب الأطفال أمام أعين أبائهم كما تمارس فيه كل النشاطات العائلية (المركز المتعدد الوظائف للنظام الاجتماعي) إضافة إلى وجود بئر أو صنبور ماء point d'eau أو شجرة مثمرة أو نخلة فالماء والنبات على قلبه داخل المسكن يلعبان دورا مناخيا هاما يرتبط بالتهوية l'aération أو ملقف للهواء كما يعملان على تعديل درجة الحرارة، بالإضافة إلى أن كل تلك العناصر تمثل رمزا من رموز الحياة⁽²⁰⁾ (شكل رقم 4). فثمة تشابه بين موضع ومركزية ووظيفية الكعبة الشريفة ووسط (صحن) الدار حتى في شكلها التكعيبي (مربع، مستطيل أو يشبه ذلك) وأن كلمة الدار مستوحاة من فعل دار، يدور وحيث أن الطواف بالكعبة ينشئ محور السماء ويولد لدى المسلمين اللحمة والطابع le caractère familial كما هو الشأن داخل المسكن أيضا.

شكل رقم (04): المخطط الأرضي لمسكن بوسط الدار يقع بشارع رواق السعيد بالمدينة القديمة

المفتاح	
1-	السقيفة
2-	وسط الدار
3-	الرواق
4-	المجلس
5-	القبو
6-	بيت



مقياس الرسم: 1:200

ج-غرف (بيوت): ذات الشكل الطولي تتموضع حول وسط الدار، تضاء عن طريق باب أو نافذة وهي متعددة الوظائف

د-المجلس (بيت الضياف): تقع في الطابق الأرضي أكبر الغرف عرضا، لاستقبال الزوار، إذ يحتوي الحائط الداخلي المقابل للمدخل "القبو" يستقبل مطرعا وحيدا لجلوس الضيوف على حافتي القبو توجد أدراج توضع عليها بعض الأشياء. هذا الفضاء يخرج في شكل نتوء.

هـ-السرايا: غرفة في الطابق العلوي بقبو يمتد بمقصورتين تستعملان للحاجة كغرفتين أو كمخزن، وفي عدم وجود مقصورتين نجد "الدكانة" التي تستعمل في الليل لتهيئة وطى الأثاث (مطرح، طاولات) وفي الليل كغرف للنوم تحت الدكانة يوجد قلب الدكانة لوضع وترتيب الأغراض وهو يطل على الطريق العمومي voie publique.

و- بيت الماء (بيت الراحة WC) والأدراج: يحتوي المسكن مهما كان حجمه على بيت راحة واحدة في زاوية من الطابق الأرضي، وفي الزاوية المقابلة نجد الأدراج لتجسيد العلاقة العمودية بين طوابق الدار.

ي- **الفتحات Les ouvertures** تتميز بصغر حجمها وقلة عددها المطلقة منها على الخارج ذات شكل مستطيل أو ما أشبه ذلك، تطل في معظمها على وسط الدار لاستقطاب أشعة الشمس والإنارة الطبيعية⁽²¹⁾، من ضمنها المشربية المصنوعة من شبكة خشبية ولها نفس وظيفة النوافذ الأخرى وكونها متكيفة أكثر مع معطيات المناخ السائد فهي تسمح بالتهوية الطبيعية القصوى الضرورية للراحة الحرارية le confort thermique، إذ يوجد هذا النوع من الفتحات في كل من القاهرة بمصر وجدة بالعربية السعودية وفي بلدان أخرى. وللمشربية نقاط إيجابية أخرى فهي تتيح للمرأة النظر في اتجاه واحد نحو الخارج دون أن يراها أحد من المارة (حيث إنها ترى ولا ترى) حفاظا على الحُرمة التي تنص عليها تعاليم الإسلام (شكل رقم 5).

ن- **الجدران murs**: هناك نوعان من الجدران، خارجية سميكة (50سم ويصل حد 90سم) توفر حدا أدنى من الكسب الحراري صيفا وحدا أدنى من الضياع الحراري شتاء، لذلك يتم توجيه واجهات البناءات عموما نحو الجهة الشمالية والجنوبية وهناك جدران أخرى داخلية تفصل بين الفضاءات المشكلة للمسكن ذات سمك أقل.

3-5 عمران المدينة العتيقة: ارتباط بالماضي، صنع للحاضر واستشراف للمستقبل

يمثل عمران المدينة القديمة بقسنطينة شاهدا حيا على الحضارة العربية الإسلامية بطراز بناء مميز (شكل رقم 6)، وبما أن البناية هي الوحدة الأساسية للنسيج العمراني، إلا أنه يعرف على أيامنا تدهورا مستمرا لمعالمه، وهنا يتعين دراسة ما تبقى منه وتحليل التراث المعماري الإسلامي لاستنباط خصائصه وأشكاله الحالية والنظر في كيفية إعادة الاعتبار له وتأصيله وتحسين نوعية العيش والسكن بداخله في المستقبل (شكل رقم 7، 8).

شكل رقم (05)، (06): العناصر المعمارية للمدينة العتيقة بقسنطينة التي تتلاءم وتتناغم في بساطتها والمعطيات المناخية الثقافية والاجتماعية للمنطقة، فلا يوجد طلاق بين الإطار المبني وحاجات السكان ونشاطاتهم ونموذج حياتهم اليومية.



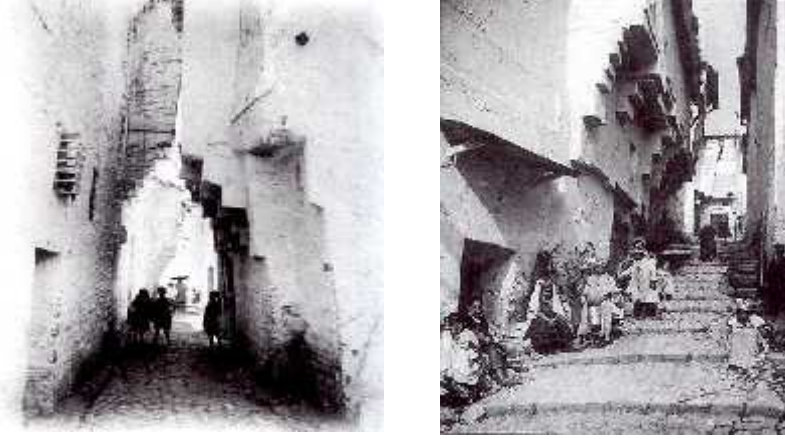
المصدر: بطاقات بريدية قديمة على الموقع الإلكتروني

file:///C:/Users/pc/Desktop/Pr%C3%A9sentation%20de%20la%20Souika.html (15 اوت 2016)

لم يكن للبناء العربي نمط محدد، غير أننا نلاحظ شواهد وعجائب معمارية تعكس قدرات ومواهب خلاقة تتطوي عليها الهندسة المعمارية الإسلامية، التي تعتبر كخزان علمي مرجعي ومنهل إلهام ودروس لأكبر المهندسين العالميين من طينة لوكوربيزي Le Corbusier وبويون Pouillon. فمواد البناء المستعملة لها علاقة بتقنيات تلك

الحقبة: كالأجور، والحجر والخشب بوصفها مواد رئيسية للبناء استعملت في جل السكنات العربية حيث العلاقة واضحة للعيان بين الثالث: نمط البناء والمواد المستعملة والمناخ المحلي.

كل رقم (07)، (08): يظهر جليا ارتفاع السكنات، الفتحات، تنوعات الطابق العلوي، عرض الأزقة ومنظرها وكذا المقياس الإنساني للفضاءات



المصدر: بطاقات بريدية قديمة على الموقع

file:///C:/Users/pc/Desktop/Pr%20C3%A9sentation%20de%20la%20Souika.html(2016 15)

1-3-5 ماذا حدث الآن في ظل العولمة؟

إن تطور المجتمعات والأمم يتعلق بمدى سعة تقبلها للتغيرات الداخلية والخارجية المختلفة الآتية من الغرب، والمفروضة فرضا أحيانا. فإلى غاية القرن 18، بالرغم من الحيف الشديد الذي تعرض له، حافظ العالم العربي على كينونته وهويته إلا أنه خلال فترة المد الاستعماري شهد غزوا ثقافيا مدمرا، استهدف بشتى الطرق والوسائل طمس معالم الثقافة العربية الإسلامية تجسيدا لسياسة الإخضاع والإدماج، فظهرت إشكالية "الأنا والآخر" وظهر معها صراع بين الثنائية "العادات والعصرنة" فلم يدخر الاستعمار البغيض جهدا للتدخل في النسيج العمرانية القديمة سواء بإخفائها، وتعديلها وحتى تهديمها. وبظهور الثورة الرقمية والإعلامية ابتداء من سنة 1990، استحوطت المعمورة على رحابتها واتساع رقعتها إلى قرية صغيرة شهد فيها العالم سرعة انتقال صبيب الاتصالات والمعلومات وانتشارها بدون عائق الزمان ولا المكان بالإضافة إلى سقوط الأسوار وذوبان الحدود. وبالموازاة مع ذلك، برزت ثورة تكنولوجية عارمة أفرزت مواد وتقنيات جديدة ومتعددة أصلية ومقلدة. فأضحت بذلك العولمة ظاهرة فوقية على العالم العربي الإسلامي فكان لها التأثير البالغ والسريع في شكل تيار جارف يصطاد الخصوصيات السوسيوثقافية اصطيادا وينخر جسم الهوية نخرا، حيث أصبح المهندسون المعماريون يفكرون يرسمون ثم يبنون وفق متناقضات، وفق هندسة متطورة تدوس الهندسة التقليدية دوسا (حالة بعض البناءات في دولة الإمارات).

تواجه المدينة العتيقة على غرار القصبة تحديات مؤكدة للظاهرة الواقع "العولمة"، فهي تحمل في طياتها مقومات الشخصية العربية الإسلامية وخصوصيات وشواهد حية عمرانية ومعمارية تعكس واقع الفترات التاريخية المتعاقبة التي مرت بها. حيث على أيامنا، أصبحت الهوية العربية الإسلامية مستهدفة بما يسمى العصرنة وإقحام مناهج غربية هي غريبة ودخيلة على عادات وتقاليد مجتمعاتنا في الشكل والمضمون. إذ تتميز المدن الحديثة المعروفة بالحراك الحضري *mobilité urbaine*، بمبادئ العزل الاجتماعي والفضائي ونماذج ورسومات بناء لا

تتماشى وديننا وأعرافنا. هذا بالرغم من أن الحضارة الإسلامية تكتنز، لا سيما تراثها المبني في هندسته وفنه دروسا وشواهد وقواعد قيمة ولأن الهندسة المعمارية الإسلامية عرفت كيف تكون محلية في إطارها وعالمية في إشعاعها⁽²²⁾. وعليه فإن قنوات العولمة التي نستورد من خلالها زخما من المعلومات، والبيانات والأخبار من كل الأمصار وفي لمح الأبصار يمكن، في تقديرنا، أن تكون ذات القنوات - غير المكلفة- والتي تصدر عبرها عاداتنا، وتقاليدينا وأفكارنا ومن ثم ستجد المدينة الإسلامية نفسها مواكبة بل في مأمّن من الاستسلام لسيادة la suprématie العولمة وتقليد المغلوب للغالب.

2-3-5 المصالحة la conciliation بين التراث المعماري والمعاصرة:

يعيش الإنسان في تفاعل دؤوب مع محيطه، إذ يتأثر به ويؤثر فيه. فالمدينة العتيقة تتوفر على عناصر عمرانية استطاعت أن تمنح الإنسان بمختلف شرائحه، رغم النقائص التقنية التي تنتابها، راحة نفسية معتبرة وتوثق العلاقة الوجدانية بينه وبين الفراغ الخاص والعام فتقوي لديه قيمة ونخوة الانتماء. حقيقة أن التكنولوجيا الحديثة هي ثراء كبير لا يمكن الإنقاص منه أو إنكاره، وضع تحت تصرف المهندس المعماري المعاصر، إلا أن التقنيات الحديثة يجب استغلالها أيضا في إنجاز بناءات إسلامية عربية الهوية متأصلة والتي تعكس بحق الحياة والحاجات اليومية للمواطن العربي، دون اللجوء إلى إعادة إنتاج المعمار الغربي الذي لا يمت لأعرافنا ولا عاداتنا بصلة، بهدف استنساخ الأنماط الأخرى تحت مظلة المعاصرة وسلخ مستعملي الفضاءات من جذورهم العربية الإسلامية "أبا عن جد" من حيث القلب والقالب والشكل واللّب.

إن مهمة المصالحة بين الأصالة والمعاصرة، بين التكنولوجيا الحديثة والتراث المعماري الإسلامي القديم وإن كانت صعبة المنال، فليست بالأمر المحال، إذ يتعين استغلال الثروات المعمارية المتاحة أيما استغلال والتخلي عن كل تقليد ضال. إنه أيضا، من واجب المختصين والمتدخلين على المجال:

- دراسة وتحليل ومحاولة استغلال إيجابيات التراث المعماري الإسلامي، لأن مجرد الذكر والتغني بنجاحات الأسلاف لا يجدي نفعا ولا يعطي دفعا.

- إن التطور والنجاح لا يتحققان إلا عبر التعرف والاعتراف ومن خلال تقدير الأصول.

- ضرورة المحافظة أولا ثم استغلال النقاط الإيجابية في التراث المعماري الإسلامي ورفع النقائص التي تشوبه ودرء الأخطار التي تترص به جراء الإهمال والنكران. وهي من مهام الجماعات الإقليمية المبينة في قانون البلدية لا سيما المواد 116، و 119 و 122 منه⁽²³⁾، وكذا في إطار برنامج تدخل متكامل منسق ومدعم معنويا، وتقنيا وماليا مع مصالح الولاية وفق ما جاء في المادة 59 و 82 من قانون الولاية⁽²⁴⁾.

- تأهيل وتطوير قدرات المهندس المعماري مع ضرورة التفريق بين الشكل، والطريقة والمنهجية، والشكل والمضمون، والماضي والحاضر، والغث والسمين، والمفيد وغير المفيد. عند هذه فقط وغيرها يكون التراث المعماري مصدر إلهام ومنبع إلهام، ثروة قد تسبق ثورة ومبعث تنبيه وتوجيه للمهندس المعماري المسلم.

3-3-5 آليات المحافظة على التراث العمراني والمعماري الإسلامي:

سنت الدول الإسلامية العديد من النصوص التشريعية كآليات لتثمين التراث المعماري قصد التعريف به، وترتيبه والحفاظ على مكوناته، ففي الجزائر مثلا، صدر القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الوطني الذي يدعو في مواده 7، و 22 و 41 إلى جرد وترتيب الأملاك الثقافية، ومنع وضع لافتات إخبارية بالمعالم التاريخية من جهة، وإلى إنشاء قطاعات محمية secteurs sauvegardés تخص المجمعات العقارية الحضرية ذات الطابع

السكني (القصبات، والمدن العتيقة والقصور) والتي بتجانسها، وتفردتها التاريخي وجمالها وعناصرها العمرانية والمعمارية تملّي ضرورة إعادة الاعتبار لها sa réhabilitation وترميمها⁽²⁵⁾ sa restauration.

هذا ويمكن في إطار منظم الاتجاهات ومتعدد الاختصاصات وضع آليات للمحافظة على الموروث العمراني الإسلامي قصد " فرملة" بل منع تدهورها المستمر نحصرها في النقاط الآتية:

– وضع عمل مشترك بين رغبات المواطنين والمسؤولين المحليين والجمعيات النشطة في الحقل الثقافي الإسلامي ومحاولة دراسة مستقبل المدينة كمركز رئيسي، ودراسة كيفية المحافظة على أصالة المدينة العتيقة مع الإبقاء على أدائها الوظائف المختلفة مع احترام ظروف الحياة وذلك في إطار استراتيجية محلية.

– إعادة الاعتبار للتراث المبني ومطابقته للمعايير التقنية المطلوبة.

– إجراء إعادة هيكلة داخل السكن (إعادة توزيع الغرف) وفق احتياجات وعادات العائلة المسلمة.

– تهديم البناءات التي يثبت اهتراؤها – بعد إخضاعها لخبرة – من قبل أهل الاختصاص وتعويضها بسكنات جديدة ذات طراز إسلامي مدروس.

– بناء سكنات ومرافق عمومية تعمل على توطيد العلاقات الاجتماعية فيما بين أفراد المجتمع على الأرضيات والجيوب الفارغة.

– الصيانة الدورية للأغطية وتبديل القرميد القديم.

– إصلاح القنوات والتسربات التي تسبب صعود الماء من طرف عارفين بالميدان؛

– التخفيف من وطأة الضغط على السكنات وإتباعها بترميمات مدروسة من طرف مختصين مؤهلين⁽²⁶⁾.

3-5-4 كيف يمكن تأصيل التراث المادي الإسلامي؟

إن العالم الإسلامي اليوم أمام تحد يجبره على التفكير مليا والتدبير جديا للبحث في الطرق التي تمكنه من التملص من ضروب التبعية الغربية في مجال العمران حفاظا على شخصيته وخصوصياته من ناحية والاستثمار في معماره من أجل تفعيله وتأصيله درءا للاندماج والذوبان وذلك في إطار حوار شامل بين الحضارات فعلى المهندس المعماري:

– التحكم في الكم الهائل من صبيب معلومات العولمة وقولبتها وتكييفها والاعتراف من نبع الخبرات المحلية.

– الاحتفاظ بحق رفض سلطوية الهيمنة الغربية تحت عنوان العصرية والحذر من القول بأن ناطحات السحاب grattes ciel أو أن الدراسة الجديدة (الأنترلاس) ذي البناءات الأفقية (النائمة) والمتراصة وإبهارها هي أحسن وسيلة للتعبير عن التقدم والعصرية.

– يجب أن تكون لدينا ثقافة مشتركة تشمل الثقافات الإسلامية المحلية la culture islamique locale من خلال التعرف على كنهها والنهل والاعتراف من نبعها وكذا التعرف والاعتراف بتعدد العادات والثقافات في الجزائر.

– المحافظة تكون أيضا، بوفرة النصوص القانونية المسايرة والمنكيفة مع التطورات والخصوصيات ثم بتدخل جماعي تتعدد فيه التخصصات⁽²⁷⁾ team work.

خاتمة

الهندسة المعمارية هي أم الفنون فهي تبرز أشكال القيم والمهارات وتقاسم الحياة كما تعكس الظروف التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية والدينية وهي من أهم مكونات البيئة الطبيعية والحضرية. وعليه ومن خلال

هذا الطرح، تعد الورقة البحثية دعوة مباشرة وصريحة للمتدخلين في الفضاء les faiseurs d'espace لا لإيلاء الاهتمام فحسب بل للبحث والوقوف على ثروة، وصحة وشرعية التراث المادي le patrimoine matériel، المعماري والعمراني الإسلامي حيث بينت الدراسة أعلاه أن المجتمع الإسلامي كان يبذل قصارى جهوده في تخطيط فضاءاته العمرانية ومدنه ويعتمد في ذلك على قواعد محددة ومدروسة بدءاً من حسن اختيار موضع تشييد المدينة إلى أسس تسييرها وتديبها إلى تطويرها، لكنه لم يقتصر على تقنين الجانب العمراني فقط إنما اهتم بالمنزل الخاصة كذلك حيث إن طرق البناء والتنظيم الداخلي وكل جوانب هذا المجال عرفت تطوراً عملاقاً بالنسبة لما كانت عليه في أولى المباني الإسلامية ببيثرب (مدينة النبي) وما كانت عليه الحضارات الأخرى في نفس الحقبة الزمنية.

إن التراث الإسلامي المادي مرتبط أيضاً ارتباطاً بأذهان ووجدان المسلمين قاطبة، ولا أدل على ذلك من الشواهد العودة الواضحة إلى بعض الطرق والأساليب التقليدية في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة للتقليص من استهلاك الطاقة خاصة غير المتجددة l'énergie non renouvelable من جانب، والمكلفة من جانب آخر. من أجل ذلك يستحب بل يستوجب نقله من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة. بالإضافة إلى استغلال مزايا التكنولوجيا المعاصرة، والتكامل والمصالحة مع البيئة عامة والبيئة الحضرية environment urbain خاصة وتحقيق أسباب الرفاه والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمستعمل الفضاء الداخلي والخارجي على حد سواء، وذلك باستعمال مواد أولية محلية ذات أسعار معقولة ومقبولة. الفضاء المنشأ في إطار تلبية حاجاته المتعددة والمتزايدة طبقاً لمبادئ وأحكام الشرع الخاصة والعامة لخدمة ضرورة تنمية المجتمع الإسلامي وربطه بماضيه الزاهر بالأمجاد والزاخر بالإنجازات والمهارات وصنع حاضره والأيلولة بالأمة إلى مستقبل واعد وغد راغد.

التوصيات:

- وعلى ضوء ما سبق ذكره، نخلص إلى جملة من التوصيات نوجزها فيما يأتي :
- حماية التراث المعماري الإسلامي من التخريب والتغريب اللذين يطالانه جراء عوامل بشرية وأخرى طبيعية والذي يؤدي بالضرورة لفقدان جزء من الذاكرة الجماعية والإرث الثقافي الحضاري الإسلامي: منها خسائر لا تعوض في الأرواح أو خسارة للشواهد والذاكرة لا تعوض إلا بالتلقين والتدوين إضافة إلى الخسائر المادية المعتبرة .
- ترميم وصيانة وإعادة الهيكلة للمدن والأنسجة العتيقة في ضوء أنظمة البناء الحديثة تنفيذاً لتوصيات المجلس الوزاري المغاربي للإسكان والعمران المنعقد في دورته العاشرة بالجزائر من 17 إلى 19 يونيو 2008.
- إثراء الفكر في إطار التعامل الأخوي، والتلاحق العلمي وحوار الحضارات لإعطاء المدينة الإسلامية القديمة تناسقاً وتوازناً مكيفاً في كنف السلم والسلام؛ وله علاقة تعايش وتكامل مع وظائف المدينة العصرية، إلى جانب الدعوة إلى تعميق التفكير ووضع استراتيجية تنسيق وتعاون بين هيئات مؤسسات الترميم العمومية والخاصة وكذا التشريعات والآليات التنفيذية للعمليات.
- المدينة العربية الإسلامية ليس لها أهمية إذا كان مستعملها الحالي لا يعترف بها ولا يعمل على وجودها وإعادة إحيائها روحياً بفكره وإحساسه، هي عملية تتوقف بالأساس على عنصر التوعية والتحميس الفعلي والمستمر عبر الزمن بإقحام الجمعيات الدينية والمساجد والمؤسسات التربوية وكذا إشراك المواطن كحلقة رئيسية للاستشارة

والحوار الأفقي البناء (تكوين حس ووعي جماعيين بالماضي وعزة الانتماء ونصرة الدين ونشر مآثره)، في مشوار مرحلي وطويل مآله التأصيل، يقوده عصارة وصفوة المجتمع من ذوي العلم والاختصاص المدججين بالدراسات الأكاديمية ونتائج البحوث العلمية الميدانية (حول جودة الحياة الحضرية في المدن الإسلامية، آفاقها، درجة الرضا بالخدمة الحضرية، درجة تعلق الفرد بماضيه).

- بهدف التواصل الآتي والبُعدي وربط أواصر التواصل بين استحضار الماضي، صنع الحاضر لاستشراف وبناء المستقبل الواعد إثباتا ونبذا لسياسة إلغاء الآخر، دون إهمال عامل الزمن لتقادي العمل الترقيعي المناسب والخطأ المرتكبة، حيث إنه لا يجب، بأي حال من الأحوال، أن نقيم ما أفرز وما أنجز فيما سبق ونحن نضع نظارات من إنتاج الوقت الراهن.

-الهوامش:

- 1- محمد محفل، 1991، تاريخ العمارة، ديوان المطبوعات الجامعية 02-91، رقم النشر 2.04.3458، بن عكنون، الجزائر، ص 151.
- 2- عبدالرحمن بن خلدون، 1978، المقدمة، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، لبنان.
- 3- محمد صدقي (1996)، تعدد الثقافات ثروة للبلاد، أخبار غرداية، عدد 032، مجلة تصدرها ولاية غرداية، ص ص 09-13.
- 4- محمد صدقي. المرجع نفسه، ص 15.
- 5- J.PELLEIER., Ch. DELFANTE, 2000. Villes et Urbanisme dans le monde, Edit, Armand Colin/HER, Paris. 99 p.
- 6- J.PELLEIER, Ch. DELFANTE. Op.cit. p 121.
- 7- Denis GRANDET, 1992. Architecture et Urbanisme Islamique, Office des Publications Universitaires (OPU), Codification 2.04.1785, Ben Aknoun-Alger, Réimpression, 109 p.
- 8- حميد اوقوادفال(1993)، المدينة والثقافة، العمران المغربي، مجلة الهندسة العمرانية والتعمير، عدد 2، الجزائر، شهر أكتوبر، ص ص 72-74.
- 9- خليف مصطفى غرابية (2015)، منهجية الفكر الإسلامي في تخطيط المدينة العربية الإسلامية (ابن أبي الربيع أنموذجا)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 1، المجلد 8. مقال اطلع عليه يوم 2017/09/10 على الموقع الإلكتروني: https://www.bau.edu.jo/UserPortal/UserProfile/PostsAttach/75796_1342_1.pdf
- 10- محمد صدقي، المرجع سبق ذكره، ص 16.
- 11- فوزي فار الذهاب ترجم من الفرنسية خ. قرنان(1990)، تصنيف تقنيات التبريد الطبيعية في الهندسة المعمارية المحلية ببلدان الشرق الأوسط، البناء مجلة قطاع البناء والأشغال العمومية، العدد 35، حسين داي الجزائر، ص ص 3-10.
- 12- محمد صدقي، المرجع سبق ذكره، ص 15.
- 13- Denis GRANDET. Opcit, p 55.
- 14- Hocine Si Fodil (1995), Architecture en pays d'islam, Les cahiers de l'EPAU, Recherche et projets, Revue semestrielle d'Architecture et d'Urbanisme, Alger, N°4, mois d'octobre, pp 14-16.
- 15- Ministère de l'Habitat, Eléments de Composition Urbaine, 1994. Documents d'Urbanisme, ENAG/ Editions. Alger, 89 p.
- 16- Amine LOTFI (2012), D'Est en Ouest et du Nord au Sud de belles pages de notre patrimoine, AMENHIS (Aménagement Et Histoire), N° 37, Alger, mois de Mai/juin, pp 92-94.
- 17- J.PELLEIER., Ch. DELFANTE. Op.cit. pp. 122-123.
- 18- محمد محفل، المرجع سبق ذكره، ص 155
- 19- Amar DHINA, 1986, Cités musulmanes d'orient et d'occident, Entreprise Nationale du Livre, N° Edit 1351/83, Boulevard Ziroud Youcef-Alger, 141 p.
- 20- Amar DHINA. Op.cit, p75.
- 21- Ministère de l'Habitat, Op.cit., p61.
- 22- الصادق قرفية، خصوصية المدينة العربية في ظل العولمة، دراسة حالة: المدينة القديمة بعنابة، ملخصات مداخلات الملتقى الدولي حول صناعة المدينة، جامعة ام البواقي، 2009، ص 91.

- 23- القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.
- 24- القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية.
- 25- القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الوطني.
- 26- كريمة مسعودي(2011)، الملتقى الدولي حول البناء القديم بسكيكدة، المجلس، مجلة دورية للمجلس الشعبي، العدد11، سكيكدة، شهر جوان، ص ص 10-12.
- 27- BOUANANE Kentouche Nassira, 2008. Le patrimoine et sa place dans les politiques urbaines algérienne, Magister, Département d'architecture et d'urbanisme, Université de Constantine. 279 p.

- المصادر والمراجع:

الكتب:

- عبد الرحمن بن خلدون (1406م)، 1978، المقدمة، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، لبنان.
- محمد محفل، 1991، تاريخ العمارة، ديوان المطبوعات الجامعية 02-91، رقم النشر 2.04.3458، بن عكنون، الجزائر.
- J.PELLEIER, Ch. DELFANTE, 2000. Villes et Urbanisme dans le monde, Edit, Armand Colin/HER, Paris
- Denis GRANDET, 1992 .Architecture et Urbanisme Islamique, Office des Publications Universitaires (OPU), Codification 2.04.1785, Ben Aknoun -Alger,
- Ministère de l'Habitat, Eléments de Composition Urbaine, 1994. Documents d'Urbanisme, ENAG/ Editions, Alger.
- Amar DHINA, 1986, Cités musulmanes d'orient et d'occident, Entreprise Nationale du Livre, N° Edit 1351/83, Boulevard Ziroud Youcef- Alger.

المجلات:

- محمد صدقي، تعدد الثقافات ثروة للبلاد، أخبار غرداية، عدد 032، مجلة تصدرها ولاية غرداية، ديسمبر 1996،
- حميد اوقوادفال، المدينة والثقافة العمران المغربي، مجلة الهندسة العمرانية والتعمير، الجزائر، عدد 2، اكتوبر 1993.
- فوزي فار الذهاب ترجم من الفرنسية خ. قرنان، تصنيف تقنيات التبريد الطبيعية في الهندسة المعمارية المحلية ببلدان الشرق الأوسط، البناء مجلة قطاع البناء والأشغال العمومية، المركز الوطني لتنشيط المؤسسات ومعالجة المعلومات الخاصة بقطاع البناء، حسين داي الجزائر، العدد35، 1990.
- Hocine Si Fodil, Architecture en pays d'islam, Les cahiers de l'EPAU, Recherche et projets, Revue semestrielle d'Architecture et d'Urbanisme, Alger, n°4, octobre 1995.
- Amine LOTFI, D'Est en Ouest et du Nord au Sud de belles pages de notre patrimoine, Revue AMENHIS (Aménagement et Histoire), Alger, N° 37 Mai/juin 2012.
- كريمة مسعودي، الملتقى الدولي حول البناء القديم بسكيكدة، المجلس، مجلة دورية للمجلس الشعبي الولائي، سكيكدة، العدد11، جوان 2011.

موقع الأنترنت:

- خليف مصطفى غرابية، 2015، منهجية الفكر الإسلامي في تخطيط المدينة العربية الإسلامية (ابن أبي الربيع أنموذجاً)، على الموقع: https://www.bau.edu.jo/UserPortal/UserProfile/PostsAttach/75796_1342_1.pdf

مراحل التنمية الحضرية في الجزائر: نحو مقاربة سوسيو - تاريخية

بوعزيزي بداي

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باجي مختار - عنابة، rahimakram072@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/12/04

تاريخ المراجعة: 2018/10/11

تاريخ الإيداع: 2017/01/26

ملخص

تعاني المدن الجزائرية منذ القدم من تنامي ظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة التي أثرت على مدى العقود الماضية على الوضع الجزائري، نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية متعاقبة كانت لها أضرار كبيرة على البناء الاجتماعي واضطراب خطط التنمية واختلال في المجال الحضري. الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال. ضمن هذا الانتعاش المعرفي جاء هذا الإسهام العلمي مركزا بالأساس على مسار التنمية الحضرية في الجزائر لمعرفة بعض الحقائق التي رافقت هذه الظاهرة وإعاققتها عن تحسين حياة المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: تنمية حضرية، تنمية محلية، مناطق حضرية متخلفة، مشاركة.

*Stages of Urban Development in Algeria :Towards a Socio - historical Approach***Abstract**

This article aims to expose the issue of the urban deficit in the Algerian city through urban development course in Algeria, because of the weight of historical, social, economic and political circumstances. If the deficit of the latter makes every urban space, it is even more accentuated in peripheral areas where most collective dwellings are located. This article focuses on the deficit of key players' involvement expected to take charge and reflecting bad urban governance by raising various dysfunctions of these inhabited areas in urban planning, and "materials of urbanity devices",

Key words: *Urban development, local development, underdeveloped urban areas, participation.*

*Les étapes du développement urbain en Algérie: Vers une approche socio - historique***Résumé**

Le présent article traite la question du déficit de l'urbanité dans la ville algérienne, à travers le parcours du développement urbain en Algérie, et ce suite à des facteurs historiques, sociaux, économiques et politiques. Si le déficit de celle-ci n'épargne aucun espace urbain, il est encore plus accentué dans les espaces périphériques où sont implantés la majeure partie des habitations collectives. Le présent article met l'accent sur le déficit d'implication des principaux acteurs censés les prendre en charge, mais engendrant une mauvaise gouvernance urbaine tout en relevant les différents dysfonctionnements de ces espaces habités en matière d'aménagement urbain, et de «dispositifs matériels de l'urbanité»

Mots - clés: *Développement urbain, développement local, zones urbaines sous - développés, participation.*

أولاً: مقدمة

بمراجعة سوسولوجية شاملة ومركزة في الوقت نفسه للظاهرة الحضرية في الجزائر وتتبع المعطيات الواقعية المرتبطة بها، يتضح أن أغلب المدن الجزائرية تعاني من تنامٍ لظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة وتداعياتها خلال العقود الأخيرة بفعل عوامل كثيرة مرتبطة بخصوصية الحالة الجزائرية، لاسيما من جانب الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتأزمة المتعاقبة تاريخياً، الدالة بشكل قوي على تناقضات البناء الاجتماعي واضطراب الخطط التنموية المتعاقبة⁽¹⁾، والتي لم تحقق الأهداف المرجوة منها على أرض الواقع. وفي هذه السياق تتجه هذه المساهمة العلمية معرفياً ومنهجياً -وفي حدود المجال المتاح لها- إلى تتبع مسار التنمية الحضرية في الجزائر بغرض تلمس سوسولوجيا بعض الحقائق التي اقترنت بهذه الظاهرة، والمساعدة على تعقلها بشكل أفضل.

ثانياً: مراحل سياسة التنمية الحضرية في الجزائر:

لقد أكدت الشواهد التاريخية والأثرية أن الظاهرة الحضرية في الجزائر، هي ظاهرة تاريخية في المجتمع عرفت قبل مجيء الاستعمار حيث كانت محطة لكثير الدول والحضارات، فهي قديمة قدم حضارة البحر الأبيض المتوسط، ذلك أنه قد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف السكان الذين شيدها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش فيها. وإذا كان الوسط الحضري المدني مميّزاً عن الأوساط الريفية المجاورة إلا أنه من المؤكد أن المقيمين في هذه المستوطنات استطاعوا أن ينتقلوا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة وحرفية وتجارية.

وبهذا فقد مرت الجزائر بحياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الأجناس البشرية التي عاشت فوق أرضها، متمثلة في خلايا لمدن تطور بعض منها وتواصل، في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مليء بالحروب⁽²⁾ والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى، ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدءاً بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي، ثم البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية وتعاقب الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مروراً بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي⁽³⁾.

وكان لهذه التشكيلات بسياساتها وثقافتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر. إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر.

وبالتالي فإن مختلف الإشكالات التي أضحت تعاني منها المدينة الجزائرية هي الواقع ذات علاقة بشكل أو بآخر بهذه الحياة الحضرية المتنوعة التي مرت بها الجزائر عبر تاريخ طويل من الأجناس البشرية التي عاشت فوق أرضها، وبشكل أكثر بالموروث الاستعماري الذي عمل على تقويض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، بالإضافة إلى بعض العوامل الداخلية الأخرى، لعل أهمها التزايد الديمغرافي لسكان الجزائر في العقود الأخيرة، وارتفاع معدل الهجرة الريفية نحو المدن وارتفاع معدل البطالة والفقر وتفاقم مشكلات التهيئة العمرانية وبروز الأحياء التلقائية فضلاً عن فشل سياسات الدولة الحديثة التي ظلت تتميز بطابعها القطاعي الجزئي الأحادي البعد. بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى كضعف وتيرة النمو الاقتصادي، وسياسية التقويم الهيكلي التي زادت من تعميق الاختلالات البنوية في المجتمع الجزائري وتأزيم الوضعية الاجتماعية على حساب التطلع إلى تنمية اقتصادية مجهولة الأفق، والتي لم ينل منها الإنسان الجزائري سوى الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء.

ومن ثم فإن الهجرة الريفية المتواصلة باستمرار حول مدننا كما بينت إحصائيات سنة 1987 أن نسبة التحضر وصلت إلى 49% من مجموع السكان بعد ما كانت تقدر بـ 5% في بداية القرن 19 ترتب عنها أحداث شرخ كبير في القيم الحضرية مما انعكس على العلاقات الاجتماعية داخل هذه المناطق ومع تدنٍ في العلاقات الجوارية بالمدن نمت نسب الجريمة والانحراف والانتحار وعدم الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء وتفاقم أزمة السكن وانتشار البطالة.

فالقراءة السوسيوولوجية لواقع المجتمع المحلي في الجزائر تبين لنا على أن هناك تفاوتاً كبيراً ومفجعا بين المدينة والريف نتيجة للسياسات التنموية الخاطئة للمشاريع الاقتصادية الأمر الذي زاد في وتيرة الهجرة الريفية نحو المدينة إذ انعكست حالة البؤس ونمط الحياة المتدهورة على العلاقات الاجتماعية والبنيات الثقافية والقيم على مستوى الحضر، نجم عنه تزييف المدينة حيث استفحلت السلوكيات الريفية في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعموماً يمكن القول إن سياسة التحضر في الجزائر ظهرت في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير طبيعية وليدة حقبة تاريخية طويلة غنية بالمتغيرات والتطورات داخل النسيج الاجتماعي مرت بعدة مراحل سواء في نموه أو تدهوره سننطرق إليها كما يأتي:

1- المرحلة الأولى (1830-1909): وهي مرحلة اتسمت بتكثيف الغزو الفرنسي للجزائر عبر توسيع الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي العروش والقبائل المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية حيث قامت الحكومة الفرنسية بإصدار عدة قرارات حكومية يتم بمقتضاها مصادرة الأراضي الخصبة وتسليمها للمستوطنين الأوروبيين⁽⁴⁾ من أهمها قرارات ومراسيم لمصادرة أراضي الأوقاف، والقبائل رقم 1832، 1844، قرار 31 جويلية 1864 لمصادرة أراضي قبائل الرحل، وقانون نزع الأرض ومصادرتها لسنة 1871 وقانون وارنر لسنة 1873 الذي صادرت فرنسا بمقتضى هذا القانون 2 700.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة فضلا عن القوانين الجديدة التي سنتها الإدارة الاستعمارية سنة 1887، 1897، 1927 أدت إلى فوضى كبيرة داخل المجتمع القبائلي وافتقاره واستئصال أراضيه ترتب عنه نزوح كبير نحو المدن، فضلا عن إقامة المستوطنات والأحياء الأوربية الجديدة بمحاذاة المدن الجزائرية العتيقة وتزويدها بالمرافق العامة والهياكل الأساسية من طرق برية، وسكك حديدية شيدت بأيادي جزائرية مستغلبة من الأرياف مع إهمال كلي للمناطق الريفية مما أدى إلى التوسع في الهوة بين الأقاليم وإحداث الفوارق الشاسعة بينها تسبب في تدهور الحياة الاجتماعية للسكان وحرمانهم من الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والعمل مما جعل المواطنين في الريف يتوافدون بأعداد كبيرة على المراكز العمرانية بحثا عن العمل في الموانئ وورشات البناء⁽⁵⁾.

وفي الأماكن الأولى التي توجد بها المواد الأولية من معادن متنوعة على رأسها الحديد والفوسفات وثروات طبيعية أخرى، وينتهي حيث تتواجد الموانئ، وذلك بهدف ربط الجزائر بفرنسا في مجال تصدير واستيراد المواد الأولية الخام الموجودة بها مقابل نقل المنتجات الصناعية الفرنسية لها⁽⁶⁾.

وضمن كل هذه الظروف الاستعمارية بقي أغلب الجزائريين خلال هذه المرحلة يعيشون في الأرياف بما تتميز به من أوضاع صعبة ومتدهورة في جميع المجالات⁽⁷⁾، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى النزوح باتجاه المراكز الحضرية بالمدن والعمل في إطار مهن صعبة ومنهكة كشق الطرق عبر الجبال وحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وغيرها من المهن الشاقة وقد كان لعملية الاستقطاب والاستغلال هذه تأثير كبير في تأزم الوضعية

المعيشية للسكان الجزائريين في المناطق الريفية، الأمر الذي دفع بالأغلبية إلى الهجرة نحو التجمعات الحضرية والاستقرار في أكوخ من القصدير على أطراف المدن.

وترتب عن ذلك حدوث فوارق كبيرة بين المدن والأرياف وافتقارها لأبسط شروط الحياة من عناية صحية وتعليمية وانعدام فرص العمل مما جعل السكان يتوافدون بكثرة على المراكز العمرانية طلبا للرزق.

إن هذا المخطط المنتهج من طرف السياسة الاستعمارية أدى إلى تدهور الحياة الاجتماعية وانحطاطها إلى درجة البؤس حتى يتمكن من إبعادهم وإبادتهم، وقد ظلت الأغلبية الساحقة من السكان يعيشون في الأرياف بأوضاعهم المتدهورة والمزرية في جميع المجالات الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى النزوح نحو المناطق الحضرية للعمل في الأشغال الشاقة، ولجؤهم إلى إنشاء حزام من البيوت الهشة للإيواء بأمر من الإدارة الاستعمارية والعمل على تفهقر المجتمع الحضري الجزائري لصالح توسع الحياة الريفية المبرمجة من طرف المحتل على مستوى محيط مدنه التي أنجزها على النمط الأوروبي كي تكون في خدمته وربطها بدولته كما لجأ إلى نهب ثروات المجتمع الزراعية والمعدنية .

2- المرحلة الثانية (1910-1953): وهي مرحلة اتسمت بالاضطرابات وكثرة الحروب والاحتقانات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية العالمية التي انعكست سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري⁽⁸⁾، حيث انتشر في هذا الصدد الفقر بشكل كبير بين أوساط الجزائريين بفعل تراجع المحصول الزراعي الفرنسي - لاسيما في مجال الحبوب- وتعويضه بالمحصول الزراعي المحلي الجزائري. وما هو ملاحظ في هذا السياق هو أن هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المرهقة للمجتمع الجزائري، فضلا عن الظروف السياسية المتدهورة، امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما دفع بسكان الأرياف إلى الهجرة نحو فرنسا أو المراكز الحضرية بالمدن أملا في إيجاد ظروف معيشية أفضل، واستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما عرفت هذه الفترة تكريس أنماط عمرانية ومعمارية دخيلة على المجتمع الجزائري بهدف إعادة تشكيل وتطوير بنية المدن التقليدية التي كانت سائدة قبل المستعمر لأغراض اقتصادية وعسكرية خاصة بعد تجسيد قانون توسيع المدن وتطهيرها وتولي القوات العسكرية عملية المراقبة والتحكم في السياسة العمرانية⁽⁹⁾، لكي تضاهي السياسات المطبقة على المدن الفرنسية والعمل على تحديث العمران الجزائري بخلق مدن جديدة أو إدخال اللمسات والتغييرات على المدن القديمة.

3- المرحلة الثالثة (1954-1965): وهي مرحلة شهد فيها المجتمع الجزائري اندلاع ثورة التحرير، وما رافق ذلك من زيادة معتبرة في معدلات النمو الحضري خلالها (ثورة التحرير) إذ ارتفع سنة 1954 بنسبة 27.4% ليصل سنة 1959 إلى نسبة 29.6%، واستمرار ذلك خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال. وقد ارتبط ذلك بهجرة عدد كبير من سكان الأرياف نحو المدن نتيجة تطبيق سياسة التشريد والأرض المحروقة وانعدام الأمن وعمليات التشريد والطرده والتقتيل الجماعي المبرمجة التي طالت فئات عريضة من المجتمع، وكذا سياسة المحتشدات وإنشاء التجمعات السكانية المحروسة بهدف خلق الثورة وإعداد القبضة الحديدية لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الالتفاف بالثورة التحريرية، واستمرت الهجرة الكبيرة نحو المراكز الحضرية حيث شكلوا أحياء قصديرية على هامشها، مما ساعد على ارتفاع نسبة التحضر والنمو السكاني في المدن، كما شهدت الجزائر إبان هذه الفترة استعمارية تقسيمات إدارية إلى غاية 1956 كانت هناك ثلاث ولايات وبلديات حضرية وشبه حضرية كانت مخصصة للمعمرين وبلديات مختلطة تضم القرى والمداشر المكتظة بالسكان، وبلديات الأديان.

وعليه فمعدل النمو الحضري وصل في الفترة الممتدة بين 1954 و1966 إلى حدود 30% سنويا، بسبب العوامل الأمنية وكذا عودة اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب واستقرارهم في المدن بعد الاستقلال وكذا بفعل بقاء حظيرة سكنية شاغرة في المدن كان يشغلها المعمرون الفرنسيون⁽¹⁰⁾.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أنه لم تكن هناك سياسة عمرانية واضحة المعالم تمس جميع أنحاء البلاد، لأنها ارتبطت بالمستعمر الفرنسي حيث لجأ الاستعمار الفرنسي إلى تفكيك البناء العائلي للأسرة الجزائرية خاصة في المناطق الريفية وقام بتغيير النمط القيمي الذي كان سائدا في الريف كالإنتاج الرعوي الذي يعتبر رابطا أساسيا في تجمعات السكان واستقرارهم، وفتح أمامهم النزوح الريفي نحو التجمعات الحضرية والإقامة حول ضفاف المدن في ظروف حياتية شبيهة بالحياة البدائية أطلق عليهم بالسكان الهامشيين وعلى إثرها قام المستعمر الفرنسي بتدمير وحرق أكثر من 800 قرية فلاحية ونتيجة لذلك وصل عدد النازحين إلى 810000 نسمة سنة 1954 هذه الهجرة المتزايدة زادت من ارتفاع عدد السكان داخل المناطق الحضرية أدت إلى تفاقم الوضع الأمني للمستعمر على الأحياء الهامشية وعدم التحكم فيها نتيجة تصاعد الثورة بهذه الأخيرة علاوة على ذلك السياسات الوحشية الممارسة على سكان الأرياف التي أدخلت عليها بعض التحويرات لأسباب أمنية خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1957 - 1959 والتي عرفت بمشروع قسنطينة سنة 1958 الذي يتضمن سياسة عامة لتنمية الجزائر، من بينها أهداف كامنة تتعلق بالإدماج الاقتصادي والسياسي والثقافي للشعب الجزائري حيث سطر إعادة إسكان مليون نسمة خلال 5 سنوات في المدن والقرى.

توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين لتشغيل عدد كبير من الجزائريين. خلق 400 ألف وظيفة جديدة، توفير مقاعد دراسية لثلاثي البنات والبنين، وبناء المدارس والمراكز الصحية وغيرها من التجهيزات الاجتماعية، وإقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة⁽¹¹⁾.

ومن ثم فإن الأسباب السياسية والأمنية التي عايشتها الجزائر في هذه المرحلة كان لها أثر كبير على الناحية العمرانية من ظهور المناطق التقليدية والقصدية على حواف الحياء الأوربية فهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كانت لها انعكاسات خطيرة على الأبنية السوسيو-ثقافية ليس على المدينة فحسب بل على المناطق الريفية التي تسود فيها مختلف مظاهر الحياة المتخلفة وهذا من أجل توسيع دائرة التفكك في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وترغيم سكان الأرياف على الهجرة إلى المدن وجعلها مرتبطة بالغرب وهذا ما خلق نموذجا من الحياة الحضرية مشوها مازال مطروحا إلى يومنا هذا.

4- المرحلة الرابعة (1966-1976): وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي والإصلاح الزراعي، حيث تبنت الدولة الجزائرية مع بداية السبعينيات مخططات وأيديولوجيات تنموية مكثفة وموجهة بواسطة مؤسسات حكومية في ما يطلق عليه بسياسة التوطين الصناعي، حاولت من خلالها تنمية وإعادة بناء البلاد في عهد الرئيس الراحل <<هوارى بومدين>> بهدف دفع عملية التصنيع وهذا من خلال المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي تميز بتكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات والعمل على إقامة صناعة ثقيلة وتأميم الشركات البترولية الفرنسية سنة 1971، مع تبين في المقابل نهجا إصلاحيا جديدا في مجال الزراعة بدأ بتأميم الأراضي وإقامة التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية. ولقد لعبت سياسة التركيز على عملية التصنيع بالمدن وتوجيه معظم الاستثمارات لتنمية المناطق الحضرية دون الاعتناء بالجانب الفلاحي والسكن بحيث لم يخصص لهذا الأخير في هذا المخطط إلا نسبة 2.72% من الاستثمار⁽¹²⁾ وتطور العمل المأجور ودخول المرأة إلى ميدان العمل مع تحسن الحياة الاجتماعية لسكان الحضر كل هذه العوامل كان لها دور كبير في جذب واستقطاب نسبة كبيرة من سكان الأرياف نحو المراكز الحضرية بحثا عن العمل في المصانع بالمدن، كما أصدرت الحكومة في هذه الفترة مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الإداري سنة 1974 حيث أصبح عدد الولايات 31 ولاية و160 دائرة و704 بلدية، وفي سنة 1984 طرأ تغيير آخر على الخريطة الإدارية للجزائر فارتفع عدد الولايات إلى 48 ولاية و1541 بلدية و742 دائرة كما عززت الإدارة الجزائرية سنة 1979 بنظام الدوائر الحضرية، لكن هذا النظام ألغي سنة 1998 بقرار من المجلس الدستوري حيث تمت العودة بالجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام 2000 بحيث استعملت الهيكلة الإدارية في الجزائر

كوسيلة لتهيئة التراب الوطني والتحكم أكثر في تسيير وتنمية التراب وتوزيع الاستثمارات بشكل عادل وتوجيه مواقع التجهيزات الاقتصادية والأنشطة البشرية وأماكن استيطانهم، كان هذا العمل ضمن المخطط الرباعي الأول من سنة 1970 إلى سنة 1973، والمخطط الرباعي الثاني من سنة 1974 إلى سنة 1977 لأحداث التوازن الجهوي وتنفيذ البرامج والمشاريع الصناعية الكبرى لدفع عجلة التنمية في مختلف أنحاء البلاد فضلا عن ذلك المخططات الولائية والبلدية، فسياسة التركيز على عملية الاستثمارات في مجال التصنيع وتهميش الزراعة تسبب في تحريك أعداد كبيرة من السكان إلى الأقطاب الصناعية الجديدة التي توطنت بالقرب من المدن الكبيرة بحثا عن العمل وتحسين الظروف الاجتماعية لأن الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال لم تعمل على إصلاح الاقتصاد الذي تركه المستعمر هشا بل لجأت إلى نماذج اقتصادية وسياسية ذات أيديولوجيات متعددة لم تعد بالنفع على المجتمع الجزائري فزادت الهوة بين المناطق الريفية والمتحضرة مما كانت له انعكاسات على عملية التنمية والمشاريع المحلية على مستوى الوطن لأن المسؤولين لم يهتموا بتلك الاختلالات ومعالجتها وإيقاف النزيف البشري⁽¹³⁾.

5- المرحلة الخامسة (1977-1987): وهي مرحلة اتسمت بكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وتفاقم البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية على تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة وارتفاع كثيف لمعدلات النمو السكاني بالمدن الصناعية الكبرى صاحبه انتشار بعض مظاهر التخلف والبؤس كالأحياء القصديرية التي شملت الكثير من المدن الجزائرية والتي كانت عاملا هاما ساهم في تفاقم أزمة السكن وانتشار البطالة، وقد ألحق هذا الوضع ضررا مستعصيا بتوازن شبكة المدن وخلق أمام التخطيط الحضري والسياسة الوطنية والمحلية المتعلقة بالتوازن الجهوي بين النمو الحضري والريفي وبين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة- صعوبات جمة أمام عملية التنمية الاجتماعية- الاقتصادية.

ومع بروز أزمة السكن والاختلال بين العرض والطلب، دفع الهيئات العمومية للاهتمام بقطاع التعمير والبناء حيث ركزت على المخطط العمراني الرئيسي (PUD) الذي يحدد المناطق الحضرية المزمع تهيئتها أو تعميرها لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيهه⁽¹⁴⁾ وهذا من أجل التخفيف من أزمة السكن الحادة.

ومن خلال ذلك يتجلى لنا أن هذا التركيز السكاني وتضخم المدن الكبرى سيتواصل إذا ظلت سياسة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المتوازنة غائبة عن اهتمام السلطة، وستتردى أكثر الخدمات الحضرية بالمدن كما ستبقى أغلب المراكز الحضرية تفتقد إلى الجانب الجمالي والبيئي بفعل تراكم نتائج التنمية المنتهجة في ظل النظام الاشتراكي الذي يركز على مبادئ وأدوات وقوانين تشدد المركزية في التخطيط والتنفيذ⁽¹⁵⁾.

6- المرحلة السادسة (1988-1998): في ظل الاضطرابات الاجتماعية العنيفة وأجواء الصراع التي ألفت بظلالها على المجتمع الجزائري خلال هذه المرحلة، لاسيما من جانب تنقل السكان إلى المراكز الحضرية الأكثر أمنا، وكذا في ظل تلك السياسات الدولة في تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية متوازنة في المجال الحضري، ومع بداية تراجعها أيضا في التدخل كفاعل مباشر في التنمية الاقتصادية والشروع في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي وفتح المجال لفاعلين محليين في إطار القطاع الخاص والمجتمع المدني، أصبحت الجزائر أمام تحديات جديدة خارجية يفرضها عليها وضع ما يعرف بـ <<العولمة>>، فضلا عن التحديات والمشكلات الداخلية التي تعطل عملية النهوض بالتنمية المحلية في المجال الحضري كتوسع العمران اللاشعري حول أي/ في داخل المدن، ما أدى ذلك إلى طرح المشكلة بحدة من أجل بناء سياسة وطنية قومية وطموحة لإعداد وتهيئة وتنمية المجال الحضري، ومن ثمة صياغة استراتيجية جديدة لإعداد واستثمار المجال. وفي هذا الإطار "فقد جاء القانون 92 / 1990 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 بمخطط جديد سمي بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U)، وهذا لتعزيز قدرة التخطيط العمراني على التحكم في ظاهرة التعمير-بعد فشل تجربة المخططات العمرانية التوجيهية (P.U.D) -ولكن المقارنة بين المخططين أوضحت بأن التغييرات التي جاء بها المخطط الجديد لم تتمكن من معالجة أهم عيب فيه وهو طابعه الإستاتيكي (Aspect statique) غير القادر على مواجهة حركية التعمير،

وهذا بالرغم من المحاولات الجادة في هذا الاتجاه. وفي الحقيقة لا يمكن أن نغفل بأن المخطط العمراني للتهيئة والتعمير لا يشكل سوى اقتباس للرسيمة التوجيهية للتهيئة والتعمير (S.D.A.U) المعتمدة في فرنسا منذ 1967 / 12 / 30 مع بعض التعديلات الطفيفة⁽¹⁶⁾.

وعليه يمكن القول في هذا السياق بأن سياسة التنمية الحضرية (الوطنية والمحلية) التي اعتمدت في هذه المرحلة كانت تستهدف القضاء على السكن العشوي أو الفوضوي في المراكز الحضرية الكبرى وإعادة الاعتبار للوظائف الحضرية وتجانسها داخل التجمعات السكانية، إضافة إلى اعتماد نمط معماري خاص ينسجم وثقافة المجتمع، وهذا النهج التنموي في المجال الحضري تم في بعض الأحيان بالتنسيق مع هيئات دولية كـ«البنك الدولي»>>، إلا أن هذه السياسة التنموية المنتهجة في المجال الحضري لم تستطع تحقيق هذه الأهداف، نظرا للمعوقات التي واجهتها لاسيما تلك المرتبطة بالثقافة والتشريع والعقار.

7- المرحلة السابعة (1999-2009): إن ما يمكن أن نقف عليه بشكل رئيس في سياسة التنمية الحضرية خلال هذه المرحلة التي كثر فيها الحديث بالجزائر عن ضرورة العودة إلى <<الاستقرار الاجتماعي والتهدئة المجتمعية العامة>>، هو تبني الدولة لبرامج إنمائية تستهدف تحسين الوضعية الاجتماعية والإطار المعيشي للمواطن ومحاولة محاصرة الفقر والبطالة وتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والحد من انتشار الأحياء الهامشية/ المتخلفة بالمدن. وعلى رأس هذه البرامج <<برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي>> الذي يمتد على الفترة (2001-2004) ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و(كذا) لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، والنقل والمنشآت، ولتحسين المستوى المعيشي، والتنمية المحلية وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه (البرنامج) يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

فهي (أنشطة) تدرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليل من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي⁽¹⁷⁾.

وفي هذا الصدد فقد تم التأكيد في هذا البرنامج المقدر، ولاسيما في مجال التنمية المحلية، على أهمية تكفل الدولة بالانشغالات المحلية في مختلف المجالات، والعمل على التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. ومن هذا المنطلق نجد من الناحية النظرية:

- أن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغليتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

- أن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية)، والماء (AEP تطهير) والمحيط، وكذلك (المشاريع) الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال، تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها (العنف).

- ويستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبرا عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية⁽¹⁸⁾.

ففي إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية التي خصص لها غلاف مالي قدر بـ 210,5 مليار دج، شدد <<برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي>> على جانب <<التجهيزات الهيكلية للعمران>> بهدف "تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة (البنى التحتية للموارد المائية، البنى التحتية للسكك الحديدية والأشغال العمومية) (فضلا عن) حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد لأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية"⁽¹⁹⁾، خاصة مع تزايد سكان المدن ليس في الجزائر فحسب، وإنما كظاهرة اجتماعية في العالم. ويمكن الاستدلال على تزايد سكان المدن إذا تتبعنا نسبة سكان الحضر في العالم الحديث، حيث أصبح سكان المدن يزيد بمعدلات تتجاوز بشكل كبير معدلات النمو السكاني العالمي، ذلك أنه قدر عدد سكان الحضر في بداية القرن 19 بما يعادل 22 مليون نسمة، وارتفع ذلك العدد إلى 700

مليون نسمة في منتصف القرن 20، ما يفيد بأن أكثر من ربع سكان العالم يعيشون في مراكز عمرانية حضرية، والجزائر لا تشد عن ذلك.

على أن ما يمكن تسجيله في هذا السياق هو أن النتائج المتوخاة من هذا البرنامج تبدو خافتة ولا تتلاءم مع ما كان يتعين أن ينجز في الواقع. وثمة بعض التفسيرات لغياب أو تدهور عمليات التنمية والإصلاح في المجال الحضري هنا، منها ضعف الأسس الثقافية والقيمية للتنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية المحلية بصفة خاصة، مثل العقلانية والرشاد والإيمان بدور الفرد والفئات الاجتماعية المختلفة في المشاركة في التدبير المحلي وتنمية الوسط الحضري عبر مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية.

ثالثا: خاتمة

بناء على ما تقدم من حيثيات، يمكن القول بأن التنمية الحضرية في الجزائر تأثرت بالظروف الاستعمارية، فضلا عن العديد من المشكلات⁽²⁰⁾ المرتبطة بالاختلال المتزايد بين النمو العمراني السريع وغير المخطط⁽²¹⁾ وقلة الإمكانات المادية بعد الاستقلال بسبب التوافد الكبير والمستمر للسكان من المناطق الريفية والقرى وتمركزها في المدن الكبيرة بحثا عن حياة أفضل، ما خلق تجمعات سكانية جديدة حول المدن كانت وراء تقلص فرص التشغيل وتفاقم المشاكل الحياتية المرتبطة بالإسكان والتلوث الاجتماعي التي كانت وراء انتشار بؤر التوتر الذي أدى إلى فقدان السيطرة الأمنية في كثير من الأماكن الحضرية. ومن هنا فالدولة مطالبة اليوم بوضع خطط جديدة للتقليل من حدة هذا الاختلال والتحكم في التجمعات السكانية الجديدة بتقسيمها إلى وحدات إدارية مستقلة مع تهيئة مجالها الحضري والخدمات والاقتصادي للتخفيف من الأعباء المركزة على المدينة، والعمل على تحقيق التوازن بين السكن الحضري والطلب المتزايد من طرف المواطنين لتقليل الاحتقان.

- المراجع:

- 1- خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري. دار الثقافة للنشر، عمان، 2002، ص 59.
- 2- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة؛ المجتمع الحضري. ط4، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1886، ص 171.
- 3- البشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 11-15.
- 4- محمد بو القشور، الهجرة الريفية ووضع السكن بمدينة قسنطينة، ماجستير في علم اجتماع التنمية معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1987-1998، ص 34.
- 5- البشير التيجاني، التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص 19.
- 6- انظر في هذا الصدد:
- C- Benoist-Lucy.j.Généreux: Institution et vie politique.in: Enjeux du monde (Panorama économique mondial), Paris, ED. Hachette, 1988, p 357 – 359.
- البشير، التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. مرجع سابق، ص ص 16 و 22.
- 7- عبد الله شريط، المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 198، ص ص 51 – 52.
- 8- انظر في هذا الصدد:
- GALLISSOT (René):_Maghreb Algérie, Classes et Nation. Tome 2, Paris, Arcantere, 1985, p 32.
- أحمد، الخطيب، الثورة الجزائرية. ط 1، بيروت، دار العلم، 1958، ص 144 – 145.
- 9- ذيب بلقاسم، أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، رسالة دكتوراه دولة في الهندسة المعمارية، جامعة قسنطينة، 1997-1998، ص 124.
- 10- انظر في هذا الصدد:
- محمد، بومخلف، اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 44.
- إدريس، بولكعبيات، <<تجربة الجزائر في التنمية؛ قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد>>، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص 115.
- Boukhabza M'Hamed: Rupture et transformation sociales en Algérie, volume1, Alger, O.P.U, 1989, p 315.
- Viratelle.G: l'Algérie Algérienne. Paris, les éditions ouvrières, 1970, p 96.

- 11- ذيب بلقاسم، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، رسالة ماجستير في العمران، جامعة قسنطينة، دون طبعة سنة 1995، ص 27.
- 12- حويطي أحمد، سياسة التصنيع في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون طبعة، دون سنة، ص 214.
- 13- حسين، خريف، تكيف المهاجرين الريفيين في المدينة (مدخل اتصالي). رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 17. (غير منشورة).
- 14- ذيب بلقاسم، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي مرجع سابق، ص 132.
- 15- انظر في هذا الصدد:
- البشير، التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. مرجع سابق، ص 30.
- حسين خريف: تكيف المهاجرين الريفيين في المدينة (مدخل اتصالي). مرجع سابق، ص 17.
- إدريس بولكعبيات: << تجربة الجزائر في التنمية؛ قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد >>، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، مرجع سابق، ص 121.
- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري). الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دت، ص 84.
- 16- خلف الله (ب)، وتأشريفت (ع)، <<التعمير العفوي بين الرفض والإدماج >>، مجلة علوم وتكنولوجيا، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 06، د.س، 2008، ص 2.
- 17- عبو عمر، وعبو هودة: <<جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة >>، مداخلة مقدمة ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 16 - 17 ديسمبر 2008، ص 3 نقلا عن:
- Services du chef du gouvernement: Le plan de la relance économique 2001 – 2004. Le composantes du programme, p 4.
- 18- المرجع نفسه: ص 5.
- 19- المرجع نفسه: ص 5 - 6.
- 20- مالك إبراهيم صالح ومحمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، دار الحكمة، الموصل، 1990، ص 546.
- 21- عباس محمد إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 15.

Le traitement de la presse de la criminalité**Badis MEDJANI**

University batna 1 Algeria, medjanibadis@gmail.com

Soumis le: 12/06/2014

révisé le:10/10/2018

accepté le:25/02/2019

Résumé

Cet article a des objectifs: l'importance et l'espace consacrés par la presse écrite aux informations traitant la criminalité et rechercher l'intérêt des journalistes pour ce genre d'informations et connaître leur aptitude dans la lutte contre la criminalité et ce à travers leurs écrits, enfin rechercher à connaître les différents types de la criminalité traités par la presse écrite. L'échantillon de l'étude comportait 12 numéros en 2004 pour le journal. Al-Nasr. Cette étude permet d'atteindre certains résultats: La presse écrite n'a pas accordé une grande importance à la criminalité, comme elle ne lui a pas réservé un espace important à travers ses colonnes, ainsi elle n'a pas employé des illustrations à cet effet et l'attitude des journaux, était très négative concernant ce phénomène dangereux.

Mots - clés: Presse, traitement journalistique, informations, criminalité, espace réservé, attitude.

المعالجة الصحفية لأخبار الجريمة**ملخص**

لهذا المقال مجموعة من الأهداف: معرفة الأهمية التي خصصتها الصحافة لأخبار الجريمة، والبحث عن اهتمامات الصحفيين نحو هذه الأخبار، ومعرفة قدرتهم في محاربة الجريمة من كتاباتهم والبحث عن أنواع الجريمة التي عرضتها الصحافة. كانت عينة الدراسة 12 عددا من سنة 2004 لجريدة النصر. توصلنا إلى جملة من النتائج هي: لم تعط الصحف اهتماما لأخبار الجريمة، ولم تخصص لها مساحة معتبرة على صفحاتها ولم ترفق هذه الأخبار بصور توضيحية. وكان موقف الجرائد غير واضح نحو هذه الظاهرة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية: صحافة، معالجة صحفية، أخبار الجريمة، مساحة، موقف.

the journalistic treatment to the news of the crime**Abstract**

The article is containing a set of goals listed as follows:

- The knowledge of the prominence given to the crime's news by the newspaper
- Searching for the journalists' intention to this news
- Looking for the journalists abilities in facing the crime
- Knowledge of crime's type that is focused by the newspaper

The sample of the study was 12 issues in the year 2004 for Al - Nasr Newspaper this study, could reach many results among these.

- The newspapers did not give a lot of importance to the crime's news
- It has not intensified of its time end its area to treat the events
- It has not followed the news with pictures
- The attitude of the newspaper from the crimes was so negative according to the dangerous phenomenon.

Key words: Newspaper, journalistic treatment, criminality, space, attitude.

Auteur correspondant : Badis MEDJANI, medjanibadis@gmail.com

Introduction:

Le monde d'aujourd'hui connaît des problèmes et des fléaux sociaux qui portent atteinte à sa stabilité. Parmi ceux-ci, on trouve le phénomène de la criminalité qui prend de l'ampleur au point qu'il est devenu très difficile pour de nombreuses sociétés et pays de le combattre définitivement.

Problématique:

La presse écrite est l'un des moyens de communication incontournables dans la société algérienne⁽¹⁾, de ce fait, elle joue un rôle important dans la lutte contre la criminalité en consacrant des espaces pour la prévention et la sensibilisation sur les dangers de ce phénomène⁽²⁾. Ainsi, le chercheur s'intéresse à ce sujet pour essayer de comprendre le rôle de la presse écrite pour combattre ce fléau en se basant sur les questions suivantes:

- Quelle est la contribution de la presse écrite dans la lutte contre la criminalité?
- L'espace réservé par la presse écrite pour traiter ce phénomène est-il suffisant?
- Quel est le style journalistique employé quant au traitement des sujets relatifs à ce phénomène?
- Quelle est l'attitude du journal objet de l'étude vis-à-vis de ce phénomène?

Hypothèses de l'article:

Les premières procédures pratiques et scientifiques dans la recherche scientifique consistent en élaboration des hypothèses, des visions prématurées et des explications temporaires sur le problème posé à étudier⁽³⁾. De ce fait, les hypothèses constituent la première réflexion sur les relations et les rapports qui doivent exister entre les variables de l'étude⁽⁴⁾. Les hypothèses sont formulées comme suit:

- La presse écrite a contribué dans la lutte contre la criminalité
- La presse écrite a accordé un grand intérêt au sujet de la criminalité en lui réservant un traitement journalistique particulier et ce en illustrant les articles d'informations diffusés par des photos et de commentaires
- La position du journal «El Nasr» est claire en ce qui concerne ce phénomène puisqu'il condamne toutes formes de crime.

Motivations et choix de thème:

Chaque chercheur a des motivations qui le poussent à opter pour un sujet quelconque de recherche⁽⁵⁾. Dans cette étude, il existe plusieurs raisons qui ont motivé le chercheur à choisir ce thème, et on peut citer ici quelques-unes les plus importantes bien entendu:

Proportions alarmantes de crimes dans notre siècle, surtout en cette dernière décennie et le manque constaté en matière de recherche et des études sur ce sujet. En outre, le crime est un phénomène que tout le monde essaye de combattre aujourd'hui. Ceci a encouragé le chercheur d'aller de l'avant pour s'investir et fournir des efforts afin d'étudier et de s'approcher de ce phénomène et de l'analyser en se basant sur le traitement journalistique.

Par ailleurs, cette étude est d'une importance particulière parce que le crime sous ses différentes formes (vols, assassinats,...) connaît des proportions inquiétantes dans la société algérienne et touche plusieurs franges de cette société (enfants, jeunes et adultes) et les deux sexes femmes et hommes. Ce qui relève l'importance de cette étude, car elle essaye de minimiser les dégâts de ce phénomène et pourquoi pas de proposer des solutions quant à son éradication.

Le nombre important de crimes enregistrés dans notre pays et qui ne cessent d'accroître ne laissent pas la presse d'une manière générale et la presse écrite en particulier, indifférentes.

Ce qui laisse cette dernière d'accorder un intérêt sans précédent aux crimes sous différentes formes à cause de ses effets et conséquences néfastes sur la société⁽⁶⁾.

Objectifs de l'article:

Dans chaque recherche, le chercheur définit des objectifs scientifiques à atteindre. Cette étude vise à atteindre les objectifs suivants:

- Connaître l'intérêt que la presse écrite accorde au traitement des informations concernant la criminalité.

- Découvrir le rôle de la presse écrite dans son traitement de ce phénomène.
- Connaître la capacité de la presse écrite pour combattre la criminalité.
- Connaître les types de crimes sur lesquels s'est focalisée la presse dans son traitement journalistique.

Méthode:

Cette étude s'articule sur une méthode appropriée et adéquate quant à l'objet de l'étude qui consiste en l'importance et le rôle que joue la presse écrite dans la lutte contre la criminalité. Le chercheur a opté dans cette étude pour la méthode de l'analyse de contenu. Car cet outil permet au chercheur après avoir obtenu des données, notamment les textes objets de l'analyse, de les classer et de les analyser pour obtenir des résultats logiques et ce, en procédant à plusieurs niveaux de lecture et d'analyse des contenus du journal objet de l'étude⁽⁷⁾. Les éléments analysés sont les mots, phrases, images et tous les différents styles d'expression qu'ils soient implicites ou explicites pour arriver à une description objective, scientifique et organisée du contenu analysé⁽⁸⁾. Par ailleurs et concernant quant à l'échantillon de l'étude, le chercheur a opté pour l'analyse des contenus du journal «El Nasr», un journal quotidien relevant du secteur public.

Echantillon probabiliste organisé⁽⁹⁾:

Dans son choix, le chercheur a réuni les numéros de journal parus avant l'année 2004, soit 12 numéros.

L'analyse de contenu est appliquée sur un échantillon corpus de 12 numéros parus au cours de l'année 2001. Pour rappel, ce journal s'intéresse surtout aux informations régionales et couvre plusieurs événements qui se déroulent notamment dans l'Est Algérien. C'est un journal gouvernemental qui ne s'intéresse pas seulement à gagner plus de profit commercial au détriment du service public.

La presse écrite:

Il n'existe pas une définition précise et unanime de la presse écrite, car plusieurs chercheurs et études dans le domaine du journalisme donnent une panoplie de définitions⁽¹⁰⁾. Cette difficulté s'explique surtout par les mutations que connaissent le métier de journaliste et l'exercice journalistique, ce dernier ne cesse de subir des changements profonds au fil du temps⁽¹¹⁾. Ceci dit, l'étude ne peut pas se baser sur une seule définition concernant ce champ de recherche, ce qui oblige le chercheur à expliquer davantage et de bien cerner et définir ce concept qui est la presse écrite.

Dans la langue arabe:

Le concept de «a-Su uf» est cité dans le texte coranique notamment dans la sourate An-Najm verset 36, plusieurs fois notamment dans la sourate At-Takwir verset 10 et la sourate Al-Ala verset 18.

Dans la langue arabe, le journal est un papier destiné à l'écriture. Dans cette langue «Sa âfi» est une personne autodidacte.

Journalisme signifie aussi presse et ce, relativement à l'impression et à l'imprimerie et le journaliste est celui qui exerce le métier du journalisme⁽¹²⁾.

D'autres définitions:

La presse écrite est un canal principal à travers lequel on transmet de différentes informations notamment dans le domaine politique⁽¹³⁾.

Le journal est une publication qui est éditée à une périodicité régulière et destinée au public et contient des informations, des commentaires, des enquêtes et des faits divers et tout ce qui intéresse le grand public⁽¹⁴⁾.

La presse écrite est une publication périodique où on publie des informations dans différents domaines⁽¹⁵⁾.

Les différentes catégories de la presse écrite:

Il existe plusieurs catégories de journaux dont on peut citer:

Journaux économiques et financiers: ce genre de publication s'intéresse aux affaires financières et économiques et aux questions de développement en étudiant par exemple l'inflation et les rapports économiques⁽¹⁶⁾.

La presse d'opinion: elle s'intéresse aux questions politiques locales et internationales et s'approche d'une certaine idéologie⁽¹⁷⁾.

Les journaux scientifiques: ils s'intéressent à toutes les nouvelles dans les domaines technologiques et scientifiques en essayant d'être au diapason des mutations dans ces domaines en donnant les dernières informations et découvertes dans le domaine scientifique⁽¹⁸⁾.

Les journaux sportifs: donnent des nouvelles relevant du domaine sportif, en rapportant des nouvelles des vedettes du sport, en couvrant leurs activités et compétitions⁽¹⁹⁾.

La presse locale: elle est diffusée et distribuée dans une région bien déterminée, elle se concentre sur des sujets relatifs à la région couverte comme le journal «El Nasr».

La presse nationale: elle a une diffusion plus large par rapport à la presse locale et elle est distribuée à travers l'ensemble du territoire national. Elle contient des nouvelles qui se déroulent sur le territoire du pays, comme elle consacre des espaces à travers ses pages aux informations internationales telles que le journal arabophone «El Khabar».

La presse internationale: elle est diffusée dans plusieurs pays comme le journal américain «New York Times».

La presse publique: elle est du domaine public et dépend de l'Etat dont elle partage la ligne politique.

La presse partisane: elle dépend des partis politiques en essayant de travailler pour diffuser et propager l'idéologie et les idées des partis et leurs programmes politiques.

La presse privée: elle est du secteur privé ; elle a une certaine indépendance.

La presse quotidienne: elle est éditée quotidiennement et relate les événements quotidiens.

La presse hebdomadaire : éditée hebdomadairement, elle se focalise sur l'analyse et diffuse plus de détails sur les événements qui se produisent au cours de la semaine⁽²⁰⁾.

La presse bimensuelle: elle partage certains aspects avec la presse hebdomadaire notamment en matière de contenu, cependant, elle diffère de celle-ci sur le plan de sa périodicité.

Les caractéristiques de la presse écrite: On peut résumer les différentes caractéristiques de la presse comme suit:

-Présence permanente au sein de la société⁽²¹⁾.

-Facilité de communication avec le public

-Facile à porter et à garder

-On peut la lire quand on veut et où on veut

-Elle nous donne la possibilité d'imaginer par l'interaction et la facilitation de compréhension et de persuasion⁽²²⁾.

-Facilite la réaction et l'ancrage des idées.

L'importance de la presse écrite:

La presse écrite et les revues sont devenues aujourd'hui des moyens de communication incontournables dans les sociétés modernes du fait de leur importance et leur impact important sur l'opinion publique⁽²³⁾. Autrement dit, la presse écrite est une nécessité dans la vie intellectuelle et politique de nos jours, puisqu'elle est un des moyens de communication de masse très efficace et joue des rôles prépondérants qu'on peut illustrer ci-dessous⁽²⁴⁾:

-Elle nous permet de s'informer sur notre environnement social, culturel, économique et politique

-Elle met en lumière les différentes questions qui intéressent l'opinion publique.

-Elle joue un rôle dans le divertissement et les loisirs

-Elle joue un rôle d'intermédiaire entre les gouvernants et les gouvernés

-Elle défend les valeurs de la nation en essayant de privilégier le lien social et la solidarité entre les différentes composantes de la société.

-Elle s'implique dans la transmission du savoir, dans l'échange culturel, et instruit les lecteurs.

La presse en Algérie:

Avant l'indépendance de l'Algérie, la presse écrite était dépendante de l'administration française et des colons et diffusait tout ce qui privilégiait les intérêts du colonialisme français en Algérie. A l'indépendance du pays, l'Etat Algérien a procédé au début à l'édition des journaux francophones qui diffusaient leurs idées, qui favorisaient l'édification de l'Etat Algérien et travaillaient pour la propagation de l'idéologie du parti unique qui était le FLN, comme ils diffusaient les nouvelles relevant de différentes régions du pays. Après cette ère vint une autre étape où l'Etat a opté pour l'arabisation de certains journaux mais sans les privatiser⁽²⁵⁾.

Cependant, après 1989 et l'instauration de multipartisme en Algérie, plusieurs partis politiques et associations ont pu créer leurs propres journaux; cette période a connu l'avènement de la presse privée et partisane⁽²⁶⁾. Néanmoins, cette dernière n'a pas vécu longtemps et a disparu après quelques années d'existence et ce, pour différentes raisons économiques, politiques et autres⁽²⁷⁾.

Après 1998 et les nouvelles lois adoptées relatives au lancement des journaux, on a constaté une certaine amélioration dans la couverture des événements et le traitement journalistique de la presse écrite⁽²⁸⁾.

Crime:

Définition: le crime est un acte condamnable et son exécuter doit être puni⁽²⁹⁾.

Dans la langue: l'origine du mot criminel est peut être défini par le mot «crime» qui signifie un acte et un comportement illégal et s'oppose à la légalité et au comportement correct⁽³⁰⁾.

Dans le texte coranique, ce mot est cité dans les sourates Al-Mutaffifin verset 29, Al-Mursalat verset 46 et Younes verset 75.

C'est un acte que la loi puni.

Le crime est un phénomène social qui s'oppose aux valeurs et aux mœurs sociales et c'est un acte volontaire qui expose la sécurité et les droits des individus et de la société au danger.

Les exécuter de crimes sont punis par la loi. Le crime est punissable quand il viole les lois juridiques⁽³¹⁾.

Les types de crimes:

On classifie le crime selon plusieurs paramètres certains sont liés aux dommages et aux dégâts occasionnés, certains pour son intérêt et d'autre selon le volet moral.

Selon son dommage et dégât: on trouve des délits et dépassements, violation et là on peut voir les sanctions les plus sévères sont énoncées⁽³²⁾.

Catégories de criminels:

Le criminel est celui contre lequel un verdict de la justice a été prononcé à cause de son exécution du crime.

On peut classer les criminels en:

Le criminel par la naissance: ce genre de criminel se caractérise par des caractéristiques héréditaires et ou à partir de l'être humain primitif⁽³³⁾.

Criminel fou: il commet le crime sous l'influence d'un trouble mental ou sous la dépendance de l'alcool et de la drogue.

Le criminel occasionnel: il n'existe pas chez lui une tendance vers le crime mais c'est une personne normale et sincère qui peut commettre un crime intentionnel.

Le criminel par affection: c'est un criminel qui est allergique est soumis à des intentions et tendances et aux sentiments différents comme l'amour et la colère⁽³⁴⁾.

La plupart des crimes sont des agressions contre des personnes.

L'impact de la presse sur le phénomène de crime:

On relève l'impact de la presse sur le phénomène de crime à travers la manière par laquelle celle-ci traite les faits et les crimes. Ainsi, elle s'appuie sur le sensationnel et le suspens dans

son traitement des événements et ce, pour attirer l'attention et l'intérêt du lecteur en se basant généralement sur une description plus détaillée de la manière par laquelle le criminel a commis son crime, qu'elle décrit d'une manière réelle les faits ou en se basant sur la réhabilitation des faits ou parfois sur l'imagination exagérée du journaliste qui écrit ce genre d'information. Ceci dit, il ne faut pas oublier aussi que la presse consacre des grands espaces à travers ses colonnes aux informations traitant les crimes. Concernant le rôle de la presse dans la lutte contre la criminalité ou du moins sa tentation de diminuer sa propagation, partant du fait que la presse doit refléter et apporter objectivement ce qui se passe dans la société, elle doit donner ainsi des informations diverses qu'elles soient heureuses ou tristes. Donner les informations d'une manière objective permet aux lecteurs et au public de comprendre la réalité de la société dans laquelle ils vivent, contrairement aux personnes qui consomment ce genre d'information selon leurs tendances.

Résultats la présente étude:

Après avoir exposé les côtés méthodologique et théorique de cette étude, le chercheur peut donner maintenant les résultats de l'étude qu'on peut résumer ici en quelques lignes:

La presse écrite algérienne ne s'intéresse pas beaucoup au sujet de la criminalité et quand on sait la dangerosité de ce phénomène et son ampleur. Ce que démontre le nombre réduit des articles parus à ce sujet.

Il n'existe pas un grand intérêt chez le journal sur ce sujet. Ce qu'on peut relever dans l'emplacement des articles qui ne peut pas être insérés dans les pages essentielles.

La plupart des contenus sur ce sujet ne portent pas des titres attirants. Ceci reflète le peu d'intérêt accordé à ce genre d'informations.

En ce qui concerne l'emplacement des articles dans le journal, ceci s'explique par la ligne éditoriale et informationnelle. Ainsi, la décision d'emplacement des articles est dictée par la ligne éditoriale du journal.

En ce qui concerne l'absence d'illustration (des photos) sur les articles traitant les sujets de criminalité, on peut dire que cela relève de peu de considération et d'intérêt accordé à ce genre de nouvelle; et que le traitement journalistique était vraiment superficiel. Les photos employées étaient anciennes et généralement elles n'étaient pas réelles et même les enquêtes enregistrées n'étaient pas accompagnées de photos nouvelles.

En matière de genre journalistique, on relève une non diversité monotone ? des genres journalistiques, puisque le journal s'est basé surtout sur la nouvelle journalistique dans le traitement de ses sujets. Ceci pourrait être expliquée par le manque de moyens matériels mais aussi humains ou la politique du journal dans le traitement de ce genre d'événement qui consiste en la récolte et la diffusion de l'information sans la commenter et ce, par respect à la nature du journal qui est une publication quotidienne d'informations générales.

On peut dire aussi que le journal objet de l'analyse et de l'étude n'accorde pas une grande importance à ce genre d'information et ce, en lui réservant une couverture timide, qui ne se concentre pas sur les détails.

Conclusion:

En somme, on peut conclure que la presse écrite algérienne n'accorde pas un grand intérêt au phénomène de la criminalité et ce, malgré sa dangerosité qui influe négativement sur l'individu et la société et ne cesse d'empoisonner la vie aux citoyens.

Ainsi, la presse écrite n'essaye pas d'analyser profondément ce phénomène et ne présente pas des solutions pour combattre la criminalité.

Comme on trouve la presse écrite et "El Nasr" traitent superficiellement ce phénomène. Cependant, cela ne veut pas dire que cet article explique tout le traitement journalistique que réserve aux informations surtout sur la criminalité, mais il reste une initiative qui peut nous inciter à chercher et analyser davantage ce genre de sujets sensibles et névralgiques.

Bibliographie:

Le Saint Coran

- 1- M'Hamed R'bah: la presse algérienne, journal d'un défi, Chihab éditions, Alger, 2002, p 98-99.
- 2- Souad RAHOUI et Mourad Kehloula psychologues cliniciens et jeunes violents, édition Dar El Gharb, Oran, 2006, p 33.
- 3- Omar Aktouf, Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations, presse de l'université du Québec, Montréal, 1987, p 27.
- 4- Michel Beaud, l'art de la thèse, comment préparer et rédiger une thèse de doctorat, de magister ou une économie de licence, Casbah éditions, Alger, 2005, méthode, p 61.
- 5- Lawrence Newman, Pearson, Basic of research qualitative and quantitative approaches, second edition, USA, 2007, p 9.
- 6- Pascal Molines, Images et représentations sociales, de la théorie de représentation à l'étude des images sociales. Collection « vie sociale ». Presses universitaires de Grenoble, France, 1996, p 113.
- 7- Francis Balle, Médias et sociétés, 12^{ème} édition, Montchrestien, Paris, 2005, p 560.
- 8- Jacques Aumont, l'image, Armand Colin, 2^{ème} éd., Paris 2005, p 34.
- 9- Maurice Angers, initiations pratiques à la méthodologie des sciences humaines, Casbah édition, Alger 1997.
- 10- Florence Aubenas, Miguel Benasagay, la fabrication de l'information, les journalistes et l'idéologie. Communication, éd. La découverte, Paris, 1999, p 47.
- 11- Aurélien Leclerc, l'entreprise de presse et le journalisme, presse de l'université du Québec, 1991. Presse, p 5.
- 12- Sandra Anderson and others, journalism and journalist, p127.
- 13- Michel Mathieu, Les journalistes, histoires pratiques et enjeux, , éd. Ellipses Marketing, Paris, 2007, p 7.
- 14- Paul Chantler and Peter Stewart, Basic radio journalism, Focal Press, Oxford Burlington, 2003, p 28.
- 15- Eric Neveu, sociologie du journalisme, 3^{ème} édition, La découverte, Paris, 2009, p 11-12.
- 16- Yves Agnès: Manuel de journalisme, éditions Média Plus, Constantine, 2008, définition, p 11.
- 17- Guide de rédaction, Fédération nationale des jeunes canadiennes et françaises, Premier trimestre, 1998, Ottawa, Canada, p16.
- 18- Déborah Potter, Guide du journalisme indépendant, profession du journalisme, Bureau international de l'information, département d'Etat, USA, 2006 p3.
- 19- Jacques Siracusa, le JT, machine à écrire : sociologie de travail des reporters à la télévision, De Boeck, 1^{ère} édition, université de Bruxelles, 2001. Presse, p 21.
- 20- Susan Pape and Sage Sue, The journalist, Featherstone publications, London, 2005, p178.
- 21- Serge Tisseron, le bonheur dans l'image, le Seuil, 2003, 1^{ère} édition, 1996, p 75.
- 22- Dictionary of Media Studies Black Publisher Great Britain, 2006.
- 23- Grégory Derville, le pouvoir des médias, Mythes Et Réalités, 2^{ème} édition, presses universitaires de Grenoble, 2005, p 83.
- 24- Dominique Wolton, Penser la communication, Champs Flammarion, France, 1997, p 101.
- 25- Aberrahmane Mahmoudi, la presse algérienne les nouveaux boucs émissaires, Casbah édition 1996
- 26- Zoheir Ihaddaden, l'histoire de la presse algérienne.
- 27- El Hadi Chalabi, la presse algérienne au-dessous de tout soupçon, édition Inas Alger 1994.
- 28- Brahim Brahimi, le droit à l'information à l'épreuve du parti unique et de l'état d'urgence, édition Seac Liberté Alger 2002.
- 29- Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, 7^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2000, p 99.
- 30- Souad RAHOUI et Mourad Kehloula, Op cit, p41.
- 31- Journalism after 11 september, edited by Barbie Zelizer and Stuart Allan, America Journalism Published, Routledge, London, 2002, p 71.
- 32- 2- Jean Paul Leauté – Criminologie et science pénitentiaire – Themis, PUF, 1972.
- 33- Marshal Barron Clinard – Sociology of Deviant Behavior – 3rd edition, N.Y Rinhart and Winston, 1968.

34- منصور رحمانی، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2006، ص 3.

Esquisse pour une analyse de la représentation sociale de l'émigration clandestine, à travers des commentaires de jeunes internautes algériens au sujet d'El-Hargua⁽¹⁾

Adel BOUTADJINE⁽¹⁾ Pr. Slimane BOUMEDIENE⁽²⁾

1- Département de psychologie, Université Mohamed Seddik Ben Yahia-Jijel, adel.boutadjine@gmail.com

2- Département de psychologie, Université 20 août 1955-Skikda, boumedieneslimane@yahoo.fr

Soumis le: 10/09/2017

révisé le: 29/10/2018

accepté le: 28/01/2019

Résumé

Nous avons essayé à travers cet article de présenter les résultats d'une analyse de contenus de 1149 commentaires de jeunes internautes en réaction à 29 articles publiés par deux quotidiens arabophones) el-khabar, el-chourouk el-yaoumi) sur leurs sites web de 2007 à 2012 et qui abordent le sujet de l'émigration clandestine. Ces commentaires (expressions de colère, évocation des causes du phénomène migratoire, etc.), ont été faits en toute spontanéité et sous anonymat, pourraient constituer un moyen pertinent pour explorer les avis, les représentations ainsi que les différents types de pensées collectives inscrits dans l'histoire sociocognitive de cette catégorie de la société algérienne, et jouer le rôle d'un méta système à une représentation sociale supposée de l'émigration clandestine.

Mots - clés: Représentations sociales, émigration clandestine, jeunesse, cognitions sociales, histoire sociocognitive.

تحليل مختصر للتصور الاجتماعي للهجرة السرية من خلال تعليقات شباب جزائريين عبر الانترنت حول موضوع

الحرقة

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تقديم نتائج تحليل لـ 1149 تعليقا لشباب على 29 مقالا صحفيا يتناول موضوع الهجرة السرية نشرته يومينا الخبر والشروق على الأنترنت من 2007 إلى 2012، حيث تكمن القيمة التجريبية لهذه التعليقات في كونها منتجات معرفية يردّ من خلالها الشباب على محتوى المقال (تعليقات ساخرة، تعابير انفعالية، الحديث عن أسباب الظاهرة، ...) بشكل عفوي، بعيدا عن عدم الراحة التي يمكن أن تولدها أسئلة المقابلة أو الاستمارة، ودون أن تكشف هوياتهم، ما يجنبهم أي ضغط معياري، وهو ما يسهل، في اعتقادنا، من ظهور التفسيرات والتصورات وأنماط التفكير الجماعية المترسخة في التاريخ السوسيو- معرفي للمجتمع الجزائري، والتي يفترض أن تركز عليها تصورات الشباب للهجرة السرية.

الكلمات المفتاحية: تصورات اجتماعية، هجرة سرية، شباب، معارف اجتماعية، تاريخ سوسيو - معرفي.

Draft for an analysis of the social representation of clandestine emigration, through comments of young Algérien Net surfers (internet users) about El-Hargua

Abstract

This article aims to present the results of a content analysis of 1149 comments made by young internet users in response to 29 journalistic articles published by media outlets on the web. These comments (expressions of anger, cynical comments, explanation of clandestine migrations causes, etc), written spontaneously and anonymously, are a relevant way to explore all sorts of explanations, representations and different types of collective thoughts recorded in the socio-cognitive history of Algerian society. It can also play the role of a meta-system to a supposed social representation of clandestine migration.

Key words: Social representations, clandestine migration, youth, social cognition, social cognitive history.

Auteur correspondant: Adel BOUTADJINE, adel.boutadjine@gmail.com

Introduction:

Bien que la question migratoire soit souvent présentée comme le résultat d'un décalage entre deux réalités politico-socio-économiques mondiales différentes; des pays riches, modernes, démocratiques et en perpétuel développement d'un côté, et d'autres pays pauvres, sous-développés, mal gérés et qui connaissent des difficultés d'ordre politique, économique, sécuritaire, etc, il semble que cette manière de voir les migrations néglige dans une grande mesure les circonstances et les difficultés de la vie quotidienne vécues et perçues par ces candidats à l'émigration dont le nombre ne cesse d'augmenter d'année en année.

Une autre faille dans cette perception du phénomène migratoire, consiste à regrouper les pays de départ dans des sous-régions (le Maghreb, les pays Sub-sahariens dans le cas de l'émigration Afrique-Europe), tout en oubliant les disparités entre ces pays en matière de ressources naturelles (gaz, pétrole,...) et de potentiel humain et économique, alors que toute étude négligeant ces données n'aide à comprendre ni les spécificités de chaque pays ni le sens que recèle le départ de migrants issus de tel ou tel pays; sinon, comment traiter l'émigration des nigériens (issus d'un pays riche en pétrole) de la même manière que celle des maliens (pays pauvre en ces ressources). Mais l'exemple le plus significatif est l'émigration/immigration maghrébine, considérée comme étant un phénomène provenant d'une entité homogène, dont le rôle se désigne par «pays de transit».

Au Maghreb, on est face à deux réalités distinctes: deux pays riches en matières premières, source de revenus considérables (Algérie, Libye⁽²⁾ et qui puissent garantir une vie meilleure à leurs citoyens, et trois autres pays pauvres en ces matières (Maroc, Mauritanie, Tunisie), avec des ressources financières limitées. Ces deux réalités donnent, à notre avis, un sens différent au départ des jeunes depuis ces deux "catégories" de pays.

L'émigration clandestine des jeunes algériens est le phénomène qui remet en cause cette vision simpliste du phénomène migratoire dont on a parlé précédemment, car, contrairement à d'autres pays maghrébins et africains qui connaissent le même phénomène, l'émigration clandestine algérienne porte des significations sociologiques, culturelles et psychosociologiques remarquables, en effet nous sommes devant un pays jeune (36 % de la population algérienne sont des jeunes entre 15 et 34 ans)⁽³⁾, riche en matières premières (pétrole, gaz naturel, ...) et en ressources financières, malgré cela, nous assistons à des aventures spectaculaires de certains jeunes qui risquent leur vie pour aller vivre dans des sociétés culturellement et socialement différentes, et passent des années à attendre la régularisation de leurs situations où ils ont du mal à s'intégrer dans ces sociétés nouvelles et différentes. Parmi les Harragas⁽⁴⁾, on compte désormais des enfants, des femmes parfois enceintes, des vieux et des fonctionnaires qui ont abandonné leur travail pour rejoindre les groupes de jeunes qui partent pour l'Europe. Même si leur nombre n'est pas significatif statistiquement, leur acte comporte, à notre avis, des significations socioculturelles implicites et répond à une logique sociocognitive sous-jacente qui pousse ces aventuriers à croire que leur départ comporte moins de risques que de rester.

Quitter son propre pays est, selon **Gourévitch**⁽⁵⁾, un vrai traumatisme, car cela signifie, que le migrant (régulier ou clandestin) doit se séparer des siens, renoncer à sa vie dans sa patrie et entamer un long périple dangereux, pour enfin arriver dans une société où l'intégration est difficile et incertaine⁽⁶⁾. Mais prendre une telle décision demande une longue réflexion à travers laquelle, le jeune avance tous les arguments et toutes les idées et personnelles et communautaires. Cette réflexion ne sert en réalité qu'un seul but; justifier sa décision auprès des siens et convaincre soi-même que partir comporte moins de pertes que de rester. Cette justification reste incontournable pour atténuer le malaise psychique inhérent à ce genre de dilemme et pour échapper à toute pression d'ordre normative et identitaire (réelle ou imaginée).

Le présent article présente une étude inscrite dans la théorie des représentations sociales (théorie féconde et importante dans le champ de la psychologie sociale), qui vise l'exploration et l'analyse de tous les arguments, les idées, les attitudes et les justifications (avec ou contre

l'émigration clandestine des jeunes) contenus dans des commentaires faits par de jeunes internautes au sujet de l'émigration clandestine et qui tente de dévoiler une représentation sociale supposée de l'émigration clandestine. Une représentation sociale dont la reconstitution du contenu et de la structure va nous permettre à notre avis de reconstituer le cadre sociocognitif et socioculturel qui a favorisé l'apparition de ce phénomène migratoire. Mais, avant de présenter la procédure méthodologique qu'on a suivie dans cette étude et les résultats obtenus, nous présentons brièvement la théorie des représentations sociales ainsi qu'une définition de deux autres notions principales de notre étude qui sont en relation étroite avec la notion des représentations sociales, à savoir, les cognitions sociales et l'histoire sociocognitive, suivi d'un état de lieu de l'émigration clandestine en Algérie.

1-La théorie des représentations sociales:

La notion des représentations sociales remonte à 1961, date de la publication par Serge Moscovici de son ouvrage fondateur: *La psychanalyse, son image et son public*, elle était présentée comme une forme de cognition sociale, produite et partagée par des individus ou groupes pour maîtriser et comprendre leur environnement matériel et symbolique. Elle est déterminée par des variables psychologiques, dont individuels (investissement identitaire, motivation, ...), interpersonnels, intra/inter groupaux et sociétaux (liés aux appartenances et aux implications sociales de ces individus), qui font que des représentations individuelles (mentales) peuvent devenir des représentations sociales, ou le contraire, des représentations sociales adoptées par des individus suite à leurs interactions et communications au sein d'un groupe social donné. Une représentation sociale est, donc, liée aux histoires personnelles des individus et à celles de leurs groupes et le rapport de ces derniers avec l'objet de la représentation sociale.

Une représentation sociale est un ensemble d'informations, d'opinions, d'attitudes et de croyances produites et partagées par les membres d'un groupe social à propos d'un objet social donné (la psychanalyse, la santé et la maladie, l'argent, etc.), elle est constituée d'éléments centraux liés à l'histoire du groupe et au système socioculturel dominant et d'éléments périphériques en relation avec les expériences individuelles et les différentes situations qui caractérisent la vie quotidienne. Elle permet aux individus de décoder leurs réalités sociales et oriente leurs comportements dans les différentes situations.

Pour qu'un événement devienne un objet de représentation sociale, il doit remplir certaines conditions ; il s'agit généralement d'un savoir ou d'une théorie nouvelle (comme c'était le cas avec la psychanalyse), d'un événement ou d'un phénomène étrange (le Sida), ce qui rend les informations à son sujet maigres et dispersées (la dispersion de l'information).

1-1- Les représentations sociales ... orientations théoriques:

Le champ théorique des représentations sociales est marqué par trois modèles théoriques principaux, qui ne sont, en réalité, que des travaux sur les différents aspects du processus représentationnel:

1-1-1-Le modèle sociogénétique (Serge Moscovici):

Ce modèle théorique est lié aux premiers travaux de S. Moscovici, qui avaient pour but de démontrer comment une représentation sociale émerge et se développe. L'émergence d'une représentation sociale est généralement liée à l'apparition d'une situation nouvelle ou d'un phénomène inconnu ou étrange, ce qui fait que les informations à son sujet sont rares et dispersées (**la dispersion de l'information**) Mais, un objet de représentation sociale est par nature un objet en relation avec la vie quotidienne des différents groupes sociaux, ce qui le rend, une fois apparu, un objet privilégié de discussions et de débats (dans les médias, au café, au souk, ...) nourris par la pression qui pousse ces groupes à développer un savoir à son sujet (**la pression à l'inférence**), mais ce savoir reste tributaire des orientations et des attentes de chaque groupe (**le phénomène de focalisation**).

1-1-2-Le modèle structurel (Jean Claude Abric, Claude Flament):

Ce modèle désigne «La théorie du noyau central», proposée et développée par Abric et Flament, il s'intéresse, non pas au processus de formation de la représentation sociale, mais à

la structure de cette dernière, la nature des relations entre les éléments qui la constituent, le rôle de chaque élément ou groupe d'éléments dans cette structure et les variations de cette dernière en fonction des groupes sociaux et leurs rapports avec l'objet de représentation.

La représentation sociale est constituée, selon ce modèle, de deux entités qui se diffèrent en contenu et en fonction:

a) Le système central:

Le système central (le noyau central) est constitué d'un nombre limité d'éléments cognitifs en relation avec un objet donné. Le nombre et la nature de ces éléments varient en fonction de l'objet représenté, le rapport des groupes et des individus avec ce dernier et le système de valeurs et de normes qui façonnent l'environnement idéologique du moment et dans lequel est inscrit le groupe.

Un système central est lié aux déterminants historiques, symboliques et sociaux qui régissent la vie des différents groupes sociaux, il est de ce fait, le garant de la continuité de la représentation, car il contient des éléments partagés et acceptés par les membres du groupe⁽⁷⁾.

La qualification des éléments de ce système de «noyau central» vient de la stabilité et de la résistance au changement qui les caractérisent, une stabilité qui fait que le noyau central donne du sens aux autres éléments qui font partie de la représentation sociale (une fonction génératrice de sens) et détermine les liaisons entre ces éléments dans la structure représentationnelle (une fonction organisatrice).

b) Le système périphérique:

Contrairement au système central qui constitue la partie abstraite de la représentation sociale, le système périphérique est la partie empirique et opératoire de cette dernière ; car elle contient des éléments en relation étroite avec les exigences de la vie quotidienne, qui assurent le rôle de grille de décodage des différentes situations sociales auxquelles sont confrontés les individus.

On peut résumer les caractéristiques de chaque système dans le tableau suivant proposé par Abric (1994):

Tableau n°1: Caractéristiques des systèmes central et périphérique

Système central	Système périphérique
<ul style="list-style-type: none"> • Lié à la mémoire collective et à l'histoire du groupe • Consensuel; il définit l'homogénéité du groupe • Stable, cohérent et rigide • Résiste au changement • Peu sensible au contexte immédiat 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ Permet l'intégration des expériences et histoires individuelles ▪ Supporte l'hétérogénéité du groupe ▪ Souple: supporte les contradictions ▪ Evolutif ▪ Sensible au contexte immédiat

Source: Pry, R. «Autisme et représentations sociales», in Psychologies d'ici et d'ailleurs, Presses de l'université Paul Valéry Montpellier, France, 2001, p 188.

1-1-3- Le modèle sociodynamique (Willem Doise):

Ce modèle a été proposé par Willem Doise qui a souligné l'importance de l'étude de l'enracinement d'une représentation sociale donnée dans les cadres sociaux et idéologiques préexistants, car une représentation sociale est, selon Doise, marquée par des interactions entre les processus individuels, interpersonnels, inter groupales et idéologiques qui caractérisent notre vie quotidienne. Ces processus individuels qui amènent les individus à prendre des positions, avoir des opinions, des attitudes, des jugements, s'ajoutent aux processus interpersonnels, inter groupales (appartenances, ...) pour jouer le rôle de «principes organisateurs qui vont agir sur l'assimilation individuelle des connaissances tout en étant localisé à l'articulation entre dynamiques sociales et dynamiques cognitives individuels»⁽⁸⁾.

Ces modèles théoriques ne constituent pas des explications différentes des représentations sociales, mais ils s'intéressent aux différents aspects de ces dernières. Le premier modèle explique le processus de formation d'une représentation sociale, le deuxième s'intéresse à la structure de cette dernière, alors que le dernier modèle étudie l'enracinement de la représentation sociale dans le système de valeurs, de normes d'un groupe social donné.

Nous pensons que l'adoption de ces trois modèles théoriques est importante pour notre étude qui a pour objectif la recherche d'éléments qui font partie d'un éventuel contenu représentationnel en relation avec l'émigration clandestine et la classification de ces éléments en fonction de leurs natures et leur inscription dans l'espace social et symbolique du moment.

Avant de présenter la procédure méthodologique et les résultats de notre étude, nous donnons un aperçu sur l'évolution de la question migratoire (régulière et clandestine) en Algérie depuis la colonisation française jusqu'à nos jours.

2- La réalité migratoire en Algérie:

Située à la rive sud de la Méditerranée, à une distance relativement courte des côtes sud de deux pays européens; 140 mille marin (260 km) des côtes sud de l'île italienne la Sardaigne à l'est et 113 mille marin (210 km) des côtes sud de l'Espagne à l'ouest, l'Algérie est devenue depuis une vingtaine d'années un pays d'émigration, de transit et d'immigration, un pays d'émigration parce que des jeunes algériens tentent depuis une décennie de rejoindre l'Italie ou l'Espagne à bord d'embarcations de fortune, pays de transit parce que cette méthode migratoire attire aussi des ressortissants subsahariens qui sont obligés de traverser l'Algérie pour rejoindre la ville de Annaba à l'est ou le Maroc à l'ouest et enfin pays d'immigration parce que ces subsahariens se retrouvent souvent contraints de séjourner en Algérie, faute de moyens financiers dans la majorité des cas.

2-1- Histoire de l'émigration/immigration algérienne:

L'histoire de l'émigration/immigration algérienne peut être résumée en quatre phases principales:

❖ **La phase de l'occupation française:** où des algériens fuyaient leur pays pour échapper aux atrocités commises par l'occupant (promulgation des lois limitant la circulation, la pratique de la religion et les activités liées à la culture arabo-musulmane, spoliation des terres, écartement des indigènes de la vie politique locale et nationale, etc.) vers la Syrie, l'Égypte, l'Arabie saoudite, la Palestine entre 1837 et 1911. Par la suite, c'était une émigration programmée et orchestrée par les autorités française dans le but d'envoyer des algériens travailler dans les mines et les fonderies de l'Hexagone⁽⁹⁾, en adoptant des lois (les lois de juin 1913 et juillet 1914) et qui abolissaient la loi en vigueur depuis 1879 qui stipule qu'un indigène doit avoir une permission pour pouvoir visiter l'Hexagone. Ces ouvriers algériens, ajoutés à environ 175 mille appelés qui ont fait leur service militaire durant la période de la 1^{ère} guerre mondiale⁽¹⁰⁾ et des milliers d'ouvriers qui ont participé à la reconstruction de la France après la 2^{ème} guerre mondiale, furent les précurseurs (sans le vouloir vraiment) d'une "tradition" migratoire qui a subsisté jusqu'à nos jours.

❖ **La phase de 1962 à 1986:** Après l'indépendance de l'Algérie en 1962, la libre circulation avec la France était garantie par les accords d'Évian, ces accords permettaient également à la France de bénéficier d'une main-d'œuvre indispensable au processus de reconstruction et de développement économique entamé par ce pays en 1947. L'Algérie était également bénéficiaire de ces accords, car ils garantissaient des emplois pour ses ressortissants, mais cette convention entre les deux pays ne va pas durer longtemps, elle est gelée en 1965 à cause des procédures de sélection imposées par la France et jugées discriminatoires par l'Algérie qui avait accusé les français de préférer les travailleurs portugais et espagnols.

En 1968, les deux pays signent un nouvel accord qui permet aux algériens de partir travailler en France, mais cet accord ne leur accorde pas le droit de se déplacer sur le sol français et autorise le pays hôte à contrôler leur résidence. Deux années plus tard, la France encourage les algériens qui veulent rentrer chez eux et leur propose «une prime de retour». En 1973, l'Algérie arrête l'émigration de travail à cause des agressions dont les travailleurs

algériens étaient des victimes. En 1974, la France décide de stopper l'émigration économique, mais l'émigration familiale et la libre circulation des touristes sont maintenues jusqu'à 1986, année de l'instauration du visa entre les deux pays⁽¹¹⁾.

❖ **La phase de 1986 à 2005:** Deux années après l'instauration de ce visa, l'Algérie devait faire face à des manifestations menées par des jeunes qui déploraient le manque d'emplois, la cherté de la vie et le manque des denrées alimentaires de première nécessité ; en réalité, ces manifestations étaient les prémisses d'une longue crise économique, politique et sécuritaire qui va durer toute une décennie, et qui avaient engendré un mouvement migratoire régulier de ceux qui ont pu obtenir un visa délivré par un pays européen ou un pays du Golf, ou de ceux qui ont opté pour «l'asile territorial», adopté par le conseil national français en 1997 et qui a été appliqué aux algériens de 1998 à l'année 2004⁽¹²⁾. Pour les mal lotis, souvent des jeunes, la solution était de s'infiltrer dans des bateaux de voyageurs ou de marchandises qui ont pour destination un pays européen ou n'importe quel autre pays développé et de descendre une fois le bateau arrivé à destination pour entamer une nouvelle vie marquée par la clandestinité et la précarité.

❖ **La phase de 2005 à nos jours:** En 2005, l'émigration clandestine de ces jeunes prend une nouvelle forme et devient un événement majeur qui a ébranlé la société toute entière ; des groupes de jeunes qui tentent de rejoindre clandestinement la rive nord de la Méditerranée (les côtes espagnoles et italiennes) par des embarcations de fortune et à l'aide d'un GPS, en s'échappant à toute sorte de contrôle et en choisissant leur itinéraire, réussissent parfois à rejoindre l'Europe mais ils finissent souvent par être capturés ou ils meurent dans le large.

Surprise par ce phénomène étrange, c'est toute la société qui s'est mise en débat (débat entre citoyens, dans la presse, entre politiciens, économistes, sociologues, ...) afin de comprendre les raisons qui poussent ces jeunes à risquer leur vie.

2-2- Profils des migrants clandestins (Harragas) algériens:

Dans son ouvrage sur les sans-papiers algériens vivant en France⁽¹³⁾, Marie Thérèse Têtu-Delage a proposé quatre profils pour désigner ces derniers:

- **Les personnes déclassées** à cause de leur licenciement, ou parce que leur projet de vie est interrompu suite à un divorce, des problèmes familiaux, arrêt des études, bref, tous ceux qui pensent qu'il leur est impossible d'avoir un statut social acceptable en Algérie.
- **Femmes en quête d'un mari et/ou d'une vie indépendante** qui pensent qu'en Europe il n'y a pas de critères d'âge pour se marier et qu'elles ont plus de chance pour fonder une famille et avoir plus de liberté en particulier pour une femme divorcée qui veut se soustraire de la tutelle de la famille.
- **Les revenus du retour** qui ont jugé après un certain temps que leur retour en Algérie était une erreur.
- **Les jeunes chômeurs** qui n'ont pas les moyens pour fonder une famille en Algérie et qui n'ont personne pour les aider, par contre, ils peuvent compter sur un membre de la famille (père, sœur, frère), un cousin ou des amis installés à l'étranger pour réaliser leur projet migratoire⁽¹⁴⁾.

A ces quatre profils, on peut ajouter les jeunes, les gens mariés et les fonctionnaires qui mènent une vie acceptable, mais qui désirent changer leur mode de vie. On compte également parmi ces candidats à l'émigration clandestine des personnes qui ont fait l'objet de poursuites judiciaires (délit, vol,...), et qui ont estimé que s'aventurer vers l'inconnu comporte moins de risques que de rester.

Concernant l'âge de ces candidats à ce type d'émigration, plusieurs études qui ont été menées dans les différents pays du Maghreb ont montré que leurs âges varient entre 17 et 35 ans et qu'un grand nombre d'entre eux sont des élèves et des étudiants qui ont arrêté leurs études⁽¹⁵⁾.

Dans un bilan publié par le journal algérien «Le jeune indépendant» sur l'émigration clandestine entre 2005 et 2007, il s'est avéré que la majorité des migrants clandestins étaient des chômeurs qui menaient une vie difficile, 6% pratiquent un métier libre et 2% étaient des

étudiants. Concernant leur détermination, la sureté nationale a effectué un sondage auprès d'une centaine de Harragas et ce sondage a montré que 60% d'entre eux ont déjà essayé de rejoindre l'Europe légalement, 7% sont dans leur deuxième ou troisième tentative contre 90% qui font l'aventure de l'émigration clandestine pour la première fois⁽¹⁶⁾.

2-3- Itinéraires migratoires des migrants clandestins (Harragas) algériens :

Avant les années 2000, les jeunes algériens qui souhaitaient vivre en Europe obtiennent des visas de courte durée qui leur permettent de visiter un pays européen (la France en particulier) et ce, par voie maritime ou aérienne, mais une fois arrivés dans ces pays, ils passent le temps limité qui leur était accordés à repérer les lieux, à contacter des connaissances et se préparer à une longue et difficile vie en clandestinité après l'expiration de leurs visas.

Dans les années quatre-vingt-dix, il y avait parmi ceux qui rêvaient de l'Europe, des jeunes qui ont choisi une méthode plus risquée, ils s'infiltraient dans des bateaux de voyageurs ou de marchandise qui jettent leur ancre dans un port algérien et restaient cachés dans les soutes ou dans des endroits où le risque de se faire repérer est minime, pour descendre une fois le bateau arrivé à destination.

A cause de la difficulté d'obtenir un visa et à cause des mesures de contrôle et de sécurité dans les ports et les aéroports, les jeunes algériens optent pour un autre type d'émigration, ils tentent, alors, de rejoindre clandestinement la rive nord de la Méditerranée (les côtes espagnoles et italiennes) dans des embarcations de fortune et à l'aide d'un GPS. Ils réussissent parfois à rejoindre l'Europe mais ils finissent le plus souvent par être arrêtés ou par mourir dans le large.

Malgré le risque couru dans ce mode d'émigration clandestine, les jeunes peuvent désormais échapper à toutes sortes de contrôle et emprunter plusieurs itinéraires:

- L'itinéraire Annaba les côtes de l'île de la Sardaigne Italie (continentale)
- L'itinéraire Algérie Libye Lampedusa, Sicile (Italie) / Malte
- L'itinéraire Oran/Mostaghanem Espagne
- L'itinéraire Algérie Maroc Ceuta / Melilla / Tanger Espagne
- L'itinéraire Algérie Turquie Grèce / Europe de l'Est / Italie

La diversification de ces modes d'émigration clandestine par les migrants clandestins n'est en réalité que la conséquence du durcissement des mesures de contrôle dans les aéroports, les ports et dans le large, néanmoins, ces mesures ne découragent pas les jeunes et les poussent, au contraire, à développer leurs stratégies pour contourner ces mesures prises par les pays d'accueil comme de départ, mais l'invention de nouveaux itinéraires et le contournement de ceux préexistants rendent le projet migratoire de plus en plus dangereux, incertain, et coûteux car il augmente les coûts en termes de vies et d'années à passer en clandestinité une fois arrivé à destination.

Voir ces jeunes obsédés par l'idée de quitter un jour leur pays, malgré le sort incertain qui les attend et les sacrifices qu'ils doivent faire pour mener à bien leur projet migratoire, rend les chercheurs et la société toute entière perplexe quant aux vraies raisons qui font que le jeune préfère risquer sa vie et travailler dur dans un pays étranger, où la réussite n'est pas garantie d'avance, que de faire le même effort dans son pays. Le but de l'actuel article est de répondre à cette question en se basant sur l'analyse du contenu des commentaires faits par de jeunes internautes au sujet de l'émigration clandestine (El Hargua) ainsi que l'analyse d'une dizaine d'entretiens réalisés auprès des jeunes (y compris des jeunes Harragas) et dont le but était de faire surgir une représentation sociale supposée de l'émigration clandestine et de révéler les éléments socioculturels et individuels qui encadrent et donnent sens à cette dernière.

3- Cognitions sociales et histoire sociocognitive:

Les cognitions sociales sont un objet de recherche très important pour les chercheurs en psychologie sociale, il peut être définis comme un «ensemble d'activités mentales de traitement d'informations concernant le monde social et par lesquelles se construit un mode de connaissance de la réalité, basé sur des savoirs préalables composés de valeurs et de

croyances»⁽¹⁷⁾, alors que l'histoire sociocognitive fait référence au vécu et à l'histoire des différents groupes sociaux qui marque ce type de connaissance et lui donne du sens.

4- Méthode:

À cause de leur caractère naturel et spontané, l'analyse du contenu des commentaires de jeunes internautes à propos des différents événements qui marquent leur vie quotidienne, constitue, selon Moliner & Rateau (2002), un moyen privilégié pour explorer le travail représentationnel fait autour de ces événements⁽¹⁸⁾.

En plus de leur caractère non contrôlé, ces commentaires qui remontent jusqu'à 2007 sont un corpus pertinent que nous pouvons exploiter pour étudier l'émergence et le développement de la vision de ces internautes de tel ou tel objet de représentation, l'émigration clandestine dans notre cas.

Après une première phase de collecte et de sélection des articles publiés par les deux quotidiens arabophones (el-khabar, el-chourouk el-yaoumi) sur leurs sites web de 2007 à 2012 et qui abordent le sujet de l'émigration clandestine, nous avons retenu 29 articles et 1149 commentaires faits par des internautes en réponse aux questions traitées dans ces articles pour passer ensuite à un traitement descriptif du matériel retenu, en l'occurrence une analyse catégorielle des commentaires qui consiste à classer et à dénombrer par fréquence de présence (ou d'absence) d'items de sens, une analyse de co-occurrences qui a pour but de révéler les associations entre deux ou plusieurs mots ou thèmes dans un corpus et enfin une analyse thématique qui vise à regrouper les unités significatives extraites des commentaires dans des thématiques (catégories) en fonction de leur champ significatif.

Une fois les unités significatives tirées du corpus, leurs fréquences obtenues et après le regroupement thématique, l'étape suivante consistait à connaître le poids de chaque thème en se basant sur les fréquences des unités significatives qui le constituent, et à travers le croisement des résultats des analyses : catégorielle, des co-occurrences et thématique, nous avons également exploité les informations obtenues via une dizaine d'entretiens semi-directifs dans le but de connaître le sens que couvre chacune de ces unités significatives dans le champ sociocognitif des internautes qui ont fait ces commentaires. Cependant, à cause de l'anonymat total dans lequel ont été produits les commentaires sur le web, il nous était impossible de savoir l'âge, le niveau d'instruction et les variables sociologiques des commentateurs, mais nous savons en moins qu'il s'agit de jeunes des deux sexes dont l'âge varier entre 15 et 35 ans vu les thématiques abordés par leurs commentaires. Quant à la dizaine de jeunes avec qui on a effectué des entretiens, ils sont des jeunes de 15 à 35ans, au niveau d'instruction moyen et secondaire, appartenant à des familles moyenne, sans emplois ou occupant des emplois éphémères.

5- Résultats et Discussion:

Dans le tableau affiché ci-dessous on trouve les unités significatives qu'on a pu extraire depuis des commentaires des internautes au sujet d'El-Hargua. Ces commentaires sont considérés comme étant des réactions aux 29 articles qui abordaient les thématiques suivantes:

- La mort des Harragas et le sort de leurs cadavres en mer ou dans les morgues des pays européens.
- Les tentatives réussies des jeunes à rejoindre l'Europe (y compris les cas particuliers : joueurs de football, enfants, filles, les suivis de justice).
- Renforcement de la surveillance sur les côtes et dans le large par les autorités des pays situés sur les deux rives de la Méditerranée.
- Renforcement du cadre législatif relatif aux conditions de résidence par les pays européens.
- Procédures des autorités algériennes pour le rapatriement des Harragas résidant en Europe.
- Initiatives du président de la République et ses discours destinés aux jeunes.
- Les nouvelles procédures de l'octroi de la nationalité ou de la carte de résidence en France (Europe).
- Arrestations des barons organisateurs de l'émigration clandestine.

- Des œuvres cinématographiques qui abordent le thème de l’émigration clandestine.

Tableau n°2: Les mots les plus fréquents du vocabulaire des commentaires sur l’émigration clandestine

Unités significatives	Fré q.	Unités significatives	Fré q.
Responsables (Dirigeants)	58	Que Dieu fasse qu’on soit à l’abri du mal (YejâalAllah el khayr)	25
Que Dieu les guide vers lui (jeunes)	57	Chômage	24
QueDieu leur accorde sa miséricorde	57	Dieu tout puissant	24
Que Dieu protège lesHarragas (Jeunes)	42	Responsables, vous allez être punis	21
Vive el-Hargua	42	Filles mal éduquées	20
Courage pour leurs parents	40	Laissez-les aller (émigrer)	20
Injustice	37	Pauvre meurt pauvre	20
On a marre (de ce pays)	35	1% riches 99% pauvres	20
Pas de paradis en Europe	34	Voleurs	20
Bouteflika	33	Mort	19
Non aux commentaires qui humilient les jeunes filles	29	Echourouk (le quotidien) encourage les Harragas	18
Richesses du pays	28	Pétrole et gaz	17
Vive l’Algérie	28	Mourir en mer mieux que mourir sur terre	16
Vive l’Europe	27	Vive les Harragas	16
Etat (la cause de l’émigration clandestine)	27	Filles de prostitution	15
Dieu, lui seul détermine notre sort	26		

Nous avons obtenu les résultats affichés dans le tableau 2 grâce à une première phase d’extraction manuelle des unités significatives (mots ou expressions) contenues dans le corpus, on a saisi, ensuite, ces données dans le programme Evoc 2000 dédié à l’analyse du contenu et de la structure de la représentation sociale d’un objet social donné, ce programme permet dans un premier temps d’obtenir la fréquence de chaque mot et son ordre d’apparition dans les associations libres, les paroles(les commentaires dans notre cas) et les co-occurrences de ce mot avec d’autres mots, ces résultats nous donnent une idée du champ représentationnel construit autour d’un objet de représentation sociale donné, mais le plus important est de connaître les mots qui font partie du système central et ceux du système périphérique (voir au-dessus).

Le mot le plus fréquent dans les commentaires des internautes qui abordent le sujet de l’émigration clandestine est **Responsables (58)** avec un moyen d’apparition de **2.21**, ce mot est en relation (résultats de l’analyse des co - occurrences) avec les unités significatives: **Injustice (37)**, **Richesses du pays (28)**, **Dieu, lui seul détermine notre sort (26)**, **Que dieu leur accorde sa miséricorde(57)**, **Bouteflika (33)**. Alors que la fréquence et le rang d’apparition d’un mot dans une production verbale (paroles, récits, commentaires, etc.) sont essentiels pour savoir s’il fait partie de la représentation et si c’est le cas quelle est sa position dans la structure de cette dernière, l’analyse des co-occurrences est un moyen pour connaître le réseau de mots dans lequel est inscrit ce mot.

Le mot **Responsables** est le plus fréquent, cela signifie que ce dernier est très présent dans les discussions quotidiennes dont le sujet est l’émigration clandestine et ses chances sont grandes pour faire partie d’une représentation sociale supposée de l’émigration clandestine.

Ce mot a un moyen d'apparition avancé: 2.21 (dans un continuum d'apparition qui va de 1 à 4) donc il passe d'emblée à l'esprit de ces individus lorsqu'ils abordent le sujet de l'émigration clandestine, quant au champ significatif dans lequel est inscrit ce mot, il s'avère que les internautes font le lien entre les responsables et l'injustice, les richesses du pays et Bouteflika (président de la république), le mot **Responsables** est en relation aussi avec **On laisse nos destins au dieu** ce qui laisse entendre que ces individus souhaitent que ces responsables soient punis par dieu.

Toutes les unités significatives exposées dans le tableau 2 ont été l'objet de la même analyse (fréquence, rang d'apparition, co - occurrences), mais pour ne pas se perdre dans les détails nous nous limitons aux résultats qui répondent aux objectifs de notre étude.

Parmi les unités significatives restantes, on a celles qui encouragent l'émigration clandestine: **Vive el - Hargua(42)**, **Vive l'Europe(27)**, **Laissez-les aller (émigrer) (20)**, **Vive les Harragas(16)** avec des rangs d'apparition très avancés (ils varient entre 1.10 et 1.70), mais elles restent de nature expressive vu ses rangs d'apparitions et les unités significatives avec lesquelles elles sont en relation: **On a marre (de ce pays)(35)**, **Mourir en mer mieux que mourir sur terre(16)**. Il y a également des expressions contre l'émigration clandestine avec une connotation patriotique: **Pas de paradis en Europe(34)**, **Vive l'Algérie(28)**, **Echourouk (le quotidien) encourage les Harragas(18)**, ce genre d'expression se justifie par le souci de vouloir éviter à ces jeunes un sort tragique.

Contre toute attente, le **Chômage (24)** n'a pas une fréquence élevée, malgré son rang d'apparition avancé, mais cette fréquence faible prend un sens lorsqu'on jette un coup d'œil sur les unités significatives qui accompagnent ce mot: **Injustice (37)**, **Responsables (58)**, **Etat (la cause de l'émigration clandestine) (27)** comme si les jeunes pensent que le chômage n'est pas un problème en soi mais le véritable obstacle pour eux sont ceux qui les marginalisent et qui ne font rien pour résoudre ce problème de chômage.

Parmi les mots présentés dans le tableau on trouve **Mort (19)** accompagné souvent par des vœux passifs : **Yejâal Allah el khayr(25)**, **Que dieu les guide vers lui (jeunes) (57)**, ce qui peut être expliqué par une fatalité qui caractérise l'attitude des algériens face aux causes de la mort ou par la volonté des commentateurs à ne pas présenter les Harragas comme responsables de leur mort.

Il y a également des commentaires qui s'intéressent aux craintes et aux souffrances des parents des Harragas: **Courage pour leurs parents (40)**, des vœux qui sont en relation avec des expressions comme: **Que dieu les guide vers lui (jeunes) (57)**, **Que dieu leur accorde sa miséricorde(57)**, **Que dieu protège les Harragas (Jeunes)(42)**.

Il y a des commentaires qui rappellent aux responsables que leur sort sera la punition : **Responsables, vous allez être punis(42)**, la raison de ce rappel peut être comprise si on regarde les résultats de l'analyse des co-occurrences, car il semble que ces commentateurs imputent la dégradation de la condition des jeunes et les inégalités au sein de la société au mode de gouvernance de ces responsables : **Etat (la cause de l'émigration clandestine) (27)**, **Pauvre meurt pauvre (20)**, **1% riches 99% pauvres (20)**. Mais le problème majeur reste la corruption, car l'analyse des co-occurrences montre une relation entre : **Responsables (58)** et **Richesses du pays (28)**, **Responsables (58)** et **Voleurs (20)**, **Richesses du pays (28)** et **Pétrole et gaz (28)**.

L'émigration clandestine des jeunes filles suscite deux types de réactions ; une réaction réservée, **Non aux commentaires qui humilient les jeunes filles (29)** et une réaction négative qui considère les familles de ces jeunes filles comme responsables parce qu'elles n'ont pas su les éduquer : **Filles mal éduquées (20)**, **Filles de prostitution (15)** qui sont en relation avec l'expression : **Dieu tout puissant (24)** qu'on dit généralement lorsqu'on est devant un problème majeur ou devant une faute morale en contradiction flagrante avec les mœurs sociales.

Théoriquement, toutes les unités significatives présentées dans le Tableau 2 ont une chance de faire partie de la structure représentationnelle liée au sujet de l'émigration clandestine,

mais si on fait un croisement des données descriptives que nous avons présentées ci-dessus, les expressions suivantes ont plus de chances pour apparaître dans la représentation sociale de l'émigration clandestine: **Responsables, Injustice, Voleurs, Courage pour leurs parents, Mort.**

Pour donner plus de visibilité aux unités significatives extraites de l'ensemble des commentaires ainsi qu'à leurs fréquences et co-occurrences nous avons fait une analyse thématique qui consiste à regrouper les unités significatives dans des catégories qui servent le même sens et nous avons obtenu le tableau suivant :

Tableau n°3: Résultats de l'analyse thématique des commentaires

Catégorie	%	catégorie	%
vœux passifs	18	richesses de l'Algérie	5
responsables comme cause d'el-Hargua	17	Inégalités sociales	5
attitudes positives envers el-Hargua	13	attitudes négatives envers el-Hargua	4
Mort	9	pas de paradis en Europe	4
il y on a marre de l'Algérie	6	chômage et situation économique	3
punition aux responsables	6	expressions patriotiques	3
Injustice	5	presse encourage el-Hargua	2

Le thème dont le pourcentage le plus élevé (**Vœux passifs 18%**) est celui qui regroupe les commentaires qui souhaitent la sécurité, la raison et la miséricorde divine aux jeunes Harragas et le courage (la patience) à leurs parents, car il s'avère que les commentateurs évitent de juger les Harragas et ils sont sensibles à la souffrance de leurs familles. Ensuite vient le thème (**Responsables comme cause d'el-Hargua 17%**) qui regroupe des unités significatives qui évoquent l'incompétence des responsables à tous les niveaux, la corruption, les inégalités de chance, etc. Enfin, vient le thème (**Attitudes positives envers el-Hargua 13%**) contenant toutes les réactions (émotionnelles en majorité) qui félicitent ou encouragent les Harragas. La mort est présente également dans les commentaires avec un pourcentage de 9%.

Le reste des thèmes évoque les problèmes du pays qui sont respectivement : **il y en a marre de l'Algérie (6%)**, punition des responsables (6%), inégalités sociales (5%), richesses de l'Algérie (5%), injustice (5%) et enfin viennent les thèmes les moins évoqués dans lesquels se trouvent bizarrement chômage et situation économique : pas de paradis en Europe (4%), attitudes négatives envers l'émigration des filles (4%), chômage et situation économique (3%), expressions patriotiques (3%), presse encourage el-Hargua (2%).

Les thèmes qui sont contre el-Hargua affirment l'existence de deux sous-groupes, le premier est avec ce type d'émigration et avance les arguments (présentés ci-dessus) qui appuient son attitude, alors que l'autre utilise des expressions patriotiques et évoque des réalités qui rendent el-Hargua moins séduisante. L'analyse catégorielle des commentaires produits par ces deux sous-groupes peut être très bénéfique pour mieux cerner le champ représentationnel lié au phénomène d'el-Hargua:

Tableau n°4: Les mots les plus fréquents du vocabulaire des commentaires qui sont avec/contre l'émigration clandestine

Attitudes négative envers el-Hargua		Attitudes positive envers el - Hargua	
Unités significatives	Fré q.	Unités significatives	Fr éq.
Que dieu les guide vers lui (jeunes)	30	Vive el-Hargua	42
Pas de paradis en Europe	28	On a marre (de ce pays)	30
Filles mal éduquées	18	Vive l'Europe	27
Echourouk (le quotidien) encourage les Harragas	16	Injustice	20
On est honteux des Harragas	14	Laissez-les aller (émigrer)	20
Vive l'Algérie	14	Responsables	17
Suicide	12	Vive les Harragas	16
Mort	12	Mourir en mer mieux que mourir sur terre	16
Harragas ont tort	12	Voleurs	12
Dieu tout-puissant	12	Chômage	11
Aventure	11	Que Dieu protège Harragas (Jeunes)	11
Que Dieu leur accorde sa miséricorde	10	Etat (la cause de l'émigration clandestine)	11
Misère en Europe	9	Bouteflika	10
Peu chez soi mieux que beaucoupchez les autres	9	Que Dieu leur accorde sa miséricorde	9
Pas de dignité en Europe	9	Pauvre meurt pauvre	9
Courage pour leurs parents	9	Favoritisme	8
Cupidité	6	Logement	8
El-ghorba	5	Responsables nous suivent jusqu'en Europe	8
Injustice	5	Les jeunes haïssent leur pays à cause des responsables	7
		En France ils te donnent une chance	7
		Les responsables s'intéressent uniquement à leurs enfants	7

On trouve dans les commentaires qui expriment une attitude positive envers l'émigration clandestine des unités significatives purement expressives: **Vive el - Hargua (42), On a marre (de ce pays) (30), Vive l'Europe (27), Laissez-les aller (émigrer) (20), Vive les Harragas(16), Mourir en mer mieux que mourir sur terre (16)**ou de solidarité : **Que Dieu protège Harragas (Jeunes) (11), Que dieu leur accorde sa miséricorde (9)**, mais On trouve également des unités qui parlent de la conjoncture économique et politique du pays et qui a favorisé l'émergence de ce type d'émigration: **Injustice (20), Chômage (11), Pauvre meurt pauvre (9), Favoritisme (8), Logement (8)**, ainsi que des unités évoquant la partie jugée responsable de cette situation: **Responsables (17), Voleurs (12), Etat (la cause de l'émigration clandestine) (11), Bouteflika (10), Responsables nous suivent jusqu'en Europe (8), Les jeunes haïssent leur pays à cause des responsables (7), Les responsables s'intéressent uniquement à leurs enfants (7)**, ces commentaires évoquent également ce qui attire ces jeunes vers l'Europe: **En France ils te donnent une chance (7)**.

Pour les commentaires qui expriment une attitude négative envers el-Hargua les : **Harragas ont tort (12), Que Dieu les guide vers lui (jeunes) (30), On est honteux desHarragas (14), Filles mal éduquées (18)** donc, l'émigration clandestine est un :

Suicide(12),Aventure (11)elle provoque la: **Mort (12), El- ghorba⁽¹⁹⁾(5)**,elle est nourrie par : **la cupidité(6)** ou encouragée par les médias: **Echourouk (le quotidien) encourage les Harragas(19)**.

Certains commentaires expriment une certaine passivité face à ce phénomène : **Dieu tout-puissant (12), Que Dieu leur accorde sa miséricorde (10), Courage pour leurs parents (9)** alors que d'autres clament : **Vive l'Algérie (14), Peu chez soi mieux que beaucoup chez les autres (9)**. Seulement une unité significative évoque une cause de l'émigration clandestine tel qu'elle est évoquée dans les commentaires qui sont avec l'émigration clandestine mais avec une faible fréquence : **Injustice (5)**.

En regardant les deux tableaux qui affichent les résultats des analyses thématiques des deux types de commentaires (avec ou contre el-Hargua), il est clair que ceux qui sont avec ce type d'émigration voient dans les responsables du pays la cause principale de ce phénomène, ce qui les pousse à crier haut et fort pour exprimer leur soutien au Harragas ainsi que le sentiment de dégoût qu'ils éprouvent en regardant leur quotidien:

Tableau n°5: Résultats de l'analyse thématique des commentaires qui sont avec l'émigration clandestine

catégorie	%	catégorie	%
attitudes positives envers el-Hargua	32	punition aux responsables	3
responsables comme cause d'el-Hargua	18	richesses de l'Algérie	2
il y on a marre de l'Algérie	14	mort	2
Injustice	8	non aux commentaires humiliants les filles	2
chômage et situation économique	8	En France ils te donnent une chance	2
absence des égalités sociales	4	vivre en dignité	1
vœux passifs	3	Algérien aiment leur pays, mais	1

De l'autre côté, il y a les commentaires qui sont contre ce mode d'émigration et dont l'analyse thématique montre que ceux qui en produisent ne voient pas de paradis en Europe et croient que ces tentatives d'émigration clandestine révèlent l'ignorance des jeunes des dangers qui les guettent en mer et expriment leurs sentiments en utilisant des expressions patriotiques:

Tableau n°6: Résultats de l'analyse thématique des commentaires qui sont contre l'émigration clandestine

catégorie	%	catégorie	%
pas de paradis en Europe	21	attitudes négatives envers des filles	7
vœux passifs	20	presse encourage el-Hargua	6
Mort	17	responsables comme cause d'el-Hargua	3
expressions patriotiques	12	l'occident veut nos richesses	2
attitudes négatives envers el-Hargua	11	injustice	1

Pour donner plus de sens à ces résultats, nous avons effectué une dizaine d'entretiens auprès des Harragas, des jeunes qui souhaitent émigrer clandestinement et ceux qui sont contre ce type d'émigration.

Les questions que nous avons posées à ces jeunes étaient des questions directives et d'autres libres, elles tournaient autour des cinq axes suivants :

- Représentations (+/-)de l'Europe et des européens
- Représentations (+/-)de l'émigration clandestine et des migrants clandestins
- La relation état (dirigeants)/ peuple (citoyens) en Algérie
- La relation riches/pauvres en Algérie
- Représentations (+/-)de l'Algérie et des algériens

Les entretiens qu'on a effectués auprès de ces jeunes montrent que ces derniers font la distinction entre le pays riche (nature, matière première, ...) et l'état qui est responsable de

leur drame et les responsables considérés comme incompetents, corrompus qui veillent sur leurs propres intérêts au détriment des intérêts du peuple, ce qui explique peut-être la fréquence relativement faible du chômage, car il semble que ce qui les met vraiment en colère est ce sentiment de ne pas tirer profit de la rente pétrolière contrairement à ceux qui sont au pouvoir. Certains jeunes croient que ce sont eux qui devaient diriger le pays et que les vieux ne peuvent pas changer leur condition.

Concernant les risques de l'émigration clandestine via les embarcations de fortune, il semble que la mort vient à l'esprit des jeunes à chaque fois qu'ils entendent parler de ce sujet, à cause de la souffrance des parents et les drames racontés par les médias. Cette réalité explique peut-être pourquoi la majorité des interviewés préfère le mode d'émigration clandestine via l'obtention d'un visa.

Pour ceux qui clament «vive l'Europe», il semble que le problème du travail n'est pas le plus signalé, ce qui attire les jeunes est apparemment la nature en Europe, la propreté, le mode de vie des européens, les libertés, l'humanisme et la technologie, cela donne un sens peut-être aux tentatives des jeunes qui mènent une vie acceptable ici et pourtant ils essaient de rejoindre l'Europe. Pour ceux qui disent «on a marre (de ce pays)» les raisons ne sont pas exclusivement économiques, car on énumère : la poussière dans nos villes, la lenteur des travaux publics, la censure de la société.

L'émigration des filles est mal-vue par les jeunes, car ils croient que ces dernières ne peuvent pas supporter le voyage et la vie en clandestinité en Europe, elles seront contraintes de travailler dans des boîtes de nuit ou exploitées sexuellement.

Pour ceux qui sont contre l'émigration clandestine, les jeunes Harragas sont cupides et paresseux qui aspirent à une vie meilleure mais sans faire beaucoup d'efforts, ils n'hésitent pas à qualifier leurs tentatives d'aventures et de suicide. Ils accusent les médias d'encourager ces jeunes à risquer leur vie pour vivre dans la misère en Europe et El-ghorba où leur situation de précarité les pousse à commettre des erreurs qui "nous font honte" et à accepter des emplois indécentes et qu'ils n'ont jamais pensé occuper en Algérie.

Contrairement à ceux qui sont avec el-Hargua, ces derniers refusent catégoriquement les tentatives d'émigration clandestine des filles et attribuent leurs conduites au manque d'éducation. Ils clament eux aussi "vive l'Algérie" et ils déclarent prêts à mener une vie modeste mais digne ici que de renoncer à leur dignité en Europe. Quant à l'injustice très mentionnée dans les commentaires qui sont avec el-Hargua, elle est évoquée ici également mais avec une faible fréquence.

Conclusion:

L'étude d'une représentation sociale est par essence une étude exploratoire, car on est face à un phénomène complexe et dynamique ; complexe parce qu'il constitue, à la fois, un contenu et une structure qui sont déterminés par leur enracinement et le lien qu'ils nouent avec les différents aspects de la vie sociale des individus et des groupes. Elle est dynamique, car la représentation sociale est changeante selon les enjeux sociaux et les mutations qui touchent la vie quotidienne des individus. C'est pourquoi, une démarche pluri-méthodologique est largement recommandée pour prendre en compte tous les aspects de l'objet étudié.

Explorer le champ représentationnel de l'émigration clandestine nécessite la même démarche méthodologique, car nous sommes devant un aspect de la migration qui est elle-même une constante de la condition humaine, elle est, l'émigration clandestine en l'occurrence, en relation étroite avec la conjoncture économique, politique, sociale du pays, elle suscite des débats sociétales et médiatiques liés aux enjeux sécuritaires, existentiels et identitaires du moment.

Comme nous l'avons signalé plus haut, cet article est l'aboutissement d'une étude exploratoire qui avait pour but de dévoiler une représentation sociale supposée de l'émigration clandestine dont l'analyse de son contenu et de sa structure peut nous conduire à

reconstruire le cadre sociocognitif et socioculturel qui a favorisé l'apparition de ce phénomène migratoire. Maintenant, qu'en est-il de ces objectifs?

Vu les résultats finaux de cette étude, il est probable que les mots (expressions) suivants fassent partie d'une représentation sociale de l'émigration clandestine et du système central en particulier: **Responsables, Injustice, Voleurs, Courage pour leurs parents, Mort**. Le reste des mots (expressions) (voir le tableau 2) ont plus de chances de faire partie du système périphérique.

Les jeunes qui sont avec el-Hargua imputent le recours des Harragas à ce mode d'émigration aux responsables qui ont mal géré le pays ou mal exploité ses ressources, il s'est avéré que les inégalités de chances mettent ces jeunes en colère et non pas le chômage en soi. Contrairement aux articles journalistiques qui présentent les jeunes comme étant insensibles à la mort d'autres jeunes en mer et aux souffrances de leurs parents, nos résultats montrent que ces derniers accordent une grande importance à ce sujet et préfèrent, désormais, des itinéraires moins risqués (à travers la Turquie).

Pour faire face aux pressions normatives et identitaires dont ils font l'objet, les jeunes Harragas ou les jeunes qui sont simplement avec ce genre d'émigration, font la distinction entre le pays (la terre, la mer, la nature, les ressources naturelles, etc.) et les responsables qui le dirigent. Car en réalité, ce qui attire ces jeunes vers l'Europe c'est toute une qualité de vie qui ne se résume pas dans le simple fait d'avoir un emploi ou de l'argent.

Concernant l'existence d'un éventuel cadre sociocognitif et/ou socioculturel jouant le rôle de méta-système qui encadre les discussions quotidiennes et les actes de ces jeunes, nous avons pu constater l'éventuelle organisation du champ représentationnel liée à l'émigration clandestine autour des dichotomies suivantes :

- Représentations (+/-)de l'Europe et des européens
- Représentations (+/-)de l'émigration clandestine et des migrants clandestins
- La relation état (dirigeants)/ peuple (citoyens) en Algérie
- La relation riches/pauvres en Algérie
- Représentations (+/-)de l'Algérie et des algériens

Reste à prouver le recours (inconscient bien entendu) à ces contenus sociocognitifs et/ou socioculturels lors des débats quotidiens entre jeunes ou entre jeunes et "société".

Nous avons pu établir l'existence de tel recours à des Représentations appréciant l'Europe et les Européens chez les jeunes qui sont avec l'émigration clandestine et le recours des jeunes qui sont contre ce mode d'émigration à des représentations négatives envers l'Europe et les européens. Il y a parmi les jeunes qui parlent timidement de conflit entre générations, une vieille génération qui détient les clés du pouvoir et qui est incompétente et une jeune génération qui n'a pas eu sa chance, et qui se croit capable de changer son destin et celui du pays si elle accède au poste clés de la gouvernance.

On trouve des traces du recours aux différentes dichotomies mentionnées au-dessus, par les jeunes qui sont avec ou contre l'émigration clandestine, mais des études plus profondes, qui requièrent l'utilisation des outils de collectes et d'analyse de données plus précises, et restent nécessaires pour faire surgir ces contenus sociocognitifs et/ou socioculturels très importants pour la compréhension de l'évolution et du devenir de l'émigration clandestine des jeunes algériens.

Références:

- 1- El-Hargua est un terme qui a été utilisé pour la première fois par les jeunes vers les années 90, pour désigner d'abord l'acte de ces derniers quand ils s'infiltrèrent dans des bateaux de voyageurs ou de marchandise, ensuite ce terme englobe également l'émigration clandestine via des embarcations de fortune et ce, depuis les années 2000, il est utilisé depuis par toute la société y compris les médias et les chercheurs. Nous allons l'utiliser tout au long de cet article en guise de résumé.
- 2- La situation politique et sécuritaire de ce pays a beaucoup changé avec la disparition du régime de Kadhafi en 2011, mais ces potentiels financiers et économiques restent énormes.
- 3- Office National des Statistiques: www.ons.dz, Mercredi 6/9/2012, 11 :00 Am.
- 4- Terme utilisé par les médias nationaux et les gens ordinaires pour désigner les migrants clandestins.

- 5- Jean-Paul Gourévitch, Spécialiste des migrations et de l'Afrique.
- 6- J. Paul Gourévitch, (2014), Les migrations pour les nuls, éd. First, Paris, p 37.
- 7- Patrick Rateau et autres, (2011), «Social Representations Theory» in Van Lange, P. A. M. Kruglanski, A. W et Higgins, E. T. (Eds.), Handbook of Theories of Social Psychology, Thousand Oaks, Sage Publications Ltd, USA, p 7-9.
- 8- Nicolas Roussiau, Christian Bonardi, (1999), Les représentations sociales, Dunod, Paris, p 95.
- 9- En 1912, le nombre des algériens qui ont rejoints ces usines était estimé entre 4 et 5 mille ouvriers.
- 10- Moufida Belhamel, (2014), Les minorités musulmanes en occident et l'intégration impossible, exemple de la France, éd. Erajah, Algérie, pp 36 38. (En arabe)
- 11- M. Thérèse Têtu-Delage, (2009), Clandestins au pays des papiers, expériences et parcours de sans-papiers algériens, La découverte, Paris, p 120-121.
- 12- Cette procédure avait pour but de protéger les ressortissants des pays instables et qui étaient l'objet de menaces de forces non-gouvernementales.
- 13- M. Thérèse Têtu-Delage, (2009), Clandestins au pays des papiers, expériences et parcours de sans-papiers algériens, La découverte, Paris.
- 14- Ibid, p 53.
- 15- Mehdi Lahlou, (2006), Les causes multiples de l'émigration africaine irrégulière, Population et Avenir, Paris, n° 676, p 4-7.
- 16- Ibid, pp 94 96.
- 17- Gustave N. Fischer, (2005), Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale, Dunod, 3^{ème} édi, Paris, p. 108.
- 18- Pascal Molineret autres, (2002), Les représentations sociales, pratique des études de terrain, PUR, France, p 42.
- 19- El-ghorba, mot désignant la nostalgie qu'éprouve un immigré algérien envers son pays d'origine, ces proches restés là-bas et envers leur vie quotidienne, leurs fêtes nationales ou religieuses.

Bibliographies:

- 1- Moufida Belhamel, (2014), Les minorités musulmanes en occident et l'intégration impossible, exemple de la France, éd. Erajah, Algérie. (En arabe)
- 2- Gustave N. Fischer, (2005), Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale, Dunod, 3^{ème} édi, Paris.
- 3- J. Paul Gourévitch, (2014), Les migrations pour les nuls, éd. First, Paris.
- 4- Mehdi Lahlou, Les causes multiples de l'émigration africaine irrégulière, Population et Avenir, Paris, n° 676, 2006.
- 5- Pascal Molineret autres, (2002), Les représentations sociales, pratique des études de terrain, PUR, France.
- 6- René Pry, (2001), «Autisme et représentations sociales», in Psychologies d'ici et d'ailleurs, Presses de l'université Paul Valéry Montpellier, France.
- 7- Patrick Rateau et autres, (2011), «Social Representations Theory» in Van Lange, P. A. M. Kruglanski, A. W et Higgins, E. T. (Eds.), Handbook of Theories of Social Psychology, Thousand Oaks, Sage Publications Ltd, USA.
- 8- Nicolas Roussiau, Christian Bonardi, (1999), Les représentations sociales, Dunod, Paris.
- 9- M. Thérèse Têtu-Delage, (2009), Clandestins au pays des papiers, expériences et parcours de sans-papiers algériens, La découverte, Paris, p 120-121.

La spatialité domestique, transversalités disciplinaires et repères pratiques au regard de la socio - anthropologie de l'architecture

Dr. Latifa KHETTABI

Département d'Architecture, Université Badji Mokhtar-Annaba, latifa.khattabi.23@gmail.com

Soumis le: 16/03/2017

révisé le: 01/10/2018

accepté le: 03/12/2018

Résumé

Mieux maîtriser la conception de l'habitat comme milieu de vie est un objectif réactif dans les champs de la recherche académique et ce, à travers une interdisciplinarité entre architecture, sociologie et anthropologie. Les relations dans l'espace domestique sont ainsi revisitées, selon les différentes approches et méthodes qui offrent la possibilité de mettre en évidence les éléments pouvant circonscrire et instrumentaliser la spatialité domestique dans l'architecture de l'habitat. Cet article tente d'expliquer les repères théoriques et pratiques qui ont cadré la formalisation de ce courant d'études métissé, ainsi que les implications méthodologiques qu'elles soutiennent, en mettant l'accent sur les alternatives qu'elles supposent pour la conception de l'habitat.

Mots - clés: Socio - anthropologie, architecture, architecture domestique, spatialité domestique.

المرجعيات العملية والنظرية للفضائية السكنية بمنظار الأنثروبولوجيا الاجتماعية للهندسة المعمارية

ملخص

يعتبر ترشيد التصميم الهندسي للإسكان حسب معايير المحيط المعيشي باعتباره متكاملًا، من الأهداف التي عادت لاستقطاب اهتمام الساحة العلمية وذلك من خلال تشابك الاختصاصات وتفرعها، في هذا الإطار برز توجه الأبحاث إلى الجمع بين علم الاجتماع والأنثروبولوجية والهندسة المعمارية لدراسة العلاقات التي تشكل الفضاء السكني وتتشكل من خلاله، في محاولة للتعريف باليات الفضائية السكنية (domestic spatiality) لتوظيفها في هندسة الإسكان يعرض هذا المقال المرجعيات العملية والنظرية التي أسهمت في هيكلة هذا النوع من الأبحاث، إضافة إلى المناهج المترتبة عنه، كما يستوحي البدائل التطبيقية الممكنة لتفعيلها لتحسين هندسة الإسكان

الكلمات المفتاحية: علم اجتماع أنثروبولوجية، هندسة معمارية، هندسة إسكان، فضائية سكنية.

Domestic spatiality, Cross - disciplinary and Practical guides, through the prism of a socio-anthropology of architecture

Abstract

Better mastering the housing design aims to conceive an environment for domestic life. This ambition was reactivated in many fields of academic research, and especially through an interdisciplinary approach brewed between architecture, sociology and anthropology. The human's relations to the domestic space are revisited by different methods. Those methods provide the opportunity to highlight the elements that can be applied to circumscribe the domestic spatiality, in order to integrate it into the housing design processes. This article attempts to explain the theoretical and practical references which have shaped the formalization of this stream of mixed studies and the methodological implications that they support, focusing on the alternatives they imply for housing architecture

Key words: Socio - anthropology, architecture, domestic architecture, domestic spatiality.

Auteur correspondant: Latifa KHETTABI, latifa.khattabi.23@gmail.com

Introduction:

Depuis les années 1970, L'habitat a constitué un point d'encrage, pour l'hybridation de plusieurs champs de recherche entre l'architecture et les sciences sociales, aspirant à formaliser de nouveaux horizons pour une science du logis⁽¹⁾. La mise en relation entre les formes spatiales et les relations sociales a constitué l'essentiel des écumes des réflexions brassées, depuis la sociologie urbaine, la géographie urbaine et sociale, l'anthropologie de l'architecture, vers la sociologie de l'habitat et plus encore l'émergence d'une sociologie du logement, élargie à une socio architecture de l'habitat Aussi, la spatialité domestique a constitué un socle de réflexions transversales pour toutes ces disciplines interférentes. Questionnée et expérimentée selon des visions différentes, chaque nouvelle tendance d'investigation a développé ses outils conceptuels pour la décrypter.

Le concept espace a conditionné en conséquence, la compréhension de la spatialité domestique. Comme objet d'étude, il a soutenu l'arrière plan de référence de la pensée sociale ainsi que de la pratique et de la théorie architecturale. En amont des études de la spatialité, il a aussi constitué un terrain de recherche aussi fécond que brouillé, qualifié: d'architectural, d'urbain, de social, de domestique, d'habité et de vécu Il a potentiellement exprimé à des échelles différentes, la corrélation de la société humaine à son milieu de vie, au travers des pratiques, des idéologies, des politiques et des économies. Autant que des représentations, des rêves et des utopies. Sur ce sillage, plusieurs concepts ont émigré des sciences sociales pour se lover dans les approches architecturales: les pratiques sociales, l'appropriation, les modes d'habiter tentant de renseigner d'une façon générale, le rapport de la société à son espace habité et de façon plus singulière, sa spatialité domestique. L'objectif étant de mieux maîtriser la conception de l'habitat comme milieu de vie.

A l'aune de ce début de siècle, la spatialité domestique est réactivée dans les champs de la recherche académique, pour faire face aux effets négatifs de la mondialisation-globalisation néolibérale. Un entrelacs de discours humanistes et universalistes prônent ainsi, l'idéologie d'une architecture identitaire alimentée des diversités culturelles, des symboliques de l'habiter et des identités territoriales.

La spatialité domestique reste ainsi, un paradigme ouvert, soumis à une multitude d'interprétations. Ce paradigme est de même soutenu par un important socle d'opérationnalisations, de part et d'autres des disciplines architecturales et des sciences humaines. La constitution de ce champ d'études de la spatialité domestique, entrecroisé de sociologisme et de spatialisme, les repères pratiques qui ont cadré sa formalisation et les implications méthodologiques qu'il a soutenu, seront les axes à explorer pour expliciter ses médiations pragmatiques pour la conception architecturale de l'habitat.

L'intérêt affiché par cet article pour la spatialité domestique ne peut ainsi, échapper à un regard épistémologique, même s'il se veut surtout un éclairage des avancées pratiques pour l'orientation des domaines de recherches de l'architecture et de la conception de l'habitat.

I. Le concept d'espace, socle de décloisonnement disciplinaire:

1. L'espace: le cheminement du concept à travers les sciences humaines

Une des plus anciennes définitions de l'espace le reliant à l'organisation sociale, a été avancée par la pensée de la Grèce ancienne⁽²⁾. La pensée philosophique, le concevait comme un continuum physique et géométrique: Aristote, Descartes et Kant le désignait par «étendue». Les travaux de la sociologie ont reconfirmé par suite sa corrélation à la société, selon Pellegrino.P2000⁽³⁾, «qu'il n'ya pas de société sans espace». Depuis 1908, les travaux pionniers de Georg Simmel, avaient esquissé les bases de l'intégration de l'espace à la réflexion sociologique. Dans les années 1920, Park.R.E sous l'enseigne de la première école de Chicago démontrait l'implication spatiale des dynamiques de socialisation et des conflits sociaux. Cependant les prémisses d'une réflexion épistémologique sur le concept d'espace en sciences sociales émergent pratiquement courant des décennies 1960 à 1970.

La constitution de la sociologie urbaine et de la géographie urbaine ont recentré la recherche sur les rapports d'interaction et de transformation entre les formes d'organisation de

la société et les formes d'aménagement des villes. Associant d'une part une morphologie sociale à une morphologie urbaine, et d'autre part le positionnement spatial des cultures, comme des réalités absolues ou encore la transcription des rapports de domination ou d'appropriation dans l'espace. Pour la sociologie et la géographie urbaines, l'espace a été abordé d'abord, comme une étendue soumise à l'interaction sociale, sans être déterminée par elle.

Les anthropologues et les psychosociologues ont tenté de corriger les apories de saisie de l'espace en tant que contenant neutre, subissant l'action sociale. Ils ont dévoilé d'autres angles de vues pour aborder les rapports à l'espace comme support matériel, selon deux conceptions: l'espace comme réceptacle, et l'espace en tant que volume d'activités humaines. Mettant en confrontation les notions «d'espace d'objets» et celle «d'espace cadre». Sur le plan épistémologique, c'est Milton Santos, selon Lévy. J, 2005⁽⁴⁾, qui parviendra le premier à réaliser une synthèse de ces deux visées, pour réorienter l'interaction restreinte du social dans le spatial, vers une inter- réactivité élargie entre social et spatial.

Dans cette nouvelle optique, Lefebvre. H, 1974⁽⁵⁾ redéfinit l'espace par la pluralité de ses manifestations. Il répertorie ses catégories entre espace conçu, espace vécu et espace perçu. C'est une importante réorientation du regard des sociologues, qui admettent l'indétermination du champ d'étude de l'espace et son irréductibilité à un système théorique clos. Ce qui instaure l'ouverture sur l'interdisciplinarité et la pluridisciplinarité de la recherche sur l'espace en sciences humaines.

Les travaux initiés par ce décloisonnement disciplinaire⁽⁶⁾ ont soulevés d'importantes critiques. En effet, la validité opérationnelle des interfaces d'articulation entre les différents champs théoriques a été remise en cause. Bonnin. Ph, 2007⁽⁷⁾ soutient que les premiers croisements ont été établis entre: l'ethologie, la proxémie, l'ethnopsychiatrie et la sociolinguistique. Ils ont contribué à définir l'altérité où se construit l'individu, simultanément comme psychique, cognitive, sociale, et spatiale car «c'est dans l'expérimentation permanente, corporelle, et psychique de l'espace que l'individu construit et éprouve son moi, son rapport à l'autre, au monde, à la société».

Toutefois, l'apport du croisement entre la sociologie et l'anthropologie a permis le développement d'une nouvelle discipline: l'anthropologie de l'espace. Elle reconsidère l'espace de part les spécificités culturelles et idéologiques, que chaque société inscrit dans ses structures. Deux axes ont caractérisé les travaux de l'anthropologie de l'espace: d'une part des études portant sur la projection spatiale des grandes constantes de l'anthropologie (la famille, la demeure, le sacré), d'autre part des travaux portant sur une théorie spatialisée du symbolisme⁽⁸⁾.

L'anthropologie de l'espace a réinvesti la dimension socioculturelle de l'espace, élargissant ainsi sa saisie aux cultures spatiales tel que explicité par Robin.Ch, 2007⁽⁹⁾. Les productions architecturales furent ainsi au premier plan de ses investigations. Les modèles culturels importés, autant que l'appropriation des modèles savants dans la conception des villes et des habitats ont soutenu l'essentiel des travaux de cette hybridation. En 1992, Nold Egenter⁽¹⁰⁾, architecte et ethnologue suisse, en publiant le premier volume de sa collection dédiée à l'anthropologie architecturale, pose l'assise scientifique des dimensions anthropologiques de l'architecture. Les études de plus en plus focalisées sur les phénomènes de l'habitat et de son architecture ont dérivé sur d'autres spécialisations de la discipline: l'anthropologie de l'habiter (Radkowsky.G.H, 2002)⁽¹¹⁾, et une socio-anthropologie de l'habitat consolidée par les travaux de Haumont.N et al(1966) - Haumont.N et Wintersdorff.F, 1990⁽¹²⁾, Ducan.J-S,1981⁽¹³⁾, Arias.E,1993⁽¹⁴⁾.

La trilogie: société, espace et habitat, au travers de l'expérience qu'en fait l'humanité a constitué ainsi, le principal canevas de recoupement de ces études. Un composé qui interpella de si tôt, la recherche en architecture, et conditionna de même, son ouverture sur les sciences sociales, au regard des micros échelles d'observations et d'analyses mobilisées.

2. L'emphase du concept *espace* en architecture:

En architecture, le concept d'espace est opératoire depuis un siècle. Les travaux de la psychologie de la forme ont constitué ses premières références. Puisant de même dans les recherches de l'épistémologie, de la phénoménologie, et de la sémiologie, le concept d'espace a redéfini la discipline, avant de s'ouvrir sur les dimensions plurielles des sciences sociales.

Au travers des premières théorisations du concept d'espace, développées par le mouvement moderne dans les années 1920, l'architecture est redéfini comme art de l'espace⁽¹⁵⁾. C'est pourquoi, depuis les prémices de son exploration et tout au long de la genèse de son développement, il est resté imprégné des théories de l'art. Formalisé par l'interaction des volumes chez les Grecs, au sens d'une configuration spatiale des objets architecturaux, il a été prédéfini par l'espace intérieur en creux des romains, pour signifiait selon ses premières appréhensions, depuis 1915: Raum⁽¹⁶⁾ «espace ressenti» tel que signifié par l'esthétisme allemand. Adrian Forty, 2000⁽¹⁷⁾ souligne que Gottfried Semper a introduit la notion d'espace en architecture moderne.

En 1923, cette notion d'espace ressenti est associée à celle de composition, puis à celle de distribution, pour designer au-delà de la mise en forme des espaces architecturés: «un continuum à trois dimensions, susceptible de faire l'objet d'une subdivision métrique pouvant être rattachée aux règles académiques» selon Walter Frank 1994⁽¹⁸⁾.

Jusqu'à l'année 1930, l'espace architectural a été considéré par ses dimensions physiques et formelles. Structurant par son évolution, les théories de l'architecture, pour s'insérer dans une dimension de médiation bilatérale entre espace intérieur et espace extérieur, fortement débattue par le mouvement moderne. Les théories architecturales l'évoquaient ainsi, soit comme une étendue supportant la matérialité du bâti, soit comme une consistance bâtie organisée sur trois dimensions.

A partir des années 1940, selon Choay.F 2003⁽¹⁹⁾, la notion d'espace se diffuse aussi avec le développement de recherches en anthropologie philosophique sur «l'espace vécu», où la notion d'habiter va orienter le regard des architectes vers la dimension phénoménologique de l'espace.

Vers la fin des années 1960, les architectes, sensibilisés aux récentes études linguistiques, s'intéressèrent à la codification de l'espace. Ils cherchaient à lui attribuer une syntaxe et une signification particulière. La relation du langage et des espaces socio- économiques urbains a été débattue autant que l'essence même de l'espace (était-il une condition ou une formulation?). Ainsi que les possibilités de sa transcription (un espace était-il lisible, portait-il un sens?). Mais c'est surtout la relation à son contenu social qui fut au centre des questionnements: (Y avait-il une relation dialectique entre praxis sociale et formes spatiales?). Certes ces visées d'études étaient ponctuelles à l'époque. Elles ouvrirent pourtant un nouvel horizon à l'investigation de l'espace, comme rapports relationnels. Soumis au sens, non pas idiosyncrasique, mais plutôt un sens culturellement orienté et situé, selon une histoire et un contexte socio spatial.

Cette nouvelle réorientation de la recherche architecturale a été renforcée par l'effritement du déterminisme spatial soutenu jusqu'à lors, par le mouvement moderne. Amplifiée par la réalité conflictuelle des villes, où l'écart entre le cadre bâti produit et les pratiques sociales des habitants s'affichait. Le cadre bâti entant que produit architectural devint ainsi la grande enseigne d'études croisées entre les sciences sociales et l'architecture. Abordé selon le postulat d'un espace concret, il fut le socle de développement de travaux basés sur l'observation directe du terrain. Bonnin.Ph, 2007 soutient que ce sont surtout les travaux de sociologie d'Halbwachs, l'ethnologie et l'écologie qui ont été à l'origine des premières études de l'espace concret vécu. Le concept de milieu développé par Vidal De Lablache 1921⁽²⁰⁾ et Van Uexkhul 1940⁽²¹⁾ a de même renforcé et élargi celui d'espace vécu, pour nuancer la pensée architecturale par les acquis de la géographie urbaine. Puis ce sont les études sur les pratiques sociales qui ont formalisé un corolaire de la recherche sur les besoins et les usages, afin de tenter d'asseoir les fondements d'une architecture pratiquée ou vécue.

Jusqu'au années 1980, c'est donc une pensée fonctionnaliste qui gère les études architecturales portant sur l'espace. L'illusion d'une bonne correspondance entre l'usage et la configuration spatiale a induit la recherche de recettes standards, à mobiliser pour la pratique architecturale. Accentuant un débat polémique entre les défenseurs de l'autonomie de la conception architecturale, et ceux qui mécanisaient les analyses spécialisées et enfin ceux qui soutenaient inversement l'influence de l'espace sur les pratiques sociales.

Les représentations sociales ou les mentalités ont été alors mobilisées pour réajuster ce champ conflictuel. Elles ont permis des réorientations de recherche plus subtiles sur les rapports à l'espace en termes de temporalité, d'imaginaire et de signification sociale.

Cependant, la plupart des études sur l'espace architectural restaient confrontées à la difficulté de définition conceptuelle. De façon globale, elles peuvent être regroupées selon deux catégories d'intérêt: celles orientées sur l'étude de l'espace euclidien et sa «grammaire» et celles qui tentent de développer une théorie de l'espace basée plutôt sur les rapports qu'il engendre entre le milieu bâti et l'homme.

En somme, ce sont les modalités de la spatialité qui étaient indirectement visées, de part l'exploration de ces rapports interactifs à l'espace. Repositionnant d'une part, la pensée architecturale dans une perspective plutôt transdisciplinaire, et essayant d'autre part, de l'accommoder à un ensemble d'axes paradigmatiques issus d'autres disciplines des sciences sociales.

La spatialité est ainsi sous tendue, au travers d'un ensemble de positions basées sur la définition de plusieurs versions catégorisées d'espaces: l'espace existentiel dit aussi l'espace habité, l'espace idéal ou mental et plus syncrétiquement l'espace signifiant. Ces catégories d'espaces ont mobilisés un nombre de travaux importants, qui ont cumulé des outils de connaissances proches, puisque puisant tous dans la charge culturelle de l'espace (inspirée de l'anthropologie). Cependant, elles sont diversifiées dans leurs appréhensions respectives des formes de spatialités, nuancés de regards parfois sociologique, psychologique, philosophique ou phénoménologique.

II. La spatialité, un revers implicite des courants de la recherche architecturale sur l'espace:

La notion de spatialité n'a pas formalisé un concept en soi pour l'architecture. Elle a été reconnue par l'architecture moderne comme une propriété essentielle de l'espace, à apprécier par le mouvement, selon sa profondeur tridimensionnelle. Elle désigne couramment dans la pratique de la conception l'acte de composition et de distribution qui formalisent un plan et ce depuis XVI^e siècle. Dans la théorie architecturale, elle évoque des dimensions larges et fragmentaires, qui dépendent de la nature de l'espace qu'elle implique, autant que des nuances disciplinaires avec les quelles on l'explore:

Au travers de l'espace existentiel ou l'espace de l'habiter enveloppé par Norberg - Schulz 1971, 1981⁽²²⁾, la spatialité est abordée au filtre du rapport philosophique fondateur de la relation de l'homme au monde et ses effets symboliques (contextualisme perceptif). La spatialité de l'homme dans son environnement est classée selon trois niveaux, qui constituent aussi pragmatiquement, des échelles d'analyse du rapport à l'espace existentiel: Le niveau du paysage, le niveau urbain, et le niveau de la maison. Ce qui implique une imbrication d'échelles spatiales à considérer selon leur interaction plutôt que leur hiérarchie respectives.

L'espace idéal ou mental est sou tenu par trois approches: l'une développée au tournant culturel opéré en amont du postmodernisme dès les années 1960, où une profusion de notions théoriques est utilisée pour expliquer la complexité de l'espace architectural⁽²³⁾. À la même époque, dans des domaines scientifiques proches de l'architecture, des modèles théoriques et des méthodologies de la conception et de l'analyse architecturales sont aussi formalisés, par le recours à des concepts issus du structuralisme, de la cybernétique, de la systémique, de la théorie du chaos, de la théorie de la communication et de l'information, pour expliquer les rapports à l'espace, censés orienter la conception architecturale.

Boudon. Ph, 1980⁽²⁴⁾ réoriente cependant, les recherches sur l'espace purement architectural, selon une seconde approche. Soutenant d'une façon plus synthétique et plus épurée son indétermination et son indéfinition. Il affirme cependant qu'il est généré par la pensée, au point où il propose de définir l'architecture comme «pensée de l'espace», faisant ainsi échos à la définition de Louis Kahn⁽²⁵⁾ «une fabrication pensée d'espace ». Il revient toutefois, sur la distinction originale faite entre la spatialité soutenue par l'espace vécu et celle induite par l'espace architectural. Considérant que l'espace vécu est dérivé de l'espace architectural, mais s'en démarque en tant que produit de la pensée.

Un dernier champ de recherche étend le concept d'espace pensée à la pratique sociale et la représentation mentale et sociale⁽²⁶⁾. Ramifiant aussi la pensée de l'espace à ses concepteurs et à ses usagers «l'espace produit, pratiqué et représenté par les acteurs, tant professionnels qu'usagers» Lecourtois 2006⁽²⁷⁾. Ainsi, la spatialité induite par l'espace purement architectural est autant le produit d'une pensée professionnelle spécialisée que celle de ceux qui en font l'expérience au quotidien (les habitants, les usagers, les profanes). Pour la mise en correspondance de ces deux pôles de pensées de l'espace, de nombreux auteurs ont puisé dans l'apport des sciences sociales, mobilisant ainsi une compréhension des formes architecturales dépassant leur processus de conception, vers ce qu'elles impliquent comme spatialité de par la pensée et la pratique.

De l'espace produit de la pensée et l'action sociale à l'espace porteur de sens, la déviation des recherches s'est réorientée sur les champs de la sémiologie et de la sémiotique. La sémiotique de l'espace s'est construite essentiellement sur l'interdisciplinarité car elle adopte les perspectives de sens socio culturelles attribuées à l'espace. Les définitions du Topos (unité signifiante de l'espace) s'appuient sur trois composants de base (Espace, Homme, Action), La composante action implique, une dimension dynamique, qui met en relation les composantes spatiale et humaine. Les registres de sens produits s'inscrivent ainsi dans un point de vue anthropologique plus général, à partir duquel l'espace humain est examiné pour les effets de sens dynamiques, qu'il est susceptible de produire. Les travaux de sémiotique de l'espace ont débattu corrélativement de l'espace vécu et de l'espace mentale. Ils ont ainsi soutenu que la spatialité était un révélateur du sens culturel de l'espace.

En effet, la sémiologie de l'architecture qui étudiait dans les années 1960-1970, le bâtiment comme un système de signes indépendant de tout contexte, est reformulée en une sémiotique de l'architecture soutenue par Renier. A, 1981⁽²⁸⁾. Opérant par une conversion méthodologique du signe, comme médiateur du rapport de la praxis, qui s'établit entre les formes perçues et l'usager. la sémiotisation de l'espace a été mobilisé pour comprendre l'architecture et asseoir une théorie plus globale de la sémiotique syncrétique de l'espace (Manar, 2006 & 2013⁽²⁹⁾ et Marcos. I, 2007⁽³⁰⁾).

C'est ainsi que selon Albert Levy, 1996 & 2008⁽³¹⁾ la sémiotique a développé la théorie de la spatialité en faisant ressortir sa complexité en architecture «L'espace architectural, espace complexe, est défini comme une structure polysémique et polymorphique constituée de plusieurs registres de sens corrélés à divers registres d'espace.». Elle a permis d'ouvrir la réflexion architecturale à la spatialité, mettant l'accent d'une part sur les logiques et structures propres à l'espace et d'autre part sur l'usage et les pratiques signifiantes de l'espace, à travers l'habitant actant. Citons quelques travaux phares qui ont donné une assise à l'étude de la spatialité par la sémiotique de l'architecture: les travaux de Boudon. Ph, 1976 sur l'intégration en architecture et ceux de Tarot. C⁽³²⁾ sur l'architecture sacrée, ceux de Manar, 2006, qui ont démontré, que la spatialité architecturale est assimilable à un langage codifié. Nous citons également les travaux de Muntanola - thornberg. J, 1996 & 2008⁽³³⁾ qui tentent de restituer le sens de la spatialité en corrélation de la temporalité, interrogeant les modes de spatialité impliqués dans l'habitation-construction

III. La spatialité au prisme d'une approche socio-anthropologique de l'architecture de l'habitat:

C'est ainsi qu'une approche socio-anthropologique de l'architecture s'est progressivement formalisée autour du concept d'espace. Tentant de transcrire la pensée sociale à travers l'espace architectural, plus singulièrement c'est l'espace habité qui a focalisé la recherche. Les mentalités, les représentations idéelles puis sociales ont constitué un important socle d'exploration. L'espace comme produit signifiant d'une société (de spécialistes et de profanes) est abordé comme porteur d'un sens idéologique et culturel, au-delà de ses caractéristiques techniques et géométriques. Dans ce cadre-là, plusieurs travaux sur les représentations sociales rattachées à l'habitat (entant que production sociale d'un espace habité et pensé) se sont multipliés: depuis les travaux de Bourdieu.P, 1972⁽³⁴⁾ sur la maison kabyle, et ceux de Navez - Bouchanine.F, 1994⁽³⁵⁾ et Petonnet.C, 1972⁽³⁶⁾ sur les modèles culturels et ceux de Eleb-Vidal.M, 1995⁽³⁷⁾ sur l'évolution de la pensée de l'habiter à travers les projets d'architecture.

Une vision plus poussée de cette approche a proclamé que c'est la spatialisation originaire de l'être-là humain, qui permet de comprendre que les espaces architecturés puissent devenir à l'occasion l'objet d'une «expérience de pensée». Ainsi, l'architecture transcrit la face cachée d'une forme bâtie par l'expression de la spatialité de l'existence. Dans ce sens, Sloterdijk.P, 2005⁽³⁸⁾ avance que «l'architecture constitue depuis le XIX^e siècle quelque chose que l'on aurait appelé, dans la période du Vormärz, une «réalisation de la philosophie» [...] Elle ne se contente pas d'être l'exécutrice, plus ou moins consciente de son savoir-faire, de l'activité d'habitat de l'être humain, dont on peut remonter les traces jusqu'au premier arrangement de campements, de grottes et de cabanes. Elle reformule les «lieux» où peut se dérouler quelque chose comme l'habitat, la demeure et l'être-chez-soi de groupes et d'individus dans des conditions où la référence à soi-même est notable»

Les espaces architecturés, constituent par conséquence, une aventure de la raison, proclamée par Raymond, 1984⁽³⁹⁾. C'est une vision qui adopte un regard philosophique tel que raisonné par Daniel Payot, 1982⁽⁴⁰⁾, en débattant de la relation de l'idée d'architecture comme pensée philosophique de la spatialité.

Remarquons que ce champ d'études, au travers de la diversité de ses travaux, a mis en évidence l'écart subsistant entre l'espace idéal (le produit de processus intellectuels) et l'espace réel (le produit de la praxis et de la pensée sociale). Selon Walter Frank, 1994 une bonne partie de la recherche a opposé l'espace «en tant que pure forme» à l'espace «en tant que produit de la société», l'espace «en tant qu'intermédiaire » à l'espace « en tant que moyen de reproduction du mode de production». C'est aussi un champ de recherche qui a resitué le rapport à l'espace dans un cadre plus général, celui de la spatialité existentielle.

IV. Le déplacement notionnel du concept d'espace vers celui de la spatialité:

Si les travaux de la recherche architecturale sur les rapports à l'espace ont d'emblée mis en corrélation espace et spatialité, (plus particulièrement ceux qui ont traité de la spatialité domestique) .Ils ne l'ont toutefois pas abordé ouvertement. La spatialité y est sous entendue, comme ce qui s'organise dans l'espace sous différents rapports, rassemblant selon diverses optiques, l'essentialisme objectiviste de l'espace et le relativisme de ses représentations et significations, dans une perspective interactive. Il convient de revenir aux sources de la notion et sa genèse dans les sciences sociales (son berceau d'origine), afin de dévoiler les références d'une théorie de la spatialité, nécessaires à sa compréhension autant qu'à son instrumentalisation.

Sur le plan épistémologique, la spatialité reste un paradigme, qui s'est affirmé selon Pumain. D, 2014⁽⁴¹⁾ à partir des années 1950, dans les travaux de la géographie, pour expliquer la forme et l'intensité des interactions sociales et leurs impacts sur les grandes structures de l'espace géographique. Lévy. J et Lussault. M, 2013 la définissent ainsi: «[...] Acte couvrant tout le spectre des activités humaines qui, presque toutes, quelle que soit leur échelle, confrontent l'individu à l'épreuve de l'espace».

Pezeu-Massabuau.J, 2013⁽⁴²⁾ avance que l'usage de l'adjectif spatial remonte à 1889 dans les textes philosophiques de Bergson⁽⁴³⁾ «Essai sur les données immédiates de la conscience», puis le terme «spatialité» apparaît en 1907 dans L'Évolution créatrice. C'est ainsi que par son sens premier, la spatialité est avant tout une notion philosophique. La spatialité étant un vécu, éprouvé par la conscience kinesthésique, qui associe le visuel et le tactile. Elle se traduit ainsi par un sentir et un se mouvoir, qui dénoncent la relation d'un perçu et d'un percevant, c'est-à-dire la spatialité en tant que relations interactives qui associent l'homme et son milieu de vie.

D'autres définitions se sont attelées à dériver des sens parfois restrictifs, comme celui avancé par Perla Serfaty - Garzon,1985⁽⁴⁴⁾ qui la conçoit juste comme une conséquence de l'expérience corporelle pratique du sujet dans l'espace habité: «La spatialité du monde-de - la - vie est un corrélat de ma corporéité et c'est la spatialité du sujet qui permet d'appréhender l'espace habité plutôt que sa représentation» ou parfois des sens cumulatifs, telle la définition de Pezeu - Massabuau.J, 2013 nuancée d'un regard socio- anthropologique, qui la présente comme un imaginaire, car elle se constitue de l'expérience d'un lieu physique doublé de sa représentation mentale, soutenant trois des fonctions sémiologiques de Jakobson: «dénotative car cette image nous représente les choses; expressive et poétique car elle en dévoile les symboles, enfin conative en ce qu'elle propose des schèmes d'action»

Bonnin. Ph, 2010 appelle entre autre a une théorie de la spatialité plus globale, qui devrait rassembler l'ensemble des travaux fragmentaires sur l'espace vécu et l'espace mental, pour traiter d'une théorie générale de l'espace humain habité, en ce qui le caractérise comme ressemblance et non plus comme différences culturelles ou géographiques. Il propose en ce sens de revenir sur une topologie sociale pour asseoir les fondements épistémologiques d'une spatialité universelle transdisciplinaire.

Et même si les travaux consacrés à la spatialité sont encore trop divergents pour constituer une référence stable .Il est important de rappeler leurs acquis combinés, obligeant, en définitive, à considérer que la spatialité est un rapport de relation fondamental à l'espace. S'incarnant par l'action humaine qui s'organise dans l'espace, comme elle l'organise et le réorganise à son tour. L'espace étant à la fois socialisé et socialisant. Le principe de spatialité, impose de penser l'espace relationnellement . Il s'inscrit de même dans un questionnement des sciences sociales, qui valorise le «comment» autant que le «pourquoi», dans une perspective qui cherche à expliquer et à comprendre les mécanismes du spatialisme social et ses expressions différentielles, car «atteindre un mode de spatialisation, c'est définir et saisir les caractéristiques d'un espace qui expriment sous une forme "objective" les traits fondamentaux d'un processus de spatialisation». Ledrut. R, 1990⁽⁴⁵⁾. Pour l'architecture, la spatialité condense théoriquement des notions disparates (pratique, usage, représentation, perception, sens) .En somme, tout ce qui permet pragmatiquement de bien mettre en forme l'habitat. Mais dans l'acte de la conception, elle est restituée par l'agencement des espaces composant le plan. Mobilisée surtout dans les projets d'habitat, où elle est strictement rattachée à l'espace domestique et à ses implications pratiques (fonction des espaces/usages).

V.L'espace domestique, avatar tardif de la spatialité:

Rappelons que la spatialité abordée par la géographie autant que par la sociologie urbaine a délibérément négligé l'échelle de l'espace domestique, longtemps considéré comme un espace privé purement social, même si l'espace habité, vécu et perçu ont été des axes fondamentaux des études de la spatialité pour toutes les disciplines qui l'ont abordée.

L'intérêt pour l'espace domestique selon Duby.G et Aries.Ph, 1985⁽⁴⁶⁾ débute avec les études de la vie privée en Europe du nord, au XVII^e siècle, avant de se formaliser, au début des années 1980, au travers du concept anglo-saxon de « privacy ». Eleb-Vidal.M, 1998 avance que la vie privée possède une histoire, qui prend en grande partie ses sources dans la constitution de l'espace privé domestique. L'évolution de la hiérarchisation des rapports de distances et de proximités dans les maisons a été à l'origine des travaux relatifs à la spatialité domestique. En considérant que les partitions spatiales des habitations, qui ont accompagnées la spécialisation fonctionnelle des pièces depuis le XVII^e siècle, ont généré l'évolution de

l'architecture des habitations. Depuis, le concept du "chez soi" ou "home"⁽⁴⁷⁾, (selon la terminologie anglo-saxonne) cadre l'ensemble des intérêts orientés sur l'espace domestique, reconsidéré comme une géographie de l'intérieur⁽⁴⁸⁾

Toutefois, il apparaît au travers des études relatives à l'espace domestique, qu'il est en premier ordre un système de relations au logement. Ces relations sont conditionnées par les rapports socio-économiques, tissés par les contextes de la propriété, car l'espace privatif reste le support primaire de l'identification de l'habitant et du potentiel d'appropriation, qui s'y imbrique, selon la relativité du statut d'occupation de chacun.

Ces relations si localisées soient-elles à l'espace interne du logement génèrent des résonances plus globales et inversement reçoivent leurs impacts externes. C'est pourquoi, l'espace domestique est par fondement un mode de spatialité domestique. Dans ce sens, Grafmeyer. Y, 1998⁽⁴⁹⁾ fait remarquer que la spatialité domestique se conçoit désormais en étroite corrélation de l'espace domestique contrairement à la géographie classique, car l'espace domestique entant que lieu d'habitation, n'est plus confiné dans des limites hermétiques à ses extérieurs. Il est surtout l'espace d'où divergent tous les liens spatiaux et vers où convergent toutes les relations sociales et leurs connexions culturelles.

Il soutient ainsi une nouvelle acceptation de l'habitat, basée sur d'autres « relations-distantes » entre les êtres comme l'avance Traverson. M 2003⁽⁵⁰⁾. La fonction d'habitation s'inverse pour soutenir une médiatisation de l'identité sociale à l'interface entre l'individu et les groupes sociaux. Plus encore, elle assure l'articulation entre le local et le global et dans le cadre de la durabilité, elle doit aussi nuancer les temporalités entre passé et avenir. Et s'il reste vrai, que notre seule adresse suffit à nous faire habiter le monde, selon la devise de Bureau 1991⁽⁵¹⁾: la rue dans le quartier, le quartier dans la ville, la ville dans le pays, le pays dans le monde. C'est à travers l'emboîtement de ces espaces habités à des échelles différentes, que prend sens le rapport dynamique d'appropriation de l'espace de vie, qui reste l'expression primaire de la spatialité domestique.

L'espace domestique soutient donc une spatialité qui peut se greffer au concept d'espace vécu. Non plus comme relations d'où s'exprime la pluralité des individualités, mais comme relations dans un milieu (Umwelt), où se rencontrent toutes les formes de l'expérience collective de la société. C'est pourquoi, les relations qu'entretient l'individu à l'espace habité tendent à se complexifier, au-delà même des attendus théoriques, car la domesticité doit se penser désormais, partir de l'individu en englobant le macrocosme des échanges collectifs.

L'espace domestique suppose donc une appréhension du statut du commun autant que celui du privé, comme l'expression des rapports à l'espace que doivent entretenir les versants personnels, familiaux et sociaux. La spatialité domestique englobe ainsi toutes les formes de relations qui s'établissent entre L'individu et le monde qui l'entoure.

VI. Les expériences de mise en forme de la spatialité domestique au revers d'une socio anthropologie architecturale:

Le 10^{ème} congrès des CIAM, intitulé «The Habitat: problem of inter-relationships » a instauré le réajustement des pratiques de la conceptions de l'habitat. Les architectes des team ten y ont mobilisé «l'étude des associations humaines comme premier principe et les quatre fonctions comme des facettes d'une problématique globale»⁽⁵²⁾. Cette mobilisation pour interpréter et retranscrire l'idéologie des relations socio spatiales en espace bâti, s'exprima par plusieurs expérimentations de projets d'habitat, réalisés entre les années 1950 et 1976:

L'étude du bidonville Mohiédine⁽⁵³⁾ à Alger par Roland Simounet⁽⁵⁴⁾ a constitué une des premières expériences, qui a eu recours à l'observation de la spatialité domestique, comme référence pour la conception des projets d'habitat. Notamment pour le projet de la cité Djenan El-Hasan (1956-1958) à Alger, où les dispositifs spatiaux relevés dans le bidonville ont été ré-exploités.

Roland Simounet relate au travers de son observation de terrain un mode de spatialité au-delà de la morphologie chaotique du bidonville: «À mon grand étonnement, je découvrais un habitat spontané, ingénieux, économe de moyens, des espaces maîtrisés, un respect de

l'ancrage et de la végétation, une vie de quartier organisée, une solidarité saisissante. Bien sûr, la trame sanitaire restait nécessaire et urgente, mais la leçon d'espoir était là et la poésie sous-tendue interdisait de détruire le milieu sans discernement, sans une longue réflexion. Ainsi, cette formule à laquelle je crois toujours vint s'inscrire sur les panneaux présentés au congrès d'Aix: «ne rien détruire avant d'être sûr de proposer mieux».

Une autre expérience de projet est illustrative de la tentative de concevoir par les données de la spatialité: le projet d'habitat économique adapté à une culture locale prôné par Candilis.G et Woods.S à Casablanca (1951 - 1955). Réalisé en immeubles d'habitation dits

«Nid d'abeilles» et «Sémiramis»⁽⁵⁵⁾. Ils ont proposé des logements adaptés à la population musulmane, en les dotant de la cour de la maison traditionnelle. Autant ce projet est resté une référence de l'innovation dans les dispositifs spatiaux et la composition des immeubles collectifs. Autant l'adaptabilité des logements aux habitants a été remise en cause, puisque presque tous transformèrent spontanément la cour en chambre. Le problème de base était le choix d'un habitat en cohabitation verticale pour une population habituée à un habitat individuel et horizontal. Pourtant ça n'expliquait pas pourquoi la cour a ainsi soudainement perdu son potentiel d'usages? Ce projet a entre autre permis de démontrer que les liens entre la connaissance des modes de vie, les enjeux de transformation des topologies spatiales et leurs appropriations ne pouvaient être systématiques. Sauf, s'ils sont fondés sur les principes de transcription d'une matrice unifiée de la spatialité domestique, au travers de toutes ces composantes, pas seulement la relation usage/espace.

Le projet Golden Lane Housing (1952) à Londres conçu par les Smithson⁽⁵⁶⁾, développe une autre dimension de l'instrumentalisation de la spatialité domestique. Alison et Peter Smithson abandonnent le zoning fonctionnel de la ville, pratiqué par le mouvement moderne et le remplacent par des notions plus existentialistes et phénoménologiques. Ils recherchaient ainsi un modèle d'habitat à dimension humaine et urbaine, qui permettrait de traduire au mieux les exigences réelles de la vie des habitants. Convaincus que le projet de l'habitat ne doit plus être généré par une pensée purement technique et formelle, mais par la considération de la dimension pratique et intuitive de l'habitant, basée sur le rendu de l'observation des gens, des flux, des mouvements, des ambiances in situ, comme préalable nécessaire à la conception. Ils ont eu recours à la photographie comme outils d'observation.

Ils fondent ainsi, une nouvelle approche de la conception de l'habitat, en rupture avec les schémas préétablis par les CIAM: «Aucun architecte n'avait encore imaginé utiliser la photographie de la société pour faire projet»⁽⁵⁷⁾.

L'habitat qu'ils proposèrent est ainsi généré non plus par les propriétés morphologiques du bâtiment, mais par l'activité et surtout le comportement de l'habitant dans et autour du bâtiment. La spatialité domestique est recomposée architecturalement par cette volonté d'offrir plusieurs interfaces à celui qui en fera l'expérience. Cette caractéristique d'une spatialité multiple est entrevue comme la possibilité de favoriser une diversité d'appropriations de l'espace aux filtres des relations: intérieurs/extérieurs et individu/groupe.

Le village de Gournah de Hassan Fathy⁽⁵⁸⁾ est une autre facette de l'expérimentation pratique de la spatialité domestique dans un sens plus large. C'est le projet de conception de tout un village égyptien de la Nubie, dans la tradition de ses anciennes configurations architecturales, spatiales, économiques et sociales. La méthode anthropologique engagée dans la pensée du projet, fut une importante expérience, qui resta toutefois inachevée face aux difficultés de la gestion économique, rencontrées lors des chantiers de réalisation. Les sphères académiques n'en retiendront que l'intérêt de la réhabilitation d'une technique constructive (la brique de terre), dénotée par la traduction du titre du livre de Hassan Fathy: construire avec le peuple, alors que le contenu est une narration des modalités de construire pour le peuple, en considération aussi de l'enquête ethnographique établie par l'architecte, comme guide d'action pour donner à chaque habitant la maison qu'il lui convient le mieux.

Sur un autre plan d'expérimentation s'inscrit l'action de J.- FC Turner⁽⁵⁹⁾ en faveur de l'amélioration de l'habitat des pauvres en Amérique latine, par recours à une autogestion

maîtrisée de l'habitat auto construit, donc produit sur un canevas de spatialité domestique réelle des habitants . Exposée au congrès Habitat I de l'ONU à Vancouver (1976), ses propositions fondées sur l'exploitation des modes de vie dans les quartiers populaires comme référence première aux conceptions architecturales restent d'une actualité certaine, même si elles n'ont pas été concrétisées par des projets notoires.

La spatialité domestique est abordée différemment dans les projets d'habitat contemporains. Expérimentée surtout en rapport de la sociabilité et de l'urbanité conjointes de se définir et de se réaliser aux grés des individualités mobilisées pour un *vivre ensemble*. Le concept de mode d'habiter est réinvesti en conséquence, selon le recoupement de ses fondements géographique et sociologique. Les projets d'habitats tentent ainsi d'y répondre en recherchant la variété, la singularité et la maîtrise des relations privées/publiques.

La différenciation de chaque logement par son organisation spatiale (ouverture ou fermeture des pièces, cuisine "américaine" ou à part, salle de bains unique ou démultipliée) et par la démultiplication de ses types, bien au-delà du nombre de pièces (lofts, villas urbaines, penthouses, appartements en duplex ou triplex...). Aussi par son adaptation à la spécificité des groupes domestiques (célibataires, cohabitants, familles monoparentales ou recomposées) sont autant de façons de faire: L'opération les diversités à Bordeaux coordonnées par six agences d'architectes, l'immeuble le SILODAM à Amsterdam et l'immeuble le MIRADOR à Madrid de L'agence hollandaise MVRDV sont des exemples phares de la conception par la diversification des logements pour couvrir la diversité des modes d'habiter contemporains.

De même, les dispositifs d'interface, médiateurs des relations avec l'extérieur et garants du repli dans l'intérieur du chez soi, se multiplient au travers des projets d'habitat contemporains (cour intérieure ou patio, terrasses végétales, des ouvertures zénithales, claustras, incrustations de verre translucide, rideaux de végétaux). Autant de dispositifs filtres qui régulent les relations entre l'intérieur et l'extérieur et qui inspirent des innovations, à l'exemple *des* immeubles de Herzog et de Meuron à Paris, qui sont parcourus de balcons filants en courbes, qui peuvent être occultés par des persiennes selon les usages des habitants, si bien que la façade est en perpétuelle mouvance aux grés des ouvertures/ fermetures. Une caractéristique qui est présentée comme une façon de répondre à la liberté d'usage de l'habitant en y conformant l'espace, contrairement aux pratiques anciennes qui l'imposait à l'usager.

Ce modeste recueil d'expériences témoigne donc du paradoxe que soulève l'approche de la spatialité pour l'architecture, entre la théorie qui tente de la comprendre et de la restituer au travers de ses multiples courants de recherche sur l'espace, et de la pratique qui la relègue aux codes normalisés de la conception et de la production de l'habitat. Il existe pourtant des tentatives qui ont mobilisé certains aspects de la spatialité domestique (les pratiques, les modes de vies) dans le cadre des projets d'habitat .Ce sont des expériences disparates mais qui témoignent d'une importante prise de conscience de l'intérêt d'associer les paramètres de la spatialité domestique à la conception architecturale de l'habitat, surtout avec l'intensification des injonctions politiques pour la production d'un habitat durable.

VII. La spatialité domestique: quelles alternatives pour la conception architecturale de l'habiter?

La spatialité domestique a été une alternative pratique pour intégrer les relations polaires entre l'habitant et l'espace habité dans la conception architecturale. Sans toutefois formaliser une méthode précise. La difficulté étant d'abord dans la maîtrise de la profusion de concepts produits par les courants de la recherche traitant de l'espace et de la spatialité, et ensuite dans le passage à leur matérialisation effective dans l'acte de conception des habitats par l'architecture. Focalisée sur la maîtrise du rapport au chez soi comme organisation interne de la maison et du logement et élargit par suite à la maîtrise des interfaces individuel/collectif.

Dès lors, pour déterminer la meilleure façon de procéder, il faut éclaircir ce qui fondamentalement façonne l'habitat comme expression matérielle des pratiques, des pensées, des représentations et des aspirations de l'habitant. Il est vrai que les regards portés sur

l'espace vécu, ont tenté de renseigner la relation qu'une personne développe et entretient avec son habitat, de façons variées et disparates. Il faut cependant aller plus loin dans les explorations des modes d'habiter, pour dévoiler de façon plus unifiée et plus homogène comment l'espace habité est transcendé, façonné matériellement affectivement et cognitivement. Il s'agit donc de l'investir de par les relations, qui réfèrent toujours à une forme de spatialité, opérant au premier plan, selon la culture identitaire de l'habitant.

De ce fait, la conception de l'habitat ne peut s'appréhender dans l'inhérence de la pensée sociale, qui serait un référent plus englobant, et moins restrictif que les rapports aux activités ou aux perceptions, mobilisées jusque là. Car si un espace se détermine par certains types de pratiques, de ressentis, il n'en édicte pas pour autant mécaniquement les sociabilités qui le rendent habitable, dans le meilleur de son potentiel. Ce qui impose de comprendre l'ensemble des affinités des paramètres (spatiaux, temporels, sociaux, culturels) qui le façonnent dans son essence, déjà à la micro échelle de l'individu.

L'idée que la relation à l'espace domestique doit également s'aborder au travers du domaine subjectif de l'habitant est donc une autre alternative, à mobiliser pour justifier le regard architectural sur la spatialité domestique. L'architecte se doit ainsi, d'analyser au-delà des mécanismes d'investissement de l'espace domestique (pratiques, mode de vie), ceux de la spatialité domestique de l'habitant. Non plus comme simples matrices spatiales et fonctionnelles (de routines, d'habitudes qui imprégneraient l'habitant dans ses rapports à cet espace), mais bien plutôt comme l'unité spatiale résultante de ses différents investissements (sens, affects, appropriation, désirs, affinités, imaginaires). Une unité spatiale qui ne serait plus une forme de spatialisation absolue, mais une réorganisation d'ensemble de spatialisations objectives.

Dans cette visée, l'espace domestique au sens courant, serait un espace pluriel, au travers des actes de domestication de l'habitant, qu'il faudrait cerner, cadrer et reformuler par le processus de conception architecturale. Ainsi, il est clair que la maison ou l'appartement doivent être réfléchies par le concepteur comme des entités domestiquées selon des codes particuliers à chaque société et non pas à domestiquer selon les contraintes du projet. Car si l'espace domestique est l'espace primordial de la praxis sociale, il est aussi l'espace symbolique du fait culturel.

La spatialité révélerait, dans ce cas, ce qui permet l'accès physique, mental et affectif à l'espace domestique, autant que les potentialités de l'interaction dans cet espace. C'est-à-dire que l'architecte doit pouvoir comprendre les valeurs et les qualités de l'espace mobilisées par l'habitant, pour établir ses partitions spatiales. En exemple, les appréciations culturelles des espaces qualifiés de propres/sales, qui justifient que les cuisines et les sanitaires soient encore disposés dans la cour au niveau de certaines zones rurales en Algérie. Le rejet de l'orientation à l'est des sièges toilette pour les musulmans, qui fait coïncider la symbolique d'une activité sacrée (orientation de la prière) avec celles relevant de l'impureté. De même l'intégration des toilettes dans la salle de bain, qui assemble un espace propre avec un espace impur, ou encore l'association d'une chambre à coucher et d'une salle d'eau.

C'est en somme, savoir comment chaque individu transpose l'effet de sa culture dans l'espace, ou comment chacun habite et se comporte par rapport à l'espace dans les infimes détails de son quotidien. L'architecte se devra d'investir la conception de l'espace selon la définition restituée par l'expérience de l'habitant, la connaissance qu'il en a, et le point de vue d'où il le considère.

La spatialité domestique possède donc un rôle majeur dans l'amélioration de la conception des formes d'habitat. Même si, a priori, on ne peut pas scientifiquement énoncer des relations d'évidence, sur l'importance d'une telle instrumentalisation de la spatialité, sans analyser les implications méthodologiques qu'elle opère sur l'acte de conception, surtout que la transcription de la spatialité, comme volume relationnel diversifié dans l'espace relève de données tantôt objectives tantôt subjectives entremêlant rationnel et symbolique. Le champ de la recherche reste ouvert sur cette perspective.

Conclusion:

Ce développement a tenté de pointer et de situer les repères conceptuelles et pragmatiques, qui ont marqué le cheminement de la recherche sur l'espace, pour mieux appréhender le paradigme de spatialité. Cerner son opérativité à travers la sociologie, l'anthropologie et l'architecture, a permis de comprendre la logique exprimée par les croisements disciplinaires et non l'ontologie que ceux-ci peuvent soutenir. C'est ainsi qu'aux confluent des notions socio-spatiales, mobilisées par l'architecture domestique, s'est instauré le passage opératoire de savoirs interdisciplinaires au projet architectural. Ces notions furent d'autant mieux imbriquées et consolidées par le paradigme de la spatialité domestique, qu'elles firent en conséquence l'objet d'expérimentations diverses. Ayant renouveler l'argumentation du projet d'habitat, en le justifiant avec des référents scientifiques.

Un accord interdisciplinaire reconnaît en définitif que la spatialité domestique articule des processus relationnels d'ordre transactionnel, entre l'individu, l'espace et la société. L'assise de son instrumentalisation effective dans les procédés de conception architecturale repose de ce fait, sur la capacité de définition d'une axiologie méthodologique rigoureuse sans être normative, capable de trouver les formes d'articulation entre les processus d'objectivation socio-culturels d'une part, et les modalités de la conception architecturale spécifique à l'habitat d'autre part. "L'investigation heuristique et épistémologique des concepts architecturaux propres au domaine de l'habitation est une entreprise ambitieuse. [...] qui n'exclut pas d'autres approches possibles"⁽⁶⁰⁾.

Ce qui renvoie à une importante perspective, de part l'articulation entre, d'un côté, les enjeux des recherches sur la spatialité en architecture et les potentialités de ses interférences disciplinaires, et de l'autre, surtout ses implications méthodologiques et pratiques pour son institutionnalisation dans la production de l'habitat.

La socio-anthropologie de l'architecture reste ainsi une perspective prometteuse pour l'émergence d'une réelle architecture de l'habité. C'est au final, une invitation à repenser au travers de la spatialité domestique les modalités fondamentales de l'habité, en amont des débats savants, techniques, économiques et politiques, car une éthique architecturale de l'espace paraît désormais indispensable pour concevoir et produire des habitats futurs meilleurs.

Références et notes bibliographiques :

- 1- L'expression est empruntée au Corbusier qui l'employa pour asseoir une rationalité de la production mécanique du logement.
- 2- Hérodote en 420 conçoit le choros, comme la forme façonnée par un groupe social sur une terre, articulant la position de chaque individu du groupe .voir: HERODOTE, 420 « histoire » trad.fr.Belles Lettres, Paris 1970.
- 3-PELLEGRINO.P, 2000 «le sens de l'espace, l'époque et le lieu, livre1» Anthropos, Paris, p 47.
- PELLEGRINO.P et al, 1986 « La Théorie De L'espace Humain » CRAAL-UNESCO, Genève-Paris,
- 4- LEVY.J, 2005 (trad. du français), «Milton Santos: philosophe du mondial, citoyen du local», Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes, p 234-235.
- LEVY.J, LUSSAULT.M, 2013. «Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés». Nouvelle édition. Belin. Paris.
- 5-LEFEBVRE.H, 1974 «La production de l'espace» Anthropos, Paris (réédition 2000).
- 6- A titre d'exemple non exhaustif, d'autres travaux précurseurs portant sur ces visions croisées sur l'espace, peuvent être cités voir:
 - PIAGET.J, INHELDER.B, 1948 «La représentation de l'espace chez l'enfant» PUF, Paris.
 - MOLES.A, ROHMER.E, 1972 «Psychologie de l'espace» éd Casterman, Paris.
 - JOSEPH.I, 1991(dir.) «L'espace du public. Les compétences du citoyen» éditions Recherches, Paris.
 - JOSEPH.I, 1995 (dir.) «Prendre place. Espace public et culture dramatique», éditions Recherches, Paris.
- 7-BONNIN.PH (s.dir), 2007 «Architecture, espace pensé, espace vécu» éditions recherches, Paris, p 22-23.
- BONNIN.PH, 2010 «Pour une topologie sociale». In: Communications, 87/ 2010, pp 43 – 64.

8-Les études de référence qui ont fondées l'anthropologie de l'espace sont diverses, nous citons à titre indicatif:

- BATY - TORNIKIAN.G, 1972 «L'Anthropologie de l'espace. Sciences humaines et architecture», Institut de l'Environnement- Paris.
- SEGAUD.M, et PAUL-LEVY.F 1983 «Anthropologie de l'espace», éd centre George Pompidou, coll Aloys, Paris.
- SEGAUD.M, 2007 «L'Anthropologie de l'espace, Habiter, fonder, distribuer, transformer», Armand Colin, «U», (2^e ed 2010.), Paris.
- BOUVIER.P, 2002 «La Socio-Anthropologie», Armand Colin, Paris.
- THOMBERG J - M, PROVENCAL.D (dir), 2004 «Anthropologie et espace: champ, méthodes et pratiques», éd architectonics.mind,land and société, Barcelone
- CHOAY. F, 2006 «pour une anthropologie de l'espace» Seuil, Paris.

9- ROBIN.CH, 2007 «de l'anthropologie de l'espace aux cultures spatiales»in BONNIN.PH (dir.) 2007(op.cité) p 55-71.

10-EGENTER.N, 1992 «Anthropologie architecturale», Ed. Structura Mundi, Lausanne, p 214.

11-RADKOWSKY.G-H, 2002 «Anthropologie de l'habiter. Vers le nomadisme», PUF, Paris.

12-HAUMONT. N, RAYMOND.A,1966.«Les Pavillonnaires», rééd. L'Harmattan, 2001, Paris.

HAUMONT.N, WINTERSDORFF.F, 1990 «Les Pratiques de l'habitat français, 1960 - 1990» CRH/PUCA.

13-DUNCAN.J.-S, 1981 «Housing and Identity», Croom Helm, Londres.

14-ARIAS.E, 1993 «The Meaning and Use of Housing», Avebury, Londres.

15-Définition avancée par BRUNO ZEVI et SIGFRIED GIEDION.

16-L'étymologie du mot allemand 'Raum' suggère également que l'espace était originellement compris comme un lieu délimité. Dérivé de la forme verbale correspondante en allemand 'räumen' (faire de la place) dans le sens de dégager une partie de l'environnement sauvage, avec l'intention de s'y installer, d'y établir son habitation. Bollnow élabore à partir de là une construction qui démontre que les racines du mot sont en relation étroite avec l'habitat et l'environnement humain organisés

17- FORTY.A, 2000 «Words and Buildings: A Vocabulary of Modern Architecture» London, ed:Thames & Hudson.

18-WALTER .F, 1994 «Architecture and Disjunction», MIT Press, 1994. Trad.fr t Jean-Marc Grimaldi (revue et corrigée par Bernard Tschumi) Éditions HYX – 2014.

19-CHOAY, F. (2003). «Espace (Espace et architecture): Prise de vue», Encyclopaedia Universalis France S.A: Ed 2004. [CD ROM].

20-VIDAL DE LA BLACHE.P, 1921«Principes de géographie humaine», Paris, Utz, 1995.

21-UEXKÜLL, J - V, 1934 «Milieu animal et milieu humain», Rivages, 2010, Paris.

22- NORBERG-SCHULZ. Ch, 1971 «Existence, Space and Architecture», Praeger publishers, New York

NORBERG-SCHULZ. N, 1981 «Genius Loci. Paysage, ambiance, architecture», Pierre Mardaga. Bruxelles

23-Voir: ROBERT VENTURI, 1966 «Complexity and Contradiction in Architecture»éd. Le Museum of Modern art de New York & VITTORIO GREGOTTI, 1966. «Il Territorio dell'Architettura», éd.Feltrinelli, Milan.

24-BOUDON, Ph.1980, « Sur l'espace architectural.» Dunod. Collection Aspects de l'urbanisme. Paris

BOUDON, Ph. 2003, «Sur l'Espace Architectural: Essai d'Epistémologie de l'Architecture», Parenthèses, Marseille (p16).

BOUDON, Ph. et al, 1976, «Intégration et architecture» AREA -publié par le Comité de la recherche et du développement en architecture, Paris

25- KAHN.L.I,1960 «Structure and Form» in: «La construction poétique de l'espace», Le Moniteur, Paris, rééd 2003, p 120 (trad. M. Bellaigue et C. Devillers).

26- citons entre autres, l'apport:

- CHOMBART DE LAUWE, 1956 «Les familles ouvrières en milieu urbain», éd. du CNRS, Paris.
- CHOMBART DE LAUWE, FICHEY-POITRE.F (dir.), 1959 «Familles et habitation», CNRS,Paris.
- PINSON.D, 1993 «Usage et architecture», L'Harmattan,Paris.
- CHAMPY.F, 2001 «Sociologie de l'architecture», La Découverte, Paris.
- HAUMONT.B, MORELA (dir.), 2005, «La société des voisins. Partager un habitat collectif», Editions de la Maison des Sciences, Paris.

- 27- LECOURTOIS. C, 2006. «Conception de l'Espace et Espace de Conception». In «Nouvelles Approches de l'Espace dans les Sciences de l'Homme et de la Société». Travaux de l'Institut de Géographie de Reims.
- 28- RENIER.A, 2004 «D'une sémiotique de l'espace architectural à une sémiotique des lieux de l'habitat». In: Colloque de l'université de Limoges: Espace du texte/espace des lieux.
- 29- Voir: MANAR.H, 2013 «La sémiotisation de l'espace, Esquisse d'une manière de faire» - revue actes sémiotiques n 116/2013.
- MANAR. H, 2006 « Lire l'espace comprendre l'architecture. Essais sémiotiques », éditions Geuthner, Limoges,
- 30- MARCOS.I, 2007 (S.dir) «Dynamiques de l'espace - Essais de sémiotique de l'espace» L'Harmattan, Paris, 31 - LEVY. A, 1996 «Pour une socio-sémiotique de l'espace. Problématique et orientations de recherche», in OSTROWETSKY, S. «Sociologues en ville». Paris, l'Harmattan, pp 161- 177.
- LEVY.A, 2008 «Sémiotique de l'architecture», ACTES SÉMIOTIQUES, n 111/2008.
- 32- TAROT .C, 2008 « Le symbolique et le sacré», Ed. La découverte, Paris.
- 33- MUNTAÑOLA THORNBERG.J, 2008 «Le projet architectural comme rencontre chronotopique: Hommage à Paul Ricoeur» .Nouveaux Actes Sémiotiques [en ligne]. NAS, 2008, n°111-consulté le 30/01/2017.
- MUNTANOLA THORNBERG, J.1996 «La topogénèse: fondement d'une architecture vivante». Anthropos, Paris
- 34- BOURDIEU.P, 1972 «Trois Essais D'ethnologies Kabyle» DROZ,Paris.
- 35- NAVEZ- BOUCHANINE.F, 1994 « Que Faire Des Modèles D'habiter?», Arch & Comportement/ Arch & Behav, vol 10, n 3, pp 295-316.
- 36- PETONNET.C, 1972 «Espace, Distance Et Dimension Dans Une Société Musulmane: A Propos Du Bidonville Marocain De Douar Doum A Rabat» L'Homme, vol. 12, n 2, pp 47-84.
- 37- ELEB-VIDAL.M, et al, 1995 «Penser l'habité, le logement en question» Pierre Mardaga,Paris.
- ELEB-VIDAL.M. 1998 « L'habitation entre vie privée et vie publique », in Segaud et al., 1998, (dir.), 1998, «Logement et habitat: l'état des savoirs», éd. La Découverte. Paris
- ELEB-VIDAL.M. 1999. «Une alternative à l'urbanisme fonctionnaliste: Écochard, Candilis et l'Atbat-Afrique à Casablanca », Cahiers de la Recherche Architecturale et Urbaine n 2/3, Paris, p 167-180.
- 38- SLOTERDIJK.P, 2005 «Écumes», O. Mannoni (trad.), Paris, Hachette Littératures, Paris,
- 39-RAYMOND.H, 1984«L'Architecture, les aventures spatiales de la raison», CCI,Paris.
- 40- PAYOT.D, 1982 « Le philosophe et l'architecte, sur quelques déterminations philosophiques de l'idée d'architecture» (Ed Aubier-Montaigne). Paris,
- 41- PUMAIN.D, 2014 «la spatialité des sociétés» Hypergéométrie encyclopédie électronique.
- 42-PEZEU-MASSABUAU.J,2013 article «quelques avatars de la spatialité» in acte de colloque Pour Un Vocabulaire De La Spatialité Japonaise-Edition de: Philippe BONNIN, NISHIDA Masatsugu, INAGA Shigemi International Research Center for Japanese Studies, (ISSN: 0915-2822) p 53-60. En ligne: publications.nichibun.ac.jp/région/d/NSH/séries/kosh/, consulté le 20/02/2017
- 43-BERGSON.H, 1908 «Essai sur les données immédiates de la conscience». Alcan, 1908 (6^{ème} édition)
- BERGSON.H, 1907 «L'évolution créatrice». 86^e édition. Les Presses universitaires de France, (rééd1959),
- 44-PERLA SERFATY-GARZON, 1985 «Expérience et pratiques de la maison» In HOME ENVIRONMENTS HUMAN BEHAVIOR AND ENVIRONMENT. ADVANCES IN THEORY AND RESEARCH - VOLUME 8 - Edité par Irwin Altman et Carol M. Werner, University of Utah Salt Lake City, Utah 1985, Plenum Press, New York, p 65-86.
- 45 LEDRUT, R. 1990. «L'homme et l'espace», in «Histoire des mœurs, tome I», Gallimard, La Pléiade, Paris.
- 46- DUBY.G ET ARIES Ph (S.dir). 1985 «Histoire de la vie privée» Paris Seuil.
- 47-Voir l'étude phare de Lawrence. R (1987) intitulée "What makes a house a home?" ed, Environment & Behavior, 19, pp 154 – 168.
- 48-STASZAK J.-F, 2001, «L'espace domestique: pour une géographie de l'intérieur», Annales de géographie n°620, juillet-août/2001.
- 49- GRAFMEYER Y., 1998, «Logement, quartier, sociabilité », in Segaud et al. 1998, «Logement et habitat: l'état des savoirs», éd. La découverte pp 347-353.

- 50-** TRAVERSON, M: 2003 « Pour tout l'amour des écrans du monde. Imaginaires de la civilisation cathodique », in Jacques GOROT et ADELE BUCALO-TRIGLIA (sous la dir.) «L'Espace de la relation: le réel et l'imaginaire», EDK, Paris.
- 51-** BUREAU, L, 1991 «La terre et moi»ed, Boréal, Montréal.
- 52-** FONDS D'ARCHIVES DE LA FONDATION LE CORBUSIER à Paris. (Doorn, 1954, FLC D2-8/19-21).
- 53-** présentée dans le cadre de la contribution du groupe CIAM-Alger au 9^{ème} congrès CIAM d'Aix - en - Provence en 1953 portant sur «La charte de l'habitat» voir pour plus d'information: BEDARIDA.M, 1996, «Roland Simounet (1927-1996)», Techniques et architecture, n°425/ mai 1996, p 10-11.
- 54-** SIMOUNET.R, 1995 «La leçon d'Alger », La Ville, n 1, 1995, p 44.
- 55-** Ce projet publié, fera notamment la couverture du numéro 57 de décembre 1954 de l'Architecture d'Aujourd'hui.
- 56-** SMITHSON, A. & P. 1953. «An Urban Project: Pilot Project, an application of the principles of the Urban Reidentification», in Architects' Year Book, n 5, Elek London, p 48-55.
- 57-** D'après: ROUILLARD, D, 2004 « Super architecture – Le futur de l'architecture 1950-1970 », Ed. De la Villette, p 39.
- 58-** HASSAN.F, 1969 «Construire avec le peuple, » éditions Jérôme Martineau, 1970, Paris, nombreuses rééditions chez Sindbad, puis Actes Sud (1^{ère} édition anglaise: 1969).
- 59-** TURNER. J.-FC, 1972 «Freedom to Build: Dweller Control of the Housing Process» Macmillan. New York TURNER.J.-FC, 1976 «Housing by People: «Towards Autonomy in Building Environments, Ideas in progress» London: Marion Boyars.
- 60-** MOLEY. CH, 1990 «Figures architecturales de l'habitation», rapport récapitulatif, école d'architecture de Normandie-01/1990.

L'impossible reconquête des territoires déstructurés Cas de la zone d'habitat urbain nouvelle d'El Bouni

Selma LAHLOU⁽¹⁾ Pr. Nordine KOUADRIA⁽²⁾

1- Faculté des Sciences de la terre, UBM Annaba, selmalahlou@yahoo.fr

2- Faculté des Sciences de la terre, UBM Annaba, n.kouadria@yahoo.fr

Soumis en: 16/06/2016

révisé en: 09/10/2018

accepté en: 03/12/2018

Résumé

En 1999, la ZHUN d'El Bouni érigée à Annaba durant les années 1970 fut couverte par un plan d'occupation des sols dans le but de sa restructuration. Cependant, cette tentative a échoué et s'est soldée par un simple remplissage des vides intercalaires résultant du plan éclaté originel qui incarne l'urbanisme moderne. Afin d'expliquer le pourquoi de cet échec, une immersion dans l'histoire urbaine des villes s'avère nécessaire afin de comprendre la pérennité des formes urbaines anciennes compactes auxquelles le mouvement post moderne prône un retour et la courte vie des grands ensembles d'habitat collectif tant critiqués.

Mots - clés: Zone d'habitat urbain nouvelle (ZHUN), plan éclaté, urbanisme moderne, forme urbaine, mouvement post moderne.

استحالة إعادة هيكلة المناطق المشتتة

حالة منطقة السكن الحضري الجديدة "البوني" نموذجاً

ملخص

في عام 1999، أعادت دراسة مخطط شغل الأراضي هيكلة منطقة السكن الحضري الجديدة المسماة "البوني" التي أنجزت بمدينة عنابة خلال السبعينات غير أن المحاولة باءت بالفشل وأسفرت عن ملء الفراغات المتبقية بين المباني نتيجة المخطط الأصلي المشتت الذي يمثل العمران الحديث. سعياً منا لتفسير هذا الفشل، تطرقنا إلى دراسة تاريخ عمران المدن لنفهم سبب استدامة الأشكال الحضرية القديمة المدمجة التي تنادي بحركة ما بعد الحداثة بالعودة إليها، ومدى قصر حياة المجمعات الكبيرة للسكنات الجماعية وكثرة انتقاد هذه المجمعات لها.

الكلمات المفاتيح: منطقة سكن حضري جديدة، مخطط مشتت، عمران حديث، شكل حضري، حركة ما بعد حداثة.

*The impossible reconquest of unstructured territories
Case of the new urban habitat area of El Bouni*

Abstract

In 1999, the new urban habitat zone of El Bouni erected in Annaba during the 1970s, was covered by a land use plan for the purpose of its restructuring. However, this attempt failed and ended with a simple intercalary vacuums resulting from the original burst plan that embodies modern urbanism. In order to explain the reason for this failure, an immersion in the urban history of cities is necessary to understand the sustainability of old compact urban forms which the post modern movement advocates a return and the short life of large sets of group housing so criticized.

Key words: New urban habitat zone, burst plan, modern urbanism, urban form, post modern movement

Auteur correspondant: Selma LAHLOU, selmalahlou@yahoo.fr

Introduction:

L'organisation des villes demeure d'actualité aussi bien dans les pays développés que dans les pays en voie de développement. Leur évolution ou extension a souvent posé la question de la démarche conceptuelle à prôner par les différents acteurs, à savoir dans la continuité des formes urbanistiques que l'histoire nous a léguées ou dans la rupture de ces dernières en adoptant un modèle tout nouveau comme fut le cas pour la zone d'habitat urbain nouvelle (ZHUN) d'El Bouni créée ex nihilo dans les années 1970 à 5 km du noyau colonial de la ville d'Annaba, dans une zone prévue à l'extension de cette dernière. Les ambitions pour cette ZHUN étaient de la rendre autarcique⁽¹⁾; or le résultat fut qu'elle est restée fortement influencée par le modèle colonial. En outre, l'observation directe sur le site de la ZHUN d'El Bouni après sa couverture dans les années 1990 par un plan d'occupation des sols (POS) dans le but d'en faire une ville au sens classique du terme a démontré que la restructuration prônée par ce dernier a échoué et que le désordre urbain s'est accentué encore plus. On se fixe, alors d'étudier la formation de cette nouvelle urbanisation et de comprendre le processus de la reconquête (restructuration) de ses territoires au gré des politiques urbaines nationales qui ont vu leur discours sur la ville évoluer et rattraper celui à l'échelle mondiale (européenne et américaine entre autres) ; un discours qui prône un retour aux villes traditionnelles.

1- Problématique:

Thème vaste et d'actualité tournant ainsi autour de la ville, trois définitions se rapportant à cette dernière ont été jugées nécessaires car complémentaires à savoir que:

- la ville est "la concentration d'édifices, d'infrastructures techniques, de plantations réunis sur un territoire restreint et par la manière dont s'établissent l'aménagement (...) la relation et le rapport entre eux"⁽²⁾,
- qu'elle se caractérise par "l'agglomération des constructions, la mixité des visages sociaux et la diversité des activités ainsi que la dimension"⁽³⁾,
- et qu'elle est "l'imbrication des trois ensembles suivants: le réseau des voies, les découpages fonciers et les constructions"⁽⁴⁾.

Cette ville qui depuis l'antiquité à nos jours, depuis les premiers groupements humains aux mégapoles, présentait des formes multiples traduisant divers principes d'organisation dont la finalité était d'aboutir à un certain ordre urbain générant sécurité et bien être. Elle se dessinait, alors, selon des schémas qui s'appuyaient sur des composants essentiels et structurants qui façonnait l'espace urbain tels: la rue, la place, la placette, le jardin, les monuments, etc. que l'on considère comme "des lieux où s'expose l'architecture et où se déroule la vie quotidienne des citoyens"⁽⁵⁾, ils "rendent la ville lisible et permettent aux usagers de s'orienter"⁽⁶⁾.

Or, les événements majeurs qui ont marqué l'humanité ces deux derniers siècles (19^e s. et 20^e s.) notamment la révolution industrielle (avec l'avènement du fer et de l'automobile) et les deux guerres mondiales (avec leur lot de destruction massive) ont complètement refondu les modes de construction dans la ville ainsi que la manière de penser et de concevoir cette dernière. C'est ainsi qu'un courant, en l'occurrence le mouvement moderne, est apparu courant première moitié du 20^e s. dont le Corbusier est l'un des principaux précurseurs.

Les recommandations⁽⁷⁾ de ce mouvement pour la ville moderne se rapportaient à:

L'interdiction des alignements le long des voies (art. 27), l'abolition du parcellaire (art. 93), la dédensification du bâti (art. 10) ainsi que le zonage ou la séparation des fonctions (art. 78).

Un nouvel ordre spatial est, donc, apparu dont la conséquence fut l'éclatement du tissu urbain et la perte d'une forme d'organisation vieille de plusieurs milliers d'années.

L'avènement des deux guerres mondiales a fait que les conditions étaient favorables pour mettre en pratique ces prescriptions visibles dans la rénovation urbaine et les villes nouvelles notamment les grands ensembles, symboles du mouvement moderne dont les premiers apparurent au début des années 1930 et se répandirent dans les années 1950 afin de répondre à la crise du logement.

Ces grands ensembles, "implantés dans des périmètres d'expansion urbaine spécialement délimités et destinés aux logements sociaux par centaines ou milliers, initialement sous équipés puis tardivement dotés d'équipements collectifs commerciaux, sociaux ou culturels, comportent plusieurs bâtiments isolés en forme de barres et de tours construits selon une architecture uniforme"⁽⁸⁾ et "aménagés selon une composition urbaine indépendante dont la conséquence est la profusion d'espaces intercalaires. Leur foncier ne fait pas l'objet d'un remembrement ou d'une subdivision en lots, ce qui les différencie des lotissements"⁽⁹⁾.

Ces conditions réunies de gigantisme, d'éloignement, d'uniformité, de sous équipements, de concentration de la pauvreté, du chômage et du sous emploi ont été mal ressenties par les habitants des grands ensembles et souvent dénoncées comme les principales causes d'une délinquance élevée provoquant des révoltes que certains chercheurs expliquent par la revendication d'un "droit à la ville"⁽¹⁰⁾, si bien que ceux qui bénéficient d'une promotion sociale tentent de les quitter vers des lieux plus conviviaux.

Une situation qui a poussé un certain nombre d'architectes et d'urbanistes à développer une contre théorie urbaine remettant en cause celle du mouvement moderne à travers la naissance d'un nouveau courant: le post modernisme dont Charles Jencks est le principal instigateur. Il est apparu au tournant des années 1970 et a redécouvert les qualités de la ville ancienne pour laquelle il prône le retour.

Les théories urbaines post modernes se sont rapportées, essentiellement, à:

- "La revalorisation de la rue, espace public de circulation mais aussi comme continuité et contiguïté du bâti, ainsi que la réhabilitation des transports en commun.
- La mixité pour rapprocher lieu de travail et résidence, minimiser les déplacements, désengorger les espaces intercalaires pour les rendre à leur statut d'espaces publics c'est à dire d'espaces de vie collective et de sociabilité"⁽¹¹⁾.

Or l'Algérie, du haut de sa jeune décennie indépendante, a plutôt adhéré au discours hygiéniste, égalitaire et progressiste du mouvement moderne⁽¹²⁾. En ce temps, les conditions étaient presque similaires à celles produites par les guerres mondiales.

Séduite donc par le modèle urbain des grands ensembles, l'Algérie l'a adopté durant les années 1970. C'est ainsi qu'Annaba, 4^e grande ville du pays, s'est vue ériger au sud de son territoire, le premier grand ensemble d'habitat collectif appelé initialement HIPHONE I puis ZHUN SONATIBA⁽¹³⁾ pour être finalement rebaptisée El Bouni⁽¹⁴⁾.

Il s'agit de la juxtaposition de programmes d'habitat social sous forme de bâtiments et de barres indépendants les uns des autres et sans continuité aucune, selon un ou deux modèles répétitifs d'où une architecture uniforme, ajouté à cela un taux d'équipements très faible. Ce qui a eu pour conséquence une forte consommation de l'espace sans que cela ne génère une qualité urbaine. Un modèle urbanistique éclaté qui contrastait avec celui du noyau originel compact.

Vingt ans plus tard, la loi cadre 90/29 du 01/12/1990⁽¹⁵⁾ relative à l'aménagement et l'urbanisme est promulguée. Elle a instauré des instruments régulateurs à savoir le plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (PDAU) et le plan d'occupation des sols (POS) (art.10).

Dans le respect des dispositions du PDAU, le POS vise notamment:

- à rationaliser l'utilisation de l'espace (art. 11),
- il établit la forme urbaine, les droits de construction et d'utilisation des sols, définit les coefficients d'emprise et d'occupation des sols (CES, COS), délimite les espaces publics ainsi que les tracés des voies de circulation (art. 31).
- il fixe l'implantation des constructions par rapport aux voies, emprises publiques et limites séparatives⁽¹⁶⁾.

Ce qui renvoie à l'existence de parcelles et de rues, unes des composantes essentielles du tissu urbain. Or, ces derniers ont été bannis dans le cas des ZHUN.

Le POS traduit également une idée, un parti d'aménagement que le concepteur, censé être imprégné d'une culture et de théories urbaines conjuguées au contexte des territoires objet de

l'étude, se fait de la ville. Dans le cas des grands ensembles, Oriol Bohigas avait proposé de les retravailler "en soudant les immeubles solitaires les uns aux autres par d'autres blocs d'habitation pour former des îlots presque fermés qui détermineront à leur tour des rues traditionnelles"⁽¹⁷⁾.

En application de l'article 12 de ladite loi, la ZHUN d'El Bouni s'est vue couverte pour la première fois par cette étude en 1994.

Partant de ce raisonnement, on devrait s'attendre à ce que le POS d'El Bouni produise la ville. Est-ce bien le cas ? Le parti d'aménagement (restructuration) proposé par le POS a-t-il produit l'urbanité reconnue aux tissus anciens ?

La réponse à cette question pourrait permettre de mieux saisir la notion de ville et partant, de faire prendre conscience aux acteurs intervenant dans l'acte de bâtir les villes de l'importance que revêt le choix formel générateur ou non de bien être, de convivialité ; que la qualité urbaine est tributaire de la qualité de la forme urbaine comme prétendu par Albert Lévy⁽¹⁸⁾. Le programme ambitieux de deux millions⁽¹⁹⁾ de logements décidé par l'État durant le quinquennat 2010-2014 (et bien d'autres programmes aussi ambitieux sont en phase de suivre) devrait nous amener à penser judicieusement la manière de concevoir nos villes et quartiers.

Ainsi la présente recherche a, donc, pour but de vérifier les hypothèses selon lesquelles :

- le parti d'aménagement (restructuration) préconisé par le POS n'a pas généré l'urbanité que l'on connaît aux tissus anciens,
- le POS a engendré une densification quantitative plutôt que qualitative qui s'est traduite par le remplissage des espaces intercalaires résultant du plan initial éclaté.

2- Méthode et outil:

Afin de corroborer ces hypothèses, il fallait avant tout définir précisément et de manière approfondie certains concepts de la ville jugés indispensables au bon déroulement de la recherche. Outre les notions de ville citées plus haut, il a été question notamment d'urbanité, de contiguïté, de rue, de forme urbaine, de tissu, de grands ensembles, de restructuration, d'outils urbanistiques devant mener à la gestion savante de la ville ainsi que de certains courants prédominants et antagonistes qui ont à un certain moment ou à un autre défendu telle ou telle notion de la ville qu'elle soit compacte ou éclatée. Concomitamment à cela, la récolte de fonds documentaires nécessaires à l'investigation a été lancée. Ce qui a permis de circonscrire la thématique qui a été structurée selon trois grandes lignes directrices à savoir :

La première puise ses racines dans l'histoire des villes afin de tenter de comprendre les raisons de la pérennité des formes urbaines classiques compactes et la remise en cause du modèle urbain moderne éclaté des grands ensembles après une si courte vie. En effet, l'euphorie de la nouveauté étant passée, ces derniers commencèrent à faire l'objet de critiques et par conséquent de rejet de la part de leurs résidents auxquels ils reprochaient gigantisme, éloignement, uniformité et monotonie, sous équipements, concentration de la pauvreté, du chômage et du sous emploi. Ils furent soutenus dans leurs revendications par les professionnels de l'espace (architectes, urbanistes) et ceux du comportement (sociologues, psychologues) qui ont redécouvert et vanté les qualités des formes urbaines traditionnelles en raison de leur effet positif sur le comportement des habitants grâce à la qualité de leurs plans.

Pour y remédier, il fut proposé de les restructurer afin de leur redonner un caractère urbain, chose souvent impossible eu égard aux multiples contraintes d'ordre technique, conceptuel, financier et juridique rencontrées sur le terrain. Ce qui sera démontré dans la deuxième ligne directrice de la présente recherche à travers deux exemples conséquents de restructuration de grands ensembles d'habitat collectif en France. Conçus à l'origine respectivement par Émile Aillaud et Raymond Martin, leurs restructurations ont été entreprises dans le cadre de la réflexion sur la ville et sur la qualité urbaine puisque dorénavant, on parle "d'urbanité nouvelle"⁽²⁰⁾ en rupture avec le zoning, concept de base des grands ensembles, afin de renouer avec les qualités de la cité traditionnelle.

Malheureusement, ces opérations n'ont pu aboutir en totalité ou en grande proportion en raison:

- de la disparité des deux modes d'urbanisation (ville traditionnelle / grand ensemble) pour le cas de la Grande Borne,
- du coût exorbitant des travaux nécessaires à la ZUP de Montreynaud qui présentait pourtant plus de chance d'aboutir, dissuadant les décideurs de continuer cette expérience.

L'échec des tentatives de restructuration de ces entités afin de recouvrer l'urbanité des tissus traditionnels et les relatifs résultats obtenus ont confirmé la défektivité des grands ensembles d'habitat collectif et la complexité de la reconquête de leurs territoires à l'instar de la ZHUN d'El Bouni, la première à avoir été édifiée dans la ville d'Annaba. Ce qui nous amène à la troisième ligne directrice de la présente recherche où il sera question de la restructuration de cette dernière à travers l'outil POS afin d'en faire une ville.

3- Développement:

La ZHUN d'El Bouni fut initiée au tout début par le plan de Constantine en 1958 afin de relancer l'essor économique de l'Algérie. Ce dernier prévoyait la réalisation d'un complexe urbano industriel qui fut abandonné à l'indépendance pour être repris quelques années plus tard. Ainsi, l'usine sidérurgique vit le jour en 1968 quant à la ZHUN nommée HIPHONE I devant servir de réceptacle à la main d'œuvre venue des villes limitrophes n'a vu un début de réalisation qu'en 1973.

Située donc à 5 km du noyau initial, cette ZHUN était livrée dans sa version la plus simple, les équipements ne suivirent que tardivement. Ce qui lui a valu le qualificatif de cité dortoir génératrice de mal vie, accumulant sa dépendance de la ville mère. Quant aux résidents issus le plus souvent des bidonvilles, ils étaient en majorité de condition modeste. Elle s'étendait sur une superficie de 160 ha et devait abriter 30.000 habitants.

Le programme de la ZHUN portait sur près de 5.000 logements collectifs en majorité dont 70% de logements économiques et les 30% restants répartis entre logements améliorés et résidentiel ainsi qu'une large gamme d'équipements éducatif, sanitaire, commercial, sportif, socio culturel, culturel, administratif, de détente et loisirs mais qui ont tardé à venir. Un riche programme qui à priori allait assurer un cadre de vie agréable. Or, la réalité fut tout autre car l'absence à la base de forme urbaine qui structure l'espace urbain et lui confère une certaine logique organisatrice a mené au désordre urbain. En effet, El Bouni se résume en la juxtaposition de programmes sociaux, inscrits au gré des besoins et moyens financiers mis à contribution, sur la base d'un parcellaire massif avec de grosses mailles dans lesquelles vient se loger un nombre important d'immeubles (selon un modèle régulier, répétitif et rigide en raison du système constructif ⁽²¹⁾) indépendants et orientés dans des directions multiples ne conjuguant guère avec la voirie; et des équipements essaimés çà et là sur le territoire. La voirie constitue plus des voies d'accès, de passage que des rues proprement dites accusant un linéaire surnuméraire. Les réseaux divers coûtant chers ne suivent pas toujours cette dernière ; on raccorde alors au plus court à travers les espaces laissés libres. Ils traversent par endroit les mailles de part en part et longent parfois la voirie au gré de la topographie. Leur superposition est une toile enchevêtrée, ce qui hypothèque l'éventuelle récupération et/ou exploitation des espaces résiduels.

Cette forme d'urbanisation des années 1970 traduisant les principes du mouvement moderne a engendré l'antagonisme de la ville sous forme d'éclats urbains causant la dilapidation du foncier. Afin de remédier à cette situation, une étude de POS a été inscrite sur fond communal et établie par le bureau d'études URBAN.

De 1973, date de lancement des premiers programmes de la ZHUN Hippone I jusqu'en 1994, date d'inscription du POS de la ZHUN El Bouni, l'agglomération a évolué.

Outre le diagnostic supposé exhaustif de la situation socio démo économique de la population de la ZHUN, celui se rapportant à la forme urbaine a révélé que cette dernière n'a subi aucun redressement. Elle reflète toujours le plan éclaté originel propre à la ZHUN.

Ainsi, le parcellaire se présente toujours sous la forme de grosses mailles dans lesquelles s'imbriquent essentiellement plusieurs immeubles d'habitation avec parfois un équipement avec d'énormes prospects ne conjuguant guère avec la voirie. Seuls le semi collectif et l'individuel se trouvent inclus dans un parcellaire classique. Une utilisation irrationnelle de l'espace qui a eu pour conséquence la prolifération d'espaces interstitiels résiduels souvent délaissés et au statut indéfini; une situation qui les rend propriété de tout le monde et de personne à la fois.

Quant à la voirie, elle est formée d'axes structurants mais qui ne renvoient pas à la notion de Rue favorisant les contacts et les liens sociaux en raison de l'absence d'alignement du bâti. Le reste est un enchevêtrement de voies de moindre importance et impasses se terminant parfois par des parkings à ciel ouvert. Concernant les réseaux divers, ils n'ont également subi aucun redressement. On continuait à raccorder au plus court à travers les espaces intercalaires en raison de leur coût élevé. Le résultat est une toile emmêlée qui empêchera la récupération de ces espaces en vue d'une éventuelle restructuration. Les équipements sont clairsemés sur le territoire de la ZHUN dont certains marquent l'espace par le flux qu'ils drainent à savoir les marchés, les mosquées, les lycées, les écoles sans pour autant produire la qualité urbaine qu'aurait procurée une vraie centralité.

Quant aux immeubles d'habitation préfabriqués pour la plupart et destinés exclusivement aux logements sauf dans de rares cas, ils sont implantés indépendants ou sous forme de barres dans des directions multiples souvent sans rapport avec les voies (où il arrive parfois que leurs pignons aveugles leur font face) et à des distances variables allant de quelques mètres à plusieurs dizaines de mètres. Ils sont réalisés selon les systèmes constructifs PASCAL et TUNNEL avec tous les désagréments phonique et thermique que cela génère. Une typologie qui a engendré une monotonie urbaine et architecturale et par conséquent un sentiment d'anonymat.

Une question essentielle a toutefois été soulevée par l'URBAN: "Doit-on refaire la ville?"⁽²²⁾. La réponse fut "non, plutôt la continuer"⁽²³⁾. Il est évident que refaire la ville consisterait à tout raser, ce dont on se passerait bien dans la mesure où au moment de l'élaboration du POS (1994-1999), la ZHUN composée de près de 4.800 logements est âgée d'à peine 30 ans, outre la persistance de la crise de logement dont on ne voit pas la fin. Mais pour la continuer, cela suppose que la ZHUN possède des atouts, des éléments forts sur lesquels on peut s'appuyer en vue de recomposer l'espace et lui donner forme. Les contraintes ci-dessus relatées permettront-elles de relever ce défi?

Pour ce faire, un scénario d'aménagement a été proposé. Il préconise à moyen terme de porter la nouvelle densité brute à 40 logt/ha au lieu des 28 précédents à travers la densification du tissu existant et l'ouverture de nouveaux secteurs à l'urbanisation à différents types de logements individuel, collectifs promotionnel et social ; outre les activités et les équipements utilitaires mais aussi de loisirs destinés à donner à la ZHUN d'El Bouni un nouveau cachet afin de réduire le phénomène de cité dortoir.

Un programme riche qui, s'il venait à se réaliser, procurerait une certaine mixité fonctionnelle que n'auraient pas permis les équipements publics à eux seuls. Une mixité fonctionnelle qui générerait à son tour une mixité sociale.

Ainsi, le scénario d'aménagement qui allait prôner la restructuration comme principe devrait aboutir à l'affinage des mailles du parcellaire initial. La future structure urbaine serait le résultat d'une composition entre les éléments forts et structurants existants (boulevards, axes secondaires, place, marché, groupements d'équipements) et à projeter ou à recomposer (centre ville principal, centres de quartiers secondaires, spécialisés).

Le produit serait alors une ville où il ferait bon d'y vivre, une ville "qui ne se compose pas uniquement de bâtiments, mais plutôt de l'espace urbain limité par des constructions. Cet espace a été jusque là négligé"⁽²⁴⁾. Mais c'était plus facile à dire qu'à faire car les données du terrain allaient à l'encontre de ces recommandations à savoir:

- les réseaux divers qui partent dans tous les sens et ne suivent pas forcément la voirie,

- les alignements hétérogènes qui ne favorisent pas la formation de la rue,
- l'indisponibilité foncière (plutôt fictive que réelle) et les contraintes d'aménagement.

Ces éclats urbains allaient donc empêcher l'émergence d'une forme urbaine homogène, cohérente et compacte surtout.

Il est à signaler que le déplacement des réseaux existants et la projection de nouveaux coûtent chers⁽²⁵⁾. La question qui reste quand même posée: serait-ce viable de déplacer tous les réseaux qui gênent la récupération du foncier afin de permettre la restructuration des lieux et la formation d'îlots fermés et de rues pour faire de la ville? Mais encore faut-il que les constructions implantées un peu dans toutes les directions le permettent.

4-Résultat:

Le résultat fut que le principe essentiel préconisé au départ à savoir la restructuration à travers la division des mailles en îlots de taille urbaine n'en a touché que quelques unes seulement mais sans grand effet dans la mesure où les constructions projetées ne composaient pas avec celles existantes et ne permettaient pas la formation d'îlots fermés, ce qui était quand même possible par endroit. Ainsi, seules quelques mailles situées à l'est et au sud de la ZHUN ont été fractionnées. Pour le reste, la forme irrégulière de ces dernières due à la topographie, l'utilisation d'un module régulier pour le bâtiment (système constructif oblige), la forme irrégulière des assiettes foncières destinées aux équipements divers existants ; le passage d'une conduite (qui nécessitera une servitude de non aedificandi) ; tout cela a empêché la formation d'îlots fermés et par conséquent de rues sur lesquelles s'aligneraient les constructions.

À défaut donc de pouvoir restructurer l'ensemble, c'est la densification qui a primé par l'injection une fois de plus d'un module régulier, en lots épars, destiné aux logements collectifs (avec commerces intégrés au RDC afin d'assurer la mixité fonctionnelle) puisque c'est le caractère qui prime à El Bouni ainsi que des équipements multiples. Ce qui a fait grimper la densité au sol de 0,24 à 0,37; une densité qui reste encore bien loin derrière celles des tissus compacts des villes anciennes⁽²⁶⁾.

Toujours est-il, des tentatives d'alignement sur les axes structurants étaient possibles par endroits mais impossibles sur tout le long puisque certaines constructions existantes n'étaient pas implantées assez près pour assurer la continuité de l'alignement ni assez loin pour permettre l'implantation de nouvelles constructions.

De plus, des surprises guettaient les bénéficiaires de certains lots projetés notamment:

- le passage de conduites enterrées dont on ignorait l'existence⁽²⁷⁾ et qui apparurent lors des fouilles,
- la pente trop accidentée de certains terrains nécessitant des aménagements en amont,
- le chevauchement des propriétés qui a posé un énorme problème en l'absence de repères physiques séparant les terrains des deux propriétaires fonciers potentiels à savoir l'agence foncière et l'URBAN⁽²⁸⁾,
- l'opposition des résidents initiaux quant à la construction des terrains attenants à leurs immeubles les considérant comme des prospects, etc.

Ce qui a hypothéqué une multitude de lots à bâtir, mettant dans la gêne les bénéficiaires, les élus et les administrations. Tout cela a poussé les autorités à procéder à la révision du POS El Bouni en 2005 afin de débloquent la situation à la suite d'un diagnostic exhaustif. Cette révision s'est plus heurtée à une problématique du foncier⁽²⁹⁾ qu'à une problématique urbanistique relative à la mise en ordre du désordre urbain auquel était dorénavant confrontée la ZHUN d'El Bouni.

Quant à la zone Nord destinée à l'extension de cette dernière telle que sur le plan, c'est un bout de ville qui répond aux normes urbaines à savoir la structuration de l'espace par la voirie; la projection d'un parcellaire dans lequel les constructions ont été prévues contiguës et en alignement des voies avec des cours intérieures assurant une exploitation rationnelle et judicieuse du foncier. Les équipements ont également été injectés noyés dans le futur tissu urbain assurant la continuité du bâti. Mais la réalité fut tout autre. La contiguïté du bâti fut

délaissée au profit de constructions isolées; ce qui nous interpelle sur le décalage entre la ville projetée et la ville réalisée.

En outre, l'idée de faire de la ZHUN d'El Bouni une *ville* est judicieuse. Encore faut-il que les droits à construire imposés aux futures constructions s'inspirent des règlements de cette dernière à savoir qu'il doit être fait obligation pour les constructions de joindre les limites séparatives latérales. L'ordre continu devient alors obligatoire et non aléatoire⁽³⁰⁾.

De plus, la majorité des lots créés sont épars et de petites dimensions (exemple: 200 m² en moyenne de surface foncière) appelés donc à être occupés en totalité annihilant toute possibilité à la construction d'évoluer dans le temps, à l'exception des quelques lotissements qui furent créés çà et là en bordure de certaines voies.

De même et afin d'assurer l'ensoleillement et ne pas porter préjudice aux constructions existantes d'en face, il a été autorisé aux constructions nouvelles d'avoir une hauteur égale à la largeur des voies⁽³¹⁾. Or cette obligation nous renvoie à l'existence d'un alignement à prendre en référence sur les voies; ce qui n'est pas vérifié pour l'ensemble des voies d'El Bouni sauf dans de rares exceptions.

Conclusion:

On conclut, alors, que l'objectif du POS de faire de la ZHUN d'El Bouni une ville n'a pas été atteint; que le parti d'aménagement préconisé à travers la restructuration n'a pas généré l'urbanité qu'on connaît aux tissus anciens en raison du fort taux de déstructuration due à la (dé)composition urbaine originelle et des contraintes multiples et insurmontables relatées précédemment. Il a plutôt permis une densification quantitative au gré des disponibilités foncières qui s'est soldée par l'injection de lots épars dans les vides résiduels sans pour autant assurer la soudure des blocs existants entre eux afin de générer des rues et des îlots fermés. Elle a porté d'énormes préjudices aux nouveaux bénéficiaires et aux anciens résidents mais également à la ZHUN d'El Bouni qui a vu son désordre urbain s'accroître; ôtant tout espoir à ses habitants de voir un jour s'améliorer l'image de leur ville et donc de leur bien être physique et mental. Chose que Saïdouni Maouia confirme à savoir que "la ville n'est pas seulement faite de fonctions, d'usage et de rapports sociaux, c'est aussi des formes et des paysages qui stimulent positivement ou négativement notre sensibilité"⁽³²⁾ de même qu'Oriol Bohigas qui a prétendu qu' "une ville en miettes est invivable"⁽³³⁾. Ce qui dénote la défektivité de ce type d'urbanisation et la complexité de la reconquête des territoires déstructurés. Pari audacieux donc, mais pari perdu car non pertinent. À cet effet, il aurait peut être mieux valu se limiter à la réhabilitation des espaces publics à travers des opérations d'amélioration urbaine au lieu d'une pseudo restructuration, puisqu'il a été démontré que ces solutions de rattrapage urbanistique n'ont pas atteint les objectifs souhaités au départ à savoir la restructuration des grands ensembles d'habitat collectif conçus selon la pure logique du mouvement moderne en vue d'en faire des bouts de ville à l'instar des grands ensembles de Grigny et Montreynaud en France ou encore de la ZHUN d'El Bouni en Algérie.

Étant donné qu'il fut difficile voire impossible de faire la ville avec des territoires déstructurés, il serait alors plus judicieux que les conceptions originelles et réalisations des quartiers et villes reflètent la ville. Pour ce faire, une refonte du processus global de l'urbanisation s'impose afin d'être en phase avec les recommandations internationales et notamment celles du Conseil européen des urbanistes (CEU)⁽³⁴⁾ qui préconise de renouer avec le caractère traditionnel des villes sans pour autant délaissier les acquis de la modernité tels les transports en commun.

Faire la ville aujourd'hui constitue un défi pour l'ensemble des acteurs intervenant dans l'acte de bâtir. Parce que construire c'est laisser son empreinte, faisons alors en sorte qu'elle soit belle et marque positivement le quotidien des habitants.

Références:

- 1- CADAT, (1975), Dossier de création de la ZHUN HIPHONE I, Annaba, Algérie, p 3.
- 2- Dieter Frick, (2007), «Éléments urbanophobes dans l'idéologie urbaine du mouvement moderne», p 1, <http://www.ohp.univ-paris1.fr/textes/dieter.pdf> (20 Janvier 2010).

- 3-** Pierre Merlin, Françoise Choay, (1988), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Presses Universitaires de France, Paris, France, p 706.
- 4-** Philippe Panerai, Jean-Charles Depaule, Michèle Demorgon, (1999), Analyse urbaine, Éditions Parenthèses, Marseille, France, p 75.
- 5-** Maouia Saïdouni, (2000), Éléments d'introduction à l'urbanisme, Casbah Éditions, Alger, Algérie, p 65.
- 6-** Dieter Frick, (2007), «Éléments urbanophobes dans l'idéologie urbaine du mouvement moderne», p 6, <http://www.ohp.univ-paris1.fr/textes/dieter.pdf> (20 Janvier 2010).
- 7-** Ces recommandations ont été extraites de l'ouvrage de Jean-Pierre Tétard, (2002), La nécessaire reconquête du projet urbain, Éditions l'Harmattan, Villes et Entreprises, Union Européenne, pp 124-125, 129, 131
- 8-** Pierre Merlin, Françoise Choay, op. cit, pp 320-321.
- 9-** Bernard Gauthier, (2003), Espace urbain, Vocabulaire et morphologie, Éditions du Patrimoine, Paris, France, p 86.
- 10-** Henry Lefebvre, (1966), Le droit à la ville, Anthropos, Paris, Philippe Panerai, Jean-Charles Depaule, Michèle Demorgon, op. cit, p 155.
- 11-** Liliane Voyé (2009), «Architecture et urbanisme post modernes: d'une expression de l'incertitude contemporaine», p 30, <http://ler.letras.up.pt/uploads/ficheiros/1391.pdf> (25 Avril 2010)
- 12-** Le mouvement moderne qui a instauré et répandu l'urbanisme fonctionnaliste qualifié de progressiste a remis en cause la ville ancienne (traditionnelle) jugée sale, désordonnée et inefficace. Il définit de nouvelles règles pour concevoir la ville moderne en s'appuyant sur les progrès scientifiques et techniques du 20^e s. fruits de la révolution industrielle. Ces règles dont celles se rapportant à la ville et précédemment citées ont été consignées dans la Charte d'Athènes. Cette dernière est considérée comme " le manifeste du progressisme parvenu à maturité ", Pierre Merlin, Françoise Choay, op. cit, p 545.
- 13-** Société nationale du bâtiment qui a eu la charge de la réalisation de la ZHUN d'El Bouni.
- 14-** Du nom du théologien Ahmed Ben Kacem El Bouni (11^e-12^e s. de l'Hégire), Saïd Dahmani, (2007), Description de Bûna l'Africaine, Ville de Sidi Abi Marouène Ech'Cherif, Éditions Bûna, Annaba, Algérie, p 25.
- 15-** Modifiée et complétée par la loi 04/05 du 14/08/2004.
- 16-** Art. 18 du décret exécutif 178/91 du 28/05/1991 fixant les procédures d'élaboration des POS ainsi que le contenu des documents y afférents.
- 17-** Frédéric Edelmann, (2003), Créer la ville, Paroles d'Architectes, Le Monde / Éditions de l'Aube, France, p 32.
- 18-** Auteur de l'ouvrage La qualité de la forme urbaine, Problématique et enjeux, Institut français de l'urbanisme, Université de Paris VIII, Philippe Panerai, Jean-Charles Depaule, Michèle Demorgon, op. cit, p 154.
- 19-** Noureddine Moussa, «Réussir notre urbanisme, c'est réussir notre devenir», Ettaamir, Bulletin d'information de l'Agence Nationale de l'Urbanisme, Alger, Algérie, n 01, Juin 2011, p 3.
- 20-** Élisabeth Dupont-Kerlan, Laurent Moutard, (1994), Agence Foncière et Technique de la Région Parisienne, Démarches urbaines, Presses de l'école nationale des Ponts et chaussées, Paris, France, p 16.
- 21-** Le système constructif préfabriqué exige des assiettes plates ne s'adaptant guère à la topographie de la ZHUN d'El Bouni qui présente des pentes variables de 0% à 35%.
- 22-** URBAN, (1994), Rapport phases I et II, POS El Bouni, Annaba, Algérie, p 33.
- 23-** Ibidem.
- 24-** URBAN, (1994), op. cit, p 46.
- 25-** À titre indicatif, la réalisation de 100 ml d'une conduite d'assainissement Ø 300 en ciment armé ordinaire coûte aux alentours de 363.550,00 DA. Source: Direction du logement et des équipements publics d'Annaba (DLEP), Février 2012.
- 26-** La densité des villes classiques oscille facilement entre 0,65% et 0,75%.
- 27-** En raison de la déperdition des archives ou simplement de l'inexistence de plans de recollement.
- 28-** Ceci est dû au fait que l'établissement du cadastre général d'El Bouni n'a démarré qu'en 2010. Source: Direction du Cadastre d'Annaba, Décembre 2011.
- 29-** Il fallait tenter de dégager de nouvelles assiettes afin d'indemniser les bénéficiaires de lots de terrains qui ont vu leurs biens hypothéqués pour de multiples raisons.
- 30-** URBAN, (1999), Rapport phase III, POS El Bouni, article 7, alinéa a, Annaba, Algérie, p 10.

31- URBAN, (1999), op. cit, article 14, p 13.

32- Maouia Saïdouni, op. cit, p 65.

33- Frédéric Edelman, op. cit, p 28.

34- Conseil européen des urbanistes (CEU): organe représentatif des urbanistes européens, fondé en 1985. Il rassemble 26 associations et institutions nationales d'urbanistes de 27 pays européens. Cette confédération donne à ses membres un contexte commun de travail et constitue un lieu d'échange, de production et de diffusion des idées et des bonnes pratiques en matière d'urbanisme, prodigue des conseils en matière de formation initiale et continue des urbanistes, définit le contenu des missions d'urbanisme ainsi que les responsabilités professionnelles, <http://www.urbanistes.com/conseil-europeen-des-urbanistes-ceu-14.html> (03 Janvier 2011).

Nomenclature

	ACRONYMES	NOMS COMPLETS
1	Art.	Article
2	CADAT	Caisse d'aménagement du territoire
3	CES	Coefficient d'emprise au sol
4	CEU	Conseil européen des urbanistes
5	COS	Coefficient d'occupation des sols
6	DLEP	Direction du logement et des équipements publics
7	Ha	Hectare
8	Km	Kilomètre
9	Logt/ha	Logement à l'hectare
10	M ²	Mètre carré
11	MI	Mètre linéaire
12	PDAU	Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme
13	POS	Plan d'occupation des sols
14	SONATIBA	Société nationale du bâtiment
15	URBAN	Bureau d'études en urbanisme
16	ZHUN	Zone d'habitat urbain nouvelle
17	ZUP	Zone à urbaniser en priorité

- 11 **كلمة العدد (Avant-propos)** _____
تأثيرات الإنترنت على المستخدم، الواقع الافتراضي والعزلة الاجتماعية
- 15 **وهيبة حنان عزوز** _____
العربية الملتئمة واللاتينية المُعرَّبة: لغة التواصل الجديدة عبر شبكات التواصل الاجتماعي
- 32 **د. علي سردوك** _____
مكتبات كليات العلوم الطبية الجزائرية و دورها في إرساء نظام وطني للمعلومات الطبية
- 41 **د. نادية بن يحي و حليلة الزاحي** _____
تأثير جودة الخدمات الفندقية على رضا الزبون
- 66 **د. نورة آيت طالب** _____
إسهامات جوانب "الوصايا" Tutorat في تحقيق جودة التعليم الجامعي، نظام ل.م.د من وجهة نظر الأساتذة- دراسة ميدانية بجامعة المسيلة
- 79 **د. مصباح جلاب وأ. دحمود طه** _____
دور التدريب في تنمية الموارد البشرية
- 96 **وسيلة مناعي** _____
دور الإطار الجامعي في إنجاز المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل في الجزائر - دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع خنشلة
- 111 **نوال خزميم و د. سهى حمزاوي** _____
الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمات اتصالات الجزائر
- 133 **أ. د نادية عيشور و أ. إيمان آيت مهدي** _____
إدراك التنمية المستدامة لدى عمال مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية (ENICAB) في مدينة بسكرة
- 152 **صابرينة مريجة و أ. د الصادق قرقية** _____
آليات تكوين الثقافة التنظيمية في المؤسسة الجزائرية
- 169 **د. سارة خلفه و أ. د مراد بومنقار** _____
استراتيجيات مراكمة الرأس المال الثقافي، الرمزي والاجتماعي: النشاط السياحي أنموذجاً
- 181 **د. حسان تريكي** _____
Le partenariat «Entreprises publiques, Groupes industriels occidentaux» des années 2000 en Algérie: quels enseignements?
Hacène MERANI _____ 192
- التفكك الأسري وعلاقته بالجريمة : جريمة التهريب نموذجا (دراسة ميدانية بالكتلة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف)
- 204 **ريمة حدادري و د. محمد الصالح بوطوطن** _____
القيم التربوية في برامج الأطفال دراسة تحليلية لعينة من برامج قناة الجزيرة للأطفال
- 226 **فاطمة بخوش و أ. د الطاهر أجفيم** _____
الصحة المدرسية وأبعادها السوسيو نفسية
- 244 **د. روفية زارزي و أ. د عبد الحميد بوقصاص** _____
الأدوار البيداغوجية للمورد البشري-المعلم-
- 260 **د. فوزية زنفوفي و أ. د. ابراهيم بلعادي** _____
عزو المرض وعلاقته بالتكيف النفسي
- 279 **صلاح الدين شايو** _____
برنامج إرشادي معرفي سلوكي مقترح لتخفيف الضغط النفسي لدى أمهات أطفال التوحد
- 293 **أسماء عجابي** _____
التربية الصوفية والسياسية في حياة الأمير عبد القادر
- 309 **مالك بن خليف** _____
حضور غوستاف لوبون في فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي
- 324 **نبيل مسيعيد** _____
المدينة العربية الإسلامية بين الحاضر وتحديات المستقبل: المدينة العتيقة بقسنطينة أنموذجاً
- 342 **صالح شاوي** _____
مراحل التنمية الحضارية في الجزائر : نحو مقارنة سوسيو - تاريخية
- 360 **بوعزيزي بداي** _____
Le traitement de la presse de la criminalité
- Badis MEDJANI** _____ 369
- Esquisse pour une analyse de la représentation sociale de l'émigration clandestine, à travers des commentaires de jeunes internautes algériens au sujet d'El-Hargua
- Adel BOUTADJINE & Pr. Slimane BOUMEDIENE** _____ 376
- La spatialité domestique, transversalités disciplinaires et repères pratiques au regard de la socio-anthropologie de l'architecture
- Dr. Latifa KHETTABI** _____ 392
- L'impossible reconquête des territoires déstructurés Cas de la zone d'habitat urbain nouvelle d'El Bouni
- Selma LAHLOU & Pr. Nordine KOUADRIA** _____ 408



Université Badji Mokhtar Annaba
BP.12, Annaba 23000, Algérie
www.univ-annaba.dz

Revue scientifique indexée

I.S.S.N 1111- 4932